جامعة الإسكندرية
كلية الآداب – فرع دمنهور
قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية
الدراسات العليا

التجارة الداخلية فى عهد محمد على
"دراسة تاريخية"
١٨٠٥ – ١٨٤٨م

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة

سحر عبد المنعم محمد النعناعى

للحصول على درجة الماجستير فى الآداب
من قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية
"شعبة التاريخ"
((التاريخ الحديث))

إشراف

أ.د/ عاصم محروس عبدالمطلب
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية التربية بدمنهور – جامعة الإسكندرية

د/ عفاف مسعد العبد
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب – جامعة الإسكندرية

١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ اقْـرَأْ بِاسْـمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۞ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ
عَلَقٍ ۞ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۞ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۞
عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾

صدق الله العظيم

{ سورة العلق: ١- ٥ }

إهداء

إلى روح والـــدي العزيـــز

أُهديه أول ثمار غرسه

بـــراً و طاعـــة و عرفانـــاً بالجميـــل

قائمة الاختصارات

مادة	=	م
سجل	=	س
صفحة	=	ص
جزء	=	جـ
طبعة	=	ط
قسم	=	ق
بدون دار نشر	=	د.ن
بدون مكان نشر	=	د.م
بدون تاريخ	=	د.ت
No Publisher	=	n.p.
editor	=	ed.

المقدمـــة

موضـــوع هـــذه الدراسة "التجارة الداخلية فى عهد محمد على (١٨٠٥ م– ١٨٤٨م)" يمـــثل جانبًا مهمًا من جوانب الإطار الاقتصادى العام فى تلك الفترة، فهى فترة تاريخية مهمة ومحـــورية فى تاريخ مصر الحديث، وقد شمل هذا الإطار الاقتصادى مرحلتين اقتصاديتين، هما: الاحتكار، وحرية التجارة بعد معاهدة لندن عام ١٨٤٠م، أى منذ تولى محمد على مقاليد الحكم عام ١٨٠٥م وحتى تقلد إبراهيم باشا ابن محمد على ولاية مصر عام ١٨٤٨م.

ولقـــد تناولت عدة دراسات أكاديمية موضوع التجارة فى عهد محمد على، كالدراسة التـــى قام بها الدكتور أحمد الشربينى "تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ – ١٩١٤)"، والدراسة التى قامت بها الدكتورة رسمية حجازى "تجارة مصر الخارجية فـــى عهـــد محمد على (١٨٠٥ م– ١٨٤٨م)"، واستكمالاً لهذه الدراسات وإتمامًا لهذه الحلقة؛ تكمن أهمية دراسة التجارة الداخلية فى تلك الفترة.

وإذا كانـــت سياســـة محمد على الاقتصادية القائمة على الاحتكار قد ساعدته فى بناء مـــصر الحديثة من خلال وضع الأسس التى قام عليها الاقتصاد المصرى الحديث الذى اعتمد علـــى الموارد المحلية، فإنه قد أولى التجارة الداخلية – بصفة خاصة – اهتمامًا كبيرًا، وتمثل ذلـــك فى الأوامر الكثيرة التى كان يصدرها؛ لتنظيم الأمور التجارية وضبط الأسواق وحماية كـــل مـــن المـــستهلك والمنتج المحلى، والحيلولة دون سيطرة رءوس الأموال الأجنبية على الاقتـــصاد المـــصرى، وكان ذلك خطًا عامًا سارت عليه الحكومة المصرية قبل عام ١٨٤٠م وبعده، أى فى مرحلتى الاحتكار وحرية التجارة.

وفـــى الـــوقت الذى تعتبر دراسة تاريخ مصر الاقتصادى أو جانب منه إضافة مهمة للـــتاريخ الـــسياسى والاجتماعى، فهى من ناحية أخرى دراسة جافة؛ لاعتمادها بدرجة كبيرة على الإحصائيات والأرقام صعودًا وهبوطًا وهو ما يلقى عبئًا إضافيًا على الباحثة، وقد حاولت قـــدر طاقتى مراعاة منهج البحث التاريخى بقدر ما يتاح من أدوات البحث عن طريق تحليل الوثائـــق ومقارنتها ونقدها بحثًا عن الحقيقة التاريخية، ولقد واجهت هذه الدراسة عدة صعاب، ولعـــل أهمهمـــا عدم وجود إحصائيات بدرجة كافية تمكن الباحثة من الاستدلال بها والقياس عليها للاستنتاج منها والخروج بأحكام واضحة .. ولكن من ناحية أخرى فهى دراسة متنوعة؛

لأنهـا تطلـبت دراسة الإطار العام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لتاريخ مصر فى عهد محمد على.

وقـد اعـتمدت الدراسة فى جزئها الكبير على المادة الوثائقية الموجودة بدار الوثائق القومية بالقاهرة فقط، من دفاتر وسجلات ومحافظ مختلفة، نذكر منها على سبيل المثال: "دفاتر أمـور إدارة وإجراءات"، و"دفتر مجموع أمور جنائية"، ودفتر "ترتيبات الوظائف"، وسجلات إسـقاطات القـرى، وسجلات تقاسيط الرزق بالإضافة إلى سجلات المحاكم الشرعية، مثل: محكمـة مـصر الشرعية، والباب العالى، وبولاق، ومصر القديمة، والإسكندرية، والبحيرة، وأسيوط، ورشيد، وسجلات ديوان المرور والسكة، وديوان التجارة والمبيعات، وديوان المالية، وإيـرادات ومصروفات الحكومة المصرية، ومحافظ ديوان الخديوى، والمعية السنية، وديوان كتخدا، وشورى المعاونة، والمجلس الخصوصى، والذوات، وعابدين، وديوان الحقانية، وديوان المدارس، ومجلس ملكية .. وغيرها، وقد أشرنا إليها بالتفصيل فى الهوامش دون الإشارة إلى موقعها "دار الوثائق القومية" بالهامش، وهو أمر لزم التنويه عنه.

كـذلك استعنت بعدد من المراجع العربية والأجنبية التى قدمت لى صورة وافية لكثير مـن جزئيات هذه الدراسة، كما أفادتنى الرسائل الجامعية غير المنشورة الموجودة بالجامعات المـصرية، بالإضـافة إلـى البحوث والمقالات المتخصصة المنشورة فى المجالات العلمية والـدوريات فـضلاً عن الوقائع المصرية التى قدمت لى صورة واضحة لعناصر الموضوع وتكمن أهميتها فى معاصرتها لفترة الدراسة.

وتـشتمل هذه الدراسة على ستة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة ومجموعة من الملاحق التى تخدم موضوع الدراسة.

يتـناول **الفـصل الأول** "الإطـار السياسى والاقتصادى للتجارة فى عهد محمد على" الأحوال السياسية والاقتصادية لعهد محمد على ومدى تأثيرها على التجارة الداخلية من خلال عـرض سريع لحروب محمد على؛ وتطبيق نظام الاحتكار فى الزراعة والصناعة والتجارة، وأثـر تطبيق كل من اتفاقية بلطة ليمان عام ١٨٣٨م، ومعاهدة لندن عام ١٨٤٠م على سقوط نظام الاحتكار، وبداية عصر الحرية الاقتصادية.

ويـستعرض **الفـصل الثانى** "التجار فى عهد محمد على" أهم جنسيات التجار، وكيف سـاهم كـل مـنهم فـى نمو تجارة مصر الداخلية، سواء أكان عن طريق ممارستهم للنشاط

الـتجارى داخل الأسواق أم من خلال استثماراتهم غير التجارية، حتى نجحوا فى تبوء مكانة اجتماعية مرموقة داخل المجتمع المصرى.

ويوضـح **الفصل الثالث** "منظومة العمل التجارى" التنظيم الطائفى للتجار داخل إطار الهيكل التنظيمى بهم، وتدخل الحكومة للحد من سلطة هذه الطوائف بوضع التنظيمات الإدارية الحديثة التى تتولى شئون التجار، مثل: ديوان التجارة، والمجلس العالى، وديوان الخديوى .. وغيرها، وكيف خضع التجار للقضاء الشرعى إلى جانب مجلس التجار الذى تولى الفصل فى الدعاوى القائمة بين المصريين والأجانب.

واختص **الفصل الرابع** "النقود المتداولة والضرائب" بدراسة موضوعين مهمين أولهما: الـنقود المتداولة فى تلك الفترة، وجهود محمد على لضبط النقد المصرى وسك عملات جديدة وبـنك الإسـكندرية، والموضـوع الثانـى: الضرائب، من خلال استعراض أهم الضرائب المفروضة على التجار، مثل: ضريبة الأرض، والفردة، وعشور النخيل، والضرائب التى كان يتم تحصيلها على السلع والبضائع كعوائد الدخولية، وعوائد الدلالة، والحملة .. وغيرها.

ويبين **الفصل الخامس** "الطرق والمواصلات فى عهد محمد على" كيف انعكس اهتمام محمـد علـى بالطرق والمواصلات على تنشيط حركة التجارة الداخلية، بالإضافة إلى زيادة تجارة المرور عبر مصر، وحرص محمد على على الاهتمام بموانئ مصر ومن بينها مينائى بولاق ومصر القديمة، وكذلك حرصه على حماية الإنتاج المحلى بفرض رسومًا جمركية على البضائع التجارية.

ويشمل **الفصل السادس** "الأسواق" أهم أنواع الأسواق فى عهد محمد على، والموازين والمكاييل المستخدمة، بالإضافة إلى دور المحتسب فى ضبط هذه الأسواق، مع عرض أسعار بعـض الـسلع الاستهلاكية، وأساليب البيع والشراء، وأثر الأزمات الاقتصادية على الأسواق المصرية.

وتأتى **الخاتمة** لترصد أهم النتائج التى توصلت إليها الدارسة.

ومـن قبيل رد الفضل لأصحابه فان الباحثة يشرفها أن تقدم الشكر والتقدير لأستاذها الجليل الأستاذ الدكتور / عاصم محروس عبدالمطلب، فلم يقف دور الدكتور عاصم عند كونه مـشرفا فحـسب، بل كان أبًا حانيًا للباحثة، فقد وقف كثيرًا بجانبى وشد من أزرى ووجهنى التوجـيه الـصحيح، ولم يبخل على بوقته ولا بجهده ولا بعلمه، فلسيادته أسمى معانى الشكر

والعرفان بالجميل، كما تشكر الباحثة الدكتورة/ عفاف مسعد العبد على تفضلها بقبول الإشراف على هذه الرسالة وعلى ما خصصته لى من وقتها لمراجعة هذه الرسالة.

وأتقدم بشكر خاص للأستاذ الدكتور / صلاح أحمد هريدى الذى شرفت الباحثة بالتتلمذ علـى يديـه فى مرحلتى الليسانس وتمهيدى الماجستير، وساندنى فى تسجيل هذا الموضوع، وأمدنـى بالكثيـر من النصائح العلمية والمراجع، فلسيادته جزيل الشكر والتقدير على تفضله بالمـوافقة علـى مناقـشتى فـى هـذا الموضـوع. كمـا أتقـدم بـشكرى العميق للأستاذ الدكتور/ عبد المنعم إبراهيم الجميعى عضو لجنة المناقشة لتفضله بالموافقة على الاشتراك فى لجنة الحكم على الرسالة فلسيادته جزيل الشكر.

وتـوجه الباحـثة جـزيل الشكر والتقدير للدكتور/ محمد رفعت الإمام على ما قدمه للباحـثة من توجيه وإرشاد طوال فترة الدراسة وحرصه على إخراج هذا العمل بشكل لائق؛ فـلا توفـيه كل أساليب البيان والبلاغة حقه من الشكر والتقدير، كما تقدم الباحثة أسمى آيات التقدير والاحترام للدكتورة/ ناجلا عبدالنبى على ما قدمته لى من وقتها وجهدها لتساعدنى على الترجمة عن اللغة الفرنسية.

ولا تنـسى الباحـثة فـضل أسـرتها ووالـدها الذى لم يدخر وسعًا لحثى وتشجيعى للاسـتمرار فى هذه الدراسة، فما هذا العمل إلا ثمرة من غرس يديه أولاه الكثير من الرعاية والاهـتمام، غير أنه لبى نداء ربه قبل أن يجنى ثمار غرسه ويرى اللحظة التى طالما تمناها؛ فليـتغمدة الله برحمته، كما أشكر أمى الغالية وأختى وأخوى؛ فلهم منى جزيل الشكر وأسمى آيـات العـرفان علـى صادق تعاونهم وجميل صنعهم معى، كذلك لا تنسى الباحثة أن تمنح صديقاتها الشكر لما قاموا به من جهد لمراجعة الرسالة.

كمـا تـشكر الباحـثة الموظفـين والعاملـين بـدار الوثائق القومية، ومكتبة البلدية بالإسكندرية، ومكتبة كلية الآداب بدمنهور، ومكتبة مجمع مبارك بدمنهور، والمكتبة المركزية بجامعة القاهرة، ودار الكتب المصرية على ما قدموه للباحثة من صادق العون.

وبعد فهذه محاولة على طريق البحث العلمى، فالكمال لله وحده والعصمة لرسول الله، وهذا عمل بشرى ليس معصومًا من الخطأ، وإنى لأسأل الله العلى القدير أن يجعل عملى هذا خالصًا لوجه الكريم.

والله ولى التوفيق.

الفصل الأول

الإطار السياسى والاقتصادى للتجارة
فى عهد محمد على
(١٨٠٥م – ١٨٤٨م)

١– الإطار السياسى.

٢– سياسة محمد على الاقتصادية

أولاً: احتكار الزراعة

ثانيًا: احتكار الصناعة

ثالثًا: احتكار التجارة

٣– اتفاقية بلطة ليمان ١٨٣٨م

٤– معاهدة لندن ١٨٤٠م وفرمانات ١٨٤١م

٥– سقوط نظام الاحتكار

كانـــت مصر قبل مجئ الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨م ولاية عثمانية مهمة جدًا، ليس فقــط بحكــم كونها درة التاج العثمانى، بل لكونها أيضًا مصدرًا للثراء، سواء للدولة العثمانية المــتهالكة، أو رجال الدولة الذين تولوا حكمها، ونهبوا كنوزها، وحكموا عليها بنظم سياسية واقتــصادية وثقافية متخلفة، وكانت الفلسفة العثمانية تعتمد على منطق معقول نسبيًا، وهو أن المماليــك كانــوا أعلــم الناس بإدارة البلاد، وأن استخدامهم بعد كسر شوكتهم بطبيعة الحال سيعود بالنفع على الدولة العثمانية، وهكذا صار حكم مصر فى أيدى الدولة العثمانية من حيث الــدفاع عنها وتسيير سياستها الخارجية، أما الإدارة الفعلية فكانت فى أيدى المماليك عمليًا(١). وإجمــالاً فقــد انــتابت شــئون الحكم والإدارة فى مصر فى تلك الفترة العجز والضعف(٢). واضــطربت الحالــة السياسية، وأهملت وسائل الإنتاج الزراعى والصناعى، وكسدت التجارة لتعدد أنواع النقد المتداول، وتحول طريق التجارة بين الشرق والغرب عن مصر بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح(٣) عام١٤٩٨م.

أما عن حالة التجارة الداخلية فى العصر العثمانى، فقد كانت كل مدينة وما حولها من المــناطق الــزراعية تمثل وحدة اقتصادية تقوم على مبدأ الاكتفاء الذاتى، وذلك لضعف القوة الــشرائية بــين الأهالى نظرًا لفقرهم، ولصعوبة المواصلات، فلم تكن هناك طرق معبدة ولا عــربات للنقل البرى، بل كان النقل لمسافات قصيرة بواسطة دواب الحمل وبخاصة الجمال، كما كان يستخدم النيل والترع فى نقل السلع فى الدلتا وبين الوجه القبلى والقاهرة فى المسافات الكبيرة، أما عن النقل البرى، فقد كان يمثل خطورة، إذ كانت قبائل العربان* على حافة الوادى كثيرًا ما تهاجم المسافرين، وتسلبهم بضاعتهم وأمتعتهم(٤).

وقــد اســتطاع التجار أن يكونوا قطاعًا من قطاعات المجتمع المصرى ينعم بالثراء والاحترام، ووجدت روابط جمعت بين التجار والمشايخ، فقد امتلكوا الأموال نتيجة ممارستهم

---

(١) محمد عبدالستار البدرى، المواجهة المصرية الأوروبية فى عهد محمد على،القاهرة، دار الشروق،٢٠٠١، ص٨٨.

(٢) أحمد نظمى عبدالحميد وآخرون، مبادئ فى الاقتصاد والتجارة، جـ٢، القاهرة، ١٩٥٣، ص٢١١.

(٣) أحمد محمد حسن الدماصى، الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر (١٨٠٠ – ١٨٤٠)، جـ١، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص٧.

* العــربان: عرفوا كذلك بالعرب والأعراب والبدو، فعندما فتح العرب مصر شجع الحكام العرب القبائل العربية على الهجــرة إلى مصر والإقامة بها فاستقرت بعض القبائل واندمجت مع سكان مصر الأصليين بينما استمر البعض الأخر محافظًا على بداوته التى من أهم معالمها كثرة التنقل والترحال. (انظر: إيمان محمد عبد المنعم عامر، العربان ودورهم فى المجتمع المصرى، تاريخ المصريين رقم ٩٧، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص١٣).

(٤) عمر عبد العزيز عمر وآخرون، دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٤، ص١٩٧.

للنـــشاط الـــتجارى، وأحـــرز الكثيـــر منهم درجة عظيمة من الثراء والجاه، وشيدوا القصور الـــشامخة المطلـــة علـــى بـــركة الأزبكية إلى جانب قصور الأمراء، ومنهم أحمد الشرايبي وعائلـــته. واســـتطاع التجار أيضا أن يكونوا طبقة وسطى كان فى مقدورها أن تضغط على أصحاب السلطة والحكم(١).

وقـــد اعـــتاد العربان الإغارة على قوافل الحجاج والتجار القادمة من السويس، مثلما حـــدث عـــام ١٢٠٢هـــ/ ١٧٨٧م، عندما نهبوا منها ستة آلاف جمل للتجار وحدهم – تحمل البـــضائع من الأقمشة والبن والبهار(٢)، فضلاً عن تعرض التجار لمطامع رجال الإدارة الذين أخـــذوا يغلـــون فى فرض الضرائب عليهم، كما أكثروا من مصادراتهم، ومن هذه الرسوم ما كان يؤخذ من التجار عند خروج الحملات والتجريدات الحربية(٣)، فقد كان كل أمير مملوكى يفرض ضرائب لحسابه الخاص على القوافل التجارية التى تجتاز المناطق الواقعة فى دائرته، كما كانت تفرض عليها ضرائب أخرى لحساب الباشا العثمانى(٤).

وقد كان التجار هدفا لعمليات الابتزاز من قبل المماليك، مثلما حدث عام ١٢١٧هـــ/ ١٨٠٣م، عـــندما فرضوا ضريبة باهظة على تجار الغورية وخان الخليلى وقبضوا على عدد مـــنهم، ووزع كـــبار الـــتجار ما تقرر عليهم وعلى فقرائهم حتى هرب الكثير منهم، فأغلقوا دورهـــم ومحلاتهم(٥)، وقد لجأ التجار فى كثير من الأحيان لتعويض خسارتهم التى لحقت بهم مـــن جراء ذلك برفع الأسعار، مما أثار استياء الجماهير ودفعهم للتظاهر، فاضطر الباشوات للـــتدخل لـــتحديد الأسعار ومراقبة تنفيذ التسعيرة، ومعاقبة المخالفين والمحتكرين أشد العقاب مثلما حدث عام ١٢١٧هـــ/ ١٨٠٣م(٦).

١- الإطار السياسى

منذ تولي محمد على ولاية مصر عام ١٨٠٥م إلى أن قامت الحرب بينه وبين الدولة العثمانـــية واستيلائه على بلاد الشام، ظل يعترف بالتبعية للسلطان العثمانى ويظهر له الولاء

---

(١) المرجع السابق، ص١٩٩.

(٢) عبدالـــرحمن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، تحقيق عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، جـــ٣، ٤، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٣، ص٢٤٨، ٣٧٨.

(٣) عمر عبدالعزيز عمر، مرجع سابق، ص٢٠٢.

(٤) أحمـــد أحمـــد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، الإسكندرية، مطبعة المصرى، الإسكندرية، ١٩٦٧، ص١٨ – ٢٠.

(٥) الجبرتى، مرجع سابق، جـــ٦، ص٣٧١.

(٦) المرجع السابق، جـــ٦، ص٣٧٦.

ويـدخل لخـزانة السلطنة الخاصة الأموال السنوية المقررة، ومع ذلك فقد كان يدير حكومته بالطـريقة التـى يراها هو، وليس بالطريقة التى يريدها السلطان، فإذا وقفت أوامر السلطان حجر عثرة أمام تحقيق مصالحه كان يتخلص من تنفيذ هذه الأوامر(١).

وقـد بدأت نية محمد على فى الانفراد بالحكم تتملكه بعد عودته من الإسكندرية عقب جلاء الإنجليز عن البلاد عام١٨٠٧م، وذلك لأن مركزه قد توطد إذ تغلب على دسائس الباب العالى أولاً، ثم هزم الحملة الإنجليزية ثانيًا، وبسط نفوذه وسلطانه على بلاد خارجة عن نطاق حكمـه كالإسكندرية التى كان الباب العالى يعتبرها تحت مطلق سلطته، مما جعل محمد على يسعى للانفراد بحكم البلاد ويستأثر بها بلا معارض ولا منازع، وأخذ يعمل على ذلك تدريجيًا مستعيينا بما أوتى من الدهاء وسعة الحيلة(٢).

أضف إلى ذلك أن حروب محمد على قد مكنته من تحقيق الاستقلال عن السلطان، فلا يفكر فى عزله ويعامله معاملة الند للند أو الحليف للحليف فقد نتج عن الحرب الوهابيـة عام (١٨١١م – ١٨١٩م) تكـوين قـوة لمحمـد على تعمل على الساحل الشرقى للبحر الأحمر، واسـتمرار السيطرة المصرية على الحجاز وأراضى اليمن الساحلية حتى انهارت قوة محمد علـى عام ١٨٤٠م(٣). وإذا كانت مصر قد تحملت أعباء كثيرة من وراء هذه الحروب، فمن ناحية أخرى، نجح محمد على فيما أخفقت فيه الدولة العثمانية، وترتب على ذلك توطيد مركزه لدى السلطان العثمانى ورفع شأن مصر وإعلاء مكانتها(٤).

قـد أوجـد فـتح محمد على للسودان عام (١٨٢٠م – ١٨٢٢م) ما يعرف بالسودان المصرى، واعترفت الدولة العثمانية بهذه التوسعات(٥). وبلا شك أن إضافة السودان للباشوية المصرية إلى جانب تقوية سند الباشوية فى مصر، فإن له أيضا مردوده الاقتصادى، حيث كان مـن دوافـع فـتح محمد على للسودان اكتشاف مناجم الذهب والماس التى تناقل الناس أنها موجودة فى أصقاع السودان(٦).

---

(١) عبدالمـنعم الجميعـى، عصر محمد على دراسة وثائقية، تاريخ المصريين رقم ٢٤٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣، ص٥١.

(٢) عبدالرحمن الرافعى، عصر محمد على، جـ٣، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠، ص١٠٧.

(٣) عمر عبدالعزيز عمر، مرجع سابق، ص٢٥٦.

(٤) عبد الرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص١٢٢ – ١٢٣.

(٥) عمر عبدالعزيز عمر، مرجع سابق، ص٢٥٦ – ٢٥٧.

(٦) عبد الرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص١٦٠.

وإذا كـــان السلطان قد طلب من محمد على القضاء على الثورة اليونانية عام ١٨٢١م بعـد فـشله فى إخضاعها، فإن هذه الحرب أسفرت عن تحطيم الأسطول المصرى الذى بذل محمد على جهدًا كبيرًا فى بنائه، وأنفق الأموال الكثيرة فى إنشائه، وتمخضت هذه الحرب عن تهديـد الإسكندرية بالتخريب إذا لم يسحب محمد على قواته من المورة واتفاق محمد على مع الأميـرال البريطانى كودرنجتون – قائد الأساطيل الأوروبية المتحالفة – فى ٦ من أغسطس عـام ١٨٢٨م وهـو المعـروف "باتفاق الإسكندرية" ويقضى بإخلاء المورة وإعادة الأسرى اليونانيـين فى مقابل إعادة الأسرى المصريين[١]. وقد وقع هذا الاتفاق بوغوص بك* – ناظر الأمـور الإفـرنجية – وتعـد هذه أول وثيقة سياسية أبرمها ناظر خارجية مصر مع الدول الأجنبية فى عصر محمد على[٢].

ولعـل هذه الحرب قد لفتت انتباه الدول الأوروبية إلى قوة الجيش المصرى ونجاحه فـيما فـشل فيه السلطان، فبعد اتفاق بريطانيا وفرنسا وروسيا فى معاهدة لندن ٦ يوليو عام ١٨٢٧م[٣]، و انتهاء هذه الحرب، أخذ محمد على يتأهب لمنازلة السلطان فى ميادين القتال كى يؤلف الدولة المصرية المستقلة بقوة السيف[٤]. والحق كان محمد على واعيًا بدرجة كبيرة إلى حقيقة أن الاعتماد على رأس المال الأوروبى يُتيح الفرصة أمام الأوروبيين ليتدخلوا فى أموره الداخلية؛ لظل طوال حكمه يعتمد فقط فى معاملاته المالية على الصيارفة الرعايا من يونانيين

(١) محمد عبدالستار البدرى، مرجع سابق، ص٨٨.

* بوغـوص بك: ولد بوغوص بك يوسفيان بمدينة أزمير عام ١٧٦٨م، وعلمه والده التجارة بإتقان، وكان يعرف غير اللغـة الأرمينية اللغات التركية واليونانية والإيطالية والفرنسية، ولما بلغ أشده زج به والده فى التجارة، وقد قدم لمدينة رشـيد عام ١٧٩٠م وتقلد وظيفة ملتزم الجمارك، ولما غزا بونابرت مصر رجع بوغوص إلى أزمير، ثم عاد واستقر بالإسكندرية بعد جلاء الفرنسيين، وفى عام ١٨١٠م استتب الحكم لمحمد على وصار بوغوص ملتزمًا لإيرادات جمارك الإسكندرية، وكان يدفع لخزانة الحكومة ٥٠ كيسًا سنويًا (انظر: أمين سامى، تقويم النيل وعصر محمد على باشا،جـ٢ ، القاهـرة، مطـبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٨، ص٥٢٨، ٥٣٠)، وقد لعب دورا قويا فى تشكيل التجارة المصرية، وعندما اتسعت تجارة الإسكندرية عام ١٨٢٤م، أنعم الباشا عليه بلقب بك، ثم أصبح ناظرًا للتجارة والأمور الإفرنجية، و كانت له خبرة كبيرة عن الأسواق و الأحداث السياسية، وقد أعطاه محمد على تفويضات عديدة تمكنه من أن يسحب مـا يـشاء من الخزانة العامة فقد ائتمنه الباشا و كان هذا المسلك من محمد على الكثير الشك برهانا يشير إلى الثقة و الامتياز الذى تمتع به بوغوص دون غيره (نظر: عفاف لطفى السيد مارسو، مصر في عهد محمد على، ترجمة: عبد الـسميع زيـن الدين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤، ص١٢٢-١٢٣)، وبقى لحو ٢٠ سنة فى هذا المنصب، وقـد صـار بوغوص بك طوال هذا الوقت حتى وافته المنية عام ١٨٤٤م، ذراع محمد على الأيمن فى جميع علاقاته الخارجية والتجارية (انظر: أمين سامى، مرجع سابق، ص ٥٣٠).

(٢) عبد الرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص٢١٩ – ٢٢٠.

(٣) عمر عبدالعزيز عمر، مرجع سابق، ص٢٦٠ – ٢٦١.

(٤) عبدالرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص٢١٩ – ٢٢٠.

ويهود وأرمن. فمثلاً، رغم حاجته الماسة إلى المال فى عام ١٨٣٢م إبان حملاته على الشام، فإنـــه رفــض العـــروض التـــى اقترحها عليه روتشيلد Rothschild وغيره من الصيارفة الأوربيين، وآثر التعامل مع الصيارفة الرعايا[١].

أمـــا عن أهداف محمد على من الحرب السورية(١٨٣١م-١٨٣٩م) فقد كانت متعددة الأغـــراض، فمـــن الناحـــية الاستراتيجية، فإن سوريا كانت الامتداد الاستراتيجى و الطبيعى لمـــصر مـــنذ بداية التاريخ، فهى البوابة الشرقية لمصر، ومن ثم فالاستيلاء على سوريا هو تأمـــين لمصر[٢]، ومن الناحية الاقتصادية، فإن محمد على أراد استغلال مواردها من الخشب والفحـــم والـــنحاس، تلك الموارد التى كانت مصر مفتقرة إليها، فهى فى حاجة إلى الأخشاب للوقود وبناء السفن الحربية والتجارية، وإلى الفحم والنحاس والحديد لترقية صنائعها، وخاصة بعـــد أن أنـــشأ محمد على المصانع الكبرى التى تحتاج إدارتها إلى الفحم والحديد والنحاس، وكـــذلك كـــان يرمـــى مـــن بسط نفوذ مصر فى سوريا إلى أن يجند من سكانها فى الجيش المـــصرى؛ فيـــزداد الجـــيش عددًا وقوة[٣]. فضلاً عن كونها مصدرًا مهما لجباية الضرائب؛ لتمويل فتوحات الجيش المصرى[٤].

وقـــد تـــوجهت الجيوش المصرية للاستيلاء على الشام بعد أن رفض السلطان طلب محمـــد على بضم سوريا إلى مصر، ولكن ما لبث أن تجددت الحرب مرة أخرى فى سوريا لنـــشوب الـــثورات ضـــد الحكم المصرى لعدة أسباب، منها: تجنيد الأهالى ونزع سلاحهم، وتطبـــيق سياسة الاحتكار على الحرير فى الولايات السورية، وفرض ضريبة الرءوس على الذكور كافة على اختلاف مذاهبهم[٥]. وكان لانتصار إبراهيم باشا فى "نصيبين" عام ١٨٣٩م وتهديده المباشر للدولة العثمانية، وما أعقب ذلك من وفاة السلطان محمود و تولية عبد المجيد (١٦ سنة)، واستسلام الأسطول العثمانى لمحمد على بالإسكندرية وهو ما يعنى رجحان الكفة المصرية العسكرية؛ مدعاة لتدخل الدول الأوروبية[٦].

---

(١) محمـــد رفعـــت الإمـــام، تاريخ الجالية الأرمنية فى مصر، تاريخ المصريين رقم ١٧١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص٧٢- ٧٣.

(٢) محمد عبدالستار البدرى، مرجع سابق، ص٩٤.

(٣) عبدالرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص٢٤٨ – ٢٤٩.

(٤) محمد عبدالستار البدرى، مرجع سابق، ص٩٥.

(٥) عمر عبدالعزيز عمر، مرجع سابق، ص٢٦٥ – ٢٦٦.

(٦) المرجع السابق، ص٢٦٦-٢٦٧.

وحاول السلطان عبدالمجيد التفاوض مع محمد علي؛ لإنهاء النزاع بين مصر والدولة العثمانية، فأرسل إليه مندوبًا خاصًا عاكف أفندى* بكتاب يخوله حكم مصر وراثيًا، وقدم سفراء إنجلترا وفرنسا والروسيا والنمسا وبروسيا مذكرة مشتركة إلى الباب العالى فى ٢٧ يوليو عام ١٨٣٩م يطلبون فيها منه ألا يعقد أى اتفاق مع محمد على دون موافقة الدول الأوروبية، وكان ذلك أساس معاهدة لندن التى وقعتها هذه الدول عدا فرنسا فى ١٥ يوليو عام ١٨٤٠م وقد حددت هذه الدول وضع مصر فى النهاية بجعلها حكمًا وراثيًا لأسرة محمد على(١). وما لبث السلطان أن رضخ لرغبة الدول الأوروبية وأصدر فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ م، الذى تقرر فيه إعطاء محمد على وأسرته حكم مصر حكمًا وراثيًا، على أن يختار السلطان من يتقلد منصب الولاية من أبناء محمد على الذكور خلفًا له ومن يخلف هذا ... إلخ حتى انقراض ذرية محمد على الذكور فيعين الباب العالى من يشاء لها(٢).

واعترض محمد عليّ على شروط هذا الفرمان خاصة فيما يتعلق بالجزية وكيفية اختيار الولاة من أولاد محمد على الذكور، وانتهى الأمر بفرمان أول يونية ١٨٤١م الذى نص على ترتيب الوراثة لحكم مصر بشكل جعلها منحصرة فى الأكبر من أبناء محمد علي، فانتفى بذلك حق الاختيار الذى كان للسلطان، على أن يصدر التقليد بالولاية دائمًا من الباب العالى، كما نص أيضًا على ضرورة تنفيذ محمد على لخط شريف* كلخانة والمعاهدات المبرمة مع الدول أو التى تبرم معها فى المستقبل(٣).

---

* أفندى: من الكلمة اليونانية العامية أفنديس Efendis، دخلت إلى التركية، واستعملها الترك فى القرن الثالث عشر الميلادى، وكثر استعمالها بعد ذلك فى العهد العثمانى كلقب للرجل الذى يقرأ ويكتب ولقبًا لكبار الموظفين، وكان الجيش العثمانى يلقب الضابط رسميًا بلقب افندى حتى رتبة البكباشى، وكانت كلمة أفندى تطلق فى اللغة العربية على الكاتب الموظف فى الدولة، وكان الروزنامجى – الذى يحرر الحسابات فى الدفاتر الرسمية – فى مصر هو رئيس طائفة الأفندية، وكان المصريون يطلقون على محمد على وعلى الباشوات العثمانيين الذين تولوا الحكم قبله لقب (أفندينا). وقد ألغى لقب أفندى فى تركيا عام ١٩٣٤م،و بطل استعماله فى مصر عام ١٩٥٢م. (انظر: أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٨، ص٢٠ – ٢٣).

(١) عمر عبدالعزيز عمر، مرجع سابق، ص٢٦٧ – ٢٦٨.

(٢) المرجع السابق، ص٢٦٩ – ٢٧٠.

* تطلق عبارة خط شريف على الأمر الصادر من السلطان إذا كتبه بيده، أو إذا حرره الكتاب وأمضاه السلطان بيده لا بخاتمه، ويقال أيضا خط شريف لكل وثيقة تصدر من الديوان الهمايونى من معاهدة أو إبراءة إذا كتب السلطان فى أعلاها أسطرًا أو كلمات، ويسمى هذا النوع من الوثائق أيضًا:خط همايونى.(انظر: أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق، ص٨٩،٩٠).

(٣) عمر عبدالعزيز عمر، مرجع سابق، ص٢٧١.

وعلى هذا فإن معاهدة لندن وما أعقبها من فرمانات تعد نقطة تحول كبير فى السياسة المصرية، وما يهمنا فى هذا الصدد الناحية الاقتصادية - فقبل معاهدة لندن - وفى مرحلة التوسع تأثرت السياسة الاقتصادية سلبًا وإيجابيًا، فتحمل الاقتصاد المصرى أعباء هذه التوسعات، وإن كانت هذه التوسعات قد أوجدت أسواقًا جديدة وضمت مصادرًا جديدة للمواد الخام، فضلاً على أن محمد على فى هذه المرحلة كان قويًا، فاستطاع أن ينفذ السياسة الاقتصادية التى اختارها لتحقيق أهدافه (الاحتكار)، ومن ناحية أخرى فإن الأجانب الذين وفدوا إلى مصر فى عهده، و استعان بهم لتحقيق أهدافه، تزايدت أعدادهم عن الفترة السابقة له، ولكن الأجانب وقناصلهم لم يستطيعوا الانتفاع بالحقوق والامتيازات التى تمتع بها زملاؤهم فى ولايات الدولة العثمانية الأخرى، حيث كانوا خاضعين لسلطة محمد على، واستأثر محمد على لنفسه بحق تعيين القناصل - عندما ساءت علاقته بالسلطان - فكان المتبع أن تصدر براءات التعيين من السلطان، ولم توافق الدول الأوروبية على ذلك[١]. وعلى هذا فقد استطاع محمد على أن يؤسس فعلاً الدولة الحديثة فى مصر[٢].

وإجمالاً فإن خضوع محمد على لمعاهدة لندن والفرمانات اللاحقة أحدث مجموعة من المتغيرات، لذلك فإن محمد على بعد عام ١٨٤٠م لم يعد بالقوة التى كان عليها قبل ذلك، وطبق معاهدات الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية وفى مقدمتها اتفاقية بلطة ليمان ١٨٣٨م والتى كان يرفض تطبيقها، وألغى نظام الاحتكار، واتبعت مصر سياسية اقتصادية جديدة قائمة على حرية التجارة، وهو ما سيتم توضيحه تفصيلاً فى سياسة محمد على الاقتصادية.

٢- سياسة محمد على الاقتصادية:-

تبنى محمد على سياسة اقتصادية قائمة على أمرين: أولهما تحقيق الاستقلال الاقتصادى للبلاد، عن طريق اعتماد البلاد على إنتاجها الزراعى والصناعى والتجارى، دون الاعتماد على الدول الأجنبية فيما يلزمها من مواد أولية للصناعة، أو بذور وتقاوى للزراعة، أو حتى لتصريف منتجاتها، وثانيهما اتباع نظام الاحتكار الحكومى فى تنفيذ مشروع الاستقلال الاقتصادى باحتكار الزراعة والصناعة والتجارة[٣].

---

(١) محمد فؤاد شكرى، مصر والسودان تاريخ وحدة وادى النيل ١٨٢٠ - ١٨٩٩، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٧، ص٥٣ - ٥٤.

(٢) عمر عبدالعزيز عمر، مرجع سابق، ص٢٩٠.

(٣) مصطفى القولى، تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث، القاهرة، المطابع الأميرية ببولاق، ١٩٤٤، ص٦٢ - ٦٣.

وكانت السلطة المطلقة ضرورة أملتها هذه السياسة الاقتصادية، وأصبح الباشا من خلالها كأنه على رأس مشروع مالى ضخم، أو على رأس ضيعة واسعة يتعهدها بالرعاية؛؛ كى يجنى منها أكبر قدر من الثمر، ثم يبيعه بحالته أو مصنعًا، ويكسب من ذلك ما يستطيع من ربح لينفقه بعد ذلك وفقًا لخطة وضعها لنفسه(١)، فقد كان الباشا فى مسيس الحاجة إلى المال، بينما كانت الخزانة خاوية بسبب استنزاف الجنود الألبان لها أولاً بأول، فضلاً عن حاجته للمال لتثبيت مركزه كسيد على البلاد، ولتحقيق مشروعاته الإصلاحية، وكانت هذه العوامل مجمعة من أهم بواعث هذه السياسة الاقتصادية(٢).

أولاً: احتكار الزراعة:

• مر الاحتكار الزراعى بثلاث خطوات أساسية، هى: امتلاك معظم الأراضى الزراعية، وإلغاء نظام الالتزام* واحتكار الحاصلات الزراعية(٣).

أ- امتلاك معظم الأراضى الزراعية (حيازة الأراضى):

اقتضى الاحتكار الزراعى أن تسيطر الحكومة على الأراضى سيطرة تامة، فقد أدرك الباشا أن نظام حيازة الأراضى لا يستطيع أن يحقق له الدعم المالى، ومن ثم عقد العزم على تغييره(٤)، ففى عام ١٨١٣م تم مسح كل الأراضى المزروعة فى الوجه البحرى، وتصنيفها

---

(١) عبدالفتاح حسن، ترتيب الإدارة العامة والرقابة على أعمالها فى مصر خلال الفترة ما بين ١٧٩٨ – ١٨٧٥، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول، ١٩٧٢، ص٢٤.

(٢) طلعت إسماعيل رمضان، بناء الدولة الحديثة، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، العد ٣، ٤، مايو ١٩٨٢، ص ١٦٢.

* الالتزام: ضيعة تمنحها الإدارة التى تتولى تسجيل الأراضى (الروزنامة) مدة سنة أو أكثر، وتمنح لمن يقدم أكبر عطاء مقابل دفع الملتزم قسطًا من المال يساوى حصة سنة من ضريبة الأرض المستحقة الدفع للحكومة من دخل الضيعة (الميرى)، كما يمنح حجة إيجار (تقسيط)، وتوجه الروزنامة خطاب إلى أعيان وسكان الضيعة تطلب فيها من الفلاحين طاعة الملتزم، وكانت الدولة تحتفظ فى يدها بملكية رقبة الأرض، بحيث لا يكون للملتزم سوى حق الانتفاع، وهو حق يتقاسمه مع الفلاحين الذين يفلحون فى تلك الحصة، وكان الملتزم يتلقى جزءًا من ربحه من الضرائب التى كان يحصلها من أرض الالتزام، وبالرغم من أن نظام الالتزام كان من الناحية القانونية مجرد امتياز مؤقت يختص بحق جباية قدر من ضرائب الميرى، فمن الناحية الواقعية نجد أنه قد تولدت تدريجيا إجراءات اتخذت حكم العادة، ومنحت الملتزمين حقوقًا وامتيازات تكاد تشبه الحقوق المتعلقة بالملكية الخاصة. (انظر: عمر عبدالعزيز عمر، تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٥١٧ – ١٩١٩)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧، ص٢٤٩ – ٢٥١).

(٣) عبدالرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص٥٣٩.

(٤) طلعت إسماعيل رمضان، مرجع سابق، ص١٦٢.

وفرض الضرائب طبقًا لصنفها[١]، وقد وزعت الأراضي الصالحة للزراعة على سكان القرى من فلاحين ومشايخ وأعيان القرى[٢]، وقد حرص محمد على على توفير لوازم الزراعة لهم بشتى الطرق، حتى لا تتعطل الزراعة أو يقل إنتاجها أو جودة محاصيلها[٣].

ب- إلغاء نظام الالتزام:

بدأ محمد على بمصادرة التزامات أمراء المماليك الذين تشردوا أو قضى عليهم فى مذبحة القلعة عام ١٨١١م، تمهيدًا لإلغاء بقية الالتزامات، ثم قام بمصادرة باقى الالتزامات وتعويض الملتزمين بمنحهم معاشات سنوية عام ١٨١٤م[٤]، ورغم إلغاء الالتزام عام ١٨١٤م، فإن محمد على استمر فى مصادرة بقايا هذه الالتزامات حتى عام ١٨٤٥م طبقًا لسجلات إسقاطات القرى، فقد ورد بسجل رقم ٤٢ حالات التزام تسقط التزامها حتى عام ١٨٤٥م، فعلى سبيل المثال: أسقط الملتزم محمد أمين التاجر بالغورية التزامه بالقليوبية لمحمد على نظير مبلغ ٤١٨ قرشًا*[٥]، وأسقط الملتزم محمد أغا خربطلى التاجر بالغورية التزامه بالشرقية لمحمد على نظير مبلغ ٢٦٣٤ قرشًا (٥ أكياس و ١٣٤ قرشًا)[٦]، وأسقط الحاج

---

(١) مصطفى القونى، مرجع سابق، ص٦٧.

(٢) أحمد عبدالرحيم مصطفى، الأرض والفلاح فى عصر محمد على،ضمن: كتاب الأرض و الفلاح فى مصر عبر العصور (الموسم الثقافى للجمعية التاريخية)، القاهرة، المجلة التاريخية، ١٩٧٤، ص٢٦٠.

(٣) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ٩٤ – ٩٥.

(٤) مصطفى القونى، مرجع سابق، ص٦٦؛ ولمزيد من التفاصيل انظر الفصل الثانى: التجار فى عهد محمد على.

* القرش: هو تعريب لكلمة Grosehen أى الضخم بالألمانية، وقد بدأ سكه وتداوله فى مطلع القرن السادس عشر الميلادى، وهو من الفضة وأطلق عليه العثمانيون غرش أو قرش، وقد ضربت القروش لأول مرة فى مصر فى عهد على بك الكبير ١٧٦٩م، وقام محمد بك أبوالدهب بإبطال هذه القروش التى تحمل اسم على بك الكبير عام ١٧٧٢م، ولكن الفرنسيين أعادوا سكها أثناء احتلالهم لمصر. (انظر: عبدالرحمن فهمى، النقود المتداولة أيام الجبرتى، ضمن: كتاب عبدالرحمن الجبرتى دراسات وبحوث، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦، ص٥٧٤– ٥٧٥، صامويل برنار، النقود العربية، موسوعة وصف مصر، ترجمة: زهير الشايب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢، ص٧٤). وعندما تولى محمد على قام بسك القروش وكانت تحمل على أحد وجهيها طغراء السلطان محمود الثانى والوجه الآخر جملة (ضرب فى مصر)، وكان كل ٥٠٠ قرش تسمى كيسًا ويسمى كل ١٠٠٠ كيس خزنة. (انظر: إدوارد وليم لين، المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم، ترجمة: عدلى طاهر نور، القاهرة، مطبعة الرسالة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠، ص٤٤٤، عبدالسميع الهراوى، لغة الإدارة العامة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، القاهرة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون، ١٩٦٢، ص٢٢٢).

(٥) إسقاطات القرى، س٤٢، ص٢٤، بتاريخ غرة المحرم ١٢٣٥هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٨١٩م.

(٦) المصدر السابق، س٤٢، ص٣٩، بتاريخ ٢٧ جمادى الآخر ١٢٤٩هـ/ ١٣ ديسمبر ١٨٣٠م.

مصطفى المنضرى من التجار بالغورية لمحمد على التزامه بالبحيرة نظير مبلغ ٢٦٦٨ قرشاً (٥أكياس و ١٦٨ قرشاً)(١).

وقد كان إلغاء محمد على للالتزام خطأ عامًا لسياسته، وعلى هذا فإنه بإلغاء نظام الالتزام رفع الحواجز المنيعة التى كانت تقف أمام تطور أشكال الاستغلال الزراعى فى مصر، ولا شك أنها دفعت بالإنتاج الزراعى إلى الأمام، فقد كان هذا الإلغاء تطورًا اجتماعيًا واقتصاديًا خطيرًا، حيث مكن لسلطان الدولة التغلغل فى جميع أنحاء البلاد، وضبط أهم مرافق البلاد الاقتصادية وهى الأرض(٢)، ونظرًا لحاجة الباشا الملحة للمال بدأ نظامًا جديدًا عُرف بالعهد*(٣)، و قد بدأ تطبيق هذا النظام مبدئيا عام ١٨٣٦م و ربما قبل ذلك(٤)، و بحلول عام ١٨٤٤م كان هناك حوالى مليون فدان قد تم توزيعه وفق هذا النظام(٥)

جـ- احتكار الحاصلات الزراعية:

كان محمد على يوجه الإنتاج الزراعى فى الجهة التى يريدها، فعندما نقصت الغلال عام ١٨٠٨م، وبدأ الخوف من القحط عام ١٨٠٩م فى معظم الدول المطلة على البحر المتوسط، وكانت كل من فرنسا وإنجلترا فى أشد الحاجة إلى القمح،وعمدت إنجلترا إلى شراء القمح من مصر، فانتهز محمد على هذه الفرصة، وأخذ يبيع لهم القمح المصرى رغم معارضة الدولة العثمانية له فى ذلك؛ لاحتياجها هى نفسها للقمح، وربح محمد على من هذه

---

(١) المصدر السابق، س٤٢، ص٤٥، بتاريخ ٢٣ ربيع الآخر ١٢٥٠هـ/ ٣١ أغسطس ١٨٣٤م.

(٢) طلعت رمضان، مرجع سابق، ص١٦٥.

* العهد: عبارة عن امتياز من الأرض تمنحه الدولة للفرد مقابل تعهده بجمع الضرائب، إلا أن المتعهد لم تكن له أية حقوق فى التملك، وكان مقدار ربح المتعهد هو زراعة جزء من أراضى القرية بالعمل الميماومة (أى بأجرة يومية) لصالحه الخاص، أو نظام مقاسمة المحصول مع الفلاحين (انظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص٢٦٣)؛ ولمزيد من التفاصيل انظر: الفصل الثانى:التجار فى عهد محمد على.

(٣) هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسينى، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٨، ص١٦٢.

(٤) عفاف لطفى السيد مارسو، مصر فى عهد محمد على، ترجمة: عبد السميع زين الدين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤، ص ٢٦٨.

(٥) المرجع السابق، ص ٣٧٣.

التجارة[١]، وهذه الأرباح هى التى أغرت الباشا فى التوسع فى الاحتكار، فاستخدم سلطته للاستحواذ على أكبر قدر من محصول القمح[٢].

قام محمد على عام ١٨١٠م بجمع الضرائب عينًا وبخاصة عن الغلال بالصعيد[٣]، وطلب عام ١٨١٢م من بعض القرى بالوجه البحرى دفع نصف الضرائب عينًا والنصف الآخر نقدًا[٤]، ولا يحق للفلاح أن يتصرف فى محصول أرضه، وإنما عليه أن يورده عند جنيه إلى الشون*، فيوزن أو يكال ويقرر لكل محصول السعر الذى تحدده الحكومة، ويخصم من الثمن مقدار الضريبة المفروضة على الأرض وثمن المواشى والبذور والآلات والأشياء التى أخذها الفلاح طوال العام[٥]. ولم يقتصر الاحتكار على المحاصيل الزراعية الخاصة بالتصدير كالقطن والأرز والقمح، بل امتد هذا النظام الاقتصادى إلى المحاصيل التى تسوّق محليًا والتى كانت ضرورية لسد حاجات الأهالى الغذائية[٦].

وفى عام ١٨١٦ م توسعت سياسة الاحتكار، و منع محمد على الأهالى من أكل الفول والحمص والحلبة والخضر، وكان يشترى كل محصول الفول – أحد الأطعمة الرئيسة للمصريين – مما كان يسبب أزمات فى المواد الغذائية الأساسية بمصر[٧]، وفى عام ١٨٢١م تحكم محمد على فى جميع إنتاج البلاد بعد أن احتكر القطن والسكر والنيلة والكتان وبذر النيلة والحرير والأرز ... إلخ، و كان يتم الشراء بسعر منخفض بينما كانت تباع بسعر أعلى و كسب محمد على كثيراً من هذا الاحتكار الذى كان أساس نظامه المالى و المصدر الأساسى للدخل لينفق منه على الجيش و البحرية، و إجمالا فقد كان هذا النظام لمصادره المالية الضخمة، و من حين لآخر كان محمد على يصدر قرارات بأسعار الشراء لهذه المنتجات من الفلاحين، وبعد عام ١٨٢١م فرض الباشا قيودًا على السلع المخصصة للاستهلاك المحلى[٨]،

---

(١) أحمد أحمد الحتة، مرجع سابق، ص٢٦٢ – ٢٦٣.

(٢) جلال يحيى، مصر الحديثة ١٨٠٥ – ١٨٤٠، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب(فرع الإسكندرية)، ١٩٨٣م، ص٣٣٩، ٣٤٠.

(٣) أمين مصطفى عفيفى، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، ط٣، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٤، ص٢٩١.

(٤) Kenneth,M.Cuno.,The Pasha's Peasants,Cairo;The American University,1992,p.125.

* لمزيد من التفاصيل عن الشون انظر: الفصل السادس: الأسواق.

(٥) مصطفى القولى، مرجع سابق، ص٦٨.

(٦) عبدالعزيز سليمان نوار، تاريخ مصر الاجتماعى، ط٤، القاهرة، جامعة عين شمس، ١٩٨٥م، ص٢٨٧.

(٧) أحمد عبدالرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص٢٦٦.

(٨) A. E. Crouchley, A. E., The Economic Development of Modern Egypt, London, n.p., 1938, p.85-86.

وعلـــى هـــذا كانـــت الحكومة تقوم بشراء جميع الحاصلات وتجمعها فى شونها بعد إعطاء أصـــحابها مـــا يكفيهم منها لمدة سنة أكلاً وتقاويًا، بحسب عدد نفوسهم ودوابهم(١)، وعلى هذا حرمت الحكومة الفلاح من أن يبيع شيئًا من إنتاجه الزراعى، وإلا وقع تحت طائلة العقاب(٢).

- أهم المحاصيل الزراعية التى احتكرها محمد على:

كانـــت أكثر الأراضى المصرية فى أوائل عهد محمد على لا تنتج إلا زراعة شتوية مثل بعض الحبوب، وزراعة نيلية مثل الذرة والقصب البلدى والأرز والنيلة(٣)، لذا اهتم محمد علـــى بإدخال بعض المحاصيل الجديدة للبلاد مثل القطن والفوة (نوع من الصبغة المستخدمة فـــى صنع الطرابيش) ومحاصيل أخرى لم تنجح زراعتها فى مصر(٤). وقد طبق محمد على نظـــام الاحـــتكار الجزئـــى والاحتكار الكلى للحاصلات حسبما اقتضته الظروف والمصلحة، وكانت الحكومة فى الحالة الأولى تستولى على ما يبقى من المحصول بعد استهلاك أصحابه، وفى الحالة الثانية تستولى الحكومة علي المحصول بأجمعه حتى أنه لا يسمح لأصحابه بأخذ شئ منه، بل يورده كله إلى شون الحكومة(٥). وفى الحالتين كانت الحكومة تحدد الثمن وتعطى الفلاح رجعة (إيصال) بمقداره وتخصم مما عليه لها، ثم تبيع تلك الحاصلات للتجار والأهالى بما تراه من ثمن أو تصدرها إلى الخارج(٦).

ومن الأمثلة على الحاصلات التى احتكرها الباشا احتكارًا كليًا، القطن* والفوة والنيلة (التى بذل محمد على جهودًا كثيرة لتحسين محصوله لتروج فى الأسواق الأوروبية)(١) والكتان

---

(١) أحمـــد الدماصى، مرجع سابق، ص١٩١؛ صلاح هريدى، دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٨٠٥ – ١٨٨٢، جـ٢، القاهرة، عين للدراسات الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٠، ص٤٤.

(٢) عبدالعزيز نوار، مرجع سابق، ص٢٨٧.

(٣) إبراهيم زكى بك، الحالة المالية والتطور الحكومى والاجتماعى فى عهدى الحملة الفرنساوية ومحمد على، القاهرة، المطبعة العصرية، ١٩٢٨، ص١٥٤ – ١٥٥.

(٤) Paul Mouriez, Histoire de Méhémat- Ali, Vice-Roi d'Egypte, Tom III, Pairs, n.p., 1857, p.46.

(٥) أحمد الحتة، مرجع سابق، ص٢٦٣.

(٦) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص١٠٩ – ١١٠.

* أدرك الباشا أهمية هذا المحصول بعد أن لاحظ جوميل الفرنسى شجرة القطن فى حديقة محو بك Mako Bay وهو من العينات القليلة التى أحضرت من الهند، و عرض جوميل الأمر على محمد على الذى نجح فى زراعته فى أراضى الدلتا بمصر السفلى (Edowin de leon, The Khedive's Egypt, London, n.p., 1877, p.206-207) وشجع علـــى ذلـــك بكل الوسائل مثل شرائه من المزارعين بسعر مرتفع وتخفيض الضرائب عليه، وقد نافس القطن المصرى الأقطـــان الأخـــرى فى أسواق أوروبا (Paul Mouriez, op.cit., p.43) وقد قاوم الفلاحون زراعته فى أول الأمر ولكـــنهم أقـــبلوا على زراعته فى أواخر حكم محمد على حين تركت لهم حرية بيع محصولاتهم بالثمن الذى يشاءونه،=

والقرطم (يستخرج منه العصفر الذى يصدر للخارج، وكان من أوائل المحاصيل التى احتكرها الباشا)[٢]، والسمسم وبذر الخس والحناء وقصب السكر والخشخاش والزيتون والبن حتى البلح بأنــواعه وجــريد النخل والخوص والحرير الخام وعسل النحل وشمع العسل[٣]، ومن الأمثلة علـــى الحاصـــلات التى كان احتكارها جزئيًا، القمح* و الأرز** و الذرة ***و الفول و الحلبة التى احتكرها؛ لسداد ديون الفلاحين ثم بيعها بالمدن والثغور، ثم عاود وألغى احتكارها لكساد سوقها[٤]، و احتكر بعض المحاصيل الغذائية لإطعام الجيش فى الحجاز[5].

ورغم هذه الاحتكارات فإنه من الخطأ الاعتقاد أن الاحتكار قد شمل جميع الحاصلات الـــزراعية دون أيـــة اســـتثناءات، فقد كانت هناك أصناف عديدة من الحاصلات منها أغلب الحبوب والدخان والعدس لا تسرى عليها قواعد الاحتكار، فقد ترك محمد على للأهالى حرية التصرف فيها[٦]، لذلك كان محمد على يمنح بعض التجار حق احتكار بيع محصول فى بعض الأقالــيم، مـــثلما حـــدث مع جرجس الطويل وحنا زنانيرى الشاميان والخواجة توسيجه، فقد احتكروا سلعًا مثل القمح والكتان والسمسم عام ١٨٢٩م بالمنوفية، وكان هؤلاء التجار يمتلكون

= وبـــذلك احتل القطن مركز الصدارة فى حياة الفلاح، وأصبح المحصول الرئيسى فى البلاد، (حسين خلاف، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، دار إحياء الكتب، ١٩٦٢، ص١٣٧).

(١) Paul Mouriez,op.cit, .p.44 .

(٢) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص١٠٨.

(٣) جلال يحيى، مرجع سابق، ص٣٤١.

* مـــع أن الباشا كان قد احتكر القمح عام ١٨١٢م إحتكارًا كليًا، فإن هذا الاحتكار قد خفت وطأته، وأصبح جزئيًا عام ١٨٣٣م عـــندما أمـــر الباشـــا بأخـــذ إردب واحد فقط من الغلال عن كل فدان من القرى التى ليس عليها بقايا (صلاح هـــريدى، مـــرجع ســـابق، ص٤٥). ولعل السبب فى تخفيف هذا الاحتكار هو قلة المحصول وكثرة البرانى الموجود بالأســـواق، فـــوجد الباشا أن الاحتكار الجزئى أربح له من الاحتكار الكلى (أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص١٠٨ – ١٠٩).

** بـــدأ الاحتكار الجزئى للأرز عام ١٨١٣م عندما قرر الباشا الاستيلاء على جميع مزارعه بالبحر الغربى والشرقى (دمـــياط ورشيد)، وبعد استيفاء مصاريفه وأجر المعينين والمباشرين له، إذ بقى شئ بعد ذلك أعطوه للفلاح، ثم ما لبث أن تحـــول هـــذا الاحـــتكار إلى احتكار كلى بحيث أصبح المزارعون لا يتمكنون من أخذ حبة منه، بل تأخذه الحكومة بأجمعه (أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص١٠٩).

*** بدأ الاحتكار الجزئى للذرة عامى ١٨١٥ – ١٨١٦، فقد كانت الذرة هى المحصول الرئيسى لغذاء الفلاحين.
(Cuno, op.cit., p.128.)

(٤) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص١٩٥.

(5) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص ٢٣١.

(٦) Felix Mengin, Histoire de L'Egypte Sous le Governement de Mohamed – Ali, Tome II, Pairs, n.p, 1823, p.343.

شونًا للغلال فى الإقليم يتم تجميع الغلال بها، وعلى هذا نجد أن الحكومة أتاحت لبعض التجار الفرصة لممارسة الاحتكار[١].

ومهما كان الأمر، فقد اقتضت سياسة الاحتكار الزراعى العمل فى اتجاهين رأسى وأفقى، تمثل الاتجاه الرأسى فى زيادة المحاصيل المزروعة وزراعة محاصيل جديدة، والأفقى تمثل فى زيادة المساحة المزروعة والاهتمام بمشاريع الرى من حفر الترع والسدود والجسور للحفاظ على ماء النيل، فإلى جانب القطن تم التوسع فى زراعة قصب السكر و الكتان و الأرز و النيلة و أدخل ما يقرب من ٢٠٠ محصول جديد من الفواكه المختلفة إلى جانب أشجار السنط و غيرها لاستخدام أخشابها[٢]، وإجمالاً فإن هذه السياسة كانت تعود على الحكومة بالنفع، ولكنها كانت تنطوى على ظلم وإرهاق للفلاح وهو المالك الأصلى للأرض[٣]؛ لذلك قاوم الفلاحون هذا النظام بإحراق المحاصيل ، وانتشرت هذه الظاهرة على نطاق واسع فى مديريات الصعيد قبل غيرها من المديريات، وكثرت الحوادث عام ١٨٢٧م، وفى عام ١٨٣٠م أصبحت ظاهرة إحراق المحاصيل ظاهرة تكاد تكون عامة؛ ويتعرض من يرتكبها لأقصى عقوبة والتى كانت تصل إلى حد السجن مدى الحياة[٤].

ثانيًا: احتكار الصناعة:

كانت الصناعات المصرية خلال القرن الثامن عشر الميلادى وأوائل القرن التاسع عشر الميلادى على درجة من التأخر، فقد اقتصر أمرها على بعض الصناعات الاستهلاكية، و كانت تطبق طرق بدائية فى الإنتاج، فلم تكن تستخدم الآلات ولا القوة المحركة – التى كان بدأ استخدامها فى أوروبا نتيجة للثورة الصناعية – فقد كانت هذه الصناعات تنتج عادة للسوق المحلى[٥].

لما استقر الحكم لمحمد على عمد إلى الإشراف على الصناعات الصغيرة التى كانت قائمة فى البلاد، كصناعة النشوق والغزل والنسج ومعاصر الزيت، وصناعة الحصير وماء

(١) حلمى أحمد شلبى، المجتمع الريفى فى عصر محمد على، تاريخ المصريين رقم ٥٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص٣٠.

(٢) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص٢٣٠-٢٣١.

(٣) عبد الرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص٥٣٩ – ٥٤٠.

(٤) على بركات، تطور الملكية الزراعية فى مصر وأثره على الحركة السياسية ١٨١٣ – ١٩١٤، القاهرة، دار المعلم للطباعة، ١٩٧٧، ص٣٨٨ – ٣٨٩.

(٥) حسين خلاف مرجع سابق ، ص١٧٩ – ١٨٠.

الورد، وهدف الباشا بذلك الحصول على إيراد مالى كما هدف إلى تمكين الجيش من الحصول علـى بعـض حاجياته من تلك الصناعات[(١)]؛ لذلك منع ورود المنتجات الأجنبية التى تنافس الصناعات المحلية المصرية من الخارج[(٢)].

وجـه محمـد علـى البلاد نحو نهضة صناعية كان الغرض منها أن يصير الإنتاج الـصناعى مكملاً للإنتاج الزراعى، وبذلك يتم للبلاد استقلالها الاقتصادى ويصبح فى إمكانها أن تـسد معظـم حاجاتها من المنتجات المحلية؛ رغبة فى إنشاء إمبراطورية مصرية عظيمة تكـون بأجـزائها المتعددة وحدة اقتصادية مستقلة، وإنشاء جيش كبير يعتمد فيما يلزمه على المـوارد المحلـية، وكـان أسلوب محمد على فى تحقيق هذا الاستقلال الصناعى، هو إتباع سياسة الاحتكار، فقد احتكر الصناعة كما احتكر جميع مرافق الإنتاج الأخرى[(٣)]، وكان احتكار الباشـا لبعض الصناعات الهدف منه استغلالها وتوجيهها إلى خدمة البلاد ماليًا واستراتيجيًا، وليس بهدف التضييق على الناس ومشاركتهم أرباحهم[(٤)].

وكانـت أهم عناصر نظام الاحتكار فى الصناعات الصغيرة هى: جمع منتجى وتجار الحـرفة فـى كل مدينة فى مكان واحد؛ لإحكام الرقابة واجتناب التهرب، وتعيين ناظر لجمع مكوسها، وقيام الدولة أو الملتزم بشراء الخامات اللازمة للحرفة بأثمان محددة، واحتكار بيعها بـسعر يحـدده مـندوبو الدولـة، ومـنع إنتاج الحرفة بدون ترخيص، كذلك تصنيعها طبقًا للمواصـفات التى تحددها الدولة، وإرغام مشايخ القرى والبلدان على شراء جزء من الإنتاج بالـسعر المحدد، كما كان يحرم على الصناع إنتاج أى شئ من المصنوعات لحسابهم، كذلك حـرم على المستهلكين شراء أية سلعة برانى – لم تنتج طبقًا لنظام الاحتكار – وكذلك وضع علامة مميزة على إنتاجها، وتعيين جواسيس على المنتجين والمستهلكين، للتحرى عن المنتج والمستهلك البرانى[(٥)].

- أهم الصناعات المحتكرة

---

(١) المرجع السابق، ص١٨٠.

(٢) حلمـى محـروس إسماعيل، دراسات فى الحالة الاجتماعية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، ص٢٧٢.

(٣) مصطفى القونى، مرجع سابق، ص٧٠.

(٤) عـبد السلام عبد الحليم عامر، طوائف الحرف فى مصر ١٨٠٥ – ١٩١٤، سلسلة مصر النهضة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص٩٦ – ٩٧.

(٥) المرجع السابق، ص٩٨.

بـــدأت سلـــسلة الاحـــتكار الصناعى عام ١٨٠٩م، باحتكار صناعة النشوق، وفرض ضـــرائب علـــى المشتغلين بصناعتها وتجارتها؛ لزيادة موارد محمد على المالية، لكى يثبت مركـــزه فـــى مـــصر، ويقوى نفوذه ليستطيع القيام بالإصلاحات المطلوبة[١]، وبعد أن حقق الأرباح المرجوة، طبق الاحتكار على عدد كبير من الصناعات الصغيرة الموجودة فى مصر، فاحتكـــر المنـــسوجات وصناعة الحصير عام ١٨١٧م، ثم احتكر عصر الزيوت وتقطير ماء الـــورد، وتفـــريخ الـــدجاج، واســـتخراج صبغة النيلة، ثم صناعة الأحذية وصناعة الأدوات المنـــزلية[٢]، والصناعات الخشبية وصناعة الخل، والسكر ومدقات الأرز، وصناعة النطرون وتحميص البن وصناعة الخبز ... وغيرها[٣].

وبعـــد أن تـــم لمحمـــد على احتكار الصناعات الصغيرة بدأ فى إدخال نظام المصانع الكبيـــرة، وكـــان من العسير أن يترك أمر إقامة المصانع الجديدة للمجهودات الفردية، إذ أن الـــصناع المصريين كانوا قد اعتادوا الأساليب القديمة، ولم يكن من السهل تحويلهم عنها، هذا إلـــى جانـــب أن المـــصانع الكبيرة كانت تحتاج إلى رءوس أموال كبيرة، لم تكن تتوافر عند الأفـــراد المصريين، ولم تكن هذه الصناعات الناشئة من الأعمال المربحة حتى تغرى الأفراد للإقـــبال علـــيها، ولكـــن مجمد على تمكن من القيام بها، والصرف عليها من أرباح الاحتكار الزراعى والتجارى[٤].

وقد بدأ محمد على تجربته الصناعية فى حى الخرنفش عام ١٨١٦م الواقع فى وسط القاهـــرة، وأنـــشئت به المصانع وجلبت لها الماكينات من أوروبا دون اعتبار لما تكلفت من نفقـــات، ثـــم بنيت بعد ذلك المخازن والطواحين وركبت الماكينات الفرنسية والإيطالية، وكان أول مصنع أنشئ بحى الخرنفش مصنع الحرير[٥]، وأنشى ببولاق* مصنع مالطة – سمى بذلك

---

(١) أحمد الحتة، مرجع سابق، ص٢٦٤؛ عبد السلام عبد الحليم عامر، مرجع سابق، ص٩٩.

(٢) جلال يحيى، مرجع سابق، ص٣٤٢.

(٣) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص١٤٧.

(٤) مصطفى القونى، مرجع سابق، ص٧١.

(٥) صلاح هريدى، الحرف والصناعات فى عهد محمد على، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٣، ص١٩٦.

* بـــولاق: كانت تعرف بمنية بولاق، ثم عرفت ببولاق التكرورى حيث نزل بها الشيخ أبومحمد يوسف التكرورى فى زمـــن المعـــز لـــدين الله الفاطمـــى، فلمـــا مات بنى على قبره فيه وعمل بجانبها جامع؛ فاشتهرت هذه القرية ببولاق التكرورى، والصواب فى كتابتها (بلاق) بكسر أولها لأن أصلها المصرى Bilaq وهى كلمة معناها المرساة والموردة، ثـــم حرف اسمها إلى بولاق وهى من مراكز محافظة الجيزة. (انظر: محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، ق٢، جـ٣، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤، ص٩، ١٠).

لكثـرة العمال المالطيين الذين يعلمون فيه – ثم انتشرت المصانع فى كثير من مدن الوجهين القبلـى والبحـرى، مـثل مصانع الحرير والصوف والجوخ والحبال ومسابك الحديد وألواح الـنحاس والجلود[١]، وقد بلغ عدد المصانع التى أسسها محمد على ٢٤ مصنعًا حديثًا، بعمالة قدرها ٢٤٠٠ عامل بهذه المصانع[٢].

وقـد ساعد على نجاح هذه المصانع الكثيرة، رخص المواد الخام التى كانت تشتريها الحكـومة مـن المزارع بالأثمان التى تقررها، كما ساعد على هذا النجاح أيضًا عدم منافسة المصنوعات الأجنبية للإنتاج المحلى، فقد كانت الحكومة تحدد أسعار السلع المستوردة بالسعر الذى تراه مناسبًا؛ حتى لا تنافس الإنتاج المحلى[٣]. بالإضافة إلى انخفاض أجور العمال، فقد كانت الحكومة هى التى تتولى تحديد هذه الأجور، وكانت معظم المصانع تدار بالثيران وذلك لغلاء أسعار الفحم المستورد[٤].

ورغـم هـذه الاحتكارات الصناعية تواجدت بعض الاستثناءات، فالباشا كان يحتكر صـناعة، ويترك صناعة، ويستثنى أخرى، مما ينفى عنه صفة الخط الاحتكارى الشامل، أو الاحـتكار المستمر الدائم، ويؤكد ذلك السماح بإقامة مشاريع صناعية أجنبية، فقد قبل عرض روس ورفائيل التاجرين عام ١٨٢٦م بإنشاء مدبغة صغيرة فى بولاق أو رشيد أو دمياط، لدبغ الجلـود على الطريقة الأوروبية، على أن يصير توسيعها، كلما ظهرت الفائدة والمنافع، وتم التـصريح لهمـا بإنشاء المدبغة فى المدينة التى يريدونها وألا يمانعهما أحد، وتم فتح المدبغة برشيد، وخصص محمد على لها ١٠٠٠ جلد من جلود الماعز و٥٠٠ إردب* من القرض**[٥]، شـرط أن يديرا المدبغة على حسابهما لمدة خمس سنوات، وأن يقدما إلى الباشا نصف الجلود التى تدبغ، وبعد انقضاء السنوات الخمس يتركان للباشا المدبغة بما فيها من آلات وأدوات[٦].

---

(١) طلعت إسماعيل رمضان، مرجع سابق، ص١٧١.

(٢) Leon, op.cit., p.208.

(٣) مصطفى القونى، مرجع سابق، ص٧١.

(٤) صلاح هريدى، الحرف والصناعات،مرجع سابق، ص١٩٤ – ١٩٥.

* إردب: هو مكيال مصري، و كان فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلادى وزنه للحبوب ١٣٢,٨٥٦ كجم أى حوالـى ١٨٢ لترًا، وقد كان وزنه عام ١٨٣٦م ١٨١,٧٣٥ لتر، وهو فى الوقت الحاضر يساوى ١٩٨ لترًا أى حوالى ١٥٠كجـم من القمح، ١٢٠كجم من الشعير، ١٤٠ كجم من الذرة، ١٥٥كجم من الفول، و ١٥٧كجم من العدس. (انظر: فالتر هنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية، ترجمة: كامل العسيلى، عمان، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٧٠، ص ٥٨ – ٥٩).

** القرض: مادة تستخدم فى دبغ الجلود

(٥) عبدالسلام عبد الحليم عامر، مرجع سابق، ص٩٦.

(٦) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص١٦٤ – ١٦٥.

وأعطت الحكومة رخصة للخواجة (بياجو بيروتى) بفتح مصنع لصنع شمع العسل فى الإسكندرية عام ١٨٢٧م على الطريقة الأوروبية لمدة ست سنوات، شرط أن لا يفتح غيره مصنعًا مماثلاً، وأن يستورد المواد الأولية من الخارج، وأن يبيع منتجات المصنع بثمن أقل من ثمن الشمع المصرى والأجنبى، فضلاً عن تعليمه هذه الصناعة لنفرين من أبناء البلد، كذلك أعطت الحكومة للخواجة (نيقولا لالتا) التاجر عام ١٨٢٣م ترخيصًا بفتح مصنع لعمل قلوع السفن وحبال المراسى بالإسكندرية لمدة خمس سنوات، شرط أن يعين محلاً لإنشاء المصنع يكون مماثلاً لمصنعه بـ(ليفورنه) * وأن لا يسمح لغيره بإقامة مثل هذا المصنع، وأن لا يمانع فى استخدام بعض العمال المحليين[١].

وعلى هذا نجد أن الدولة إلى جانب احتكارها الصناعة، قد سمحت لبعض الأفراد بممارسة هذا الحق وإن كان فى أضيق الحدود ولفترة زمنية محددة وطبقًا لشروطها، وقد كان اهتمام محمد على بالصناعة لا نهاية له، فقد استطاع أن يحول الصناعة المصرية من صناعات حرفية صغيرة إلى صناعات كبرى فى مدة قصيرة، وقد أنتجت المصانع المصرية الملابس والورق والزجاج والزيت والسكر .. إلخ، وقد كانت هذه الصناعة تهدف فى الأساس إلي خدمة الجيش والبحرية، و لكنها لم تكن كافية و كانت تحتاج لحمايتها من المنافسة الأجنبية و لكن منذ تخفيض جيش محمد على عام ١٨٤١م و تطبيق المعاهدة العثمانية-البريطانية (بلطة ليمان)عام ١٨٣٨م و التى سمحت للتجار للإنجليز بحرية التجارة فى أى بقعة من بقاع الإمبراطورية العثمانية لاسيما عدم وجود رأس مال محلى و قلة الرأسمال الأجنبية – الأمر الذى أدى إلى انهيار السوق العربى و كان عليه الانتظار حوالى ثمانيين عاما لحدوث نهضة صناعية[٢]–لذا عجزت الصناعة المصرية عن منافسة مثيلتها فى الأسواق الأجنبية[٣]، أضف إلى ذلك سوء الإدارة المصرية وقلة الخبرة الفنية، بالإضافة إلى أن الصناعة الحديثة فى مصر قامت فى وقت كانت الرأسمالية الصناعية الأوروبية تعمل فيه على غزو العالم بمصنوعاتها[٤].

ثالثًا: احتكار التجارة:

---

* ليفورنة: تقع على الساحل الشمالى الغربى لشبه الجزيرة الإيطالية.

(١) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص١٦٥؛ ولمزيد من التفاصيل انظر: الفصل الثانى:التجار فى عهد محمد على.

(٢) Charles Issawi , Egypt: An Economic and Social Analysis, London, Oxford University Press, 1947 ,p.16.

(٣) عبد العزيز نوار، مرجع سابق، ص٣٦٤ .

(٤) طلعت إسماعيل رمضان، مرجع سابق، ص١٧٢ – ١٧٣.

وبعـد الإشارة إلى احتكار السلع الزراعية والصناعية، والتى كانت تمثل سلعًا أساسية فى السوق المصرى فى تلك الفترة، فقد ترتب على احتكار محمد على للزراعة والصناعة – وامتداد هـذا النظام للتجارة – وزيادة منتجات هاتين الحرفتين، فكان الباشا يهتم بالتجارة لتسهيل تداول المنتجات الزراعية والصناعية، وكان هذا نتيجة منطقية تساير النظام العام الذى نما وسيطر على كافة مجالات الاقتصاد المصرى وهو نظام الاحتكار(١)، فقد تبين لمحمد على بالمنطق أو بالفطرة أن أسرع وسيلة لإنجاز مشروع اقتصادى ناجح و على مستوى كبير هو أن يطـبق مركزية السلطة(٢)، فضلاً عن أن محمد على أراد أن يعيد لمصر أهميتها القديمة التـى فقدتها بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، الذى فقدت معه مصر موردًا من أهم مـوارد الدخل الأهلى والحكومى، وهو الرسوم الجمركية وأجور النقل وأرباح تجارة المرور بـين الـشرق والغرب؛ لذا كان من الضرورى اعتناء محمد على بالتجارة لكونها موردًا من مـوارد الدولـة(٣). فقـد كانت التجارة سر قوة محمد على العسكرية، حيث احتكر التجارة و أصبحت مصر ضيعة خاصة به، و احتكر كل المنتجات الرئيسة، و باع المحاصيل بالأسعار التـى يحـددها هـو، خاصة بعد أن أصبح الباشا أكبر تاجر فى مصر يتعامل مع المشتريين الأوروبيين، ويدعم الجيش بالأرباح التى يجنيها من هذه التجارة(٤).

بـدأ محمد على عام ١٨١٦م باحتكار كل السلع التجارية واحدة تلو الأخرى، فبحلول عـام١٨٢١م تم احتكار كافة السلع وحقق أرباحًا طائلة من هذا الاحتكار، كما وضع يده على كل السلع المصدرة للخارج، وبعد عام ١٨٢٩م وضع قيودًا على السلع المستهلكة محليًا أيضًا وخاصة المواد الغذائية منها(٥)، ويمكن إيجاز تنفيذ سياسة الاحتكار على الوجه التالى:-

<u>أولاً</u>: كان على الفلاحين أن يوردوا محاصيلهم لشون الحكومة، فتعطى لهم بعد خصم مـا علـيهم للحكومة صكوكًا بفرق الثمن بين ما وردوه وبين مقدار الضرائب وثمن الأسمدة والآلات وغيـرها مما وزع عليهم، وكانت أثمان المحاصيل وتقدير كميتها متروكة لتقديرات الحكومة.

---

(١) رسمية حجازى، تجارة مصر الخارجية فى عهد محمد على ١٨٠٥ – ١٨٤٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، ١٩٨٩، ص٢٢.

(٢) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

(٣) مصطفى القونى، مرجع سابق، ص٧٦.

(٤) D. A. Cameron, Egypt in The Nineteenth Century, London, Smith, Elder & Co.,1898, pp.124 – 125.

(٥) Issawi., op.cit., pp.85 – 86.

ثانـيًا: كانت المنتجات الصناعية فى المصانع الكبيرة ملكًا للحكومة ؛لأنها كانت تقوم بنفـسها بالإنفـاق على هذه المصانع، أما صغار الصناع فكانوا يحصلون على ما يلزمهم من المواد الخام من الحكومة، ويتعهدون بتقديم منتجاتهم إليها على أن يتقاضوا على ذلك الأجور التى تحددها الحكومة.

ثالـثًا: كانـت المنتجات الزراعية والصناعية تتجمع فى مخازن وشون الحكومة فى القاهـرة والإسـكندرية ويـراقب عملـية نقلها موظفون من قبل الحكومة، وكان محمد على يتصرف فى بيع هذه المنتجات فى الداخل والخارج(١).

كانت الحكومة تبيع الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية التى تتجمع فى الشون للـتجار و الأهالـى، فتحصل على ربح يكون أكبر فى حالة البيع لتجار الصادر، وكذلك كان الـربح والمكـسب للحكـومة وحدها دون سواها، ففى عام ١٨٢١م كان الثمن المحدد لشراء الحكومة من الفلاحين لإردب القمح هو ٣٠ قرشًا و ٢٠ قرشًا لإردب الفول والذرة، بينما كان ثمن البيع من الشون للأهالى والتجار ٥٠ قرشًا لإردب القمح، و٣٠ قرشًا لإردب الفول، و٣٢ قرشـًا لإردب الـذرة، وألزمت الحكومة التجار والموظفين شراء تلك الحاصلات من الشون الحكومـية بالثمن المحدد(٢)، و أصبح ممنوعا على الفلاحين بيع حبوبهم للأفراد أو التجار و كانـوا مجبرين على بيعها للحكومة و بالسعر التى تحدده، أما التجار الذين كانوا يتاجرون فى الحـبوب فقد تحولوا إلى موظفين لدى الحكومة أو فقدوا مهنتهم و اضطروا للبحث عن عمل آخر(٣).

وقد استطاعت الحكومة تحقيق أرباح هائلة من جراء الاشتغال بالتجارة، فعندما واجه الباشـا فـى بداية حكمه مشكلة قلة النقود، تغلبت الحكومة على هذه المشكلة عن طريق بيع المحاصـيل التـى تجمعـت بشونها(٤)، وقد بلغت أرباح الحكومة من هذا البيع عام ١٨٢٠م ١٥٧٦٣٨ كيـسًا و٤٤٦ قرشًا، أى حوالى سدس إيرادات الحكومة فى هذا العام والتى بلغت ٩٦٠٨٣٥ كيـسًا و ٣٠ قرشًا(٥)، وعام ١٨٣٦م بلغ ربح الحكومة حولى ١٥٠٠٠٠ كيس من

---

(١) محمـد فهمـى لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، القاهرة ، المطبعة الرحمانية ، ١٩٣٨، ص ١١٤ - ١١٥.

(٢) أحمد الحتة، مرجع سابق، ص٢٦٧.

(٣) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص ٢١٩-٢٢٠.

(٤) طلعت إسماعيل رمضان، مرجع سابق، ص١٧٤.

(٥) ديوان المالية، إيرادات ومصروفات، س١٦٢٦، مادة بدون رقم، ص٢، لسنة ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م.

مجمـــوع الـــداخل الذي بلغ ٦١٢٨٦٠ كيسًا[١]، ولا ريب أن هذه الأرباح الوفيرة كانت عونا لمحمـــد علـــى فـــى تنفيذ مشاريعه السياسية، ومكنته من دفع مرتبات الجنود والقيام بأعمال الإصـــلاح المختلفة، ومن جهة أخرى لم يخل الأمر من مساوئ، فالفلاح كان يبيع المحصول بالسعر الذى تحدده الحكومة، وهو أقل بطبيعة الحال من سعر السوق، وفى الوقت نفسه يسترد محمد على ما يدفعه الفلاح، وذلك على هيئة ضرائب وثمن البذور والآلات وغيرها[٢].

وعلـــى هـــذا فقد حرم هذا النظام الفلاحين من ثمرة كدهم، وفرض عليهم ثمن البيع فرضـــا دون استشارتهم، وجعلهم عرضة لظلم موظفى الشون، وبخس الكيل والميزان، ورفع أســـعار الحاجـــات الضرورية لهم كالملابس وغيرها، مما أدى إلى زيادة نفقات المعيشة لهم وكذلك أضر نظام الاحتكار بالصناع[٣].

خـضعت جمـــيع الحاصلات الزراعية لنظام الباشا الاحتكارى كل منها حسب درجة احـــتكاره وأهميـــته، وهى: القطن والقمح والكتان والحلبة والحناء والأرز والترمس والأفيون والـــزيتون والحمص والنيلة .. وغيرها. وكافة الحاصلات والسلع التى كان الباشا يرى فيها نفعًـــا لـــصناعته أو تجارته، مثل الجلود والملح والسكر وملح البارود وفحم الكوك والحصر واللحـــوم والخمـــور .. وغيرها، وقد امتد احتكاره ليشمل كل المنتجات المصرية بلا استثناء زراعية كانت أو صناعية، فبالإضافة إلى ذلك احتكر تجارة المسلى والزيت والسيرج والشحم والـــسنامكى وســـن الفـــيل والخبـــز والخضراوات .. وغيرها، حتى تجارة الخيش والحطب احتكرها الباشا*.

وفيما يلى أمثلة لبعض السلع التجارية التى طبقت عليها سياسة الاحتكار:

١ – الجلود:

احتكر محمد على جميع جلود الحيوانات ومنع بيعها أو شرائها، فإذا أراد أحد شراءها فليشتريها من الحكومة، وإن أراد أحد فليبيعها لشون الحكومة، وقد أنذر بعقاب كل من يخالف ذلـــك، وأرسل بذلك أوامره إلى حكام الأقاليم[٤]، وتخصص بعض السماسرة فى شراء الجلود

---

(١) أحمد الحتة، مرجع سابق، ص٢٦٨؛ جلال يحيى، مرجع سابق، ص٣٤٣ – ٣٤٤.

(٢) راشـــد البـــراوى ومحمـــد حمزة عليش، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ط٤، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٩، ص٨٧.

(٣) أحمد الحتة، مرجع سابق، ص٢٦٨؛ صلاح هريدى، دراسات فى تاريخ مصر، مرجع سابق، ص٤٧.

* لمزيد من التفاصيل، (انظر: أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص١٩١ – ٢٠٤).

(٤) محكمة البحيرة، س١٦، م٤٣٣، ص٢٠٧، بتاريخ ٥ شوال ١٢٣١هـ/ ٣٠ أغسطس ١٨١٦م.

من الناس وتوريدها للحكومة، ولكن هؤلاء السماسرة كانوا يشترون الجلود بأسعار زهيدة من قـــرش إلى خمسة قروش؛ لذا أمرهم محمد على برفع سعر الشراء حتى لا يضطر الناس إلى البيع لغير الحكومة(١)، ولم يكن الباشا ليعيرها كل هذا الاهتمام إلا لكونها تحقق أرباحًا كبيرة؛ لرواج تجارتها بالإسكندرية، فضلاً عن حاجة مصانعه ومهماته المدنية والحربية لها(٢). فكان يخـــزن فى وكالة الجلود ببولاق الجلود المدبوغة التى تأتى إليها من المدابغ، وكان يصنع من هذه الجلود الشنط اللازمة للمهمات الحربية(٣).

٢- الملح:

لم يكن للملح سعر يذكر قبل احتكار الباشا له، فيذكر الجبرتى أن سعره كان لا يتعدى سعر القفف* التى يوضع فيها. فكان سعر الإردب ٢٠ نصف فضة** (نصف قرش) بالإضافة إلى زيادة كيلة، فلم يكن الإردب إردبا واحدًا بل كان ثلاثة أرادب، وكان المتسبب يشتريه بهذا الثمن ويبيعه مستفيدًا من فرق الكيل، فكان التفاوت فى المكيال لا السعر، إلى أن احتكر الباشا الملـــح، وصار الكيل بقدره، وسعر الإردب ٤٥٠ نصف فضة (١١ قرشًا تقريبًا) وقد عهد به إلـــى أحد الملتزمين، وعين الباشا فى الأماكن التى يرد منها الملح موظفين؛ ليمنعوا أخذ الملح بأسعار رخيصة وبيعه بعد ذلك(٤)، كما كلف المجلس العالى باتخاذ التدابير التى تقى الفلاحين مـــن غـــبن طائفة بائعى الملح الذين يجوبون القرى؛ لاستبدال الملح بالغلال التى تفوق سعر الملح(٥).

٣- السكر:

---

(١) معية سنية، محفظة ٧٠، دفتر ٦٣، م٣٢٧، بدون ص، بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٥١هـ/ ١٣ فبراير ١٨٣٦م.

(٢) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص٢٠٠.

(٣) ســـقاو دربيـــر عبدالجواد، منطقة بولاق فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب بسوهاج، جامعة جنوب الوادى، ١٩٩٨، ص١٣٠.

* **القفف**: السلال التى يوضع فيها هذا الملح.

** **نصف فضة (البارة)**: ترجع أقدم إشارة إليه عام ١٥٨٣م، وقد سك من الفضة ويقدر بـ ١/٤٠ قرش، وقد أطلـــق العثمانيون عليه اسم بارة وهى كلمة فارسية يرادفها فضة ونصف فضة (انظر : عبدالرحمن فهمى، مرجع سابق، ص٥٧٣).

(٤) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٧، ص٢٠٣.

(٥) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص٢٠٠.

كـــان ببولاق وكالة للسكر حيث يباع فيها السكر والعسل الأسود[١]، وكان الباشا ينبه على حكام الأقاليم بالعمل على منع بيع وشراء السكر من غير الحكومة، ووجه أوامره خاصة إلى أقاليم الصعيد، وأمر بمعاقبة المشتغلين بهذه التجارة[٢]، بيد أن سوق العسل الأسود لم تكن رائجـــة، فلم يكن هناك إقبال عليها، والدليل على ذلك تراكم كميات كبيرة من العسل الأسود (٦٠٠٠ قـــنطار*) فـــى وكالـــة السكر، الأمر الذى دعا ناظر الوكالة إلى أن يقدم تقريرًا إلى المجلس العالى يخبره بأن هذه الكمية إذا بقيت بالوكالة ستفسد؛ لذا قرر المجلس أن يوزع على الزياتين ٤٠٠٠ قنطار ليبيعوها للأهالى، ويرسل ٢٠٠٠ قنطار إلى الجهادية[٣].

٤- اللحوم:

أمر الباشا بمنع بيع اللحوم غير الحكومية بحجة أن بها أمراضًا ويجب إعدامها، وكان يقـــبض علـــى كل من يحمل لحم غير حكومى، فالسلخانة وحدها هى التى تشترى الحيوانات وتذبحها وتبعيها، وعين لذلك بصاصين للحم، كما أمر بإنشاء محل جزارة آخر؛ ليقدم اللحوم اللازمة للعساكر والأهالى على أن تدير الحكومة هذا المحل، كما كان لا يسمح لأهالى القرى بإدخـــال خـــرافهم للقاهرة حتى فى أيام عيد الأضحى إلا بتصريح، إن أذن لهم فيبيعونها فى الأماكن المعدة لذلك، على أن تُلغى التصاريح بعد انقضاء أيام العيد[٤].

٥- البن:

احتكـــر الباشا البن اليمنى عام ١٨٣١م، و قد أصبح البن كله فى مصر تحت سيطرة محمـــد على بعد أن كان حتى ذلك الوقت فى أيدى كبار التجار،، ونظرا لانقطاع تجارة مخا وجـــد الباشا نفسه مضطرا إلى إلغاء الأوامر الخاصة باستيراد البن من الغرب و أمريكا، و كان بن مخا يأتى من أوربا بواقع قرشين للأوقية*[٥].

---

(١) سقاو درديو عبد الجواد، مرجع سابق، ص١٣٠.

(٢) معية سنية، محفظة ٥، دفتر ٦، م٩٢، بدون ص، بتاريخ ٢ ذى الحجة ١٢٣٦هـ/ ٣١ أغسطس ١٨٢١م.

* قـــنطار: وحدة من وحدات الوزن، وكان يختلف تبعًا للزمان والمكان الذى كان يستخدم فيه الوزن، وهو يعادل ١٠٠ رطل. (انظر: فالترهنتس، مرجع سابق، ص٤٠).

(٣) الوقائع المصرية، عدد ١٣، بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٤٤هـ/ ١٧ مارس ١٨٢٩م.

(٤) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص٢٠٣.

* الأوقـــية: تعـــادل الأوقية ١٢ درهمًا أى حوالى ٣٧,٤ جم (انظر: فالترهنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية، ترجمة: كامل العسيلى، عمان، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٧٠، ص١٩).

(٥) James Augustus St. John., Egypt and Mohammed Ali, Vols II, London, Longman , 1834, p.434. ؛ ولمزيد من التفاصيل (انظر: الفصل السادس : الأسواق)

وبصفة عامة منع الباشا التجار من شراء جميع سلع التجارة الداخلية بلا استثناء؛ ليقوم هـو بـشرائها بحجة حماية الناس من الوقوع فى دسائس المحتكرين، ومن الأمثلة على ذلك: قـراره بأن يشترى من الفلاحين جميع الغلال التى تحصل للحكومة عام ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م بأثمان معلومة وتباع للناس من مخازنها[١]، كذلك أمرَ عام ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م مأمور الديوان الخديوى بأن يذهب بنفسه لمصر القديمة وبولاق ويفتح مخازن محتكرى الغلال، ويبيع القمح الموجـود فـيها للأهالـى بسعر ١٠٠ قرش للإردب[٢]. كذلك عاقب كل مَن يبيع أو يشترى أصـنافًا معينة إلا منه، ومن ذلك إبلاغه الحدادين والصناع الموجودين فى جميع المأموريات الأمـر الخـاص بمـنع شراء فحم الكوك، ومعاقبة كل من البائع والمشترى بالسجن بليمان* الإسكندرية لمدة سنة وذلك لأن الفحم يلزم أشغال ورش المهمات الحربية[٣].

ولم يمنع احتكار محمد على للسلع، أن يمنح السلع لمن يريد الالتزام بها لقاء قدر معين مـن المال حتى يبيعونها للمتسببين، وكان طبيعي أن يؤدى ذلك إلى ارتفاع أسعار هذه السلع، كمـا كـان طبيعـى أيضا أن يكون الملتزمون من التجار الأجانب الذين أعفتهم الامتيازات الأجنبـية من الضرائب وأدخلهم الباشا فى معيته[٤]، فقد حصل عام ١٢٣١هـ/ ١٨١٦م أحد الأرمـن علـى احتكار بيع الأبزار التى تأتى من بلاد الصعيد، وهى: الحبة السوداء والشمر واليـنـسون والكمـون والكـراوية .. وغيرها، مقابل بدل التزام قدره ٥٠٠ كيس[٥]، والتزم الخواجه الكسان ميساكيان بالمذبح عام ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م مقابل ٣٦٢٥ كيسًا سنويًا، والتزم يعقوب يغيازار بحلقة السمك فى المنوفية عام ١٨٣٤م، والتزم الصراف الكسان عام ١٨٣٥م بالـصابون الوارد من بلاد الشام إلى مصر[٦]; وترتب على ذلك غلاء الأسعار فى كل شئ، وبلغ سعر كل صنف عشرة أمثال سعره قبل ذلك؛ بسبب الالتزام وفرض الضرائب والجمارك وطمع التجار وخاصة بائعى الخضار والجزارين والزياتين وغيرهم[٧].

---

(١) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص٢٩٤.

(٢) ديوان خديوى، محفظة ٥، صادر، م٧١، بدون ص، بتاريخ ٢٣ رجب ١٢٥٣هـ/ ٢٣أكتوبر ١٨٣٧م.

* لـيمان: أو "لـومان" كلمة يونانية الأصل من ليمانى Lymani بمعنى مرفأ أو ميناء، ولما كان الوالى (محمد على) معنـيا بتوفيـر موانئ بحرية صالحة لرسو أساطيله البحرية والتجارية، فقد عهد للمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة بالقيام بالأعمـال المـضنية فـى الموانـئ المصرية، وأصبح ذلك تقليدًا رسميًا حتى عرف مكان تنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة بالليمان. (انظر: عبدالسميع الهراوى، مرجع سابق، ص٢٠٦).

(٣) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص٢٩٤.

(٤) المرجع السابق، ص٢٩٥.

(٥) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٨، ص٣٩٣.

(٦) محمد رفعت الإمام، مرجع سابق، ص١٠٩.

(٧) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٨، ص٣٦٣.

- رعاية محمد على لشئون التجارة:

ومـن الطبيعـى أن يصاحب سياسة الاحتكار عمومًا وفى مجال التجارة – موضوع الدراسـة – بشكل خاص اهتمام بتنشيط وتنظيم العملية التجارية كخط عام، فمنذ بداية حكمه نظـم العملـية التجارية ورعاها، حيث أنشأ عام ١٨٠٩م "قلم التجارة"؛ ليشرف على الحركة الـتجارية – كـان هـذا القلـم تابعًـا لديوان الخزانة المصرية ومقره القاهرة – ولما زادت المعـاملات الـتجارية ونمت التجارة، كشف محمد على عن سياسة الاحتكار(١)، ولما اتسعت تجارة مصر الخارجية بين عامى ١٨١٩م – ١٨٢٦م استلزم هذا التنظيم ديوانًا خاصًا للتجارة بالإسكندرية، وعندما أعيد تنظيم الإدارة فى عام ١٨٣٧م نظمت الأمور التجارية (والخارجية المصرية) فى ديوان التجارة والأمور الإفرنجية(٢).

وكانـت أغلـب دواويـن الباشـا تعمـل فى خدمة التجارة، فديوان التجارة وديوان الإيـرادات؛ للإشـراف على حساب كافة مديريات الأقاليم والمصالح والجمارك والمقاطعات والأقـلام، وديـوان البحـر؛ للإشراف على المخازن والخزانة البحرية وإدارة سائر مصالح الـصرف الموجـودة بالإسكندرية، والديوان الخديوى؛ للإشراف على مجلس التجار، وديوان المدارس؛ للإشراف على مخازن الآلات والأدوات .. وغيرها(٣).

وتفـيض بعـض التقاريـر* بالنقد لسياسة الاحتكار التى فرضها الباشا على التجارة الداخلـية، كمـا فرضـها على كل ألوان النشاط الاقتصادى(٤)، فقد لاحظ معاصرو الباشا أن

---

(١) أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص٢٢٩.

(٢) محمد رفعت الإمام، مرجع سابق، ص١٢٣٦ ولمزيد من التفاصيل انظر: للفصل الثالث: منظومة العمل التجارى.

(٣) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص٢٠٦ – ٢٠٧.

* المقصود بهذه التقارير التى كتبها معاصرو محمد على مثل:

- البـارون دى بوالكلمت: هو رئيس البعثة التى أرسلتها فرنسا عام ١٨٣٣ م لمصر لإقناع الباشا بإخلاء جميع آسـيا الصغرى، وبعد صلح كوتاهية بقى فى مصر وقام برحلة فى الوجه البحرى، وقدم لحكومته عشرة تقارير عن الحالـة الاقتـصادية والمالـية وأحوال السكان والجيش والبحرية فى مصر (لمزيد من التفاصيل انظر: محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص٢١٣ ، ٢١٦).

- الدكتور جون بورنج: جاء إلى مصر عام ١٨٣٧م موفدا من قبل حكومة بريطانيا ؛ لوضع تقرير عن مصر فـى ذلـك الوقت، وقد جمع الكثير من المعلومات أثناء تجواله فى أنحاء البلاد، وقد رحل عن البلاد عام ١٨٣٨م. (لمزيد من التفاصيل انظر: محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص٣٦١: ٣٧١).

- باتـريك كامـبل: القنـصل الإنجليزى فى مصر، وقد كان واسع المعرفة بشئون مصر وأهداف محمد على واستطاع أن يظفر بلقب صديق الباشا. (لمزيد من التفاصيل انظر: محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص٧٤٨ : ٧٥٥).

(٤) حسين خلاف، مرجع سابق، ص٣٦٠ – ٣٦١.

تطبيق الاحتكار استتبع أحيانًا اختفاء بعض السلع الضرورية من الأسواق، وارتفاع مستوى الأسعار كثيرًا(١)، وقلة توافر الأموال بين يدى الفلاح بسبب بخس الثمن الذى كانت تشترى به الحكومة المحاصيل منهم(٢). ولم يقتصر الأمر على بخس الأسعار، بلى امتد إلى اضطراب المقاييس والمكاييل والأوزان أيضًا، فكانت الحكومة تكتال محاصيل الفلاح عند شرائها بمكيال أكبر من المكيال الذى تبيع به بعد ذلك(٣).

وعلى هذا لما كان احتكار الحاصلات الزراعية أدى إلى شقاء الفلاح وحرمانه من ثمرة كده، واحتكاره للصناعات الحرفية أدى إلى إفلاس أربابها، فإن احتكار التجارة أدى إلى إفلاس التجار بسبب استيلاء الحكومة على كل السلع التجارية بأثمان تحددها هى وفق أهوائها، بالإضافة إلى عدم توحيد الموازين عند البيع والشراء مما أدى إلى تدهور التجارة، فلم يكن غريبًا أن يسخط التجار المصريون على نظام الباشا الاحتكارى الذى أودى بأرباحهم وحولهم إلى طبقة شبه عاطلة أو عاطلة، لأن هذا النظام قد شل حركتهم وحريتهم وأرهقهم بالضرائب والجمارك؛ لذا عمل التجار المصريون على إسقاط نظام الاحتكار بعد أن تراجعت مكانتهم واضمحل شأنهم وتضاءلت ثروتهم وإذا كانت المصادر لا تذكر شيئًا عن ثورات خاصة أو هبات قام بها التجار ضد نظام الباشا، فإن ذلك لا يعنى أنهم كانوا من المؤيدين للنظام، بل بالعكس فإن سلبيتهم هذه حتى عن الثورة لأنفسهم معناها أن النظام قد قسم ظهورهم ونجح فى الإجهاز على قوتهم وإضعافهم، بعد أن كانوا قوة يخشاها الباشا ويلجأ إليهم ويتودد لهم فى السراء والضراء فى بداية حكمه(٤).

٣- اتفاقية بلطة ليمان ١٨٣٨م:

منذ أن عين محمد على واليًا على مصر إلى أن قامت الحرب بينه وبين الدولة العثمانية، التى استولى من خلالها على بلاد الشام، ظل يعترف بالتبعية للسلطان العثمانى ويظهر له الولاء، ويدخل لخزانة السلطنة الخاصة الأموال السنوية المقررة، ومع ذلك فقد كان محمد على يدير حكومته بالطريقة التى يراها هو، وليس بالطريقة التى يريدها السلطان، فإذا وقفت أوامر السلطان حجر عثرة أمام تحقيق مصالحه كان يتملص من تنفيذ هذه الأوامر، فعلى سبيل المثال قام محمد على بتصدير القمح إلى بريطانيا رغم معارضة السلطان له عام

---

(١) تقرير بوالكمت، تقرير عن مصر والشام عام ١٨٣٣، نشر محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص٢٢٥.
(٢) تقرير كامبل، تقرير عن مصر، نشر محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص٧٧٤.
(٣) تقرير بورنج، تقرير عن مصر وكريت، نشر محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص٥٤٧.
(٤) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص٢٩٦ – ٢٩٧.

١٨٠٩م – ١٨١٠م بسبب القحط الشديد الذى أصاب بعض دول البحر المتوسط، وكان محمد على مدفوعًا فى ذلك برغبته فى تحقيق أرباح من هذا البيع[١].

وكــان محمــد علــى يحمــى الإنتاج المحلى بفرض الضرائب الباهظة على بعض الــواردات، وأحيانًا كانت مصر تخضع لأوامر السلطان باعتبارها تابعة للدولة العثمانية، ففى عــام ١٨٢٠م أصدر السلطان العثمانى دكريتو ينص على أن من الواجب أن يصرح بدخول جمــيع البضائع الأوروبية إلى أجزاء الإمبراطورية العثمانية، على أن يدفع عن هذه البضائع ضــريبة قيمتها لا تزيد عن ٣٪ من قيمة البضائع[٢]، ولكن ما لبث أن واجه محمد على هذا الدكريتو باحتكار الصناعة والزراعة[٣].

وكانــت سياسة الاحتكار التى اتبعها محمد على، تشكل عقبة أمام التجارة البريطانية التــى هــى بمثابة الركيزة الأساسية للاقتصاد البريطانى؛ لذا انتهجت بريطانيا كافة الوسائل لضرب هذا النظام حتى تكسر به السياسة العامة لمصر[٤]، فكانت تسعى لدى الدولة العثمانية لإضــعاف قوة محمد على بالقضاء على الاحتكار، مما يضعف قدرته على الأحتفاظ بالجيش الذى يهدد هيمنة السلطان العثمانى على مصر، فأعطى السلطان إعفاءات ضريبية للأجانب و الحصانة للدول الأوربية لإضعاف علاقة محمد على بالدول الكبرى، فعلى سبيل المثال: أصدر عــام ١٨٣٤م فرمانا لإنهاء احتكار الحكومة فى سوريا، و فى ١٦ أغسطس ١٨٣٨م تم عقد المعاهــدة العثمانــية – الإنجليزية (بلطة ليمان) تهدف أساسا إلى إنهاء الاحتكارات فى الدولة العثمانية و التى نصت على حرية التبادل التجارى و تحديد الرسوم الجمركية على الصادرات و الواردات، وكانت بريطانيا تهدف من ذلك ضمان حرية التجارة فى أرجاء الدولة العثمانية، وتوفيــر الأسواق بتصريف منتجاتها الصناعية، فأصدر السلطان عام ١٨٣٤م فرمانًا يقضى على احتكار الباشا فى سوريا[٥].

لقــد مــنحت الامتيازات الأجنبية إنجلترا حرية التجارة فى الدولة العثمانية، بما فيها مصر، غير أن هذه الحرية كانت مقيدة، إذ استثنيت منها تجارة السلع الممنوعة، دون توضيح

(١) عبدالمنعم الجميعى، مرجع سابق، ص٥٢.

(٢) محمد فهمى لهيطة، مرجع سابق، ص١١٣.

(٣) مصطفى القونى، مرجع سابق، ص٨٠ – ٨١.

(٤) لطــيفة محمــد ســالم، بــريطانيا ومصر بين التسوية وتولية عباس الأول ١٨٤١ – ١٨٤٨م، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٣٣، القاهرة، ١٩٨٦، ص٢١٥.

(٥) Ahmed Abdel Rahim, The Breakdown of the Monopoly System in Egypt, in: P. M. Holt, ed., Political and Social Change in Modern Egypt, London ,Oxford University, 1968, p.293.

ماهية هذه السلع، وقد تمكن محمد على من تعطيل تجارة الصادر والوارد البريطانية أو جزء منها بحجة أنها من السلع الممنوعة؛ لذا عقدت إنجلترا مع الدولة العثمانية اتفاقية بلطة ليمان فى ١٦ من أغسطس ١٨٣٨م[1]. والتى كانت تهدف إلى تحطيم الممارسات الإحتكارية فى الدولة العثمانية، وكان أهم ما نصت عليه هذه الاتفاقية ما يلى:

أولاً: تمتع الرعايا البريطانيون ومن فى خدمتهم بالحرية التامة فى شراء السلع المختلفة من الأهالى فى أى جهة من ممتلكات الدولة العثمانية، وكذلك تعهد الباب العالى بإلغاء كافة الاحتكارات[2]، كما يلغى استعمال التراخيص التى تستخرج من السلطات المحلية لشراء السلع أو نقلها من مكان لآخر[3]، بمعنى أن يكون لرعايا بريطانيا أو لمن ناب عنهم فى كل الممالك العثمانية، الحرية فى أن يشتروا – سواء أكان برسم بيعها فى داخل الممالك أم برسم تصديرها – كل الأصناف بدون أدنى استثناء من حاصلات الممالك المذكورة، ويتعهد الباب العالى بإبطال احتكار الحاصلات الزراعية وغيرها من الأصناف أية كانت، وبإلغاء الرخص التى كانت تعطيها الحكومة المحلية بشرائها ونقلها من مكان إلى آخر بعد شرائها، وبإزالة ما كان من الإجراءات لإكراه رعايا بريطانيا على أخذ مثل هذه الرخص من الحكومة المحلية، وإن حدث ذلك يتم تعويضهم بوجه العدل عما يصيبهم من الضرر والخسائر[4].

ثانيًا: تحديد الرسوم الجمركية* على الواردات بـ ٣٪ مع إضافة ٢٪ رسم داخلى، ودفع ١٢٪ على الصادرات من قيمة البضائع مع إلغاء الضرائب الإضافية على الواردات[5]. أى أنه إذا اشترى الإنجليزى صنفًا من الحاصلات الزراعية أو الصناعية بقصد تصديره، فيمكن لهذا التاجر أو وكيله من نقله معفى من أى رسم جمركى إلى المكان الذى سيشحن منه، وحال وصوله هناك، يسدد عليه رسما قدره ٩٪ بواقع قيمته، وهذا الرسم يقوم مقام كل الرسوم الداخلية، ثم عند تصديره بعد ذلك يؤدى عليه رسمًا آخر قدره ٣٪ كالمقرر –

---

(١) أحمد الحتة، مرجع سابق، ص٢٦٥.

(٢) محمد عبدالعزيزعجمية ومحمد محروس إسماعيل، التطور الاقتصادى، الإسكندرية، دار الكاتب العربى، د.ت، ص٢٤٨.

(٣) راشد البراوى، مرجع سابق، ص٨٧ – ٨٨.

(٤) محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص٥٩.

* لمزيد من التفاصيل عن الرسوم الجمركية، انظر: الفصل الخامس: الطرق والمواصلات.

(٥) راشد البراوى، مرجع سابق، ص١٨٨؛ أحمد عبدالرحيم مصطفى، عصر حككيان، سلسلة مصر النهضة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠، ص٣٨.

والجارى فى تلك الفترة – أما إذا اشترى التاجر هذا الصنف من الموانى لا يدفع عليها سوى رسم التصدير باعتبار ٣٪ فقط(١).

ثالثًا: موافقة الباب العالى على تطبيق نصوص الاتفاقية فى كل أجزاء الإمبراطورية العثمانية، وموافقته كذلك على ألا تقام أية عقبة أو معارضة إذا طالبت الدول الأخرى أن تعامل تجارتها وفق نصوص الاتفاقية(٢).

و لقد وافق العثمانيون على هذه المعاهدة بناء على اعتقاد خاطئ بأن ذلك سيكون مناوئا لمصالح محمد على أكثر ما يكون بالنسبة لهم، و كانوا يأملون أن تؤدى هذه المعاهدة إلى الزج بمحمد على فى مواجهة الدول الأوربية و الدخول فى صراع معها إذا ما رفض تطبيق المعاهدة و أصر على اتباع نظام الاحتكار(٣).

عندما تلقى محمد على أنباء الاتفاقية أبلغ قناصل الدول أنه قرر أن ينفذ الاتفاقية؛ لأنه وجد نصوصها فى صالحه، حيث أن الرسوم الإضافية التى حددتها المعاهدة ستوفر مبلغًا أكبر(٤)، وهذا عكس ما كان يريده الباشا. وفى الواقع تعارضت هذه الاتفاقية مع مصالحه؛ لأنها حرمته من ثمرة أرباحه من سياسة الاحتكار، وكان محمد على مدفوعًا بإعلان الموافقة على الاتفاقية للقناصل؛ لاحتياجه إلى عطف الدول الأوروبية، فعندما علم بتكتل الدول الخمس الكبرى ضده وأنهم سيقومون بالحيلولة دون توسعه فى آسيا(٥)، سعى للحصول على عطف الدول الأوروبية؛ لمد يد المساعدة له فى صراعه المرتقب مع الدولة العثمانية؛ فتظاهر بموافقته على تنفيذ هذه الاتفاقية شرط أن يمتنع التجار الإنجليز عن مطالبة المزارعين بشراء المحصول قبل حصاده، وأن يشتروه بمجرد نقله من الأرض، كما سمح بأن يتمتع المزارعون بالحرية الكاملة فى نقل محاصيلهم إلى السوق، وأن يتصرفوا فيها كما يشاءون وأن يبيعونها لمن يقبل شراءها منهم و كانت الحكومة تحكم قبضتها على هذه السلع قبل بلطة ليمان(٦). وقد أوضح محمد على أن هذه الشروط لا تمليها فقط رغبته فى إنقاذ الفلاحين من الفوائد الباهظة التى سيطلبها التجار الأوروبيون عندما يقدمون للفلاحين دفعات مالية مقدمًا، وإنما تمليها أيضا

---

(١) محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص٦٠.

(٢) راشد البراوى، مرجع سابق، ص٨٨.

(٣) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص ٣٥٦-٣٥٧.

(٤) محمود متولى، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤، ص٦٠.

(٥) الأرشيف الفرنسى، محفظة ٩، ملف ٥، م٦،بدون ص، بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٨٣٩م.

(٦) أحمد عبد الرحيم مصطفى، عصر حككيان، مرجع سابق، ص٣٨ – ٣٩.

رغبــته فـــى مـــنع المنازعات القانونية بين المشتريل والمزارعين حين يهمل الفلاح زراعة محصول ما بعد أن يكون قد استحوذ على النقود[١].

• حالــت عقــبات كثيرة دون تطبيق هذه الاتفاقية فى مصر وممتلكات محمد على، إذ صـــادف صـــدورها ووقـــت تنفيذها حدوث الأزمة السياسية عام (١٨٣٩م - ١٨٤٠م) وهى الحرب المصرية العثمانية الثانية، وزد على ذلك أن محمد على كان صاحب السلطان الأعلى على رعاياه، كما كان يسيطر على جميع الأسواق والطرق والمواصلات الداخلية[٢]، فقد اتجه محمـد علـــى لـــزراعة ضياع واسعة لحسابه الخاص(الجفالك*) وتحويل أراضى الدولة إلى مـــزارع خاصة بعد عام ١٨٣٨م، ومنحها لأفراد أسرته أو لمحاسيبه (بما فى ذلك الأجانب) شـــرط أن يـــزرعوا محاصيل معينة على مساحة محددة من الأرض الممنوحة لهم وتباع هذه المحاصـــيل للباشـــا بالثمن المتفق عليه؛ لذا كانت كميات كبيرة من إنتاج البلاد تحت تصرف الباشا، مثل: القطن وقصب السكر .. وغيرها، فقد كان يتسلمها بوصفه مالكًا للجفالك الواسعة، أو بوصـــفها جزءًا من الضرائب المقررة على الأرض، لذا كان معظم إنتاج البلاد يتدفق فى شون الحكومة[٣].

٤- معاهدة لندن ١٨٤٠م وفرمان ١٨٤١م.

تحـــولت مصر فى عهد محمد على من ولاية عثمانية إلى إمبراطورية مصرية تشمل اليمن والحجاز والشام والسودان وكريت، وتنشر أسطولها فى البحرين المتوسط والأحمر، ولم تعد مصر مجرد ولاية أو إيالة عادية فى الإمبراطورية العثمانية، بل أصبحت المنافس الحقيقى لهـــا والـــند الغـــريم الوحـــيد، كل ذلك فى إطار التبعية الشكلية، فقد أصبحت مصر ((رجل الإمبـــراطورية العثمانية القوى)) فى الوقت الذى تحولت فيه الإمبراطورية نفسها إلى ((رجل أوروبـــا المـــريض))[٤] وكان نمو الإمبراطورية المصرية وزيادة قوة مصر تهديدًا للمصالح البـــريطانية وطريقها للهند والحبشة والبحر الأحمر والخليج؛ لذا كان عداء بريطانيا الأساسى

---

(١) محمود متولى، مرجع سابق، ص٦٠ – ٦١؛ ولمزيد من التفاصيل انظر: الفصل الرابع:النقود المتداولة.

(٢) محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص٦٠.

* الجفالك: كلمة فارسية دخلت إلى التركية، واستخدمت بمعنى حقل يزرع بمحراث يجره ثوران، ثم استخدمت بمعنى الأرض المـــزروعة ومـــا عليها من مبان ومواشى، وكانت تطلق على الأرض التى يستغلها الحاكم، وفى مصر أطلقت علـــى الأرض التـــى مـــنحها محمد على لنفسه ولأفراد أسرته (انظر: جابرييل بايير، تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة، ترجمة: عطيات محمود جاد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص١٨.)

(٣) هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص٢٧٥ – ٢٧٦.

(٤) جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة فى عبقرية المكان، جـ٢، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٤، ص٦٣٧ – ٦٣٨.

والـدائم من أكبر أسباب انهيار الإمبراطورية المصرية[١]، وقد بدأ هذا الانهيار بمعاهدة لندن فى ١٥ يوليو ١٨٤٠م

قـيدت معاهـدة لـندن مـصر بقيود السيادة العثمانية، وتحددت هذه القيود فى دفع جزية(الأموال المقررة) سنوية للباب العالى، وسريان المعاهدات العثمانية على مصر، واعتبار القوات الحربية المصرية جزءًا من قوات السلطنة العثمانية[٢]، وأصدر السلطان فرمانات عام ١٨٤١م؛ لتنفـيذ المعاهـدة والظاهر أن السلطان قد اغتنم فرصة تألب الدول الأوروبية على مصر، فاشتطط فى الفرمانات التى أصدرها إلى محمد على، وكان أول هذه الفرمانات فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١م و لكن محمد علي اعترض علي القيود التي جاءت في هذا الفرمان [٣]مما تـرتب عليه صدور فرمان أول يونية ١٨٤١م الذي يعتبر تعديّلا للفرمان الأول و بناًء علي رغبة محمد علي وموافقة الدول الأوروبية*[٤].

وعلـى هذا قضت هذه الفرمانات بأن تسرى القوانين العثمانية على مصر باعتبارها إحـدى الـولايات الـتابعة لها، وكان فى هذا القضاء الأخير على سياسة الاُحتكار التجارى وبخاصـة بعد تحديد عدد الجيش، وفقد الأمل فى تكوين إمبراطورية مصرية مما قضى على الاحـتكار فـى الـزراعة والصناعة أيضًا[٥]. وقد تمسكت الدول الأوروبية بتنفيذ المعاهدات العثمانية فى مصر وفى مقدمها اتفاقية بلطة ليمان التجارية.

٥- سقوط نظام الاحتكار

---

(١) المرجع السابق، ص٦٤٠.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص٣١٦ – ٣١٧.

(٣) عمر عبد العزيز عمر،مرجع سابق، ص٢٧٠.

* تـضمن فـرمان فبراير مجموعة من البنود والأوامر الخاصة بالحكم فى مصر، ومن يخلف محمد على من أبنائه وعـدد الجيش ورتب الجنود والضباط، والتزام مصر بجميع المعاهدات التى سيبرمها الباب العالى، وقد تضمن الفرمان أيضا أن تكون جباية الضرائب ودخل الحكومة بمصر باسم السلطان ويتبع فيها النظام المعمول فى الدولة العثمانية، كيلا يقـع الـضيم بالأهالـى، وإرسال ربع إيرادات الحكومة إلى خزانة الباب العالى، وتعيين لجنة تحقيق من الباب العالى لمراقبة هذا الدخل، وأن تكون السكة فى مصر باسم السلطان ولا تختلف النقود الذهبية والفضية التى تضرب فى مصر عـن نقـدى الأستانة، أما فرمان أول يونية ١٨٤١م فقد تضمن نفس أحكام الفرمان السابق، مع بعض التعديلات منها: العـدول عـن تحديـد الجـزية من ربع الإيرادات وجعلها تبعًا لتقديره فيما بعد مع النظر لحالة الحكومة، ولمزيد من التفاصيل (انظر: عبدالرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص٣١٨، ٣٢١).

(٤) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٥١٣.

(٥) محمد فهمى لهيطة، مرجع سابق، ص١١٦.

اجـــتمعت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية أدت إلى السقوط التدريجى لنظام الاحتكار، فلم يكن هذا السقوط مفاجأة وإنما كان لهذا الانهيار مقدمات ترجع إلى فترات مبكرة من حكم محمد على منها:

مـــن العـــوامل الداخلية التى أدت إلى سقوط نظام الاحتكار، عوامل تكمن فى طبيعية الـــنظام نفسه الذى أغفل حقوق الأهالى وحرمهم من ثمرة كدهم وعرقهم، وفرض عليهم من الالتـــزامات والإتاوات ما فاق قدرتهم وطاقتهم؛ أضف إلى ذلك سوء الإدارة وبيروقراطيتها، فقـــد جعل الباشا إرادته قانونًا حتمى النفاذ، وأمر الكل بطاعته مهما شق عليهم، مما أدى إلى كـــراهية المـــصريين للنظام، وتمثلت هذه الكراهية فى محاولة تحطيم هذا النظام من الداخل وتخريبه وعرقلته طالما أنه لا يعود عليهم إلا بالخسارة والعقوبة، وقد عبر الصناع عن مدى كـــراهيتهم للـــنظام بتعطيل الآلات أو إحراق المصانع والتغيب عن العمل أو الفرار منه، أما الفلاحـــون فقد تلكئوا فى حماية الأراضى والمحاصيل والامتناع عن دفع الضرائب أو الفرار مـــن الأرض[١]. فلم يكن هناك حافز لذهاب الفلاح إلى السوق لبيع منتجاته؛ لأن الأسعار كان يـــتم تحديـــدها وفق رغبة الباشا، وكان التجار يرشون موظفى الإدارة للحصول على أجود المحاصـــيل وأكبر كمية ممكنة منها حتى يتمكنوا من بيعها والحصول على الربح و بصورة عامـــة فإن النظام الذى اتبعه الباشا قد أضر التجارة[٢] و كذلك التجار المحليون لاسيما الذين كانـــوا تاجـــروا فـــى البحـــر الأحمر و السودان أو الشام أو الأناضول الذين أصبحوا وكلاء للحكومة بدلا من كونهم تجار مستقلين[٣].

أمـــا عن العوامل الخارجية، فقد لقى نظام الاحتكار معارضه شديدة من جانب الدول الأوروبية وقناصلها، فالقنصل الفرنسى بيلافوان Pillavoine ذكر عام ١٨٢٠م " إحساسى أن الـــتجارة لن تصبح شيئًا هنا طالما ظل الباشا المالك الأوحد، و لعلاج هذا الموقف يتحتم على الـــسادة السفراء أن يحصلوا من الباب العالى على إقرار بمبدأ حرية الاتجار مع مصر "[٤]،و كـــذلك القنصل الفرنسى كوشيلية Cochelet عام ١٨٣٨م يعلن كره للاحتكارات؛ لأنها تدمر كل حرية ومنافسة تجارية[٥]، أما إنجلترا، فقد شغلت نفسها بالسياسية الاقتصادية الخاصة التى

---

(١) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص٣٩٧، ٣٩٨.

(٢) James Augusts,op.cit ,pp.431-432.

(٣) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص ٢٨٥.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٨٢-٢٨٣.

(٥) المرجع السابق، ص ٢٨٣.

طـبقها الباشا وجاهدت من أجل إلغائها لما فيها من ضرر باقتصادها(١)، وخاصة بعد اكتشاف قوة البخار واستخدام الحديد والصلب فى بناء السفن والآلات، وأصبحت الدول الأوروبية كلها تـتأهب لـدور أكثر أهمية وفاعلية ونفعًا لها فى الشرق، فقد تعدى نشاط شركاتها الرأسمالية الأسواق المحلية إلى الأسواق العالمية، ولا يخفى هنا أهمية مصر التجارية(٢)، ومن هنا كانت معاهدة لندن وإجبار مصر على تنفيذ معاهدات الدول الأوروبية مع الدولة العثمانية هى العامل الحاسم فى إلغاء نظام الاحتكار.

يذهب البعض إلى تفسير السياسة التى اتبعها محمد على للعوامل الاقتصادية، فالتوسع العـسكرى كان تخطيطًا اقتصاديًا، والنهضة الاقتصادية التى شهدتها مصر خلال حكم محمد على تطلبت إيجاد أسواق لتصريف هذه المنتجات، و لعل أفضل وصف لهذه السياسة هى أنها تشكل مدخلا تجاريا ميركانتيليا* و من الطبيعى أن هذا السياسة لم يطبقها محمد على و أعوانه عـن وعـى، و لم يكن هذا المصطلح معروفا لهم إنما طبقوا سياسة اقتصادية تتفق مع هذا المبدأ(٣).

كمـا كـان التوسـع السياسى وسيلة لا غاية يقصد منها تحقيق قدر كبير من الرخاء الاقتصادى، وضمان رفع مستوى معيشة الأهلين، فعلى سبيل المثال: ترجع رغبة محمد على فـى تملـك السودان إلى الاستحواذ على منابع النيل، واستغلالها والاطمئنان على اطراد تقدم الـزراعة المـصرية ورخائها(٤)، بالإضافة إلى استغلال مناجم الذهب التى أشيع أنها متوفرة هناك، وكذلك رغبة فى السيطرة على تجارة البحر الأحمر، كما كانت رغبة الباشا فى الإفادة من تجارة الشرق بالاستيلاء على جميع طرق هذه التجارة من أهم العوامل التى دفعته إلى أن يـبذل مـا بذل من جهد ومال فى بلاد العرب، وكان اهتمامه بالسيطرة على تجارة البن من الأسـباب المهمـة التى أدت إلى إرسال حملته إلى اليمن عام (١٨٣٣م – ١٨٣٨م) لإخضاع

---

(١) لطيفة سالم، مرجع سابق، ص٢٣٢.

(٢) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص٣٩٩.

* الميركانتيلية mercantilism: مبدأ أو سياسة مؤداها أن المصالح الاقتصادية للأمة بأكملها أكثر أهمية من مصالح الأفراد أو أجزاء الأمة، وأنه من المرغوب فيه أن تزيد الصادرات على الواردات، بما يستتبع ذلك من تراكم الذهب، و أن الصناعة و الزراعة و التجارة يجب أن تكون موجهة لهذا الهدف. و قد نشأ هذا الاتجاه فى أوربا مع تقهقر النظام الإقطاعى فيها (انظر: عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص١٥٢).

(٣) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص١٥٢.

(٤) أحمد لطمى، مرجع سابق، ص٢٢٢.

رؤساء عسير، ولم يكد الباشا يستولي على مخا ((قاعدة تجارة البن)) حتى أوفدت حكومته إلى هذا الثغر موظفًا لشراء البن وإرساله إلى السويس(١).

ومـن ناحـية أخرى فقد تحمل الاقتصاد المصرى نفقات هذه الحروب، على سبيل المـثال: أوضـح الباشـا في إحدى رسائله إلى ديوان المبيعات بإرسال مبلغ ٤٠٠٠٠ ريال فرانـسه* أى ١٦٠٠ كـيس، على أن يحسب هذا المبلغ من ثمن القطن الذى سيباع إلى تجار الإسكندرية عام ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م؛ حتى تتمكن السفن المصرية التى أرسلت لتشتيت الثوار بالـيمن مـن تأدية مهامها بنجاح، وكان محمد على يشترى بعض الأسلحة والمعدات الحربية اللازمـة للجـيش من النمسا وكان يستبدلها بالقطن والفول المصرى(٢)، فقد تضرر الاقتصاد المـصرى كثيرا من حرب المورة، حيث غرقت عدة سفن مشحونة بالغلال، وهرب بعض التجار المدينين قبل أن يصفوا حساباتهم مع الحكومة المصرية (٣).

أضـف إلـى ذلـك أن تكاليف نقل القوات وتجهيزها للعمليات العسكرية كان يربك الاقتصاد المصرى ويرهقه، مما عرض خزانة البلاد فى العديد من الأحيان لبعض الهزات، فعلى سبيل المثال: نذكر أن محمد على خلال حروبه فى الجزيرة العربية طلب من بوغوص بـك الإسـراع فـى تحـصيل الديون المتأخرة على التجار "حيث أن المشاة والفرسان الذين خصصوا لإخماد فتنة الدرعية سيقومون بمهمتهم بعد خمسة عشر يومًا" فيطلب منه مضاعفة الهمـة فـى أمر تحصيل الأموال التى يتوقف عليها القيام بهذه الحركات، وما إليها من المهام والأغراض(٤)، كما أن زيادة النفقات العسكرية اضطرت محمد على لبيع محاصيله، حيث كان يحصل على قروض من التجار مقابل الوعد بالدفع عينًا وقت الحصاد، مما أدى به فى بعض الأحيان إلى التورط فى اتفاقات مع التجار لم يستطع الوفاء بها(٥).

وتجمعـت العـوامل الداخلـية فى إحداث التصدع لنظام الاحتكار وإسقاطه، وكانت المحاولات الخارجية منذ عام ١٨٢٠م كما سبق القول عندما أصدر السلطان العثمانى دكريتو يـنص علـى أنه من الواجب أن يترك الباب مفتوحًا للبضائع الأوروبية الواردة إلى الولايات

---

(١) محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص٥٧.

* الـريال الفرانسه: يبدو أنه كان أحد إصدارات التالير (الريال النمساوى) وقد تحدد بداية ظهوره فى بداية القرن ١٣م (انظر: أحمد الصاوى، نقود مصر العثمانية، القاهرة، مركز الحضارة العربية،٢٠٠١، ص١٧٢.)

(٢) عبد المنعم الجميعى، مرجع سابق، ص٥٩.

(٣) Paul Mouriez, op.cit., p.21.

(٤) عبد المنعم الجميعى، مرجع سابق، ص٦٠.

(٥) هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص٢٦٥.

العثمانـــية، على أن يدفع عن هذه البضائع ضريبة قدرها ٣٪، وأن يراقب القناصل تنفيذ هذا الدكـــريتو، وقـــد جـــاء إصـــدار هذا الدكريتو بإيعاز من الدول الأوروبية، وكانت مصر هى المقـــصودة به، ولما كان فى السماح للمصنوعات الأوروبية بالدخول إلى الأسواق المصرية قضاء على صناعات مصر الناشئة، فقد تخلص محمد على من نتائج هذا الدكريتو بأن احتكر تجـــارة الحاصلات الزراعية والصناعية، وبهذا سيطر على تجارة الصادر والوارد[١]. وتلى هـــذا الدكـــريتو اتفاقية بلطة ليمان ١٨٣٨م التى نصت على ترك الحرية للتجار الإنجليز فى أنحاء الإمبراطورية العثمانية، و كان هدف بريطانيا تجريد محمد على من احتكاراته و بالتالى لـــن تكـــون لديه الأموال الكافية لتمويل جيوشه و هو ما يعنى "اقتلاع أسنانه" فكانت المعاهدة مسمارا فى نعش نظام الاحتكار فى الإمبراطورية العثمانية و منها مصر[٢]، ثم جاءت معاهدة لندن ١٨٤٠م، و من بعدها فرمانات ١٨٤١م و التى سويت العلاقة بين محمد على والسلطان واشترطت تنفيذ اتفاقية ١٨٣٨م التجارية.

وبلا شك أن العوامل الخارجية وعلى رأسها اتفاقية بلطة ليمان وما تلاها من معاهدات وفـــرمانات، وانهـــيار محمد على السياسي أمام الدول الأوروبية، كانت العوامل الأساسية فى انهيار نظام الاحتكار، وهذا لا يعنى الإقلال من أهمية العوامل الداخلية، ويحتمل أن يكون عدم تطبـــيق نظام الاحتكار على بعض السلع قد أوضح الفارق بين نظام الاحتكار وحرية التجارة لـــبعض الـــسلع مثلما حدث عام ١٢٤٣هـــ/ ١٨٢٨م، عندما ترك الأهالى أحرارًا فى تجارة الحـــناء[٣]، وكـــذلك تخلـــت الحكومة عن تجارة الجبس والجير، وأصبح الأهالى أحرارًا فى بـــيعهما[٤]. وفى عام ١٢٥٢هـــ/ ١٨٣٦م أمر الباشا بترك الأهالى أحرارًا فى بيع الحمص شرط تحصيل عوائد من المشترين[٥]، وفى نفس العام أيضًا تخلى عن احتكار النيلة البلدى[٦]، وفى عام ١٨١٧م تخلت الحكومة عن احتكار الحبوب عندما حدثت أزمة الحبوب[٧].

---

(١) مصطفى القونى، مرجع سابق، ص٨٠ – ٨١.

(٢) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص٣٥٦ .

(٣) ديوان خديوى، دفتر ٧٤٤، م٤٢٣، بدون ص، بتاريخ ٢٧ شعبان ١٢٤٣هـــ/ ١٦ مارس ١٨٢٨م.

(٤) معية سنية، محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، م١٨، ص٦، بتاريخ ٥ ربيع الآخر ١٢٥١هـــ/ ١ أغسطس ١٨٣٥م.

(٥) مجلس ملكية، محفظة ٤، م١٢٤، بدون ص، بتاريخ ٣ صفر ١٢٥٢هـــ/ ٢٠ مايو ١٨٣٦م.

(٦) المصدر السابق، محفظة ٥، م٤٩، بدون ص، بتاريخ ٣ رجب ١٢٥٢هـــ/ ١٤ أكتوبر ١٨٣٦م.

(٧) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص٤٠٨.

وقــد كان هذا التخلى المبكر عن سياسة الاحتكار فى نطاق ضيق ذا أثر ضعيف على الــسياسة الاقتــصادية العامة وهى سياسة الاحتكار، التى عادت على الحكومة بالأموال التى مكنتها من القيام بأعبائها الكبيرة قبل عام ١٨٤٠م.

و قد كان الباشا مدركا تماما للأثار التى ستلحق بالتجارة و الأوضاع المالية فى مصر إذا مــا طبق معاهدة بلطة ليمان و بالتالى تحايل فى تطبيقها[١]و تباطئ فى تطبيق ما نصت علــيه معاهــدة لندن، وبدأ قناصل الدول يتضررون من عدم تطبيق هذه المعاهدات بالصورة المطلــوبة[٢]، فقد توقع التجار الأجانب أن تكون أسواق مصر مفتوحة لهم بعد عام ١٨٤١م، ولكــنهم فوجئوا واستاءوا لاستمرار احتكار الباشا وإغلاق الأسواق المصرية، وعدم تمكنهم من الشراء إلا من الباشا[٣]، بالإضافة إلى تأثير الرسوم الجمركية على هذه الأسعار[٤]، وأعلن محمد على عام ١٨٤١م أنه سيقبل تنفيذ هذه المعاهدة شرط ألا يشترى التجار الحاصلات من الفلاحــين قــبل جنى المحصول – أى اعترض نظام البيع بالنسيئة وهو ما يتم توضيحه فى الفــصل الــسادس – وأن يكــون للفلاحين الحرية الكاملة فى جلب بضائعهم لأسواق المدن ويتــصرفوا فيها بأنفسهم ولمن يريدون[٥]. واحتفظ الباشا لنفسه بحق تحديد الأسعار[٦]، وتوقع التجار الأجانب أن مصر ستصبح سوقًا مفتوحة لهم بعد عام ١٨٤٠م؛ لذا ذهلوا عندما وجدوا أن الباشــا لا يزال يحكم قبضته على الأسواق، وهو ما ورد فى تقرير القنصل الفرنسى فايتى دى بورفــيل Vattier de Bourville عــام ١٨٤٢م جاء فيه "أن مخاوفي تأتى من الوسائل التــى تمــتلكها الحكومة المصرية لتضيق الخناق و عرقلة و احتكار كل شيء بينما تتظاهر بأنها تحترم المبدأ ... وأن حرية الاتجار فى السلع التى رفع عنها الاحتكار وهم"[٧].

وفى مارس ١٨٤٢م رفع قنصلا إنجلترا والنمسا مذكرة إلى الحكومة المصرية، وذلك لأن الأخيرة قررت تطبيق شروط اتفاقية بلطة ليمان فيما يختص بسلع الاستيراد، ولكنها تصر علــى اتباع سياستها القائمة على مبدأ الاحتكار بشأن الصادرات، وهذا يتنافى مع حق حرية الاســتيراد والتــصدير، وكان رد محمد على أنه يعلم طبيعة الاحتكار وأن الظروف هى التى

---

(١) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص ٣٥٩.

(٢) لطيفة سالم، مرجع سابق، ص٢٣٢.

(٣) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص ٣٧٤.

(٤) أرشيف فرنسى، محفظة ٩، ملف ٢، م٨٠، بدون ص بتاريخ ٧ أكتوبر ١٨٤٠م.

(٥) Ahmed Abdel Rahim, op.cit., p.293.

(٦) أحمد عبدالرحيم مصطفى، عصر حككيان، مرجع سابق، ص٤١.

(٧) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص ٣٧٤-٣٧٥.

أدت إلـــى اتـــباع ذلك، وقد أوضح للقناصل أنه لا يستطيع إقرار حرية التجارة إلا بالتدريج، والكــل يعلم أنه باستثناء القطن أصبحت جميع المنتجات الزراعية حرة، وفي مايو م١٨٤٢م، أعلن أنه ابتداءً من المحصول الجديد ستكون تجارة القطن حرة[(١)].

وعلـــى أيـــة حال، فبنهاية عام ١٨٤٢م تم تطبيق اتفاقية بلطة ليمان واخترق التجار الأجانـــب الأسواق وتمكنوا من الشراء من الفلاحين، وشحنوا بضائعهم في الموانئ للتصدير، وأصبح للفلاح الحق في اختيار المحاصيل التي يزرعها[(٢)]، وفي نفس الوقت كان محمد علي يرسل أوامره إلى القناصل بضرورة المحافظة على حقوق الأهالي في الأخذ والعطاء مع تجار دولهـــم[(٣)]، و أدى تطبـــيق هذه المعاهدة مع الامتيازات الأجنبية إلى سيطرة التجار الأوربيين علـــى الـــسوق، و تدفـــق المصنوعات البريطانية الرخيصة و هو ما تسبب في قتل الصناعة المحلية[(٤)].

ولم يكن إعلان الحرية التجارية بالأمر الهين على محمد علي؛ لأنه حرم الحكومة من أرباحهـــا، ومـــن الطبيعي أن يترتب على إلغاء الاحتكار وجود مجموعة من القوانين تعطي للفـــلاح حـــرية التصرف في الأرض الزراعية، وحصوله على جزء من المحصول يتمتع به ويدخله في التجارة المحلية*، ومن ناحية أخرى وفي عام ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م ألغى محمد علي مـــصلحة الجلـــود، كما أحال إدارة فابريقة السبتية والفابريقة الكبرى إلى عهدة نجله إبراهيم، علـــى أن يدفـــع كل منها مبلغ ٢٥٠ كيسًا سنويًا، وهكذا أخذت احتكارات الحكومة في ميدان الصناعة تنهار احتكارًا تلو الآخر، وخاصة بعد تضاؤل إيرادات الباشا في التجارة، مما حمله على الاقتصاد في الإنفاق العام، وتخفيض الاعتمادات الخاصة بالصناعة، وصرف النظر عن تعمير المصانع إلا إذا كان ذلك في حدود ضيقة[(٥)].

أمـــا عـــن احـــتكار الباشا للنقل والمواصلات،فقد قام محمد علي بإنشاء أسطول من المـــراكب النيلـــية؛ لنقل السلع من أماكن إنتاجها إلى الشون والأسواق، وكان أول من أجرى

---

(١) راشد البراوي، مرجع سابق، ص٨٨.

(٢) Crouchely, op.cit.; p.90.

(٣) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢٧، م٥٠، بدون ص، بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٦٤هـ/ ٢٩ يونية ١٨٤٨م.

(٤) عفاف لطفي السيد، مرجع سابق، ص ٣٥٨.

* مـــثل لائحة ٢٦ ذي القعدة ١٢٦٢هـ/ ١٥ نوفمبر ١٨٤٦م. لترتيب زراعة الأرض بطريقة المشاركة مع الحكومة ولائحـــة ٢٣ ذي الحجة ١٢٦٣هـ/ ٣ ديسمبر ١٨٤٦م. الخاصة بامتلاك الأرض .. لمزيد من التفاصيل (انظر: أمين مصطفى عفيفي، مرجع سابق، ص٣٠٦ – ٣٠٧).

(٥) أحمد الدماصي، مرجع سابق، ص٤٠٦.

المــراكب البخارية فى النهر والبحر، كما مهد الكثير من الطرق البرية فى أنحاء البلاد، وقد اســتفاد مــن إقامـــة جسور النيل بأن مهدها وجعل منها طرقًا أخرى للنقل الداخلى، وأصلح الطــريق بين القاهرة والسويس، كما اهتم بالطريق البرى بين القصير وقنا، وقام بحفر ترعة المحمــودية*؛ التـــى سهلت عملية نقل البضائع والركاب بين القاهرة والإسكندرية نهرًا وبين القاهــرة والــسويس بــرًا، ولم يكن من حق الأفراد نقل بضائعهم داخل البلاد دون تصريح شخــصى من الباشا، فعلى سبيل المثال: أمر محمد على بإبطال تصاريح بعض التجار، مثل: جيجينى و روشتى و طوربوا لنقل الفول والبن من الأقاليم إلى الإسكندرية على المراكب(١).

وقــد كان احتكار محمد على للنقل النهرى من أسباب شكوى التجار الأجانب بعد عام ١٨٤٠م، فقد وجدوا أنفسهم – حتى عندما يعقدون صلة مباشرة مع الفلاحين – عاجزين عن شــحن مشترياتهم إلى الإسكندرية(٢)، وقد استمر احتكار المراكب التى تبحر فى النيل وترعة المحمــودية؛ لأنه لم يكن مسموح لهم بامتلاك السفن أو استئجارها، مما دعا القناصل الأجانب وبعــض الــتجار إلى رفع احتجاجاتهم إلى محمد على لاحتكاره المواصلات، فقد قدم بارنت Barnt مع القنصل العام الروسى و الفرنسى و مجموعة من التجار الإنجليز احتجاجهم ضد هــذه الإجراءات و وعدهم الوالى بالنظر فى احتجاجاتهم(٣). وأخيرًا أصدر الباشا فى أكتوبر عــام ١٨٤١م أمــرًا عامًا بمنح الأوروبيين إذنًا ببناء مراكب لاستعمالهم الخاص، وتكون لهم حرية الملاحة فى النيل وترعة المحمودية شرط أن يكون طاقم المراكب (العاملين عليها) من الأهالـــى، وأن تــرفع العلم العثمانى، لكنهم قد وجدوا صعوبة فى الحصول على ملاحين من رعايا الباشا(٤).

لذلك كان التجار البريطانيون لا يتجهون إلا نادرًا داخل البلاد، وكانوا يفضلون الشراء مــن الإســكندرية على المتاعب والمخاطر الفاجمة من نقل السلع عن طريق النيل، فقد كان محمــد علـــى محتكرًا للطريق البرى الممتد بين القاهرة والسويس، وفى عام ١٨٤٦م انتقلت خدمات النقل إلى الحكومة المصرية(٥).

---

* لمزيد من التفاصيل عن ترعة المحمودية انظر: الفصل الخامس: الطرق والمواصلات.

(١) شوري المعاونة،محفظة١٣،دفتر٢٧٨م،٣٤٩ص٢١٠، بتاريخ ٢٤ ربيع الأول١٢٥٤ هـ/١٩ يونية ١٨٣٨م.

(٢) هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص٢٧٢.

(٣) Ahmed Abdel Rahim, op.cit., p.294.

(٤) هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص٢٧٣؛ أحمد عبدالرحيم مصطفى، عصر حككيان، مرجع سابق، ص٤٥.

(٥) Ahmed Abdel Rahim, op.cit., pp.296.

وفى النهاية كانت سياسة محمد على الاقتصادية القائمة على الاحتكار، ضرورة أملتها عليه ظروف فترة التحول التى مرت بها البلاد فى بداية القرن التاسع عشر الميلادى، وحاجة الباشا الملحة للأموال؛ لتوطيد أركان حكمه فى البلاد، وتدعيم مشاريعه الاقتصادية، ومن أهم خـصائص هذا التحول الذى قادته رأسمالية الدولة - ليس فقط دون الالتجاء إلى رأس المال الأجنبى، ولكن الابتعاد عنه[1] - أن محمد على لم يعتمد على رءوس الأموال الأجنبية، ومول مـشروعاته العديـدة بأموال محلية، فقد لجأ إلى بيع بعض حاصلاته مقدمًا حتى يتغلب على مـشاكله المالية، وكان يستدين من بيوت محلية، أو يقوم بتأجيل دفع رواتب الموظفين[2]، وقد كـان مدفـوعًا فى تطبيق هذا النظام إلى جمع المزيد من الأموال اللازمة لتحقيق مشروعاته الكبرى[3]، وبالفعل حققت الحكومة أرباحًا وفيرة من الاحتكار.

وهكذا سقط نظام الاحتكار الاقتصادى (نظام رأسمالية الدولة) وغاب دور الدولة الذى كانـت تمارسه طوال عهد محمد على، وترتب على ذلك فيما بعد أن جاء رأس المال الأجنبى إلـى مـصر، ليحل محل الدولة فى توجيه الاقتصاد المصرى، وقد جاء رأس المال هذا فى ركـاب الأجانب الذين أخذوا يتزاحمون على مصر إثر تهاوى نظام محمد على الاقتصادى، وقـد عجل ذلك من عملية إدماج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالية العالمية، كاقتصاد تابع يخضع هذه المرة لرأس المال الأجنبى الذى بدأ يتدفق على مصر مع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر[4]. حتى صارت مصر تتأثر بشكل مباشر بحالة السوق العالمى.

---

(١) محمـد إبراهيم منصور، دور الدولة المصرية فى عملية النمو الرأسمالى فى عهد محمد على (١٨٠٥ - ١٨٤٨)، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٣٣، القاهرة، ١٩٨٦، ص٢٠٥.

(٢) محمد عبدالعزيز عجمية، مرجع سابق، ص٢٥١.

(٣) James Agustus, op.cit., p.430.

(٤) أحمـد الشربينى، تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠ - ١٩١٤، تاريخ المصريين رقم ٨٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص٢٤.

الفصل الثانى

التجار فى عهد محمد على

أولاً: التقسيم العرقى للتجار وأنشطتهم التجارية

أ-رعايا الدولة العثمانية.

١- المصريون

٢- اليونانيون.

٣- الشوام

٤- الأرمن.

٥- اليهود.

٦- الأتراك.

٧- رعايا آخرون.

ب- المغاربة.

جـ- الأجانب.

ثانيًا: التجار والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

١- الاستثمار الزراعى.

٢- الالتزام

٣- النشاط الحرفى والصناعى.

٤- الاستثمارات العقارية.

٥- النقل النهرى.

٦- الأوقاف.

ثالثًا: الحياة الاجتماعية للتجار.

١-علاقة التجار ببعض فئات المجتمع المصرى.

٢-الزواج.

٣-الوصايا.

لعب موقع مصر الجغرافى دورًا مهمًا فى تاريخها على مر العصور، فمصر تقع عند ملتقـى قارتى آسيا وأفريقيا، يصلها من الشمال البحر المتوسط بالدول الأوروبية، ويحدها من الشرق البحر الأحمر وهو حلقة الوصل بينها وبين الجزيرة العربية والهند..، فضلاً عن دور النـيل فـى ربط أجزاء مصر المختلفة – شمالها بجنوبها – بالقارة الأفريقية، فبفضله تعتبر مـصر المـدخل الوحـيد إلـى قلـب القارة الأفريقية، فضلاً عن أن مصر تقع عند ملتقى المواصـلات العالمية، ومعبرًا تمر به التجارة بين الشرق والغرب؛ فكان لهذا الموقع دور فى تنـشيط حركة التجارة بين مصر والعالم الخارجى، وازدهار التجارة الداخلية، وكانت القاهرة ملتقى لتجارة الشرق والغرب(١).

مـثلت طوائـف الـتجار جانـبًا مهمًا فى المجتمع المصرى، فقد ساهموا فى الحياة الاقتـصادية والاجتماعية، وشاركوا فى جميع أوجه الأنشطة التجارية؛ نتيجة للاستقرار الذى شـهدته الأسواق المصرية، وانتشار الأمن والأمان داخلها، فضلاً عن توافد أعداد من التجار مـن مخـتلف الجنسيات، وقد اعتمد هؤلاء التجار الأجانب على التقرب من محمد على تارة، والاسـتناد علـى امتـيازاتهم داخل الدولة العثمانية تارة أخرى؛ ليتبوأ مكانة اقتصادية داخل الأسـواق المصرية، رغم سياسية الاحتكار التى طبقها محمد على، وسيطرة الدولة على كافة نواحى الاقتصاد المصرى، وتوجيه هذا الاقتصاد نحو أغراض رسمتها الحكومة، بوضع يدها علـى التجارة الداخلية والخارجية، وتحول هؤلاء التجار إلى عملاء ووكلاء للباشا، ولكنهم لم يـستطيعوا الاتجـار فـى سلعة دون إذن من محمد على، غير أن هذه السيطرة انحل عقدها بالتدريج بتوالى سقوط الاحتكارات التجارية، وتمتع التجار بحرية نسبية داخل الأسواق.

ويعـالج هذا الفصل قطاع التجار فى عهد محمد على، عن طريق إلقاء الضوء على التـصنيف القانونـى للـتجار، وأنشطتهم التجارية داخل الأسواق المصرية، واستثمار التجار لرءوس أموالهم فى أنشطة اقتصادية أخرى كالزراعة والصناعة والنقل .. وغيرها، مما أدى إلى وصول التجار إلى مكانة اجتماعية مرموقة.

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: جمال حمدان، شخصية مصر "دراسة فى عبقرية المكان"، جـ٢، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٤، ص٧٨٤.

أولاً: التقسيم العرقى للتجار وأنشطتهم التجارية.

أ-رعايا الدولة العثمانية:

سوف يتم التعرض للتجار من رعايا الدولة العثمانية وفى مقدمتهم التجار المصريون، ثم التعرض لبعض الرعايا الآخرين من التجار اليونانيين والشوام والأرمن والأتراك واليهود.. وغيرهم ثم المغاربة، وهم كالآتى:

١- المصريون:

نجح التجار المصريون فى العصر العثمانى فى أن يكونوا قطاعًا من قطاعات المجتمع المصرى ينعم بالثراء والاحترام؛ فقد نجحوا فى تكوين ثروات نتيجة لممارسة النشاط التجارى، فاهتموا بإقامة العمائر ذات النفع العام لإبراز وجاهتهم الاجتماعية، وقد تجاوز نفوذهم من حد تحسين وضعهم الاقتصادى إلى صياغة حياتهم بمختلف أبعادها الاجتماعية والثقافية، فأقاموا علاقات مع مختلف فئات النخبة الحاكمة، ولعل قلة تدخل السلطة الحاكمة فى الشئون التجارية، أتاحت للتجار حرية إدارة أمورهم بالطرق التى رأوا فيها النفع لهم[١].

ومع التغيير الذى شهدته مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادى – عصر محمد على – والذى نتج عنه تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وهيمنتها عليه، واشتغالها به فعلاً، وفتح أبواب التبادل التجارى بين مصر والعالم الخارجى، مما ترتب عليه نتائج جوهرية فى إعادة بناء المجتمع القاهرى – بصفة خاصة – والمصرى بصفة عامة[٢]، قام محمد على بتحطيم قوة المماليك العسكرية و حل محلهم الأتراك و الألبان الذين كونوا مايعرف بالأرستقراطية التركية المصرية و التى تولت كل المناصب العسكرية العليا و معظم الوظائف المدنية، واستمر اضمحلال تأثير العلماء بتغريب البلاد و انتشار التعليم، وعانى التجار من سياسة الاحتكار و أهل الحرف من إنشاء المصانع، كما أدى فتح أبواب البلاد للتجارة الأجنبية و تدفق التجار الأجانب و التوسع فى التغريب كل ذلك أدى إلى إضعاف التجار و الحرفين[٣]، وعلى الرغم من زيادة التجارة المصرية، فإن ثمرة هذه التجارة كانت

---

(١) نللى حنا، تجار القاهرة فى العصر العثمانى، ترجمة: رءوف عباس ، القاهرة، الدار اللبنانية المصرية، ١٩٩٧، ص٢٥٧ – ٢٥٨.

(٢) أحمد عزت عبدالكريم، حركة التحول فى بناء المجتمع القاهرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، القاهرة، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠، ص١٥٧ – ١٥٨.

(٣) Charles Issawi, Egypt: An Economic and Social Analysis, London, n.p., 1947, p.17.

تعود على الحكومة والوسطاء الأجانب، مما أدى إلى تضاؤل الثروات الشخصية[١]، وضعفت القـوة الشرائية للأهالى، فانفلت زمام المال من أيدى التجار المصريين، وقلت معاملاتهم فى ظل الاحتكار[٢]، ولم يكتف محمد على بإبطال مبيعات ومشتريات الأهالى لبعضهم فحسب، بل حرم على التجار التعامل مع الأهالى وحرم على الأهالى التعامل مع التجار، وأمر بأن يكون الـتعامل مع حكومة الباشا دون سواها[٣]. وعند انتهاء الاحتكار وبداية عصر حرية التجارة، زاحـم التجار الأجانب التجار المصريين وأخذوا يحتكرون تدريجيًا معظم الأعمال التجارية، وبالتالى حرموا أبناء البلاد من أهم مرافق بلادهم الانتاجية[٤].

ومـنحت الحكومة كل من يعمل بحرفة أو مهنة تصريحًا لمزاولة مهنته، ومنح الباشا الـتجار رخـصًا لمزاولة مهنتهم، حتى ولو كانت تجارة بسيطة وصغيرة، ومن لا يحمل هذه الـرخص أو التصاريح يعتبر مخالفًا للوائح والقوانين، ومن الأمثلة على ذلك: منح محمد على رخـصًا لـتجار المواشى الذين يستوردونها لبيعها حية أو مذبوحة[٥]، كذلك أمر محمد على محافظ العريش* بعدم التصريح لتجار (الزعابيط) بالمتاجرة فى المدينة إلا إذا قدموا الرخص المطلوبة منهم[٦]، كذلك عدم السماح لتجار الغلال بجلب الغلال إلى القاهرة دون أن يكون فى أيديهم رخص من مأمور الديوان العالى[٧].

وعلى الرغم من تضرر التجار المصريين من سياسة الاحتكار، فقد كان هناك بعض التجار المصريين الذين تقربوا إلى محمد على وحظوا برضاه وعملوا كوكلاء له، مثل: السيد

---

(١) عبدالرحمن الرافعى، عصر محمد على، جـ٣، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠، ص٥٥٥.

(٢) أحمد الدماصى، الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر، جـ١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص٢٩٦.

(٣) المرجع السابق، ص٢٩٣.

(٤) محمد فهمى لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، القاهرة، المطبعة الرحمانية، ١٩٣٨، ص١٤٢ – ١٤٣؛ مصطفى القونى، تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٤٤، ص٨٣.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢، م٢٣٨، بدون ص، بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٤١هـ/ ١ يونية ١٨٢٦م.

* **العـريش**: قاعـدة قـسم سيناء الشمالية، وهى من المدن القديمة واقعة على شاطئ البحر المتوسط قرب نهاية الحد الـشرقى لأرض مصر، وكانت من ثغور مصر، ثم جعلت محافظة ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م.، وبها قوة عسكرية لوقوعها قـرب الحدود. (انظر: محمد رمزى، القاموس الجغرافى، ق٢، جـ٤، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص٢٦٣).

(٦) معية سنية، محفظة ٤٤، دفتر ٤١، م٦، ص٥، بتاريخ غرة جمادى الأولى ١٢٤٦هـ/ ١٨ أكتوبر ١٨٣٠م.

(٧) المصدر السابق، محفظة ٥٠، دفتر ٤٧، م٣٣٠، بدون ص، بتاريخ ١٠ المحرم ١٢٤٩هـ/ ٣١ مايو ١٨٣٣م.

أحمد المحروقى*، والعزازى، وفخر، وأحمد زرع، وأحمد عبد الله و الجندى، وبدر الدين بائع الطرابيش .. وغيرهم(١)، فكان التجار الوطنيون يأملون بالاحتفاظ بالتجارة المحلية فى أيديهم من خلال صداقتهم لمحمد على(٢)، فقد وجد هؤلاء التجار التأييد والمساندة من محمد على فى شئونهم التجارية، فقد كان الباشا يشجعهم على التقدم فى مجال التجارة، مثلما حدث مع محمد حجاج القلوعى التاجر من أهالى رشيد**، "إذ كلف مأمور ديوان الخديوى بمنع مأمور أشغال المحروسة من التعرض للتاجر السيد محمد حجاج القلوعى بحجة أنه متسحب من محافظة رشيد ويجب عودته إليها، حيث أنه أحرز موقفًا فى عالم التجارة بالمحروسة وعين عضوًا فى مجلس التجار"(٣)، وبالرغم من منع الحكومة لهذا التسحب***فإن محمد على استثنى هذا التاجر الذى استقر بالقاهرة؛ لبلوغه مكانة مرموقة بين التجار حتى أصبح عضوًا فى مجلس التجار.

---

* المحروقى: هو محمد المحروقى ابن السيد أحمد المحروقى كبير تجار القاهرة، كون ثروة من التجارة فى البحر الأحمر، و صار بصفته أغنى التجار، رئيسا لطائفتهم "شاهبندر" التجار، توفى عام ١٢١٩هـ/١٨٠٤م، و ورث محمد المنصب بعد وفاة أبيه، و منذ مبتدئه أصبح مصرفى محمد على و مستشاره وتاجره الرئيسى، و لقد رافق المحروقى طوسون فى حملة الحجاز فكان لا يفعل شيئا دون استشارة التاجر، و على امتداد العقود الأولى من حكم محمد على، يبرز اسم المحروقى بانتظام فى يوميات الجبرتى، و يبدو أن المحروقى كان ضروريا للحياة الاقتصادية للبلاد و أن الوالى استخدم مواهبه استخداما تاما، و مع تزايد التبادل التجارى مع أوربا فقد المحروقى بعض أهميته أو على الأقل لم يعد يرد ذكره فى المصادر بنفس القدر من التواتر(انظر: عفاف لطفى السيد مارسو، مصر في عهد محمد على، ترجمة: عبد السميع زين الدين ، القاهرة،المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤، ص ١٢٣،٨١، ١٢٤).

(1) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص ٢٨٦.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٧ .

** رشيد: من المدن القديمة على شاطئ البحر المتوسط وهى قاعدة مركز رشيد، تقع عند مصب فرع بولبتين (رشيد) وهى من ثغور مصر، ويقال أنها كانت فى شمال موقعها الحالى. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جـ٢، ص ٢٩٧).

(٣) ديوان خديوى، مكاتبات، محفظة ٣، م٢٥٤، ص٤٧٣، بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٥٢هـ/ ٥ فبراير ١٨٣٧م.

*** بعد أن ضاق السبيل بالفلاحين للبقاء فى قراهم، اضطروا إلى الفرار منها هائمين على وجوههم، ومن ثم عرفوا رسميًا بالمتسحبين، وقد أرجع محمد على تسحب الفلاحين إلى سببين رئيسين هما: سوء معاملة حكام الأقاليم لهم، وجهل الفلاحين، وقد اتخذت عملية التسحب صورًا وأشكالاً متعددة، منها تسحبهم فرادى وجماعات رجالاً ونساءً، وقد أقلق محمد على تزايد عدد المتسحبين، وضاعف من قلقه أن جهود البحث عنهم لم تؤد إلى منع تسحبهم أو إعادتهم إلى بلادهم، وشرعت الحكومة فى اتخاذ إجراء من شأنه الحد من تسحب الفلاحين، والتحكم فى مغادرتهم قراهم، منه إنشاء مصلحة المتسحبين عام ١٨٣١م.، واتباع سياسة الترهيب عن طريق إرسال قوات عسكرية من الفرسان والمشاة إلى القرى؛ لتأديب وإعدام الذين يمتنعون عن أداء ما عليهم من أموال، مع كثرة عدد المتسحبين للمدن واستمرار بقائهم فيها لمدة طويلة، فقد سمح محمد على عام ١٨٣٢م. للمتسحبين منذ عام ١٨٢٢م بالإقامة والتوطن فى الأماكن التى انتقلوا إليها، وفى عام ١٨٤٤م أمر محمد على الحقانية بوضع قاعدة قانونية لهذه المسألة، وقد تقرر أن عقوبة السجن لم تكن كافية فى نظر محمد على لإنهاء هذه المشكلة، ولذلك فقد أمر بأن يكون الجزاء هو الإعدام صلبًا أو السجن المؤبد، وفى نفس الوقت عمل على تحسين أحوال الفلاحين والبحث فى شكواهم وإيجاد السبل التى تكفل لهم الحق فى التشكى إلى المدين. (لمزيد من التفاصيل انظر: زين العابدين شمس الدين نجم، تسحب الفلاحين فى عصر محمد على أسبابه = =

ساعد محمد على التجار المصريين المتعثرين، فكان يأمر بالسماح لهم بالحصول على سلع ليتاجروا بها كى يستعيدوا مركزهم التجارى، ويعود بالنفع أيضًا على الخزانة، فقد كانوا يأخذون هذه البضائع ويسددون سعرها على أقساط معلومة إلى خزانة الدولة، فإن تمكن التاجر مـن سـداد ثلاثة أرباع الدين للخزانة، زيدت له المساعدة التجارية حتى يتمكن من استرداد مركزه التجارى، مثلما حدث مع عبدالله زريق التاجر المصرى بدمياط، عندما أمر محمد على محـافظ دمياط وناظر الغلال بمنحه ٢٠٠ إردب من الأرز وبضائع أخرى تقدر بـ ٥٠٠٠٠ قرش (١٠٠ كيس) ليتاجر بها إلى أن يعود إليه الربح "ويستبدل الله عسره بيسر"(١).

أمـا عن أنشطة التجار المصريين الاقتصادية فى عصر محمد على، فنجد أن التجار المصريين لم يتركوا مجالاً فى التجارة الداخلية إلا وعملوا فيه – وغالبا هى سلع استهلاكية – فنجد تاجر البن، مثل: الشيخ محمد الألفى الشهير بالجعار التاجر بالجمالية(٢)، وتجار الأقمشة مثل سيد أحمد أبوسالم الأشمونى بسوق أمير الجيوش(٣) ،والسنيوآدا التاجر المصرى – القبطى – فـى الأقمشة المصنعة محليًا(٤)، وتركزت معظم تجارة الأرز فى أيدى التجار المصريين، مـثل: محمـد الجوهـرى ببولاق(٥)، ومصطفى هندى بدمياط(٦)، وتجار الدخان، مثل: حسن المضيوى الفيومى(٧)، وسليمان الدخاخنى(٨)، والعطارة، مثل: محمد فرج العطار(٩)، ومصطفى الـشيمى العطـار(١٠) وعلى ربيع العطار بالموسكى(١١)، والزيات – الذى يبيع الزيت والجبن

=ونتائجه، المجلة التاريخية، مجلد ٣٦، القاهرة، ١٩٨٩، ص٢٨٢ – ٢٨٩.) ولم يقتصر التسحب على الفلاحين فقط بل نجـد أن هناك تجار قد تسحبوا من قراهم ومدنهم والدليل على ذلك ما ورد بهذه الوثيقة إذ تسحب محمد حجاج القلوعى التاجر من مدينة رشيد للقاهرة.

(١) ديوان خديوى، دفتر ٧٥٢، م١٠٨، ص٧٧، بتاريخ ١٦ ربيع الأول ١٢٤٤هـ/ ٢٦ سبتمبر ١٨٢٨م.

(٢) محكمة مصر الشرعية، تركات، س٣، م٥٣، ص٣٩ – ٤١، بتاريخ ٧ ذى القعدة ١٢٥٥هـ/ ١٣ يناير ١٨٤٠م.

(٣) محكمة الباب العالى، س٣٥٣، م٩٦٩، ص٣٥٥، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٣١هـ/ ٧ يناير ١٨١٦م.

(٤) محافظ أبحاث، محفظة ٥٠، م١٩١، بدون ص، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٢٥٩هـ/ ١٣ يونية ١٨٤٣م.

(٥) محكمة بولاق، س٨٣، م٢٠٢، ص٨٣، بتاريخ غرة ذى القعدة ١٢٢٤هـ/ ٨ ديسمبر ١٨٠٩م.

(٦) أحمد الشربينى، تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ – ١٩١٤)، تاريخ المصريين رقم ٨٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص٥٠.

(٧) مصر الشرعية، تركات، س٢، م٢٦، ص٢٢ – ٢٣، بتاريخ ٢٨ المحرم ١٢٥٥هـ/ ١٤ إبريل ١٨٣٩م.

(٨) المصدر السابق، س٤، م٨٤، ص٥٩، بتاريخ ٢ ربيع الآخر ١٢٥٧هـ/ ٢٥ مايو ١٨٤١م.

(٩) المصدر السابق، س١، م٦٤، ص٤٨، بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/ ١٣ أغسطس ١٨٣٨م.

(١٠) المصدر السابق، س١، م١١٠، ص٨٦ – ٨٧، بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/ ١٤ أغسطس ١٨٣٨م.

(١١) الباب العالى، س٤٣٨، م٢٠١، ص١٢٧ – ١٢٨، بتاريخ ٢٧ ذى الحجة ١٢٦٥هـ/ ١٤ نوفمبر ١٨٤٩م.

والعسل والمسلى[١] – منهم السيد سعد الزيات بباب اللوق[٢]، وعبدالله الزيات ببولاق[٣]، ونصر الدبس العسال ببولاق[٤]، ومن الأمثلة على النحاسين يوسف علام النحاس بسوق النحاسين*[٥]، ويوسف النحاس التاجر بخط النحاسين[٦].

وكان تجار الخضار ينقسمون إلى نوعين: الأول هو الخضرى فى الناشف** ومنهم: فتوح الخضرى فى الناشف بخط باب الفتوح[٧]، والثانى: الخضرى فى الأخضر – وهو الخضراتى الآن – مثل: محمد الخضرى بالمغربلين[٨]، وبائع الفاكهة (الفكهانى)، مثل: أحمد حسب الله الفكهانى بالغربية[٩]، وتجار السكر وهم ما يعرفون بالسكرى، مثل: بدوى عاشور السكرى بوكالة السكر ببولاق[١٠]، ومن تجار الأسماك: على الشهير بأبوزعبل السماك بمصر القديمة[١١]، ومن الجزارين: عبدالواحد الجزار بالدرب الأحمر[١٢]، وتجار المواشى، مثل: غلاب على التاجر فى الأغنام[١٣]، وإنبابى نيروز التاجر بالمواشى بالجيزة[١٤]، وتجار الورق أو الصحاف، مثل: أحمد سالم الوراق بخط الوراقين[١٥]، وعلى أفندى الصحاف بخان

---

(١) إدوار وليم لين، المصريون المحدثون، ترجمة: عدلى طاهر نور، القاهرة، مطبعة الرسالة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠، ص٢٣٧.

(٢) الباب العالى، س٣٣٨، م٩٨، ص٤٢، بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٢٢هـ/ ١١ أكتوبر ١٨٠٧م.

(٣) المصدر السابق، س٣٦١، م٨٥، ص٣٥، بتاريخ ٧ ربيع الآخر ١٢٣٤هـ/ ٣ فبراير ١٨١٩م.

(٤) مصر الشرعية، تركات، س١، م٥١٩، ص٣٨٦، بتاريخ غرة ربيع الآخر ١٢٥٤هـ/ ٢٤ يونية ١٨٣٨م.

* سوق النحاسين: يعرف أيضا بخط بين القصرين، وبه عدة دكاكين لبيع النحاس الجديد، وينصب به سوق مرتين كل أسبوع لبيع النحاس القديم، ولذلك عرف بسوق النحاسين وخط النحاسين. (انظر: على مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، جـ٢، ط٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص٨٩).

(٥) مصر الشرعية، س٤، م٣٩٦، ص٢٤٥ – ٢٤٦، بتاريخ ٢١ صفر ١٢٥٧هـ/ ١٦ إبريل ١٨٤١م.

(٦) الباب العالى، س٤٢٦، م٢٢٦، ص٩١، بتاريخ ١١ شوال ١٢٦١هـ/ ١٣ أكتوبر ١٨٤٥م.

** هو العلاف الآن حيث يبيع الأرز والعدس والفول والفريك والحلبة والفلفل الأسود.. وغيرها.

(٧) مصر الشرعية، تركات، س٥، م٣٣٧، ص١٩٩ – ٢٠٠، بتاريخ ٢ ذى القعدة ١٢٥٩هـ/ ٢٤ نوفمبر ١٨٤٣م.

(٨) المصدر السابق، س٥، م٢٣٨، ص١٣٧، بتاريخ ٨ شوال ١٢٥٩هـ/ ٢ نوفمبر ١٨٤٣م.

(٩) الباب العالى، س٤٣٨، م٣٠٠، ص١٩٣، بتاريخ ١٤ رمضان ١٢٦٥هـ/ ٤ أغسطس ١٨٤٩م.

(١٠) مصر الشرعية، تركات، س٣، م٥٩، ص١٨١ – ١٨٢، بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٢٥٦هـ/ ٣١ مايو ١٨٤٠م.

(١١) محكمة مصر القديمة، س١١٤، م٢١٤، ص١٢٨، بتاريخ غرة رجب ١٢٢١هـ/ ١٤ سبتمبر ١٨٠٦م.

(١٢) مصر الشرعية، تركات، س٤، م٥٣٥، ص٢٤٢، بتاريخ ١٣ ذى القعدة ١٢٥٧هـ/ ٢٨ ديسمبر ١٨٤١م.

(١٣) مصر الشرعية، إعلامات، س٢٠، م١٩٩، ص٤٦ – ٤٧، بتاريخ ٢ ذى القعدة ١٢٦٤هـ/ ٣٠ سبتمبر ١٨٤٨م.

(١٤) المصدر السابق، س١٣، م١٦٧، ص٦٣ – ٦٤، بتاريخ ٣ شوال ١٢٥٩هـ/ ٢٨ أكتوبر ١٨٤٣م.

(١٥) الباب العالى، س٤٠٢، م٧٩٢، ص٢٠٥ – ٢٠٦، بتاريخ ٤ ذى الحجة ١٢٥١هـ/ ٢٣ مارس ١٨٣٦م.

الخليلـــى[١]، ومـــن الأمـــثلة على تجار الصابون: السيد عمر الصابونجى، ومحمود أبوسيده التاجـــرين فى الصابون[٢]. وحموده أبو خرزه[٣]، والسيد محمود الطباقين بوكالة الصابون[٤]، ومـــن الأمثلة على تاجر الخردة (الخردجى): عثمان الرزاز الخردجى ببولاق[٥]، وبائع القلل (القللـــى)، مـــثل: إبراهيم القللى بمصر القديمة[٦]، ومن الأمثلة على تجار الخشب أحمد طنان السكندرى التاجر ببولاق[٧]، وأحمد مصطفى الديوانى تاجر الخشب ببولاق[٨].

وهكـــذا تاجـــر المـــصريون فـــى كافة السلع الاستهلاكية، أما بالنسبة لتجارة الرقيق والمجوهـــرات، فقـــد كان للمصرين نصيب منها، ومن الأمثلة على ذلك: نجد السيد رضوان الـــشهير بالتبان الجواهرجى[٩]، وأحمد القطرى الجواهرجى[١٠]، أما عن تجار الرقيق، فمنهم: خلـــيل الـــشيخ الياسرجى* بخط أسيوط[١١]، وعباس الياسرجى بوكالة الجلابة[١٢]، وأبوطالب الياسرجى[١٣].

وقـــد عمل الكثير من التجار المصريين فى تجارة التجزئة عرفوا بالمتسببين[١٤]. وقد كـــان المتـــسببون أكثر فئات التجار احتكاكًا بالسكان، ولاسيما أنهم يبيعون السلع الاستهلاكية البسيطة والضرورية التى لا تستغنى عنها أية أسرة، ولأن هذه السلع كانت تمثل عماد التجارة بـــسبب كثـــرتها وتنوعها واحتياج المستهلك لها؛ فازداد عدد المتسببين فى الأسواق والأماكن

---

(١) مصر الشرعية، تركات، س٤، م٨١٣، ص٢٥٥ – ٢٥٦،بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٢٥٧هـ/٣٠ يونية ١٨٤١م.

(٢) معية سنية، محفظة ١٥، دفتر ١٢، م٦٦٧، ص١٨٠، بتاريخ ٧ جمادى الأخرة ١٢٤٠هـ/ ٣٠ يناير ١٨٢٥م.

(٣) محافظ الذوات، محفظة ٦، م٢٤٢، ص٤٢٣، بتاريخ ٢٦ ذى القعدة ١٢٥١هـ/ ١٥ مارس ١٨٣٦م.

(٤) الباب العالى، س٤٠٩، م١٩ – ٢٠، ص٨، بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٥٣هـ/ ٢٤ يناير ١٨٣٨م.

(٥) مصر الشرعية، تركات، س١، م٥٠٨، ص٣٧٩ – ٣٨٠، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٥٤هـ/ ١٠ أكتوبر ١٨٣٨م.

(٦) مصر القديمة، س١١٤، م١٥٠، ص٧٤، بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٢٠هـ/ ١٦ أكتوبر ١٨٠٥م.

(٧) محكمة بولاق، س٨٢، م٥٠١، ص٢٣٤، بتاريخ غاية صفر ١٢٢٠هـ/ ٢٩ مايو ١٨٠٥م.

(٨) الباب العالى، س٤٣٤، م١٥٣، ص١٠٣، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٦٤هـ/ ٢٨ سبتمبر ١٨٤٨م.

(٩) مصر الشرعية، إعلامات، س١، م٦٣، ص١٥، بتاريخ ٢ رمضان ١٢٥٣هـ/ ٣٠ نوفمبر ١٨٣٧م.

(١٠) الباب العالى، س٤١١، م٣٨٤، ص٥٣، بتاريخ ٢٣ ذى الحجة ١٢٥٤هـ/ ٨ مارس ١٨٣٩م.

* انقـــسم تجـــار العبـــيد فـــى مصر إلى فئتين: التجار الذين يشتغلون فى تجارة العبيد السود (الجلابة)، والتجار الذين يـــشتغلون بـــتجارة العبيد البيض (اليسرجية) ومفردها يسرجى. (انظر: ج. بير، دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة، ترجمة: عبدالخالق لاشين وعبدالحميد الجمال، القاهرة، د.ن، ١٩٧٦، ص٣٣٠ – ٣٣١).

(١١) الباب العالى، س٣٣٨، م٩٨، ص٤٢، بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٢٢هـ/ ٢٤ أكتوبر ١٨٠٧م.

(١٢) مصر الشرعية، تركات، س١، م١٣٨، ص١٠٨– ١٠٩،بتاريخ ١٥جمادى الأخرة ١٢٥٤هـ/ ٦سبتمبر ١٨٣٨م.

(١٣) المصدر السابق، س٣، م٧٠، ص١٢٤– ١٢٥، بتاريخ ٤ المحرم ١٢٥٦هـ/ ٩ مارس ١٨٤٠م.

(١٤) أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى، ترجمة: لطيف فرج، القاهرة، دار الفكر، ١٩٩١، ص٧٢.

التجارية، وقد قسمت الوثائق المتسببين إلى نوعين: الأول: هو الذى استقر فى أسواق معينة وانتسب إليها، مثل: عمر الحريرى[١]، وعلى نجم بسوق أمير الجيوش[٢]، ومحمد الحبايب بسوق الغورية[٣]، ومحمد حماية بسوق أسيوط[٤].

والثانى: هو الذى تخصص فى تجارة سلعة معينة دون الاستقرار فى سوق واحد، مثل: سعود القبلى المتسبب فى الفاكهة بمصر القديمة[٥]، وطوقى يوسف المتسبب فى بيع ورق الدخان[٦]، ومنصور النمرسى المتسبب فى بيع الصينى الأفرنجى - "كان يتاجر فى الأطباق الأفرنجى، والمعالق الخشب، والقلل البلور، وفناجين الشاى، وشفاشق بلور، وكئوس بلور .. وغيرها[٧]" - وعلى كشك المتسبب فى بيع البلح ببولاق[٨]، وقنديل يحيى المتسبب فى بيع البهائم[٩]، وقد تخصص فى السلعة الواحدة عدد من المتسببين، مثل: تجارة الأقمشة، نجد محمد سلطان متسببًا فى بيع البفتة[١٠]، وكل من بدوى العطار[١١]، وسعودى أبو عميرة متسببين فى بيع الأقمشة الهندية[١٢]، وقد عملت النساء أيضًا فى تجارة الأقمشة، فنجد الست أم غطية المتسببة فى الأقمشة بالسويس[١٣].

وقد كان العمل بالتجارة فى الغالب ما يكون متوارثًا من الأب إلى الابن، غير أن هناك بعض الحالات التى تحول فيها الشخص من العمل فى التجارة إلى العمل فى إحدى الحرف وبالعكس، ومن الأمثلة على ذلك: تحول السيد حسن شنيع الزيات من تجارة الزيت إلى العطارة[١٤]، ومن التجار مَن غيّر نشاطه التجارى، مثل: محمد الشهير بالجيار الدخاخنى

---

(١) مصر الشرعية، تركات، س١، م٣٥٥، ص١٦٩- ١٧٠، بتاريخ ٢٥ رجب ١٢٥٤هـ/ ١٥أكتوبر ١٨٣٨م.
(٢) الباب العالى، س٤١٨، م١٣، ص٦- ٧، بتاريخ ١٠ المحرم ١٢٥٨هـ/ ٢٢ فبراير ١٨٤٢م.
(٣) مصر الشرعية، تركات، س٥، م٦، ص٦- ٧، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٥٨هـ/ ٩ ديسمبر ١٨٤٢م.
(٤) مصر الشرعية، إعلامات، س١٢، م٤٧١، ص١٥٤، بتاريخ ١٥ المحرم ١٢٥٩هـ/ ١٥ فبراير ١٨٤٣م.
(٥) محكمة مصر القديمة، س١١٤، م٢١٥، ص١١٨- ١٢٩، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٢١هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٨٠٦م.
(٦) محكمة بولاق، س٨٣، م٤٥٥، ص١٩٠، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٢٥هـ/ ١٤ يناير ١٨١١م.
(٧) مصر الشرعية، تركات، س٣، م٢٨٥، ص٢٠١- ٢٠٢، بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٥٦هـ/ ١٢ نوفمبر ١٨٤٠م.
(٨) المصدر السابق، س٤، م٩٦، ص٦٦- ٦٧، بتاريخ ٢٢ المحرم ١٢٥٧هـ/ ١٦ مارس ١٨٤١م.
(٩) محكمة بولاق، س٨٣، م٢٥٩، ص١١٠- ١١١، بتاريخ ٢١ ربيع الأول ١٢٢٣هـ/ ١٨ مايو ١٨٠٨م.
(١٠) مصر الشرعية، إعلامات، س١، م٥٤، ص١٣، بتاريخ ٢ ذى القعدة ١٢٥٣هـ/ ٢٩ يناير ١٨٣٨م.
(١١) مصر الشرعية، تركات، س٣، م١٢٥، ص٨٩، بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٢٥٦هـ/ ١٧ مايو ١٨٤٠م.
(١٢) المصدر السابق، س٤، م٧٩، ص٥٤- ٥٥، بتاريخ ١٠ ربيع الأول ١٢٥٧هـ/ ٢ مايو ١٨٤١م.
(١٣) الباب العالى، س٤٣٤، م١١٧، ص٧٩، بتاريخ ١٣ ذى القعدة ١٢٦٤هـ/ ١١ أكتوبر ١٨٤٨م.
(١٤) محكمة بولاق، س٨٢، م٤٨٦، ص٢٢٦- ٢٧٧، بتاريخ ١٨ رجب ١٢٢٠هـ/ ١٣ أكتوبر ١٨٠٥م.

بمــصر القديمة الذى ترك تجارة الدخان وتاجر فى العطارة(١)، أما عن الحرفين الذين تركوا حــرفتهم وعملــوا بالتجارة، فمنهم: الأسطى رضوان الخياط الذى ترك صنعته وعمل تاجرًا بسوق السلاح(٢)، و هناك من ترك العمل بالتجارة للعمل بالحرف الأخرى مثل: الحاج يوسف أحمد العطار ببولاق الذى ترك تجارة العطارة وعمل فى صناعة الحرير(٣).

وقــد اخــتلف الــتجار المصريون عن التجار الأجانب، فقد كان المصريون يجهلون أســاليب الدعاية لاستمالة الناس لشراء سلعهم، فى الوقت الذى كان التجار الأجانب يتميزون بلطــف أســاليبهم لإجــتذاب الناس لشراء بضائعهم(٤)، وبصفة عامة افتقر المصريون لخبرة الأجانب فى استمالة الناس لشراء بضائعهم

٢- اليونانيون:

تعــرض اليونانيون للاضطهاد والقهر فى بلادهم، مما دفع البعض منهم إلى مغادرة وطــنه إلى أوروبا وشرق البحر المتوسط، وقد وصل بعض المهاجرين اليونانيين إلى الشرق – لا سيما الولايات العثمانية – ومعهم ثروات ضخمة، والبعض الآخر كأعضاء لبيوت تجارية قديمــة لينــشئوا فــروعًا جديــدة لها ويوسعوا عملياتهم التجارية(٥)، ولعل السبب فى هجرة اليونانيــين لمــصر كــولاية عثمانية هو موقف الإدارة العثمانية من رعاياها المسيحيين، إذ اعــتادت معاملتهم معاملة أقرب إلى التسامح والرحمة مثلهم مثل المسلمين(٦)، وقد شهد عصر محمــد على نزوح الأجانب بكثرة إلى مصر، وتوافد اليونانيون بوجه خاص على مصر منذ عــام ١٢٢٦هــ/ ١٨١١م، وانخرط بعضهم فى جيش الباشا بعد أن قضى على المماليك فى

---

(١) محكمة مصر القديمة، س١١٤، م١٩٢، ص١٠٦، بتاريخ غاية شوال ١٢٢٢هــ/ ٣٠ ديسمبر ١٨٠٧م.

(٢) الباب العالى، س٣٨٠، م٢٥٠، ص٧٤، بتاريخ غاية رمضان ١٢٤٢هــ/ ٢٧ إبريل ١٨٢٧م.

(٣) المصدر السابق، س٤٢٩، م٥٠، ص١٧، بتاريخ ٢ المحرم ١٢٦٣هــ/ ٢٢ ديسمبر ١٨٤٦م.

(٤) حلمــى محــروس إسماعيل، دراسات فى الحالة الاجتماعية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، رســالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، ص١٢٧؛ أ. ب كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر، ترجمة: محمد مسعود، ط٣، القاهرة، دار الموقف العربى، ٢٠٠١، ص٥٩٢ – ٥٩٣.

(٥) سيد عشماوى، اليونانيون فى مصر ١٨٠٥ – ١٩٥٦، القاهرة، عين للدراسات والبحوث ، ١٩٩٧، ص٢٩.

(٦) عبدالعظــيم رمضان، تاريخ الأسكندرية فى العصر الحديث، تاريخ المصريين رقم ٦١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص٩٨.

مذبحـــة القلعة، واشتغل اليونانيون عامة بالشئون التجارية(١)، و بشكل عام كانت تصل سنويا منذ عام ١٨١٢م سفن تحمل يونانيين للعمل فى مصر(٢).

يُعــد اليونانــيون مــن أهم الجاليات التى عملت بالتجارة فى مصر، فقد كان أهم ما يميزهم عن غيرهم من التجار أنهم كانوا أكثر تداخلاً مع الأهالى، لذا تفوقوا فى تجارة مصر الداخلية، وبصفة خاصة تجارة التجزئة(٣) ،و ينقسم اليونانيون إلى فئتين :هؤلاء المنتسبون إلى اليونانيــين المــصريين منذ الفتح العربى وهم يتكلمون العربية و أسلوب حياتهم مشابه لحياة العــرب و هــؤلاء تجــار صغار فى السلع فى المدن ، أما الفئة الثانية : هم الذين جاءوا من المورة و ألبانيا ..وغيرها ، وقد نجح بعض التجار اليونانيين فى الإسكندرية فى تكوين ثروات ضــخمة(٤)، وقــد بلغ عدد اليونانيين عام ١٨٠٥م حوالى ٢٠٠٠ يونانى(٥)، وقدر كلوت بك عددهم عام ١٨٤٠م ٤٠٠٠ يونانى(٦)، وقد تراجع عددهم عام ١٨٤٣م إلى ٢٠٠٠ يونانى(٧).

أعجــب محمد على بصفة خاصة باليونانيين، فقد ربطته بهم علاقات قوية عندما كان تاجــرًا للــدخان، وعندما تولى حكم مصر دعا عددًا من رجال الأعمال اليونانيين ليقيموا فى مــصر ومــنحهم رعايــة خاصــة(٨)، وعمل عدد من التجار اليونانيين كوكلاء لمحمد على للإشراف على جمع المحاصيل وتخزينها وشحنها للموانئ، أمثال: كازولى Casulli توسيجه Tossizza وزيــزنيا Zizinia – الذى اشترى سفينة و جهزها ليوسع من البحرية التجارية للوالــى – و أنــسطاسىAnastasi اليونانــى وغيرهم(٩)، وحرص عمل الباشا على رعاية مــصالحهم وحمايــة متاجــرهم مــن السرقات، فقد طالب مُحمد على بلصب مشنقة عند فم

---

(١) محمــد فــؤاد شــكرى وآخرون، بناء دولة مصر محمد على، دار الفكر العربى، ١٩٤٨، ص٢٤.؛ صلاح أحمد هريدى، الجاليات فى مدينة الإسكندرية فى العصر العثمانى، القاهرة، عين للدراسات والبحوث، ٢٠٠٤، ص٥٣ .

(٢) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص ٢٥٣.

(٣) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص٤٢.

(٤) R. R. Madden, Egypt and Mohamed Ali, London, Hamilton Adams, 1841, pp.86- 87.

(٥) صــالح رمــضان محمود، الجاليات الأجنبية فى القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٠، ص٤٥.

(٦) كلوت بك، مرجع سابق، ص٥٩٨.

(٧) صالح رمضان، مرجع سابق، ص١٤.

(٨) سيد عشماوى، مرجع سابق، ص١٤٠؛ عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٩) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص٢٥٣.

المحمــودية لإعدام المقبوض عليهم متلبسين فى سرقة عشرين ثوب بفتة من محتويات تجارة للخواجة توسيجة، وتركهم أيام على المشنقة عبرة لغيرهم[١].

ومن الطبيعى أن يكون لحروب محمد على فى بلاد اليونان عام (١٨٢٤م – ١٨٢٨م) أثر سلبي على موقف التجار اليونانيين فى مصر، ولكن سرعان ما عادت الأمور إلى طبيعتها فعلــى امتداد الحرب اليونانية ظل محمد على يحتفظ بعلاقاته الطيبة مع اليونانيين فى مصر، فقد غض محمد على بصره عن جمعهم الأموال من مصر للمساعدة فى حرب استقلال اليونان ضــد الــسلطان العثمانى*[٢]، وبعد حسم النزاع وانتهاء الحرب أرسل محمد على إلى ديوان الــتجارة يطالــبه بمعاملة التجار اليونانيين المعاملة القانونية[٣] – أى حسب القوانين التجارية السارية دون تمييزهم عن أى تجار آخرين – وعادت العلاقات معهم إلى سابق عهدها رسميًا وتجاريًا[٤].

وتكمن قوة التجار اليونانيين فى استقرارهم داخل البلاد فيما وراء المدن، فعلى الرغم من تواجدهم بالموانئ فإن بعضهم توجه إلى داخل البلاد، فمنهم من ذهب إلى القاهرة واتخذها مركزًا تجاريًا[٥]. ومنهم من استقر بالريف المصرى فى الوجهين البحرى والقبلى، ففى "محلة أبو على*" كان يعيش التاجران اليونانيان قسطنطينو وديمترى سيناكس، وكذلك بقرية السلمية** بالدقهلــية كــان يعيش التاجر اليونانى ميخالى أرساكى، وبينى سهاربولو بمدينة فاقوس***،

---

(١) محافظ الذوات، محفظة ٥، م٤٧، ص٤١٣، بتاريخ ١٦ ذى القعدة ١٢٤٤هـ/ ٢١ مايو ١٨٢٩م.

* لم يعارض محمد على جمع الأموال لمساعدة الثوار اليونانيين عن طريق تنظيم فيليكى هيتريا Philiki Heteria ، و هــو تنظيم يوناني لجمع الأموال من الجاليات اليونانية لمساعدة الحركات الثورية اليونانية المناهضة للحكم العثمانى، وســكت عن هذا النشاط و ربما أراد محمد على أن يظل السلطان العثمانى مشغولا بمسائل أخرى غير مصر و أن أى شيء يضعف السلطان العثمانى كان مفيدا لمركزه، و ربما يكون قد ساعد اليونانيين ليبين للعثمانيين إلى أى مدى هم فى حاجة إليه بالفعل(انظر: عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص٣١٠).

(٢) سيد عشماوى، مرجع سابق، ص٤٠؛ عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ، ص٣١١،٦٠.

(٣) معية سنية، محفظة ٨٩، دفتر ٧٩، م٢٤٩، ص٥١، بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٥٢هـ/ ٣ نوفمبر ١٨٣٦م.

(٤) محافظ أبحاث، محفظة ٥٠، مادة بدون م أوص، بتاريخ ١٦ صفر ١٢٦٤هـ/ ٢٤ يناير ١٨٤٨م.

(٥) سيد عشماوى، مرجع سابق، ص٣١.

* محلــة أبوعلــى: توجد قريتان تحملان اسم محلة أبوعلى: الأولى: تعرف بمحلة أبوعلى القنطرة، وهى من أعمال سمنود، والأخرى: محلة أبوعلى الغربية، من أعمال الغربية.(انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جـ٢، ص٢٣).

** قــرية السلمية: من القرى القديمة، اسمها الأصلى سلامية، كانت من أعمال الغربية، وقد وردت فى خريطة الحملة الفرنــسية كفــر الــسلامية، وعرفت باسمها الحالى عام ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م.، وهى من أعمال الدقهلية. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جـ١، ص١٦٩).

*** مديــنة فاقوس: من مدن مصر الشرقية، وتعد من آخر ديار مصر من جهة الشام، وهى موجودة الآن وملحقاتها منذ العصر العثمانى. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جـ١، ص١١٦– ١١٧).

ومانولـــي ســـريان بالمنيا(١)، وقد ذهب بعض التجار اليونانيين إلى السودان؛ ليبيعوا الأقمشة والمـصنوعات الرخيصة، ويشتروا منتجات تلك المناطق ويرسلوها لعملائهم في الإسكندرية كي يتم تصديرها للخارج(٢).

وقـد نجـح التجار اليونانيون في إقامة علاقات مالية تجارية مع الفلاحين - في إقليم المنوفـية على سبيل المثال - فقد شاركوهم في مواشيهم، وكان لهم سماسرة في كافة النواحي لـيعقدوا لهم الصفقات التجارية(٣)، كذلك ارتبط التجار اليونانيون بتجار من جنسيات أخرى، مـثل: ارتباط نيقولا وشريكه بوركي التاجرين اليونانيين بأحد التجار الأرنؤوط، فقد كان لهما بذمته مبلغ ١٠٥٠٠ قرش (٢١ كيسًا) ثمن بضائع(٤)، كذلك ارتبط اليونانيون بعلاقات تجارية مع بعض الأعيان والعساكر، وامتنع الأعيان - في بعض الحالات - عن سداد ديونهم للتجار اليونانيـين، فتدخل محمد علي لتسوية الحساب الجاري بينهم حسب القوانين التجارية المعمول بها بالأسواق(٥).

أمـا عـن أهـم الأنـشطة التجارية لليونانيين، فقد تمكن بعض التجار اليونانيين من الـسيطرة علـى تجـارة الحـبوب(٦)، فقد سيطر الخواجه توسيجه على تجارة القمح والكتان والسمسم، واحتكر محصول السمسم كله تقريبًا عام ١٨٢٩م(٧)، وقد امتلك بعض هؤلاء التجار شونًا لتخزين الغلال، كما امتلكوا أيضًا بعض المراكب النيلية التي تنقل هذه الغلال من داخل الـبلاد إلـى الإسكندرية لتصديرها، وهذا دليل على تخلي الباشا عن بعض احتكاراته للتجار اليونانيـين والشوام(٨)، كذلك عمل التجار اليونانيون في بيع الأقمشة والمصنوعات الرخيصة والأدوات المنـزلية والمعدنـية للمـزارعين(٩)، وعمل اليونانيون بتجارة البقالة، فكان البقال اليونانـي هو أول أوروبي يراه المصري في كل مكان حتى داخل القرية المصرية(١٠)، وكان

---

(١) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص٤٣.

(٢) سيد عشماوي، مرجع سابق، ص٣١- ٣٢.

(٣) حلمـي أحمـد شـلبي، المجتمع الريفي في عصر محمد علي تاريخ المصريين رقم ٥٦،القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٩٢، ص٨٨.

(٤) معية سنية، محفظة ٩، دفتر ٨، م١٠٣٠، ص١٥٨، بتاريخ ٧ ربيع الآخر ١٢٣٨هـ/ ٢٣ ديسمبر ١٨٢٢م.

(٥) المصدر السابق،محفظة ١٥، دفتر١٢، م٥٦٨، ص١٥٣، بتاريخ ٢جمادى الآخرة ١٢٣٩هـ/ ٤ فبراير ١٨٢٤م.

(٦) سيد عشماوي، مرجع سابق، ص٤٩.

(٧) محافظ أبحاث، محفظة ٤٩، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٥٥هـ/ ٧ أكتوبر ١٨٣٩م.

(٨) حلمي شلبي، مرجع سابق، ص١٠٩- ١١٠.

(٩) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص٤٣.

(١٠) صلاح هريدي، مرجع سابق، ص٥١.

معظم اليونانيين يأتون إلى مصر ولا يملكون شيئًا، ولكن سرعان ما يكونون ثروات كبيرة، فكان تاجر البقالة اليوناني يبدأ تجارته بالخبز والبصل وقليل من الجبن ولا يحتوى الحانوت على شئ، وينام أسفل الرفوف، وكان يستفيد بربحه القليل فى شراء بضائع أخرى، لأن نفقات معيشته قليلة جدًا، ويقرض الفائض منه للفلاحين بفوائد، ثم يبدأ بشراء قطعة أرض صغيرة، وما يلبث أن يتاجر فى القطن، وبذلك تزداد ثروته[١].

وقد تميز التجار اليونانيون عن غيرهم من التجار بميزة التماسك والترابط فيما بينهم، فكانوا يعملون معًا فى أوقات الرخاء كى تكون صفقاتهم أكثر ربحًا، وفى الأزمات كانوا يتضامنون حرصًا على سمعتهم، لذا كانوا يضمنون بعضهم البعض لدى محمد على عند شراء أحدهم بضائع وتقسيط ثمنها، فعندما عجز الخواجه أنطون سمينه عن سداد قسط دينه للحكومة، التزم الخواجه توسيجه بضمانه وسداد الدين عنه[٢].

٣- الشوام:

ساعدت الظروف الجغرافية والروابط التاريخية بين مصر وبلاد الشام على تيسير النزوح من بلد لآخر، فقد قصد الشوام مصر واستقروا بها[٣]، وكان الطريق البرى عبر سوريا الجنوبية هو رباط الصلة عبر سيناء إلى مصر، وكانت الثغور والموانئ معبرًا للاتصال البحرى بين الإقليمين[٤]، فقد هاجر العديد من الشوام المسيحيين إلى المدن المصرية وخاصة القاهرة ودمياط والإسكندرية بحثًا عن الفرص الجديدة للتجارة، وهربًا من ملاحقة كنيسة الروم الأرثوذكس – لاختلافهم عن مذهبها – وقد نجحوا فى اكتساب مراكز مهمة فى التجارة المصرية[٥]. وسار الخلف فى نفس الدرب الذى سلكه السلف. فإلى جانب الشوام المسيحيين، انتشر الشوام المسلمون أيضًا فى معظم المدن المصرية، وكان الدافع الأساسى لهجرتهم إلى مصر هو التجارة[٦]، فالشوام أهل مهارة تجارية، استغلوا الفرصة التى أتيحت

---

(١) صالح رمضان، مرجع سابق، ص٧٠- ٧١.

(٢) شورى المعاونة، محفظة ٢١، دفتر ٢٨٦، م١٠٠٧، ص٢٤، بتاريخ ٣ رجب ١٢٥٨هـ/ ١١ أغسطس ١٨٤٢م.

(٣) نللى حنا، مرجع سابق، ص٧٠.

(٤) صلاح هريدى، مرجع سابق، ص١٦١.

(٥) جيلادى جارياتشكين وفيكتور دياتلوف، الأقليات الأجنبية فى مصر ، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٧، ص١٣ - ١٣.

(٦) عبدالله محمد عزباوى، الشوام فى مصر فى القرن الثامن عشر، المجلة التاريخية، مجلدان ٢٨- ٢٩، القاهرة، ١٩٨١- ١٩٨٢، ص٢٧٣.

لهـــم فى عصر محمد على وأخذوا يتدفقون على مصر للاتجار فيها[١] ،و من أشهر العائلات التى وفدت إلي مصر هى عائلة بوكتى Bocti [٢].

بيد أن الشوام قد ارتبط بعضهم البعض فى كثير من معاملاتهم التجارية فى مصر فى عهد محمد على، وهو ما توضحه سجلات المحاكم الشرعية، ففى حالات البيع أو الشراء غالبًا مـــا يكـــون الـــبائع والمشترى من الشوام، وفى بعض الحالات كان شهود المحكمة أيضًا من الشوام*، كذلك كانت توكيلاتهم للبيع أو الشراء أو لمباشرة أعمالهم التجارية قاصرة على بنى جلدتهم، مثل: توكيل يوسف خير وأخيه أنطون خير التاجرين لمحمد بك العظمة وفريح موسى ويوســف نــيقولا الــشوام كلهـــم والقاطنين بدمشق كوكلاء شرعيين فى بيع أملاكهم بدمشق والدعوى المرفوعة ضدهم هناك[٣].

لــم يقتــصر التــرابط بينهم على البيع والشراء والتوكيلات فقط، بل امتد أيضًا إلى المعــاملات الــتجارية بيــنهم، مـــثل: مـــشاركة كل من قورش وشريكه عنهورى،التاجرين بالإسكندرية التاجر حنا القصيرى فى تجارة الفول[٤]، والشركة التى كانت قائمةُ بين حسن أغا بوشناق وحسين أغا بوشناق بوستيه لى التاجرين بخان النحاس فى تجارة شبكات* تقدر بأكثر عـــن ٣٠٠٠٠ قرش (٦٠ كيسًا) [٥]، والشراكة التى كانت قائمة بين إبراهيم بريوش وميخائيل كساب وسركسى فكاك وعبده الترجمان فى تجارة الخشب[٦]، وما كان بين السيد على شقبون

---

(١) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص٥٨.

(٢) عفـــاف لطفـــى السيد، مرجع سابق، ص ٢٥٢، جاءت هذه العائلة إلى مصر فى القرن الثامن عشر و استقر ملهم بالقاهرة و دمياط و الإسكندرية و ملهم جوزيف بوكتى الذى أصبح قنصلا للسويد و بنى مصنعا للحرير فى الخرنفش و انـــشأ علاقـــات تجارية بين مصر و السويد فكان يبيع الحبوب المصرية فى مقابل الحديد و الظهر(انظر: عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص٢٥٢).

* فعلـــى ســـبيل المثال: نجد أن البائع الخواجه يوسف زكار التاجر، والمشترى الخواجه سركيس أنطون فكال التاجر ببولاق، وشهود المحكمة هم الخواجة دمترى كحيل ويوسف أنطون و ميخائيل سكاكيني كلهم من الشوام. (انظر: الباب العالى، س٤٢٢، م٤٣، ص٢٢، بتاريخ ٣ شعبان ١٢٥٩هـــ/ ٣٠ أغسطس ١٨٤٣م.)

(٣) مصر الشرعية، إعلامات، س١٤، م٥٢، ص١٢، بتاريخ ٦ صفر ١٢٦٠هـــ/ ٢٧ فبراير ١٨٤٤م.

(٤) معية سنية، محفظة ٢، دفتر ٣، م١٤٠، ص١٣، بتاريخ ١٩ صفر ١٢٣٤هـــ/ ١٧ ديسمبر ١٨١٨م.

* الـــشبكات: جمع شبك وهى فى التركية چُبوق وهى الأنبوبة والعصا والماسورة. وشبك الدخان عبارة عن أنبوبة فى أحـــد طرفيها مبسم وفى الآخر مجمرة يوضع بها تبغ. (انظر: أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٨، ص١٣٣).

(٥) مصر الشرعية، إعلامات، س٩، م٤٨٨، ص١٦٨، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٥٧هـــ/ ٢ فبراير ١٨٤٢م.

(٦) دفتر مجموع أمور جنائية، س٨/ ٦١/ ١، قرار ٢، ص١٧٦، لسنة ١٢٦١هـــ/ ١٨٤٥م.

التاجر بالجمالية والأسطى محمد الخيمى الصرماتى بخان الحمزاوى*، حيث كان بينهما تجارة جلود تقدر بـــ كيس و ٦٧ قرشًا و ٣٠ بارة(١).

ومن ناحية أخرى فقد ارتبط الشوام بالمجتمع المصرى؛ للروابط التاريخية العميقة بين البلدين، فلم ينتظم الشوام فى طوائف خاصة بهم، مثلما حدث مع الأتراك والأرمن والمغاربة(٢)، وفى الوقت نفسه احتفظوا بعلاقات وطيدة مع عائلاتهم بالشام(٣)، فعلى سبيل المثال: شارك ميخائيل عيسى إبراهيم المقيم بالمنوفية عام ١٨٣٥م عددًا كبيرًا من الفلاحين فى محاصيل القمح والشعير والفول والعدس والكتان، وكان الصيارفة الأقباط هم وسيلة التجار الشوام فى ضمان حقوقهم عند الفلاحين؛ لذا فقد كانوا يضمنوهم فى تولى وظيفة الصراف فى النواحى التى لهم فيها معاملات مع الفلاحين، مثل: ضمانة الخواجة ميخائيل عيسى عام ١٨٤١م المعلم يوسف بقطر ليكون صرافًا بناحية كفر المصيلحة* (٤).

وكان للتجار الشوام معاملات تجارية مع التجار المصريين، فقد أعطى شريف محمد الخربوطلى أحد التجار المصريين بالغورية لجيزان الحلبى بضاعة؛ ليتاجر فيها بضمانة الحاج محمود الأورقة لى التاجر بخان الخليلى(٥)، وقد كان للتاجر موسى الجمال الحريرى أحد التجار المصريين شراكة تجارية مع كل من الخواجه دمترى كحيل بخان الحمزاوى فى المناديل المحلاوى، ومع الخواجة ميخائيل صاصى فى تجارة الحرير(٦).

أما عن علاقة محمد على بالتجار الشوام، فنجده تارة يمد لهم يد العون ويقدم لهم بضائع ليتاجروا بها، مثل: إعطائه للتجار الشوام بوكالة الصابون بضائع كرأس مال لهم، ثم

---

* خان الحمزاوى: موجود بشارع الحمزاوى وينسب إلى جانم الحمزاوى، أحد أمراء السلطان سليم، وقد أنشأه فى القرن السادس عشر الميلادى، وبه عدد من دكاكين الأقمشة اليمنية، وأغلب تجاره من الشوام النصارى والأقباط. (انظر: على مبارك، مرجع سابق، جـ٣، ص١٦٣).

(١) مصر الشرعية، إعلامات، س١٥، م٢٣٢، ص٦٩، بتاريخ ٦ جمادى الأولى ١٢٦١هـ/ ١٤ مايو ١٨٤٥م.

(٢) نللى حنا، مرجع سابق، ص٦١.

(٣) مصر الشرعية، إعلامات، س١٤، م٥٢، ص١٢، بتاريخ ٦ صفر ١٢٦٠هـ/ ٢٧ فبراير ١٨٤٤م.

* كفر المصيلحة: أصلها من توابع ناحية المصيلحة، عرفت عام ١٨١٣م، باسم المصيلحة، وفى عام ١٨٤٣م. فصلت عن الكفر بزمام خاص من الأرض، فأصبحت ناحية المصيلحة قائمة بذاتها. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جـ٢، ص١٩٧).

(٤) حلمى شلبى، مرجع سابق، ص٨٩.

(٥) مغية سنية، محفظة ٩، دفتر٨، م٤٢٧، ص١١٢، بتاريخ ٣ جمادى الآخرة ١٢٣٧هـ/ ٢٦ فبراير ١٨٢٢م.

(٦) مصر الشرعية، تركات، س١، م٨٦، ص٦٥- ٦٨، بتاريخ ١٧ شوال ١٢٥٣هـ/ ١٥ يناير ١٨٣٨م.

قـام بتحصيل ثمن هذه البضائع بالقسط حتى لا يسبب لهم خسائر[١]، وتارة أخرى يمنعهم من التعامل مع الحكومة؛ فأمر محمد على نظار المصالح الحكومية بمنع التعامل مع بعض التجار الشوام، فقد كان هؤلاء التجار إما يشترون سلعًا من المصالح الحكومية أو يوردون سلعًا لهذه المصالح، ومن هؤلاء التجار: يوسف كنعان أبوشكور، ودمترى كحيل، وحنا زنانيرى، وسيد محمـد أبوخردة، وفضل الله سمينه، ويعقوب يوسف الترجمان[٢]، ولعل ذلك يرجع لغشهم فى الـتعامل مـع الحكومة أو لتسببهم فى خسائر مادية لها، فقد كان محمد على يأمر بمعاقبة من يلحـق خسائر بالحكومة، مثل: أمره بحبس كل من فتح الله اللبان[٣]، وحنا جيد[٤]؛ لاستدانتهم مـن الحكـومة وإفلاسـهم وعدم تسديد هذه الديون، بيد أن بعض التجار الشوام تحايلوا على أوامـر محمـد علـى بمنعهم من التعامل مع الحكومة، فعندما منع الباشا التعامل مع إبراهيم بـريوش بـسبب غشه وسوء تعامله مع الحكومة،ولكن بمرور الوقت تعامل مع الحكومة من الباطن من خلال شركائه ميخائيل كساب وسركس فكال وعبده الترجمان فى مزادات للخشب، فأمر محمد على بمنع التعامل مع بريوش وشركائه، ومن يخالف هذا الأمر مرة أخرى يسجن لمدة تتراوح من ستة أشهر إلى سنة[٥].

أمـا عـن أهـم أنشطة التجار الشوام الاقتصادية؛ فتمثلت فى: تجارة الغلال، مثل: ميخائيل عيسى إبراهيم[٦]، وتجارة الأخشاب، مثل: ميخائيل كساب، وسركس فكال[٧]، وأنطون بسيرين الجواهرجى[٨]، وفتح الله اللبان تاجر أرز وقماش[٩]، وكان حسن أغا بوشناق وحسين أغا بوشناق بوستيه لى تجار نحاس وشبكات[١٠]، والسيد على شقبون تاجر الجلود[١١]، ونيقولا

---

(١) ديوان خديوى، محفظة ٢٢، دفتر ٧٤٢، م٢٥٠، ص٩١، بتاريخ ١٦ ربيع الأخر ١٢٤٣هـ/ ٨ نوفمبر ١٨٢٧م.

(٢) المـصدر الـسابق، دفتر ٧٣٤، م٤٣، ص١٥، بتاريخ ٧ رجب ١٢٤٢هـ/ ٤ فبراير ١٨٢٧م.؛ محافظ الذوات، محفظة ٥، م٢٣٣، بدون ص، بتاريخ ٨ رجب ١٢٤٢هـ/ ٥ فبراير ١٨٢٧م.

(٣) محافظ الذوات، محفظة ٥، م١٨٩، ص٤١٨، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٤٧هـ/ ١٠ يناير ١٨٣٢م.

(٤) معية سنية، محفظة ٥٣، دفتر ٤٩، م٧٦٥، ص٢٥٦، بتاريخ ٢٥ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ٢ أغسطس ١٨٣٤م.

(٥) دفتر مجموع أمور جنائية، س٨/ ٦١/ ١، قرار ٢، ص١٧٦، لسنة ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م.

(٦) حلمى شلبى، مرجع سابق، ص٨٩.

(٧) دفتر مجموع أمور جنائية، س٨/ ٦١/ ١، قرار ٢، ص١٧٦، لسنة ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م.

(٨) الباب العالى، س٤٣٤، م١٢، ص٩، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٦٤هـ/ ٢٨ سبتمبر ١٨٤٨م.

(٩) ديوان كتخدا، دفتر ٥٨٦، م١٣٤، بدون ص، بتاريخ ٢٥ رمضان ١٢٦٢هـ/ ١٦ سبتمبر ١٨٤٦م.

(١٠) مصر الشرعية، إعلامات، س٩، م٤٨٨، ص١٦٨، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٥٧هـ/ ١ فبراير ١٨٤٢م.

(١١) المصدر السابق، س١٥، م٢٣٢، ص٦٩، بتاريخ ٦ جمادى الأولى ١٢٦١هـ/ ١٤ مايو ١٨٤٥م.

الدمــشقى تاجر أسلحة[١]، وبعضهم تاجر فى البضائع الشامية من أقطان وشاهى، مثل: حمزة بــركات الشامى[٢]، وسعيد عبده[٣]، وحمودة أبو خرزة من تجار الصابون[٤]، وعلى هذا فقد تنوع النشاط التجارى للشوام فى مصر فلم يتركوا سلعة إلا وتاجروا فيها.

وقــد انتــشر التجار الشوام فى معظم أنحاء المدن المصرية، ففى مدينة القاهرة كان أغلــب تجــار شارع الحمزاوى من نصارى الشوام، منهم: دمترى كحيل ويوسف زكار[٥]، وكــذلك شارع وكالة التفاح* ووكالة الصابون، وكان بمدينة أبى كبير** بالشرقية تجار القطن والأثــواب، وبلــغ الأمر بنشاط الشوام التجارى إلى تخصيص أماكن خاصة لهم فكان بمدينة الــسويس سوق عرف بسوق الشوام، وكذلك بمدينة الإسكندرية[٦] ،وفى دمياط استقر عدد من التجار الشوام النصارى عام ١٨١٠م بالمدينة، منهم: يوحنا سرور البعلبكى، وجبريال عيروط الحلبــى، وجــرجس عيــروط الحلبى، وموسى نقولا خرو الدمشقى، وجرجس كون الحلبى، وبطــرس حــتحورى الدمشقى، ونيقولا كحيل، وقد عمل بعض هؤلاء التجار بدمياط قناصلاً لبعض الدول الأوروبية، فكان يوحنا سرور قنصلاً لإسبانيا، وجبريال عيروط قنصلاً للنمسا، وجرجس عيروط قنصلاً لبريطانيا[٧]،و أصبح باسيلى فرزلى وكيلا لمحمد على فى مرسليا[٨].

٤- الأرمن:

لقــد هــيأت الأحــداث التــى مرت بها مصر والدولة العثمانية الفرصة أمام التجار والــصيارفة الأرمن؛ ليتبوءوا مكانًا ملحوظًا فى الاقتصاد المصرى خلال النصف الأول من

---

(١) ديوان خديوى، محفظة، ٧، صادر، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ١١شوال ١٢٥٩هـ/ ٦ نوفمبر ١٨٤٣م.

(٢) مصر الشرعية، تركات، س٤، م٦٨، ص٤٦، بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٥٦هـ/ ١٦ ديسمبر ١٨٤٠م.

(٣) المصدر السابق، س٧، م٧، ص٦، بتاريخ ١٦ ربيع الآخر ١٢٦١هـ/ ٢٥ إبريل ١٨٤٥م.

(٤) المصدر السابق، س٣، م٢٦٤، ص٣٢٨- ٣٢٩، بتاريخ ٤ ربيع الآخر ١٢٥٦هـ/ ٦ يونية ١٨٤٠م.

(٥) الباب العالى، س٤٢٢، م٤٣، ص٢، بتاريخ ٣ شعبان ١٢٥٩هـ/ ٣٠ أغسطس ١٨٤٣م.

* **وكالــة الــتفاح**: يعرف الشارع الموجود به وكالة التفاح بشارع وكالة التفاح، وهى وكالة كبيرة يوجد بها عدد من التجار الشوام يبيعون فيها البضائع الشامية من شاهى وقطنى. (انظر: على مبارك، مرجع سابق، جـ٢، ص٢١٩).

** **مديــنة أبــى كبير**: من القرى القديمة من أعمال الشرقية، وكانت قاعدة لقسم أبوكبير منذ عام ١٨٢٨م. وألغى قسم أبوكبيــر عــام ١٨٧٥م، وتوزعت بلاده على المراكز الأخرى، وظلت مدينة أبى كبير. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جـ١، ص١٢٦).

(٦) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص٥٨- ٥٩.

(٧) عبد الله عزباوى، مرجع سابق، ص٢٨٨- ٢٨٩.

(٨) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص٢٥٣.

القـــرن التاسع عشر الميلادى، فقد برز الصيارفة الأرمن – وغيرهم – فى السوق المصرى، كما اشتهر الأرمن بتقلد وظيفة "وكيل تجارى" لمصر فى الخارج، فقد برز فى هذا الشأن أسرة قــرة كهيا – كوكلاء لمحمد على فى الأستانة، واشتغل كل من مجرديتش نوباريان وسركيس كالوســد بهــذه الوظــيفة فى أزمير، كما عمل الخواجة أرتين وكيلاً تجاريا لمحمد على فى قبــرص.. وغيــرها[١]، وقــدر عدد الأرمن خلال حكم محمد على فى مصر بنحو ٢٠٠٠ شــخص، لم يستقروا فى أحياء خاصة بهم فى القاهرة أو الإسكندرية[٢]، وقد استطاع الأرمن من خلال المناصب الإدارية فى الخارجية والإدارة المصرية، أن يسيطروا على عصب الحياة الاقتصادية والشئون الإدارية فى عهد محمد على[٣].

امتلك كبار التجار الأرمن، مثل: الكسندر موزيــان،وجرابيــد كالوسديــبــــــان، وآل آبــرويان .. وغيــرهم، مؤســسات تجاريـــة مترابطة بعضها البعض فى موطنهم الأم والأســتانة والمــدن المــصرية[٤]، ومن الأمثلة على هذه الشركات: الخواجة جوانى – كبير الأطــباء – وشركاؤه[٥]، وأوانس الأرمنى وشركاؤه[٦]، ومن خلال الوثائق يتضح أن العمل بالــتجارة لــم يكن مقصورًا على التجار الأرمن فقط، بل نجد أن الخواجه جوانى وهو كبير الأطباء لمحمد على كان يعمل بتجارة الأرز والنيلة والذرة، وكان له شركاء فى تجارته، مثل: بــلال أغــا، وميخائيل جبر[٧]، كما ارتبط الأرمن بالبيوت التجارية الأوربية وعملوا كوكلاء تجاريين لهم بمصر، مثل: عائلات آبرويــان ويوسفيــان[٨].

استفاد الأرمن من وراء تعاملاتهم مع محمد على فى تكوين ثروات صارت مضرب المــثل فــى الثراء، ففى حين ضاعف البعض رءوس أموالهم، كونت شريحة من المغامرين الــذين جــاءوا إلى مصر بلا أدوات اقتصادية ثروات كبيرة، بفضل حصولهم على امتيازات

---

(١) محمــد رفعــت الإمــام، تاريخ الجالية الأرمينية فى مصر فى القرن التاسع عشر، تاريخ المصريين رقم ١٧١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص١٠٧.

(٢) Madden, op.cit., p.95.

(٣) حلمــى أحمد شلبى، الأقليات العرقية فى مصر فى القرن التاسع عشر، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٣، ص١٣٨– ١٣٩.

(٤) محمد رفعت الإمام، مرجع سابق، ص١٠٨ – ١٠٩.

(٥) معية سنية، محفظة ٢٤، دفتر ١، م٦٣٧، ص١٣٤، بتاريخ آخر جمادى الأولى ١٢٤٢هـ/ ٣٠ ديسمبر ١٨٢٦م.

(٦) ديوان خديوى، دفتر ٧٦٣، م٣٥٧، ص١٧٩، بتاريخ ٢١ ذى الحجة ١٢٤٥هـ/ ١٤ يولية ١٨٣٠م.

(٧) محــافظ الذوات، محفظة ٩، م٢٠٦، بدون ص، بتاريخ ٢٦ صفر ١٢٤٠هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٨٢٤م.؛ معية سنية، محفظة ٢٤، دفتر ٢١، م٦٣٧، ص١٣٤، بتاريخ آخر جمادى الأولى ١٢٤٢هـ/ ٣٠ ديسمبر ١٨٢٦م.

(٨) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ١٣ شوال ١٢٥٩هـ/ ٧ نوفمبر ١٨٤٣م.

باحتياجات السوق المصرى بشكل عام، فقد اهتموا بالتجارة الرابحة من فراء ومجوهرات وملابس غالية .. وغيرها[١]، وصناعة وبيع الخمور واستخراج الملح وبيعه[٢]، واشتهر الأرمن بتجارة المجوهرات، أمثال: كركور بلادكى أغلى (أوغلو)[٣]، وتجارة الغلال، مثل: قرة بيت (جرابيد) تاجر الأرز[٤].

وقد تعرض بعض التجار الأرمن للإفلاس، مثل: التاجر أنطون الحكيم (الطبيب جوانى) الذى كان له استحقاقات مالية لدى كل من التاجرين يوركى وأخيه أطناس عزولى بأزمير ولم يرسلا له تلك المبالغ، لذا وقع فى ارتباك مالى شديد ولم يسعفه التجار فى مصر، فتدخل التاجر قره كهيا وأمر شركاءه بإرسال الأموال المستحقة له وبذلك أنقذه من هذه الورطة[٥].

وكان محمد على يمد يد العون لبعض تجار الأرمن الجدد ويمنحهم مبالغ مالية كرأس مال لهم كى يبدأوا تجارتهم، ثم يقومون بتسديد هذه المبالغ فى أقساط، وهو ما حدث مع الخواجة جوانى ابن أخ الخواجة دانستاس؛ فأعطاه ٢٥٠٠٠ ريال فرانسة (١٠٠٠ كيس) كرأس مال له على أن يسدده خلال خمس سنوات[٦].

٥- الأتراك:

يرجع وجود الأتراك العثمانيين فى مصر إلى أيام الفتح العثمانى عام ١٥١٧م، واستمروا ثلاثة قرون بمصر سيطروا فى بداية حكمهم على كل نواحى البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعند مجئ محمد على قضى على نفوذ هؤلاء الأتراك، ولكنه لم يقض على الأجناس التركية فى البلاد، وإنما كل ما فعله هو تنظيمه لوجودهم والاستعانة ببعضهم فى الإدارة[٧]، وقد ساهم الأتراك بنصيب فى التجارة المصرية – فى فترة الدراسة – فنجد الوثائق مليئة بأسماء التجار الأتراك، ولم يقتصر وجودهم على أسواق القاهرة فقط، بل منهم من استقر بالصعيد وعمل بالتجارة هناك، مثل: محمد ديار ياليرى للطاش التاجر

---

(١) المرجع السابق، ص٨٤؛ Madden, op.cit., p.99.

(٢) محمد رفعت الإمام، مرجع سابق، ص١١٠.

(٣) محكمة البحيرة، س١٨، م٩٩٤، ص٤٥٩، بتاريخ غاية رجب ١٢٤٢هـ/ ٢٧ فبراير ١٨٢٧م.

(٤) محافظ أبحاث، محفظة ٤٩، م٣٧، بدون ص ، بتاريخ ١٣ جمادى الأولى ١٢٣٢هـ/ ١ إبريل ١٨١٧م.

(٥) ديوان خديوى، دفتر ٧٢٨، م٣٦٥، ص١٤٠ – ١٤١، بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٣٥هـ/ ٤ يونية ١٨٢٠م.

(٦) محافظ أبحاث، محفظة ٥٠، مادة بدون م أو ص ، بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٦٢هـ/ ١٤ أكتوبر ١٨٤٦م.

(٧) سمير عمر إبراهيم، الحياة الاجتماعية فى مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص٣٩ – ٤٠.

باسيوط[١]، ومصطفى واطيلى التاجر بأسيوط[٢]، ومنهم من استقر وعمل بالتجارة بالبحيرة، مثل: مصطفى أغا ظاظا[٣]، وإسماعيل أغا[٤]، ومصطفى أغا موسى ديار باكرلى التجار بدمنهور[٥]، وكان طاهر أفندى إسلامبولى تاجرًا بثغر الإسكندرية[٦].

أما عن أهم مراكز التجار الأتراك بالقاهرة، فقد استقروا – إلى حد ما – فى أسواق مثل الغورية والحسين وبولاق، فمثلاً فى الغورية نجد مصطفى أغا قراد نزلى[٧]، ومحمد أغا خربوطلى، ومصطفى أغا خربوطلى[٨] ،والشمسى محمد جوربجى[٩]، وفى الحسين نجد أحمد بشارة أغا مليطيلى[١٠]، ومحمد أغا علائية لى[١١]، وحسن أغا طوسيه لى[١٢]، وعمر الدرندلى المتسببين بسوق خان الخليلى[١٣]، ومن أهم تجار بولاق عبدالله باباذغلى[١٤]، وإسماعيل لاظ[٢٥] ، وإبراهيم الإسلامبولى[١٦]، وسعيد أغا[١٧].

وعن أهم أنشطتهم الاقتصادية، تجارة السلاح، مثل: محمد أغا أرزنجلى[١٨]، وإلياس أغا أرنؤط[١٩]، وكلاهما بسوق السلاح، ومنهم من عمل بتجارة الرقيق بخان جعفر، مثل:

---

(١) محكمة أسيوط، س١٠، م٤٩٧، ص٢٧٠، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٣٤هـ/ ٢٧ أغسطس ١٨١٩م.
(٢) المصدر السابق، س١٤، م٣٠٠، ص١٥٠، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ/ ٢٢ يوليو ١٨٣٩م.
(٣) محكمة البحيرة، س١٨، م٧٣٦، ص٢٧٦، بتاريخ ٢٥ شعبان ١٢٤٣هـ/ ١٢ مارس ١٨٢٨م.
(٤) المصدر السابق، س١٨، م٦٩٧، ص٣٤٥، بتاريخ ١١ ذى القعدة ١٢٤٣هـ/ ٢٦ مايو ١٨٢٨م.
(٥) مصر الشرعية، إعلامات، س٧، م٢٦، ص٨، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٥٦هـ/ ٢٣ ديسمبر ١٨٤٠م.
(٦) المصدر السابق، س١٤، م١٩٧، ص٤٩، بتاريخ ١١ ربيع الآخر ١٢٦٠هـ/ ٣١ إبريل ١٨٤٤م.
(٧) إسقاطات القرى، س٣٨، مادة بدون م، ص٨٠، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٢٢٦هـ/ ١٠ يناير ١٨١٢م.
(٨) المصدر السابق، س٤٢، ماة بدون م، ص٢٩، بتاريخ ٢٧ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ/ ٢ إبريل ١٨٢١م.
(٩) الباب العالى، س٤١٣، م٥٥٠، ص٢٠٥، بتاريخ ٢٢ المحرم ١٢٥٦هـ/ ٢٧ مارس ١٨٤٠م.
(١٠) المصدر السابق، س٣٢٨، م٨٢، ص٣٥، بتاريخ ٦ شعبان ١٢٢٢هـ/ ١٠ أكتوبر ١٨٠٧م.
(١١) المصدر السابق، س٤٠٢، م٤٠٩، ص١٠٧ – ١٠٨، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٥١هـ/ ٢١ فبراير ١٨٣٦م.
(١٢) مصر الشرعية، تركات ، س١، م٣٥٥، ص١٦٩- ١٧٠، بتاريخ ٢٥ رجب ١٢٥٤هـ/ ١٥ أكتوبر ١٨٣٨م؛ المصدر السابق، س٤، م٧١، ص٤٨- ٤٩، بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٥٦هـ/.١٥ ديسمبر ١٨٤١م.
(١٣) المصدر السابق، س١، م٣٥٥، ص١٦٩- ١٧٠، بتاريخ ٢٥ رجب ١٢٥٤هـ/ ١٥ أكتوبر ١٨٣٨م.
(١٤) محكمة بولاق، س٨٣، م٢١٨، ص٨٩- ٩٠، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٢٤هـ/ ١١ إبريل ١٨٠٩م.
(١٥) المصدر السابق، س٨٣، م٨٨، ص٣٨، بتاريخ ١٣ صفر ١٢٢٥هـ/ ٢١ مارس ١٨١٠م.
(١٦) الباب العالى، س٣٥٨، م٥٠، ص٢٧- ٢٨، بتاريخ ١٢ شوال ١٢٣٢هـ/ ٢٦ أغسطس ١٨١٧م.
(١٧) مصر الشرعية، تركات، س٥، م٤٦٢، ص٣٠٢، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٦٠هـ/ ١١ نوفمبر ١٨٤٤م.
(١٨) مصر الشرعية، إعلامات،س ٢، م١٣٤، ص١٠٨- ١٠٩، بتاريخ ٣ رمضان ١٢٥٥هـ/ ١١ نوفمبر ١٨٣٩م.
(١٩) المصدر السابق، س٤، م١٠٢، ص٦٩- ٧٠، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٥٧هـ/ ٢٠ إبريل ١٨٤١م.

إسماعيل أغا الكتخى[١]، ورجب أغا أزديلى[٢]، ومنهم من عمل بتجارة الأقمشة الهندية، مثل: مـصطفى أغا قرادتزلى بسوق الغورية[٣]، وعبدالجليل أغا أبتنوط[٤]، ومنهم من عمل بقالاً، مـثل: سـعيد أغـا البقال ببولاق[٥]، ومن الأتراك من عمل بتجارة الجلود، مثل: محمد أغا قيصرلى[٦]، وتجارة البسط والمفروشات، مثل: قارصلى أحمد أغا[٧]، ومنهم من استقر بمصر وعمـل بالتجارة فى كل من مصر والأستانة عن طريق وكلائه هناك، مثل: مصطفى صحن أوغلى التاجر بالإسكندرية ومندوبه إبراهيم هدهد[٨]، ومصطفى أفندى الإسلامبولى ومندوبه إبراهيم اسكوده المقيم بالأستانة[٩].

٦- اليهود:

عـرف اليهود أثناء القرن التاسع عشر الميلادى فى مصر كرجال أعمال وصرافين ومـرابين، فقد بلغ عددهم عام ١٨٠٥م حوالى ٧٠٠ يهودى[١٠]، فلم يزد عددهم عن ٣٠٠٠ فى القاهرة و ٥٠٠ بالإسكندرية عام ١٨٣٤م[١١]، وقد بلغ عدهم عام ١٨٣٦م حوالى ٧٠٠٠ يهـودى[١٢]، وقـد لعـب اليهود دورًا بارزًا فى تجارة السلع الأوروبية بمصر، فقد كان لهم محلاتهم الخاصة بأسواق المدن الكبرى إلى جانب العمليات المالية، وكانت تجارة التجزئة هى أسـاس عملهم بالتجارة[١٣]، فهم نادرًا ما يمارسون أى عمل آخر غير ذلك، وقلما نجد يهوديًا عـاملاً أو حـرفيًا أو مزارعًا، فأكثرهم جواهرجية أو صرافين[١٤]، فمن المعروف أن أشغال

---

(١) المصدر السابق، س٢، م٣٦٧، بدون ص، بتاريخ ١٣ صفر ١٢٥٥هـ/ ٢٩ إبريل ١٨٣٩م.

(٢) مصر الشرعية، تركات، س١٦، م٦٠٠، ص١٧٦، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٦٢هـ/ ١٨ يوليو ١٨٤٦م.

(٣) إسقاطات القرى، س٣٨، مادة بدون م، ص٨٠، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٢٢٦هـ/ ١٠ يناير ١٨١٢م.

(٤) مصر الشرعية، تركات، س٤، م٢١٥، ص١٣٨، بتاريخ ١٩ ربيع الأخر ١٢٥٧هـ/ ١٢ يونية ١٨٤١م.

(٥) المصدر السابق، س٥، م٤٦٢، ص٣٠٢، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٦٠هـ/ ١١ نوفمبر ١٨٤٤م.

(٦) المصدر السابق، س٥، م٤٥، ص٣١- ٣٢، بتاريخ ١٠ شوال ١٢٥٨هـ/ ١٥ نوفمبر ١٨٤٢م.

(٧) المصدر السابق، س٩، م٢٣٧، ص١٨٦- ١٨٧، بتاريخ ٢٧ ذى القعدة ١٢٦٤هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٨٤٨م.

(٨) معية سنية، محفظة ٤١، دفتر ٣٨، م٣٨، ص٤٥، بتاريخ ٦ المحرم ١٢٤٥هـ/ ٩ يوليو ١٨٢٩م.

(٩) مصر الشرعية، إعلامات، س٧، م٩٣٣، ص٢٥٦، بتاريخ ٣ رجب ١٢٥٧هـ/ ٢١ أغسطس ١٨٤١م.

(١٠) صالح رمضان، مرجع سابق، ص٤٥.

(١١) James Augustus st. John, Egypt and Mohamed Ali, Vol.II, London, Longman Press, 1834, p.384.

(١٢) أنس مصطفى كامل، تاريخ الرأسمالية لليهودية فى مصر، الأهرام الاقتصادي، العدد ٦٣٦، مارس ١٩٨١، ص ١٩- ٢٠.

(١٣) Jacob Landau, Jews in The Nineteenth Century, in: P. M. Holt, ed., Political and Social Change in Modern Egypt, London, Oxford University Press, 1968, p.201.

(١٤) James Augustus, op.cit., p.385.

عــاملاً أو حــرفيًا أو مزارعًا، فأكثرهم جواهرجية أو صرافين(١)، فمن المعروف أن أشغال المعــادن الثميــنة وأعمــال الــصرافة هى مهنتهم التقليدية بالإضافة إلى عملهم فى دار سك العملة(٢).

وقــد كان اليهود فى عهد محمد على مستفيدين من سياسة التسامح مما ساعدهم على تحسين أحوالهم، فقد كانت الحكومة المصرية تعمل على حمايتهم أكثر من أية دولة أخرى فى الشرق(٣)، ولكن هذا لم يمنع محمد على من التشديد عليهم وتهديدهم بالنفى إذا لم يمتنعوا عن الــتلاعب بأسعار العملات التى حدد محمد على أسعارها وأوزانها(٤)، فإن الباشا الذى لم يكن متعطشا للدماء قد أمر بقتل يهودى منذ سنوات قليلة عندما تعامل مع العملة الذهبية بقيمة أقل مما كان محددا(٥).

تمكــن بعــض الــيهود فــى مصر-لاسيما فى الإسكندرية و القاهرة حيث العمليات المــصرفية الرئيــسة و تبادل العملات و التجارة- من أن يكونوا ثروات ويدخروا الكثير من الأمــوال (٦)؛ فــنجد منهم من يبيع أصناف الفاكهة والبقالة والأمتعة القديمة وأصناف المؤن، وكانــت أسعار سلعهم باهظة خاصة الفاكهة، فقد كان فى استطاعتهم أن يكونوا فى مأمن من الــرقابة علــى أســعارهم*، فهم يستخدمون كافة الوسائل ما دامت تكفل لهم الربح القليل أو الكثيــر(٧)، وقــد عمــل بعض اليهود فى تجارة الدخان، مثل: عبدو ساقص وباروخ الطويل اليهودى(٨)، كذلك اشتغلوا فى جمع قطع الذهب والفضة والقيام بإعادة صياغاتها(٩).

٧- رعايا آخرون:

---

(١) James Augustus, op.cit., p.385.

(٢) أندريه ريمون، مرجع سابق، ص٨٤ – ٨٥.

(٣) صالح رمضان، مرجع سابق، ص٦١.

(٤) معية سنية، محفظة ٢١، دفتر ١٨، م١٤، بدون ص، بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٣٩هـ/ ٤ نوفمبر ١٨٢٣م؛ ولمزيد من التفاصيل انظر: الفصل الرابع: النقود المتداولة والضرائب.

(٥) Madden, op.cit., p.89.

(٦) Ibid .

* لقــد كانــوا يدفعــون رشاوى للمحتسب لكى لا يتدخل فى تحديد أسعار سلعهم؛ لمزيد من التفاصيل انظر: الفصل السادس: الأسواق.

(٧) حلمى محروس، مرجع سابق، ص١٣١.

(٨) محكمة الإسكندرية، س١١٣، م٤١٤، ص٨٤، بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٢٢هـ/ ٣٠ سبتمبر ١٨٠٧م.

(٩) حلمى محروس، مرجع سابق، ص١٣١.

إلـــى جانـــب هـــؤلاء التجار، كان هناك تجار آخرون قد أسهموا – كل بدوره – فى التجارة الداخلية، ولكن نتيجة لقلة عددهم فلم يستطيعوا أن ينافسوا تجار الرعايا الآخرين، ومن هـــؤلاء التجار، تجار شبه الجزيرة العربية، فنجد السيد عباس سعودى التاجر بالغورية وأخيه أحمـــد سعودى وابن أخيه سيد أحمد سعودى كلهم مذكورين بتركة السيد عباس سعودى، وقد وجد عند وفاته أن بذمته أموالاً لبعض التجار تقدر بـــ ٥٧٩٨ قرشًا (١١ كيسًا و ٢٩٨قرشًا)، وعلـــيه ديـــونًا تقدر بـــ ١٠٥١٢ قرشًا (٢١ كيسًا و١٢ قرشًا) [١]، وقد تواجد عدد من التجار اليمنيـــين (الحـــضرميين) متمركزين بسوق الجمالية، مثل: السيد عبدالوهاب الحضرمى تاجر الزيتون، وعبدالهادى اليمنى تاجر الأخشاب[٢]، وجميل ناس تاجر المواشى[٣].

ب- المغاربة:

كان وجود جالية مغربية بمصر ظاهرة قديمة، فمنذ أن انتشر الإسلام استمر المغاربة يـــرنون إلى المشرق ويتشوقون إلى زيارته بكل ما أصبح يمثل فى وجدانهم من معان دينية، فاســـتقر المغاربة فى الولايات العثمانية، ومنها مصر؛ لدور مصر المستمر فى خدمة حجاج شـــمال أفريقيا كمرتكز لانطلاقهم إلى الديار المقدسة، ذلك الدور الذى مارسته مصر منذ أن انتشر الإسلام فى المنطقة الممتدة من البحر الأحمر شرقًا إلى المحيط الأطلنطى غربًا[٤]، وقد اختلف وضع المغاربة فى مصر عن وضع الأجانب أو رعايا الدولة العثمانية، فهم من ناحية يعتبروا عربًا مسلمين، ومن ناحية آخرى تعد المغرب دولة مستقلة لا تخضع للدولة العثمانية، ولذلك فللمغاربة فى مصر قنصلية وممثل: للسلطان – المغربى – مثل: الجاليات الأجنبية فى مصر[٥].

استقر آلاف المغاربة بالقاهرة أثناء ذهابهم للحج أو عودتهم منه، كذلك كانت العلاقات الـــتجارية النشيطة بين المغرب ومصر دافعًا لإقامة عدد من التجار المغاربة بالقاهرة[٦]، وقد كـــان لهـــم دور فعال فى أوجه النشاط الاقتصادى المصرى طوال العصر العثمانى، وقد كان أبـــرز أوجـــه هـــذا النـــشاط الاقتصادى هو النشاط التجارى، فقد وجدت التنظيمات التجارية

(١) مصر الشرعية، تركات، س٢، م١٢، ص١٠- ١١، بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٢٥٤هـــ/ ٢٢ يناير ١٨٣٩م.

(٢) الباب العالى، س٣٨٢، م٥٥، ص١٤، بتاريخ ١١ ذى القعدة ١٢٤٣هـــ/ ٢٦ مايو ١٨٢٨م.

(٣) مصر الشرعية، تركات، س٢، م٤١٠، ص٣٠٨، بتاريخ ٦ رمضان ١٢٥٥هـــ/ ١٤ نوفمبر ١٨٣٩م.

(٤) يونان لبيب رزق ومحمد المزين، تاريخ العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢ م، تاريخ المصريين رقم ٣٤، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠، ص١٧٥- ١٧٦.

(٥) سمير عمر إبراهيم، مرجع سابق، ص٤٩- ٥٠.

(٦) أندريه ريمون، مرجع سابق، ص٧٨.

بـين هـذه التنظـيمات التجارية المغربية فى جميع هذه المدن[١]، وأدرك التجار المغاربة أن الإثـراء الـتجارى فـى مصر هو رهينة التحالف بين السلطة السياسية والهياكل الاقتصادية العامـة، فلـم يكن بإمكان التاجر الذى يريد النجاح والوصول إلى قمة الهرم الاقتصادي فى مـصر الاعـتماد فقـط علـى الدورة الاقتصادية وجهوده الفردية، بل كان عليه لدعم أدواته التجارية الاتصال بالسلطة الحاكمة، ودمج سياسته التجارية مع هذه السلطة[٢].

وقـد انقسم النشاط التجارى الذى زاوله المغاربة فى مصر إلى نوعين: النوع الأول: النـشاط الـذى مارسـه المغاربة من الحجاج خلال عبورهم للأراضى المصرية، مما يمكن اعتباره تجارة عبور أو ترانزيت، وقد اكتسبت هذه التجارة شكلاً من أشكال الديمومة، والنوع الثانى: تمثل فى الدور الذى أدته بعض الأسر المغربية التى استقرت فى مصر وكونت ثروات كبيـرة مـن العمل بالتجارة، مما يمكن وصفها بالتجارة المستمرة أو المستقرة – وقد بدأ هذا النشاط مع زيادة حجم الاستقرار خاصة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين – والملاحـظ أن النوع الثانى من النشاط التجارى للمغاربة أصبح النوع الأهم وإن كان ذلك لا يعنى اختفاء النوع الأول[٣].

لا شـك أن الـتجار المغاربة نتيجة لاتساع دائرة نشاطهم، قاموا بحركة تنشيط كبيرة للاقتـصاد المـصرى، مـنذ القرن الثامن عشر الميلادى، فقد تعددت نشاطاتهم الاقتصادية، وأصـبحت البـيوت الـتجارية المغربية الكبيرة، بمثابة مصارف مالية كبرى، تقوم بعمليات الاقتـراض والشراء والبيع والرهن والاستبدال، ولا غضاضة فى أن نعتبر هذه الفئة التجارية – طـبقًا لاتساع نشاطها المالى – أصبحت تمثل الرأسمالية الناشئة فى مصر، بل إنها تعتبر نموذجًا للرأسمالية العربية فى ذلك العصر إن صح التعبير، فقد كونت لنفسها رأس مال ضخم اسـتطاعت عـن طريقه أن تكون لها مكانة اجتماعية متميزة اعترفت بها الفئات الاجتماعية الأخرى[٤].

وتركـز نـشاط الـتجار المغاربة بالقاهرة فى عصر محمد على فى سوق الفحامين والنحاسـين والغـورية وبولاق، فمن أمثلة التجار فى سوق الفحامين: عمر الزواوى، ومحمد

---

(١) عبدالـرحيم عبدالـرحمن عبدالرحيم، المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى، تونس، المجلة التاريخية المغربية، ١٩٨٢، ص٦٣.

(٢) حـسام محمد عبدالمعطى، البيوت التجارية المغربية فى مصر فى العصر العثمانى، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٢، ص١٠٣- ١٠٤.

(٣) يونان لبيب رزق ومحمد المزين ، مرجع سابق، ص١٨١- ١٨٢.

(٤) عبدالرحيم عبدالرحمن، مرجع سابق، ص٧٩.

الـشحيمى، وأحمد الجراونى(١)، وعبدالله الدكالى، وعبدالرحمن أبومدين(٢)، ومحمد مقلب شيخ طائفة التجار المغاربة بالفحامين(٣)، وعبدالسلام الشرايبى، ومحمود القوين(٤)، وأحمد المغربى المتسبب بسوق الفحامين(٥)، وعبدالمعطى الدوين شيخ طائفة تجار المغاربة بالفحامين(٦). ومن تجـار الغـورية، فمنهم: عبدالسلام مقلب(٧)، وحسن المراكشى(٨)،ومحمد براده(٩)، ومن تجار خـان الخليلى: السيد محمد المغربى النحاس(١٠)، وأحمد بكر المغربى، وأحمد طبيح(١١)، ومن الـتجار المغاربة ببولاق: السيد عبدالله الزيات، ورمضان رزين المغربى(١٢).. وغيرهم، وقد ورد ذكر العديد من أسماء تجار مغاربة عند بيع مخلفات حمزة الحريشى المغربى الفاسى من أعيان التجار بالقاهرة؛ تسديدًا لديونه*.

كذلك امتد نشاط التجار المغاربة خارج مدينة القاهرة حيث وصلوا إلى أسيوط، مثل: علـى عـبد الـرازق خشبه(١٣)، بالإضافة إلى تواجدهم بمدينة الإسكندرية، مثل: السيد أحمد المغربـى(١٤)، والـسيد محمـد جـراية المغربى(١٥)، وقد كانت مدينة مطروح محل اجتماع الـواردين من بلاد المغرب(١٦)، وعلى هذا قد مارس التجار المغاربة نشاطهم التجارى داخل أغلـب المدن المصرية كالقاهرة والإسكندرية لدرجة أن كثيرًا من الأحياء أصبحت تحمل اسم

---

(١) مصر الشرعية، تركات، س٩، م٢٢٧، ص١٧٧- ١٧٨، بتاريخ ٢٨ ذى القعدة ١٢٥١هـ/ ١٦ مارس ١٨٣٦م.
(٢) المصدر السابق، س٢، م٩٤، ص٧٥- ٧٦، بتاريخ ٢٢ جمادى الأخرة ١٢٥٥هـ/ ٣ سبتمبر ١٨٣٩م.
(٣) المصدر السابق، س٣، م٢٨٣، ص٢٠٠، بتاريخ ٢٥ شعبان ١٢٥٦هـ/ أكتوبر ١٨٤٠م، انظر ملحق رقم (١).
(٤) المصدر السابق، س٥، م٥٢، ص٣٦، بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٢٥٩هـ/ ١٣ إبريل ١٨٤٣م.
(٥) المصدر السابق، س٥، م٢٥٣، ص١٤٦- ١٤٧، بتاريخ ١٧ ذى القعدة ١٢٥٩هـ/ ١٠ ديسمبر ١٨٤٣م.
(٦) المصدر السابق، س٥، م٢٧٦، ص١٥٨، بتاريخ ٦ المحرم ١٢٦٠هـ/ ٢٨ يناير ١٨٤٤م.
(٧) الباب العالى، س٣٣٨، م٨٥١، ص٣٦٤- ٣٦٥، بتاريخ ٢١ صفر ١٢٢٣هـ/ ١٨ إبريل ١٨٠٨م.
(٨) مصر الشرعية،تركات،س٤، م١٧٤، ص١١٤- ١١٥، بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٢٥٧هـ/ ١٢ يوليو ١٨٤١م.
(٩) المصدر السابق، س٥، م٦، ص٦- ٧، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٥٨هـ/ ٩ ديسمبر ١٨٤٢م.
(١٠) المصدر السابق، س١، م٣٦٣، ص٢٧٥- ٢٧٦، بتاريخ ٣ شعبان ١٢٥٤هـ/ ٢٣ أكتوبر ١٨٣٨م.
(١١) مصر الشرعية، إعلامات، س٩، م٩٩، ص٣١، بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٥٧هـ/ ٥ ديسمبر ١٨٤١م.
(١٢) الباب العالى، س٣٦١، م٨٥، ص٣٥، بتاريخ ٧ ربيع الأخر ١٢٣٤هـ/ ٣ إبريل ١٨١٩م.
* انظر: ملحق رقم (٢).
(١٣) محكمة أسيوط، س١٤، م٤٠٢، ص٢١٠، بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/ ١١ يوليو ١٨٤٠م.
(١٤) محكمة البحيرة، س٢٠، م٦٦، ص٣٨، بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٤٨هـ/ ١٨ يناير ١٨٣٣م.
(١٥) محكمة الإسكندرية، س١٣٨، م٨١، ص٣٥، بتاريخ ١٨ شعبان ١٢٤٩هـ/ ١ يناير ١٨٣٤م.
(١٦) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص٦١- ٦٢.

المغاربة[١] – ولا تزال تحملها حتى يومنا هذا – وإن دل ذلك على شئ فإنما يدل على انتشار التجار المغاربة داخل المدن المصرية.

أمـــا عن أهم الأنشطة الاقتصادية للتجار المغاربة، فقد مارس المغاربة كافة الأنشطة الـــتجارية والحرفية، فقد كانت هناك بعض السلع التجارية تكاد تكون مقصورة على المغاربة وحـــدهم، مـــثل: تجـــارة الزيت، والبن، والأقمشة، والعطارة، والبخور، والأسلحة، والحلى، والأحجـــار الكريمة[٢] – ولكن هذا لم يمنع غير المغاربة من الإتجار فى هذه السلع – فضلا عـــن بعض السلع المغربية التى يأتى بها التجار من بلاد المغرب وتخصصوا فى بيعها، وهى ما عرفت باسم تجارة النعال المغربية أو البوابيج* ، ومن التجار الذين عملوا فى هذه التجارة: أحمد بكر المغربى بالحسين، وأحمد طبيح، ويبدو أنها كانت تجارة مربحة وكانت متداولة بين الناس، فقد اشترى أحمد طبيح من أحمد بكر بوابيج يقدر ثمنها بـــ ١٧١٥ قرشًا (٣ أكياس و ٢١٥ قرشًا) عام ١٢٥٥هـــ/ ١٨٣٩م[٣]. وعمل المغاربة أيضًا فى تجارة الرقيق، مثل: حسين المغربـــى الـــزواوى، فقد وجد ضمن مخلفاته بعد وفاته عدد من الجوارى والعبيد كان يتاجر فـــيهما قـــدر ثمنهم بـــ ١٠٠٠٠ قرش (٢٠كيسًا)[٤]، وكان إسماعيل المغربى تاجرًا للخيول بالفحامين[٥].

ورغم ثراء بعض التجار المغاربة، إلاأن بعضهم تورط فى قضية تزوير وشهادة زور فى المحاكم الشرعية عام ١٢٤٧هـــ/ ١٨٣٢م – منهم: على الزواوى المغربى – ولولا تدخل عبدالـــرحمن الطويـــر رئـــيس تجـــار المغاربة، والسيد محمد المغربى وكيل أوجاق* تونس وطـــرابلس، ودفاعهمـــا عـــن هـــؤلاء التجار المتورطين فى هذه القضية لما تم تبرئة هؤلاء التجار[٦].

---

(١) المرجع السابق، ص٦٣- ٦٤.

(٢) المرجع السابق، ص٦٢.

* بوابـــيج: مفـــردها بابـــوبج وهى كلمة فارسية بابوش (با) بمعنى الرجل، و(بوش) بمعنى لباس أو غطاء، فيكون معناها حذاء وهى نوع من أنواع النعال. (انظر: أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق، ص٣٤).

(٣) مصر الشرعية، إعلامات، س٩، م٩٩، ص٣١، بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٥٧هـــ/ ٥ ديسمبر ١٨٤١م.

(٤) مصر الشرعية، تركات، س٩، م٢٢٧، ص١٧٧- ١٧٨، بتاريخ ٢٩ المحرم ١٢٦٥هـــ/ ٢٥ ديسمبر ١٨٤٨م.

(٥) معية سنية، محفظة ٣٠، دفتر ٢٧، م١١٩، ص٢٢٥بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٤٢هـــ/ ١ أكتوبر ١٨٢٦م.

* أوجاق: كلمة تركية معناها الموقد أو المدخنة، وأطلق على ما تنفخ فيه نار، ثم أطلقت على البيت وعلى أهله ثم على الجماعة التى تتلاقى فى مكان واحد ثم تطلق على الطائفة من طوائف الحرف وعلى صنف من أصناف الجنود وجمعها أوجاقـــات. (انظـــر: أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق، ص١٩٤). ويبدو أن وكيل أوجاق تونس وطرابلس كان بمثابة القنصل الرسمى للمغاربة.

(٦) أحمد فتحى زغلول، المحاماة، القاهرة، د.ن، ١٩٠٠، ص٢٥١، ٢٦٢.

جـ- الأجانب:

كـــان التجار الأجانب حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادى ، تحت إشراف وحماية قناصل بلدانهم، وكانوا يقيمون فى أحياء خارج المدن(١)، وقد تبدل حالهم فى عصر محمد على فتـــركوا العـــزلة فى الأحياء الخاصة وخرجوا ليختلطوا بالأهالى ويجوبوا فى أنحاء البلاد لا يـــساورهم القلـــق ولا يتطـــرق إلـــيهم الخوف على أرواحهم وأموالهم(٢)؛ نتيجة لحالة الأمن والاستقرار التى هى سمة عهد محمد على(٣)، و هناك من الدلائل ما يشير إلي حبه للأجانب و الأقلـيات الـــذين كانـــوا رجال أعمال جديرين بالثقة فكان يقدر رجال الأعمال اليونانيين و الأرمن و الفرنسيين(٤) ، وكان بمصر فى بداية القرن التاسع عشر الميلادى عدد قليل من كبار الـــتجار الأجانب المعروفين باسم "تجار الجملة"، ولكن عددهم أخذ يتزايد حتى وصل إلى ٤٠ تاجـــرًا عـــام ١٨٤٠م، ويقيمون غالبًا فى الإسكندرية(٥)، وكذلك ازداد عدد المحلات التجارية الأوروبـــية فبلغ ٤٤ محلاً بالإسكندرية بعد أن كان لا يتجاوز عددهم ١٦ محلاً عام ١٨٢٢م، وكان عددهم ١٨ محلاً بالقاهرة عام ١٨٤٠م(٦).

كانـــت البيوت التجارية الأوروبية قبل محمد على تقوم فقط بالوكالة لصالح الشركات والهيـــئات الأوروبـــية المختلفة المرخص لها بالتصدير والاستيراد من مصر، ولكن بعد قيام الثورة الصناعية والثورة الفرنسية تم إلغاء الشركات والهيئات المحتكرة للتجارة الشرقية وحل محلها أفراد، وقد كان التجار الكبار الذين يشترون ويبيعون بالجملة يقيمون بالإسكندرية، وكان بالقاهـــرة تجار صغار يمتلكون وكالات وهم عادة يشتغلون كوكلاء للبيوت التجارية – التابعة للأفراد – الموجودة بالإسكندرية، وكان هناك نوع ثالث من التجار الأجانب، هم الذين يمتلكون دكاكين، وقد كان بالإسكندرية والقاهرة عدد كبير منهم فى عهد محمد على(٧).

---

(١) أندريه ريمون، مرجع سابق، ص٨٧.

(٢) صالح رمضان، مرجع سابق، ص١٢٤.

(٣) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص٣٤.

(٤) عفاف لطفي السيد، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٥) صالح رمضان، مرجع سابق، ص٦٨.

(٦) أحمـــد أحمـــد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى للقرن التاسع عشر، الإسكندرية، مطبعة المصرى، ١٩٦٧، ص ٣٠٢؛ كلوت بك، مرجع سابق، ص٥٩٩.

(٧) عبدالفاضـــل الـــصافى، العلاقات الاقتصادية المصرية الفرنسية على عهد محمد على حتى عام ١٨٤٠م.، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٨، ص٢٠٨.

وقــد بلــغ تعداد البيوت التجارية الأوروبية في مصر عام ١٨٢١م أكثر من ٢٠ بيتًا تجاريًا موزعين بين الإسكندرية والقاهرة، فقد كان بالإسكندرية ٣ بيوت فرنسية و٢ إنجليزية وواحد مالطى و٤ توسكانى وواحد ألمانى، أما بالقاهرة فكان ٣ بيوت فرنسية وواحد إنجليزى و٤ توسكانى(١)، وقد زاد عدد هذه البيوت التجارية فى مصر نتيجة لتشجيع وتدعيم الباشا لها، فقــد كــان محمد على مدركًا أنه كلما زاد عدد هذه البيوت استطاع أن يضمن أعلى الأسعار لبــضاعته عن طريق تنافس هذه البيوت فيما بينها لأجل اقتناء البضائع المصرية(٢). وقد بلغ عدد البيوت التجارية الأوربية عام ١٨٤٠م حوالى ٤٤ بيتًا بالإسكندرية منهم ١٣ بيتا فرنسيًا و٧ إنجليــزية و٩نمــساوية و٨ توكسانية و٢ سردينا وواحد دنماركى وواحد هولندى وواحد بروسى وواحد يونانى، وبالقاهرة واحد إنجليزى و٩ نمساوى و٤ تسكانى و٢ سردينا(٣).

وقــد تمــتع الأجانب – ومن بينهم التجار – فى عهد محمد على بحماية الامتيازات، مــثل: إعفــائهم مــن الــضرائب، وحــق اللجوء للمحاكم الخاصة بهم(٤)، وبالرغم من هذه الامتــيازات، وضع محمد على أمامهم – بسياسته الاحتكارية – كثيرًا من العراقيل، فلم يكن يــسمح لهــم بــشراء السلع من داخل البلاد، وكانت أغلب المواصلات الداخلية تحت سيطرة الحكومة، التى كانت تمتلك عدة مئات من السفن النيلية، وكان الباشا يضع التسعيرة التى تحقق لــه المزيد من الربح(٥)، ولم يكن مسموحًا لهم بالمتاجرة فى كل السلع، فقد منعهم محمد على مــن الاشتراك فى تجارة الغلال المحلية – ربما حرصًا على الغذاء الرئيسى للمصريين ومنع اســتغلالهم لــه – وسمح لهم فقط بالمقدار اللازم لتموينهم(٦)، لذلك نجد مجموعة من التجار الإنجليز عام ١٨٢٥م، يقدمون عريضة إلى قنصل بريطانيا لمطالبته بتنفيذ الامتيازات الأجنبية وعقد معاهدة مباشرة مع محمد على لتخليصهم من سياسة الاحتكار، ولكن القنصل رفض ذلك وأوضــح لهــم أن عقــد أيــة معاهدة منفصلة عن الدولة العثمانية لن تخدم أغراضهم، بينما أصــدرت الحكومة الفرنسية لتجارها بمصر تعليمات بمسايرة الظروف القائمة دون الاكتراث

---

(١) Félix Mengin, Histoire de L'Egypt Sous Le Government de Mohamed – Ali, Tome. II, Paris, n.p., 1823, pp.417- 418.

(٢) عبدالفاضل الصالى، مرجع سابق، ص٢٠٩– ٢١٠.

(٣) صالح رمضان، مرجع سابق، ص٦٩.

(٤) Charles Issawi, op.cit., pp.18.

(٥) A. E. Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt, London, n.p., 1938, pp.87- 88.

(٦) مغية سلية، محفظة ٩١، دفتر ٨١، م٢١٦، ص٥٧، بتاريخ ١١ شوال ١٢٥٢هـ/ ١٩ يناير ١٨٣٧م.

بالامتـيازات الأجنبـية[١]، ولكن بعد سقوط نظام الاحتكار سمح لهم محمد على عام ١٨٤٢م بالتجول فى الريف والاتصال بالفلاحين وشراء محاصيلهم دون تدخل من الحكومة[٢].

ولـم يقتـصر نـشاط الـتجار الأجانـب على المراكز التجارية الكبرى فقط، مثل: الإسكندرية والقاهرة، بل امتد نشاطهم إلى كل أنحاء مصر، ولكن انتشارهم فى الوجه البحرى كـان أكثر من الوجه القبلى حيث ملائمة ظروف المناخ فى الوجه البحرى لظروف معيشتهم، فقلمـا وجدنا مدينة تخلو من تجار أجانب، حيث سيطروا على تجارتى الجملة والتجزئة، وإن كانت سيطرتهم على ميادين المال والتجارة الخارجية بدرجة أكبر[٣]، بالإضافة إلى عملهم فى توريد مهمات الجيش والتوريد للمصالح الحكومية المختلفة[٤].

وتمكن التجار الأجانب بالإسكندرية – وعلى رأسهم الفرنسيين والإنجليز والإيطاليين واليونانيـين والأرمـن – من التقرب للباشا بشتى الطرق، وأظهروا له الكثير من الولاء والاحترام[٥]، رغم أن غالبيتهم كانوا فى الأصل من المغامرين الذين لا يملكون شيئًا، وما أن يـصلوا إلـى مصر حتى يعقدوا صلة مع أحد رجال البلاط، ليقنع محمد على بمنحهم أوامر لإعطائهم كمية من الحبوب تستحق الدفع بعد الاستلام بعدة أشهر، فإن نجحوا فى تحقيق ربح مـن هذه الفرصة يستمر هذا التعامل مع الخزانة، ويزداد كلما زاد حجم تجارتهم[٦]، وقد نجح بعـض الـتجار الأجانـب فى تكون شركات مع تجار مصريين، فنجد مثلاً مشاركة الخواجة ديمتـرى سكاكينى – تاجر فرنسى – للريس مصطفى الصعيدى فى دهبية* لنقل البريد، وتم

---

(١) هيلين أن ريفلين، الاقتصاد والإدارة فى مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسين، القاهـرة، دار المعـارف، ١٩٦٨، ص٢٦٠؛ Afaf Lutfi, op.cit., p.186.

(٢) عـبد المـنعم الجميعى، عصر محمد على، دراسة وثائقية، تاريخ المصريين رقم ٢٤٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣، ص٥٨.

(٣) حلمى محروس، مرجع سابق، ص١٥٥؛ أحمد الشربيلى، مرجع سابق، ص٤٠– ٤١.

(٤) صالح رمضان، مرجع سابق، ص٧١؛ ولمزيد من التفاصيل انظر: الفصل السادس: الأسواق.

(٥) James Augustus, op.cit., p.441-442.

(٦) هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص٢٥٥؛ أحمد عبدالرحيم مصطفى، عصر حككيان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠، ص٣٥.

* دهبـية: الجمـع دهبيات وهى سفينة لنقل المسافرين فى النيل وتصلح – فى الأصل – لنقل البضائع زمن التحاريق وبهـا غرف للمسافرين، ولكن لا يركبها إلا أصحاب الأعمال التجارية الذين يريدون الراحة والسرعة. (انظر: درويش النخيلى، السفن الإسلامية، الإسكندرية، مطابع الأهرام، ١٩٨٣، ص٥٠).

تحريــر سندات لهذه المشاركة، ودفع كل منهما مبلغًا قدره ٤٥٠٠ قرش (٩. أكياس) [١]، كذلك مشاركة الخواجة بروسير – تاجر فرنسى – لإبراهيم الحارس فى تجارة أخشاب[٢].

وقــد أحاط محمد على كثيرًا من التجار برعايته، ولكن بعضهم قد اتهمه بأنه لا يبيع لهم سوى جزء من محصوله وبأسعار باهظة، ونتيجة لأسلوبه التعسفى غير المستقر فى تحديد الأســعار المعتمد على أهوائه الشخصية، ومحاباته لأناس على حساب آخرين، واحتكاره لكل السلع، وخلط السلع الرديئة بالجيدة؛ لا يمكنهم الحصول على أية أرباح ويكبدهم خسائر فادحة، ورغــم اتهامـــاتهم فإن محمد على قد أجابهم بأنه ثبت الأسعار فى مستوى يسمح لهم بالربح القليل ولكنه ربحًا أكيدًا، وأن كثيرًا منهم استطاع تكوين الثروات الطائلة من هذا الربح[٣]، وقد وضــع حدًا لشكوى التجار الأجانب بإعلانه عام ١٨٢٩م بأنه سيبيع المنتجات الزراعية لكل الــتجار فى مصر ممن يقدرون على دفع الثمن الذى تحدده الحكومة ومن يقدمون الضمانات الكافية[٤]، ورغم كل هذه الإجراءات والنظم التى بذلها محمد على فى ميدان التعامل مع التجار الأجانــب المقيمـــين فى مصر، والتى اتسمت فى كثير من وجوهها بالمرونة والتسهيل، فإن بعــضهم إما راوغ وماطل فى دفع ديونه للحكومة، وإما أخل بشروط عقودهم مع الباشا عند شــرائهم للبــضائع، فالذين يشترون الحبوب كى يبيعونها بالخارج، نجدهم يبيعونها فى مصر ليـــربحوا مـــن وراء ذلك الربح الكثير، ولما كان هذا يؤثر فى مبيعات الحكومة للأهالى، فقد أصدر الباشا أمرًا إلى مديرا الإيرادات بمنع هؤلاء التجار من بيع هذه الحبوب للأهالى[٥].

كانت علاقة التجار الأوروبيين قوية بالتجار الآخرين بمصر – المسيحيين واليهود – الذين قاموا بدور الوسطاء بسبب علاقاتهم القوية الإدارية والتجارية المحلية، وفى المقابل منح الأوروبـــيون لهـــم الحمايـــة والبراءات من الحكومة العثمانية، وهو ما تمخضت عنه مشاكل خطيـــرة فى القرن التاسع عشر الميلادى حين أصبح للدول الكبرى أنصار يخضعون للقوانين المحلـــية[٦]. وقـــد اقتنــــى هؤلاء التجار الممولون الكبار صكوكًا ووثائق أمان من القنصليات

---

(١) ديوان التجارة والمبيعات، س٥٢٩٠ جـــ١، وارد، م٣٧، ص٣٦٨، بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٢٦١هـــ/ ٢٨ مارس ١٨٤٥م.

(٢) المصدر السابق، س٥٢٩٠جـــ٢، وارد م٤٩، ص٣٥٩، بتاريخ ٦ رجب ١٢٦١هـــ/ ١٢ يوليو ١٨٤٥م.

(٣) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص٢١٢.

(٤) هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص٢٦٤ – ٢٦٥.

(٥) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص٢١٥.

(٦) أندريه ريمون، مرجع سابق، ص٨٧– ٨٨.

الأوروبـــية(١)، وبـــناءً علـــى ذلك امتنع هؤلاء التجار عن دفع الضرائب بحجة انتسابهم لهذه الحمايات الأجنبية*.

وقد كان القناصل هم المسئولون عن مراعاة مصالح التجار الأجانب، فقد كان القنصل يحـــصل على براءات من الباب العالى؛ ليدير مصالح بلاده السياسية والاقتصادية، وكان يقيم بالإسكندرية صيفًا وبالقاهرة شتاءً تبعًا لانعقاد ديوان محمد على، وكان من اختصاصه الفصل فـــى القضايا التى تنشأ بين أبناء دولته، أما القضايا التى يكون أبناء دولته طرفًا فيها فالفصل فيها للباشا أو من يوكل إليه الفصل فى مثل هذه القضايا(٢)، وقد مارس بعض هؤلاء القناصل أو أقاربهم العمل التجارى، وكان محمد على يساعدهم تارة، وتارة أخرى يعمل على الحد من ســلطاتهم بسطوته الشخصية إذا استخدم هؤلاء القناصل هذه السلطة فى الخروج على سياسة محمد على، ومن الأمثلة على ذلك: عندما اعتدى قنصل سردينيا وتابعه على أرسلان أغا أمين جمرك بولاق - بخصوص بضائع كانت له بالجمرك - وبخ محمد على القنصل وقام بمعاقبة تابعـــه ورد اعتبار أمين الجمرك(٣)، فى حين أن محمد على كان يمد لهم يد المساعدة، مثلما فعـــل مـــع والد قنصل إنجلترا بالسويس الذى كان يتاجر فى الغلال وأصناف أخرى، فقد أمر محمد على مدير التجارة بالموافقة على مد مواعيد دفع أقساط القطن الذى اشتراه(٤).

وقـــد كانـــت علاقـــة محمد على جيدة بالفرنسيين عامة والتجار خاصة، ومن هؤلاء الـــتجار: باســـتري، ولوتورنو، ودي ليفرون، ولوبان .. وغيرهم(٥)، وقد نجح بعض التجار الفرنـــسيين فـــى الحـــصول على ثقة حاكم مصر، فكان منهم أعضاء مجلس التجار، أمثال: ديميرتـــى سكاكينى، ولامبرت(٦)، كما كان علي علاقة طيبة بدورفتي القنصل الفرنسى الذى كـــان يشجع التجارة بين فرنسا و مصر(٧)، و كان محمد على يمد يد العون لكثير من التجار الفرنـــسيين بمنحهم بضائع يتم تسديد ثمنها على أقساط معلومة - إلى جانب ما عليهم من دين

---

(١) جينادى جاريانشكين وفيكتور دياتلوف، مرجع سابق، ص١٥.

* وهو ما سيتم توضيحه فى الفصل الرابع: النقود المتداولة والضرائب.

(٢) سمير عمر إبراهيم، مرجع سابق، ص٧٣- ٧٤.

(٣) صالح رمضان، مرجع سابق، ص١٨.

(٤) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص٤٨.

(٥) عفاف لطفي السيد، مرجع سابق، ص ٢٨٦.

(٦) ديوان التجارة والمبيعات، س٥٢٩٢جـــ١، وارد، م٩، ص١، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٦٣هـــ/ ٢٧ سبتمبر ١٨٤٧م.

(٧) عفاف لطفي السيد، مرجع سابق، ص ٢٥٣.

للحكومة – والأمثلة على ذلك كثيرة، منها: مساعدة الخواجة عيروط التاجر بالأقاليم المصرية، فقد منحه محمد على ٦٠٠٠٠ قرش (١٢٠ كيسًا) رغم ديونه لديوان الغلال[١].

وبالرغم من قلة عدد أفراد الجالية الإنجليزية، فإنها كانت تتكون بصفة رئيسة من التجار الذين يقيمون بالإسكندرية، مستخدمين بعض الرعايا الإنجليز كمندوبين لهم بالأقاليم[٢]، ونجح بعضهم فى التعامل مع محمد على، فقد باع محمد على محصول القطن عام ١٨٢٢م للتاجر الإنجليزي برجز Briggs مؤسس" بيت برجز التجارى"[٣]، وقد كان برجز من عملاء محمد على المفضلين لسنوات عديدة[٤]، كما أعفى محمد على النيلة المستوردة لمصر بمعرفة التجار الإنجليز من الرسوم الجمركية بجمرك السويس، وباع لهم الأرز بنفس سعر بيعه للتجار المصريين[٥].

وقد وجدت جنسات أخرى من التجار إلى جانب الفرنسيين والإنجليز، منهم جورجى جبارة النمساوى[٦]، وكان بالغ الثراء[٧]، والتاجر ماريوجو النمساوى، الذى خسر تجارته وأفلس لولا إعانة محمد على له بمبلغ ١٠٠٠٠٠ قرش (٢٠٠ كيس) لحين وصول رسالة خشب مستوردة له بضمانة الخواجة جورجى جبارة[٨]، والتاجر مايستراكى النمساوى، المتخصص فى صناعة المجوهرات الثمينة وبيعها لمحمد على[٩]، وكان هناك أيضًا تجار من رعايا روسيا، فقد قام قسطندى زخارى بنقل الأرز من الصعيد[١٠]، كما كان هناك تجار من توسكانيا، مثل: دوسيتفوبيه رينى التاجر بمصر القديمة[١١]، الذى تولى تجارة السنامكى لمدة سنتين[١٢]، والتاجر السلانيكى بناميوط تاتو[١]، والإيطالى ماركوباورو الذى عمل بتجارة القطن بالإسكندرية[٢].

---

(١) الوقائع المصرية، عدد ١، بتاريخ ٢٣ المحرم ١٢٤٥هـ/ ٢٦ يوليو ١٨٢٩م.

(٢) صالح رمضان، مرجع سابق، ص٧٠.

(٣) سلوى العطار، التغيرات الاجتماعية فى عهد محمد على، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٩، ص٢٧٣؛ Crouchely, op.cit., p.87.

(٤) D. A Cameron, Egypt in The Nineteenth Century, London, n.p., 1898, p.130.

(٥) سلوى العطار، مرجع سابق، ص٢٧٦.

(٦) دفتر تقاسيط رزق، س٨٣، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ٤ سبتمبر ١٨٣٩م.

(٧) محكمة الإسكندرية، س١٥١، م٣٨، ص١٩- ٢٠، بتاريخ غرة المحرم ١٢٦٣هـ/ ٢٠ ديسمبر ١٨٤٦م.

(٨) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٧، م١٢٢، م٩٨، بتاريخ ٢١ ذى الحجة ١٢٥٠هـ/ ٢٠ إبريل ١٨٣٥م.

(٩) المصدر السابق، محفظة ٢٢، م٢٣٠، بدون ص، بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٦٠هـ/ ٩ يونية ١٨٤٤م.

(١٠) ديوان كتخدا، دفتر ٥٨٦، م١٥١١، بدون ص، بتاريخ ٧ صفر ١٢٦٣هـ/ ٢٦ يناير ١٨٤٧م.

(١١) ديوان خديوى، محفظة ٢٩، دفتر ٧٧٧، م٧٠، ص٧٣، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٤٧هـ/ ٢ فبراير ١٨٣٣م.

(١٢) محافظ أبحاث، محفظة ٥٠، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٣ ذى العقدة ١٢٦٣هـ/ ١٣ أكتوبر ١٨٤٧م.

وعلـــى هذا تعددت جنسيات التجار الذين عملوا فى التجارة الداخلية، وأسهم كل منهم بنـــصيب فـــى التجارة المصرية، وكان فى مقدمتهم التجار المحليون الذين كان لهم النصيب الأكبـــر مـــن هـــذه الـــتجارة، التى كانت تقوم على أساس السلع الاستهلاكية – من مأكولات ومـــشروبات وملابـــس – التـــى تحتاجها الشريحة العظمى من المجتمع وهم العامة، وبجانب الـــتجار المحليين، شارك بعض التجار من رعايا الدولة العثمانية كاليونانيين والشوام والأرمن .. وغيـــرهم و كذلك المغاربة فى التجارة الداخلية، بالإضافة إلى التجار الأجانب الذين نجح بعـــضهم فـــى اختراق الأسواق المصرية، وإقامة علاقات تجارية مع التجار المصريين، وإن تركزت معظم تجارتهم فى تجارة مصر الخارجية.

ثانيًا: التجار والأنشطة الاقتصادية الأخرى:

بعد نجاح التجار فى الميدان التجارى وتراكم رءوس الأموال عندهم، لجأ الكثير منهم إلـــى استثمار فائض أموالهم فى أنشطة اقتصادية أخرى لضمان الربح والمكسب، فضلاً عن رغبـــتهم فـــى تصنيع بعض المنتجات أو زراعة بعض المحاصيل وتسويقها بأنفسهم وتأجير وامـــتلاك العقارات كنوع من الوجاهة الاجتماعية، ولم يكن ذلك وليد عصر محمد على وإنما يرجع إلى ما قبل ذلك بكثير، فقد ارتبطت هذه الاستثمارات بازدهار التجارة وتعدد مجالاتها وازدياد عدد التجار.

١ – الاستثمار الزراعى:

توجه عدد من التجار المصريين وغيرهم فى عهد محمد على إلى استثمار أموالهم فى شـــراء وبـــيع واســـتئجار الأراضـــى الـــزراعية والحدائق والبساتين والسواقى، وقد نشطت اســـتثمارات الـــتجار الأجانـــب فى مصر فى المجال الزراعى بشراء أو منح محمد على لهم أراضـــى الأبعاديـــات*، فقـــد منح الباشا عددًا من التجار الأجانب أطيان، مثل: منح الخواجة

---

(١) معية سنية، محفظة ٣٩، دفتر ٣٦، م٦٩، ص١٦، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٤٤هـ/ ٦ مارس ١٨٢٩م.

(٢) ديـــوان التجارة والمبيعات، س٥٣٠٤ جـ١، صادر ، م٢٦، ص٤٢، بتاريخ ١٨ رمضان ١٢٦٥هـ/ ٨أغسطس ١٨٤٩م.

* الأبعاديـــات: هى الأراضى البور المستبعدة من المسح الذى تم فى عهد محمد على ولم تدرج فى سجلات الأراضى لأنهـــا لم تزرع وقدرت بأكثر من مليون فدان فى عهد محمد على، وقد مُنحت الأبعاديات بهدف تنمية ثروة البلاد لكبار الموظفـــين وغيـــرهم مـــن الشخصيات البارزة والمرموقة وإعفائهم من الضرائب شرط إصلاحها وتحسينها وإعدادها للـــزراعة، وفـــى الـــبداية كان الذين تسلموا الأراضى هم الذين استفادوا من حق الانتفاع، ولكن محمد على لكى يشجع الاستثمار والتنمية اضطر إلى أن يمنح الحقوق الكاملة للملكية عام ١٨٤٢م متضمنة حق البيع وحق نقل الملكية، وربما كان محمد على يهدف من وراء ذلك تكوين فئة من كبار الملاك يعتمد عليها فى الحكم. لمزيد من التفاصيل (انظر: على =

باســتره الفرنــسى المقيم بالإسكندرية ٣٠٠ فدان* بالمحمودية[١]، كما حصل عدد من التجار الإنجليــز على هبات من الأطيان، فقد بلغت مساحة ما كان يملكه الإنجليز عام ١٨٤٠م نحو ٢٥٠٠٠ فدان من أطيان الأبعاديات[٢]، واشترى الخواجة جورج جبارة النمساوى من الخواجة أنطــون عنابــى – كلاهما من التجار – حديقة بها غرس وبئر ماء وساقية وصهاريج بمبلغ ١٠٠٠٠٠ قرش (٢٠٠ كيس)[٣].

أما عن رعايا الدولة العثمانية، فقد استطاع عدد من التجار اليونانيين استثمار رءوس أمــوالهم فــى استصلاح الأراضى الزراعية[٤]، وكان محمد على يساعد من لا تتوافر لديهم رءوس الأموال بتقديم القروض والبذور والماشية لهم[٥]، وقد منح محمد على ميخالى توسيجة ١٢٠فــدانًا بزاوية نعيم* بالبحيرة بثمن قدره ١٢٠٠٠ قرش (٢٤ كيسًا)[٦]، كذلك منحه الباشا ٣٠٠ فــدان أخــرى بزاوية نعيم عام ١٢٦٢هــ/ ١٨٤٥م، ومع نهاية حكم محمد على بلغت ملكية توسيجة فى البحيرة ١٦١٠ أفدنة من الأباعد[٧].

= بركات، تطور الملكية الزراعية فى مصر وأثره على الحركة السياسية، القاهرة، دار المعلم للطباعة، ١٩٧٧، ص٧١؛ جابــرييل باير، تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة، ترجمة: عطيات محمود جاد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص١٧).

* فدان: حددت مساحته منذ بداية القرن التاسع عشر الميلادى وحتى عام ١٢٤٦هــ/ ١٨٣٠م بــ ١/ ٣٣٣,٣ قصبة مــربعة فقــط، وقد وصلت مساحته الآن إلى ٤٢٠٠,٨٣٣ متر مربع (انظر: فالترهنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية، ترجمة: كامل العسيلى، عمان، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٧٠، ص٩٨).

(١) شورى المعاونة، محفظة ١٣، دفتر ٢٧٨، م٤٤٨، ص٢٢٦، بتاريخ ١٥ رجب ١٢٥٤هــ/ ٤ أكتوبر ١٨٣٨م.

(٢) رءوف عــباس حامد: النظام الاجتماعى فى مصر ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧- ١٩١٤، القاهرة، دار الفكر الحديث، ١٩٧٣، ص١٠١؛ على بركات، مرجع سابق، ص١٦٥.

(٣) محكمة الإسكندرية، س١٥١، م٣٨، ص١٩- ٢٠، بتاريخ غرة المحرم ١٢٦٣هــ/ ٢٠ ديسمبر ١٨٤٦م.

(٤) على بركات، مرجع سابق، ص١٦٤.

(٥) رءوف عباس، مرجع سابق، ص١٠١.

* زاوية نعيم: هى قرية قديمة من قرى البحيرة تنسب إلى الشيخ نعيم عبدالسلام وهو مغربى الأصل من بلاد طرابلس الغــرب، وهــو صاحب المقام الموجود بالجامع، وهو ما اشتهرت به القرية. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جــ٢، ص٢٤٠).

(٦) شورى المعاونة، محفظة ١٣، دفتر ٢٧٨، م١٥٠٠، ص٢٢٦، بتاريخ ١٢ رجب ١٢٥٤هــ/ ١ أكتوبر ١٨٣٨م؛ دفتر تقاسيط الرزق، س٨٩، مادة بدون م، ص٤، بتاريخ ١٩ ذى القعدة ١٢٦٠هــ/ ١ ديسمبر ١٨٤٤م.

(٧) على بركات، مرجع سابق، ص١٦٥.

نشط بعض التجار الأرمن، مثل: الكسان ويعقوب ولدىّ "أسادورا" الأرمنى فى شراء الأراضى، فقد اشتريا ١١٢ فدانًا أباعد بناحية ميت القائد* بالجيزة عام ١٨٤٤م، وآلت إليهما أطـيان بوغـوص بك بعد وفاته سدادًا لديون اقترضها منهما مساحتها ١٥٠ فدانًا بمسطرد** والمطـرية***عام ١٨٤٦م، كما اشتريا ١٠٠ فدان من أبعادية عزبة آشمون**** بالمنوفية عام ١٨٤٨م(١)، وقـد قـام بعض التجار الشوام – بعد ثرائهم من احتكار المحاصيل الزراعية – بـشراء أراضى وعقارات بالمنوفية، فقد اشترى التاجر ميخائيل عيسى عام ١٨٣٦م ٣ أفدنة بمبلغ ٢٣٠٠ قرش (٤ أكياس و ٣٠٠ قرش)(٢)، واشترى الخواجة زكار والخواجة فرنسيس دبانـة التاجـران حديقة بالقاهرة بها أشجار نارنج وبرقوق وبرتقال وليمون ونخيل وساقيتين بثمن قدره ٥٥٠٠٠ قرش (١١٠ أكياس) عام ١٨٤٥م(٣).

أمـا عـن التجار المصريين، فقد ترددت أسماء بعض التجار الذين أصبحوا من كبار المـلاك مثل: عائلتى الهجين والطرازى، فقد كان مصطفى الهجين من التجار المعتبرين فى عهد محمد على، وحفيده حسن الهجين كان يملك أراضى زراعية بلغت مساحتها ١٤٢٥ فدانًا، وقـد اشترى حسن الهجين بالغورية ٧٦٥ فدانًا بالعطف* وكفر شحاتة**بالجيزة في نهاية عهد محمـد علـى، كما كان حسن الطرازى من كبار الملاك؛ فقد كان يملك تجارة كبيرة بمصر الوسـطى(٤)، وقـد مـنح الباشـا بعض التجار أراضى أباعد مثل: السيد أحمد المحروقى –

---

* مـيت القائـد: هى قرية تابعة لمركز العياط بالجيزة واسمها الأصلى منية القائد ثم حرفت إلى ميت القائد. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جـ٣، ص٤٧).

** مـسطرد: هى من القرى القديمة من ضواحى القاهرة، اسمها الأصلى منية صرد وحرف اسمها فى العهد العثمانى إلى مسطرد وهو اسمها الحالى. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق ،ق٢، جـ١، ص١٤).

*** المطرية: هى من القرى القديمة من ضواحى القاهرة، وكانت تعرف بـ منية مطرد، ويقال لها المطرية. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، جـ١، ص١١).

****أشمون: من القرى القديمة من أعمال المنوفية ، وكانت تعرف بأشمون .(انظر : محمد رمزي ،مرجع سابق ،ق ٢،جـ٢، ص ١٥٧).

(١) على بركات، مرجع سابق، ص٢٠١.

(٢) حلمى شلبى، المجتمع الريفى، مرجع سابق، ص٩٠.

(٣) الباب العالى، س٤٢٦، م٣٢٤، ص١٣١، بتاريخ ٢٧ ذى الحجة ١٢٦١هـ/ ٢٧ ديسمبر ١٨٤٥م.

* العطف: اسمها الأصلى عطف بهبيت لمجاورتها لناحية بهبيت بالجيزة، وهى تابعة لمركز العياط، وهى بذلك تختلف عن العطف بالبحيرة. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جـ٣، ص٤٠).

** كفر شحاتة: اسمها القديم جبرا وغير لسمها فى العهد العثمانى لاسم كفر الشيخ شحاته ثم اختصر عام ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٧م. لكفر شحاتة، وهى تابعة لمركز العياط بالجيزة.. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جـ٣، ص٤٦).

(٤) على بركات، مرجع سابق، ص٢١٧ – ٢١٨.

شـــاهبندر الـــتجار* – فمنحه ٥٠٠ فدان بصفط اللبن** بثمن قدره ٥٠٠ قرش (كيس واحد)(١)، والحـــاج منـــصور أغا بخان الخليلى منحه ٧٥ فدانًا بقرية سنهور*** بالفيوم عام ١٨٤٧م(٢)، ومنح محمد سالم التاجر بسوق الفحامين ٤٠٠ فدان بثمن قدرة ١٨٠٠ قرش (٣ أكياس ٣٠٠ قـــرش) بمـــصر الوســـطى بقرية هرم ميدوم****(٣)، واشترى عبدالمقصود أغا التاجر بخان الخليلى ١٥٠ فدانًا بالطامية***** بالفيوم عام ١٨٤٧م(٤)،وقد كان باسيليوس نجل المعلم غالى – من كبار الأقباط – يمتلك عددًا من القرى بالدلتا بلغت مساحتها ٢٠٠٠ فدان(٥).

لم يقف استثمار التجار الزراعى على امتلاك الأراضى الزراعية فقط، بل شمل أيضًا امتلاك السواقى، والأمثلة على ذلك كثيرة منها: شراءِ غبريال شنوده أحد التجار بأسيوط ساقية بمـــا ترويه من أرض قدرت مساحتها بـــ ١١ فدانًا بثمن قدره ١٦٠٠٠ قرش (٣٢ كيسًا)(٦)، وشـــراء محمـــد فرغلـــى الهلالى شيخ تجـــار أسيوط ساقية بثمن قدرة ٢٥٢ قرشـــًا بأرض الحمـــرة******(٧)، كمـــا استثمر التجار أموالهم أيضًا فى شراء نخيل ومحاصيل، مثل: شراء

* شـــاهبندر: كلمـــة فارســـية الأصل تتكون من مقطعين الأول (شاه) بمعنى ملك والثانى (بندر) بمعنى مدينة، فيكون المعنـــى الإجمالـــي ملك التجار. (انظر: سليمان محمد حسانين، تجار القاهرة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، تـــأريخ المصريين رقم ٢٤١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣، ص١١٣). ولمزيد من التفاصيل انظر: الفصل الثالث: منظومة العمل التجارى.

** صـــفط اللبن: من القرى القديمة التابعة لمركز إمبابة بالجيزة. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جـــ٣، ص ٦١).

(١) دفتر تقاسيط الرزق، س٧٤، مادة بدون م أو ص، بتاريخ سلخ ربيع الأول ١٢٢٣هـــ/ ٢٦ مايو ١٨٠٨م.

*** قرية سنهور: هى قرية كبيرة بالفيوم وتشتمل على بساتين وكرم وحدائق وبها سوق وعطارون ودكاكين وبرازين ينسجون الأقمشة وبها معصرة. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جـــ٣، ص١١٢).

(٢) دفتر تقاسيط الرزق، س٩١، مادة بدون م، ص١٨، بتاريخ ١٧ المحرم ١٢٦٣هـــ/ ٦ يناير ١٨٤٧م.

**** هرم ميدوم: اسمها الأصلى منشية الهرم نسبة إلى هرم ميدوم الموجود بها وهى تابعة لمركز الوسطى. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جـــ٣، ص١٢٨).

(٣) دفتر تقاسيط الأباعد، س٩٢، مادة بدون م، ص٢٧٨، بتاريخ ٢٠ جمادى الأخرة ١٢٦٤هـــ/ ٢٥ مايو ١٨٤٨م.

***** الطامـــية: كانـــت تسمى بمنية البطش وتغير اسمها إلى طمية نسبة إلى الحوض الذى يجاورها ثم حرفت إلى طامـــية وهو اسمها الحالى، وهى تابعة لمركز سنورس بالفيوم. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جـــ٣، ص ١١٣).

(٤) على بركات ،مرجع سابق ،ص٢١٥؛أحمد الدماصى ،مرجع سابق ،ص٤١٠.

(٥) رءوف عباس، مرجع سابق، ص٩٧.

(٦) محكمة أسيوط، س١٣، م٦٧٥، ص٢٩٩، بتاريخ غرة شوال ١٢٤٩هـــ/ ١١ فبراير ١٨٣٤م

****** أرض الحمرة: تقع بمأمورية مدينة أسيوط، وهى من توابعها ثم فصلت عنها وألحقت بمأمورية مركز أسيوط لمجاورتها له. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جـــ٤، ص٢٦).

(٧) محكمة أسيوط، س١٤، م٩٦، ص٤٦، بتاريخ ٢٠ رمضان ١٢٥٣هـــ/ ١٨ ديسمبر ١٨٣٧م.

محمـــد فرغلى الهلالى نخيل مثمر وغير مثمر وأشجار ونبق واستأجر الأرض المزروعة بها بـــثمن قـــدره ١٧٥٤ قرشـــا (٣ أكياس و ٢٥٤ قرشًا) [١]، واشترى عمر زغلول شيخ طائفة الفكهانـــية بمـــيت شماس* بالجيزة ٧٧ نخلة بلح "سيوى وأمهات" بثمن قدره ٢٧٧٩ قرشًا (٥ أكـــياس و ٢٧٩ قرشـــا)[٢] واشـــترى السيد على خشبة أحد تجار أسيوط ١٣ نخلة – بناحية الوليدية** بأسيوط بثمن قدرة ٣١٤ قرشًا[٣]، واشترى إبراهيم علوم المتسبب فى بيع جوز الهند مـــن إبراهيم الرقباوى المتسبب أيضا فى جوز الهند محصول ١٠ أفدنة قمح بالمنصورة بثمن قـــدرة ٥٠ قرشـــا[٤]، واشـــترى عـــبد رب المـــلاك شـــنودة أحـــد تجـــار أســـيوط محصول ٤ قراريط*** قمح و نبق بالوليدية بثمن قدرة ١٠٠ قرش[٥].

٢- الالتزام:

تذكـــر الوثائـــق أســـماء العديـــد من التجار الذين تولوا مهام الالتزام**** الريفى أو الحـــضرى خـــلال فترة البحث، فعلى سبيل المثال: أسقط* مصطفى جلبى إلى سليمان بولى

---

(١) المصدر السابق، س١٠، م٥٨٢، ص٣١٢، بتاريخ غرة ربيع الأول ١٢٣٧هـ/ ٢٦ نوفمبر ١٨٢١م.

* ميت شماس: هى من القرى القديمة ومعناها دير الشمع وكانت تسمى منية شماس ثم حرفت إلى ميت شماس. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جـ٣، ص٢٢).

(٢) الباب العالى، س٤١٣، م٢٩١، ص١٠٦، بتاريخ ٢٢ ذى القعدة ١٢٥٥هـ/ ٢٨ يناير ١٨٤٠م.

** الولـــيدية: كانت من النواحى التابعة لمركز أسيوط، وتم إلحاقها ببندر أسيوط لمجاورتها له. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جـ٤، ص٢٦).

(٣) محكمة أسيوط، س١٦، م٢٧٦، ص٧٥، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٦٥هـ/ ٢٧ يونية ١٨٤٩م.

(٤) مصر الشرعية، إعلامات، س٤، م٢٦٩، ص٦٦، بتاريخ ١٩ ربيع الآخر ١٢٦٠هـ/ ٩ مايو ١٨٤٤م.

*** قراريط: مفردها قيراط وهو يعادل ١/٢٤ فدان أو ١٧٥,٠٣٥متر مربع.(انظر: فالتر هنتس، مرجع سابق، ص ٩٧).

(٥) محكمة أسيوط، س١٦، م ٥٧، ص٢٣، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٦٣هـ/ ١٤ أكتوبر ١٨٤٧م.

**** بـــدأ دخول التجار ميدان التزام الأراضى الزراعية عام ١٧٢٨م حيث رصدت سجلات إسقاطات القرى أن أول حالـــة إســـقاط عندما أسقط الأمير عثمان جاويشيان للخواجة عزبان الشهير بالصرفى من أعيان تجار البن التزاما فى ولايـــة الغربية. (انظر: جمال كمال محمود، نظام الالتزام فى ريف الصعيد فى العصر العثمانى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص١١٣). ويمكن الربط بين دخول التجار ميدان الالتزام وبين الأحداث الـــسياسية مـــن صـــراعات سياســـية وعـــسكرية بين البيوتات المملوكية وانقسام هذه البيوتات المسيطرة على معظم الالتـــزامات. (انظـــر: عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، ط٢، القاهرة، مكتبة مدبولـــى، ١٩٨٦، ص١٠٩) ممـــا أدى إلـــى عدم الاستقرار بالمدن، مما جعل مجال الالتزام أكثر أمنًا وعلمصر جذب للـــتجار، واحتـــياج الأمـــراء إلى الأموال فأسقطوا الكثير من التزامهم للتجار حيث هم أكثر الفئات ثراء وخاصة تجار الـــسكر، (انظر: جمال محمود، مرجع سابق، ص١٣٣- ١١٤). وتعدى التزام فئة تجار البن إلى فئات التجار الأخرى، فقـــد وجـــدوا فرصـــتهم لاستثمار رأسمالهم عن طريق حصولهم على قيمة إيجار حصص الالتزام. (انظر: عبدالرحيم. عبدالـــرحمن عبدالـــرحيم، الـــريف المصرى، مرجع سابق، ص١١٠؛ جمال محمود، مرجع سابق، ص١١٤- ١١٥).

التاجـــر بوكالة جعفر الكبرى حق التزام نصف قيراط بناحية سنديون** بالقليوبية نظير مبلغ حلـــوان*** ٨٥٢٠ قرشًـــا (١٧ كيـــسًا و ٢٠ قرشًا) (١) وأسقط مصطفى أغا عبدالله الرشيدى التاجر برشيد لإبراهيم أغا التزام ١٢ قيراطًا بناحية سلمون القماش**** بالمنصورة نظير مبلغ ١٨٧٥٠ قرشًا (٣٧ كيسًا و ٢٥٠ قرشًا)(٢)، وأسقط سليمان أغا لمحمد جلبى التاجر حق التزام ٣/٢ قيــــراط بالمحلة الكبرى***** بالغربية نظير مبلغ حلوان ٦٠٠٠٠ قرش (١٢٠ كيسًا) (٣)، وأســـقط عـــبدالقادر الشارونجى شيخ طائفة التجار بالغورية للمكرم أحمد زاده والسيدة زينب خاتون التزم قيراطين بالمنوفية نظير مبلغ حلوان ١٢٠٠٠ قرشًا (٢٤ كيسًا)(٤)، وأسقط السيد عمـــر الحبشى من أعيان التجار بالغورية حصته وحصة أولاده للسيدة حميدة حق التزام ١٢ قيراطًا بناحية منشأة عاصم*****نظير مبلغ ١٧٤٦ قرشًا (٣ أكياس و ٢٤٦ قرشًا)(١). وأسقط

باشتراكهم مع السلطة فى إدارة إيجارات الزراعة. (انظر: أندريه ريمون، مرجع سابق، ص٧١). وكانت نسبة التجار - الملتـــزمين ١,٣٪ مـــن مجموعة المتزمين، وإن دل ذلك فإنما يدل على نشوء رأسمالية تجارية فى مصر منذ بداية القرن الثامن عشر الميلادى، (انظر: عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، الريف المصرى، مرجع سابق، ص١١٢).

* أســـقط: يعنى تنازل أحد الملتزمين عن حصة التزامه أو جزء منها لآخر مقابل حصوله على خلو الانتفاع، فقد كان الملتـــزم يحـــصل من ديوان الروزنامة على سند التزام يعرف باسم التقسيط، ويحدد فيه تحديدًا دقيقًا الضرائب الواجب سدادها واسم القرية الملتزم بها ومساحتها. (انظر: هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص٤١).

** ســـنديون: مـــن القـــرى القديمة، وهى واقعة على فرع النيل النازل من صاالحجر، ويقال إنها ضيعة كبيرة آهله بالسكان، بالقليوبية، (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جـــ١، ص١١٢).

*** حلـــوان: هو الثمن الذى يدفع عن طريق المزاد أو المصالحة لشراء حق حيازة المقاطعات الزراعية التى تخلى أصحابها عنها، وكانت إيرادات الحلوان تدفع لخزانة الحكومة. (انظر: هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص٤٦).

(١) إســـقاطات القـــرى، س٣٣، مـــادة بدون م، ص٢٣، بتاريخ ٧ شعبان ١٢٢٠هـــ/ ١ نوفمبر ١٨٠٥م؛ انظر ملحق رقم (٣).

**** ســـلمون القمـــاش: هى قرية قديمة اسمها الأصلى سلمون طرنت أو سلمون طريف من أعمال الدقهلية وقد عرفت بسلمون القماش لشهرتها بصناعة الأقمشة، ومنذ عام ١٩٠٣م..عرفت باسم سلامون فقط. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جـــ١، ص٢٢٠).

(٢) إسقاطات القرى، س٣٤، مادة بدون م، ص٦٩، بتاريخ ربيع الأول ١٢٢١هـــ/ مايو ١٨٠٦م.

***** المحلـــة الكبـــرى: هـــى من المدن القديمة، وكانت قاعدة لإقليم الغربية حتى رأى محمد على أنها واقعة فى الـــشمال الـــشرقى للغربية، وأن مدينة طنطا واقعة فى وسط مديرية الغربية، لذا أصدر أمرًا عام ١٢٥٢هـــ/ ١٨٣٦م. بـــنقل الدواوين من المحلة إلى طنطا، وبذلك أصبحت طنطا قاعدة مديرية الغربية، وأصبحت المحلة بلدة تابعة لسمنود، وهـــى الآن من أكبر المدن المصرية وأشهرها، فهى مركز تجارى للقطن والمحاصيل الزراعية. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جـــ٢، ص١٦- ١٨).

(٣) إسقاطات القرى، س٣٤، مادة بدون م، ص٥٥، بتاريخ غرة رجب ١٢٢١هـــ/ ١٤ سبتمبر ١٨٠٦م.

(٤) المصدر السابق، س٣٤، مادة بدون م، ص٣، بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٢١هـــ/ ٣١ أكتوبر ١٨٠٦م.

***** منشأة عاصم: هى من القرى القديمة اسمها الأصلى منشية ابن غالب وهى من نواحى الدقهلية، ولأنها تجاور ناحـــية منـــية عاصـــم عـــرفت بمنـــشية عاصم وعرفت عام ١٢٢٨هـــ/ ١٨١٣م. باسمها الحالى منشأة عاصم مركز المنصورة. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جـــ١، ص٢٣٤).

أفــندي الغندور التاجر بسوق السلاح التزامه لوقف السيدة رابعة وهى حصة قدرها قيراطين بالغــربية نظير مبلغ ٢٣٦٠٠ قرش (٤٧ كيسًا و ١٠٠ قرش) [٢]، وأسقط أحمد رشوان التاجر بسوق السلاح لمحمد جلبى التاجر حق التزام قيراط بالمنصورة نظير مبلغ ٨١٠٠ قرش (١٦ كيسًا و ١٠٠ قرش) [٣]، وأسقط مصطفى أغا القبودانلى التاجر بالحسين للسيد رضوان العراف الدخاخنــى حــق التــزام قيراط وربع بناحية الأكراش* نظير مبلغ ٥١٢ قرشًا (كيس و ١٢ قرشًــا) [٤]، وأســقط سالم الجواهرجى بسوق الصاغة لمحمد كتخدا قيراط بشبرا الخيمة** بالقليوبية نظير مبلغ حلون ١٠٧٥ قرشًا (كيسين و ٧٥ قرشًا) [٥] وأسقطت السيدة نفيسة خاتون التزامها لكل من السيد أحمد الشيمى وأحمد الكنسى وعبد الرحمن الكنسى التجار بالغورية حق التزامها فى قيراط بالغربية نظير مبلغ حلوان ٢٠٠٠٠ قرش (٤٠ كيسًا)[٦]، وأسقط أحمد باشا لعيــسى التاجــر فــى الــبن بــوكالة البرادعــى بالأزهــر التــزام قدره ٣ قراريط بناحية الأخصاص* بالجيزة نظير مبلغ ٨٦٠٠ قرش (١٧ كيسًا و ١٠٠ قرش) [٧].

وقام محمد على بإلغاء نظام الالتزام الزراعى عام ١٨١٤م، و أصبحت كل الأراضى فــى قبــضته، بعــد أن قام عام ١٨١٣م بعمل مسح عام للأراضى والذى أعلن بموجبه ضم الأراضى الزراعية كلها للدولة وإعادة توزيعها على الفلاحين من ثلاثة إلى خمسة أفدنة، على أن تكــون ملكيــتهم لهــا ملكية انتفاع فحسب لا ملكيه رقبة، وتبقى فى أيديهم طالما يحسنون اســتغلالها ويدفعــون ضرائبها ولا يتصرفون بها فى البيع أو الرهن أو الميراث مع احتفاظ الحكــومة بمصادرة الأراضى دون أى تعويض مادى[٨]، وبناءً على ذلك أسقط كل الملتزمين

---

(١) إسقاطات القرى، س٣٤، مادة بدون م، ص١٧- ١٨، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٢١هـ/ ١١ نوفمبر ١٨٠٦م.

(٢) المصدر السابق، س٣٦، مادة بدون م، ص٨، بتاريخ ١٤ ذى القعدة ١٢٢٣هـ/ ٢ يناير ١٨٠٩م.

(٣) المصدر السابق، س٣٦، مادة بدون م، ص٥١، بتاريخ ١٠ ذى الحجة ١٢٢٣هـ/ ٢٨ يناير ١٨٠٩م.

* **الأكــراش**: قــرية تابعة لمديرية الدقهلية، مركز السنبلاوين، يتكسب أهلها من الزراعة وأكثرهم مسلمون. (انظر: على مبارك، مرجع سابق، جــ٨، ص٢٦٥).

(٤) إسقاطات القرى، س٣٦، مادة بدون م، ص٣٣، بتاريخ ١٥ ذى الحجة ١٢٢٣هـ/ ٢ فبراير ١٨٠٩م.

** **شــبرا الخــيمة**: هى من القرى القديمة اسمها الأصلى شبرو ويقال لها شبرا الشهيد، وعرفت بشبر الخيمة أو الخيام لأن الناس كانوا يحتفلون سنويًا بذكرى عيد الشهيد فى خيام ينصبونها على شاطئ النيل للإقامة بها مدة أيام العيد، فاشتهرت بشبرا الخيمة وهو اسمها الحالى. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جــ١، ص١٢).

(٥) اسقاطات القرى، س٣٦، مادة بدون م، ص١٢٤، بتاريخ ٢٥ جمادى الآخرة ١٢٢٤هـ/ ٨ أغسطس ١٨٠٩م.

(٦) المصدر السابق، س٣٨، مادة بدون م، ص٨٠، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٢٢٦هـ/ ١١ يناير ١٨١٢م.

* **الأخصاص**: هى من القرى القديمة وعرفت باخصاص غمازة او عمارة أو أخصاص القبلية مركز الصفا وهى قرية بها بساتين وجنات ومتنزهات. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جــ٣، ص٢٦).

(٧) إسقاطات القرى، س٤٠، مادة بدون م، ص١٢، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٢٨هـ/ ١٠ أكتوبر ١٨١٣م.

(٨) Crouchley, op.cit., pp.48- 49.

حـق التزاماتهم لمحمد على نظير مبلغ من المال، فعلى سبيل المثال: أسقط محمد أمين التاجر بـسوق الغـورية ٣ قراريط بكفر علم* بالقليوبية نظير مبلغ ٤١٨ قرشًا[1]، وأسقط محمد أغا خربوطلـى التاجـر بالغورية التزام ٩ قراريط بناحية الخرس** بالشرقية نظير مبلغ ٢٦٤٣ قرشـا (٥ أكـياس و ١٣٤ قرشًا)[2]، وأسقط مصطفى المنضرى التاجر بالغورية، قيراطين ونصف بناحية شرنوب*** بالبحيرة نظير مبلغ ٢٦٦٨ قرشًا (٥ أكياس و١٦٨ قرشًا)[3]، ولا شـك أن إلغاء نظام الالتزام كان انقلابًا اقتصاديًا واجتماعيًا، إذ شعر الفلاحون بأنهم تحرروا مـن رق الالتزام وأصبحوا فلاحين الباشا، وأصبح محمد على ملتزمًا ومالكًا لمعظم أراضى مصر[4].

فكـر محمـد علـى فى مارس ١٨٤٠م فى نظام العهد*، وأعطى معظم البلاد كعهد للمـتعهدين، وألقـى علـيهم مسئولية وفاء ما يستحق عليها من الأموال[1]. ومن الأمثلة على

---

* كفـر علم: من قرى القليوبية من توابع شبرا شهاب ثم فصلت عنها فى العهد العثمانى، وقد وردت باسمها الحالى منذ عام ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جـ١، ص٦١).

(١) إسقاطات القرى، س٤٢، مادة بدون م، ص٢٤، بتاريخ غرة المحرم ١٢٣٥هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٨١٩م.

** الخرس: من القرى القديمة من أعمال الشرقية بمركز منيا القمح. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جـ١، ص١٣٧).

(٢) إسقاطات القرى، س٤٢، مادة بدون م، ص٢٦، بتاريخ ٢٧ جمادى الأخرة ١٢٣٦هـ/ ١٢ إبريل ١٨٢١م.

*** شرنوب: من القرى القديمة، تابعة لمركز دمنهور من أعمال البحيرة. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جـ٢، ص٢٨٨).

(٣) إسقاطات القرى، س٤٢، مادة بدون م، ص٣٥، بتاريخ ٢٣ ربيع الآخر ١٢٤٠هـ/ ١٥ ديسمبر ١٨٢٤م.

(٤) عمر عبدالعزيز عمر، مرجع سابق، ص٢٥٦.

* العهـد: مفردها عهدة وهى امتياز من الأرض تنزل عنه الحكومة لفرد يتعهد بجباية ضرائب الأرض (انظر: عمر عبدالعزيـز عمر، مرجع سابق، ص٢٥٨)، وقد تشابه نظام العهد مع نظام الالتزام، فقد أصدر محمد على مرسومًا فى ٢٣ مـارس ١٨٤٠م يجبر كبار الموظفين وضباط الجيش.. وغيرهم من الذين تضخمت ثرواتهم وأصبحوا من الأثرياء علـى دفع متأخرات الضرائب عن القرى التى تملكوها بمقتضى نظام العهد، ولضمان سداد الضرائب المفروضة عليها فى المستقبل (انظر: Afaf Lutfi, op.cit., p.158) ويختلف نظام العهد عن الالتزام فى أن الحائز للعهدة لا يحق له أن يتقاضـى ضـرائب أكثر مما قرره الباشا، ولكنها تشبهها فى أنه يتسلم قطعة من الأرض فى كل عهدة، وكانت هذه القطعـة معفـاة مـن الضرائب، كما كان له الحق فى عدم تقديم عمال السخرة من الفلاحين الذين فى عهدته. (انظر: جابـرييل بير، مرجع سابق، ص١٤– ١٥). ولم يكن لصاحب العهدة أى حقوق فى التملك، فالأرض كانت تبقى أرضًا "أثرية" فى حوزة الفلاحين الذين سجلت بأسمائهم فى سجلات المساحة، وكان الفلاحون المدينون للحكومة يجبرون على الـبقاء فـى قراهم مقابل أن يدفعوا للمتعهد مقدار الضرائب المدرج فى سجلات المساحة، وكان مقدار ربح المتعهد هو زراعـة جزء من أراضى القرية بالعمل المياومة لصالحه الخاص، أو من نظام مقاسمة المحصول، يقدم هو فيه البذور ورأس المال بينما يزرع الفلاحون الأرض مقابل نصف المحصول. (انظر: أحمد عبدالرحيم مصطفى، الأرض والفلاح فـى عـصر محمد على، القاهرة، المجلة التاريخية، ١٩٧٤، ص٢٦٣). وقد تغير هذا النظام بعد وفاة محمد على إذ حل الفلاحون محل المتعهدين فى تسديد هذه الضرائب للدولة (انظر: Afaf Lutfi, op.cit., p.158).

التجار المتعهدين بدفع الضرائب محمد داود التاجر بالغورية، فقد كان متعهدًا بتسديد ضرائب أرض بـــشتيل* بالجيـــزة(٢)، وكذلك كان كل من بوغوص بك، والخواجة باستير، وبدرالدين رئـــيس الـــتجار مـــن المتعهدين أيضًا(٣)، كذلك التجار طوربل وبرطوه صفر وصيره اليهود وتوســـيجه وبيلانـــى اليونانيان، وجورجى قازره الشامى، كانوا متعهدين بقرى بالبحيرة، ولم يسددوا ما عليهم من ديون للخزانة، فأمرهم محمد على بتسديد ما عليهم أو يتركوا عهد القرى وأن يهتموا بأعمال الجسور والترع(٤).

أمـــا عن الالتزام الحضرى، فكان يتم التعاقد بين الحكومة وبين صاحب الالتزام لمدة سنة أو أكثر، فكانت الالتزامات تعرض فى المزاد، وكان صاحب الالتزام يستخدم هذا الالتزام لـــيعوض نفـــسه عـــن الثمن الذى اشترى به الالتزام(٥)، ومن الأمثلة: على التجار الملتزمين التزامًا حضريًا: التزام الخواجة الكسان ميساكيان بالمذبح عام ١٨٣٢م، والتزم يعقوب يغيازار بحلقـــة السمك بالمنوفية عام ١٨٣٤م، والتزام الصراف الكسان عام ١٨٣٥م بالصابون الوارد مـــن بلاد الشام إلى مصر(٦)، وكان عبدالكريم البغل شيخ طائفة الجلابة ملتزمًا بوكالة الجلابة عـــام ١٨٣٦م(٧)، وقد قام محمد على عام ١٨٣٨م بإلغاء ٣٣ التزامًا حضريًا*، وألغى محمد علـــى عام ١٨٣٩م التزام الفكهانية والفراخجية والخضرية(٨)، رغم أن هذه الالتزامات كانت تـــدر على الخزانة دخلاً يزيد عن ١٠٤٤٤٥ قرشًا (٢٠٨ أكياس و ٤٤٥قرشًا)(٩). وكان ينذر

---

(١) أمين سامى، تقويم النيل، جـــ٢، القاهرة، مطبعة دار الكتب، ١٩٢٨، ص٥٠٤.

* بشتيل: هى من القرى القديمة، واسمها القبطى بشتكة Bischteha نسبة لمعبد بشته الذى كان يعبد به الإله زوس ثـــم تحول اسمها بشتيل، وهى تابعة لمركز إمبابة من أعمال الجيزة. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جـــ٣، ص٥٩).

(٢) مصر الشرعية، تركات، س٣، م٤٤٩، ص٣١٩، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٥٦هـــ/ ٢٩ إبريل ١٨٤٠م.

(٣) شورى المعاونة، محفظة ١٩، دفتر ٢٨٤، م١٣٩١، ص٢١٧، بتاريخ ٢٥ شوال ١٢٥٧هـــ/ ١٠ ديسمبر ١٨٤١م

(٤) المصدر السابق، محفظة ٢١، دفتر ٢٨٦، م٩٦٦، ص١٥، بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٢٥٨هـــ/ ١٤ يونية ١٨٤٢م؛ محافظ الأبحاث محفظة ٥٠، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٢٣ المحرم ١٢٦٤هـــ/ ١ يناير ١٨٤٨م.

(٥) هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص٢٦٣.

(٦) محمد رفعت الإمام، مرجع سابق، ص١٠٩.

(٧) عماد هلال، الرقيق فى مصر فى القرن التاسع عشر، القاهرة، العربى للنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ص٧٥- ٧٦.

* مـــن الأمـــثلة علـــى هذه الالتزامات التى تم إلغاؤها: ملتزمو القهاوى والجزارة والخدم ومشائق البغال والإسكافيون والخبازون والراقصون والمهرجون .. وغيرها (انظر: Afaf Lutfi, op.cit., pp.189- 190).

(٨) محكمـــة أســـيوط، س١٤، م٢٥٣، ص١٢١، بـــتاريخ ٤ ذى القعدة ١٢٥٤هـــ/ ٢٠ يناير ١٨٣٩م؛ انظر: ملحق رقم (٤).

(٩) هيلين ريفلين، مرجع سابق، هامش ص٢٦٤.

الملتزمين الذين يحصلون أموالاً زائدة عن التزاماتهم، ويأمرهم بعدم إجبار الأهالى على شراء السلع الملتزمين بها بأسعار باهظة[١].

٣- النشاط الحرفى والصناعى

ارتبط التجار بالحرفيين براوبط قوية، حيث جمعت بين الطرفين علاقات مختلفة ومصالح متباينة جعلت من الصعب على كل منهما الاستغناء عن الآخر، فالتاجر كان دائمًا فى حاجة إلى الحرفى الذى يمده بالمنتج المصنع، والحرفى فى حاجة إلى التاجر لتسويق صناعته، لهذا توجه بعض التجار لاستثمار أموالهم فى بعض الأنشطة الحرفية والصناعية ذات الصلة بتجارتهم عن طريق ممارستهم لهذه الأنشطة أو امتلاك أدواتها، فقد جمع بعض التجار بين العمل بالتجارة واشتغالهم ببعض الحرف والصناعات، إما بغرض المكسب أو بغرض الاقتصاد فى النفقات، وهناك أمثلة عديدة على هؤلاء التجار، منهم: من استثمر أرباحه فى بعض الحرف كطحن الغلال، مثل: التاجر إبراهيم ورده الفكهانى الذى اشترى طاحونة ببولاق بثمن ٥٨٠٠ قرش (١١ كيسًا و٣٠٠ قرش)[٢]، وشراء محمد فرغلى الهلالى رئيس تجار أسيوط طاحونة بأسيوط بثمن ٦٠٠ قرش (كيس واحد و١٠٠ قرش)[٣]، وشراء ابنه إبراهيم الهلالى التاجر بأسيوط طاحونة أيضا بثمن ٦٠٠ قرش[٤]، وشراء أحمد مصطفى الديوانى التاجر فى الأخشاب من بايعه على الطنانى التاجر فى الأقمشة الهندية عددًا من العقارات من بينها طاحونة، ثم قام أحمد مصطفى بتأجيرها بعد ذلك[٥].

تعددت وجوه الاستثمارات الحرفية للتجار، فلم تقتصر على شراء الطواحين فقط، بل امتدت إلى حرف أخرى، مثل: قيام عبدالسلام مقلب باستبدال الحانوت بطاحونة بخط الكعكيين[٦]، واشترى عبدالرحمن سليم التاجر فى البن بالجمالية سرجة معدة لعصر الزيت بالقاهرة بثمن قدره ٢٣٠٠ قرش (٢٦ كيسًا) [٧]كما كان محمود الشهابى الجندى شيخ طائفة التجار بأسيوط يملك معصرة للزيت الحار وطاحونة وحانوتين، وباعهما عام ١٨٢٣م بثمن

---

(١) مجلس ملكية، محفظة ٢، م١٩، بدون ص، بتاريخ ٢٣ المحرم ١٢٥١هـ/ ٢١ مايو ١٨٣٥م.

(٢) محكمة بولاق، س٨٢، م٥٠٦، ص٢٣٦، بتاريخ ١٣ رمضان ١٢٢٠هـ/ ٧ ديسمبر ١٨٠٥م.

(٣) محكمة أسيوط، س١٥، م١٨٠، ص١٣٢، بتاريخ١٣ جمادى الأولى ١٢٦٠هـ/ ابولية ١٨٤٤م.

(٤) المصدر السابق، س١٥، م٣٨٦، ص٢٥٥، بتاريخ ٢٣ ذى الحجة ١٢٦٣هـ/ ٣ ديسمبر ١٨٤٧م.

(٥) الباب العالى، س٤٣٤، م٥٣، ص١٠٣، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٦٤هـ/ ٢٨ سبتمبر ١٨٤٨م.

(٦) المصدر السابق ، س٣٣٨، م٨٥١، ص٣٦٤- ٣٦٥، بتأريخ ٢١ صفر ١٢٢٣هـ/ ٢٠ إبريل ١٨٠٨م.

(٧) المصدر السابق، س٣٥٣، م٢٤، ص١٠، بتاريخ ١٢ رمضان ١٢٣٠هـ/ ١٩ أغسطس ١٨١٥م.

قـدره ٢٢٧٠ ريـالاً* (٨٠٤ أكياس و ٣٠٠قرشًا) [١]؛ واشترى محمد أغا علائية لى – رئيس الـتجار – حمـام يسمى حمام الكلاّب بالقاهرة بثمن ٣٥٠٠٠ قرش (٧٠ كيسًا) [٢]، واشترى عـثمان أغـا جانـبلاط من أعيان التجار بالحسين قهوة بسوق أمير الجيوش، وهى مجاورة لحانوت ملكه بثمن ٣٧٥ قرشًا[٣].

أما عن الاستثمارات الصناعية للتجار، فقد استأثر التجار الأجانب والرعايا بأغلب هذه الـصناعات، فقد وجد هؤلاء التجار أن القطاع الصناعى له أهمية كبرى فى عهد محمد على؛ نتيجة لتشجيع محمد على لاستثمار أموالهم فى إنشاء مشروعات صناعية ومالية وخاصة التى لم تكن تمارسها الحكومة، ولم تتعارض مع سياستها الاحتكارية، حيث كانت تمنحهم امتيازات اقتـصادية تـشجعهم على المضى قدمًا فى هذه المشروعات[٤]، فقد كان توسيجه يدير مصنعًا للـزجاج عـام ١٨١١م[٥]،وقـد سبق ذكر أن محمد على أمر بقبول عرض روس و رفائيل التاجـرين، بإنـشاء مدبغـة صغيرة فى بولاق أو رشيد أو دمياط؛ لدبغ الجلود على الطريقة الأوروبـية عام ١٨٢٦م، على أن يصير توسيعها كلما ظهرت الفائدة والمنافع[٦]، كما أعطت الحكـومة رخـصة للخـواجة بيرونى لفتح مصنع لصنع شمع العسل على النظام الأوروبى بالإسكندرية لمدة ست سنوات شرط ألا يُفتح مصنعًا مماثلاً له خلال هذه المدة، وأن يبيع إنتاج مصنعه بثمن يقل عن ثمن الشمع بالأسواق[٧].

---

* الـريال: كلمة ريال مشتقة من الكلمة الأسبانية Real بمعنى ملكى، وانقسم الريال فى مصر إلى ثلاثة أنواع: الريال أبـوطاقة، والـريال أبومدفـع، والـريال الفرانسه، فقد كانت كلمة ريال تطلق على النقود الكبيرة الفرنسية والأسبانية والهولـندية والنمساوية، وقد سمى الريال النمساوى فى مصر باسم التاليير Thalari أو ريال ماريا تريز، أو سمى فى مصر باسم ريال أبوطاقة (بوطاقة) وهى كلمة تعنى صاحب النافذة، وجاءت هذه التسمية بسبب الصورة التي ترى على أحد الوجهين والتى تشبه النوافذ وقد شاع كوسيط تجارى بين مصر ودول آخر (انظر: صامويل برنار، النقود العربية، موسوعة وصف مصر، ترجمة: زهير الشايب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢، ص٧٣؛ هيلين ريفلين، مـرجع سـابق، هـامش ص١٧٧). وسمى الريال أبومدفع بهذا الاسم بسبب صورة الملك الموجودة على أحد وجهيه وصورة العمودين الموجودين على الوجه الآخر، وهى أعمدة هرقل التى أخذها الناس على أنها مدافع (انظر: صامويل برنار، مرجع سابق، ص٧٣).

(١) محكمـة أسـيوط، س١٠، م٩٥٠، ص٣١٧، بـتاريخ ٢ ذىالقعدة ١٢٣٨هـ/ ١٢ يوليو ١٨٢٣م؛ انظر ملحق رقم (٥).

(٢) الباب العالى، س٤٠٢، م٤٠٩، ص١٠٧– ١٠٨، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٥١هـ/ ٢ فبراير ١٨٣٦م.

(٣) المصدر السابق، س٤٠٩، م٥٤، ص٥٣، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٥٣هـ/ ١ فبراير ١٨٣٨م.

(٤) سميرعمرإبراهيم، مرجع سابق، ص٧٥.

(٥)عفاف لطفي السيد، مرجع سابق، ص ٢٥٣.

(٦) عبد السلام عبد الحليم عامر، مرجع سابق، ص٩٦.

(٧) أحمد الدماصي، مرجع سابق، ص١٦٥.

كـــذلك منح محمد على دوسيتفوييه رينى التاجر التوسكانى فدانين بجزيرة الروضة* بمـــصر القديمـــة؛ لينشئ بهما على نفقته الخاصة مصنعًا للورق شرط أن يُستغله لمدة خمس سنوات ابتداءً من تمام إنشائه، على ألا تقوم الحكومة بإنشاء مصنع آخر منافسًا له خلال هذه المدة، ويقوم التاجر بتعليم هذه الصنعة لأربابها من الأهالى، وأن يقدم للحكومة احتياجاتها من الـــورق بـــسعر يقل عن سعر السوق ١٠٪ (١)، كما منحت التاجر حنا باسكى امتيازًا صناعيًا لمدة أربع سنوات باحتكار صنع الساقية التى اخترعها والتى تدور بدون دواب شرط أن يبيعها للأهالـــى بالـــثمن الذى تساويه، وعدم قيام أى فرد بصنع ساقية مثلها طوال مدة الامتياز(٢)، واحتكر حنا زنانيرى التاجر الشامى صناعة الغزل بالمنوفية(٣)، وقام أحمد أبو حضرة البسيلى التاجـــر فـــى المواشـــى بالجيزة بشراء قاعة معدة لحياكة الحرير بها ستة أنوال خشب بباب الفتوح(٤)، واشترى أحمد الصبغى الجواهرجى عقارًا يحوى قاعة معدة للحياكة بالقاهرة بثمن قـــدره ١٠٢٥ قرشًـــا (كيسين و ٢٥ قرشًا) (٥)، وكان محمد مقلب شيخ طائفة التجار المغاربة بسوق الفحامين يملك قاعة كبرى معدة لفتل الحرير بالغورية قدر ثمنها بعد وفاته بـــ ٦٥١٠ قـــروش (١٣ كيسًا و ١٠ قروش) (٦)، وقام الخواجة يوسف النصرانى الترنقلى التاجر بشراء معمل بارود بمصر القديمة بثمن ١٥٠٠ قرش (٣ أكياس) (٧)، وقد كان السيد أحمد الهجين من أعيان التجار بالغورية يمتلك مصبغة، وقام بتأجيرها إلى على الصباغ(٨).

٤- الاستثمار العقارى:

قام التجار باستثمار فائض رءوس أموالهم فى امتلاك العقارات السكنية والمنشآت ذات الطابـــع الاقتـــصادى، كالـــوكائل والحوانيت والحواصل*، والأمثلة على ذلك كثيرة بسجلات

---

* جزيـــرة الروضـــة: اسمها الأصلى جزيرة مصر، وسميت بجزيرة المقياس ثم جزيرة الصناعة ثم جزيرة الروضة لإنـــشاء بستان الروضة بها، وهى واقعة تجاه مصر القديمة من جهة، والجيزة من جهة أخرى. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق١، ص٢٠٨).

(١) ديوان خديوى، محفظة ٢٩، دفتر ٧٧٧، م٧٠، ص٧٣، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٤٧هـ/ ٢ فبراير ١٨٣٣م.

(٢) أمين سامى، مرجع سابق، ص٣٢٩؛ أحمد الدماصى، مرجع سابق، ١٦٥- ١٦٦.

(٣) حلمى شلبى، المجتمع الريفى، مرجع سابق، ص٨٩.

(٤) الباب العالى، س٤٠٩، م٢٠٣، ص٨٧، بتاريخ ١٩ ذى الحجة ١٢٥٣هـ/ ١٥ فبراير ١٨٣٨م.

(٥) المـــصدر الـــسابق، س٤١٨، م٤٧٨، ص٢٦٠، بتاريخ ٦ ربيع الآخر ١٢٥٨هـ/ ٢٠ مايو ١٨٤٢م؛ انظر ملحق رقم (٦).

(٦) مصر الشرعية، تركات، س٥، م٥٢، ص٣٦، بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٢٥٩هـ/ ١٢ إبريل ١٨٤٣م.

(٧) مصر القديمة، س١١٤، م٢٢١، ص١٣٢- ١٣٣، بتاريخ ٢١ ذى الحجة ١٢٢١هـ/ ٢ مارس ١٨٠٧م.

(٨) مصر الشرعية، إعلامات، س١٢، م٥٣٧، ص١٧٦، بتاريخ ١٦ صفر ١٢٥٦هـ/ ١٩ مارس ١٨٤٠م.

* لمزيد من التفاصيل عن الوكائل والحوانيت والحواصل، انظر: الفصل السادس: الأسواق.

المحاكم الشرعية سواء بالشراء أو البيع أو التأجير، فقد كان شراء العقارات ثم إعادة بيعها أو تأجيـرها بسعر أعلى يمثل: مصدرًا من مصادر دخل التجار، حيث كان هذا الدخل مضمونًا بعـيدًا عن مخاطر التجارة واحتمالات الخسارة، وكان هذا سبب إقدام الكثير من التجار على امتلاك العقارات.

ومـن الأمـثلة علـى شراء العقارات السكنية: شراء عبد الرحمن السبع التاجر بوكالة الخروب عقارًا ببولاق بثمن ٢١٣ قرشًا[(١)]، وشراء إبراهيم وردة الفكهانى عقارًا ببولاق بثمن ١٦٨ قرشـًا[(٢)]، وشـرائه عقارًا آخر ببولاق بثمن ٤٠٠٠ قرش (٨ أكياس)[(٣)]، وشراء أحمد بشارة أغا مليطلى التاجر بخان الخليلى عقارًا بسويقة السباعين بثمن ٩٠٠ قرش (كيس و ٤٠٠ قـرش) [(٤)] وشـراء قنديل يحيى المتسبب فى البهائم عقارًا ببولاق بثمن ٩٢٧ قرشًا (كيس و ٤٢٧ قرشًا) [(٥)] وشراء أحمد أبوسالم القماش بسوق أمير الجيوش عقارًا بالجمالية بثمن ٥٨٠٠ قـرش (١١ كيسًاو ٣٠٠ قرش) [(٦)]، وشراء محمد ديار باليرى لطاش أحد تجار أسيوط عقارًا بأسـيوط بثمن ٩٠ قرشًا[(٧)]، وشراء رضوان الخياط التاجر آنذاك بسوق السلاح عقارًا بسوق العقادين بثمن ٥٦٢ قرشًا (كيس و ٦٢ قرشًا) [(٨)]، وشراء مصطفى أغا ظاظا التاجر بدمنهور عقـارًا بالمديـنة بـثمن ٢٠٥ قروش[(٩)]، شراء محمد فرغلى الهلالى شيخ تجار أسيوط ستة عقـارات بأسـيوط بثمن قدره ٣٥٧٥ قرشًا (٧ أكياس و ٧٥ قرشًا)[(١٠)]. وشراء أحمد عبدالله التاجـر برشيد عقارًا بالمدينة بثمن ٥٦٠ قرشًا (كيس و ١٠ قروش) [(١١)]، وشراء على خشبة وعلى أبوطويلة المغربى والذمى دوس غطاس الجواهرجى التجار كلهم مثالثة بينهم كل منهم

---

(١) محكمة بولاق، س٨٢، م٤١٤، ص١٩٣، بتاريخ ٢٢ شوال ١٢١٩هـ/ ٢٥ يناير ١٨٠٥م.

(٢) المصدر السابق، س٨٢، م٤٦٦، ص٢١٧، بتاريخ ٢٣ ربيع الآخر ١٢٢٠هـ/ ٢٢ يوليو ١٨٠٥؛ وقد قام إبراهيم وردة ببيع هذا العقار عام ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م بثمن قدره ٢٢٥ قرشًا، وهو بذلك قد ربح عن هذا العقار خلال عام ٥٧ قرشـًا كفـرق الثمن بين البيع والشراء. (محكمة بولاق، س٨٢، م٥٥٨، ص٢٥٨، بتاريخ ٨ المحرم ١٢٢١هـ/ ٢٩ مارس ١٨٠٦م.).

(٣) محكمة بولاق، س٨٢، م٥٠٩، ص٢٣٧، بتاريخ ٤ شوال ١٢٢٠هـ/ ٢٧ ديسمبر ١٨٠٥م.

(٤) الباب العالى، س٣٣٨، م٨٢، ص٣٥، بتاريخ ٦ شعبان ١٢٢٢هـ/ ١٠ أكتوبر ١٨٠٧م.

(٥) محكمة بولاق، س٨٣، م٢٥٩، ص١١٠- ١١١، بتاريخ ٢١ ربيع الأول ١٢٢٣هـ/ ١٧ مايو ١٨٠٨م.

(٦) الباب العالى، س٣٥٣، م٩٦٩، ص٣٥٥، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٣١هـ/ ٢٧ يناير ١٨١٦م.

(٧) محكمة أسيوط، س١٠، م٤٩٧، س٢٧٠، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٣٤هـ/ ٢٧ أغسطس ١٨١٩م.

(٨) الباب العالى، س٣٨٠، م٢٥٠، ص٧٤، بتاريخ غاية رمضان ١٢٤٢هـ/ ٢٧ إبريل ١٨٢٧م.

(٩) محكمة البحيرة، س١٨، م٨٣٦، ص٣٧٦، بتاريخ ٢٥ شعبان ١٢٤٣هـ/ ١٣ مارس ١٨٢٨م.

(١٠) محكمة أسيوط، س١٣، م٣٠٩، ص١٢٦، بتاريخ ١٢ ربيع الآخر ١٢٥٠هـ/ ١٩ أغسطس ١٨٣٤م.

(١١) محكمة رشيد، س٢٢٨، م١٦٧، ص١٣٢، بتاريخ ٢٠ جمادى الآخرة ١٢٥٢هـ/ ٣ أكتوبر ١٨٣٦م.

الـــثلث عقـــار بأبى تيج* بثمن قدره ٤٠٠ قرش(١)، وأشترى مصطفى عيسى التاجر بالمحلة الكبرى عقارًا بسويقة السباعين بالقاهرة بثمن ١٠٠٠ قرش (كيسين) (٢)، وشراء محمد صباح التاجــر بسوق أمير الجيوش عقارات بالسويس بثمن قدره ٣٣٠٥ قروش (٦ أكياس و ٣٠٥ قــروش) (٣)، واشــترى أحمد حسب الله الفكهانى من أهالى كفر كلا* بالغربية عقارًا بسويقة الصاحب بثمن قدره ٣٠٠٠ قرش (٦ أكياس) (٤).

وهــناك أمــثلة كثيرة على بيع واستئجار التجار للعقارات، منها: بيع سالم الدخاخنى بمصر القديمة عقارًا بنفس المكان بثمن ٣٠٩ قروش(٥)، وبيع عبدالرحمن سليم التاجر فى البن بالجمالــية عقــارًا بثمن ٦٢٥ قرشًا (كيس و ١٢٥ قرشًا) (٦)، أما عن تأجير العقارات، فمنها اســتئجار وشــراء السيد أحمد المغربى رئيس تجار الإسكندرية عقارًا بدمنهور بأجرة قدرها ٢٢٥٠ قرشًــا (٤ أكــياس و٢٥٠ قرشًــا) (٧)، وكــان يوسف القرين التاجر يمتلك عددًا من العقــارات يؤجــرها بخط بين السيارج بالقاهرة تقدر قيمتها ١٨٦٤١ قرشًا (٣٧ كيسًا ١٤١ قرشًــا) (٨)، أمــا عن كيفية امتلاك الأجانب للعقارات والأراضى، فقد اصدر محمد على أمرًا بــشأنها إلــى مأمور ديوان الإسكندرية عام ١٢٦٣هـــ/ ١٨٤٧م ((بأنه قد علم من إفادته بأن القــواعد المتــبعة قــديمًا باستغلال واحتكار الأماكن والأراضى للأوروبيين، وتحرير الحجج الشرعية، هى لمن ولد بالممالك الإسلامية فقط، ويكون تمليك ذلك للأوربى بمقتضى أمر ولى الأمــر، كما أفتى بذلك مفتى أفندى، ووافق محمد على على ذلك، وأعتبر هذه القواعد دستورًا للعمل)) (٩) وبهذا فإن امتلاك العقارات وغيرها بالنسبة للأجانب كان قاصرًا على مواليد الدولة

---

* أبى تيج: هى مدينة بالصعيد الأوسط على الشاطئ الغربى للنيل قبل أسيوط، بينها وبين أسيوط مسيرة ساعات قليلة، وأرضها تنتج الخشخاش ويصنع أهلها الأفيون الصعيدى. (انظر: على مبارك، مرجع سابق، جـ٨، ص٥٢).

(١) محكمة أسيوط، س١٤، م٤٠٢، ص٢١٠، بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٢٥٦هـــ/ ١١ يوليو ١٨٤٠م.

(٢) الباب العالى، س٤٢٢، م١٢٣، ص٦١- ٦٢، بتاريخ ١١ ذى القعدة ١٢٥٩هـــ/ ٣٤ ديسمبر ١٨٤٣م.

(٣) المـصدر السابق، س٤٣٤، م١١٧، ص٧٩، بتاريخ ١٢ ذى القعدة ١٢٦٤هـــ/ ١١ أكتوبر ١٨٤٨م.؛ انظر ملحق رقم(٧).

* كفر كلا: من البلدان القديمة، وهى تابعة لمركز السنطة من أعمال الغربية،كانت تسمى كلا الباب ثم تغير اسمها إلى كفر كلا، وعرفت منذعام ١٢٢٨هـــ/ ١٨١٣م. باسمها الحالى. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جـــ٢، ص٩).

(٤) الباب العالى، س٤٣٨، م٣٠٠، ص١٩٣، بتاريخ ١٤ رمضان ١٢٦٥هـــ/ ٤ أغسطس ١٨٤٩م.

(٥) مصر القديمة، س١١٤، م١٨٢، ص٩٧- ٩٨، بتاريخ ٨ رجب ١٢٢٠هـ/ ٢ أكتوبر ١٨٠٥م.

(٦) الباب العالى، س٣٥٣، م٩٦٩، ص٣٥٥، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٣١هـــ/ ٢٧ يناير ١٨١٦م.

(٧) محكمة البحيرة، س٢٠، م٦٦، ص٣٨، بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٤٨هـــ/ ١٣ يناير ١٨٣٣م.

(٨) مصر الشرعية، تركات، س٩، م٢٥٦، ص٢٠١ - ٢٠٢، بتاريخ ٢٢ ربيع الأخر ١٢٦٥هـــ/ ١٨ مارس ١٨٤٩م.

(٩) أمين سامى، مرجع سابق، ص٥٤٥ - ٥٤٦.

العثمانـــية ومن يُرد امتلاك عقارًا أو أرضًا من الأجانب الجدد يجب أن يحصل أولاً على أمر من ولي الأمر – محمد على – وقد صدق المفتى على ذلك.

أمـــا بالنسبة للعقارات ذات الطابع الاقتصادى كالوكائل والحوانيت، فقد كانت أهميتها كبيـــرة للتجار؛ لاستخدامها فى الأغراض التجارية وتخزين بضائعهم، فتمدنا سجلات المحاكم الـــشرعية بأســـماء عـــدد ليس بالقليل من التجار الذين استثمروا أموالهم في شراء العقارات التجارية، مثل: حنا النصرانى التاجر بالقاهرة الذى اشترى وكالة برشيد بثمن ١٨٢٨ قرشًـــا (٣ أكـــياس و٣٢٨ قرشًـــا) [١]، وشراء مسعود معروف ويونس حسين الوزان للمسلى وكالة بالإسكندرية تسمى "وكالة السمن" مشتملة على ثلاثين حاصل بثمن ٩٠٠ قرش (كيس و٤٠٠ قـــرش*)[٢]، وشـــراء عفيفى القبانى بمصر القديمة الوكالة المعروفة "بالوكالة الكبرى" بمصر القديمـــة بثمن ١٠٠٠ قرش (كيسين) [٣] ،وشراء سليمان الخضرى حاصلاً بوكالة الزيت بثمن قـــدره ٧٤٢ قرشًا (كيس و ٢٤٢ قرشًا) [٤]، وشراء جورجى أبواقمر النبراوى السمسار ثلاثة حواصـــل بـــبولاق بثمن ٤٢٥٠ قرشًا (٨ أكياس و ٢٥٠ قرشًا) [٥] ،وشراء جورجى جبارة النمـــساوى خمـــسة حواصل بالإضافة إلى حديقة وطاحونة وثلاثة صهاريج بثمن ١٠٠٠٠٠ قرش (٢٠٠ كيس) [٦].

اســـتغنى التجار بشراء الحوانيت المختلفة عن تأجيرها، فحال التاجر المالك لحوانيته أفضل من حال المستأجر، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها: اشترى خليل العطار حانوتًا بمصر القديمـــة عام ١٨٠١م بثمن ٩٠ قرشًا[٧]، ثم باعه عام ١٨٠٦م بثمن ١٠٢ قرشًا[٨]، واشترى عـــبدالله الـــتلاوى شـــيخ طائفة التجار بالغورية كوكيل عن عبدالرحمن الطوير حانوتًا بسوق الفحامـــين بثمن ٤٠٠ قرشًا[٩]، واشترى محمد جمعة الجواهرجى حانوت بخط الصاغة بثمن

---

(١) محكمة بولاق، س٨٥، م٨٣٩، ص٣٨٠- ٣٨١، بتاريخ ٢ جمادى الأولى ١٢٢٢هـ/ ٩ يوليو ١٨٠٧م.
* وتشتمل الوكالة أيضًا على مصاطب ومراجيض ومنافع ومرافق .. وغيرها.
(٢) محكمة الإسكندرية، س١٣٠، م٧٤، ص١٢١، بتاريخ ٢٦ ربيع الآخر ١٢٤٥هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٨٢٩م.)
(٣) الباب العالى، س٤١١، م٣٢٣، ص١٢٦ – ١٢٧، بتاريخ غرة المحرم ١٢٥٤هـ/ ٢٧ مارس ١٨٣٨م.
(٤) المصدر السابق، س٤٨٢، م٧١٥، ص١٧٥، بتاريخ ١٥ صفر ١٢٤٤هـ/ ٢٨ أغسطس ١٨٢٨م.
(٥) المصدر السابق، س٤١٣، م١٦٦، ص٦١، بتاريخ ١٤ ذى القعدة ١٢٥٥هـ/ ٢٠ يناير ١٨٤٠م.
(٦) محكمة الإسكندرية، س١٥١، م٣٨، ص١٩- ٢٠، بتاريخ غرة المحرم ١٢٦٣هـ/ ٢٠ ديسمبر ١٨٤٦م.
(٧) مصر القديمة، س١١٤، م٩، ص٥، بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة ١٢١٦هـ/ ٣١ أكتوبر ١٨٠١م.
(٨) المرجع السابق، س١١٤، م٢١٠، ص١٢٥، بتاريخ ٥ رجب ١٢٢١هـ/ ١٩ سبتمبر ١٨٠٦م.
(٩) الباب العالى، س٣٤٤، م١٥٣، ص٣٥، بتاريخ ٢ جمادى الأولى ١٢٢٦هـ/ ٢٦ مايو ١٨١١م.

٨٧,٥ قرشًا[١] ،واشترى حسن عرفة شيخ طائفة الدلالين** برشيد حانوتين متلاصقين برشيد بثمن ١١٥,٥ قرشًا[٢] ، واشترى ينطوى الصائغ اليهودى حانوتين بالصاغة بثمن ١٥٠٥ قروش (٣ أكياس و ٥ قروش) [٣]، واشترى محمد جوربجي التاجر بوكالة الباشا بالغورية حانوتًا بالموسكى وحانوتين بسوق النحاسين وحانوتًا بخان الخليلى بثمن قدره ٨٠٥٠ قرشًا (١٦ كيسًا و ٥٠ قرشًا) [٤] واشترى محمد فرغلى الهلالى رئيس تجار أسيوط حانوتين بأسيوط بثمن قدرة ٣٢٥ قرشًا[٥]، واشترى ميخالى توسيجة حانوتًا بالإسكندرية بـ ٩٠٠٠ قرشًا (١٨ كيسًا) [٦].

وقد اكتفى بعض التجار بشراء جدك* حانوت فقط، مثل: محمد حمزه التاجر بخان الخليلى الذى اشترى جدك حانوت بالقاهرة بثمن ٩٣٠ قرشًا (كيس و ٤٣٠ قرشًا) [٧]، واشترى يوسف زكار التاجر بخان الحمزاوى جدك حانوت بثمن قدره ٢٠٠٠ قرش (٤ أكياس) [٨].

٥- النقل النهرى:

استثمر التجار فائض رءوس أموالهم أيضًا فى مجال النقل النهرى، فمن التجار من كان يقوم بتأجير سفينة محملة بغلال لمدة معينة ثم يقوم ببيع ما بها من غلال، ومن التجار من كان يشترى هذه السفن ليقوم بتسييرها بالنيل وتحميلها غلال وخلافه، ولم يقتصر هذا الاستثمار على التجار المصريين فقط، بل امتد إلى التجار الأجانب ورعايا الدولة العثمانية، فمن الأمثلة: على استثمارات التجار المصريين: شراء محمد أمين جلبى التاجر فى ورق

---

(١) المصدر السابق، س٣٨٢، م١٢٤، ص٣٠، بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٤٣هـ/ ٤ مارس ١٨٢٨م.

* لمزيد من التفاصيل انظر: الفصل الثالث: منظومة العمل التجارى.

(٢) محكمة رشيد، س٢٨، م١٣٨، ص١٠٨، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٥٢هـ/ ٢٦ نوفمبر ١٨٣٦م.

(٣) الباب العالى، س٤٠٩، م٨٩، ص٤٠، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٥٣هـ/ ١ فبراير ١٨٣٨م.

(٤) المصدر السابق، س٤١٣، م٥٥٠، ص٢٠٥، بتاريخ ٢٢ المحرم ١٢٥٦هـ/ ٢٧ مارس ١٨٤٠م.

(٥) محكمة أسيوط، س١٥، م٣٣٣، ص٢١٩، بتاريخ ١١ المحرم ١٢٦٢هـ/ ١٠ يناير ١٨٤٦م.

(٦) محكمة الإسكندرية، س١٥١، م٢٣، ص٢١- ٢٢، بتاريخ ٩ شوال ١٢٦٣هـ/ ٢١ سبتمبر ١٨٤٧م.

* جدك: فى التركية Gedik كدك وهو الامتياز الذى يمنح للتاجر أو الصانع، ليحتكر تجارة صنف بعينه، ومن معانيها رخصة الدكان. (انظر: أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق، ص٦٦).

(٧) الباب العالى، س٤١٨، م١٧٨، ص٩٧، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٥٨هـ/ ٢٨ مارس ١٨٤٢م.

(٨) المصدر السابق، س٤٢٢، م٤٣، ص٢٢، بتاريخ ٣ شعبان ١٢٥٩هـ/ ٣٠ أغسطس ١٨٤٣م.

فرغلى الهلالى يمتلك دهبية كاملة العدة والآلة محملة ٨٠٠ إردب غلال، وكان يقوم بتأجيرها سنة بمبلغ ٣٥٠٠ قرش (٧ أكياس) (١) واشترى خليل القبانى بشونة النخيلة* قنجة** كاملة العدة والآلــة محملــة بالغلال ١٥٠ إردبا بثمن ١٣٧٥ قرشًا (كيسين و٣٧٥ قرشًا) (٢)، وقد شارك غبــريال القبطــى وابنه شنوده التاجران فى الغلال والبهائم الريس بدوى المراكبى فى سفينة بالنيل محملة ١١٠٠ إردب قمح وفول وشعير .. وغيرها(٣).

ومــن الأمــثلة علــى استثمارات التجار الرعايا فى مجال النقل النهرى: قام الأرمن باســتثمار أمــوالهم بــنطاق محــدودة فى مجال النقل النهرى حيث امتلك بعضهم عددًا من المــراكب؛ لــنقل البــضائع والركاب بالنيل مثلما كان جرابيد كالوسديان(٤)، أما عن التجار الأجانــب فقــد عانــوا كثيرًا من احتكار محمد على للنقل النهرى ولكن الباشا سمح لهم ببناء وامتلاك السفن والمراكب وترك لهم حرية الملاحة فى النيل، ومن الأمثلة: على هؤلاء التجار الأجانب ديمترى سكاكين الذى كان مشاركًا للريس مصطفى الصعيدى فى دهبية(٥).

٦- الأوقاف:

احــتلت الأوقاف* أهمية كبيرة فى تاريخ مصر الاقتصادي، فمن الأمثلة على التجار الــذين أوقفــوا ما لديهم من وكلات وحواصل وعقارات وقفًا أهليًا: حسن بدير الزيات بوكالة

---

(١) محكمة أسيوط، س١٣، م٢٢٤، ص٩٤، بتاريخ غاية ربيع الأول ١٢٤٨هـ/ ٢٧ أغسطس ١٨٣٢م.

* النخــيلة: هــى من القرى القديمة، كانت تسمى بيشناى إذ كان يوجد بها كنيسة أبى طاهر، قد تغير اسمها فى العهد العثمانى إلى النخيلة. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جـ٤، ص١٦).

* قــنجة: نــوع مــن السفن المستعملة لنقل المسافرين فى النيل، وهى صغيرة الحجم سريعة السفر فتقطع المسافة بين القاهرة والإسكندرية نحو ٢٤ ساعة لمسافة ٦٠ فرسخ. (انظر: درويش النخيلى، مرجع سابق، ص١٢٨- ١٢٩).

(٢) محكمة أسيوط، س١٤، م٢١٤، ص١٠١، بتاريخ ٥ رجب ١٢٥٤هـ/ ٢٥ سبتمبر ١٨٣٨م.

(٣) مصر الشرعية، إعلامات، س١٦، م٢١٢، ص٦٠- ٦١، بتاريخ ٧ ربيع الأخر ١٢٦٢هـ/ ٤ إبريل ١٨٤٥م.

(٤) محمد رفعت الإمام، مرجع سابق، ص١١٢- ١١٣.

(٥) ديــوان التجارة والمبيعات،س٥٢٩٠ م جــ١، وارد، م٣٧، ص٢٦٨، بتاريخ ٨ ربيع الأول ١٢٦١هـ/ ١٨مارس ١٨٤٥م.

* يــوجد نــوعان مــن الوقــف همــا: وقف أهلى، ووقف خيرى؛ فالوقف الأهلى يخصص دخله لعدد من الأشخاص المذكورين فى الوقفية، وعند وفاتهم يؤول الدخل إلى الجمعيات الخيرية التى يحددها أيضا الواقف، أما الوقف الخيرى، فيخصص دخله للمؤسسات الدينية والخيرية مباشرة،ولا يمكن وضع خطًا واضحًا يفصل بين هذين النوعين من الوقف= = سواء من وجهة نظر الشريعة الإسلامية أم من وجهة النظر الاجتماعية الاقتصادية، فلدى إنشاء أى من هذين الوقفين لا يعــد العقار الموقوف خاضعًا للتعاملات العادية بمعنى أنه لا تنقل ملكيته أو يرهن أو ما شابه ذلك، وهو يسلم لناظر يكــون بمــثابة مدير للأعمال، يعين بمعرفة صاحب الوقف ويتلقى حوالى ١٠٪ من الدخل وتكون مهمته الحفاظ على العقــار وتوزيــع إيــراداته طبقًا للنصوص والشروط التى وضعها صاحب الوقف فى وقفيته، ومن الفروق بين الوقف

الزيت الكبرى الذى أشترى ثمانية حواصل بوكالة الكتان ببولاق بثمن ٥٦٢ قرشًا (كيس و٦٢ قرشًــا)، ثم قام بوقف الثمانية حواصل على نفسه طوال حياته، ثم على ذريته من بعده ذكورًا وإناثًــا، ثــم على أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم حتى انقراضهم، ثم على مصالح المسلمين بالحرمين الشريفين، فإن تعذر ذلك يكون وقفًا على المسلمين الفقراء أينما كانوا[١]، كذلك أوقف عــبدالله طوقــى المتسبب فى بيع ورق الدخان ببولاق عقارات يمتلكها ببولاق على نفسه، ثم على ابنته من بعده وما ستلده من أبناء ثم على أولادهم ونسلهم إلى انقراضهم، ينفق من ريعه على قبر الواقف أيام الجمع والأعياد، فإن تعذر فيصرف على الفقراء والمساكين إلى أن يرث الله الأرض وما عليها[٢]، ومن الأمثلة على الوقف الخيرى – وهى نادرة – : ما أوقفه محمد أغا علائية لى كامل الحمام الواقع فى وقف المرحوم عبدالغنى الفخرى وأن يكون الوقف على مــسجده وعلى الميضأة وعلى كل ما يتعلق بالمسجد من الحوض المعد لسقى الدواب وخلافه فــى كــل يوم، وينفق على جهة الوقف المذكور إلى أن يرث الله الأرض وما عليها وإلحاقه بالوقف المذكور[٣].

وهكذا قام بعض التجار باستثمار فائض رءوس أموالهم فى شراء الأراضى الزراعية أو الالتــزام أو فى بعض الأنشطة الحرفية والصناعية أو الأوقاف أو النقل النهرى، فقد كانت هذه الاستثمارات تدر عليهم أرباحًا إما من شرائها ثم بيعها والاستفادة من فرق الثمن بين البيع والــشراء، وإمــا من تأجيرها والاستفادة من قيمة الإيجار الثابت، وإما من توفير أجور النقل للبــضائع مــن مكــان لآخر، وإن دلت هذه الاستثمارات على شئ فإنما تدل على حسن حالة هــؤلاء التجار المستثمرين، وهو ما يدعم وضعهم المالى والاجتماعى داخل المجتمع وداخل مــنظومة الاقتصاد المصرى، فقد أسهمت هذه الاستثمارات غير التجارية بشكل إيجابى على مجتمع التجار، وهو ما سيتم توضيحه فى الموضوع التالى.

ثالثًا: الحياة الاجتماعية للتجار:

الخيرى والأهلى هو أنه لدى إنشاء الوقف الخيرى يتحول الإيراد على الفور إلى بعض المؤسسات الدينية أو الثقافية أو الخيــرية، أمــا الوقــف الأهلى يخصص دخله أولاً لشخص يذكر اسمه فى الوقفية وفى النهاية يؤول إلى المؤسسات الخيــرية. (انظــر: ج . بيــر، مرجع سابق، ص١٩٦– ١٩٧) وقد قام عدد من التجار بوقف مالديهم من عقارات أو أراضــى أو وكــالات أو حواصل .. وغيرها وقفا أهليًا أو خيريًا، والأمثلة نادرة على الوقف الخيرى. (انظر: سليمان حسانين، مرجع سابق، ص١٨٤– ١٨٥).

(١) محكمة بولاق، س٨٣، م٢١٨، ص٨٩– ٩٠، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٢٤هـ/ ١٢ إبريل ١٨٠٩م.

(٢) المصدر السابق، س٨٣، م٤٥٥، م١٩٠، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٢٥هـ/ ١٦ يناير ١٨١١م.

(٣) الباب العالى، س٤٠٢، م٤١٠، ص١٠٨، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٥١هـ/ ٢٠ فبراير ١٨٣٦م؛ انظر ملحق رقم(٨).

مـــنظومة الاقتصاد المصرى، فقد أسهمت هذه الاستثمارات غير التجارية بشكل إيجابى على مجتمع التجار، وهو ما سيتم توضيحه فى الموضوع التالى.

ثالثًا: الحياة الاجتماعية للتجار:

أعطــيت الفرصـــة فى عهد محمد على لنموّ الطبقة الوسطى داخل المجتمع المصرى والتـــى تتألف من: كبار ومتوسطى التجار، والعلماء ورجال الدين، وأعيان الريف، وخريجى المدارس الحديثة، وطلبة البعثات التعليمية، حيث كان لديهم تطلعات للوصول للصفوة الحاكمة المنفذة للقرار السياسى، ولكن القلة القليلة منهم هى التى تمكنت من الوصول إلى تلك المكانة، وعلـــى رأسهم المحروقى شاهبندر التجار – وهو ما سيتم توضيحه فى الفصل الثالث – الذى كان دعامة من دعائم السياسة الاقتصادية أيام محمد على(١).

وقد نجح بعض التجار فى الوصول إلى مكانة اجتماعية مرموقة فى المجتمع المصرى نتــيجة للثراء الذى وصلوا إليه من خلال تجارتهم واستثماراتهم التجارية وغيرها، بالإضافة إلـــى الـــدور الذى لعبوه فى تنشيط الحركة التجارية داخل الأسواق المصرية، تتضح المكانة العالـــية التـــى وصـــل إلـــيها أعيان التجار من خلال سجلات المحاكم الشرعية التى ترصد المعـــاملات اليومية بين فئات المجتمع المختلفة، فعند ذكر بعض التجار – الأعيان – نجد أن هـــذه الوثائق تصف هؤلاء التجار بصفات تدل على مستوى ثرائهم ومكانتهم الاجتماعية، ولم يقتـــصر ذلـــك على التجار المصريين فقط، بل امتد إلى جميع المشتغلين بالتجارة، ومن هذه الألقـــاب: فخـــر التجار المعتبرين عين الوجهاء المعظمين الحاج على عبدالمعطى من أعيان التجار بسوق العقادين(٢)، وفخر الأكابر وكمال الأعيان المعظمين السيد الشريف الحاج محمد أغـــا علائية لى من أعيان التجار بالحسين(٣)، وفخر الأكابر والأعيان السيد أحمد المغربى(٤)، وفخـــر المعتبـــرين الحاج عبدالله بابازغلى من أعيان التجار(٥)، وفخر أمثاله المكرمين الشيخ محمد الغلبان من أعيان التجار(٦)، وفخر التجار الحاج إسماعيل لاظ من أعيان التجار(٧).

---

(١) عبدالعزيز سليمان نوار، تاريخ مصر الاجتماعى، ط٤، القاهرة، جامعة عين شمس، ١٩٨٥م، ص٣٧٥- ٣٧٦.

(٢) الباب العالى، س٤٣٨، م١٩٣، ص١٢٢- ١٢٣، بتاريخ ٢٩ ذى الحجة ١٢٦٥هـ/ ١٥ نوفمبر ١٨٤٩م.

(٣) المصدر السابق، س٤٠٢، م٤٠٩، ص١٠٧- ١٠٨، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٥١هـ/ ٢١ فبراير ١٨٣٦م.

(٤) محكمة البحيرة، س٢٠، م٦٦، ص٣٨، بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٤٨هـ/ ١٤ يناير ١٨٣٣م.

(٥) محكمة بولاق، س٨٣، م٢١٨، ص٨٩- ٩٠، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٢٤هـ/ ١٢ إبريل ١٨٠٩م.

(٦) مصر الشرعية، إعلامات، س١٤، م٢٢٢، ص٨٠- ٨١، بتاريخ ١٠ جمادى الأولى ١٢٦٠هـ/ ٢٩ مايو ١٨٤٤م.

(٧) محكمة بولاق، س٨٣، م٨٨، ص٣٨، بتاريخ ١٣ صفر ١٢٢٥هـ/ ٢١ مارس ١٨١٠م.

١- علاقة التجار ببعض فئات المجتمع المصرى:

(أ) العلماء والقضاة:

قــام العلمــاء بــدور الوساطة الهادئة حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادى؛ نتيجة لأسـاليب الحكـم المملوكى الاستبدادية، وصراعات المماليك التى تمثلت فى المطالب المالية الجائـرة التـى تحملهــا المصريون، حتى أن التجار وأصحاب الحرف وجدوا أن أعمالهم قد تـوقفت، فكانـوا يـضطرون لإعلان الإضراب، ورغم ذلك لا يتراجع المماليك حتي يتزعم العلماء والمشايخ الإضراب، فذلك يعنى تصاعد الموقف، فيضطر الحكام إلى إعادة النظر فيما أثار مشاعر الزعماء والعامة[١]، ولكن محمد على فرض سيطرته عليهم ولم تكن هذه السيطرة هــى بداية أفول سلطان هؤلاء و لكن التغيرات التى أدت إلى التغريب الذى أوجده محمد على كــان العامــل الأساسى لأفول سلطان هؤلاء[٢]، أما القضاة فكان لهم دور فى الإشراف على أنــشطة التجار وتنظيم شئونهم الداخلية، فقد كانت تسجل أمامهم عقود البيع والشراء وتأسيس الــشركات الــتجارية والتوكيلات، وكذا عقود الإيجار والقروض والرهونات، بالإضافة إلى إشــرافهم علــى تعيــين شيوخ الأسواق والوكائل وشيوخ الطوائف التجارية – وهو ما سيتم توضيحه فى الفصل الثالث – والتأكد من رضا التجار وموافقتهم على تعيين هؤلاء الشيوخ[٣]، وقــد استمر هذا الدور طوال عهد محمد على، ولم تقف العلاقة بين التجار والقضاة إلى ذلك الحــد، بل امتدت إلى أن قامت معاملات تجارية بينهم، مثل: شراء الحاج عثمان أغا جانبلاط من أعيان التجار بالحسين من السيد الشريف أحمد القصبحى أحد السادة العدول بمحكمة الباب العالى (قاضى) ملك قهوة بثمن قدره ٣٧٥ قرشًا[٤].

(ب) أهل الذمة:

لــم تظهر بالأسواق المصرية أية تفرقة عنصرية بين المسلمين وأهل الذمة، بل على العكــس نجد أن محلاتهم كانت متجاورة ومتلاصقة، ولم يفرق المشترى بين هؤلاء التجار إلا مــن حيث نوع السلعة المعروضة واحتياجه إليها، حتى أننا نجد أن المصريين كانوا يقومون

---

(١) عبدالعزيز نوار، مرجع سابق، ص٣١١- ٣١٢.

(٢) Afaf Lutfi El Syayd, The Role of The 'Ulama" in Egypt During the Early Nineteenth Century, in: P. M. Holt, ed., op.cit., p.277 ؛ ولمزيد من التفاصيل عن علاقة العلماء بالتجار، انظر: الفصل الثالث: منظومة العمل التجارى.

(٣) سليمان حسانين، مرجع سابق، ص٢٦١.

(٤) الباب العالى، س٩٠٤، م٥٤، ص٢٣، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٥٣هـ/ ١ فبراير ١٨٣٨م.

باقتراض الأموال من اليهود وشراء سلع بعينها من التجار النصارى، والسبب فى ذلك إنصهار أهل الذمة داخل المجتمع المصرى خاصة فى الأحياء السكنية، فقد كانت مساكنهم ومحلاتهم متجاورة ويتشاركون فى الأعياد والمناسبات، وإن دل ذلك فإنما يدل على تفاعلهم ومرونة التعامل بينهم، فمن الأمثلة على تعاملات أهل الذمة التجارية مع المصريين: شراء يوسف النصرانى البرتقلى من محمد البارودى معمل بارود بمصر القديمة بثمن قدره ١٦٨٠ قرشًا (٣ أكياس و ١٨٠ قرشًا) [١]، وشراء حنا النصرانى التاجر بوكالة الجوابى من أحمد الحطاب برشيد وكالة برشيد تقدر بـ ١٨٢٧ قرشًا (٣ أكياس و٣٢٧قرشًا) [٢]، وشراء أسعد الزهار اليهودى من محمود محرم الوزان عقار يقدر بـ ١٥٠٠٠ قرش (٣٠ كيسًا) وفاءً لدين محمود محرم لأسعد الزهار[٣].

٢- الزواج:

يعتبر الزواج من أهم عناصر الترابط بين التجار فيما بينهم وبين التجار وفئات المجتمع الأخرى، فكانت أغلب الزيجات من أبناء التجار أو العاملين بالأسواق، مثل: زواج حسن البوشى العطار ببين القصرين من ابنة محمد ياسين المتسبب فى سوق الغورية[٤]، وزواج حمودة أبوخردة التاجر بوكالة الصابون – المتزوج بأربع زوجات – واحدة منهن ابنة عرفة المسيرى التاجر بسوق أمير الجيوش[٥]، وزواج منصور كساب التاجر بالغورية زوجتين إحداهن ابنة عمر السمسار[٦]، وزواج أحمد الصفتى التاجر بالغورية من ابنة مصطفى الصفتى التاجر بالغورية[٧]، وزواج السيد فتوح الخضرى فى الناشف بباب الفتوح بابنة الشافعى الخضرى فى الناشف[٨].

وقد أثر زواج التجار من غير أبناء التجار فى زيادة الترابط بينهم وبين فئات المجتمع الأخرى، ومن الأمثلة على مصاهرة التجار لغيرهم: زواج التجار بالحرفيين، كزواج أحمد

---

(١) مصر القديمة، س١١٤، م١٢٢١، ص١٣٢- ١٣٣، بتاريخ ٢١ ذىالحجة ١٢٢١هـ/ ٢ مارس ١٨٠٧م.
(٢) محكمة بولاق، س٨٢، م٨٣٩، ص٣٨٠- ٣٨١، بتاريخ ٢ جمادى الأولى ١٢٢٢هـ/ ٩ يوليو ١٨٠٧م.
(٣) الباب العالى، س٤٢٢، م٥٠، ص٢٧، بتاريخ ١٩ شوال ١٢٥٩هـ/ ١٣ نوفمبر ١٨٤٣م.
(٤) مصر الشرعية، تركات، س١، م٥١٩، ص٣٨٦، بتاريخ غرة ربيع الأخر ١٢٥٤هـ/ ٢٤ يونية ١٨٣٨م.
(٥) المصدر السابق، س٣، م٤٦٤، ص٣٢٨- ٣٢٩، بتاريخ ٤ ربيع الأخر ١٢٥٦هـ/ ٦ يونية ١٨٤٠م.
(٦) المصدر السابق، س٤، م٧٨، ص٥٣- ٥٤، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٥٦هـ/ ١٠ ديسمبر ١٨٤٠م.
(٧) المصدر السابق، س٥، م١٧٨، ص١٠٥- ١٠٦، بتاريخ ١٩ جمادى الأولى ١٢٥٩هـ/ ١٩ يونية ١٨٤٣م.
(٨) المصدر السابق، س٥، م٣٣٧، ص١٩٩- ٢٠٠، بتاريخ ٢٤ ذى القعدة ١٢٥٩هـ/ ١٧ ديسمبر ١٨٤٣م.

عوض الزيات بمصر القديمة من ابنة حسن الصعيدى المبيض للنحاس[١]، وزواج التجار من جواريهم* أو معتوقاتهم، كزواج عبدالرحمن الحبايب التاجر بالغورية من معتوقته بنبا البيضا[٢]، وزواج عبدا لكريم البغل شيخ طائفة الجلابة من معتوقته حرة السمرا[٣].

ترددت بعض زوجات التجار على المحاكم الشرعية، إما طلبًا للنفقة أو لحضانة أطفال أو لطلب الطلاق، فمن الأمثلة على المطالبة بالنفقة: مطالبة فاطمة خاتون ابنة على الدرندلى التاجر المتزوجة من إبراهيم الدرندلى التاجر والتى رزقت منه بولد رضيع وسافر زوجها ووكل أخيه لينفق عليهما من مأكل ومشرب وسائر لوزامها، وترك الوكيل زوجة أخيه تسعة أشهر دون نفقة؛ فطالبته بالنفقة لتضررها من ذلك وتطليقها من أخيه، وبالفعل تم تطليقها وإعطائها مؤخر صداقها ٥٠٠ قرش (كيس واحد) ونفقة ١٠٠ قرش والتزم بدفع ٦٠ بارة (قرش ونصف) يوميًا نفقة لابن أخيه الرضيع أو ما يعادل ٤٥ قرشًا شهريًا[٤]، أما عن حالات الطلاق، فمنها: طلاق زبيدة من زوجها على السمسار وطالبها بحضانة ولده منها، فأقرت المحكمة طلبه ومنحته حضانة ابنه[٥]، وطلاق على الميهى الجواهرجى لزوجته ثم طلبها فى بيت الطاعة، لكنها أحضرت شهودًا للمحكمة لإثبات تطليقه لها ثلاث مرات، وطالبته بمؤخرها ١٥٠٠ قرش (٣ أكياس) ولكنها سامحته فيه أمام الشهود[٦].

٣- الوصايا:

أقام بعض التجار – أثناء حياتهم – أقاربهم أو زملاءهم التجار أو معارفهم من غير التجار أوصياء على أولادهم وتركاتهم عند وفاتهم، وعندما يتوفى الرجل دون أن يعين وصيًا كان القاضى يقوم بتعيينه، والأمثلة على ذلك كثيرة بسجلات المحاكم الشرعية، منها: تعيين

---

(١) المصدر السابق، س٤، م٧٩، ص٥٤- ٥٥، بتاريخ ١٠ ربيع الأول ١٢٥٧هـ/ ٢ مايو ١٨٤١م.

* ارتبط التجار بالرقيق سواء كسلعة تجارية أو كوسيلة من وسائل الترف ورغد العيش، أو الزواج والأمثلة على امتلاك التجار للجوارى على وجه الخصوص كثيرة، فقد امتلك على الهجين شيخ طائفة العطارين جاريتين حبشيتين (انظر: مصر الشرعية، تركات، س١، م١٤٩، ص١٢٢، بتاريخ غرة شوال ١٢٥٤هـ/ ١٨ ديسمبر ١٨٣٨م) وامتلك منصور كساب التاجر بسوق الغورية أربع جوار حبشيات (انظر: مصر الشرعية، تركات، س٤، م٧٨، ص٥٣- ٥٤، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٥٦هـ/ ١٠ ديسمبر ١٨٤٠م). وقد امتلك أمين أغا العلائية لى مملوك وأعتقه ابتغاء مرضاة الله. (انظر: الوقائع المصرية، عدد ٨٦، بتاريخ ٢ ذى القعدة ١٢٦٣هـ/ ١٢ أكتوبر ١٨٤٧م).

(٢) مصر الشرعية، تركات، س٥، م٦، ص٦- ٧، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٥٨هـ/ ٩ ديسمبر ١٨٤٢م.

(٣) المصدر السابق، س٥، م٣٦١، ص٢٢٩- ٢٣٠، بتاريخ ١٧ رجب ١٢٥٩هـ/ ١٥ أغسطس ١٨٤٣م.

(٤) الباب العالى، س٣٨٠، م٥٦٧، ص٧١، بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٢٤٢هـ/ ٢٩ يونية ١٨٢٧م.

(٥) مصر الشرعية، إعلامات، س١٤، م٢٦، ص٢ بتاريخ ٧ صفر ١٢٦٠هـ/ ٢٧ فبراير ١٨٤٤م.

(٦) المصدر السابق، س٢٢، م١٤، ص٦، بتاريخ غاية رجب ١٢٦٥هـ/ ٢١يونية ١٨٤٩م.

المحكمة حسين الوسيمى التاجر بسوق الشرب وصيًا على مخلفات المرحوم منصور كساب التاجر بالغورية[١]، أما تعيين التاجر لوصى حال حياته؛ فكان غالبًا ما يوصى بثلث تركته أو مبلغ معلوم ينفق على تكفينه وتجهيزه وأعمال الخير ويلتزم الوصى بتنفيذ الوصية، ومن الأمثلة على ذلك: تعيين سليم أغا لاظ التاجر لعثمان أغا جنبلاط من أعيان التجار وصيًا مختارًا بثلث ماله ليصرف فى تجهيزه وتكفينه ويصرف على الفقراء والمساكين، وقد بلغت مخلفاته عند وفاته ٩٦٨٤١ قرشًا (١٩٣ كيسًا و ٣٤١ قرشًا) وبلغ الثلث الموصى به ٣٢٢٨٠ قرشًا (٦٤ كيسًا و ٢٨٠ قرشًا) وتم إنفاقه فى أوجه الخيرات طبقًا لوصية سليم أغا لاظ[٢]، كذلك أوصى أحمد المغربى المراكشى التاجر بسوق الفحامين بمبلغ ١٠٠٠ قرش (كيسين) يصرف بعد وفاته فى تجهيزه وتكفينه وأعمال الخير، وأقام عبدالرحمن الطوير شاهبندر التجار وصيًا مختارًا، وبلغت مخلفاته ١٨٢٦٣ قرشًا (٣٦ كيسًا و٢٦٣ قرشًا)، حجز منها ١٠٠٠ قرش (كيس واحد) وتم صرفها فيما أوصى به المتوفى[٣]، وأوصى حسين المغربى الزواوى التاجر فى الرقيق بثلث تركته، وأقام عمر الزواوى التاجر بالفحامين وصيًا عليها، وقد بلغت مخلفاته ٢١٨٩١ قرش (٤٣ كيسًا و ٣٩١ قرشًا) بلغ الثلث الموصى به ٧٢٩٧ قرشًا (١٤ كيسًا و ٢٩٧ قرشًا)[٤].

لم تقتصر وصايا التجار على الأموال فقط، بل امتدت إلى العقارات، فقد أوصى يوسف القبرصى التاجر بالإسكندرية؛ لتباعه الذمى (باميرمورا) القبرصى نصف منزله بالإسكندرية ولزوجة يوسف النصف الآخر من غير عوض ولا قيمة بشهادة الشهود[٥]، أما عن أوجه الخير التى كانت تنفق فيها الأموال الموصى بها، فمنها: ما أوصى به السيد إبراهيم الجواهرجى بثلث ماله بعد تجهيزه منه ودفنه، يعطى منه للشيخ محمد أبوالعنيين إمام جامع الأستاذ الشعرانى ٢٠٠ قرش، وللشيخ أحمد أبوالدهب الخطيب بالجامع ٥٠ قرشًا، ويعطى لخدام الجامع ٢٠٠ قرش، وأقام رستم أفندى عاكف وصيًا على ذلك، وعلى ولده محمد القاصر بشهادة الشهود، وقد وجد متخلفًا عنه ٦١٦٥ قرشًا (١٢ كيسًا و١٦٥ قرشًا) وبلغ الثلث منها ٢٠٥٥ قرشًا (٤ أكياس و ٥٥ قرشًا) وأنفق فيما أوصى به[٦].

---

(١) مصر الشرعية، تركات، س٤، م٧٨، ٥٣- ٥٤، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٥٦هـ/ ١٠ ديسمبر ١٨٤٠م.

(٢) الباب العالى، س٤٠٢، م٤٢٢، ص١١١، بتاريخ ١١ ذى القعدة ١٢٥١هـ/ ٢٩ فبراير ١٨٣٥م.

(٣) مصر الشرعية، تركات، س٤، م١٨٨، ص١٢٢- ١٢٣، بتاريخ ١٥ جمادى الأولى ١٢٥٧هـ/ ٦ يوليو ١٨٤١م.

(٤) المصدر السابق، س٩، م٢٢٧، ص١٧٧- ١٧٨، بتاريخ ٢٩ المحرم ١٢٦٥هـ/ ٢٥ ديسمبر ١٨٤٨م.

(٥) محكمة الإسكندرية، س١٣٨، م١٨٩، ص٧٣، بتاريخ ٢٥ شوال ١٢٤٩هـ/ ٨ مارس ١٨٣٤م.

(٦) مصر الشرعية، تركات، س٧، م٢٩٧، ص١٨٥، بتاريخ ٦ شوال ١٢٦٢هـ/ ٢٨ سبتمبر ١٨٤٦م.

وقــد تــسابق التجار على الأعمال الخيرية، منها: الأوقاف بنوعيها الأهلى والخيرى، ووصاياهم بمنح بعض الأئمة بالمساجد والعاملين بها جزءًا من تركتهم، وشراء العقارات ذات الطابع الخيرى كالأسبلة والمساجد، فقد اشترى السيد على طبق التاجر برشيد وكالة برشيد ثم ألحقهــا بالمــسجد المجاور لها لتوسيعه، وعندما علم محمد على بذلك أمر بدفع مبلغ ٥٠٠٠ قرش (١٠ أكياس) للتاجر لإعانته على عمل الخير[١].

ويتــضح مما سبق ارتباط التجار بغيرهم من فئات المجتمع المصرى، وهو ما أملاه علــيهم طبــيعة نشاطهم التجارى، سواء فى ممارستهم اليومية بالأسواق أو فى ترددهم على المحاكم والمساجد، فضلاً عن ترابطهم فيما بينهم كأبناء طائفة واحدة – وهو ما سيتم توضيحه فــى الفصل الثالث – وسوق واحد؛ وعلى هذا، فإن التجارة الداخلية مارسها تجار من جنسيات مخــتلفة، وكــان للتجار المصريين النصيب الأكبر منها إذ تقوم التجارة الداخلية على أساس السلع الاستهلاكية، ومن بعدهم التجار من رعايا الدولة العثمانية والمغاربة والأجانب، وقد بات الــتجار بجنسياتهم المختلفة العمود الفقرى للمجتمع المصرى بأنشطتهم التجارية واستثماراتهم المختلفة مما جعلهم يتبوءون مكانة اجتماعية مرموقة داخل المجتمع المصرى.

---

(١) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٤، م٥٦، ص٩٠، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٢٥٦هـ/ ١٩ فبراير ١٨٤١م.

الفصل الثالث

منظومة العمل التجارى

أولاً: التنظيم الطائفى للتجار

ثانيًا: التنظيم الإدارى

ثالثًا: التنظيم القضائى

رابعًا: علاقة التجار بالسلطة

عندما تولى محمد على حكم مصر، بدأ يخطط لوضع نظام حديث لحكومته، لم تعرفه مـــصر من قبل، مع احتفاظه ببعض الأنظمة التى كانت موجودة كطوائف الحرف مع اقتباسه لمعظـــم إصـــلاحاته من النظم الغربية، وقد أقام حكومة مركزية وتولى الإشراف على جميع شئون الحكم والإدارة بنفسه، ويعاونه فى ذلك عدد من المديريين والموظفين، وأنشأ العديد من الـــدواوين لتعيينه على حكم البلاد، بالإضافة إلى إنشاء بعض المجالس والهيئات ذات الطابع القـــضائى مـــع اســـتمرارية دور المحاكم الشرعية، وقد وضع محمد على العديد من القوانين واللوائح لتنظيم نواحى الحياة المختلفة.

ويتـــناول هـــذا الفصل منظومة العمل التجارى من خلال التعرض للتنظيم الطائفى الداخلـــى للـــتجار، ثم التعرض لأهم التنظيمات الإدارية الحكومية المختصة بشئون التجارة، ومـــدى مشاركة التجار فى الدواوين المختلفة، بالإضافة إلى دور القضاء الشرعى فى الحياة التجارية، وأثر الهيئات والمجالس القضائية التى أنشأها محمد على على التجارة الداخلية، وفى نهاية الفصل يتم التعرض لعلاقة السلطة الحاكمة بالتجار.

أولاً: التنظيم الطائفى للتجار:

اشـــتملت جماعة التجار على مجموعة متباينة من الناس، اختلفت من حيث المستوى الاجتماعـــى والاقتـــصادى، من ميسورى الحال إلى واسعى الثراء، فكان من بينهم السماسرة والقبانـــية – كمـــا كان من بينهم التجار الذين يشتغلون بالتجارة على نطاق واسع، وهم الذين يشار إليهم بالتاجر أو الخواجة، وهما صفتان لم تطلقا على من كان يستثمر أمواله فى التجارة، مـــن: القضاة أو الأمراء.. وغيرهم، فالظروف والأحوال التى مارس فى ظلها التجار مهنتهم اخـــتلفت تمامًا عن النشاط العشوائى لهؤلاء[1]...، وقد انتظم هؤلاء التجار داخل تنظيم طائفى يرأســـه الشاهبندر ويضم رؤساء الطواف التجارية وكل العاملين بالتجارة، وكان هذا التنظيم متاحًا لجميع المشتغلين بالتجارة.

لـــم يخـــتلف هذا التنظيم فى عهد محمد على عما كان موجودًا فى العصر العثمانى، ولكـــنه تأثـــر بـــسياسة محمد على الاحتكارية، حيث وضع الباشا معظم السلع التجارية تحت إشرافه، فهو الذى يتولى تحديد الأسعار، وكمية السلع المطروحة بالأسواق، وضبط الموازين

---

(١) نللـــى حنا، تجار القاهرة فى العصر العثمانى، ترجمة: رءوف عباس ، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧، ص٩٩.

والمكايـــيل، ففرض بذلك سيطرته على الأسواق، مما أهمش دور الشاهبندر ورؤساء الطوائف داخل الأسواق، وفيما يلي عرض لأعضاء هذا التنظيم التجاري.

١- شاهبندر التجار:

شـــغل هـــذا الموقع أكثر التجار ثراءً ونفوذًا وشهرة[١]، ولم تكن الشاهبندرية* حكرًا لعائلـــة بعيـــنها، ولم يكن يشترط في الشاهبندر الانتماء إلى أصل معين، فقد يكون مصريًا أو شـــاميًا أو مغـــربيًا، كما لم تكن الشاهبندرية مدى الحياة، فكانت متاحة ومتداولة لأكثر التجار نجاحًا واستحقاقًا[٢]، وكانت الشاهبندرية عملاً فخريًا، بيد أن الإجراءات التي كانت تتبع لشغلها –فـــي العصر العثماني– كانت تتفق مع تلك التي تتبع عند تعيين أو انتخاب شيوخ الطوائف الأخـــرى، حيث كان الشخص يُختار بإجماع أعضاء الطائفة، وتصدق المحكمة الشرعية على ذلك الاختيار[٣].

وأهـــم الـــتجار الـــذين وصـــلوا إلـــى الشاهبندرية في عصر محمد علي السيد أحمد المحروقـــي الذي تولى الشاهبندرية منذ وفاة والده –الشاهبندر– عام ١٨٠٤م[٤]، و استمر في هذا المنصب حتى عام ١٨٢١م حيث نجد محمد علي يأمر بالمناداة به في الأسواق كشاهبندر للتجـــار وله الحكم والنهي عليهم[٥]، وعبد الرحمن الطويـــر الذي توفي عام ١٨٤٤م وقُدرت

---

(١) سليمان محمد حسين حسانين، تجار القاهرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر، تاريخ المصريين رقم ٢٤١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣، ص١١٣.

* لم يكن منصب الشاهبندر منصبًا إداريًا تابعًا لأجهزة الإدارة، بل كان منصبًا شرفيًا يمكن تشبيه اليوم برئيس الغرفة الـــتجارية المـــصرية، فقـــد كانـــت أول وأهـــم الواجبات التي تناط به الدفاع عن مصالحهم وتجارتهم. (انظر: حسام عبدالمعطـــي، البيوت التجارية المغربية في مصر في العصر العثماني ١٥١٧ – ١٧٩٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٢، ص١٩٧).

(٢) نللي حنا، مرجع سابق، ص٨٥.

(٣) عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، نشوء الرأسمالية المصرية المحلية خلال العصر العثماني، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، العدد الثالث، القاهرة، ١٩٨٥، ص٢٩٥؛ نللي حنا، مرجع سابق، ص٨٥.

(٤) عبدالرحمن حسن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق: عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، جـــ٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣، ص٤٥٩.

(٥) معية سنية، محفظة ٩، دفتر ٨، م٩٧، ص٧٩، بتاريخ ٢٤ ربيع الأول ١٢٣٧هـــ/ ٢٠ ديسمبر ١٨٢١م.

تـــركته بعد وفاته بــ ٩٤٠٠٠٠ قرش (٩٨٠ كيسًا)[١]، وبكر أغا[٢]، ومحمد أغا علائية لى المتوفى عام ١٨٤٨م[٣].

أمـــا عـــن أهـــم مهام الشاهبندر، فكان يتولى فض المنازعات بين الحرفيين والباعة، ويعاقب المخطئين[٤]، كذلك تولى فض المنازعات بين التجار، فقد أمر محمد على المحروقى بفـــض النـــزاع القائم بين الخواجه ديمتراكى وقسطندى التاجرين[٥]، وكان يشارك فى تعيين شيوخ الأسواق والطوائف .. وغيرهم، وكان هؤلاء الشيوخ يقرون أمام الشاهبندر بالمحافظة علـــى الأســـس والقواعد السائدة فى السوق وعدم الخروج عليها[٦]، بمعنى أن الشاهبندر كان مـــسئولاً عـــن طوائف التجار من حيث فض المنازعات بين التجار والدفاع عنهم أمام مجلس التجار، وتمتع المحروقى بمكانة ممتازة فى عهد محمد على فقد تولى رئاسة الحملة المسافرة إلـــى الحجاز عام ١٨١١م للقضاء على الحركة الوهابية، وأمر محمد على ابنه طوسون أمير العسكر باستشارة المحروقى وإطلاعه على كل الأمور، وألا يتخذ قرارًا دون مراجعته[٧]، وفى عـــام ١٨١٧م صـــاحب الباشا فى سفره إلى ميناء السويس؛ لاستقبال السفن القادمة بالبضائع الهندية[٨]، كذلك تولى المحروقى الصفقات التجارية الخاصة بمحمد على وشركائه، بل وكلف بنقل المعدات والإمدادات الخاصة بحملة محمد على إلى الحجاز ١٨١٦م[٩].

٢- رؤساء الطوائف التجارية ومشايخ الأسواق:

كانت الطوائف التجارية عنصرًا أساسيًا فى الحياة المدنية؛ كانت تمثل للسلطات إطارًا يمكـــنها مـــن خلالـــه الإشراف على معظم المجتمع العامل بالمدينة من صناع وتجار، وهذه الحقـــيقة بالغـــة الأهمية؛ فعندما يتوسط شيوخ الطوائف فى المشاجرات التى تنشب بين أبناء

---

(١) مصر الشرعية، تركات، س٤، م١٨٨، ص١٢٢- ١٢٣، بتاريخ ١٥ جمادى الأولى ١٢٥٧هـ/ ٩ يوليو ١٨٤١م؛ المصدر السابق، س٥، م٧٦، ص١٥٨- ١٦٣، بتاريخ ٦ المحرم ١٢٦٠هـ/ ٢٨ يناير ١٨٤٤م.

(٢) ديوان كتخدا، محفظة ٥، م٢٠، بدون ص، بتاريخ ٢ ربيع الأول ١٢٦٣هـ/ ١٩ فبراير ١٨٤٧م.

(٣) مـــصر الـــشرعية، تركات، س٩، م١٢٥، ص٩٢: ٩٩، بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٦٤هـ/ ٢٢ أغسطس ١٨٤٨م. انظر ملحق رقم (٩)

(٤) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٨، ص٤١٨.

(٥) معية سنية، محفظة٢، دفتر ٣، م٢٤٦، مادة بدون ص، بتاريخ ٥ جمادى الأولى ١٢٣٤هـ/ ٣ مارس ١٨١٩م.

(٦) حسام عبدالمعطى، مرجع سابق، ص١٩٨.

(٧) أمين سامى، تقويم النيل، جـ٢، القاهرة، مطبعة دار الكتب، ١٩٢٨، ص٢٣٣.

(٨) المرجع السابق، ص٢٦١.

(٩) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٨، ص٤١٨.

طوائفهم، وعندما ينظمون المنافسة بينهم ويعاقبون المسيئين على ما يرتكبونه من أخطاء، فهم بــذلك يسهمون فى إدارة المدينة وحفظ النظام بها[١]، وكانت هذه الطوائف بصفة عامة تعمل على رعاية شئونها والحفاظ على تقاليدها وحماية أفرادها[٢].

اقتــضت الأوضـــاع الــتجارية ضــــرورة وجود شيوخ للتجار فى الأسواق والوكائل الكبـــرى، وكانت تنظيماتهم تشبه تنظيمات الطوائف الأخرى.وقد تكون هذه الطوائف مجرد تجمعـــات إداريـــة، وكـــان رئيـــسهم – وهـــو عادة أغنى التجار – يعرف فى القاهرة باسم الشاهبندر[٣]،و في باقى المدن بشيخ الطائفة، وهو مسئول عن دفع ما هو مفروض على جميع أعــضاء طائفــته من ضرائب كالفردة أو الإتاوات[٤]، كذلك كان مسئولاً عن أى خلل يحدث داخــل الطائفـــة أمـــام السلطة، كما كان يُستدعى عند القبض على بعض التجار والمشبوهين للتعرف عليهم وإصدار رأيه فى قضاياهم[٥].

وكانـــت الطوائف التجارية تصنف طبقًا للموقع الجغرافى أو نوع التجارة، فمن شيوخ الطوائـــف التجارية أحمد الجندى شيخ طائفة التجار بأسيوط[٦]، وتولى من بعده محمد فرغلى الهلالـــى[٧]، وحسن عرفة شيخ طائفة الدلالين برشيد[٨]، وعلى الهجين شيخ طائفة العطارين بحى الأزهر[٩]، وعمر زغلول شيخ طائفة الفكهانية بالجيزة[١٠] ..وغيرهم

وكـــان لكل سوق شيخ مسئول عن انتظام العمل بداخله وهو ما يعرف بشيخ السوق، وكـــان لابد أن يكون من تجار السوق، وقد سجلت الوثائق العديد من أسماء شيوخ الأسواق،

---

(١) صلاح أحمد هريدى، الحرف والصناعات فى عهد محمد على، القاهرة، عين للدراسات والبحوث، ٢٠٠٣، ص٤٣.

(٢) أمين عزالدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ثورة ١٩١٩م.، القاهرة، دار الكاتب، د.ت، ص٢٣.

(٣) صلاح هريدى، الحرف والصناعات، مرجع سابق، ص٤٥.

(٤) أمين عزالدين، مرجع سابق، ص٣٣.

(٥) عماد هلال، الرقيق فى مصر فى القرن التاسع عشر، القاهرة، العربى للنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ص٧٤- ٧٥.

(٦) محكمة أسيوط، س١٠، م٥٨٢، ص٣١٢، بتاريخ غرة ربيع الأول ١٢٣٧هــ/ ٢٦ نوفمبر ١٨٢١م.

(٧) المصدر السابق، س١٣، م٢٢٤، ص٩٤، بتاريخ غاية ربيع الأول ١٢٤٨هــ/ ٢٧ أغسطس ١٨٣٢م.

(٨) محكمة رشيد، س٢٢٨، م١٣٨، ص١٠٨، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٥٢هــ/ ٢٦ نوفمبر ١٨٣٦م.

(٩) مصر الشرعية، تركات، س١، م١٤٩، ص١٢٢، بتاريخ غرة شوال ١٢٥٤هــ/ ١٨ ديسمبر ١٨٣٨م.

(١٠) الباب العالى؛ س٤١٣، م٢٩١، ص١٠٦، بتاريخ ٢٢ ذى القعدة ١٢٥٥هــ/ ٢٨ يناير ١٨٤٠م.

مـثل: تولــى كـل مـن محمـد مقلـب المغربـي؛ (شـيخ طائفـة الـتجار المغاربـة)[١] ،وعبدالمعطــى الــدوين[٢] شياخة سوق الفحامين وكلاهما من التجار المغاربة، أما عن سوق الغـورية فقد تولى شياخته عدد من التجار المغاربة – لأن معظم تجاره من المغاربة – منهم عـبدالقادر الـشادرنجي[٣]، وعبدالله التلاوى[٤]، ومحمد براده[٥]، وكان عبدالكريم البغل شيخ وكالة – سوق – الجلابة[٦].

وقد استفاد محمد على من مشايخ الطوائف واستعان بهم لقضاء مصالحه وإدارة جهاز حكومـته، مما يبين من جهة أخرى استمرارية دورهم فى الوسط الحرفى، وإن لم يكن بنفس قوته التى كان عليها قبل محمد على[٧]، ومن الطبيعى أن تتأثر الطوائف بما حدث من تغيرات فى النظام التجارى فى مصر – خاصة بعد معاهدة لندن – فقد تفككت هيئة السوق – طوائف الأسـواق – تدريجيًا، وانتشرت تجارة التجزئة فى جميع أنحاء المدينة، وتغلغل الأجانب فى فروع للتجارة كانت حكرًا على التجار المصريين[٨].

٣- المحتسب:

يلقـب المحتـسب بأمـين الحسبة أو الاحتساب، ووظيفته وظيفة قضاء وله التحكيم والعدالة، ولا يتولى هذه الوظيفة إلا الضليع فى القوانين والعدالة[٩]، ومن مهامه الإشراف على الأسـواق ومـراقبة المـوازين والمكايـيل والأسـعار، والإشراف على جمع الضرائب من التجار[١٠]، والمحافظة على الأخلاق العامة فى الشوارع والأسواق[١].

---

(١) مـصر الـشرعية، تركات، س٣، م٨٣، ص٢٠٠، بتاريخ ٢٥ شعبان ١٢٥٦هـ/ ٢٢ أكتوبر ١٨٤٠م؛ المصدر السابق، س٥، م٥٢، ص٣٦، بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٢٥٩هـ/ ١٢ إبريل ١٨٤٣م؛ ملحق رقم (١).

(٢) المصدر السابق، س٥، م٥٣، ص١٤٦ – ١٤٧، بتاريخ ١٧ ذى القعدة ١٢٥٩هـ/ ١٠ ديسمبر ١٨٤٣م.

(٣) إسقاطات القرى، س٣٤، مادة بدون م، ص١٣، بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٢١هـ/ ٣١ أكتوبر ١٨٠٦م.

(٤) الباب العالى، س٣٤٤، م١٥٣، ص٣٥، بتاريخ ٢ جمادى الأولى ١٢٢٦هـ/ ٢٦ مايو ١٨١١م.

(٥) مصر الشرعية، تركات، س٥، م٢٧٦ – ٢٧٧، ص١٥٨– ١٦٣،بتاريخ ٦ المحرم ١٢٦٠هـ/٢٨يناير ١٨٤٤م.

(٦) ديـوان خديوى، محفظة ٥٠، دفتر ٧٧٧، م٥٣، ص٥٩– ٦٠، بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/ ٣٠ أكتوبر ١٨٣١م.

(٧) عبدالسلام عبدالحليم عامر، طوائف الحرف فى مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص٥٧.

(٨) ج. بيـر، دراسـات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة، ترجمة: عبدالخالق لاشين وعبدالحميد فهمى الجمال، القاهرة، مكتبة الحرية الحديثة، ١٩٧٦، ص٣٠٥ – ٣٠٦.

(٩) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٨، ص٣٣٤؛ ولمزيد من التفاصيل عن وظيفة المحتسب ودوره بالأسواق انظر الفصل السادس: الأسواق.

(١٠) صلاح هريدى، الحرف والصناعات، مرجع سابق، هامش رقم ٣٥، ص٨٢– ٨٣.

وقـد كـان للمحتسب مهام شرفية، منها: مصاحبة المواكب الخاصة بالترحيب برسل السلطان العثماني كما يحدث عند وصول القابجي المرسل من قبل السلطان في مهمات رسمية إلـى الولايات العثمانية(٢)، ومصاحبة موكب كسوة الكعبة والمحمل حتى السويس(٣)، وموكب رؤية هلال شهر رمضان؛ فكان المحتسب يركب مع مشايخ الحرف لإثبات رؤية الهلال وسط جمـوع الـناس بالأسـواق والشوارع للفرح برؤيته بالطبول والمزامير(٤)، وكذلك مصاحبة المـواكب الخاصـة بقـادة الجيش كموكب تقليد طوسون باشا ابن محمد علي صارى عسكر المـتجهة إلـى الحجـاز(٥)، وربما كانت مشاركته ومصاحبته لهذه المواكب؛ لاحترام الناس وتقديـرهم لـه علـى اعتبار أن وظيفته في الأصل تتمثل في التصدي للخارجين عن الآداب العامـة في الأسواق والشوارع، فقد كانت له صلاحيات عدة تمكنه من تأديب الخارجين عن قوانين البيع والشراء والأخلاق العامة(٦).

أمـا عـن أهـم من تولى الحسبة في عهد محمد علي – كما أشارت بعض الوثائق والجبرتـي – فمـنهم حـسن أغا نجاتي منذ ١٢١٩هـ – ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٤م – ١٨٠٥م، وعبدالله قاضي أوغلي عام ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م(٧)، ثم محمود حسن الذي تقلد الحسبة في ربيع الآخر ١٢٢٨هـ/ إبريل ١٨١٣م(٨)، كما تقلدها عثمان أغا الورداني في ذي القعدة ١٢٢٨هـ/ أكتوبر ١٨١٣م(٩)، وتم عزله لما عرف عنه من عدم طاعة الناس له وعدم مبالاتهم بالضرب فضلاً عما كان يحصله من إتاوات من الناس والتجار(١٠)، ثم تولاها مصطفى كاشف كرد عام ١٢٣٢هـ/ ١٨١٦م(١١)، وتم عزله من الحسبة عندما تولى أغاوية مستحفظان*، وخلفه حسين

---

(١) سـقاو درديـر عبدالجواد، منطقة بولاق في النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، ١٩٩٨، ص٢٣.

(٢) الجبرتي، مرجع سابق، جـ٧، ص٢، ١٤٠.

(٣) المرجع السابق، جـ٧، ص٣٧.

(٤) المرجع السابق، جـ٧، ص١١٦– ١١٧؛ جـ٨، ص٤٣١، ٤٩٤.

(٥) المرجع السابق، جـ٧، ص٢٠٦، ٢١٥.

(٦) سقاو درديرعبد الجواد، مرجع سابق، ص٢٣.

(٧) الجبرتي، مرجع سابق، جـ٦، ص٤٨١، ٥٤٧.

(٨) المرجع السابق، جـ٧، ص٢٨١.

(٩) المرجع السابق، جـ٨، ص٢٨٦.

(١٠) محكمة البحيرة، س١٦، م٤٣٧، ص٢٠٨، بتاريخ ٧ المحرم ١٢٣٢هـ/ ٢٨ نوفمبر ١٨١٦م.

(١١) الجبرتي، مرجع سابق، جـ٨، ص٤٣٢.

* **أغاويـة مـستحفظان:** هـو رئـيس فرقة الإنكشارية في الجيش ويشغل منصب محافظ القاهرة (انظر: عبدالسميع الهـراوي، لغـة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر، القاهرة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون، ١٩٦٢، ص ١٨٧).

عن أداء واجبه عام ١٨٣٠م[١]، وتم تعيين إبراهيم الفريجى بدلاً منه عام ١٨٣٠م[٢]، كما عين أحمد شكرى أفندى محتسبًا على مصر عام ١٨٣٥م[٣].

٤- الصرافون:

حـــوت المـــناطق الـــتجارية بالقاهـــرة - وغيرها - عددًا كبيرًا من الصيارفة الذين تخصـــصوا فى صرف واستبدال النقود للراغبين، وقد ارتبطت حرفة الصيرفة ارتباطًا وثيقًا بالـــيهود الذين شكلوا أغلبية بين الصيارفة من المسلمين والنصارى، وقد جرت العادة أن يتخذ الصيرفى لنفسه مقعدًا بسيطًا يجلس عليه أو حانوتًا بالسوق أو حاصلاً بإحدى الوكالات الكبرى واضعًا صندوقًا يحتوى على النقود من مختلف العملات؛ ليصرف للناس ما يحتاجونه إليه[٤]، وقـــد استمرت سيطرة الصيارفة المسلمين والأقباط واليهود على السوق المصرى حتى بداية القـــرن التاســـع عـــشر المـــيلادى، ولكـــن مع بداية حكم محمد على أخذ الصيارفة الأرمن واليونانـــيون وغيـــرهم يبـــرزون فـــى السوق المصرى[٥]، وقد تنافس الصيارفة اليهود مع الـــصيارفة الأرمـــن فـــى مصر، إذ كانت صرافة الأموال والقروض المالية من أهم السمات الـــتجارية لليهود فى مصر فى أغلب القرن التاسع عشر[٦]، وقد تركز أغلب الصيارفة اليهود بسوق الصاغة وبولاق، وانتشروا فى الثغور قرب الموانئ والأسواق الداخلية، مثل: سوق باب البحر بالإسكندرية، وسوق الأرز بدمياط[٧].

بـــيد أن كثيرًا من صيارفة الحكومة قد أساءوا استغلال وظائفهم واختلسوا ما بعهدتهم مثلما حدث مع صراف ديوان الغلال والأرز؛ فأمر محمد على بعزله وتعيين آخر بدلاً منه[٨]، ولكن هذه الواقعة قد أثارت ريبة محمد على تجاه كل صيارفة الحكومة، حتى أنه أمر بالنظر فى حسابات جميع الصرافين المستخدمين فى الدواوين والجمارك، وجرد عهدتهم، وتحصيل ما

(١) ديوان خديوى، دفتر ٧٧٧، م٤٨، ص٥٣، بتاريخ ١٦ رجب ١٢٤٥هـ/ ١٢ يناير ١٨٣٠م.

(٢) المصدر السابق، دفتر ٧٧٧، م٤٩، ص٥٣ - ٥٤، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٤٥هـ/ ٢٠ يناير ١٨٣٠م.

(٣) معية سنية، محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، م١١٧، ص٢٩، بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى ١٢٥١هـ/ ١٨ سبتمبر ١٨٣٥م.

(٤) سليمان حسانين، مرجع سابق، ص١٣٨ - ١٣٩.

(٥) محمـــد رفعـــت الإمام، تاريخ الجالية الأرمينية فى مصر، تاريخ المصريين رقم ١٧١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص١٠٧.

(٦) Jacob Landau, Jews in The Nineteenth Century, in: P. M. Holt, Political and Social Change in Modern Egypt, London, 1968, p.201.

(٧) صلاح هريدى، الحرف والصناعات، مرجع سابق، ص١٤٧.

(٨) محافظ الذوات، محفظة ٩، م١٠، بدون ص ، بتاريخ ٢٦ المحرم ١٢٤٣هـ/ ٢١ أغسطس ١٨٢٧م.

يظهر عليهم من عجز سواء منهم أم من ضامنيهم، ونقلهم من مكان لآخر، وتغيير نشاطهم[١]، وكـذلك أمـر بأن الصيارفة الذين تثبت عليهم سرقة – سواء بالنسبة للحكومة أم الأهالي – يحصل منهم ما اختلسوه إذا كانوا قادرين على سداده، أما إذا لم يقدر الصراف على تسديد ما اختلسه يرسل إلى السجن لمدة أدناها خمس سنوات وأقصاها مدى الحياة[٢].

ولـم يقتـصر العمـل بالـصرافة على اليهود والأرمن فقط، بل كان هناك صيارفة مصريون – اقتصر عملهم على الصيرفة بالأسواق – وخضعوا كغيرهم للتنظيم الطائفي الذى يرأسـه شـيخ الطائفـة، ومـن الأمثلة على شيوخ طوائف الصيارفة المصريين: السيد سعد الطولوني شيخ طائفة الصيارفة ببولاق[٣]، والحاج حسن سمسم شيخ طائفة الصيارفة بمصر، وابنه حسن سمسم الصراف كوالده[٤]، والحاج مصطفى جزرة شيخ طائفة الصيارفة بمصر[٥].

وقـد تـدخلت الحكـومة في شئون طوائف الصيارفة، فعلى سبيل المثال: تقدم أحمد أبـوالعلا حمودة شيخ الصيارفة السابق بعريضة للمجلس العالي في عام ١٨٣٢م، التمس فيها إعادته للشياخة؛ فطلب المجلس من الديوان الخديوي أن يوضح الأسباب التي عزل من أجلها، والتأكد معا إذا كان في استطاعته القيام بأعباء هذا العمل، مما يوضح أن عملية عزل المشايخ – ومنهم الصيارفة – وتعيينهم في تلك الفترة كانت تتم بواسطة الإدارة، واستكمالاً لهذا التدخل الحكومي، أصدر محمد على أوامره عام ١٨٣٥م باعتماد لائحة الصيارفة التي سُنت بمعرفة ديوان شورى المعاونة، وبذلك دخلت تلك الطائفة تحت الإشراف الحكومي الرسمي[٦].

وقد تلاعب الصيارفة – وعلى رأسهم اليهود – بأسعار العملة ومارسوا غش وتزوير العملـة، مما كان له أثر سيئ على التجارة نتيجة لكثرة تداول هذه العملات المزورة؛ مما دفع محمد على للتشدد مع الصيارفة اليهود وتهديدهم بالطرد من البلاد*.

٥- السماسرة :

---

(١) المصدر السابق ، محفظة ٢، م٢٤٨، بدون ص، بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٤٣هـ/ ١ إبريل ١٨٢٨م.

(٢) أمين سامي، مرجع سابق، ص٣٥٤.

(٣) الباب العالي، س٣٨٢، م١٢٤، ص٣٠، بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٤٣هـ/ ٤ مارس ١٨٢٨م.

(٤) مصر الشرعية، تركات، س٤، م٢٧، ص١٦٨، بتاريخ ١٧ ربيع الآخر ١٢٥٧هـ/ ١٠ يونية ١٨٤١م.

(٥) المصدر السابق، س٥، م٣٤٩، ص٢١٧، بتاريخ ١٦ رجب ١٢٥٩هـ/ ١٣ أغسطس ١٨٤٣م.

(٦) عبدالسلام عبدالحليم عامر، مرجع سابق، ص١٦٥ – ١٦٦.

* لمزيد من التفصيل عن دور الصيارفة اليهود في غش العملة. انظر: الفصل الرابع: النقود المتداولة والضرائب.

لعب السماسرة دور الوسيط التجارى بين الباعة والمشترين سواء أكانوا تجارًا أم غير تجـار؛ نظير أجر معلوم يتقاضونه من الطرفين تحت مسمى سمسرة، وتظل السلعة ملكًا فى حـيازة البائع إلى أن يتم الاتفاق على سعر السلعة وتسليمها للمشترى، وتختلف قيمة السمسرة وفقًا لنوع السلعة وحجم الوحدة المباعة، وهناك شروط لابد من توافرها فيمن يعمل بالسمسرة يـتم التأكد منها قبل قبوله فى هذه المهنة، منها: أن يكون مستقيما، ويكون من ذوى الأملاك، وألا تكون قد ثبتت ضده جرائم، وأن يكون له ضامن يتولى تجديد الضمانة له سنويًا حيث يُعد الضامن مسئولا عن كل ما يؤديه السمسار من أعمال فى حالة هروبه أو مرضه أو وفاته(١)، ورغـم ذلـك لم تكن هذه المهنة متاحة لكل من يرغب العمل فيها، حيث كان لابد من التقدم بطلـب إلـى مجلـس التجار يبدى فيه رغبته بالعمل فى هذه الطائفة، فإذا وافق المجلس يتم وضعه تحت الاختبار لمدة ستة أشهر؛ للتأكد من صلاحيته للمهنة(٢).

وقـد خـضع الـسماسرة كغيرهم للقواعد المعمول بها من حيث انتظام أهل الحرفة الواحدة فى طائفة يرأسها شيخ يسمى شيخ السماسرة، ويكون لدى شيخ السماسرة – كغيره من شـيوخ الطوائف الأخرى – دفتر يقيد به أسماء السماسرة، وأسماء ضامنيهم، ولا يجوز لأى سمسار أن يذهب إلى أى تاجر ليبيع بضاعة له إلا بمعرفة شيخ السماسرة(٣)، وانقسم السماسرة إلى نوعين: الأول سماسرة الشون الحكومية، والثانى سماسرة الأسواق.

يقـوم سماسـرة الشون بفرز ما يورد للشون من بضائع، وبعد الفرز يقومون بوضع أخـتامهم عليها، ويعدون مسئولين عن كل ما يقومون به من أعمال أمام شيخ السماسرة وأهل الخبـرة بالشون، كذلك عند اختلاف السماسرة يتم اللجوء إلى شيخ السماسرة للفصل فيها(٤). وكـان يتم طرد السماسرة الذين يسيئون استعمال وظيفتهم، ولا يسمح لهم بالعمل فى الحكومة بعـد ذلك(٥)، ومن الأمثلة على سماسرة الشون: أحمد الأشقر سمسار بشون الغربية، وحسين فودة سمسار شون شبين الكوم، وأحمد جاد الله سمسار شون كفر الزيات، ومحمد عز سمسار

---

(١) أحمـد الشربينى، تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية،تاريخ المصريين رقم ٦٨، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص١٣٥.

(٢) عبدالمنعم الجميعى، عصر محمد على، تاريخ المصريين رقم٢٤٢،القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣ ، ص٦٨.

(٣) دفتـر تـرتيبات الوظائف من عهد محمد على، مادة بدون رقم، ص٥٣، بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٦٢هـ/١٤أكتوبر ١٨٤٦م

(٤) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص١٣٥ – ١٣٦.

(٥) الجمعية الحقانية، أوامر، محفظة ١،م١٢٢، ص٢٥٠، بتاريخ ٦ ربيع الأول ١٢٦١هـ/ ١٦ مارس ١٨٤٥م.

شون السنبلاوين، وسليمان الجمال سمسار شون الزقازيق، ومحمد البوهى سمسار شون البحيرة[١].

أما عن سماسرة الأسواق، فيبدو أنهم كانوا يعملون لحسابهم الشخصى؛ فأساس عملهم هو الوساطة فى البيع والشراء[٢]، لذا تتبعوا حركة التجارة، فأينما وجدت تجارة وجد سماسرة، وكان طبيعيًا أن يقبل التجار بوجودهم، وأن ينشأ بينهم علاقة تنهض على أساس المصلحة المتبادلة، فالتجار يرغبون فى سرعة تصريف سلعهم وبضاعتهم، والسماسرة يرتزقون من عمليات البيع والشراء، وقد تم مراعاة هذه العلاقة عند ترتيب لائحة مجلس التجار عام ١٨٤٥ م، فالبند الثامن عشر من لائحة المجلس ينص على "من حيث إن السماسرة هم عهدة البيع والشراء والأخذ والعطاء بين التجار والمتسببين بالبلدة فيلزم فحصهم بمعرفة المجلس والذى يظهر حسن سلوكه يعطى له ورقة بيده بختم المجلس لأجل يعتمد بموجبها فى الأشغال الذين يعاينها بين المذكورين.." [٣]، ومن السماسرة بالأسواق شمس الدين محمد صقر السمسار فى الكتان ببولاق - وهو متخصص فى سمسرة الكتان فقط[٤]، وحجازى أبوقمر النبراوى[٥]، وعلى عيد[٦]، وفى بعض الأحوال عمل بعض السماسرة بالتجارة،مثل: عبدرب النبى السمسار التاجر بسوق الغورية[٧]، وإبراهيم لقونه المحلاوى شيخ طائفة السماسرة[٨].

وقد أضر السماسرة الذين يتعاملون مع الحكومة بمصالحها، مما دفع محمد على لإصدار أوامره إلى مأمورى المصالح بشراء البضائع اللازمة لمصالحهم من التجار مباشرة دون اللجوء إلى السماسرة؛ لأن ذلك سيكون أربح للحكومة من ناحية، والتخلص من مكر واحتيال السماسرة من ناحية أخرى[٩]، وأرسل هذا الأمر لجميع النظار لاتخاذ خطوات حازمة لإلغاء مداخلة السماسرة[١٠]، ولكن سرعان ما أصبحت هذه الأوامر بدون جدوى؛ لأن

---

(١) ديوان التجارة والمبيعات، س٥٢٩٠ جـ٢، وارد، م٥٧٧، ص٣٧٢، تاريخ ١٥ جمادى الاولى ١٢٦١هـ/ ٢٣ مايو ١٨٤٥م.

(٢) عبدالله محمد عزباوى، الشوام فى مصر فى القرن الثامن عشر، المجلة التاريخية، مجلدان ٢٨- ٢٩، القاهرة، ١٩٨١ - ١٩٨٢، ص٢٨٩.

(٣) أحمد فتحى زغلول، المحاماة، القاهرة، د.ن، ١٩٠٠، ص١٤٢؛ انظر ملحق رقم (١٠).

(٤) محكمة بولاق، س٨٣، م٥٠، ص٢٢، بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٢٢٤هـ/ ٤ مايو ١٨٠٩م.

(٥) الباب العالى، س٤١٣، م١٦٦، ص٦١، بتاريخ ١٤ ذى القعدة ١٢٥٥هـ/ ٢٠ يناير ١٨٤٠م.

(٦) مصر الشرعية، إعلامات، س٢٢، م١٤، ص٦، بتاريخ غاية رجب ١٢٦٥هـ/ ٢١ يونية ١٨٤٩م.

(٧) مصر الشرعية، تركات، س٥، م٢٥٣، ص١٤٦- ١٤٧، بتاريخ ١٧ ذى القعدة ١٢٥٩هـ/ ١٠ ديسمبر ١٨٤٣م

(٨) الباب العالى، س٤١٣، م١٦٧، ص٦١، بتاريخ ١٤ ذى القعدة ١٢٥٥هـ/ ٢٠ يناير ١٨٤٠م.

(٩) معية سنية، محفظة ٦٠، دفتر ٥٤، م٣٩٠، ص١١٠، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٥٠هـ/ ١٣ مارس ١٨٣٥م.

(١٠) مجلس ملكية، محفظة ١، م١٢١، مادة بدون ص، بتاريخ ٢٥ شوال ١٢٥٠هـ/ ٢٤ مارس ١٨٣٥م.

السماسرة تهربوا من هذه الأوامر باتفاقهم مع التجار في الخفاء لشراء هذه البضائع وتوريدها للمصالح الحكومية[١]، فتشاور محمد على مع وكيل شورى المعاونة بشأن هذا الموضوع، وطلب منه العمل على تعليق إعلانات البضائع اللازمة للحكومة أسوة بأوروبا، والالتزام بقرار مجلس التجار بالتعامل مع السماسرة الذين يحملون تصاريح لمزاولة مهنتهم فقط[٢].

٦- الدلالون:

قام الدلال بأداء دور الوسيط التجارى مثل السمسار مع فارق بسيط، هو أن الدلال يشترى البضائع فى الغالب ويضعها تحت تصرفه، ثم يعيد تسويقها وبيعها نظير أجرة معلومة يتقاضاها من البائع، ومبلغ معتاد يتسلمه من المشترى، تتحدد قيمته سلفًا، حسب نوع وسعر السلعة، وكل ذلك تحت إشراف شيخ السوق، وإلا اعتبر تصرفه مخالفًا للعرف ويستحق الطرد من السوق[٣].

وقد خصصت رسوم الدلالة لنظام الالتزام فى عهد محمد على، فعلى سبيل المثال: كان عبدالحميد أفندى ملتزمًا بالدلالة بسوق السلاح بالقاهرة[٤]، وكان قعود الحبال ومحمد الصعيدى ملتزمين بمدينة الإسكندرية[٥].

وقد انتشر الدلالون فى جميع الأسواق، منهم: محمد بكرى الدلال بسوق خان الخليلى[٦]، وأحمد العابدين بسوق المؤيد[٧]، وعفيفى عبدالمعطى بسوق السلاح[٨] .. وغيرهم، وإلى جانب دلالى الأسواق، وجد نوع من التخصص الدقيق فى الدلالة، حيث احترف بعضهم العمل فى دلالة سلع بعينها، مثل: دلالة الرقيق كانوا يعملون فيها على تسهيل عملية البيع[٩]،

---

(١) شورى المعاونة، محفظة ١٨، دفتر ٢٨٢، م٣٩٩، ص١٩٧، بتاريخ٢٢ ذى القعدة ١٢٥٦هـ/ ١٧ يناير ١٨٤١م.

(٢) المصدر السابق ، محفظة ١، م٥٨، مادة بدون ص، بتاريخ ١٤ المحرم ١٢٥٧هـ/ ٩ مارس ١٨٤١م.

(٣) سليمان حسانين، مرجع سابق، ص١٢٩ – ١٣٠.

(٤) الخزينة الخديوية، صادر، مايسترو حساب الجمارك والأقلام الأميرية والمصالح التجارية، س٥١١١، بدون م، ص١١٨، لسنة ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م.؛ المصدر السابق، س٥١١٣، مادة بدون م، ص٤٦، لسنة ١٢٤٨ – ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٢ – ١٨٣٣م.

(٥) ديوان المالية، إيرادات ومصروفات الحكومة، س١٦٣٧، مادة بدون م، ص٢٣، لسنة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م؛ لمزيد من التفاصيل عن رسوم الدلالة وإيراداتها، انظر: الفصل الرابع: النقود المتداولة والضرائب

(٦) الباب العالى، س٣٥٨، م٥٠، ص٢٧ – ٢٨، بتاريخ ١٢ شوال ١٢٣٢هـ/ ٢٦ أغسطس ١٨١٧م.

(٧) مصر الشرعية، تركات، س١، م٣٤٤، ص٢٦٥، بتاريخ ١٠ جمادى الأخرة ١٢٥٤هـ/ ٢ سبتمبر ١٨٣٨م.

(٨) الباب العالى، س٤١٨، م٨٨، ص٤٧ – ٤٨، بتاريخ ٢٤ المحرم ١٢٥٨هـ/ ٨ مارس ١٨٤٢م.

(٩) عماد هلال، مرجع سابق، ص٨٣.

ويتقاضــون ٣ قروش كرسم دلالة عن كل رأس من الرقيق يبيعها فى وكالة الجلابة[١]،وكان مــنهم مــصطفى أغا دلال الرقيق بخان جعفر[٢]،وكامى أغا ديار باكرلى بوكالة الجلابة[٣]، ودلالة العقارات التى عمل فيها، محمد المحلاوى[٤]، وبزانى النصرانى[٥]، ومحمد الجندى[٦]، ومن دلالة الصاغة التى احترفها مصطفى نصار بسوق الصاغة[٧].

وقد مارست النساء مهنة الدلالة – فهن اللائى كن يمررن على النساء بالمنازل؛ ليبعن لهــن الأقمشة والخردوات فى منازلهن دون أن يخرجن إلى الأسواق – منهن زبيدة الدلالة[٨]، وزلــيخة الدلالــة[٩]، وقد خضع الدلالون – كغيرهم من الطوائف – لشيخ الطائفة، والذى لا تختلف الشروط التى يجب توافرها فيه عن باقى شيوخ الطوائف، من الأمانة والمعرفة بأسرار المهنة، وحفظ شئون الطائفة[١٠]..إلخ.

٧- القبانيون:

تواجد عدد من القبانية بالأسواق والوكائل والشون الذين تخصصوا فى وزن البضائع وتحرير قوائم تشتمل على أوزانها وأسعارها وتسجيل ذلك فى دفاتر خاصة بهم تكون مستندًا فــى حالــة حدوث أى خلاف بين البائع والمشترى[١١]، وقد انقسم القبانية إلى نوعين: النوع الأول: قبانى الحكومة، وهم الذين يعملون فى شون الباشا ويتقاضون راتبًا من خزانة الدولة، والنوع الثانى: قبانى البرانى (غير الموظفين)، الذين يعملون فى الأسواق والوكالات المختلفة ويتقاضون أجرتهم من أصحاب السلع التى يقومون بوزنها.

وكــان بكل شونة قبانى يقوم بوزن المحاصيل، ولا يتم قبول أى محصول إلا بوجوده بالشون، ويجب أن تتوافر فيه الاستقامة ويكون لديه ضامن يجدد له الضمانة له سنويًا، ويعتبر

---

(١) المرجع السابق، ص٧٦.

(٢) مصر الشرعية، تركات، س٣، م١٧٠، ص١٢٤ – ١٢٥، بتاريخ ٤ المحرم ١٢٥٦هـ/ ٩ مارس ١٨٤٠م.

(٣) مصر الشرعية، إعلامات، س٩، م٦١٦، ص٢٠٧، بتاريخ ٥ المحرم ١٢٥٨هـ/ ١٧ فبراير ١٨٤٢م.

(٤) محكمة بولاق، س٨٢، م٤٨٦، ص٢٢٦ – ٢٢٧، بتاريخ ١٨ رجب ١٢٢٠هـ/ ١٣ أكتوبر ١٨٠٥م.

(٥) الباب العالى، س٤٠٩، م٨٩، ص٤٠، بتاريخ ٢٠ ذى القعدة ١٢٥٣هـ/ ١٦ فبراير ١٨٣٨م.

(٦) المصدر السابق، س٤١٣، م٥٥٠، ص٢٠٥، بتاريخ ٢٢ المحرم ١٢٥٦هـ/ ٢٧ مارس ١٨٤٠م.

(٧) المصدر السابق ، س٤١٨، م١٣، ص٦ – ٧، بتاريخ ١٠ المحرم ١٢٥٨هـ/ ٢٢ فبراير ١٨٤٢م.

(٨) مصر الشرعية، تركات، س١، م٣٥٥، ص١٦٩ – ١٧٠، بتاريخ ٢٥ رجب ١٢٥٤هـ/ ١٥ أكتوبر ١٨٣٨م.

(٩) محكمة الإسكندرية، س١٥٢، م٧١٤، ص٤٠٨، بتاريخ ١٨ ذى القعدة ١٢٦٤هـ/ ١٨ مارس ١٨٤٨م.

(١٠) محكمة رشيد، س٢٢٨، م١٣٨، ص١٠٨، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٥٢هـ/ ٢٦ نوفمبر ١٨٣٦م.

(١١) سليمان حسانين، مرجع سابق، ص١٣٢.

القبانـــى مسئولاً عما يقيده بدفاتره التى يرسلها أولاً بأول إلى ناظر الشونة، ثم تراجع الدفاتر مرة ثانية على يد قبانى آخر[١]، ومن الأمثلة على قبانى الحكومة: الشيخ خليل إبراهيم البلاقى القبانى بشونة النخيلة بأسيوط[٢]، والشيخ مصطفى أحمد المصرى بشونة الحمرة بأسيوط[٣].

وقـد تـضمن قانون السياستنامة – الذى تناول تنظيم السلطة التنفيذية – الصادر عام ١٨٣٧م، فـى البند الثالث والعشرين تنظيم القبانية الحكوميين "يلزم أن يكونوا جميعًا مدركين فـى كار (مهنه) القبانة، وكافة عددهم تكون مرقومة بالعدد الهندى المعروف عند العامة، ولا تكـون بالأعـداد القبطـية، وأن يعاينوا هذه الأعداد من حين لآخر، وأن يلاحظ شيخ القبانية أشـغال القباينة، وفى أوقات بغتة (مفاجئة) يمسك أى صنف يوزن ويعيد ميزانه، وكلما يظهر عجز يخبر عنه المدير أو الناظر بالشونة"[٤]. أى أن كافة القبانية ينتمون لطائفة القبانية وعليهم تدوين بياناتهم فى الدفاتر الخاصة بهم بالأعداد الهندية لا بالأعداد القبطية التى كانت مستعملة قبل عهد محمد على فى أعمال القبانة، وكانوا يخضعون فى أعمالهم للتفتيش المفاجئ من قبل شيخ القبانية[٥].

وقـد قـام بعـض القبانية بالشون باختلاس ما بعهدتهم، مثل: على إمام قبانى شونة شـربين، وقـد بلغت قيمة ما اختلسه ٨٤٨٦ قرشًا (١٦ كيسًا و٤٨٦ قرشًا)، تم تقسيط المبلغ بضمانة الشيخ أحمد القبانى[٦]، وأحمد عبده قبانى شونة بالدقهلية، وتم الحكم عليه بالسجن لمدة سنتين[٧].

ضـمت الأسـواق والـوكائل العديـد من القبانية البرانى الذين تخصصوا فى وزن البـضائع، وكـان يتم اختيار القبانى وإلحاقه بالمهنة بمعرفة شيخ القبانية، وقد تراوحت أجرة

---

(١) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص١٣٦؛ سقاو درديز عبد الجواد، مرجع سابق، ص١٢١.

(٢) محكمة أسيوط، س١٤، م٢١٤، ص١٠١، بتاريخ ٥ رجب ١٢٥٤هـ/ ٢٥ سبتمبر ١٨٣٨م.

(٣) المصدر السابق، س١٤، م٣٤٤، ص٧٦، بتاريخ ١٦ ذى الحجة ١٢٥٥هـ/ ٢١ فبراير ١٨٤٠م.

(٤) مجلـس أحكام مصر، دفتر أمور إدارة وإجراءات، س٧/ ٣٣/ ١، م٢٣، ص٧١، بتاريخ سلخ ربيع الأخر ١٢٥٣هـ/ ٢ أغسطس ١٨٣٧م.

(٥) أحمد فتحى زغلول، مرجع سابق، ملحق ١، ص١٨؛ محمد خليل صبحى، تاريخ الحياة النيابية فى مصر من عهد سـاكن الجـنان محمـد على باشا، جـ٥، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٣٩، ص٦٣ – ٦٤؛ عبدالسميع الهراوى، مرجع سابق، ص١٧٢ – ١٧٣.

(٦) ديوان خديوى، دفتر ٨١٣، م١٤٤، ص٨٠، بتاريخ ٢٣ ذى الحجة ١٢٥١هـ/ ١٢ إبريل ١٨٣٦م.

(٧) ديوان التجارة والمبيعات، س٢٩٠٥جـ٢، وارد، م٤٥، ص٤٢٩، بتاريخ ١٤ رجب١٢٦١هـ/ ٢٠ يوليو ١٨٤٥م.

القبانـــى عـــن وزن كـــل قنطار من البضائع بين بارة وباريتن[١]، ومن الأمثلة على القبانية بالأســـواق: الشيخ بدر الدين حسن الأشمونى القبانى بسوق الحطب[٢]، وعبدالله القبانى بمصر القديمـــة[٣]، والسيد الشريف عبدالرحمن عثمان القبانى بوكالة الأبزار، والسيد سعودى القبانى بوكالة الخرنوب[٤]، وأحمد القمراوى[٥]، وعبدالله القبانى ببولاق[٦].

٩- الكيالون:

تركـــز نـــشاط الكيالين فى الأماكن التى اشتهرت بتجارة الغلال وفى مقدمتها ساحل الغـــلال بـــبولاق ومـــصر القديمة، وقد انقسم الكيالون أيضا إلى نوعين: النوع الأول: كيالى الـــشون الحكومـــية، والـــنوع الثانـــى: كيالى البرانى، وقد تركز كيالو الشون بشون بولاق والإسكندرية وفى مواسم الغلال يتم استدعاؤهم للشون، وإذا كان عددهم لا يكفى لكيل الغلال بالـــشون، يتم الاستعانة بكيالى البرانى وإعطائهم نفس مرتبات كيالى الحكومة[٧]. وكان كيالو الـــشون يحـــررون بيانًا بمقدار الغلال التى يتم كيلها بالشون، ويتسلمه صاحب الغلال فيقوم بتـــسليمه إلـــى كاتب الشونة حتى يستطيع صاحب الغلال أن يحصل على حقه، وينبغى على الكـــيال أن يـــذهب كل ليلة إلى الشونة؛ ليطلع على الدفاتر اليومية، وكان الكيال يحصل على بارتين عن كل إردب يكيله[٨].

أمـــا عـــن كيالـــي البرانـــى، فقد تشابهوا إلى حد كبير مع القبانى البرانى من حيث اختـــصاصهم بالأســـواق، وقد انضم كيالو البرانى كغيرهم فى طوائف حرفية، ويرأسها شيخ الكيالـــين، فمن الأمثلة على هؤلاء الكياليين: قاسم اللبودى[٩]، وإسماعيل عتابى[١٠]، وكلاهما بساحل الغلال ببولاق، وحسن الطنطاوى بساحل مصر القديمة[١١].

---

(١) المصدر السابق، محفظة ٤، م٢٨، مادة بدون ص، بتاريخ ١٦ ربيع الآخر ١٢٤٦هـ/ ٥ أكتوبر ١٨٣٠م.

(٢) محكمة بولاق، س٨٢، م٤٨٦، ص٢٢٦ – ٢٢٧، بتاريخ ٨ رجب ١٢٢٠هـ/ ٣ أكتوبر ١٨٠٥م.

(٣) محكمة مصر القديمة، س١١٤، م١٧٤، ص٩٢، بتاريخ ١٨ رجب ١٢٢٠هـ/ ١٣ أكتوبر ١٨٠٥م.

(٤) محكمة بولاق، س٨٣، م٣٣١، ص١٤٣ – ١٤٤، بتاريخ غرة ربيع الآخر ١٢٢٤هـ/ ١٦ مايو ١٨٠٩م.

(٥) مصر الشرعية، إعلامات، س١٤، م٥٣٨، ص١٤٠، بتاريخ غرة جمادى الآخر ١٢٦٠هـ/ ١٨ يونية ١٨٤٤م

(٦) أحمد فتحى زغلول، مرجع سابق، ص٢٥٠.

(٧) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص١٣٧.

(٨) سقاو دردير عبد الجواد، مرجع سابق، ص١٢١.

(٩) محكمة بولاق، س٨٢، م٤٧٣، ص٢٢٠، بتاريخ ٢٨ جمادى الآخرة ١٢٢٠هـ/ ٢٣ سبتمبر ١٨٠٥م.

(١٠) مصر الشرعية، إعلامات، س٢٢، م٧٤، ص٢٩، بتاريخ ٩ شعبان ١٢٦٥هـ/ ١ يوليو ١٨٤٩م.

(١١) مصر القديمة، س١١٤، م٢١٥، ص ١٢٨ – ١٢٩، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٢١هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٨٠٦م.

١٠- حرف مساعدة أخرى:

المقـصود بالحرف المساعدة هى التى لا يمكن للتجار الاستغناء عنها داخل منظومة العمل التجارى، مثل: التراسين (الحمارة) والعتالين (الشياليين).

فبالنـسبة للحمـارين، كان منهم من يختص بنقل الأشخاص، وآخرون يختصون بنقل البـضائع والأشياء، علمًا بأن الجمال هى التى كانت مختصة بذلك[١]، وقام محمد على برفع أجـور التراسـين الـذين ينقلون الفول من ترسانة بولاق إلى مرسى المراكب، وجعلها أربع بارات على الإردب، وذلك لسرعة النقل، وجعل أجرة التراسين الذين يؤجرون حميرهم للنقل خمـس بـارات وذلـك لمـنع هروبهم بسبب قلة الأجور[٢]، وكانت أجرة الحمير التى تقف بالمحطات (المواقف) التى تقع بالقرب من مداخل المدينة والشوارع الرئيسة والأسواق تتفاوت وفقا لطول المسافة[٣].

أما العتالون فكانت الحاجة إلى شحن وتفريغ السفن والمراكب بالموانئ،ببولاق ومصر القديمـة والإسكندرية والعطف* .. وغيرها، هى التى أوجدت عددًا كبيرًا منهم؛ لحمل بضائع الـتجار إلـى القبانى لوزنها وتقدير سعرها نظير أجرة محددة يتقاضاها هؤلاء العتالون من التجار، وقد انتمى هؤلاء العتالون كغيرهم لتنظيم طائفى يرأسه شيخ الطائفة، فمنهم شيخ طائفة العتالين ببولاق الحاج حمودة الشافعى[٤]، وكان يتم نقل هؤلاء العتالين من مكان لآخر حسب حاجـة العمل؛ فكان يتم نقل العتالين من بولاق للإسكندرية عند عجز عتالى الإسكندرية عن تفريغ البضائع[٥].

وعلـى هذا فقد مارس التجار أنشطتهم الاقتصادية فى إطار تنظيم طائفى على رأسه شـاهبندر الـتجار ومـن بعده شيوخ الطوائف التجارية وشيوخ الأسواق،ويضم هذا التنظيم المحتسب والسماسرة والصيارفة .. وغيرهم، وقد عملت هذه الطوائف على تنظيم العلاقة بين

---

(١) عبدالسلام عبدالحليم عامر، مرجع سابق، ص١٥٤.

(٢) المرجع السابق، ص١١١- ١١٢.

(٣) صلاح هريدى، الحرف والصناعات، مرجع سابق، ص١٤٤.

* **العطف**: هى قرية قرب مدينة رشيد، وقد وجد محمد على أنه من الضرورى لمصلحة الرى عام ١٨٣٤م. نقل ديوان القـسم والمـصالح المخـتلفة من بلدة إدفينا إلى بلدة العطف ، وتسميته بقسم العطف، ولما أنشئ مركز المحمودية عام ١٩٢٨م.، ألحقت به لقربها منه، (انظر: محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية، ق٢، جـ٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص٢٦٨).

(٤) محكمة بولاق، س٨٢، م٥٦٨، ص٢٢٦، بتاريخ ٢١ صفر ١٢٢١هـ/ ١١ مايو ١٨٠٦م.

(٥) عبدالسلام عبدالحليم عامر، مرجع سابق، ص١٠٨ – ١٠٩.

أفـراد الطائفــة الواحدة وبينهم وبين السلطة الحاكمة، وقد حافظ محمد على على هذا النظام القــديم فى بداية حكمه، ولكنه بمرور الوقت قد عمل على سلب حقوق هذه الطوائف والتدخل فـــى شـئونها وانــتخاب شـيوخها وإصدار اللوائح المنظمة لهذه الطوائف(١)، أو إحالة هذه التنظــيمات إلـــى الدواوين الحكومية للإشراف عليها، فعلى سبيل المثال: قد أحال محمد على الإشــراف على مادة الاحتساب عام ١٨٣٧م إلى ديوان الخديوى*، والإشراف على السماسرة إلـــى ديـوان التجارة والمبيعات، والصيارفة إلى ديوان شورى المعاونة .. وغيرها، وأصبح مأمور أشغال المحروسة حلقة الوصل بين الطوائف الحرفية والحكومية(٢).

ومهمـــا كان الأمر فإن هذه المنظومة قد سهلت عملية التسوق بالأسواق، فهناك هيئة تــشرف على هذه الأسواق وعلى التجارة بها، من شاهبندر ورؤساء الطوائف التجارية شيوخ الأسواق والمحتسب .. وغيرهم، ومن ناحية أخرى أوجد هذا التنظيم عناصر لعبت دورًا مهمًا فـــي تــسهيل العملـــية التجارية، مثل: السماسرة والكيالين والقبانيين والدلالين حتى العتالين والتراسين .. وغيرهم ، وتضافرت هذه المنظومة بعضها مع بعض؛ لتسهيل العملية التجارية داخل البلاد، وقد خضعت هذه المنظومة بأكملها لتنظيم إدارى أشمل وهو ما سيتم توضيحه فى العنصر التالى.

ثانيًا: التنظيم الإدارى:

كانـــت الحكــومة المصرية إبان عهد محمد على حكومة مطلقة تسود فيها قاعدة حكم الفــرد، فهــو وإن كـــان يعد من دعاة الحكم المطلق إلا أن ميزته أنه كان لديه فكرة النظام والإصلاح، كما أنه كان يميل إلى مشاورة مستشاريه فى الأمور قبل إبرامها، ومن هنا جاءت فكرة تأسيس بعض المجالس أو الدواوين التى كان يرجع إليها فى مختلف الشئون(٣)، فقد قام محمـــد علـــى بـتكوين بعض الدواوين والمجالس كان مقرها القلعة، وكان أول هذه الدواوين "ديوان الوالى" عام ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م، وفى عام ١٨٣٤م ألف مجلسًا يسمى "المجلس العالى أو الديوان العالى"(٤) ويرأس هذا الديوان الكتخدا باشا* وهو بمثابة وكيل الباشا أو نائبه، وصار

---

(١) عبد السلام عبد الحليم عامر، مرجع سابق، ص١٦٦.

* وهو ما سيتم توضيحه فى الفصل السادس.

(٢) عبد السلام عبدالحليم عامر، مرجع سابق، ص١٧٢.

(٣) عبد الرحمن الرافعى، عصر محمد على، جـ٣، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠، ص٥١٩.

(٤) شـفيق شحاته، تاريخ حركة التجديد فى النظم القانونية فى مصر منذ عهد محمد على، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦١، ص٤٨ – ٤٩.

يعــرف هــذا الديوان على مدى السنين بالديوان الخديوى"[١]، وعرف كذلك عام ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٤م "شورى المعاونة" وعام ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م، بـ"المعية السنية"[٢].

ثــم قــام محمد على بتنظيم السلطة التنفيذية بموجب "قانون السياستنامة" الصادر عام ١٨٣٧م، بــتوزيع الــسلطة على سبعة دواوين، يرأس كل منها "ناظر"، ويشرف عليها كلها الكتخدا باشا، وهذه الدواوين هى:

١- ديوان الخديوى	٢- ديوان الإيرادات
٣- ديوان الجهادية	٤- ديوان البحر
٥- ديوان المدارس	٦- ديوان الفابريقيات

٧- ديوان التجارة والأمور الإفرنجية[٣].

وفى عام ١٨٤٧م أضاف محمد على ثلاث هيئات جديدة؛ لمعاونته فى تصريف شئون الــبلاد، وهــم: "المجلــس الخــصوصى" و"جمعيتان عموميتان" إحداهما بالقاهرة والأخرى بالإسكندرية؛ للنظر فى الشئون العامة التى تحال عليها[٤]، وقد طلب محمد على من رئيس كل ديــوان أن يقــدم للباشا تقريرًا فى كل أسبوع عن أحوال ديوانه، وكشفًا شهريًا بحساباته إلى تفتــيش الحسابات، وميزانية سنوية عن الإيرادات والمصروفات[٥]، وبملاحظة هذه الدواوين نجــد أنهــا لم تكن وزارات بالمعنى المعروف، ذلك لأنها لا تهيمن على المصالح التى تباشر النشاط الإدارى فى فروعه المختلفة، ولا يخضع لها موظفو هذه المصالح[٦].

* كــتخدا: بفــتح الكاف وسكون التاء وضم الخاء، فى التركية وفى الفارسية كدخدا، والكلمة الفارسية من كلمتين كد: بمعنــى البــيت، وخدا: بمعنى الرب والصاحب، فالكتخدا هو فى الأصل رب البيت ويطلقها الفرس على السيد الموقر وعلــى الملك، ويطلقها الترك على الموظف المسئول والوكيل المعتمد. (انظر: أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٨، ص١٧٦).

(١) عبدالرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص٥١٩.

(٢) عبدالسميع الهراوى، مرجع سابق، ص٢١٠.

(٣) شفيق شحانه، مرجع سابق، ص١٠.

(٤) عبدالسميع الهراوى، مرجع سابق، ص٢١٣.

(٥) عمــر عبدالعزيز عمر، تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٥١٧ - ١٩١٩)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧، ص٢٦٣.

(٦) شفيق شحاته، مرجع سابق، ص١١.

وحيث إن ديوان التجارة هو المختص بشئون التجارة، فسوف يقتصر بالتحدث عنه دون الدواوين الأخرى، إلا بقدر مساهمة التجار فى عضويتها أو علاقتها – إن وجدت – بالشئون التجارية.

١- ديوان التجارة:

كان يعرف بديوان التجارة والأمور الإفرنجية، فقد اهتم محمد على بشئون التجارة منذ السنوات الأولى من حكمه، فأنشأ عام ١٨٠٩م "قلم التجارة"؛ ليشرف على الحركة التجارية ويخضع لديوان الخزانة المصرية، ومقره القاهرة، ولما ازدادت المعاملات التجارية واتسعت، وكشف محمد على عن سياسة الاحتكار(١)، فأنشأ عام ١٨٢٦م إدارة جديدة بالإسكندرية وهى ديوان التجارة والأمور الإفرنجية(٢)؛ لتتولى العلاقات الدبلوماسية، وإدارة مخازن الحكومة (الشون)، وجباية الالتزامات، والجمارك ومبيعات الحكومة(٣)، وقد عين بوغوص بك ناظراً له، وهو تعيين حاز رضا التجار الأوروبيين الذين كانوا يعتبرون التعامل معه أسهل منه مع أى تركى(٤)، وعند تنظيم دواوين الحكومة عام ١٨٣٧م، وتسمية الديوان بديوان التجارة والأمور الإفرنجية، تولى إدارته بوغوص بك تحت مسمى مدير ديوان التجارة والأمور الإفرنجية، وقد خلفه فى هذا المنصب بعد وفاته عام ١٨٤٤م أرتين بك* الذى تولى إدارته حتى نهاية عهد محمد على(٥).

---

(١) أمين مصطفى عفيفى، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، ط٣، القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٥٤، ص٢٩٩.

(٢) يونان لبيب رزق، الخارجية المصرية ١٨٢٦ – ١٩٣٧، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩، ص٢٣.

(٣) محمد خليل صبحى، مرجع سابق، ص١٤٦ عبدالسميع الهراوى، مرجع سابق، ص٢١٢؛ عمر عبدالعزيز عمر، مرجع سابق، ص٢٦٢.

(٤) هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة: أحمد عبدالرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٨، ص٢٦٢ – ٢٦٣؛ طلعت إسماعيل رمضان، بناء الدولة الحديثة، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، العدد ٣ – ٤، مايو ١٩٨٢، ص١٧٣.

* أرتين بك: هو أرتين أفندى، سافر إلى فرنسا عام ١٢٤١هـ/ ١٨٢٥م، وحضر من أوروبا بعد أن أتم دراسة القوانين الإدارية عام ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م، ثم عين وكيلاً بمدرسة المهندسخانة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، ثم عين ناظراً للتجارة والأمور الإفرنجية فى عهد محمد على وعباس باشا وسعيد باشا. (انظر: أمين سامى، مرجع سابق، ص٥٩٩). وقد ترك محمد على أمور كثيرة فى أواخر أيامه فى يد أرتين بك، وقد كان هو الرجل الثانى فى سلسلة أهل الثقة من الأرمن، ففى فترة توليته نظارة التجارة، انتهج سياسة موالية لفرنسا، وتمثلت هذه الظاهرة فى إطلاق حرية التصرف للموظفين الفرنسيين داخل الحكومة وكره الإنجليز. (انظر: محمد رفعت الإمام، مرجع سابق، ص٢٤٤ – ٢٤٥).

(٥) هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص٢٦٣.

كان ديوان التجارة هو همزة الوصل بين التجار والمصدرين والحكومة – منذ إنشائه عام ١٨٢٦م – أو هو الإدارة الحكومية التى يستطيع التجار أن يتعاقدوا معها لشراء البضائع من قطن وغلال..وغيرها؛ لتصدرها للخارج[١]، كذلك النظر فى التعامل بين الخزانة والتجار[٢]، وقد تدخل أيضا فى تحديد التسعيرة[٣]، وإتمام الصفقات سواء أكانت بالتسعيرة أم بالمزاد أم بالبيع فى الخارج، كما كان يتولى كتابة العقود التجارية مع التجار[٤]، والإشراف على نشاط التجار الأجانب فى الأسواق المصرية وتحصيل المتأخرات منهم[٥].

ومن مهام ديوان التجارة أيضًا الفصل فى القضايا التجارية سواء أكانت بين مصريين أم بين مصريين وأجانب، فقد فصل فى الدعوى المقامة من ابن الحاج عزبى الدمياطى تاجر الدخان ضد كل من الحاج صالح والحاج على تاجري الدخان بالمنيا، فقد ادعى أنه كان لوالده تجارة دخان مع المدعى عليهما، وأن والده بعد وفاته كان له بذمتهما أموال[٦]، وكذلك عرض عليه الخلاف القائم بين كل من الخواجة ديمترى سكاكين التاجر والريس مصطفى الصعيدى حول مركب شرك بينهما[٧].

لم يقتصر دور ديوان التجارة على الشئون التجارية فقط، بل امتد إلى غير ذلك، فعلى سبيل المثال: تولى مهمة تزويد المؤسسة العسكرية بالأسلحة التى كانت تُصنع فى أوربا من خلال وكلائه هناك – وكان على رأس هؤلاء الوكلاء أخو بوغوص بك – ففى إحدى أوامر محمد على لبوغوص بك يثنى عليه نجاح أخيه بتريستة فى شراء أسلحة من النمسا وأمر بوغوص بك بشحن سفينتين ٣٠٠٠ قنطار من القطن وإرسالهما إليه لتريستة كثمن لهذه الأسلحة[٨]، وفى عام ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٨م أمر محمد على بوغوص بك بشراء ٥٦ مدفعا – من عيار ٣ أفق – وتوقيع عقد شرائها مع من يلزم ذلك لشدة الحاجة إليها[٩]،وكذلك كان

(١) أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص٢٩٩.

(٢) معية سنية، محفظة ٦٥، دفتر ٥٩، م٢٠٦، ص٥٣، بتاريخ ٩ رجب ١٢٥٠هـ/ ١٢ نوفمبر ١٨٣٤م.

(٣) جلال يحيى، مصر الحديثة، ١٨٠٥ – ١٨٤٠، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب(فرع الإسكندرية)، ١٩٨٣، ص٣٤٦؛ يحيى محمد محمود، بوغوص بك يوسفيان فيلسوف محمد على ومستشاره (١٧٦٨ – ١٨٤٤)، ندوة محمد على بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠، ص٣٤٦.

(٤) محمد خليل صبحى، مرجع سابق، ص١٤٦ أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص٢٩٩.

(٥) يحيى محمد محمود، دراسات فى تاريخ مصر الاقتصادى، القاهرة، د.ن، ١٩٩٩، ص٩.

(٦) الوقائع المصرية، عدد ٨٠، بتاريخ ١٠ جمادى الأولى ١٢٤٥هـ/ ٩ نوفمبر ١٨٢٩م.

(٧) ديوان التجارة والمبيعات، س٢٩٠م جـ١، وارد، م٣٧، ص٢٦٨، بتاريخ ٨ ربيع الأول ١٢٦١هـ/ ١٨ مارس ١٨٤٥م.

(٨) الأوامر والمكاتبات ، مصدر سابق، جـ١، ص٢٥، بتاريخ ١٦ربيع الأول ١٢٣٦م./ ٢٣ديسمبر ١٨٢٠م.

(٩) أمين سامى، مرجع سابق، ص٤٨٥.

للديوان – وعلى رأسه بوغوص بك – دور دبلوماسي تفاوضي؛ لضمان سلامة وصول البضائع التي يتم شراؤها من الخارج – حتى ولو كانت أسلحة – عند وقوع أية اضطرابات، فعلى سبيل المثال: أمر محمد على بوغوص بك عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٧م باتخاذ كافة الإجراءات من أجل إحضار المدافع التي استولى عليها الأروام – اليونانيون – وهي في طريقها لمصر[١]، كذلك تولى الديوان الإنفاق على القوات المصرية بالخارج سواء في المورة أو كريت أو قبرص وذلك من حصيلة إيراداته من مبيعات الحاصلات المصرية، وتولى دفع رواتب الجند وتحرير الأسرى المصريين[٢].

كذلك تولى الديوان دفع الأموال المقررة للدولة العثمانية (الخراج) عن طريق التجار الأجانب الذين تعهدوا بدفعها مقابل حصولهم على حاصلات زراعية[٣]، وكذلك تولى الأموال التي تدفع كإنعامات للدولة العثمانية، ففي عام ١٢٤١هـ/ ١٨٢٥م أمر محمد على "بوغوص بك بخصم مبلغ ٥٦٠٠٠ قرش (١١٢ كيسًا) والمنصرف لقبودنات الدولة الهمايونية بصفة إنعام من طرف الخزانة[٤]؛ كذلك أمر محمد على بوغوص بك بإرسال مبلغ ٢٥٢٢٩ كيسًا للأستانة وسأله عن كيفية سداده، أي هل ستتحمل ميزانية الديوان سداد هذا المبلغ دفعة واحدة أم سيدفع جزء منه والباقي بعد مدة محددة وأي الطريقتين أسهل للديوان[٥].

وتولى الديوان الإنفاق على طلاب البعثات العلمية أثناء وجودهم في الخارج و بعد مجيئهم لمصر؛ ففي إحدى أوامر محمد على لبوغوص بك يطلب منه تحويل مبلغ ٥٠٠٠٠ فرنك – أي ما يعادل ٢٠٠٠٠٠ قرش (٤٠٠ كيس) – إلى محمد أفندي بأوربا؛ لشراء الأدوات والكتب والآلات اللازمة للأفندية – طلبة البعثات – الذين سيعودون من أوربا قريبًا[٦]، كذلك تولى الديوان الإنفاق على هؤلاء الطلاب في الخارج، حيث كان ديوان المدارس يرسل قوائم المبالغ المطلوبة للبعثات إلى ديوان التجارة ليصرفها له[٧].

أما عن الهيكل الوظيفي للديوان فقد كان على رأسه بوغوص بك مديرًا له، يعاونه مجموعة من المترجمين بلغ راتب كل واحد منهم ٦٠٠ قرش (كيس واحد و ١٠٠ قرش)

(١) أمين سامي، مرجع سابق، ص٣٢٦.
(٢) يحيى محمد محمود، دراسات، مرجع سابق، ص١٥ – ١٦.
(٣) المرجع السابق، ص٢٣.
(٤) أمين سامي، مرجع سابق، ص٣٢٠.
(٥) الأوامر والمكاتبات، مصدر سابق، جـ٢، ص١٠٢، بتاريخ ١٧ المحرم ١٢٥٢هـ/ ٥ مايو ١٨٣٦م.
(٦) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٥، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٩ ذي القعدة ١٢٥١هـ/ ٢٧ فبراير ١٨٣٦م.
(٧) ديوان المدارس، محفظة ٢، م١٢٦، ص٣٠٧، بتاريخ ٤ شعبان ١٢٦١هـ/ ٩ أغسطس ١٨٤٥م.

شهريًا[١]. وباشكاتب – لم تحدد الوثيقة راتبه – وكتبه تراوح راتب كل واحد منهم من ٢٥٠ – ٥٠٠ قرشًا شهريًا[٢]، وقد كانت إدارة الشون الحكومية تابعة لديوان التجارة إلى أن تم نقل إدارة الشون لديوان الخديوى عام ١٨٣٧م؛ تخفيفًا للعبء الواقع على ديوان التجارة، على ان ترسل حسابات الشون آخر كل شهر إلى بوغوص بك للنظر فيها، كما قام محمد على بنقل مقر ديوان التجارة بالقرن من محل إقامة بوغوص بك بالإسكندرية؛ ليسهل عليه تأدية عمله ومباشرة مسئولياته فى أى وقت ليلاً ونهارًا[٣].

ويتضح مما سبق أن مهام ديوان التجارة لم تكن قاصرة على خدمة المصالح التجارية فقط، بل تولت خزانة الديوان الإنفاق على كثير من شئون الحكم والإدارة فى تلك الفترة – من الجيش والجنود وطلبة البعثات ودفع الخراج ... وغيرها – مما يدل على أن خزانة الديوان كانت عامرة بالأرباح التجارية نتيجة لرواج السلع المصرية فى الأسواق.

٢- تمثيل التجار فى الدواوين الحكومية:

لم يقتصر التنظيم الإدارى للتجار على ديوان التجارة فقط، بل كان لبعض التجار دور فى بعض الدواوين الحكومية الأخرى عن طريق تمثيلهم فيها، مثل: المجلس العالى، ومجلس المشتريات، ومجلس الملكية، وديوان الجهادية، وهو ما سوف يتم توضيحه كالاتى.

أ - المجلس العالى:

أنشأ محمد على المجلس العالى عام ١٨٣٤م، ولم يكن اختصاصه مقصورًا على شئون الإدارة فقط، بل كان ينظر فى مسائل المواريث والأوصياء، وبعض القضايا الجنائية، وهو بذلك ذو سلطة قضائية تفصل فى كل المسائل[٤]، وقد نصت المادة الرابعة من لائحة ترتيب المجلس العالى على "أن أكثر الشئون الجارى رؤيتها بالمجلس العالى هى شئون الأقاليم فمن الإلزام أن يوجد بالمجلس بعض رجال الأقاليم المنتخبين، ثم أن هناك قضايا يمارسها المجلس تتعلق بحقوق العباد، وبعض هذه القضايا من اختصاص الشرع فيجب أن يكون بالمجلس عالمان من علماء مصر، وبما أنه تعرض على المجلس قضايا تتعلق بالمشتريات والتجارة، فإن الأمر يستدعى وجود تاجرين بالمجلس لرؤية مثل هذه القضايا، ولابد للمجلس

---

(١) ديوان كتخدا، دفتر ٥٨٦، م٣٤، مادة بدون ص، بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٦٢هـ/ ١٤ سبتمبر ١٨٤٦م.

(٢) ديوان خديوى، محفظة ٣، م١٥٧، ص٢٨٣، بتاريخ ٧ رجب ١٢٥٢هـ/ ١٩ أكتوبر ١٨٣٦م.

(٣) محافظ أبحاث، محفظة ٤٩، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٢٧ ذى الحجة ١٢٥٢هـ/ ٦ إبريل ١٨٣٧م.

(٤) شفيق شحاته، مرجع سابق، ص٤٨.

مــن كاتبين ملمين بالأعمال الحسابية .. وعلى كل مديرية أن توفد للمجلس شيخًا ينتخب من قـبل الأهالـى ويـستبدل كل سنة بطريق الانتخاب، أما العالمان فيتم انتخابهما بمعرفة كبار العلماء ويستبدلان بغيرهما كل عام، وكذلك الحال بالنسبة للتاجرين والكاتبين .. إلخ"(١).

وبـنـاءً على تلك اللائحة أمر محمد علي رئيس التجار بضرورة انتخاب تاجرين من مجلـس التجارة يكونان عالمين بالتجارة ويستبدلهما سنويًا بغيرهما من التجار وإرسالهما إلى عـبدى بـك*، ناظر المجلس العالى(٢)، كذلك أرسل محمد على نفس الصيغة إلى الشيخ حسن العطـار شـيخ الجامع الأزهر بخصوص العالمين وترتيب ماهيات لائقة لهؤلاء الأعضاء(٣). وأمر محمد على هؤلاء الأعضاء بالتوقيع بسجلات المجلس ومحاضر الجلسات ومنحهم إجازة أسبوعية(٤)، وقد شارك أعضاء المجلس فى مناقشة أمور كانت بمثابة القواعد التى تحكم علاقة الحكـومة بالأهالـى، وقـد ألغـى هذا الديوان عام ١٨٣٧م(٥)، أى عندما أعيد تنظيم الإدارة المصرية.

ب – مجلس المشتريات:

اخـتص مجلـس المشتريات بشراء مستلزمات المصالح الحكومية(٦)، وكان أعضاؤه التجار يقومون بتثمين هذه المستلزمات (المشتريات)، وعندما يكون للتاجر صلة فى توريد هذه المـشتريات للمـصالح، كان يعتذر عن تثمين هذه السلع بالمجلس حتى لا يكون موضع شك ولـضمان حـياد رأى الـتجار الأعضاء الآخرين، فعلى سبيل المثال: وافق محمد على على

---

(١) محافظـة المعيهى، محافظة ١، ملف ٧، م١٢، بدون ص، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ٣ اغسطس ١٨٣٤م؛ معية سنية، محافظة ٦٢، دفتر ٥٦، م١٨٠، ص٧٠، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ٣ اغسطس ١٨٣٤م.

* عـبدى بـك: هـو عبدي شكرى بك أحد خريجى البعثة العلمية الأولى، وكان قد تلقى علم الإدارة والحقوق بفرنسا. (انظـر: عبدالـرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص٥٢٠).ثم عين مأمور للبعثة بفرنسا ثم رئيسا للمجلس العالى فى عهد محمد على،ثم مديرا للمدارس فى عهد عباس باشا الأول.(انظر: أمين سامى،مرجع سابق،ص٥٩٨).

(٢) الأوامـر والمكاتبات ، مصدر سابق، جـ١، ص٤٩٠، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ٣ اغسطس ١٨٣٤م.؛ معية سنية، محفظة ٥٣، دفتر ٤٩، م٧٦٨، ص٥٧، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ٣ أغسطس ١٨٣٤م.

(٣) أمين سامى، مرجع سابق، ص٤٢٣.

(٤) مجلس ملكية، محفظة م٢١، مادة بدون ص، بتاريخ ١٢ ربيع الأخر ١٢٥٠هـ/ ١٨ أغسطس ١٨٣٤م.

(٥) طلعت رمضان، مرجع سابق،.ص١٨٤ – ١٨٥.

(٦) أحمـد فتحـى زغلـول، مرجع سابق، ملحق ص١١؛ ولمزيد من التفاصيل عن التوريد للمصالح الحكومية انظر للفصل السادس: الأسواق

اعتذار بعض التجار، وأبلغ رئيس المجلس بعدم الإصرار على إحضارهم للمجلس لقيامهم بتوريد هذه السلع للمجلس والاستعانة بتجار آخرين[١].

جـ - مجلس الملكية:

كان هذا المجلس قائمًا منذ عام ١٨٣٣م وحتى عام ١٨٣٧م، وكان من اختصاصه النظر في جميع أنواع الخصومات بما فيها مسائل الأوقاف ومسائل بيت المال[٢]، وقد كان بالمجلس أعضاء من التجار، مثل: السيد محمد الخشاب تاجر الحرير الذى استقال من المجلس عام ١٨٣٦م، وطالب بانتخاب غيره من التجار حيث أنه من تجار الحرير والقماش، والمجلس يطالبه هو ومن معه من التجار بتثمين وتعيين سلع غير الأقمشة – أى فى غير تخصصه – لذا فهو يريد الاستقالة لأنه لا يفهم فى هذه السلع الأخرى، وقد وافق محمد على استقالته وتعيين بدلاً منه[٣].

د - ديوان الجهادية:

يختص ديوان الجهادية بواجبات التجنيد والقوات وتدريب القوات وتوزيعها وإدارة الخدمات الطبية للجيش وصيانة أبنية الجيش وتحصيناته[٤]، وقد تواجد التجار فى ديوان الجهادية كأعضاء بالديوان؛ للإشراف على إمداد الجيش بالمواد الغذائية والمشتريات المختلفة، وتوريد مستلزمات الجيش، وكان يتعامل أحيانًا مع بعض التجار غير الموثوق فيهم مما ترتب عليه قيامهم بسرقة وغش وخداع الديوان؛ لذا أمر محمد على الديوان بقطع تعاملاته مع مثل هؤلاء التجار، فعلى سبيل المثال: أمر محمد على بمنع الديوان من التعامل مع التاجر ترويس النمساوى لغشة فى السلع التى يوردها للديوان[٥]؛ كذلك رفض محمد على قبول عضوية بعض التجار بالديوان لفقر حالهم، خوفًا من أن يقوم التاجر الفقير بأشياء لا يحمد عقباها، واشترط الباشا أن يكون أعضاء المجلس من أغنياء التجار[٦].

وعلى هذا فقد ساهم التجار فى الدواوين الحكومية المختلفة إما من خلال عضويتهم فى هذه المجالس كالمجلس العالى وديوان الجهادية، أو عن طريق إبداء آرائهم كخبراء

---

(١) معية سنية، محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، م٣٠٥، ص٧٧، بتاريخ ١٧ رجب ١٢٥١هـ/ ١٠ نوفمبر ١٨٣٥م.

(٢) شفيق شحاته، مرجع سابق، ص٤٩.

(٣) مجلس ملكية، محفظة ٤، م١، ص٢٦، بتاريخ ٤ المحرم ١٢٥٢هـ/ ٢١ إبريل ١٨٣٦م.

(٤) عمر عبدالعزيز عمر، مرجع سابق، ص٢٦٢.

(٥) معية سنية، محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، م٣٩٠، ص٩٩، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٥١هـ/ ٥ ديسمبر ١٨٣٥م.

(٦) المصدر السابق، محفظة ٩٦، دفتر ٨٦، م١١٥، بتاريخ ٨ شوال ١٢٥٢هـ/ ١٧ يناير ١٨٣٧م.

ومثمنين بهذه المجالس كمجلس المشتريات ومجلس الملكية، فضلاً عن دورهم كموردين لهذه الـدواوين والمجـالس – وهـو ما سيتم توضيحه فى الفصل السادس "الأسواق" – كذلك كان الـتجار بمثابة هيئة تحكيمية قضائية تبت فى القضايا التجارية المعروضة على هذا المجالس كما هو الحال بالمجلس العالى.

ثالثًا: التنظيم القضائى:

لجأ التجار إلى هيئتين قضائيتين للبت فى قضاياهم، وهما: المحاكم الشرعية، ومجالس التجار.

(أ) المحاكم الشرعية:

رغـم كـون هذه المحاكم محاكم عامة للجميع، فإنها لعبت دورًا حيويًا ومتزايدًا فى التجارة وفى خدمة التجار، فتسجل الحجج والمشاركات والأمانات والصفقات المتصلة بمختلف أنواع السلع بشكل منتظم فى سجلات المحاكم الشرعية، وهو أمر بالغ الدلالة، لأن ذلك يعنى توافـر الضمانات للتجار فى حالة حدوث نزاع بينهم، فلم يكن التاجر يعتمد على حسن النوايا فقـط، فـضلاً عن صلاحية الوثائق التى تصدق عليها المحكمة للعمل بها فى كل المدن، فقد قامت المحاكم بتوثيق العقود وتقديم الضمانات، وتدخلت فى فض المنازعات المتصلة بالنشاط التجارى(١).

وقد استمر الفقه الحنفى مذهبًا يلتزمه القضاة فى مصر فى عهد محمد على ، فالشريعة الإسلامية* – ممثلة فى المذهب الحنفى – هى الشريعة العامة للبلاد منذ مستهل القرن التاسع عشر الميلادى، وقد أصدر محمد على عددًا من القوانين تناولت مسائل القانون العام والقانون الجنائى** هذا بالإضافة إلى العرف العام الذى كان يتخذ به فى المحاكم الشرعية(٢).

---

(١) لللى حنا، مرجع سابق، ص١٠٥ – ١٠٦.

* الـشريعة الإسـلامية: هى مجموعة الأحكام التى استقرت فى كتب الفقه الإسلامى، بعد أن تأسست المذاهب الفقهية المختلفة فى عهد العباسيين، والمذهب الحنفى أقدمها جميعا، (انظر: شفيق شحاته، مرجع سابق، ص٩٣).

** أصـدر محمد على مجموعة من القوانين الجنائية، مثل: "قانون الفلاح" عام ١٨٣٠م الخاص بالحياة الريفية وشئون الزراعة، وقانون "سياسة اللائحة" عام ١٨٤٤م الخاص بالموظفين، وقد تعددت التشريعات الخاصة الصادرة من الجمعية الحقانـية، والمجلس المخصوص، وقد تم تجميعها تحت اسم "قانون المنتخبات" ولعله أول تجميع للقوانين المصرية فى العصر الحديث. لمزيد من التفاصيل (انظر: شفيق شحاته، مرجع سابق، ص١٠٥، ١٠٧).

(٢) شفيق شحاته، مرجع سابق، ص٩٤.

وقد تردد التجار المسلمون وأهل الذمة كثيرًا على المحاكم الشرعية، فسجلات المحاكم غنـية جدًا بالقضايا الخاصة بهم سواء التجار المحليين أو رعايا الدولة العثمانية، فالتجئوا إلى المحاكم فى معاملاتهم التجارية فيما بينهم، أو فى تسجيل ممتلكاتهم بيعًا وشراءً، أو كشهود فى القضايا، أو كوكلاء عن آخرين – رجالاً ونساءً –، أو فى القضايا الشرعية كالزواج والطلاق والـنفقة .. وغيـرها، فقد كانت المحاكم تنظر فى القضايا الشرعية والجنائية والتجارية، فمن الأمـثلة علـى القضايا التجارية: إدعاء عثمان الزيات ببولاق على خطاب الزيات، فقد كان المدعـى يـستحق بذمة المدعى عليه مبلغ ٦٠٠٠ قرشًا (١٢ كيسًا) باقى تجارة مسلى وجبن وعسل بينهم منذ خمس سنوات مع استمرار التعامل بينهم[1]، ودعوى المعلم يوسف النصرانى القبطـى التاجر فى النيلة على عمر خلف الصباغ بأن المدعى يستحق بذمة المدعى عليه ثمن نيلة هندى مقدارها ١٩٩ أقة يقدر ثمنها ١٩٥٥ قرشًا (٣ أكياس و ٤٥٥ قرشًا) وألزم الشرع المدعـى عليه بدفع ثمنها[2]، كذلك إدعاء أرملة حسين يكن الدباغ الأسيوطى على الذمى حنا الخياط التاجر بأسيوط، فقد كان بين زوج المدعية والمدعى عليه تجارة شركة بينهما، فحكمت المحكمـة بتسليمها أموال هذه الشركة وهى عبارة عن أوراق وسندات ونقود كُميراث شرعى لها[3].

ولجـأ الـتجار إلـى المحاكم الشرعية فى قضايا الغش التجارى، مثل: دعوى السيد مـصطفى شعبان الدخاخنى على مصطفى زعتر النابلسى، حيث اشترى المدعى من المدعى علـيه دخانـا نابلسيًا وبعد شرائه وجده غزوى وهو أدنى من النابلسى ثمنًا وجودة، فحكمت المحكمة للمدعى برد الدخان للمدعى عليه[4]. وإدعاء حسن مصطفى الياسرجى بالوجه القبلى علـى محمد نور الجلاب من أهالى كردفان بأنه اشترى منه جارية سوداء بمبلغ ١٣٨٠ قرشًا (كيسين و ٣٨٠ قرشًا) شرط سلامتها من العيوب، فوجد المدعى أنها حامل ومريضة – وهى مـن العيوب المنقصة للثمن – فلجأ إلى المحكمة لمخالفة البائع لشروط البيع، فقضت المحكمة بردها إلى البائع[5].

---

(١) الباب العالى، س٣٤٢، م٣١٨، ص١٧٧ – ١٧٨، بتاريخ ١٥ صفر ١٢٢٥هـ/ ٢٣ مارس ١٨١٠م.
(٢) مصر الشرعية، إعلامات، س١٥، م٧٠٥، ص٢١٠ – ٢١١، بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٦١هـ/ ٢٣ أكتوبر ١٨٤٥م.
(٣) محكمة أسيوط، س١٥، م٣٤٠، ص٢٢٢، بتاريخ ٢٤ رمضان ١٢٦٢هـ/ ١٥ سبتمبر ١٨٤٦م.
(٤) ديوان خديوى، محفظة ١٩، دفتر ٧٣٥، م١٠٦، ص٢٤، بتاريخ ٢٢ ذى الحجة ١٢٤٢هـ/ ١٨ يوليو ١٨٢٧م.
(٥) مصر الشرعية، إعلامات، س٢٢، م٢٣٧، ص٩٥، بتاريخ ٢٣ ذى القعدة ١٢٦٥هـ/ ١٠ أكتوبر ١٨٤٩م.

ومـن الأمثلة على تسجيل التجار لممتلكاتهم بالمحاكم: شراء محمد بركاوى الدخاخنى بالجيـزة – كوكيل عن زوجته – عقارًا من حسين رضوان[١]، وشراء حنا النصرانى التاجر بمـصر وكالـة برشـيد من الشهابى أحمد الحطاب برشيد وبولاق[٢]، وشراء إبراهيم وردة الفكهانـى* وكالـة مـن محمـد رفاعى الوزان[٣]، وشراء عبدالله التلاوى شيخ طائفة التجار بالغورية – كوكيل عن عبدالرحمن الطوير شاهبندر التجار – حانوتًا بسوق الفحامين من أبى بكر السكرى[٤].

وتـردد بعـض الـتجار علـى المحاكم كشهود فى بعض القضايا، مثل: تردد محمد الغـرباوى التاجـر بالجيـزة على محكمة بولاق كشاهد فى بعض القضايا[٥]، والحاج محمد فرغلـى الهلالـى شـيخ تجار أسيوط الذى كان يتردد كثيرًا على محكمة أسيوط للشهادة فى القضايا المختلفة[٦]، وقد تورط بعض التجار فى قضايا شهادة الزور فى بعض المحاكم، والتى حكم محمد على فيها بمعاقبة المزورين بما فيهم التجار[٧].

كذلك تردد بعض التجار أيضا على المحاكم للمطالبة باستحقاقاتهم لدى آخرين، مثل: استحقاق كـل مـن إسماعيل عبدالقدوس التاجر بالدخان وعلى البطراوى العطار والخواجة دمتـري كحيل التاجر والخواجة ميخائيل صاصى التاجر وآخرون على تركة موسى الشهير بالجمـال، وكانـت اسـتحقاقاتهم عبارة عن أموال تجارة حرير ودخان بينهم[٨]، واستحقاق رضوان الجواهرجى بسوق الصاغة على تركة حنين النصرانى القبطى الصائغ كأموال تجارة بينهما[٩].

كمـا قام ديوان التجارة والمبيعات بتحويل بعض قضاياه على المحاكم الشرعية، مثل: قـضية علـى وصالح تاجرى الدخان بالمنيا، حيث كان بينهما وبين إبراهيم عزبى الدمياطى

---

(١) مصر القديمة، س١١٤، م١٤٧، ص٧٧، بتاريخ ٨ رجب ١٢٢٠هـ/ ٣ أكتوبر ١٨٠٥م.

(٢) محكمة بولاق، س٨٢، م٨٣٩، ص٣٨٠ – ٣٨١، بتاريخ ٢ جمادى الأولى ١٢٢٢هـ/ ٩ يوليو ١٨٠٧م.

* تردد هذا التاجر كثيرًا على المحاكم لامتلاكه الكثير من العقارات إما بائعا أو مشتريًا أو شاهدًا.

(٣) محكمة بولاق، س٨٣، م٣٣١، ص١٤٣ – ١٤٤، بتاريخ غرة ربيع الآخر ١٢٢٤هـ/ ١٦ مايو ١٨٠٩م.

(٤) الباب العالى، س٣٤٤، م١٥٣، ص٣٥، بتاريخ ٢ جمادى الأولى ١٢٢٦هـ/ ٢٦ مايو ١٨١١م.

(٥) محكمة بولاق، س٨٢، م٥٠١، ص٢٣٤، بتاريخ سلخ صفر ١٢٢٠هـ/ ٢٩ مايو ١٨٠٥م.

(٦) محكمة أسيوط، س١٤، م٧٣ – ٧٤، ص٣٢، بتاريخ ١٩ ربيع الآخر ١٢٥٣هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٣٧م.

(٧) أحمد فتحى زغلول، مرجع سابق، ص٢٥٠ – ٢٦٨.

(٨) مصر الشرعية، تركات، س١، م٨٦، ص٦٥– ٦٨، بتاريخ ١٧ شوال ١٢٥٣هـ/ ١٥ يناير ١٨٣٨م.

(٩) مصر الشرعية، إعلامات، س١٣، م١٩، ص٩، بتاريخ ٨ جمادى الأولى ١٢٥٩هـ/ ٧ يونية ١٨٤٣م.

تجـــارة دخـــان، غير أن بعد وفاة الأخير ادعى ابنه على كل من على وصالح بأنهما مدينان لوالده بثمن دخان، وقد عرضا هذه القضية على الديوان فأحالها إلى الشرع للنظر فيها[١].

(ب) مجالس التجار:

أنشئت دواوين ومجالس مختلفة فى عهد محمد على ذات اختصاصات قضائية، فاعتاد الـناس رفـــع منازعاتهم إلى هذه المجالس، مع أن القضاء الشرعى ظل صاحب الاختصاص العام، وسار النظامان جنبًا إلى جنب، وبالرغم من أن هذه المجالس أخذت بعض اختصاصات القضاء فكانت هى النواة الأولى للنظام القضائى الجديث[٢]، أما بالنسبة للأجانب فقد منحوا منذ العهد العثمانى امتيازات جعلتهم غير خاضعين للقضاء المحلى، فكان الفصل فى قضاياهم من اختصاص القناصل، فكانوا يحاكمون عما يرتكبون من جرائم فى البلاد أمام هؤلاء القناصل، حتى ولو كان المجنى عليه فى هذه الجريمة من أهالى البلاد[٣].

لـــم يكـــن فـــى الفترات الأولى من عهد محمد على قاعدة أو قانون لتحصيل الديون المتأخـــرة على التجار، إذ كان يتم تحصيلها بمقتضى أوامر يصدرها محمد على إلى موظفيه بتـــشكيل لجـــنة من اثنين أو ثلاثة من التجار؛ للاطلاع على حسابات التجار وفحص أسباب خـــسارتهم وعجـــزهم عن تسديد ما عليهم من ديون، وشكلت هذه اللجان من الرعايا أو من الأجانـــب حسب جنسية التاجر المدين، وكانت العقوبات لا تفرق بين الرعايا وذوى الحمايات الأجنبية، أما المنازعات التى كانت تقوم بين التجار أنفسهم فكانت تعرض على مجالس التجار لدراســـتها، ثـــم تفحص دفاتر التجار وتصدر الأوامر والأحكام حسب الأصول المرعية بين التجار[٤]. وقد كان بمصر فى عهد محمد على عدد من المجالس التجارية هى:

١ – مجلس التجار بالقاهرة:

أنـــشئت فى القاهرة محكمة تجارية عام ١٨٢٦م، ومنحها محمد على حق الفصل فى جميع المنازعات التجارية بين المصريين والأوربيين، وبحث جميع مسائل الحسابات المتنازع عليها حتى حسابات المدينين للحكومة، وقد أثيرت قضية بداية مجلس التجار، فقد ذكر البعض

---

(١) الوقائع المصرية، عدد ٨٠، بتاريخ ١٠ جمادى الأولى ١٢٤٥هـ/ ٧ نوفمبر ١٨٢٩م.

(٢) شفيق شحاتة، مرجع سابق، ص٤٥ – ٤٨.

(٣) المرجع السابق، ص٤٨.

(٤) حلمـــى محـــروس إسماعيل، دراسات فى الحالة الاجتماعية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، ص٢٧٦.

أن مجلس التجار أنشئ بالإسكندرية عام ١٨٤٥م، وبالقاهرة عام ١٨٤٦م، وأن ما أنشئ بالقاهرة عام ١٨٢٦م والإسكندرية عام ١٨٢٨م محاكم تجارية[1].

وترى الباحثة أن المجالس التجارية التى أنشئت عام ١٨٤٥م، ١٨٤٦م ما هى إلا تطوير للمحاكم التى أنشئت عام ١٨٢٦م، ١٨٢٨م، وكان اختصاصها الفصل فى القضايا ثم تحولت إلى مجالس للتجار قبل عام ١٨٤٥م، وتستدل الباحثة على ذلك بعدة أمور، منها:

- أن اللائحة التى صدرت عام ١٨٤٥م ليست لائحة تأسيس بل لائحة ترتيب مجلس التجار، وهو الترتيب الذى شمل دواوين الحكومة ومجالسها بعد معاهدة لندن ١٨٤٠م، فقد قامت هذه اللائحة بتحديد مهام رئيس المجلس ومعاونيه وأعضائه وأربابه .. وغيرها*.

- أن تكوين المحكمة التجارية عام ١٨٢٦م كان من التجار المستقرين بمصر، فتكونت من تاجرين تركيين، وآخرين من المغاربة ومثلهما من اليهود، وأربعة يونانيين وثلاثة مصريين، وتمثلت اختصاصات المحكمة فى الفصل فى المنازعات التجارية بين المصريين والأوربيين، والبحث فى جميع مسائل الحسابات المتنازع عليها حتى حسابات المدينين للحكومة[2]، وتولى الرئاسة تاجر تركى يدعى "عمر شريف أغا" لقب بباش تجار مصر[3]، وكان محمد على يتابع أعمال هذه المحكمة التجارية، وعندما بلغه تراكم ٣٦ قضية دون النظر فيها، أمر بتعيين أحد المعاونين للتحقيق فى ذلك، وأنذر الرئيس بسوء العاقبة إذا استمر هذا الإهمال[4]، وأصبح على هذا المعاون إعانة الرئيس فى مهامه[5].

- كانت الرئاسة لباش تجار مصر عمر شريف أغا، وخلفه محمود حسن أغا[6].

---

(١) أحمد فتحى زغلول، مرجع سابق، ص١٨٥؛ شفيق شحاته، مرجع سابق، ص٥٠؛ سلوى العطار، التغيرات الاجتماعية فى عهد محمد على، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٩، ص٢٦٦.

*انظر ملحق رقم (١٠).

(٢) معية سنية، محفظة ٢٨، دفتر ٢٥، م٤٧٩، ص١٣٣، بتاريخ ٩ جمادى الآخرة ١٢٤٢هـ/ ٨ يناير ١٨٢٧م.

(٣) أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص٢٩٨؛ سلوى العطار، مرجع سابق، ص٢٦٦.

(٤) معية سنية، محفظة ٢٤، دفتر ٢١، م٢١٣، ص٥٨، بتاريخ ١٢ ذى القعدة ١٢٤٦هـ/ ٢٥ إبريل ١٨٣١م.

(٥) الوقائع المصرية، عدد ٣٧١، بتاريخ ١٣ ذى القعدة ١٢٤٧هـ/ ١٥ إبريل ١٨٣٢م.

(٦) محافظ الذوات، محفظة ١، م٩٥، مادة بدون ص، بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ٢١ يوليه ١٨٣٧م.

- أن اختصاصات هذه المحكمة كانت قريبة الشبه باختصاصات المجلس كما ورد بلائحة المجلس عام ١٨٤٥م، وإن كانت اللائحة قد توسعت في اختصاصات المجلس ليصبح المجلس أعم وأشمل*.

- وإن كانت القرائن السابقة تشير إلى أن المحكمة التي أنشئت عام ١٨٢٦م بمثابة مجلس للتجار قبل عام ١٨٤٥م، فإن الأمر الصادر من محمد على إلى رئيس التجار في ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ٣ أغسطس ١٨٣١م يؤكد بوضوح مما لا يدع مجالاً للشك وجود مجلس للتجار قبل عام ١٨٤٥ م، إذ أرسل الباشا إلى رئيس التجار؛ لاختيار تاجرين من مجلس التجار وضمهما إلى المجلس العالي، هذا الأمر نصه "حيث من مقتضى ترتيب المجلس العالي وجود عضوين من التجار يستبدلان بغيرهما من التجار في كل سنة، فيلزم انتخاب تاجرين من أعضاء مجلس التجار وإرسالهما إلى عبدى بك المعين رئيسًا للمجلس المذكور"[١].

- كذلك سمح محمد على لمحمد حجاج القلوعي التاجر من أهالي رشيد الذي ترك رشيد واستقر بالقاهرة وبلغ مكانة مرموقة بين التجار حتى أصبح عضوًا في مجلس التجار وقد كانت القوانين تمنع هذا التسحب في تلك الفترة، ولكن الباشا أمر باستثناء هذا التاجر لما بلغه من مكانة مرموقة داخل مجلس التجار[٢].

لقد أنشئت هذه المحكمة التي كانت بمثابة مجلس للتجار – كما سبق القول – بالقاهرة عام ١٨٢٦م، وفي الإسكندرية محكمة مماثلة عام ١٨٢٨م[٣]، وقد كان محمد على يتابع أعمالهما بنفسه ويناشد رئيس تجار القاهرة – عمر شريف أغا – بسرعة الفصل في الدعاوى والتأكد من صحتها وضرورة استدعاء طرفي النزاع؛ لإحقاق الحق ومعاقبة الظالم وصرفه

*انظر لائحة المجلس ملحق رقم (١٠).

(١) محفظة الميهي، محفظة ١، ملف ٧، م١٢، مادة بدون ص، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ٣ أغسطس ١٨٣٤ م؛ معية سنية، محفظة ٦٢، دفتر ٥٦، م١٨٠، ص٧٠، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ٣ أغسطس ١٨٣٤م.

(٢) ديوان خديوي، مكاتبات، محفظة ٣، صادر، م٢٥٤، ص٢٧٣، بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٥٢هـ/ ٥ فبراير ١٨٣٧م.

(٣) جلال يحيى، مرجع سابق، ص٣٤٦؛ James Augustus, Egypt and Mohammed Ali, Vol.II, London, 1834, p.429.

عـــن ظلم الآخرين[١]، وأعطاه سلطة القبض على المدين المفلس والزج به فى السجن،و كانت تعقد جلسات المجلس (المحكمة) ثلاث مرات أسبوعيًا[٢].

ولـــم تتقـــيد كلتا المحكمتين (المجلسين) بتطبيق الشريعة الإسلامية، فهما ذواتا صبغة تجاريـــة وتفـــصلان فـــى الـــدعاوى التجارية، فالمجلس يتكون من تجار مسلمين ومسيحيين ويهـــود[٣]، وكـــان محمـــد على يتابع أعمال المجلسين بشكل مباشر، فعندما تراكمت القضايا بـــالمجلس، عـــين الباشا أحد المعاونين لمساعدة رئيس المجلس، وهو محمود لبيب أفندى من تلاميذ الدرسخانة براتب قدره ١٥٠ قرشًا شهريًا[٤]، وأنذر الباشا رئيس المجلس بسوء العاقبة إذا استمر هذا الإهمال[٥].

وقـــد تكون الهيكل الوظيفى للمجلس – بعد إعادة تنظيمة عام ١٨٤٥م – من موظفين أســـند إلـــيهم القيام بكافة الإجراءات الإدارية الخاصة بالمجلس، وأعضاء من كبار التجار – المـــصريين والأجانـــب – للنظر فى القضايا التجارية التى تعرض على المجلس من مختلف دواويـــن الحكـــومة، وقـــد تشكل الجهاز الإدارى فى البداية من أربعة موظفين رئيس ووكيل وباشـــكاتب وكاتب[٦]، أما الرئيس فهو يرأس مجلس التجار بموظفيه وأعضائه، ومهمته تلقى الأوامـــر الـــصادرة إلـــيه مـــن مدير ديوان الوالى؛ للنظر فى الدعاوى مع أعضاء المجلس، والفـــصل فـــيها وتـــسليمها إلى باشكاتب المجلس، حيث يدون الباشكاتب تاريخ وصول هذه الدعاوى، وإثبات رقمها، ومضمونها؛ لعرضها على أعضاء المجلس أثناء انعقاده لاتخاذ قرار بشأنها بموجب اللوائح والقوانين التى يلتزم بها المجلس*.

---

(١) محافظ الأبحاث، محفظة ٤٩، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ١٦ رجب ١٢٥٢هـ/ ٢٨ أكتوبر ١٨٣٦م.

(٢) جون بورلج، تقرير عن مصر وكريت، نشر: محمد فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة مصر محمد على، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٤٨، ص٦١٦؛ صالح رمضان محمود، الجاليات الأجنبية فى القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٠، ص٧٢ – ٧٣.

(٣) هنـــرى دودويل، محمد على مؤسس مصر الحديثة، ترجمة: أحمد عبدالخالق وعلى أحمد شكرى، القاهرة، مكتبة الآداب، د.ت، ص٢٦٠.

(٤) الوقائع المصرية، عدد ٣٧١، بتاريخ ١٣ ذى القعدة ١٢٤٧هـ/ ١٥ إبريل ١٨٣٢م.

(٥) معية سنية، محفظة ٢٤، دفتر ٢١، م٢١٣، ص٥٨، بتاريخ ١٢ ذى القعدة ١٢٤٦هـ/ ٢٥ إبريل ١٨٣١م.

(٦) خالد عبد الناغية، مجلس تجار مصر ١٨٤٦ – ١٨٧٦، د.م، د.ن، د.ت، ص٢.

* انظر لائحة المجلس ملحق رقم (١٠).

أمـــا الوكيل فيرأس المجلس أثناء غياب الرئيس ويكون مسئولاً عن الإجراءات التى كان يقوم بها رئيس مجلس التجار[١]، أما بالنسبة للباشاكاتب والكاتب فيجب أن يكونا ذوا لياقة ولـــباقة، وأن يكونا عارفين للغة العربية والإيطالية[٢] – فقد حصلت اللغة الإيطالية على تلك المكانـــة نظـــرًا للتواجد الإيطالى فى المجتمع – بحيث يتحدثا بهما ويتمكنا من ترجمة تقارير أصـــحاب الـــدعاوى إذا كانـــت باللغة الإيطالية، كما أنهما يصبحان بمثابة همزة الوصل بين أصـــحاب الـــدعاوى مـــن المصريين وأعضاء المجلس من الأوروبيين، علاوة على ذلك فإن الباشكاتب والكاتب كان عليهما إنشاء عدد من الدفاتر الخاصة بإجراءات المجلس[٣].

وكـــان مـــن أهـــم رؤساء مجلس تجار القاهرة، عمر شريف أغا أول رئيس للمجلس (المحكمـــة) مـــنذ إنشائه عام ١٨٢٦م، وقد خلفه محمود حسن أغا فى رئاسته[٤]، ثم أمين أغا علائية لى كرئيس للمجلس[٥] بعد أن كان معاونًا للمجلس وناظرًا لشون الغلال ببولاق[٦]، وبعد وفاتـــه تولـــى الـــسيد حسين الرفاعى، وكان اختيار رئيس المجلس يتم بانتخابه من قبل تجار القاهرة شرط أن يكون المنتخب من أكابر التجار، ثم يعرض على الديوان الخديوى، فإذا تمت الموافقة علىالرئيس من قبل الديوان يتم تعيينه[٧].

أما عن أهم القضايا التى عرضت على مجلس التجار، بالإضافة إلى القضايا التجارية، كانـــت قضايا الخلاف بين الأجانب والرعايا، مثل قضية بنيامين تاتو السلانيكى التاجر الذى كانـــت لـــه مستحقات لدى كل من حسن الخربوطلى وسلمان اليهودى[٨]، كذلك النظر فى ذمم الـــتجار ومتـــروكات التجار المتوفين[٩]، وقضايا ديون التجار مثل الخلاف بين محمد شوشة وأخـــيه وبـــين بيشة كيرى مبلف الإنجليزى حول مديونيتهم للخواجة الإنجليزى، وقد أعطاهم المجلس فرصة لتسديد ديونهم له خلال ستة أشهر بضمانة والدهم[١٠]، وأحيانًا كان يتغير حكم

---

(١) خالد عيد، مرجع سابق، ص٢-٣.

(٢) أحمد فتحى زغلول، مرجع سابق، ملحق ٤، ص١٣٥؛ عبدالسميع الهراوى، مرجع سابق، ص١٥٥- ١٥٦.

(٣) دفتر ترتيبات الوظائف، مادة بدون م، ص٤٥، بتاريخ ٢٢ جمادى الأخرة ١٢٦١هـ/ ٢٩ يونية ١٨٤٥م.

(٤) محافظ الذوات، محفظة ١، م٩٥، مادة بدون ص، بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ٢١ يونية ١٨٣٧م.

(٥) ديوان كتخدا، محفظة ٥، م٢٠، مادة بدون ص، بتاريخ ٢ ربيع الأول ١٢٦٣هـ/ ١٩ فبراير ١٨٤٧م.

(٦) مجلس ملكية، محفظة ٢، م٢٥٥، مادة بدون ص، بتاريخ ٣ شعبان ١٢٥١هـ/ ٢٥ نوفمبر ١٨٣٥م.؛ معية سنية، محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، م٣٧٢، ص٩٥، بتاريخ ٩ شعبان ١٢٥١هـ/ ١ ديسمبر ١٨٣٥م.

(٧) الوقائع المصرية، عدد ٧٧، بتاريخ ٤ رمضان ١٢٦٣هـ/ ١٧ أغسطس ١٨٤٧م.

(٨) معية سنية، محفظة ٣٩، دفتر ٣٦، م٦٩، ص١٦، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٤٤هـ/ ٦ مارس ١٨٢٩م.

(٩) الوقائع المصرية، عدد ٣٧١، بتاريخ ١٣ ذى القعدة ١٢٤٧هـ/ ١٥ إبريل ١٨٣٢م.

(١٠) ديوان التجارة والمبيعات، س٢٩٠٥حـ٢، وارد، م٤٥، ص٣١٤، بتاريخ غرة ربيع الآخر ١٢٦١هـ/ ٩ إبريل ١٨٤٥م.

المجلــس ويتأثر بتدخل ذوى النفوذ(١)، والدليل على ذلك عندما رفع أزميرى الخردجى دعوى ضـــد أمين أغا العلائية لى، انصف المجلس المدعى عليه وهو أمين أغا لأنه معاون المجلس، أى من ذوى السلطة والنفوذ بالمجلس(٢).

٢- مجلس التجار الأوربى بالقاهرة:

كـــان بالقاهـــرة أيضًا المجلس الأوربى، الذى اختص بفض المنازعات التى تقع بين الأوربيين بعضهم البعض أو بينهم وبين الرعايا(٣)، وكانت الدواوين الحكومية تحيل على هذا المجلس القضايا الخاصة بالأوروبيين والمصريين، مثل قضية الشيخ على الغلبان ونعوم – لم تذكـــر جنـــسيته – الذى أحالها الديوان الخديوى على مجلس التجار الأوروبى(٤)، كذلك كان القناصل يعرضون القضايا الخاصة بالأجانب والرعايا على المجلس(٥)، ولم تعطنا الوثائق أو المراجع أية تفاصيل عن هذا المجلس مثل بداية تكوينه أو نظامه، وقد أمر محمد على فى ٢٥ ربـــيع الآخـــر ١٢٥٨هـــ/ ٦ يونية ١٨٤٢م بإلغاء هذا المجلس وصرف استحقاقات الكاتب والمترجم وإذاعة هذا القرار على من يهمه الأمر(٦).

وقـــد دعـــت الحاجة إلى إلغاء هذا المجلس المختص برؤية الدعاوى التى تحدث بين الأوروبيـــين والـــرعايا بالقاهرة، وعدم إحالة الدعاوى إليه، وإحالتها إلى مجلس التجار وفقًا الجـــارى بالإسكندرية(٧)، ولعل سبب إلغاء محمد على لهذا المجلس هو كراهيته لوجود قضاء أوروبـــى داخل البلاد خاصة بعد نجاح مجلس التجار فى حل القضايا التى تنشأ بين الأجانب والرعايا، وكان ذلك بعد اتفاقية بلطة ليمان ومعاهدة لندن اللتان أقرتا حرية التجارة، وقد سبق لباشـــا مصر أن منع عام ١٨٣٧م المجلس الأوربى من النظر فى القضايا التى يحيلها قناصل الدول على المجلس، مما كان سببا فى شكوى القناصل، مثل قنصل فرنسا الذى أرسل تقارير

---

(١) جون بورلج، مرجع سابق، ص٦١٦.

(٢) الوقائع المصرية، عدد ٣٨٧، بتاريخ ٢٨ ذى الحجة ١٢٤٧هـــ/ ٣٠ مايو ١٨٣٢م.

(٣) أمين سامى، مرجع سابق، ص٥١٨؛ أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص٢٩٨ – ٢٩٩.

(٤) شورى المعاونة، محفظة ١٠، دفتر ٢٧٤، م٣٩، ص٥، بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٢٥٣هـــ/ ١٥ يونيه ١٨٣٧م.

(٥) ديوان خديوى، محفظة ٦، م١٨٨، ص٣٧٦، بتاريخ ٧ جمادى الأخرة ١٢٥٣هـــ/ ٨ سبتمبر ١٨٣٧م.

(٦) محـــافظ أبحاث، محفظة ٥٠، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٢٥ ربيع الأخر ١٢٥٨هـــ/ ٤ يونيه ١٨٤٢م.؛ شورى المعاونة، محفظة ٢١، دفتر ٢٨٦، م٢٨٤، مادة بدون ص، بتاريخ ٢٨ ربيع الأخر ١٢٥٨هـــ/ ٨ يونيه ١٨٤٢م.

(٧) أمين سامى، مرجع سابق، ص٥١٨.

وشـــكاوى إلـــى الديـــوان الخديـــوى؛ ليـــسأل عن سبب عدم عرض القضايا المذكورة على المجلس[١].

أضـــف إلى ذلك أنه بعد سماح محمد على للتجار الأوروبيين بحق التجول فى القرى المـــصرية والاتـــصال بالفلاحين وشراء محصولاتهم دون اعتراض من جانب الحكومة عام ١٨٤٢م، حـــدثت العديد من الخلافات بين التجار والفلاحين وخاصة أن التجار كانوا يدفعون جـــزءًا مـــن ثمـــن المحـــصول قبل كيله أو وزنه، فكان بعض الفلاحين يتراجعون عن بيع المحصول،وكان مثل هذا الخلاف يعرض على المجلس الأوروبى للنظر فيه، ولم يتدخل محمد علـــى فـــى هـــذه القـــضايا فـــى بداية الأمر، ولكن نظرًا نتيجة لمساندة هذا المجلس للتجار الأجانب[٢]، وتدخله فى مسائل يعدها محمد على من اختصاصه، أصدر محمد على أمرًا بإلغاء هذا المجلس عام ١٨٤٢م[٣].

٣- مجلس تجار الإسكندرية:

أمر محمد على بوغوص بك عام ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٨م بتنصيب السيد أحمد المغربى رئيسًا لمجلس التجار بالإسكندرية[٤]، وأن تكون مهمته النظر فى القضايا التجارية التى تحال إليه وفق قانون التجارة وأصول العدالة، ثم يعرض الأحكام والقرارات على محمد على ليوافق علـــيها[٥]، أمـــا عن أعضاء المجلس فهم: الشيخ مصطفى الصحن (Mustaf Sakha) ، و محمـــد شرارة (Mohammed Shararah) ، و إبراهيم أبو شال (Ibrahim Aboushal) من التجار المسلمين بالإسكندرية ، والخواجة توسيجة (Tossizza) يونانى،والخواجة أنطون عـــيد (Antonaid)، من التجار الأرمن بالإسكندرية، والخواجة أنطونيو ألفاني (Antony Alphant) والخـــواجة تورنـــو (Florent Tourneau) الفرنسى من الأجانب المستأمنين بالإســـكندرية و الخواجة إبراهام لورا (Abraham Lauria) اليهودى[٦]، وقام أحمد المغربى بتعيين موظفين لمساعدته فى إدارة المجلس فضلاً عن التجار [٧]، وقام أحمد المغربى بتعيين

(١) ديوان خديوى، محفظة، ٦، م١٨٨، ص٣٧٦، بتاريخ ٧ جمادى الأخرة ١٢٥٣هـ/ ٨ سبتمبر ١٨٣٧م.

(٢) ديـــوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، م٤٠، مادة بدون ص، بتاريخ غرة جمادى الأولى ١٢٥٨هـ/ ١٠ يونية ١٨٤٢م.

(٣) عبدالمنعم الجميعى، مرجع سابق، ص٥٨.

(٤) أمين سامى، مرجع سابق، ص٣٣٣.

(٥) معية سنية، محفظة ٣٨، دفتر ٣٥، م٢٦، ص٩، بتاريخ ١٧ رجب ١٢٤٣هـ/ ٥ فبراير ١٨٢٨م.

(٦) أمـــين ســـامى، مرجع سابق، ص٣٣٣؛ James Augustus, op.cit., pp.429- 430. ؛ أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص٢٩٨؛ حلمى محروس، مرجع سابق، ص٢٧٦.

(٧) معية سنية، محفظة، ٦٥، دفتر ٥٩، م١٣٨، ص٣٧، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/ ٢ أكتوبر ١٨٣٤م.

موظفـــين لمساعدته فى إدارة المجلس فضلاً عن التجار[١]، فقد كان المغربى مكلفا إلى جانب الفصل فى القضايا فقد كان المغربى مكلفا إلى جانب الفصل فى القضايا التجارية بعمل كشف أسبوعي عن المشتريات بالمجلس وإرسالها إلى مجلس الملكية لتثمينها[٢]، وقد خلف محمد بدر الدين السيد أحمد المغربى فى رئاسة المجلس[٣].

عقــد محمد على جمعية عمومية بالإسكندرية؛ للنظر فى إعادة تشكيل مجلس التجار بالإســكندرية وتعديله وتنقيحه، وكان أول اجتماع لها فى ٢٢ جمادى الآخرة ١٢٦١هـــ/ ٢٩ يونـــيه ١٨٤٥م، علـــى أن يـــتألف المجلـــس من اثنى عشر عضوًا ،هم: الرئيس والمعاون والباشــكاتب والكاتب وثمانية من أكابر التجار خمسة محليين وثلاثة أوروبيين يكون تعيينهم بالانــتخاب بعد أن يتم التحرى عنهم من قبل رئيس المجلس*، ويتم تجديد التجار الثمانية كل ســتة أشـــهر فيخرج أربعة كل ثلاثة أشهر بطريق القرعة، وفى نهاية الأشهر الثلاثة التالية ينتخب أربعة آخرين بدلاً من الأربعة الباقين.. وهكذا، على أن يكون كل عضو جديد من نفس طائفة العضو السابق[٤].

كـــان رفـــع الدعاوى بمجلس تجار الإسكندرية لابد أن يسبقه عريضة تقدم إلى مدير ديـوان الوالـــى[٥]، ويتم الاستئناف فى الأحكام ورفع التظلمات إلى محمد على، وقد انقسمت القضايا إلى نوعين: النوع الأول: قضايا عادية، وهذه القضايا لا يجوز التظلم والاستئناف فى حكمهـــا، والـــنوع الثانـــى: قضايا جسيمة، وكانت تراجع بديوان الوالى، وإذا رأى أنها قابلة للـــنقض أحالها على مجلس تجارى يتكون من غير التجار الذين حكموا فيها أول مرة، وعند إصـــدار الحكـــم الجديـــد فى هذه القضايا يتم عرضه على الباشا للتصديق عليه[٦]، وبعد هذا التنظـــيم والترتيب لمجلس تجار الإسكندرية أمر محمد على أن يتم تنظيم مجلس تجار القاهرة بنفس القواعد واللوائح[٧].

---

(١) معية سنية، محفظة، ٦٥، دفتر ٥٩، م١٣٨، ص٣٧، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٢٥٠هـــ/ ٢ أكتوبر ١٨٣٤م.

(٢) مجلس الملكية، محفظة ٢، م٢٥،٧، م٢٥٧، مادة بدون ص، بتاريخ ٣ شعبان ١٢٥١هـــ/ ٢٤ نوفمبر ١٨٣٥م.

(٣) شـــورى المعاونـــة، محفظة ١٩، م١٣٩١، ص٢١٧، بتاريخ ٢٥ شوال ١٢٥٧هـــ/ ١٠ ديسمبر ١٨٤١م؛ محكمة الإسكندرية، س١٤٤، م٣٣٩، ص١١٤، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٥٧هـــ/ ٢ فبراير ١٨٤٢م.

* انظر ملحق رقم (١٠).

(٤) أحمد فتحى زغلول، مرجع سابق، ص١٨٥ – ١٨٦.

(٥) شفيق شحاتة، مرجع سابق، ص٥٠.

(٦) أحمد فتحى زغلول، مرجع سابق، ص١٨٦.

(٧) ديوان كتخدا، محفظة ٤، م٣٥٩، مادة بدون ص، بتاريخ ٢٨ ذى الحجة ١٢٦٢هـــ/ ١٨ ديسمبر ١٨٤٦م.

وقد كانت هناك بعض المخالفات بالمجلس، مثل: عدم التزام التجار المتقاضين باستخدام أوراق وسندات لعرض قضاياهم على المجلس، وهو ما يخالف الأوامر؛ لذا كان يتم تحصيل أثمان هذه السندات كرسوم بالمجلس(١)، كذلك كان بعض أعضاء المجلس يتركون المجلس متوجهين إلى القرى لمباشرة تجارتهم كالخواجة سكاكينى ولامبرت؛ لذا أمر رئيس المجلس بتعيين أثنين بدلاً منهم(٢)، لكنهم عندما علما بذلك عادا مرة أخرى إلى المجلس؛ لإستئناف نشاطهم من جديد(٣).

٤- مجلس تجار دمياط:

لم يختلف مجلس تجار دمياط عن مجلس القاهرة والإسكندرية من حيث مهام المجلس والقضايا المعروضة عليه، إذ كان من اختصاصه الفصل فى الدعاوى والمشاكل الخاصة بالتجار(٤). ولكن الوثائق تشير إلى احتمالية أن يكون مجلس تجار دمياط قد سبق كل من مجلسى القاهرة والإسكندرية، فهناك وثيقة يرجع تاريخها إلى عام ١٨١٨م مضمونها "أنه بناء على وفاة محمد الغرباوى رئيس تجار دمياط الذى ينظر فى القضايا والمنازعات التى تقع بين التجار المسلمين المقيمين بدمياط حسب قانون التجارة، فقد أحيلت رئاسة التجار إلى الحاج محمد جبر وإعفاء سفينته من الجمرك ونصف الأجرة كما كان للرئيس السابق، ويتم إعلان خبر تعيين محمد جبر رئيسا للتجار على تجار دمياط أسوة بسلفه"(٥)، وبتحليل هذه الوثيقة ربما تكون دمياط قد سبقت كل من القاهرة والإسكندرية فى تنظيم الأمور التجارية؛ فقد تواجد بها تنظيم قضائى للتجار قبل عام ١٨١٨م، فى حين أن هذا التنظيم لم يتواجد فى القاهرة والإسكندرية إلا فى عامى ١٨٢٦ – ١٨٢٧م، أو ربما يكون رئيس التجار المذكور بالوثيقة هو رئيس طائفة التجار بدمياط وليس رئيس مجلس التجار. وترجح الباحثة الرأي الأول وذلك لأن الوثيقة ذكرت رئيس التجار وليس شيخ التجار كما هو متداول لرؤساء الطوائف بالوثائق.

أضف إلى ذلك أهمية ميناء دمياط التجارية، فقد كان ميناء دمياط مخرجًا لتجارة مصر فى العصر العثمانى حيث كان يرد إليه الواردات القادمة من سوريا وفرنسا .. وغيرها، وتوفرت به التسهيلات اللازمة للنقل والملاحة؛ لوجوده على ثنية النيل البارزة، وكانت دمياط

---

(١) دفتر ترتيبات الوظائف، قرار مجلس العموم، م١٢٤، ص٥١، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٦٣هـ/ ٢٠ يوليو ١٨٤٧م.
(٢) ديوان التجارة والمبيعات، س٢٩٢ه جـ١، م٩، ص١، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٦٣هـ/ ٢٧ سبتمبر ١٨٤٧م.
(٣) المصدر السابق، س٢٩٢ه جـ١، م٤٢، ص١١٥، بتاريخ ٢١ ذى الحجة ١٢٦٣هـ/ ٣١ نوفمبر ١٨٤٧م.
(٤) معية سنية، محفظة ٣٢، دفتر ٢٩، م٩٠، ص٢٤، بتاريخ ١٦ جمادى الآخرة ١٢٤٢هـ/ ١٥ يناير ١٨٢٧م.
(٥) المصدر السابق، محفظة ٢، دفتر ٣، م٦٢، مادة بدون ص، بتاريخ ١٦ ذىالقعدة ١٢٣٣هـ/ ١٨ سبتمبر ١٨١٨ م.

مزدهرة اقتصاديًا في العصر العثماني وظلت محتفظة بذلك[١] هذا بالإضافة إلى أنها حافظت علـى مكانـتها في السنين الأولى من عصر محمد على، فقد كانت ثاني مدينة في القطر بعد العاصـمة - القاهرة - كما كانت ميناء مصر الأولى، منها تصدر، وإليها ترد معظم التجارة الخارجية، وكان يقوم بها كثير من الخانات والوكائل، وقد عنى بها محمد على في أوائل عهده عـناية خاصـة[٢]. ممـا تـرتب عليه أن يكون بدمياط تنظيم تجاري يسبق كل من القاهرة والإسكندرية.

وعلى هذا فقد تولى عدد من التجار رئاسة مجلس دمياط، فبعد وفاة محمد الغرباوي تم تعيـين محمـد جبـر رئيسًا بعده، ثم تعيين عبدالله زريق رئيسًا للمجلس، لكنه أفلس؛ فاقترح محـافظ دمـياط خلـيل بك تعيين الحاج على البكري رئيسًا للتجار، وعلى أعضاء المجلس الموافقة عليه أو رفضه، وإذا رفضوا عليهم اختيار غيره ليصدق هو عليه[٣]. وتم تعيين على البكري كما كان مقترحًا، وإعفاء سفينته من الجمرك ونصف الأجرة، ولكنه ما لبث أن استقال لكبر سنه، وتقدم ابنه عبدالله للتعيين بدلاً منه وتمت الموافقة عليه[٤]، وبعد ذلك تم تعيين الحاج بكـر أغـا كرئيس للمجلس، وكانت بينه وبين الشريف عمر أغا رئيس مجلس تجار القاهرة مكاتبات لتنظيم العمل فيما بينهم بخصوص الأمور التجارية المختلفة[٥].

لـم يخـتلف مجلـس تجار دمياط عن غيره من المجالس التجارية الأخرى سواء في الهـيكل التنظيمـي له أو في نوعية القضايا التي تعرض عليه، فقد كان بمجلس دمياط كاتب وباشكاتب وقواس*[٦]، أما عن القضايا المعروضة على المجلس فمنها تظلم ميخائيل جرجس سرور من مطالبة ديوان البحرية له بمبالغ مستحقة عليه، وبعد التحقيق اعترف بعض موظفي الديوان بأنهم قد استولوا على المبلغ[٧].

---

(١) صلاح أحمد هريدي، دراسة عن بعض جمارك مصر في القرن الثامن عشر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩، ص١٧.

(٢) جمال الدين الشيال، مجمل تاريخ دمياط سياسيًا واقتصاديًا، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٤٩، ص٦١..

(٣) معية سنية، محفظة ٢٤، دفتر ٢١، م٥٧٤، ص١١٩، بتاريخ غرة ربيع الآخر ١٢٤٢هـ/ ٢ نوفمبر ١٨٢٦م.

(٤) ديوان خديوي، دفتر ٧٣٤، م٢٨٩، ص١٠١، بتاريخ ٢١ شوال ١٢٤٢هـ/ ١٨ مايو ١٨٢٧م.

(٥) الوقائع المصرية، عدد ٣٥٣، بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٤٧هـ/ ٢٠ فبراير ١٨٣٢م.

* قـواس: هي كلمة عربية مشتقة من قوس وتعني صاحب القوس والرامي بها، فاستعارها الأتراك بمعنى حارس ثم نقلها عنهم المصريون بالنطق التركي (قواس). (انظر: عبدالسميع الهراوي، مرجع سابق، ص٣٩٩).

(٦) معية سنية، محفظة ٩٧، دفتر ٨٧، م٢٨، ص٧، بتاريخ ٢٧ رجب ١٢٥٢هـ/ ٧ نوفمبر ١٨٣٦م.

(٧) ديوان التجارة والمبيعات، س٥٣٠٢ جـ١، صادر، م٥، ص٢٦، بتاريخ ١٨شوال ١٢٦٢هـ/ ١٠ أكتوبر ١٨٤٦ م.

وفى إحدى أوامر محمد على أمر إلى بهجت أفندى محافظ رشيد بإنشاء مجلس برشيد أسوة بمجلس دمياط، على أن يكون أعضاؤه من أبناء مدينة رشيد[١].

وقد بدأت هذه المجالس كمحاكم قضائية مهمتها نظر الدعاوى التجارية بين المصريين والأجانب، ولكن بمرور الوقت تطورت هذه المجالس لتشمل تنظيم عمليات البيع والشراء، فبقراءة لائحة مجلس التجار عام ١٨٤٥م المكونة من تسعة عشر بندًا، نجد أن خمسة بنود فقط تتضمن الهيكل الوظيفى والإدارى للمجلس ومهام أربابه، أما الأربعة عشر بندًا الباقية، فتتناول كيفية عرض القضايا على المجلس، وشراء التجار البضائع بكمبيالات، وعقود البيع والشراء، ومعاينة البضائع والسماسرة .. وغيرها.

فنجد البندين السادس والسابع يتناولان كيفية عرض القضايا على المجلس، فبعد تقديم الدعوى لرئيس المجلس يتم استدعاء طرفى النزاع (المدعى والمدعى عليه) فى الوقت المحدد لدعوتهم ولا يتغيب أحدهما دون عذر، ومن يتغيب عليه توكيل من ينوب عنه، وعلى الطرفين إقامة الأدلة والبراهين على صحة أقوالهما، ويتعرض البند الثامن لشراء التجار للبضائع بكمبيالات مؤجلة لمواعيد محددة، وفى حالة عدم تسديد المشترى للمبلغ المستحق عليه فى الموعد المحدد للكمبيالة، يحق للبائع أن يرفع دعوى بالمجلس ضد المشترى ويقدم الكمبيالات، فيستدعى المجلس المدعى عليه، ويأمره بسداد ما عليه، فإذا أبدى المدعى عليه عذرًا مقبولاً لتأخره عن السداد، يمنح مهلة ٣١ يومًا تبدأ من يوم رفع الدعوى عليه، وإذا لم يسدد خلال هذه المهلة، فلا يقبل منه عذر بعد ذلك، ويتم الحجز على ممتلكاته بمعرفة المجلس لسداد الكمبيالة، وذلك فى حالة أن يكون تاريخ الكمبيالة بعد تاريخ صدور لائحة المجلس.

وقد استكمل البند التاسع موضوع الكمبيالات وتحويلها وانتقالها من يد صاحبها لآخر، فإذا تأخر سداد هذه الكمبيالة، يتم الرجوع إلى صاحبها الأصلى ويمنح مهلة محددة (٣٠يومًا) لسدادها حسبما توضح فى البند الثامن، ويتشابه البندان العاشر والحادى عشر مع البندين الثامن والتاسع، غير أن الأخيرين يتناولان موضوع صكوك الدين بدلاً من الكمبيالات، ويتم تطبيق نفس الأحكام ونفس المهلة على صكوك الدين.

أما البند الثانى عشر، فيختص بعملية البيع والشراء بين التجار، فقد اشترط المجلس تحرير عقود (كونتراتو) بشأن ذلك منعًا لحدوث المشاكل، ويكون للبائع والمشترى الحق فى

(١) مجلس ملكية، محفظة ٤، م١٠٩، ص٢١٩، بتاريخ ١ صفر ١٢٥٢هـ/ ١٨ مايو ١٨٣٦م.

رفــع دعــوى للمجلــس – إذا اســتلزم الأمر – ولكن لا تقبل دعاوٍ خاصة بالبيع أو الشراء بالمجلس إلا إذا كان هناك عقد محرر موقع عليه من البائع والمشترى.

وقــد تناول البند الثالث عشر معاينة المشترى للبضاعة قبل كتابة العقود، فعليه إمعان النظر والتدقيق فيها، وإذا سجل بالعقد معاينة يكون ملزمًا بقبول البضاعة التى اشتراها أما إذا لم يعاينها وظهر بها عيب بعد ذلك، فيعتبر العقد لاغيا، وقد عالج البند الرابع عشر حالة شراء أحد التجار لسلعة وسدد ثمنها وتم تحرير عقد بها ولم يتسلم البضاعة فى وقتها، وتحدد موعد لتسلمه البضاعة، ولم يتسلمها فى الموعد المحدد، ولجأ المشترى للمجلس، فإذا تقدم البائع بعذر مقــبول يــتم منحه مدة ٣٠ يومًا لتسليم البضاعة للمشترى، وفى حالة عجز البائع عن تسليم البضاعة، يكون ملزمًا بدفع ثمنها للمشترى بالإضافة إلى فرق سعر السلعة منذ يوم العقد حتى صــدور حكم المجلس – فى حالة ارتفاع سعرها – لأن البائع هو المسئول عن تعطيل تسليم البـضاعة، هذا فى حالة خلو العقد من أية شروط، إما إذا تضمن العقد شروطًا فيصير النظر فيها من قبل المجلس لتنفيذها.

وقد ألزم البند الخامس عشر التجار والمتسببين أن يكون لهم سجلات ودفاتر يتم تقييد حــركة البيع والشراء بها، وتكون هذه الدفاتر منمرة ومختومة بختم الحكومة فى كل صفحة، ويكــون هذا الدفتر أساس العمل بالإضافة إلى العقود والسندات والكمبيالات .. وغيرها، ويتم تحصيل عوائد عليها.

وقــد تعــرض البند السادس عشر لإفلاس التجار أو عجزهم عن سداد ديونهم؛ فيتم إشــهار إفلاس التاجر من طرف مجلس التجار، ويتم الحجز عليه إذا لم يضمنه أحد، ويكلف المجلــس أحــد البــتهار الأعضاء وأحد الكتبة بختم دفاتر هذا التاجر وأوراقه وكل مقتنياته، ويــستدعى للمجلــس كافــة الديانة، فيتوجهوا جميعًا بمصاحبة أرباب المجلس لجرد متعلقات التاجر، فإذا تبين عدم اختلاسه وظهرت أسباب عجزه عن تسديد ديونه، يطلق سراحه لبرائته، وإذا ظهر عكس ذلك يرسل للحكومة ليتم بيع ممتلكاته بمعرفة أرباب المجلس والديانة، ثم يتم تــسديد ما عليه من ديون، وفى حالة براءته ومطالبة الديانة بحقوقهم يتم إلزام التاجر بدفع ما بين ٣٠٪ و ٥٠٪ من إجمالى ديونه للديانة.

وقد اختص البند السابع عشر برسوم رفع الدعاوى بالمجلس، وتم تعيين قرشين على كــل مائة من عين المال المتنازع عليه، أما فى حالة أن تكون الدعوى خاصة بالكمبيالات أو السندات أو العقود – وغيرها فتم تحديد ٢٠ قرشًا عن كل واحدة منهم، وقد تناول البند الثامن عشر موضوع السماسرة وتقييمهم من قِبل المجلس، وإعطاء سند بختم المجلس لمن لم يحسن

سلوكه حتى يكون معتمدًا من قبله، وقد تناول البند التاسع عشر موضوع الاستئناف فى أحكام المجلس؛ فتعرض القضية على مجلس يتكون من تجار غير الذين أصدروا الحكم أول مرة، ثم يعرض الحكم الأخير على محمد على وهو الذى يقرر ما يتم عمله لهذا التاجر*.

وعلــى هذا فإن مجالس التجار التى أنشأها محمد على كانت بمثابة محاكم متخصصة فــى نظر الدعاوى بين المصريين والأجانب، وتشكلت من موظفين وأعضاء؛ فالموظفون قد تحملــوا الأعــباء الإدارية الخاصة بالمجلس، بدءًا من استقبال الدعاوى المتنوعة من مختلف المصالح و الدواوين الحكومية، حتى عرضها على أعضاء المجلس؛ لاتخاذ قرار فيها لإعلانه علـــى الخــصوم، ومــثلوا حلقة الوصل بين المدعين من المصريين والأجانب وبين أعضاء المجلس؛ نظرًا لإجادة بعضهم اللغات الأجنبية، وقد مكنهم هذا من معرفة كل صغيرة وكبيرة تــتعلق بالقــضايا التجارية وتقديمها بصورة واضحة لأعضاء المجالس، أما أعضاء المجالس فكانــوا بمــثابة القضاة الذين يفصلون فى كافة الدعاوى التى تعرض على المجلس بمقتضى اللوائح والقوانين التى وافق عليها القناصل فى مصر(1).

وبالـــرغم من أن ظاهر هذه المجالس الاستقلال عن الدواوين الحكومية، وأنها هيئات قضائية بعيدة عن أية شبهة وتتسم بالنزاهة والعدل، فإن باطنها غير ذلك، حيث إنها لم تستقل عــن محمد على شخصيًا، فقد كان يتدخل باستمرار فى قرارات المجلس، ولا يمكن البت فى أى قــرار إلا بالــرجوع إلــيه، حتـــى فى اختيار رئيس المجلس، فبعد انتخاب الأعضاء له، وموافقــتهم علــيه، لابد أن يعرض هذه الانتخاب على محمد على؛ ليوافق عليه أو لا يوافق، كــذلك عند نقض أحكام المجلس لابد من عرضها على الباشا؛ ليصدر أوامره بأن هذا الحكم يستدعى النقض أم لا.

رابعًا: علاقة التجار بالسلطة:

أتــيحت الفرصـــة فى عهد محمد على لنمو الطبقة الوسطى داخل المجتمع المصرى، والتى تتألف من كبار ومتوسطى التجار – والعلماء ورجال الدين وأعيان الريف ... وغيرهم – وقــد نجـــح القليل منهم فى الوصول إلى مراكز مرموقة داخل هذا المجتمع وعلى رأسهم الــشاهبندر ورؤســاء الطوائف التجارية وأعضاء المجالس التجارية .. وغيرهم، وكما سبق القــول: فقد مثل التجار فى المجلس العالى تاجران يختارهما رئيس التجار من مجلس التجار

---

* انظر لائحة المجلس ملحق رقم (١٠).

(١) خالد عيد، مرجع سابق، ص٦١.

ويــستبدلان سنويًا[١]، كما كانت علاقة محمد على طيبة بالتجار وعلى رأسهم الشاهبندر، فقد تولى المحروقى رئاسة الموكب المسافر للحجاز عام ١٨١١م، وأمر محمد على ابنه طوسون باشــا بعــدم فعل شيء دون مشورته [٢]، وتولى المحروقى أيضا الصفقات التجارية للباشا بل صاحب محمد على إلى السويس؛ لاستقبال البضائع الهندية[٣] ، كذلك حرص محمد على على ضم منّ له علاقة بالتجارة – والصناعة – فى مجلسه الاستشارى – إلى مجلس المشورة الذى قام بتشكيله من مأمورى الأقاليم والعلماء وكبار المشايخ ورؤساء المصالح الحكومية، فقد ضم عــام ١٢٤٥هـــ/ ١٨٣٠م، حسين بك ناظر الأرز والغلال، وعمر أفندى ناظر الجلود، وأمين أفندى ناظر البيع .. وغيرهم[٤].

وإلى جانب اشتراك التجار فى الهيئات والأجهزة التنظيمية التى كونها محمد على، فقد كـــان التجار يمثلون بالنسبة لمحمد على نتيجة لثرواتهم ومركزهم المالى العلاج فى مواجهة بعــض الأزمـــات، فقد كان محمد على فى أشد الحاجة إلى المال لتثبيت مركزه بالبلاد وإقامة مشروعاته الإصلاحية[٥]، ففى عام ١٨٠٥م احتاج إلى دفع باقى مرتبات العسكر، ٣٠٠٠ كيس فأقــنع المــشايخ بأن العسكر إذا أخذوا رواتبهم سافروا إلى بلادهم، وقد كان زعماء الشعب يمــيلون إلى رحيل الجنود، فوافقوا على فرض الإتاوة الجديدة[٦]، كما كان الزعماء والعلماء مـــرجع الحكـــومة فـــيما تفرضه من إتاوات وضرائب، كما كانوا ملجأ الشعب فى تخفيف ما تفرضه منها وساعدهم فى ذلك عمر مكرم [٧]، ومن ذلك أن الحكومة قد فرضت عام ١٨٠٥م علـــى أهـــل رشيد إتاوة قدرها ٤٠٠٠٠ ريال توزع على ١٣ تاجر بالمدينة، فحضر وفد من رشيد وقابلوا السيد عمر مكرم والشيوخ ورفعوا إليهم طلباتهم، وعرض الأمر على محمد على فتم تخفيفها إلى ٢٠٠٠٠ ريال[٨].

وفى عام ١٨٠٦م فرضت العديد من الإتاوات على التجار، فعلى سبيل المثال: فى ٨ صفر ١٢٢١هـــ/ ٢٧ إبريل ١٨٠٦م توالت الفردة على أعيان الناس والتجار وكل من كان له

---

(١) أمين سامى،مرجع سابق، ص٢٣٣.

(٢) المرجع السابق، ص٢٣٣.

(٣) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٨، ص٤١٨.

(٤) المرجع السابق، ص٣٥٠.

(٥) طلعت إسماعيل، مرجع سابق، ص١٦٢.

(٦) عبدالرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص٣٦ – ٣٧.

(٧) Afaf Lutfi El Sayed, The Role of "Ulama" in Egypt During The Early Nineteenth Century, in: P. M. Holt, op.cit., p.275.

(٨) عبدالرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص٣٦ – ٣٧.

علاقـــة بالتجارة أو الصناعة، وفى ١٢ ربيع الأول ١٢٢١هـ/ ٣٠ مايو ١٨٠٦م طلب الباشا سلفة من الملتزمين والتجار وغيرهم، فسعى عمر مكرم للتخفيف عن بعضهم بقدر الإمكان[١]، وفـــى أواخــر رجب ١٢٢١هـ/ أكتوبر ١٨٠٦م تقررت فردة على البلاد والتجار قدرت بـ ٦٠٠٠ كيس على سبيل السلفة[٢].

وقــد اعتمد محمد على كثيرًا على الطوائف الحرفية؛ لدفع رواتب الجند المتأخرة عام ١٨٠٧ – ١٨٠٨م، حـيث استعان بأرباب الحرف والتجار لدفع هذه الرواتب، وتحمل التجار نصف المبلغ المحدد لهذه الرواتب وهى ٢٠٠٠ كيس، على أن يتحمل أرباب الحرف النصف الآخر[٣]، وتم توزيع هذا المبلغ على تجار البن، وقام الجند بالحجز على البضائع الموجودة فى الحواصـــل والوكالات حتى يسدد التجار ما فرض عليهم من أموال، وإلا قبضوا على الممتنع عن الدفع وحبسوه حتى يسدد المطلوب منه[٤].

ولجـــأ محمد على إلى الاقتراض من التجار، وأحيانًا كان لا يسدد ما اقترضه، متعللاً بعــدة أســباب، منها: حاجته الشديدة للمال، أو دفع علوفات* العسكر ورغبته فى رحليهم[٥]، ولكن بشكل عام كان محمد على يسدد هذه الديون إلى التجار، فقد كان من مهام بوغوص بك الإشراف على سداد هذه الديون الحكومية للتجار[٦].

ومــن ناحية أخرى كان محمد على حريصًا على مساعدة المتعثرين من التجار، فكان يقرضـــهم أمـــوالاً أو سلعًا ليتاجروا بها خشية إفلاسهم شريطة ألا يتكاسلوا فى العمل، مثلما أعطى أطناس عزولى التاجر ٥٠٠٠٠٠ قرش (١٠٠٠ كيس) ليتاجر بها، وأن يخصم لنفسه ٦ ٪ فقط من الأرباح، وأن يودع باقى الأرباح بالخزانة الحكومية حتى يسدد دينه، وعندما تكاسل أطـناس عن سداد الدين، أمر محمد على ببيع ممتلكاته وتسديد دين الحكومة[٧]، كذلك أعطى محمد على تجار وكالة الصابون – تجار شوام – بضائع ليتاجروا بها – كرأس مال لهم – وقد

---

(١) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٧، ص١٥.

(٢) أمين سامى، مرجع سابق، ص٢٠٣.

(٣) سلوى العطار، مرجع سابق، ص٢٣٢.

(٤) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٧، ص١٠٢ – ١٠٣.

* علوفات: مفردها علوفة وهى المواد الغذائية اللازمة للإنسان والحيوان، وهى فى الإدارة العثمانية الراتب للعسكريين والمدنيين، وكانت تحسب على أساس الأجر اليومى وتعطى كل ثلاثة أشهر هجرية. (انظر: أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق، ص١٥٢).

(٥) سلوى العطار، مرجع سابق، ص٢٥٧.

(٦) محافظ أبحاث، محفظة ٥٠، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٨ المحرم ١٢٥٩هـ/ ٨ فبراير ١٨٤٣م.

(٧) معية سنية، محفظة ٢٨، دفتر ٢٥، م٣٧، مادة بدون ص، بتاريخ ٢٧ المحرم ١٢٤٢هـ/ ٢ سبتمبر ١٨٢٦م.

أمــر محمــد علــى بتحصيل ما عليهم من ثمن البضائع بالقسط إن ربحت تجارتهم حتى لا يتــضرروا ويصيب تجارتهم الكساد[1]، كذلك قام محمد على بمنح بعض التجار الذين خسروا تجـــارتهم من ٣٠ إلى ٤٠ إردب أرز، وأن يتم تحصيل ثمن هذه البضائع عند ارتفاع أسعار الأرز بالأسواق وقيامهم ببيعه[2].

وقــد ســلك محمد على عدة سبل لتحصيل الديون من التجار الممتنعين عن السداد[3]، مــنها: قــيامه بتسوية الحسابات مع هؤلاء التجار عام ١٨١٩م، وخصوصًا الذين قدموا إلى مــصر بقــصد الثراء دون أن يكون لديهم رأسمال، ووافق عام ١٨٢٠م على تسوية مرضية للطرفين بمنح مهلة لمن سيدفع كل المبلغ المدين به، وخفض الديون فى بعض الحالات بنسبة ٩٠٪ وقــبول الباقــى فــى خــلال خمس سنوات، أما الذين عجزوا عن الدفع، فيدفعون ما يــستطيعون دفعه، وعليهم مغادرة البلاد، وقد اتخذ محمد على هذا القرار دون التقيد بجنسية هــؤلاء التجار[4]، وقد قام محمد على بإنشاء قلم بالقاهرة لتحصيل هذه الديون، أما فى المدن الأخرى كرشيد ودمياط فقد اكتفى بتعيين مندوبين عنه لتحصيلها[5].

تعــددت عقوبات الحكومة للتجار غير القادرين على سداد ما عليهم من ديوان، منها: مــن لا يدفع ديونه خلال ثلاثين يومًا من تاريخ استحقاق الدين يتم إلغاء حوالاته* [6]، وتحديد مواعــيد لــسداد ديــونهم، والتشديد عليهم للالتزام بهذه المواعيد، وعدم قبول أى أعذار منهم لتأجيل السداد[7]، ومن لم يسدد فى الميعاد المحدد له يتم حصر أملاكه وإرسال قائمة بها إلى

---

(١) ديوان خديوى، محافظة ٢٢، دفتر ٧٤٢، م٢٥٠، ص٩١، بتاريخ ١٦ ربيع الأخر ١٢٤٣هـ/ ٨ نوفمبر ١٨٢٧م

(٢) معية سنية، محفظة ٨٣، دفتر ٧٤، م٤٩٩، ص١٥٠، بتاريخ ٢٢ محرم ١٢٥٢هـ/ ١٠ مايو ١٨٣٦م.

(٣) حلمى محروس، مرجع سابق، ص٢٧٦.

(٤) هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص١٢٥٨ عفلف لطفى السيد مارسو، مصر فى عهد محمد على،ترجمة :عبد السميع زين الدين، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤، ص٢٨١.

(٥) زيــن العابدين شمس الدين نجم، الضرائب وطرق جبايتها فى مصر فى عصر محمد على، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، العدد الثامن، القاهرة، ١٩٨٩، ص٢٢٨.

* الحوالات: هى أوراق كانت تعطيها الحكومة لمن تدين له بأموال، وهذه الحوالات مستحقة الدفع على خزانة الدولة، وهــى أشبه بإيصال تحدد به الحكومة ما تدين به لتحفظ حق صاحب الدين.'(انظر: محافظ الأبحاث، محفظة ٥٠، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ١٩ ذى الحجة ١٢٦٣هـ/ ٢٩ نوفمبر ١٨٤٧م).

(٦) معية سنية، محفظة ٥٨، دفتر ٥٣، م٤٣٥، بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/ ١٤ أكتوبر ١٨٣٣م.

(٧) المصدر السابق، محفظة ٦٣، دفتر ٥٧، م٢٩٦، ص٧١، بتاريخ غرة جمادى الأخر ١٢٥٠هـ/ ٥ أكتوبر ١٨٣٤ م.

محمد على، ثم يأمر الباشا بمصادرة أملاكه تسديدًا لما عليه من ديون[١]، وقد صدر قانون عام ١٨٤٩م ينص على "يصير مبيع ما يمتلكون فإن وفى ما عليهم فيها، وإن لم يوف فيرسلون إلى الليمان لمدة معلومة من سنة واحدة إلى سنتين"[٢] بمعنى يتم بيع ممتلكات التاجر المدين للحكومة فإن وفى ما عليه يخلى سبيله، وإن لم يوف يرسل إلى السجن.

لم يفرق محمد على فى معاقبة التجار المدينين للحكومة سواء أكانوا تجارًا مصريين أم رعايا أم أجانب[٣]، وكان يتم تخيير المدين بين الدفع والحبس[٤]، فعلى سبيل المثال: خير أنطون مايسترو التاجر المفلس بين دفع ديونه أو السجن سنتين[٥]، وتم حبس أحمد راضى التاجر لمدة ستة أشهر، وحنا جيد التاجر لمدة سنة بسجن الإسكندرية؛ لعدم سدادهم ما عليهم من ديون وليكونوا عبرة لغيرهم[٦]، وكان يتم معاقبة التجار الذين يفلسون، بإرسالهم إلى السجن لمدة تتراوح بين شهر وسنتين كحد أقصى[٧]، أما التجار الذين يدعون إفلاسهم بالكذب فيتم إرسالهم إلى السجن لمدة محدودة، فقد تم حبس مصطفى المغربى التاجر بالغورية لمدة سنة بسجن الإسكندرية لادعائه الإفلاس [٨].

ومن ناحية أخرى، فقد أعفى محمد على عن بعض التجار المدينين للحكومة ، ولكن لظروف خاصة بهؤلاء التجار، منها: فقر حالهم أو ثبوت براءتهم من الديون التى عليهم للحكومة، فعلى سبيل المثال: تنازل محمد على عن الديون التى على التجار اليهود الفقراء للحكومة[٩]، وكذلك أمر بإطلاق سراح محمد الغرباوى الدخاخنى من الحبس رغم كونه عاجزًا عن سداد دينه؛ لضعف بصره وعدم وجود من يعول أولاده[١٠]، وتم إخراج فتح الله اللبان من السجن بعد ثبوت براءته من الديون التى عليه للحكومة[١١].

---

(١) المصدر السابق، محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، م٢٩٠، ص٧٣، بتاريخ ١١ رجب ١٢٥١هـ/ ٣ نوفمبر ١٨٣٥م؛ ديوان كتخدا، دفتر ٥٨٦، م١٣٤، مادة بدون ص، بتاريخ ٢٥ رمضان ١٢٦٢هـ/ ١٨ سبتمبر ١٨٤٦م.

(٢) دفتر ترتيبات الوظائف، مادة بدون م، ص٥٣، بتاريخ ٨ رجب ١٢٦٥هـ/ ٣١ مايو ١٨٤٩م.

(٣) حلمى محروس، مرجع سابق، ص٢٧٦.

(٤) أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص٢٩٧.

(٥) محافظ الذوات، محفظة ٥، م١٩٤، ص٢٩٩، بتاريخ ٧ رمضان ١٢٤٧هـ/ ١٠ فبراير ١٨٣٢م.

(٦) معية سنية، محفظة ٥٣، دفتر ٤٩، م٧٦٥، ص٢٥٦، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ٣ أغسطس ١٨٣٤م.

(٧) دفتر ترتيبات الوظائف، مادة بدون م، ص٥٣، بتاريخ غرة المحرم ١٢٦١هـ/ ١٠ يناير ١٨٤٥م.

(٨) الوقائع المصرية، عدد ٧٧، بتاريخ ٢٧ شعبان ١٢٦٣هـ/ ١٠ أغسطس ١٨٤٧م.

(٩) زين العابدين شمس الدين، الضرائب، مرجع سابق، ص٢٢٨.

(١٠) ديوان خديوى، محفظة ٤٣، دفتر ٧٦٣، م١٤٨، ص٧٠، بتاريخ ٢٣ ذى القعدة ١٢٤٥هـ/ ١٧ مايو ١٨٣٠م.

(١١) محافظ الذوات، محفظة ٥، م١٨٩، ص٤١٨، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٤٧هـ/ ١٠ يناير ١٨٣٢م.

واهـتم محمد على بالتجار كأصحاب رءوس أموال، فضلاً عما كان لهم من دور فى مـواجهة الأزمات الاقتصادية، وقيامهم ببعض الأدوار الدبلوماسية والاجتماعية، ومن الأمثلة على دور التجار فى بعض الأزمات: عندما حدث قحط بإقليم الصعيد، ولم يتمكن الأهالى من الحصول على القوت الكافى لهم، قام محمد على بتعيين حسين أفندى؛ ليتوجه إلى إسنا للتحقيق فـى أسـباب هـذا القحط، وأمره بأن يخرج ما هو مخزون عند الأتراك والتجار.وزائد عن حاجتهم، وتوزيعه على الأهالى لتخليصهم من الجوع[١].

أمـا عـن الدور الدبلوماسى التفاوضى للتجار، فالأمثلة عليه قليلة، منها: دور التجار خلال حادثة احتجاز سلطان دارفور لبعض المصريين الذين أرسلهم حاكم سنار المصرى عام ١٨٢٦م للتفاوض حول بعض الخلافات، فغضب محمد على من ذلك، وهمّ أن يلجأ إلى القوة العسكرية، لولا تدخل بعض تجار الرقيق الأسود "الجلابة" الذين تقدموا بعريضة أوضحوا فيها لمحمـد علـى أن القوة العسكرية ستكون سببًا فى خسارتهم لرءوس أموالهم فى تلك الجهات، وتعهـدوا لمحمد على بإخلاء سبيل المحجوزين دون إراقة الدماء، ووافق محمد على ذلك[٢]، وهذا يوضح تدعيم المصالح التجارية للتجار لدورهم الدبلوماسى.

وقـد حرص محمد على على رفع مستوى التجار الاجتماعى بإصدار أوامره لاختيار بعـض أبنائهم؛ لتعليمهم فى ديوان المدارس عام ١٨٣٥م، وكان من بين هؤلاء الأبناء زريقة أفندى ولد سعد شعيرية من تجار الإسكندرية، الذى كان يعمل آنذاك معلمًا للهندسة فى مدرسة المدفعية برتبة ملازم ثان[٣]، كذلك إبراهيم النبراوى التاجر الذى أرسله والده إلى السوق لبيع البطيخ، لكنه عندما خسر ماله توجه إلى الأزهر للتعلم به، وكان من بين الطلاب الذين أرسلهم محمـد علـى لدراسة الطب بأوربا حتى أصبح الطبيب الخاص به[٤]، وعين أستاذًا بمدرسة الطـب برتبة أميرالاى[٥]، كذلك استخدام محمد على بعض التجار الأجانب فى التعليم، فعلى سـبيل المـثال: أمـر محمد على (لاورا طوربى) التاجر" تعليم التلاميذ أصول اللغة والكتابة الإفرنكية[٦]".

(١) الأوامر والمكاتبات، مصدر سابق، جـ١، ص٣٤١، بتاريخ ١٤ رجب ١٢٤٥هـ/ ٩ يناير ١٨٣٠م.

(٢) عماد هلال، مرجع سابق، ص٧٨ – ٧٩.

(٣) ديوان المدارس، أوامر للمدارس، محفظة ٢، م٢٦، ص٥٣– ٤٥، بتاريخ ١٩ شوال١٢٥٨هـ/ ٢٤ نوفمبر١٨٤٢م.

(٤) جابرييل باير، تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة ١٨٠٠ – ١٩٥٠، ترجمة: عطيات محمود جاد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص٤٥.

(٥) عبدالرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص٤٧٦ – ٤٧٧.

(٦) الأوامر والمكاتبات، مصدر سابق، جـ١، ص٣٩٧، بتاريخ ١٥ ذى الحجة ١٢٤٦هـ/ ٢٨ مايو ١٨٣١م.

وعلـــى هذا وبعد عرض منظومة العمل التجارى، نجد أن التجار قد خضعوا للتنظيم الطائفى كغيرهم من أرباب الحرف والصناعات، ولكن نتيجة لإصلاحات محمد على الإدارية والقـضائية. والتى كان للتجارة نصيب منها، قد تواجدت إدارة تجارية ومجالس قضائية للتجار فى بداية القرن التاسع عشر الميلادى، وقد كانت هذه المجالس هى نواة المحاكم المختلطة التى تعـد سـمة من سمات القرن التاسع عشر الميلادى، وقد توسعت اختصاصات هذه المجالس والإدارات فى الفترات اللاحقة نتيجة لمساهمة التجار الفعالة فى الحياة المصرية.

الفصل الرابع

النقود المتداولة والضرائب

أولاً: النقود المتداولة

- أهم النقود المتداولة
- القيم الشرائية للنقود
- جهود محمد على لإصلاح النقد
  ١- اضطراب النقد
  ٢- إصلاح النقد
  ٣- منع تداول النقود العثمانية
  ٤- قانون النقد عام ١٨٣٤م
  ٥- الضربخانة المصرية
  ٦- بنك الإسكندرية

ثانيًا: الضرائب

- ضريبة الأرض
- ضريبة الفردة
- عشور النخيل
- عوائد الدخولية
- عوائد الملاحة
- عوائد الحملة
- عوائد الدلالة
- عوائد الخضر والفاكهة
- عوائد أخري

عـــرّف أغلب الاقتصاديين النقود بأنها ما ينتقل بسهولة من يد لأخرى سدادا للمديونية أو وفـــاءً لـــثمن سلعة معينة، فالنقود تظل وسيلة للمبادلة طالما ارتضاها الناس فى معاملاتهم لتحقـــيق مـــنافعهم، والنقود من الناحية العملية لها أربعة مظاهر اقتصادية، فهى وسيلة مقبولة للتبادل، ومقياس مشترك لجميع القيم المادية، وأداة للدفع، وعامل من عوامل الادخار[1]. وعلى هـــذا فـــإن لدراسة النقود المتداولة أهمية خاصة؛ لاتصالها الوثيق بالتاريخ الاقتصادى للبلاد وخاصة التجارة بشقيها الداخلى والخارجى، إلى جانب ما توضحه من مستوى معيشة الأفراد وأسعار السلع المختلفة بالأسواق خلال فترة البحث.

وقـــد تم دمج موضوع الضرائب مع موضوع النقود المتداولة فى فصل واحد؛ نتيجة لتأثير النقود وقيمتها المباشرة على قيمة ما يدفع من ضرائب، فالنقود والضرائب وجهان لعملة واحدة، وارتفاع أسعار السلع إما أن يكون نتيجة للتضخم النقدى أو لقلة المعروض منها .. أو لغيـــر ذلـــك مما يكون له أثره على حركة التسوق وكساد الأسواق، وكذلك كثرة الضرائب أو قلـــتها يكـــون لهـــا أكبر الأثر على أسعار السلع ارتفاعًا أو انخفاضاً، وعلى حركة الأسواق، وسوف تحاول الباحثة فى هذا الفصل أن تربط بين هذين العاملين وبين حركة التجارة الداخلية خلال عهد محمد على.

أولاً: النقود المتداولة

شـــهدت مـــصر فى بداية القرن التاسع عشر الميلادى اختلالاً فى النظام النقدى ظل مستمرًا حتى نهايته، حيث كان التداول يتم عينيًا فى بعض الأحوال ونقديًا فى أحوال أخرى[2]، وكـــان لهـــذا الاختلال أكبر الأثر فى ذبذبة أسعار السلع فى الأسواق، حيث أن الأسواق التى تفتقد للعملة المنضبطة لا يمكن الاعتماد عليها فى قياس قيمة السلع، وتنعدم فيها الثقة التى تُعد أساس المعاملة، ويطغى عليها الغش والتزوير وعدم الاستقرار، إذ أن استقرار قيمة العملة أمر مهـــم ومفيد للتجارة؛ لأن الاختلال فى النظام النقدى له أثر كبير على حركة التجار المحليين عن حركة التجار الأجانب[3].

---

(١) حسن محمود الشافعى، العملة وتاريخها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠، ص١١- ١٢.

(٢) حسين خلاف، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث، القاهرة، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٢، ص٢٩١.

(٣) أحمد الشربينى، تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ - ١٩١٤)، تاريخ المصريين رقم ٨٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص٨٢ - ٨٣.

- أهم النقود المتداولة:

وكان النقد المتداول فى عهد محمد على يتكون من بعض النقود المحلية والعثمانية إلى جانب العديد من النقود الأجنبية، ومن أهم النقود المحلية والعثمانية المتداولة فى مصر فى تلك الفتـرة: العمـلات الذهبية مثل: الجنيه* وزر المحبوب** والفندقلى (فندقى)*** والخيرية****. والعملات الفضية مثل: القرش والبارة (نصف الفضة أو الفضة) والبشلك*****، ومن أهم

* الجنيه: يرجع اسمه إلى الكلمة الإنجليزية Guniea وهى تطلق على عملة ذهبية إنجليزية. (انظر: عبدالسميع الهـراوى، لغـة الإدارة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر، القاهرة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون، ١٩٦٢، ص ٢٠٧). وقـد عرفت مصر كلا من الجنيه المجيدى (عثمانى) والجنيه الإفرنجي (أجنبى) والجنيه المصرى (انظر: عبده إبـراهيم أباظـة، النقود المتداولة فى عصر محمد على باشا، رسالة ماجستير غير منشورة فى الآثار الإسلامية، كلية الآثـار بقـنا، جامعة جنوب الوادى، ١٩٩٩م، ص٣٣ – ٣٥). وقد سكت الجنيهات فى مصر، وابتدئ التعامل بها فى نهاية عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٦م. (انظر: عبده أباظة، مرجع سابق، ص٣٥).

** زر المحبوب: هـذه التسمية فارسية بمعنى الذهب المحبوب نسبة لارتفاع عيار ذهبه (انظر: عبدالرحمن فهمى، النقود المتداولة أيـام الجبرتى، ضمن كتاب عبدالرحمن الجبرتى دراسات وبحوث، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكـتاب، ١٩٧٦، ص٥٧٥). وقـد سك منه بمصر نصف الزر المحبوب وله نفس العيار ونصف القيمة، وكذلك ربع المحـبوب ويحمل نفس النقوش (انظر: صامويل برنار، النقود العربية، موسوعة وصف مصر، ترجمة: زهير الشايب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢، ص١٨٢).

*** الفندقلى (فندقى): يكمن السبب الحقيقى وراء هذه التسمية فى وجود زخرفة الحبيبات التى تطوق هذا النقد والتى تـشبه حبات البندق أو الفلفل، وأول ضرب لهذا النقد كان فى عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٨ – ١٨٠٧م). (انظر: عبدالرحمن فهمى، مرجع سابق، ص٥٧٤ عبده أباظة، مرجع سابق، ص٦٨).

**** الخيـرية: ينسب اسم خيرية إلى اصطلاح خيرية الذى بدأ استعماله فى عهد السلطان محمود الثانى (١٨٠٨م – ١٨٣٩م)، حـيث سكت هذه العملة فى عهده، وقد سكت الخيرية فى الآستانة ثم انتقلت إلى مصر شأن معظم العملات العثمانـية، واستمرت فى التداول حتى عام ١٢٣٥هـ/ ١٨١٩م حتى سك محمد على فى تلك السنة ربع خيرية (انظر: الأب انستاس الكرملى البغدادى، النقود العربية وعلم النميات، القاهرة، المطبعة العصرية، ١٩٣٩، ص١٧٢).

***** البـشلك: تنقـسم إلى جزئين فى التركية (بيش) بمعنى خمسة و(لك) الدالة على النسبة فتكون بمعنى ذو خمسة أنصاف فضة أى تعادل ثمن قرش مصري.(انظر:عبدالرحمن فهمي،مرجع سابق،ص٥٧٣.).وهو أدنى وحدات النقود وأصغرها،فمنذ عام١٢٢٥ هـ/١٨١٠م استغنى الناس عن أنصاف الفضة،التى أصبحت نقود حسابية، أى ليس لها وجود واقعى مادى،بل هى نقود اعتبارية لقياس قيم السلع وحسب؛(انظر:عبده أباظة،مرجع سابق،ص٣٢-٣٥).

الـــنقود الأجنبـــية المتداولة فى مصر فى تلك الفترة: العملات الذهبية، مثل: البندقى* والدبلون** والمجر***. والعملات الفضية، مثل: الريال.

ورغـــم وجود هذا الكم من النقود العثمانية والأجنبية، فقد كان يتم تحديد أسعارها من حين لآخر فى فرمانات تحدد أسعار العملات المتداولة، وقد اقتصر التعامل بهذه العملات على الحكـــومة فـــى معاملاتها مع التجار الأجانب، وبالأخص فى تجارة الصادر والوارد، وهذا لا ينفى تأثيرها على التجارة الداخلية ؛ للتفاعل بين التجارة الداخلية والخارجية، أما عن العملات المتداولة بالأسواق الداخلية سواء أكانت بين التجار بعضهم وبعض، أم بين المشترين والتجار داخـــل هـــذه الأسواق، فقد كادت التجارة الداخلية أن تكون مقصورة على القرش ومضاعفاته وأجـــزائه مـــن كيس (٥٠٠قرش) وريال مصرى (٢,٢٥ قرش) وبارة (أ / ٤٠ قرش) عدا تجـــارة الـــبن والبهار، والدليل على ذلك طواف المحتسب بالأسواق عام ١٨١٤م؛ ليعلن على التجار والأهالى ألا يتعاملوا فى بيع البن والبهار إلا بالريال المصرى، حيث اعتاد التجار بيع هذين الصنفين بالريال الفرانسه مما أدى إلى تضرر المتسببين والأهالى[١]، ورغم هذا الإعلان فقـــد ظل المتعارف عليه عند تجار البن والبهار وخاصة الجملة فى هذين الصنفين هو الريال الفرانسه[٢].

وفـــيما يلـــى جـــدول بأسعار بعض النقود المتداولة فى عهد محمد على ومصدر هذا الجدول يشمل كل سنة كالآتي بالقرش والبارة:

---

* **البندقى**: ينسب لمدينة البندقية ويطلق عليه اسم المشخصة أو الدوقات؛ للصور الآدمية المنقوشة عليه ومن بينها صور القديسين ودوق البندقية، ويعد البندقى من أقدم العملات الأجنبية المتداولة فى مصر، فلم يكن وليد عهد محمد على، بل كـــان مـــتداولا منذ عصر المماليك الجراكسة، وتغلغل كوسيط للتبادل فى كل الولاية المصرية خلال العصر العثمانى، وتميـــز البندقـــى بثـــبات وزنه وشكله وارتفاع عياره؛ لذا كان الأفراد يجتهدون فى طلبه لاكتنازه. (انظر: عبدالرحمن فهمى، مرجع سابق، ص١.٥٧٧ عبده أباظة، مرجع سابق، ص١٤٢ – ١٤٤).

الدبلـــون:نقـــد أسبانى عبارة عن عملة من فئة مائة ريال ذهب،وكان يتداول بأجزاء مختلفة،وكان سعره فى ارتفاع مستمر .(انظر :عبده أباظة،مرجع سابق،ص١٥٦-١٥٧).

*** **المجـــر**:ضـــرب فـــى بـــلاد المجر و اتسم بجودة عياره وتمام وزنه؛ لذا كان سعره في ارتفاع دائم.(انظر:عبده أباظة،مرجع سابق ،ص١٦٠).

(١) عـــبد الرحمن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، جـــ٨، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣، ص٣١٨- ٣١٩؛ أمين سامى، تقويم النيل، جـــ٢، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٨، ص٢٤٦.

(٢) معية سنية، محفظة ٥٣، دفتر ٤٩، م١٥٢، ص٥٠، بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٤٨هـــ/ ١٣ فبراير ١٨٣٣م.

السنة	١٨١١(٧)		١٨١٥(٦)		١٨١٩(٥)		١٨٢٦(٤)		١٨٣٨(٣)		١٨٤٠(٢)	١٨٤٥(١)
العملة	بارة	قرش	بارة	قرش	بارة	قرش	بارة	قرش	بارة	قرش	قرش	قرش
دبلون	–	–	٣٠	١٢٥	–	١٤٤	–	١٩٢	١٩	٣١٣	٣٣٢	٣٣٢
بندقى	–	١٠	–	١٨	–	٢١	–	١٧	١٧	٤٦	٤٩	٥٠
مجـر	٢٠	١١	–	١٧	٢٠	٢٠	٢٠	٢٦	٢٦	٤٥	٤٧	٤٧
فرانسه	–	–	٢٠	٨	–	٩	–	١٥	–	٢٠	٢٠	–
زر محبوب	٢٠	٦	–	١٠	١٠	١١	–	١٣	–	–	–	–
فندقلى	–	–	–	–	٢٠	١٥	–	–	–	–	–	–

يتــضح مــن الجدول السابق تطور سعر صرف العملات فى عهد محمد على، فعلى سبيل المثال: ارتفعت أسعار العملات المذكورة فى الفترة الممتدة من عام ١٨١١م – ١٨١٥م، ففــى عام ١٨١١م كان محمد على مشغولاً بالحرب الوهابية التى زادت من النفقات الحربية، كمــا أدت أزمة الغلال فى أوربا عام ١٨١٥م إلى ارتفاع أسعار الغلال، مما أدى إلى اتساع تجــارة مــصر الخارجــية وارتفاع أسعار العملات الأجنبية فى هذه الفترة، وقد استمر هذا الارتفــاع حتــى عام ١٨١٩م، وكان لقيام محمد على بتأسيس ديوان التجارة عام ١٨٢٦م – الــذى تولــى الإشراف على التجارة المصرية بشقيها الداخلى والخارجى – أثر على ارتفاع الأســعار بــصفة عامة، فمن الأرقام المذكورة يتضح أن أسعار النقود قد ارتفعت بنسبة ٣٣٪ تقــريبًا فى تلك الفترة؛ وذلك لاتساع نطاق التجارة، وقد كان لاتفاقية بلطة ليمان التجارية عام ١٨٣٨م أثر أيضًا على ارتفاع الأسعار، فقد ارتفعت الأسعار بنسبة ١٥٠٪ تقريبًا ، فقد كانت هــذه الاتفاقية نذيرًا بسقوط نظام الاحتكار،وفتح الباب أمام حرية التجارة والتى تميزت بزيادة الأســعار، وقد كانت الزيادة فى سعر الصرف طفيفة بعد عام ١٨٤٠م، والأعوام التالية حتى نهاية عهد محمد على.

---

(١) الأوامر والمكاتبات ، مصدر سابق، جـ٢، ص١٥٣، بتاريخ ٢٥ شوال ١٢٦١هـ/ ٢١ أكتوبر ١٨٤٥م.

(٢) محكمة أسيوط، س١٤، م٣٠، ص٢٨، بتاريخ ٣٠ المحرم ١٢٥٦هـ/ ٣ إبريل ١٨٤٠م.

(٣) جون بورنج، تقرير عن مصر وكريت، نشر: محمد فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة مصر محمد على، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٤٨، ص٥٤١.

(٤) أمين سامى، مرجع سابق، ص٣٢١.

(٥) محكمة البحيرة، س١٦، م٢٥٦، ص٢١٨، بتاريخ ٩ ربيع الأول ١٢٣٤هـ/ ٧ يناير ١٨١٩م.

(٦) المرجع السابق، ص١٢٤٩ الجبرتى، مرجع سابق، جـ٤، ص٣٤٣.

(٧) أمين سامى، مرجع سابق، ص٢٣٢.

- القيم الشرائية للنقود:

أمـــا عن قيمة النقود فى الأسواق، فإن النقود بوصفها معيارًا لتبادل السلع أو شرائها فتــتحدد قيمـــتها أو قوتها الشرائية بكمية السلع والخدمات التى تستطيع شراءها، فإذا ارتفعت أســـعار الـــسلع فـــى الـــسوق نتيجة لزيادة الطلب عليها وقلة المعروض منها؛ ضعفت قوتها الـــشرائية، وقـــد كانـــت القيم النقدية للنقود عرضة للتغير، أولاً: فى علاقتها ببعضها (أسعار الإبدال) وثانيًا: فى مقدار ما تستطيع شراءه من سلع بالأسواق (القيم الشرائية). وقد كانت القيم الـــشرائية تتأثـــر بالأحوال الاقتصادية السائدة، فعند حدوث ضائقة اقتصادية أو مجاعة كانت أســـعار السلع الغذائية تتجه نحو الارتفاع الجامح، وهو ما يعنى فى المقابل أن النقود التى تعد أداة لاختزان القيم تفتقد جزءًا من قيمتها وتتعرض قوتها الشرائية للانهيار[١].

ولمـــا كان ارتفاع الأسعار يؤدى بالضرورة إلى الإضرار بحائزى النقود، فإن الدولة كانـــت تـــتدخل فى بعض الأحيان بالتسعير الجبرى للسلع لحماية الأهالى، فقد كانت حكومة محمد على تقرر تسعيرة تنظم بها المعاملات وتضبط بها حركة السوق التجارية، وكان مجلس المـــشورة يتولى تقدير التسعيرة الحكومية بعد الاستعانة بآراء ذوى الخبرة، ثم يتولى الديوان الخديـــوى إذاعـــة ونشر هذه التسعيرة فى الجهات المختلفة للعمل بها[٢]، كما كان محمد على يـــصدر فـــرمانات لضبط الأسعار، وكانت هذه الفرمانات تحمل فى طيها عقوبة من يتجاسر ويخرج عن هذه التسعيرة[٣].

على هذا نجد أن الدولة كانت تتدخل فى تحديد قيم الإبدال فيما بين النقود وتحديد قوتها الـشرائية، وبـــلا شـــك أن أسعار القمح تعتبر من أفضل المعايير السلعية التى يمكن استخدام ارتفاع وانخفاض سعره؛ لتتبع تطور القوى الشرائية للنقود، وذلك لطبيعة الطلب عليه، والذى لا يمكـــن أن يـــستغنى الإنسان عن تناوله[٤]. وفيما يلى جدول بأسعار القمح خلال حكم محمد على.

---

(١) أحمد الصاوى، نقود مصر العثمانية، القاهرة، مركز الحضارة العربية، ٢٠٠١، ص٢١٦.

(٢) أمـــين مـــصطفى عفيفـــى، تـــاريخ مـــصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، ط٣، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٤، ص٢٩٢.

(٣) محكمـــة البحيـــرة، س١٨، م٩٩٩، ص٤٦٢، بـــتاريخ ١٥ رجـــب ١٢٤٢هـــ/ ١٣ فبراير ١٨٢٧م. ولمزيد من التفاصيل انظر: الفصل السادس: الأسواق.

(٤) أحمد الصاوى، مرجع سابق، ص٢١٦.

السنة	سعر الإردب بالقرش	السنة	سعر الإردب بالقرش
١٨٠٩[٢]	٤٠	١٨١٩[١]	٥٠
١٨٢٥[٤]	٧٢ – ٩٦	١٨٣٣[٣]	٤٥ – ٥٥
١٨٣٧[٦]	١٠٠	١٨٤٢[٥]	٦٥
١٨٤٥[٨]	٦٦ – ٧٢	١٨٤٧[٧]	٧٠ – ٨٠

ويتـــضح مـــن هذا الجدول تدهور القيمة الشرائية للقرش وهى أساس النقد بالأسواق الداخلية، فعلى سبيل المثال:كان سعر إردب القمح عام ١٨٠٩م ٤٠ قرشاً نتيجة لقلة محصول القمـــح فـــى ذلـــك العام[٩]، وقد انخفضت القيمة الشرائية* للقرش عام ١٨١٩م أى خلال ١٠ ســـنوات ليصل إردب القمح إلى ٥٠ قرشاً، وقد استمر هذا الانخفاض حتى عام ١٨٢٥م فقد وصـــل ســـعر بـــيع إردب القمـــح إلـــى ٩٦ قرشـــاً نتيجة لنفاد كمية القمح المخزون بشون الحكومة[١٠]، وقد استمر انخفاض قيمة القرش ليصل إلى ذروته عام ١٨٣٧م، حيث بلغ سعر الإردب ١٠٠ قـــرش نتيجة لقلة الفيضان فى ذلك العام وبالتالى قلة محصول القمح، مما أنذر بوقـــوع أزمـــة اقتصادية فضلاً عن انشغال محمد على بحروبه فى بلاد الشام والسيطرة على الأســـواق والـــسلع المعدة للتصدير[١١]، وبمرور الوقت وبعد عقد اتفاقية بلطة ليمان ١٨٣٨م ارتفعت القوة الشرائية للقرش من جديد، فقد بلغ سعر إردب القمح عام ١٨٤٢م ٦٥قرشاً، وفى عام ١٨٤٦م قل محصول القمح وهو ما ترتب عليه ارتفاع أسعاره، وانخفاض القيمة الشرائية

(١) معية سنية، محفظة ٢، دفتر ٣، م٢٣٣، بدون ص، بتاريخ ١٥ ربيع الآخر ١٢٣٤هـ/ ١٢ فبراير ١٨١٩م.

(٢) أمين سامى، مرجع سابق، ص٢١٦.

(٣) المصدر السابق، محفظة ٦٠، دفتر ٥٤، م١٧٨، ص٥٠، بتاريخ ١١ جمادى الآخرة ١٢٤٩هـ/ ٢٧ أكتوبر ١٨٣٣م.

(٤) المصدر السابق، محفظة ٢٢، دفتر ١٩، م٢٦٦، ص٣٧، بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٢٤١هـ/ ٦ نوفمبر ١٨٢٥م.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، م٥٣، بدون ص، بتاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٢٥٨هـ/ ٥ مايو ١٨٤٢م.

(٦) مجلس ملكية، محفظة ٤، م٥٤، ص١١٠، بتاريخ ٧ شوال ١٢٥٢هـ/ ١٦ يناير ١٨٣٧م.

(٧) الوقائع المصرية، عدد ٨٢، بتاريخ ٣ شوال ١٢٦٣هـ/ ١٥ سبتمبر ١٨٤٧م.

(٨) المصدر السابق، س٥٢٩٠ م جـ١، وارد، م٢٨٢، ص٢١٥، بتاريخ ٢٢ المحرم ١٢٦١هـ/ ١ فبراير ١٨٤٥م.

(٩) أمين سامى، مرجع سابق، ص٢١٦.

* كلما ارتفع سعر إردب القمح كلما انخفضت القيمة الشرائية للقرش.

(١٠) معية سنية،محفظة٢٢،دفتر١٩،م٢٦٦،ص٣٧،بتاريخ ٢٢ربيع الأول ١٢٤١هـ/٦نوفمبر ١٨٢٥م.

(١١) حلمـــى أحمد شلبى، المجتمع الريفى فى عصر محمد على، تاريخ المصريين رقم ٥٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص٩١.

للقرش، مما أدى إلى ضيق الأهالى ومنع محمد على التجار الأوروبيين من شرائه أو إخراج الغلال خارج البلاد(١).

وقد كانت الأسواق المحلية عرضة لاضطراب وتذبذب الأسعار؛ نتيجة لاختلال نظام النقد وعدم ثبات قيمة العملة، حيث لا يكاد يمر عام دون حدوث تغيير فى قيمة العملة أو إلغاء عملـــة وســـك عملـــة جديدة، كذلك ارتبطت العملات المتداولة فى مصر بمثيلاتها فى الدولة العثمانية، فقد كان التغيير المستمر الذى يصيب العملات فى الأستانة مؤثرًا للغاية فى العملات المـــصرية(٢) فضلاً عن تدهور القيمة الشرائية للنقود، وهذه القضية قد شغلت بال محمد على؛ لهذا بذل جهودًا كثيرة لإصلاح النقد المصرى وهو ما ستحاول الباحثة إيضاحه فيما يلى.

- جهود محمد على لإصلاح النقد:

كـــان لتغيـــر أسعار النقد و قيمته الشرائية أثرها المباشر فى حركة التجارة الداخلية، أضـــف إلـــى ذلك تعرض العملات إلى عمليات الغش مما أدى إلى اضطراب النقد، وقد كان محمـــد على حريصًا على تحديد أسعار النقود المتداولة فى الفترات المختلفة بمُا يتفق وطبيعية المعـــاملات الـــتجارية، إلى جانب اتباعه لأساليب عديدة يهدف من ورائها استقرار الأحوال المالية والتجارية فى البلاد.

١- اضطراب النقد:

عانـــت مصر من اضطراب النقد، فلم يكن هناك نسب محددة يتم على أساسها تبادل العمـــلات المتداولة، كذلك قلت كمية النقود المتداولة بالنسبة للمعاملات التى كانت قد تزايدت تبعًا لتزايد النشاط الزراعي والصناعي والتجاري وتدهورت قيمة العملات(٣)، أضف إلى ذلك تفـــاوت قيمتها وإمكان تزييفها وارتباط النقد المصرى بالنقد العثمانى(٤)، وقد أدى كل هذا إلى انتشار الفوضى والغش، مما دفع محمد على إلى عدم التهاون، والتعامل بقسوة وشدة مع الذين تجـــرءوا علـــى زيـــادة أو نقـــص أو تزويـــر العملات(٥)، وكذلك الحيلولة دون تداول هذه العمـــلات(٦)، وتعيين الجواسيس بالأسواق للقبض على هؤلاء المخالفين(١)، كما كان يعلن من

---

(١) أمين سامى، مرجع سابق، ص٥٣٥.

(٢) أحمد الصاوى، مرجع سابق، ص١٧٩.

(٣) حسين خلاف، مرجع سابق، ص٢٩١.

(٤) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢٦، مادة بدون م لوص، بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٢٦٤هـ/ ٢٦ نوفمبر ١٨٤٨م.

(٥) Charles Issawi., The Economic History of the Middle East 1800 - 1914, London, The University of Chicago Press 1960, p.396.

(٦) معية سنية، محفظة ٢٠، دفتر ١٧، م٩٩، ص٥٢، بتاريخ ١٦ ربيع الأول ١٢٣٩هـ/ ٢١ نوفمبر ١٨٢٣م.

حين لآخر أسعار العملات وفئاتها على الناس والدواوين[٢]؛ للوقوف على هذه الأسعار، ولمنع وقوعهم فريسة للمزورين[٣].

أما عن عقوبات المزورين، فكانت تختلف من مزور لآخر، سواء أكان من الأهالى أم مـن أصـحاب الحمايات، كذلك تختلف من مزورى العملات الأجنبية عن مزورى العملات المحلية، فإن كان المزور من الأهالى فيغلق محله ثم يرسل إلى السجن لمدة عام[٤]، وإن كان مـن أصحاب الحمايات ينفى خارج البلاد ويغلق دكانه[٥]، ويمهل ثلاثة أشهر حتى يرحل عن الـبلاد[٦]، أما عن عقوبة مزور العملات الأجنبية فيحكم عليه بالسجن لمدة تتراوح من خمس إلـى عـشر سنوات[٧]، ومزور العملات المحلية، يرسل إلى السجن مدى الحياة[٨]، ويعدم إذا هـرب مـن العقوبة وضبط متلبسًا بالتزوير مرة أخرى[٩]، أما عن الشخص الذى علم بمكان للتزويـر، أو عثر على عملات مزورة ولم يبلغ عنها، يجازى بالحبس من شهر إلى سنتين؛ لعدم إبلاغه عنها وإن لم يكن له يد فى ذلك[١٠]

وقد مارس اليهود – تجار و صيارفة – الغش والتزوير فى عمليات الصرافة، فكانوا يقصون أطـراف العملات الذهبية ويخففون من وزنها، ويرتقون جوانبها، مما يترتب عليه إنقـاص قيمـتها الحقيقة، ومع كثرة تداول هذه القطع النقدية فى التجارة، فلم ينتبه الأهالى أو الأجانب لحقيقتها، وكانت تجمع هذه النقود ضمن الضرائب التى تحصلها الحكومة، مما يؤدى إلـى فقـد جزء من دخل الحكومة[١١]؛ لذا أمر محمد على جميع الصيارفة اليهود وهددهم إما بـضبط العملـة والمحافظـة على قيمتها، وإما أن يرحلوا عن البلاد هم وعائلاتهم، وتعهدوا بالامتـثال لأوامره وأخذ عليهم التعهدات الكافية، وأنذرهم إن تكررت فعلتهم هذه، فلن يتسامح

---

(١) المصدر السابق، محفظة ٥، دفتر ٦، م٧٦١، ص١٦، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٢٣٦هـ/ ٢٤ سبتمبر ١٨٢١م.
(٢) الأوامر والمكاتبات، مصدر سابق، جـ٢، ص٤١١، بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ/ ٣ أغسطس ١٨٣٩م.
(٣) أمين سامى، مرجع سابق، ص٢٦٨.
(٤) الوقائع المصرية، عدد ١٠٧، بتاريخ غرة ربيع الأخر ١٢٦٤هـ/ ٧ مارس ١٨٤٨م.
(٥) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٧، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٥٧هـ/ ٢٠ ديسمبر ١٨٤١م.
(٦) أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص٣٢٥.
(٧) دفتر مجموع أمور جنائية، س٨/ ٦١/ ١، قانون ٤، باب الزغلية، بند ٨٠، ص١٢٤، لسنة ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م.
(٨) المصدر السابق، قانون ٤، باب الزغلية، بند ٧٩، ص٢٤، لسنة ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م.
(٩) معية سنية، محفظة ٦٣، دفتر ٥٧، م٧٦، ص٤٤، بتاريخ ١٩ صفر ١٢٥٠هـ/ ٢٨ يونية ١٨٣٤م.
(١٠) دفتر مجموع أمور جنائية، س٨/ ٦١/ ١، قانون ٤، باب الزغلية، بند ٨١، ص٢٤، لسنة ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م.
(١١) حلمـى محروس إسماعيل، دراسات فى الحالة الاجتماعية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة، دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، ص١٣١ – ١٣٢.

أو يتـساهل معهـم[١]، وقـد جعل محمد على من أخذ صرافى اليهود عبرة لبنى جلدته وأمر بإعدامه، لأنه زاد فى سعر العملة [٢].

وقد كان لغش العملة أثر مباشر على الأسواق المصرية؛ لذا قام محمد على بجمع هذه العمـلات من الأسواق من أيدى الناس وأمر بتخفيض قيمتها، فعلى سبيل المثال: قبول التسعة قـروش بقـيمة ٨ قـروش و ٣٢ بارة، وقبول الأربعة قروش بقيمة ٣ قروش و ٣٧ بارة [٣]، وإرسـالها إلى الضربخانة لإعادة سكها جنيهات قيمة الواحد منهم ١٠٠ قرش ونصف جنـيه بـــ ٥٠ قرشـا[٤]. ورغـم ذلـك فقد استمر غش العملة مما ترتب عليه اختلال المعاملات التجارية[٥]، وإلحاق الضرر بالمزارعين وفقراء المستهلكين الذي كانوا يقبلون نقودًا تقل قيمتها الحقيقية عن قيمتها الاسمية بكثير[٦]، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية.

٢- إصلاح النقد:

سلك محمد على فى طريقه لإصلاح النقد وسائل عديدة كان الهدف الرئيسى منها هو توفير العمـلات التى تفى بحاجة التجارة وتحقيق أكبر ربح له، ومن هـــذه الوسائل: إصدار فرمانات لضبط أسعار العملة وسك عملات جديدة*.

أصدر محمد على العديد من الفرمانات لضبط أسعار العملة، التى كانت فى اضطراب دائم، فعلى سبيل المثال: أرسل السلطان محمود الثانى لمحمد على فرمانًا بأسعار العملات عام ١٢٢٣هـــ/ ١٨٠٨م، فقـام محمد على بإرساله إلى أمناء الجمارك والقضاة وحكام الأقاليم المـصرية، لمـنع رفـع سعر العملة المتداولة عن مثيلاتها المتداولة بالأستانة، ومنع التجار

---

(١) ديوان كتخدا، محفظة ١، م١٠٤، بدون ص، بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٣٩هـ/ ٤ نوفمبر ١٨٢٣م؛ معية سنية، محفظة ٢١، دفتر ١٨، م١٤، ص٦ – ٧، بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٣٩هـ/ ٤ نوفمبر ١٨٢٣م.

(٢) حلمى محروس، مرجع سابق، ص١٣١ – ١٣٢.

(٣) الأوامر والمكاتبات، مصدر سابق، جـ٢، ص٤٠٠، بتاريخ ١٦ ذى القعدة ١٢٥١هـ/ ٦ مارس ١٨٣٦م.

(٤) المصدر السابق، جـ٢، ص٤٧٦، بتاريخ غرة شوال ١٢٥٨هـ/ ٥ نوفمبر ١٨٤٢م.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢٦، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٢٦٤هـ/ ٢٦ إبريل ١٨٤٨م.

(٦) محمد فهمى لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، القاهرة، المطبعة الرحمانية، ١٩٣٨، ص١٢٣، ١٢٤.

* لم يكن من حق مصر سك عملات مستقلة عن السكة العثمانية، إلا فى حدود المراسيم التى يصدرها السلطان العثمانى فى هذا الشأن، فيحدد بها شكل وعيار ووزن هذه النقود، على أن ترسل قوالب الضرب من الأستانة إلى مصر (انظر: عبدالرحمن فهمى، مرجع سابق، هامش ص٥٧٢).

والصيارفة من جمع إلعملة من جهات الأستانة وبيعها فى محلات رواجها[١]. وقد توالى صدور الفرمانات* التى تحدد أسعار النقود المتداولة، فعلى سبيل المثال: فرمان ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م[٢] وفرمان ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م[٣]، وفرمان ١٢٢٩هـ/ ١٨١٤م[٤]، وفرمان ١٢٣٣ هـ/ ١٨١٨م[٥]، وفرمان ١٢٣٥هـ/١٨٢٠م[٦]، وفرمان ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٧م[٧]، وفرمان ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م[٨]، وفرمان عام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م[٩]، وقد تضمنت هذه الفرمانات إلى جانب أسعار النقود المتداولة وفئتها، عقوبة كل من يتجاسر على مخالفة هذه الأسعار. ورغم هذه التسعيرة والتحذير من تداول العملة بغير أسعارها المحددة، فإن هذه الأسعار لم تستقر بدليل أن الحكومة كانت تذيع من حين لآخر التسعيرات الجديدة التى تحاول بها أن تقضى على هذا الاضطراب[١٠].

أما عن سك العملات المحلية الجديدة، فقد كانت فرمانات سك العملة المرسلة إلى الضربخانة المصرية شبه دائمة، مع تحديد قيمتها وعيارها ونوعها وتوزيعها بالأسواق لتسهيل المعاملة[١١]، ولم يتوقف محمد على عن سك العملات، فسك القروش الفضية عام ١٨٢٨م، والعملات النحاسية عام ١٨٣٢م[١٢]، وفى عام ١٨٣٣م منع محمد على سك النقود الفضية؛ لارتفاع تكلفة سكها[١٣]. وقد أمر محمد على فى عام ١٨٣٥م بسك عملات نحاسية صغيرة؛ لحماية الفقراء من قلة العملات المتداولة بالأسواق وارتفاع أسعارها وتسهيلاً للتجارة[١٤]، وقد أمر بسك نقود فضية فى نفس العام من فئة خمسة وعشرة قروش وقرش ونصف قرش، ونقود

---

(١) محافظ أبحاث، محفظة ١٢٩، تلخيص الفرمانات والبراءات السلطانية، فرمان ١٠٢، ص٤١، بتاريخ غاية جمادى الأولى ١٢٢٣هـ/ ٢٤ يوليو ١٨٠٨م.

* وقد استعنت ببعض هذه الفرمانات فى إعداد جدول أسعار العملة.

(٢) محكمة الاسكندرية، س١١٧، ص٣١، م٦٧، بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٢٤هـ/ ٧ أكتوبر ١٨٠٩م، ملحق رقم(١١).

(٣) أمين سامى، مرجع سابق، ص٢٣٢.

(٤) محكمة البحيرة، س١٤، م٧٣٤، ص٣٧٠، بتاريخ ٢٢ ذى الحجة ١٢٢٩هـ/ ٦ ديسمبر ١٨١٤م؛ ملحق رقم(١٢).

(٥) معية سنية، محفظة ٢، م١٢٠، بدون ص، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٢٣٣هـ/ ٢٨ أكتوبر ١٨١٨م.

(٦) محكمة أسيوط، س١٠، م٦٣٣، ص٣٣٥، بتاريخ ٣ شوال ١٢٣٥هـ/ ١٥ يوليو ١٨٢٠م.

(٧) محكمة البحيرة، س١٨، م٩٩٩، ص٤٦٢، بتاريخ ١٤ رمضان ١٢٤٢هـ/ ١٢ إبريل ١٨٢٧م؛ ملحق رقم(١٣).

(٨) مجلس ملكية، محفظة ٤، م١٤٤، ص٢٩٥، بتاريخ ١٣ صفر ١٢٥٢هـ/ ١ يونية ١٨٣٦م.

(٩) أمين سامى، مرجع سابق، ص٤٩٩.

(١٠) محمد فهمى لهيطة، مرجع سابق، ص١٢١.

(١١) أمين سامى، مرجع سابق، ص٢٢٣.

(١٢) حسن الشافعى، مرجع سابق، ص١٢٢.

(١٣) معية سنية، محفظة ٥٠، دفتر ٤٧، م١٨٠، ص٥٢، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٤٨هـ/ ٢٥ مارس ١٨٣٣م.

(١٤) مجلس ملكية، محفظة ٢، م٣٥، بدون ص، بتاريخ ٦ صفر ١٢٥١هـ/ ٤ يونية ١٨٣٥م.

نحاسـية بقـيمة خمـسة قروش ؛ لتيسير التجارة[١]، وقد أمر الباشا باتخاذ العملات الفضية والذهبية المضروبة بمصر أسماء خاصة بها عن الأسماء العثمانية[٢]، فعلى سبيل المثال: عام ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م اتخذت القطعة الفضة ذات ٢٠ قرشًا اسم (فرنسا مصرى)، والقطعة ذات ١٠ قـروش اسم (نصف فرنسا مصرى)، وذات ٥ قروش اسم (ربع خيرية مصرى)، وذات ١٠٠ قرش اسم (جهادى)، ولكن ديوان المعاونة أعلن أن تلك التسميات ستؤدى على التشتيت فـى تسمية أنواع المسكوكات، والأسهل تسمية القطعة ذات ٢٠ قرشًا اسم (عشرين مصريًا)، وذات ١٠ قـروش اسـم (قطعة مصرية بعشرة قروش).. وهكذا[٣]، وقام بمصادرة العملات المتداولة وصرف بدلاً منها لأصحابها من عملات جديدة من سك الضربخانة المصرية[٤]، وقد كانـت العملات المضروبة فى مصر تحمل على أحد وجهيها طغراء السلطان، وعلى الوجه الآخـر جملـة "ضـرب فـى مصر" مع تغير التاريخ الدال على عدد سنوات حكم السلطان العثمانى[٥].

لـم يقـف محمد على عند حد سك العملات المعدنية، بل قام بإصدار عملات ورقية تـسمى إشـعارات وهى سندات مستحقة الدفع من الخزانة، وكانت تستخدم محليًا؛ لدفع نفقات الحكـومة، بالإضافة إلى دفع أثمان المحاصيل التى تشتريها الحكومة من المزارعين – علمًا بأن محمد على كان يتمسك بدفع الضرائب نقدًا وعينًا – لذا لجأ المزارعون للتجار والسماسرة لصرف إشعاراتهم مقابل خصم جزء منها – وصل هذا الخصم إلى ٢٠٪ من قيمة الإشعار – وقـد قـرر الباشا عام ١٨٢٧م وقف تداول الإشعارات، وعلى كل من يملك إشعارًا أن يقدمه للحسابات، وقد تم خصم المبالغ التى يدينون بها للحكومة من قيمة هذه الإشعارات، وتم تسديد باقى قيمة الإشعارات على هيئة سلع وبضائع مصنعة[٦].

٣- منع تداول النقود العثمانية

---

(١) معية سنية، محفظة ٦٠، دفتر ٥٤، م ٥٤٩، بدون ص، بتاريخ ٦ صفر ١٢٥١هـ/ ٤ يونية ١٨٣٥م.

(٢) مجلس ملكية، محفظة ٥، م٢٥، بدون ص، بتاريخ ٢٠ جمادى الأولى ١٢٥٢هـ/ ٣ سبتمبر ١٨٣٦م.

(٣) أمين سامى، مرجع سابق، ص٤٧٣.

(٤) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٤، م٥٠، بدون ص، بتاريخ ١٤ ذى القعدة ١٢٥٧هـ/ ٢٩ ديسمبر ١٨٤١م.

(٥) حسن الشافعى، مرجع سابق، ص١٢٧.

(٦) محمـد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص١٨٧؛ هيلين ريفلين، الاقتصاد و الإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة :أحمد عبد الرحيم مصطفى و مصطفى الحسينى، القاهرة، دار المعارف، ص١٧٤ ، ١٧٥.

كـــان محمـــد على من حين إلى آخر يصدر أوامره بمنع تسرب نقد الأستانة لمصر، والمحافظـــة على عدم تسرب العملة المصرية خارج البلاد(١)، فعلى سبيل المثال: وجد محمد على عام ١٢٤٣هـــ/ ١٨١٩م أن نقود الأستانة متداولة بين التجار بدلاً من الريال الفرانسه – والـــذى كـــان من ضمن أهم العملات المستخدمة فى تجارة الباشا مع الأجانب – فأرسل إلى جمرك الإسكندرية ورشيد ودمياط بمنع تداول هذه العملات(٢)، وفى عام ١٢٤٦هـــ/ ١٨٣٠م أرســـل منادين بالأسواق لينبهوا على الأهالى بمنع تداول عملات الأستانة، كما تم التنبيه على الـــصيارفة بعدم تداولها، ومن يخالف ذلك يتم معاقبته بشدة(٣). وكان محمد على يعطى مهلة لاستبدال هذه العملات بعملات أخرى مثلما حدث عام ١٢٤٨هـــ/ ١٨٣٢م، حيث أعطى مهلة شهرين، وبعد مضى المهلة المحددة لا يجوز قبول هذه العملات(٤)، بيد أن محمد على قد شدد علـــى عـــدم التهاون فى هذا المنع – سواء فى أثناء حروب محمد على ضد السلطان أو بعد معاهدة لندن وحسم الخلاف بينهما – حيث نجد أن الباشا في إحدى رسائله لبوغوص بك عام ١٨٣٣م يؤنـــبه على تهاونه فى منع عملة الأستانة من التداول فى البلاد، ويشدد عليه بالعمل علـــى مـــنعها(٥)، وبعـــد معاهـــدة لندن ١٨٤٠م جمع الباشا عملات الأستانة من أيدي التجار والحجاج و غيرهم ممن وصلوا إلى مصر ودفع قيمتها من العملة المصرية لحامليها(٦)، وفى بعـــض الأحـــيان كـــان يتم جمع هذه العملات بقيمتها المعدنية باعتبارها سبيكة وليس بقيمتها الاعتبارية(٧).

لم يهتم محمد على بمنع تداول عملات الأستانة بمصر فقط، بل عنى أكثر بمنع تسرب العمـــلات الذهبـــية المصرية للخارج خصوصًا أنها كانت أكثر وزنًا وأقل سعرًا عن مثيلتها الأجنبـــية؛ لهـــذا عمـــد التجار المصريون على استبدال العملات الأجنبية بالعملة المصرية؛ للاســـتفادة مـــن فرق الوزن والسعر؛ مما كان سببًا فى تسرب العملة المصرية خارج البلاد،

---

(١) عـــبد المـــنعم الجميعى، عصر محمد على، تاريخ المصريين رقم ٢٤٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣، ص٣٠.

(٢) معية سنية، محفظة ٢، دفتر ٣، م١٧٩، بدون ص، بتاريخ ٨ ربيع الأول ١٢٣٤هـــ/ ٥ يناير ١٨١٩م.

(٣) ديوان خديوى، دفتر ٧٥٦، م ٢٤٦، ص٥٧، بتاريخ ٢٧ المحرم ١٢٤٦هـــ/ ١٩ يوليو ١٨٣٠م.

(٤) المصدر السابق، دفتر ٧٨٩، م٢، بدون ص، بتاريخ غرة جمادى الأولى ١٢٤٨هـــ/ ٢٦ سبتمبر ١٨٣٢م.

(٥) معية سنية؛ محفظة ٥٨، دفتر ٥٣، م٢٣٢، بدون ص، بتاريخ ٩ المحرم ١٢٤٩هـــ/ ٣٠ مايو ١٨٣٣م.

(٦) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، م ١٧، بدون ص، بتاريخ ١٨ شوال ١٢٥٨هـــ/ ٢٣ نوفمبر ١٨٤٢م.

(٧) شورى المعاونة، محفظة ٢٦، دفتر ٢٨٩، م٢٩٣، بدون ص، بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٥٩هـــ/ ٥ أكتوبر ١٨٤٣م.

وهذا ما أزعج الباشا؛ فشدد على الصيارفة الذين يبدلون العملات الأجنبية بالمصرية، وأنذرهم بإغلاق محلاتهم وسجنهم، ونفى الأجنبى منهم خارج البلاد(١).

٤- قانون النقد:

لم يتمكن محمد على فى بداية حكمه من القيام بإصلاح جدى فى النظام النقدى، إذ كان هذا النظام مرتبطاً بنظيره فى الدولة العثمانية، وكان محمد على يخشى من وقوع خلاف بينه وبين السلطان إذا أقدم على تعديله، فاستمر نظام النقد فى اضطراب - نتيجة لارتفاع وانخفاض سعره وارتباطه بالنقد فى الدولة العثمانية - حتى عام ١٨٣٤م حين حاول محمد على وضع حداً لذلك بدكريتو ١٨٣٤م(٢). ويتبادر إلى الأذهان الآن لماذا عام ١٨٣٤م بالتحديد فكر محمد على فى إصلاح نظام النقد بهذا الدكريتو؟ وترى الباحثة أن هذا العام بالتحديد كان نتيجة طبيعية لما حدث فى الأناضول عام ١٨٣٣م، حيث تمكن إبراهيم باشا من الاستيلاء على أهم مدن الأناضول وهى أزمير، وبات يهدد مدينة الأستانة ذاتها، وهو ما أزعج السلطان العثمانى، فبادر بعقد اتفاقية كوتاهية ١٨٣٣م، وهو الاتفاق الذى تخلى به السلطان لمحمد على عن الشام وإقليم أضنة، وثبت حكم محمد على على كل من مصر وكريت والحجاز فى مقابل جلاء الجيش المصرى عن بلاد الأناضول(٣)، وقد أعطت هذه الاتفاقية لمحمد على مزيداً من الثقة والاستقلال عن السلطان، فشرع فى إصلاح شامل لتثبيت سلطانه على البلاد، ومن ضمن هذا الإصلاح إصلاح النظام النقدى وسك عملات جديدة.

وقد حاول محمد على بهذا الدكريتو إصلاح نظام النقد، وتحديد قيمة العملة المصرية بالنسبة للعملات الأجنبية المعترف بها بأكثر من قيمتها؛ حتى تتمكن العملة المصرية من طرد العملات الأجنبية، غير أنه لم يوفق إلى غرضه؛ لقلة ما سكه من العملة الذهبية والفضية، وما لبثت العملة الجديدة - الجنيه المصرى الذهب والريال الفضة - أن أخذت قيمتها تتناقص شيئاً فشيئاً، وكثر سك القروش والعملات النحاسية، وانتشرت العملات الأجنبية فى البلاد سواء الجيدة منها أم الرديئة(٤).

---

(١) يحيى محمد محمود، دراسات فى تاريخ مصر الاقتصادي، القاهرة، د.ن، ١٩٩٩، ص١٢- ١٣.

(٢) محمد فهمى لهيطة، مرجع سابق، ص١٢١ - ١٢٢.

(٣) عبدالرحمن الرافعى، عصر محمد على، جـ٣، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠، ص٢٥٩.

(٤) حليم عبدالملك، السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير، القاهرة، الأنجلو المصرية، د.ت، ص٦٦.

وكان محمد على يهدف من دكريتو ١٨٣٤م، إيجاد نقود مصرية يضرب منها ما يفى بحاجـــة التجارة ومعاملات الناس[١]. وقد قرر محمد على اتخاذ الريال المصرى وحدة للنقود بـــدلاً مـــن الـــبارة أو القرش، الذين كانت قيمتهما فى تدهور وأصبحا لا يصلحان للمعاملات الـــتجارية[٢]، وقسم الريال إلى عشرين قرشًا بدلاً من البارة، وسك ريالات من الذهب وأخرى مـــن الفضة[٣]، وسك جنيه ذهب مصرى عام ١٨٣٦م، يحتوى على خمسة ريالات أى ١٠٠ قرش ويكون مضاعفًا للريال، وأمر بسك نقود فضة وذهبية تكون أجزاء للجنيه[٤]. وقد طلب من مديرى الدواوين إعطاء مهلة خمسين يومًا لتداول الجنيه الذهب فى الأسواق[٥].

٥- الضربخانة المصرية:

كانـــت دار ضـــرب مـــصر فى خلال العصر العثماني خاضعة من الناحية القانونية والشكلية، لما يرسل إليها من توجيهات من الأستانة بشأن سك النقود بأنواعها سواء فيما يتصل بـــشكلها (الطـــراز) أو وزنها أو غيارها، وقد جرت العادة عند تولى سلطان جديد للحكم أن يرســـل خط شريف بالسكة والخطبة باسم السلطان الجديد[٦] وتركزت دار السك فى ضربخانة القاهـــرة الموجـــودة فـــي القلعـــة، و تولى قاضى القضاة الإشراف على الضربخانة ورئاسة الموظفـــين بها قبل العهد العثمانى، ثم التزم بها اليهود والدروز طوال العهد العثمانى فيما عدا فتـــرة الحملة الفرنسية، فقد تولاها صامويل بارنر Sammual Bernard ، وفى عهد محمد علـــى تولـــى شئون الضربخانة أحد النصارى اللبنانيين (الدروز) ولكن محمد على قام بنفيه خـــارج الـــبلاد[٧]، وولى السيد محمد المحروقى إدارة الضربخانة وتم عزله أيضًا[٨]؛ لزيادة صـــرف النقود ونقص أوزانها وعيارها، والأهم من ذلك عدم تجاوز إيرادات الضربخانة عن ٥٠ كيـــسًا شهريًا مع العلم أن إيراداتها قد وصلت إلى ١٥٠٠ كيس شهريًا أثناء إدارة الدروز لها، مما دفع محمد على لوضع يديه على الضربخانة والالتزام بها عام ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م، وعين خاله – لم يذكر اسمه – ناظرًا عليها[٩].

---

(١) حسن الشافعى، مرجع سابق، ص١٢٢.
(٢) حسين خلاف، مرجع سابق، ص٢٩٢ – ٢٩٣.
(٣) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص٨٣ – ٨٤.
(٤) محمد فهمى لهيطة، مرجع سابق، ص١٢٢؛ أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص٨٣ – ٨٤.
(٥) مجلس ملكية، محفظة ٣، م٢٧١، بدون ص، بتاريخ ١٦ ذى الحجة ١٢٥١هـ/ ٥ إبريل ١٨٣٦م.
(٦) أحمد الصاوى، مرجع سابق، ص٢٢٧.
(٧) عبدالرحمن فهمى، مرجع سابق، ص٥٦٩ – ٥٧١.
(٨) أمين سامي، مرجع سابق، ص٢١٤.
(٩) الجبرتي، مرجع سابق، جـ٧، ص٢٢٤.

بلغـــت إيـــرادات* الضربخانة أثناء التزام محمد على بها عام ١٨٢١م ٣٥٠٠ كيس ســـنويًا من جملة إيرادات الحكومة المصرية والتى كانت ٢٨٤٩٤٠ كيسًا أى بنسبة ١,٢٪ من جملـــة الإيرادات(١). وقد بلغت إيراداتها عام ١٨٢٨م ١٧١٤٣ كيسًا و ٤٠٨ قروش(٢). وفى عام ١٨٣٠م بلغت ٦٧١٤ كيسًا و ١٩٧ قرشًا(٣) وفى عام ١٨٣١م بلغت ٤٨٩٨كيسًا(٤) وفى عام ١٨٣٣م بلغت ٣٠٠٠ كيس من جملة إيرادات الحكومة ٥٠٥٢٤٥ كيسًا أى بنسبة ٠,٥٪ مـــن جملة الإيرادات فى هذا العام(٥) وفى عام ١٨٣٥م كانت ١٠٠٠ كيس من جملة إيرادات الحكومة ٦٢٢٦٢٠ كيسًا أى بنسبة ٠,٢٪ من إيرادات ذلك العام(٦).

السنة	١٨٢١	١٨٢٨	١٨٣٠	١٨٣١	١٨٣٣	١٨٣٥
الإيراد بالكيس	٣٥٠٠	١٧١٤٣	٦٧١٤	٤٨٩٨	٣٠٠٠	١٠٠٠

وعلـــى هذا نجد أن أرباح الضربخانة المصرية كانت فى تصاعد حتى عام ١٨٢٨م، حـــيث بلغت إيراداتها فى هذا العام أعلى معدل لها فى ظل التزام محمد على بالضربخانة، ثم بـــدأت الإيرادات فى الانخفاض التدريجى منذ عام ١٨٣٠م حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها عـــام ١٨٣٥م – وخاصة بعد دكريتو ١٨٣٤م – نتيجة لاضطراب النظام النقدى – كما سبق توضـــيحه – وعـــدم ثـــبات وزن العملات وانتشار غش العملة، مما كان له أسوء الأثر على حـــركة الأسواق الداخلية؛ لأنه أدى إلى سحب الثقة من العملات المصرية المسكوكة بمصر، واعـــتماد الـــتجار الأجانـــب على العملات الأجنبية فى معاملاتهم مع الحكومة، مثل: الريال الفرانسه والمجر والدبلون .. وغيرها.

* أمـــا عن الإيرادات المنقولة عن مراجع فقد وردت بهذه المراجع بعملات مختلفة وقد قمت بتحويل هذه العملات إلى القرش والكيس فقط لتوحيد العملة المستخدمة فى هذه الدراسة.

(١) Félix Mengin, Histoire De L' Égypt, Tome II, Pairs, n.p.,1823, pp.384 – 385;
عمر طوسون، مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن، الإسكندرية، مطبعة صلاح الدين الكبرى، ١٩٣١، ص٢٨٣.

(٢) ديـــوان المالية، إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية، س١٦٣٤، مادة بدون رقم، ص٢٧ – ٢٨، لسنة ١٢٤٤ هـــ/ ١٨٢٨م.

(٣) المصدر السابق، س١٦٣٦، مادة بدون رقم، ص٢٦، لسنة ١٢٤٦هـــ/ ١٨٣٠م.

(٤) المصدر السابق، س١٦٣٧، مادة بدون رقم، ص٢٠، لسنة ١٢٤٧هـــ/ ١٨٣١م.

(٥) جـــون بورنج، مرجع سابق، ص١٤٦٢ أمين سامى، مرجع سابق، ص١٤٢٠ عبدالرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص٥٤١ – ٥٤٢.

(٦) باتريك كامبل، تقرير عن مصر، نشر: محمد فؤاد شكري، مرجع سابق، ص٧٨٢ – ٧٨٣.

أمـــا عن مصادر معادن النقود، فلم يكن بمصر منذ العصر العثمانى أى مصدر محلى لتوريد معادن النقود بأنواعها الثلاث (الذهب – الفضة – النحاس)، بعدما توقفت مناجم الذهب بـــوادى العلاقـــى بالصحراء الشرقية فى القرن الثالث عشر الميلادى، ولم يتبق من مصادر الـــذهب التـــى تمد دور الضرب المصرية سوى قوافل التجارة التى كانت تحمل تبر السودان الغربـــى عبـــر الصحراء، ولا شك أن اعتماد الضربخانة بمصر على هذا المصدر الأخير قد سبب لها عدة مشاكل حتى أنها تعرضت للتوقف عن العمل تمامًا لعدة مرات؛ بسبب قلة الوارد إليها من المعدن[١]. وقد تأثرت دار الضرب بتوريد الذهب لسكه نتيجة المضاربات الاحتكارية لليهود، حيث كانت الضربخانة تعتمد منذ ما قبل العصر العثمانى على شراء عنصرى الذهب والفضة من الموردين اليهود؛ لاحترافهم فى توريد الذهب والفضة إلى دار السك، فقد كان لهم صـــرافون ومـــبدلون كثيـــرون بالقاهـــرة والمدن الأخرى يشترون الذهب والفضة لحسابهم ويحتكرونهما ثم يوردونها للضربخانة وفق الأسعار التى يرتضونها[٢].

وإذا خالف أحد هؤلاء اليهود الموردين؛ أو قدم لدار السك ذهبا أو فضة مزيفين، كانت عقوبـــته النفـــى للسودان مدة تتراوح ما بين ٥ و ١٠ سنوات[٣]. وقد قبض محمد على على الـــيهود المـــوردين للفـــضة عام ١٢٢٩هـــ/ ١٨١٤م بسبب تأخرهم فى امتصاص الريالات الفرانـــسه (الفضة) من الأسواق؛ لصهرها وإعادة سكها قروشًا بعد خلط فضتها بثلاثة أمثالها نحـــاس[٤]، فقـــد كـــان محمـــد على دائم التدخل فى شئون الضربخانة وتحديد كميات النقود المسكوكة بها وتجديد عيارها (درجة نقاوتها) ووزنها[٥].

٦- بنك الإسكندرية

مـــع بدايـــة القـــرن التاسع عشر الميلادى، خضع النشاط الاقتصادى بمصر لسياسة الاحتكار التى رسمها محمد على وأخضع لها كل مفردات الاستثمارات الاقتصادية؛ لذا لم نجد الاســـتثمارات الفردية للتجار فى حاجة إلى بنوك لإيداع فائض رأس المال أو تحويل الأموال للخـــارج .. وغيرها من مهام البنوك المعروفة، فقد اعتمد التجار فى تلك الفترة على الأفراد الـــصيارفة لتغيير وتبديل العملات والاقتراض .. وغيرها من الخدمات المصرفية. وقد جمع

---

(١) أحمد الصاوى، مرجع سابق، ص٢٣٣ – ٢٣٤.

(٢) المرجع السابق، ص٢٣٥ – ٢٣٦؛ صامويل بارنر، مرجع سابق، ص١٨٣ – ١٨٤.

(٣) أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص٣٢٣.

(٤) الجبرتى، مرجع سابق، جـــ٨، ص٣٢٢؛ أمين سامى، مرجع سابق، ص٢٤٧.

(٥) مجلس ملكية، محفظة ٤، م٣٦، ص٧٤، بتاريخ ١١ المحرم ١٢٥٢هـــ/ ٢٩ إبريل ١٨٣٦م.

بعض التجار بين أعمال التجارة والصرافة – وهو ماسبق توضيحه فى الفصل الثالث – ومع اتساع النشاط التجارى فى عهد محمد على، وتقلب قيمة النقود – بالرغم من محاولات محمد على الدائمة لضبط أسعار النقد – فضلاً عن رغبة محمد على فى توجيه ضربة قاصمة للنجار الذين كانوا يقرضونه قروضًا قصيرة الأجل، كل ذلك دفعه للتفكير فى إنشاء مصرف Bank [١].

أنشئ أول بنك فى مصر – قبل عام ١٨٤٠م* – وقد خصصت الحكومة لهذا البنك رأسمالاً قدره ٦٠٠٠٠ كيس، ولكن بورنج رأى أن المبلغ الذى دفعته الحكومة بالفعل لم يتجاوز ٦٠٠٠ كيس أو ٧٠٠٠ كيس، حيث كانت الدولة فى حاجة إلى الأموال؛ لإنفاقها على المجهود الحربى[٢]. وقد عهد محمد على إلى الأرمينى ألكسانيان إدارة مصرف الإسكندرية الذى أسرف فى الإقراض، مما أدى إلى توقف المصرف عن دفع الإيصالات ورد الودائع[٣]، فكان من الطبيعى أن يزداد الإقبال على اقتراض المال بفائدة سنوية قدرها ١٢٪ ؛ لأن متوسط فائدة الاقتراض من الأهالى لا يقل عن ٢٪ فى الشهر(٢٤٪ سنويًا) حتى ولو أودع من الحلى والجواهر التى تضمن سداد القرض[٤] ، وانتهى الأمر إلى تصفية المصرف نهائيًا عام ١٨٤٢ م[٥].

وفى عام ١٨٤٣م أنشأ محمد على بنكًا أخر بالإسكندرية بمساعدة الأجانب، وكان الغرض من هذا البنك السيطرة على نظام النقد نتيجة لعدم استقرار أسعار النقد وما لذلك من آثار على السوق، وجهل البعض بقيمة النقود الحقيقية، ولكى يضع محمد على حدًا للمضاربات المالية فى أسعار العملة وتثبيت أسعارها حسب السعر الرسمى الذى تحدده الحكومة، وكذلك حفظ ودائع الحكومة وإقراضها وتسلم الودائع من الدولة والأفراد وتشجيع الأغنياء على وضع

---

(١) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص١٦٨.

* ذكر جون بورنج فى تقريره "أنه منذ سنوات قليلة تم وضع مشروع لتأسيس مصرف بالقاهرة"، ويرجع تاريخ هذا التقرير لعام ١٨٣٩م. (انظر: جون بورنج، مرجع سابق، ص٦١٦).

(٢) جون بورنج، مرجع سابق، ص٦١٦ – ٦١٧.

(٣) P. H. Hammont, L'Egypte Sous Méhémet – Ali, Pairs, n.p., 1845, pp.304 - 305;

محمد رفعت الإمام، تاريخ الجالية الأرمينية في مصر فى القرن التاسع عشر، تاريخ المصريين رقم ١٧١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص١١٣.

(٤) جون بورنج، مرجع سابق، ص٦١٧.

(٥) Hammont, op.cit., p. 305 ؛ محمد رفعت الإمام، مرجع سابق، ص١١٣.

مـــا اختزنوه من أموال، ومنح التسهيلات التجارية والمساعدة على تنظيم المعاملات الداخلية والخارجية*.

لقـد أصـــدر محمـــد على فى ٢٥ ذى الحجة ١٢٥٨هـ/ ٢٧ يناير ١٨٤٣م اللائحة الخاصة بإنشاء البنك المشتملة على مقدمة و ٩ بنود، برأس مال قدره ٧٠٠,٠٠٠ ريال فرانسه (حوالى ٢٨٠٠٠ كيس)، منه ٤٠٠,٠٠٠ ريال فرانسه (١٦٠٠٠ كيس) يجرى وضعها بخزانة البنك من قبل الحكومة وباقى رأس المال يكون من قبل المسيو ميخالى توسيجه والمسيو جولو باستريه – مديرى البنك – هما المسئولان عن أعماله وأرباحه وخسائره، والحكومة لا تطلب مـــن البنك ربحًا مقابل ما دفعته من نصيب فى رأس المال، على ألا يسحب أحد شيئًا من هذا المبلغ باعتباره رأس المال الأصلى للبنك[١] – (البند الأول من اللائحة) – وأن يكون اقتراض المـــال من البنك بفائدة قدرها ١٪ شهريًا، ولم تكن هذه الفائدة باهظة؛ لأن الفائدة لم تكن تقل عن ٢٤٪ سنويًا حتى ولو كان الاقتراض مضمونًا بحلى ذهبية[٢].

وكان للبنك وكلاء فى كل من القاهرة ودمياط[٣]، وبدأ البنك يجمع العملات المصرية ويرســلها إلـــى دار السك؛ لإعادة سكها قطعا من فئة مائة قرش وخمسين قرشًا، ثم ترد هذه النقود للبنك ليتولى توزيعها من جديد على أساس الوزن (البند السادس) والتسعيرة الرسمية[٤]، وقـــد رأى محمد على ألا يكتب البنك فى سندات الدين التى تحرر فى عمليات البيع والشراء الجاريـــين بين التجار الأجانب أو المحليين عبارة "على السعر الجارى"، كما كان معتادًا، بل يكتب "أن المبالغ المحررة ستدفع بموجب التعريفة الأميرية" وإلا سقط اعتبارها لدى الدواوين ومجـــالس التجار وتفقد التزامها القانونى، وقام بإعلان ذلك على كل من الأهالى والأجانب[٥]. ووافـــق محمد على كذلك إمكان استبدال وتغيير السياح والتجار للعملات عند سفرهم من بلد لآخر فى نظير عمولة صرافة تتراوح ما بين ٠,٥٪ و ١٪ تبعًا لقلة النقود أو كثرتها[٦].

---

* انظر: مقدمة لائحة إنشاء البنك، ملحق رقم (١٤)

(١) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، م٢٨١، بدون ص، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٢٥٨هـ/ ٢٧ يناير ١٨٤٣م.

(٢) إبـــراهيم زكـــى، الحالة المالية والتطور الحكومى والاجتماعى فى عهد الحملة الفرنساوية ومحمد على، القاهرة، المطبعة العصرية بمصر، ١٩٢٨، ص١٦٠.

(٣) شورى المعاونة، محفظة ٢٦، دفتر ٢٨٩، م٨٤٩، ص٤، بتاريخ ١٤ المحرم ١٢٥٩هـ/ ١٥ فبراير ١٨٤٣م.

(٤) محافظ الأبحاث، محفظة ٥٠، مادة بدون رقم أو ص، بتاريخ ٨ صفر ١٢٥٩هـ/ ١١ مارس ١٨٤٣م.

(٥) شورى المعاونة، محفظة ٢٦، دفتر ٢٨٩، م٨٤٩، ص٤، بتاريخ ١٤ المحرم ١٢٥٩هـ/ ١٥ فبراير ١٨٤٣م.

(٦) عبد المنعم الجميعى، مرجع سابق، ص١٣٢ انظر: لائحة البنك، ملحق رقم (١٤).

وقـد جاء فى البند الثانى من لائحة البنك أن يبدأ البنك عمله من يوم توريد رأسماله لخـزانة البـنك، وانحـصرت أعماله – كما جاء فى البند الثالث – فى فتح اعتمادات وقبول التحاويل والسندات والنقود وتسعير المأكولات والمعاملات التجارية، وسائر الأعمال الخاصة بالبنوك فى البلاد المتقدمة. كذلك سحب مبالغ التحاويل التى تحول من ديوان التجارة وديوان الجمـارك على واردات البنك بشرط ألا تزيد الفائدة عن ٠,٠٥٪ شهريًا، وإن لم يتمكن البنك مـن تحصيل قيم هذه التحاويل قبل الموعد المحدد لها، ترد هذه التحاويل إلى الحكومة (البند الـرابع)؛ لـذا أصـدر محمد على أوامره إلى كل من ديوان التجارة وديوان الجمارك بتسليم وارداتهمـا لخـزانة البـنك[1] (البند الخامس)، وهذا يدل على أن محمد على قد اعتمد بشكل رئيـسى علـى أهم موارد الدولة لتمويل البنك وهما ديوان التجارة وديوان الجمارك، لما كان لهما من أرباح كثيرة.

أمـا عـن الأمـوال التـى تسحبها الحكومة من خزانة البنك أو التى تصرف لتسديد الـتحاويل الحكومـية تكـون بفائدة ٦٪ سنويًا، فى مقابل المبالغ التى أحيلت للبنك من ديوان الـتجارة (البند السابع)، كذلك يتم كتابة مواعيد السداد على السندات، ويتم إيداعها فى خزانة البـنك (البند الثامن) وذلك لأن التجار الذين يحولون أثمان مشترياتهم – خاصة القطن – من المـزاد إلى البنك كثيرًا ما يختلفون عند مطالبتهم باستحقاقاتهم من البنك[2]. وقد تناول (البند التاسـع) والأخير تنظيم علاقة البنك بمحمد على حيث لا تتدخل الحكومة فى أرباح وخسائر البنك، بل يكون المسيو توسيجه وباستريه هما المسئولان عن أعمال البنك وأرباحه وخسائره، وألا تطالب الحكومة البنك عن أى ربح مقابل نصيب الحكومة من رأسمال البنك – ٤٠٠٠٠٠ ريال فرانسه – وأن يعمل البنك لمدة عامين على سبيل التجربة*.

أما عن ممارسة البنك لنشاطه ومهامه، فقد اختلفت المصادر حول هذا البنك، فالبعض يـرجح أن هذا البنك كان موجودًا فقط على الورق ولا وجود له فى الواقع[3]. والبعض الآخر يرى أن البنك قد مارس نشاطه، ولكن لم يقدر له الاستمرار طويلاً، حيث أن محمد على حدد فتـرة اختـبار لعمـل البـنك وهى عامان، لم يحقق فيها البنك أرباحًا تذكر؛ لذا لم يقدر له

---

(١) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، مادة بدون رقم أو ص، بتاريخ ٤ المحرم ١٢٥٩هـ/ ٥ فبراير ١٨٤٣م.

(٢) المصدر السابق، محفظة ١٨، مادة بدون رقم أو ص، بتاريخ ٨ صفر ١٢٥٩هـ/ ١١ مارس ١٨٤٣م.

* انظر: لائحة البنك، ملحق رقم (١٤).

(٣) حسين خلاف، مرجع سابق، ص٣١٣ – ٣١٤.

الاســتمرار، وانحصرت أسباب فشل المشروع فى إسراف مديرى البنك فى الإقراض إلى حد عجز فيه البنك عن الوفاء بالتزاماته حتى توقف عن دفع ما يقابل إيصالات الإيداع[١].

وعلــى هــذا، فالباحــثة ترى أن هذا البنك قدر له أن يقوم بأعماله ولو لفترة قصيرة والدلــيل علــى ذلــك طلب محمد على من بوغوص بك ((بأن يقبض أثمان الأشياء التى تباع بمعرفة البنك، كما أن المبالغ التى ستصرف إلى الدواوين والمحلات الأخرى ستكون بمعرفة البنك أيضًا)) [٢] كذلك أمر الباشا إلى (الخزينة دار) بإرسال وزان من الضربخانة إلى مأمورى بــنك الإســكندرية، ويتم تحويل راتب هذا الوزان من الخزانة إلى البنك الذى سيتولى تسديد رواتــب العاملين به[٣]، وطلب الباشا من بوغوص بك صرف مبلغ – لم يحدد – إلى التاجر طوربون من البنك بعد ثمانية شهور[٤]، كذلك سأله عن التجار الذين حولوا أثمان القطن الذى اشــترونه من المزاد إلى البنك، وطلب منه أن يعد كشفا بأسماء هؤلاء التجار وإرساله للبنك؛ لخصم هذه الأموال مما لهم عند الحكومة[٥]. ثم طلب منه مرة أخرى أن ((يأخذ من البنك مبلغ ٣٠٠٠٠ قــرش (٦٠ كيــسًا) وتسليمها إلى أحد القواسين؛ لتوصيلها إلى سعيد باشا، لصرفها كأجور الأنفار الذين يشتغلون فى إبادة الجراد)) [٦] ولم يقدر لهذا البنك الاستمرار – كما ترى الباحــثة – لعــدة أسباب، منها: أن البنك كان حدثًا جديدًا على المجتمع المصرى الذى اعتاد الطــرق البدائــية فى البيع والشراء، فلم يكن لديه الوعى الكافى لأهمية الخدمات المصرفية، بالإضــافة إلى حذر محمد على الدائم من استثمار رأس المال الأجنبى فى مصر وكيف كان واقفــا لهم بالمرصاد، رغم إنشاء البنك وفق ظروف حرية التجارة بعد معاهدة لندن ١٨٤٠م التــى قلــصت إلى حد كبير من نفوذ محمد على، فمن قراءة لائحة إنشاء البنك نجد أن محمد علــى احــتفظ بنــصيبه فــى رأسمال البنك كرأس مال لا يمس وألقى بكامل المسئولية على الرأسمال الأجنبى دون المساس بنصيبه فى رأس المال؛ لذا عندما لم يؤت البنك ثماره، وتبدل حالــه من الربح للخسارة، خشى محمد على من خسارة رأسماله، فأنهى المشروع، ولكن هذا البنك كان نواة للبنوك المصرية التى انتشرت بعد ذلك فى مصر فى عهد خلفاء محمد على.

---

(١) محمود متولى، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤، ص٥٥.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، مادة بدون رقم أو ص، بتاريخ ٤ المحرم ١٢٥٩هـ/ ٥ فبراير ١٨٤٣م.

(٣) شورى المعاونة، محفظة ٢٦، م٨٤٩، ص٤، بتاريخ ١٤ المحرم ١٢٥٩هـ/ ١٥ فبراير ١٨٤٣م.

(٤) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، مادة بدون رقم أو ص، بتاريخ ٢٩ المحرم ١٢٥٩هـ/ ٢ مارس ١٨٤٣م.

(٥) المصدر السابق، مادة بدون رقم أو ص، بتاريخ ٨ صفر ١٢٥٩هـ/ ١١ مارس ١٨٤٣م.

(٦) المصدر السابق، مادة بدون رقم أو ص، بتاريخ سلخ ربيع الأخر ١٢٥٩هـ/ ٢٩ مايو ١٨٤٣م.

ثانيًا: الضرائب

بعــد أن استتب الأمر لمحمد على وفرض سلطانه على كل نواحى الحياة فى مصر، أخــذ يجمــع المال بشتى الطرق من كل فئات المجتمع، بعد أن وضع يديه على كل مصادر الــدخل وموارد البلاد، فقد فرض الضرائب على الأرض والناس وعلى كل ما تنتجه الأرض من حاصلات زراعية، وما تنتجه المصانع من منتجات صناعية، وعلى كل المواد الاستهلاكية دون أى اســتثناء يذكــر، وقــد عانى التجار المصريون كالحرفيين والفلاحين من فداحة هذه الــضرائب (العــوائد)، فــى الــوقت الــذى أعفى فيه الأجانب من هذه الضرائب؛ لتمتعهم بالامتيازات الأجنبية وقربهم من الباشا وحاشيته، وقد كان لارتفاع الأسعار وقلة القوة الشرائية أســوأ الأثر على الحركة التجارية(١) إذ دفع هذا الأمر الناس للشكوى لعلماء الأزهر من حالة الــركود و صعوبة المعيشة و حالة الفقر التى تعم الأهالى مع زيادة الضرائب لمواجهة أعباء الحروب و المشاريع الصناعية و الزراعية و بناء القصور(٢).

وهكذا دفعت الحاجة الشديدة – والدائمة – للمال إلى فرض عددًا من الضرائب – إلى جانــب طــرق أخرى منها الاقتراض من التجار وغيرهم*– للإنفاق على المجهود الحربى و الزراعة و الصناعة، فكلما زاد الاحتياج للموارد المالية، كلما زاد فرض الضرائب و هو أمر أدى إلــى ارتفــاع اسعار السلع(٣)، وقد قام محمد على – على سبيل المثال – بفرض عوائد جديــدة علــى الغــلال التى ترد للمدن؛ لتغطية مصاريف الجنود فى الشام، حيث زادت هذه المصاريف عن إيرادات مصر فى بر الشام(٤).

جمــع محمــد على الضرائب في بداية عهده عينًا؛ لاضطراب النقد وقلته من جهة، ولرغبته فى جمع احتياجاته من العملات غير المزيفة ببيع القمح للقوات البريطانية فى مالطة وأسبانيا من جهة أخرى؛ لتحقيق المزيد من الربح وجمع المزيد من العملات(٥)، وهذا ما دفع الباشــا إلى الاهتمام بالزراعة والمحاصيل التى يصدرها، مما أضر بالفلاح ووقع تحت براثن

---

(١) أحمــد حــسن الدماصــى، الاقتصادى المصرى فى القرن التاسع عشر، جــ١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص٢٩٦؛ عبدالسميع الهراوى، مرجع سابق، ص٢٢١.

(٢) harles Issawi, The Economic, op.cit., p.395-396.

* وهو ما سبق توضيحه فى الفصل الثالث: منظومة العمل التجارى.

(٣) Charles Issawi, The Economic, op.cit., pp .396.

(٤) عابدين، دفتر ٢١٣، م٤١، بتاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٢٥١هــ/ ١٧ أغسطس ١٨٣٥م.

(٥) Kenneth M.Curio, The Pasha's Peasants, Cairo, The American University, 1992, p.125

الباشا الذى يريد أن يحقق المزيد من الربح(١)، فقد تم جمع ضريبة الرءوس (الفردة) فى الفترة من عام (١٨٠٦م - ١٨٠٩م) عينًا بالمحاصيل والمواشى والتبن، وقد كان يتم تحصيل ضريبة الدخولية عينًا بتحصيل ١٢٪ من قيمة السلع عند دخولها أى مدينة أو قرية، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع الأسعار وتقليل المعاملات، مما أضر بالتجارة الداخلية والخارجية(٢).

وقد نتج عن قلة العملات واضطراب النقد أن عجزت الحكومة عن تسديد ما عليها من كمبيالات - التى تمنحها للفلاحين عند توريد محاصيلهم للشون بدلاً من النقد - حتى ولو بتخفيض ٢٠٪ من قيمة هذه الكمبيالات ، ففى الوقت الذى كانت الحكومة تأخذ من الفلاحين منتجاتهم وتعطى لهم كمبيالات فى مقابلها، كانت تطالبهم بتسديد بعض الضرائب نقدًا(٣).

تنقسم الضرائب إلى نوعين: ضرائب مباشرة، ومنها: الخراج (ضريبة الأرض) وضريبة الرءوس والجزية، وضرائب غير مباشرة، ومنها الرسوم الجمركية وعوائد الدخولية وعشور النخيل .. وغيرها، وقد عهدت الحكومة فى تحصيل الضرائب المباشرة إلى موظفيها لتحصيل هذه الضرائب من كل المديريات والأقاليم، فى حين تولى جباية الضرائب غير المباشرة الملتزمون الذين يتعاقدون مع الحكومة؛ لتحصيل هذه الضرائب لمدة محددة. وكانت هذه الالتزامات تتم عن طريق المزايدات، ويقوم الملتزمون بابتزاز الأهالى للحصول على ضرائب أكثر من المطلوب منهم، وكان ذلك سببًا فى معاناة قطاع كبير من التجار المصريين، وكان هؤلاء الملتزمون يحتالون بدورهم على الحكومة ولا يسددون إليها كل ما يتم جبايته من الأهالى(٤).

أما عن تحصيل الضرائب على السلع الاستهلاكية داخل المدن، فكان يتم عن طريق موظفين أيضًا، فعلى سبيل المثال:فى مدينة القاهرة، قام محمد علي بانتخاب عددًا من الموظفين المتقاعدين وتعيينهم عند أبواب القاهرة؛ للإشراف على تحصيل هذه الضرائب(٥). كما كان يوجد عند مدخل كل مدينة كاتب وعدد من العساكر وقبانى؛ لتحصيل هذه العوائد من

---

(١) Réné Cattaui Bey, Le Regne De Mohammed Ali D'Aprés les Archives Russes en Égypt, Tome II, Roma, 1933, n,p, pp.137 – 138.

(٢) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص٢٩٦.

(٣) Cuno, op.cit., pp.137 – 138.

(٤) مجلس ملكية، محفظة ٢، م١١٥، بدون ص، بتاريخ ٢٣ ربيع الأخر ١٢٥١هـ/ ١٩ أغسطس ١٨٣٥م.

(٥) المصدر السابق، محفظة ٥، م١٦٩، بدون ص، بتاريخ ٢٥ رمضان ١٢٥٢هـ/ ٤ يناير ١٨٣٧م.

السلع المعدة للاستهلاك المحلى فقط، أما عن السلع المخصصة للتصدير فيتم حصرها دون تحصيل عوائدها، ووضعها فى الأماكن الخاصة بها حتى تصديرها[١].

وكان محمد على يأمر دائما القائمين على تحصيل هذه العوائد بالتشديد فى تحصيلها وعدم التهاون فيها، وإرسال من يشرع فى تهريب السلع دون دفع عوائدها إلى الليمان[٢]. كذلك معاقبة كل من يحاول دفع رشوة إلى القواسين ببوابات المدن؛ للخروج ببضائع دون دفع عوائدها[٣]، والتشديد على هؤلاء القواسين بعدم التهاون مع التجار عند تحصيل عوائد بضائعهم وخاصة عوائد الغلال[٤].

كما كان محمد على يلجأ فى تحصيل الضرائب - المباشرة - إلى أسلوب التضامن وخاصة عند قلة موارد الأهالى وخوفه على خزائنه، وملخص هذا النظام هو اعتبار السكان دون استثناء متضامنين ومسئولين عن دفع الضرائب، فكان يلزم أهل القرية الواحدة بالتضامن فى سداد ما عليهم من ضرائب، فيسدد الميسور عن المعسر، كذلك الحال بالنسبة لأهالى القرى المتجاورة، إذا عجزت قرية عن الوفاء بنصيبها، وإذا عجز إقليم عن سداد ضرائبه؛ التزمت بهذه الضرائب الأقاليم المجاورة له، بحيث كان هذا التضامن كالشبكة يشمل مصر من أولها لآخرها، وقد فشل هذا النظام فى تحقيق أغراض الباشا بالإضافة إلى أنه كان يمثل عبئًا ثقيلاً على كاهل المجتمع؛ ألغى محمد على هذا التضامن عام ١٨٣٥م[٥].

أما عن الإعفاءات من هذه الضرائب، فتشير الوثائق إلى إعفاء محمد على بعض الحالات من دفع العوائد، مثل: إعفاء بعض التجار الأجانب؛ لتمتعهم بالامتيازات الأجنبية، فعلى سبيل المثال: أعفى محمد على القمح الذى اشتراه الخواجه سقونو - حكيم باشى إبراهيم باشا - من الصعيد ليرسله إلى وكيله بجدة عن طريق ميناء القصير من عوائد الغلال[٦]، كذلك أعفى الخواجات و"الماس" و"بريكس" من عوائد الدخولية على اللبان الذى اشتروه ولهم الحق فى التصرف فيه دون قيد أو شرط[٧]. وكان إعفاء هؤلاء التجار الأجانب من مثل هذه العوائد

(١) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص٧٢.

(٢) مجلس ملكية، محفظة ٢، م ٧٢، ص٧٢، بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٢٥١هـ/ ٤ يوليو ١٨٣٥م.

(٣) المصدر السابق، محفظة ٣، م٢٢، بدون ص، بتاريخ ١٢ رمضان ١٢٥١هـ/ ١ يناير ١٨٣٦م.

(٤) المصدر السابق، محفظة ٣، م٣٨، بدون ص، بتاريخ ١٩ رمضان ١٢٥١هـ/ ٨ يناير ١٨٣٦م.

(٥) عبدالسميع الهراوى، مرجع سابق، ص١٢٢١؛ Réné Cattaui, op.cit., p.137.

(٦) معية سنية، محفظة ٤، دفتر ٥، م١٠٩، بدون ص، بتاريخ ١٣ جمادى الآخرة ١٢٣٥هـ/ ٢٩ مارس ١٨١٩م.

(٧) المصدر السابق، محفظة ٥، دفتر ٦، م٢٨٠، بدون ص، بتاريخ ٢٣ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ/ ٢٩ مارس ١٨٢١م.

دافعًا لطلب غيرهم من التجار بالمساواة مع الأجانب، فعلى سبيل المثال: طالب التجار المغاربة إعفاء بضائعهم وخاصة الحرير من الضرائب أسوة بالتجار الأوروبيين(١)، كذلك امتنع بعض التجار الشوام عن دفع أموال الفردة بحجة انتسابهم إلى حمايات أجنبية، مما جعل محمد على يطالب بوغوص بك بالتأكد من صحة هذه الادعاءات، وما الدول التى نالوا حمايتها، والإطلاع على سندات الحماية قبل إعفائهم من هذه الضرائب(٢).

وقد أعفى محمد على بعض السلع الاستهلاكية من عوائد الدخولية، مثل: الفريك والشعرية والكشك والحمص والفول المجروش والعدس المجروش عند قدوم هذه السلع من الأقاليم فقط إلى مدينة القاهرة(٣)، كذلك أعفى محمد على البسطاء الذين يأتون من القرى لبيع الغلال والدقيق فى المدن شرط ألا تزيد الكمية التى يبيعونها عن مقدار كيلة أو إردب، ويعطى لهم تذاكر بتسديد هذه العوائد، وإن زادت الغلال عن تلك الكمية المحددة يتم تحصيل عوائدها منهم(٤). كما أعفى محمد على نتاج المواشى من عوائد الدخولية حتى يبلغ عمر الوليد ثلاثة أشهر، فإن جاوزت المواشى هذه السن يتم تحصيل العوائد عليها(٥). كذلك طالب محمد على بصرف النظر عن تحصيل عوائد البلح بباب النصر؛ لما يعود من هذه العوائد بالضرر على الفقراء(٦). كما ألغى محمد على عوائد الطريدة وهى التى كانت تحصل على البضائع المرسلة إلى المولد الأحمدى بطنطا والإبراهيمى بدسوق، والاكتفاء بتحصيل جمارك هذه البضائع(٧). كان الإعفاء من هذه العوائد إما لسلع عذائية وإما للبسطاء ومحدودى الدخل – فى حدود معينة – سواء أكان فى فترة ما قبل عام ١٨٤٠م أم بعدها، وعلى هذا فإن هذه السياسة كانت لصالح الفقراء والبسطاء ومحدودى الدخل.

تعددت أنواع الضرائب المفروضة على التجارة الداخلية، منها ما اختص به التجار دون غيرهم من طبقات المجتمع كعوائد الدخولية والحملة و الملاحة .. وغيرها، ومنها ما كان يشمل المجتمع المصري كله بما فيه من تجار كضريبة الأرض – للتجار أصحاب الأراضى

---

(١) عابدين، دفتر ٢٥٦، م٢٤٠، بدون ص، بتاريخ ٢٠ رمضان ١٢٥٤هـ/ ٨ ديسمبر ١٨٣٨م.

(٢) محافظ أبحاث، محفظة ١١٨، م٩١، بدون ص، بتاريخ ٢٢ رمضان ١٢٤٨هـ/ ١٤ فبراير ١٨٣٣م.؛ معية سنية، محفظة ٥٠، دفتر ٤٧، م٩١، بدون ص، بتاريخ ٢٢ رمضان ١٢٤٨هـ/ ١٤ فبراير ١٨٣٣م.

(٣) ديوان خديوى، دفتر ٨٠٦، م٨٣، بدون ص، بتاريخ ١٩ رجب ١٢٥٠هـ/ ٢٢ نوفمبر ١٨٣٤م.

(٤) مجلس ملكية، دفتر ١٣٩، م٦٢١، بدون ص، بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٥١هـ ٢٠ نوفمبر ١٨٣٥م.

(٥) ديوان خديوى، دفتر ٨١٣، م٢١، ص١١، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٥١هـ/ ١٩ فبراير ١٨٣٦م.

(٦) المصدر السابق، محفظة ٩، م ٢٣، بدون ص، بتاريخ سلخ ذى الحجة ١٢٥٨هـ/ ٣١ يناير ١٨٤٣م.

(٧) معية سنية، محفظة ٢١، دفتر ١٨، م١، ص٣٤، بتاريخ ١٧ شوال ١٢٦٤هـ/ ١٦ سبتمبر ١٨٤٨م.

الـــزراعية* – وضـــريبة الفردة وعشور النخيل .. وغيرها، وسوف أبدأ بموضوع الضرائب المفروضة على التجار ثم الضرائب الخاصة بالتجارة.

– الضرائب المفروضة على التجار

١ – ضريبة الأرض (الميرى)

كانـــت ضـــريبة الأرض المعـــروفة بالميرى أو الخراج، تختلف تبعًا لجودة الأرض وســـهولة ريهـــا، فتراوحت هذه الضريبة من ١١ إلى ٧٠ قرشًا للفدان، وقد بلغت فى بعض الأحـــيان ٧٨ قرشًا فى أرض الدلتا، وقد تعذر على الحكومة جمع هذه الضرائب؛ لأنها كانت باهظـــة، ولكـــن بفضل سياسة محمد على – الاحتكار – تمكن من تحصيل هذه الضريبة من الفلاحـــين عينيًا عن طريق اقتطاع جزء من محاصيلهم يوازى قيمة الضريبة المستحقة على أرضـــهم عـــند تـــوريدهم لحاصلاتهم بشون الحكومة[1].وكان يدفع من هذه الضريبة مرتبات الجند، وينفق منها على الأعمال العامة كحفر الترع وإقامة الجسور وبخاصة فى السنوات التى يرتفع فيها فيضان النيل، وما بقى من هذا المال يرسل لخزانة السلطان فى الأستانة[2].

وقـــد بلغت إيرادات الحكومة من هذه الضريبة حوالى ١٣٢٣٠٨ أكياس عام ١٨٢١م مـــن جملـــة إيـــراد هذا العام ٢٨٤٩٤٠ كيسًا أى بنسبة ٤٦,٥٪[3] وفى عام ١٨٣٣م بلغت إيـــرادات الحكومة من هذه الضريبة ٢٢٥٠٠٠ كيس من جملة إيرادات هذا العام ٥٠٥٢٤٥ كيـــسًا أى بنـــسبة ٤٤,٥٪[4]، وقـــد بلغت الإيرادات عام ١٨٣٥م ٢٨١٠٠٠ كيس من جملة إيرادات ٦٢٢٦٢٠ كيسًا أى بنسبة ٤٥,١٣٪[5].

٢ – ضريبة الفردة (فردة الرءوس)

قـــرر محمد على ضريبة الرءوس على كل شخص فى مصر أيا كانت ديانته، وكان يعفـــى مـــن هـــذه الضريبة الأوروبيين المقيمين بالبلاد، وكان يدفعها الذكور متى بلغوا سن

---

* وهو ما سبق توضيحه فى الفصل الثانى: التجار فى عهد محمد على.

(١) محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص٦١.

(٢) أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص٣٨٠.

(٣) جرجى زيدان، تاريخ مصر الحديث، جـ٢، ط٣، القاهرة، مطبعة الهلال، ١٩٢٥، ص١٨٦.

(٤) جـــون بـــورنج، مـــرجع سابق، ص٤٦٢؛ أ.ب كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر، ترجمة: محمود مسعود، ط٣، القاهرة، دار الموقف العربى، ٢٠٠١، ص٤٩٢؛ أمين سامى، مرجع سابق؛ ص٤٢٠.

(٥) باتريك كاميل، مرجع سابق، ص٧٨٢ – ٧٨٣.

المراهقة – الثانية عشرة – وكانت هذه الضريبة تتوقف على قدرة الفرد على الدفع، فقد كانت تتــراوح مــن ٥ إلى ٥٠٠ قرش، وكان التجار يدفعون ما يتناسب مع حجم تجارتهم ونجاح أعمــالهم وانتشار تجارتهم[١]. كما كانت تحصل من البائعين الجائلين وجميع أصحاب الحرف دون اســتثناء[٢]، وكانــت تحدد قيمتها بنسبة نجاح أعمال التجار واتساع نشاطهم[٣]، ومن لم يستطع دفع الفردة المقررة عليه كان يزج به في السجن[٤].

وقــد أعــاد محمد على بعد صدور فرمان ١٨٤١م تنظيم فرض هذه الضريبة، فكان شــيوخ الطوائف والحرف مسئولين عن دفع هذه الفردة أمام الحكومة[٥]، وقد كان محمد على يكلف موظفيه بمراجعة دفاتر التجار؛ لتقدير الفردة المقررة عليهم بعد استشارة مشايخ التجار وأكابــرهم حتى لا يشتكى التجار من فداحة الضرائب[٦]، ويتم تحرير أعداد المواليد والوفيات للتجار؛ لتحديد الفردة المفروضة عليهم بدقة[٧]. وكان يتم تحصيل الفردة من البائعين والتجار الــذين لا يمتلكون أراضى زراعية، أما الذين يمتلكون أراضى زراعية فيتم خصم الفردة عيناً مــنهم مــع ضــريبة الأرض[٨]، وقد بلغت إيرادات الحكومة من هذه الضريبة عام ١٨٣٣م ٧٠٠٠٠ كــيس من جملة إيرادات ٥٠٥٢٤٥ كيسًا أى بنسبة ١٣,٩٪ من جملة الإيرادات[٩]. وفى عام ١٨٣٥م بلغت ٧٥٠٠٠ كيس من جملة إيرادات ٦٢٢٦٢٠ كيسًا أي بنسبة ١٢٪ من جملة الإيرادات[١٠].

٣- عشور النخيل:

كــان يتم تحصيل هذه الضريبة بأعداد النخيل المزروعة – وقد سبق أن وضحت أن عددًا كبيرًا من التجار كان يمتلك عددًا من النخيل* – وقد اختلفت قيمة هذه الضريبة باختلاف

---

(١) هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص١٩٤؛ محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص٧٣.

(٢) زيــن العابدين شمس الدين نجم، الضرائب وطرق جبايتها فى مصر فى عصر محمد على، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، العدد الثامن، القاهرة، ١٩٨٩، ص٢٠٢.

(٣) محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص٧٣.

(٤) Hamont, op.cit., PP.43 – 44.

(٥) زين العابدين شمس الدين نجم، الضرائب، مرجع سابق، ص٢٠٣.

(٦) ديوان خديوى، دفتر ٧٣٦، م٢٧٧، ص٥٠، بتاريخ ٢٠ ذى الحجة ١٢٤٢هـ/ ١٥ يوليو ١٨٢٧م.

(٧) شورى المعاونة، محفظة ١٣، دفتر ٢٧٨، م١٣٤٧، ص٢٠٩، بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٢٥٤هـ/ ١٧ يونية ١٨٣٨م.

(٨) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٥، م١٧٣، ص٤١، بتاريخ ٧ شوال ١٢٤٤هـ/ ١٣ إبريل ١٨٢٩م.

(٩) أمين سامى، مرجع سابق، ص٤٢٠؛ جون بورنج، مرجع سابق، ص٤٢٦.

(١٠) باتريك كامبل، مرجع سابق، ص٧٨٢ – ٨٧٣.

* عن تملك التجار للنخيل انظر: الفصل الثاني: التجار فى عهد محمد على.

مـــناطقها، فكان من أثر تنوع الضريبة من ناحية، وثقلها من ناحية أخرى، أن أهملت زراعته فـــى الـــبلاد، ولـــذلك قـــرر محمـــد علـــى إلغـــاء تلـــك الـــضريبة، ولكـــنه عـــاد فقرر جبايـــتها[١] – وقد بلغت إيرادات هذه الضريبة عام ١٨٢١م ١٠٠٠٠ كيس من جملة إيرادات ٢٨٤٩٤٠ كيسًا أى بنسبة ٣,٥٪ من قيمة الإيرادات[٢]، وفى عام ١٨٣٣م بلغت ٤٠٠٠ كيس من جملة إيرادات ٥٠٥٢٤٥ كيسًا أى بنسبة ٠,٧٩٪ من جملة الإيرادات[٣]، وفى عام ١٨٣٥م بلغـــت ٢١٤٠٠ كيـــسًا مـــن جملـــة إيـــرادات ٦٢٢٦٢٠ كـــيس أى بنسبة ٣,٤٪ من جملة الإيرادات[٤].

– أما عن الضرائب التجارية التى اختص بها التجار دون غيرهم فهى كالآتى:

١– عوائد الدخولية:

كانـــت ضـــريبة الدخولية من أهم الموارد المالية للحكومة وأكثرها عبئًا على التجار، تعتبر هذه الضريبة وليدة عهد محمد على؛ فكانت تجنى على الحاصلات الزراعية عند دخولها بعض إلمدن، مثل: القاهرة والإسكندرية ودمياط ورشيد وبعض مدن الوجه القبلى[٥]، وكان يتم تحـــصيلها عند مداخل القاهرة من البائع – المزارعين أو التجار – أو من المشترى[٦]. وكان يتم تعيين ثلاثة قواسين عند كل باب من أبواب المدينة؛ لتحصيل هذه العوائد[٧].

وقـــد قـــرر محمد على فى أواخر عام ١٨٣٣م تحصيل هذه العوائد من المنبع، وذلك بتحصيلها من الغلال وخلافه عند ورودها برًا أو بحرًا إلى بولاق ومصر القديمة والحسينية – أى قـــبل وصولها لأبواب القاهرة – عن طريق موظفين مختصين معينين لهذا الغرض، وأن يمنح صاحب الغلال تصريحًا بتسديد العوائد يتم إظهاره عند دخول الأسواق[٨]، ويتم الإطلاع علـــيه عند المرور من أبواب القاهرة، وكان يتم تخصيص كل باب من أبواب القاهرة لدخول وتحـــصيل نـــوع معين من العوائد، فعلى سبيل المثال: تم تخصيص بابين من أبواب القاهرة لمـــرور المواشـــى التى سترسل لمذبح القاهرة، وتحصل العوائد عن تلك المواشى عند هذين

(١) محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص٧٣.
(٢) جرجى زيدان، مرجع سابق، ص١٨٦.
(٣) أمين سامى، مرجع سابق، ص٤٢٠؛ جون بورنج، مرجع سابق، ص٤٦٢.
(٤) باتريك كامبل، مرجع سابق، ص٧٨٢ – ٨٧٣.
(٥) زين العابدين شمس الدين نجم، الضرائب، مرجع سابق، ص٢٠٠.
(٦) معية سنية، محفظة ٥٥، دفتر ٥٠، م ٦٦٣، ص١٧٠، بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/١١ أكتوبر ١٨٣٣م.
(٧) المرجع السابق، محفظة ٥٥، دفتر ٥، م ٦٩١، ص١٧٨، بتاريخ ١٠ جمادى الأخرة ١٢٤٩هـ/ ٢٦ أكتوبر ١٨٣٣م.
(٨) زين العابدين شمس الدين نجم، الضرائب، مرجع سابق، ص٢٠٠.

البابين، مع التشديد بعدم مرور البرانى ومصادرته وإرساله للمذبح فوراً[١]. وكان محمد على يأمر بالتشديد على مراقبة موردى الغلال والحبوب للقاهرة حتى لا يدخل المدينة غلال لم يحصل منها عوائد، وإذا ما تم ضبط غلالاً مهربة يتم تحصيل عوائدها مضاعفة[٢]، مع مراعاة حسن معاملة الأهالى عند تحصيل العوائد منهم[٣].

وفى بداية عهد محمد على كان يتم تحصيل عوائد الدخولية بنسبة ١٢٪ من السلع عند دخولها القاهرة عام (١٨٠٦م – ١٨٠٩م)وكانت هذه الضريبة مصدر معاناة وإرهاق للأهالى وعقبة تحول دون حرية التجارة الداخلية، إذ كانت النسبة ١٢٪ التى يتم تحصيلها عن كل سلعة عند دخولها المدينة يؤدى إلى ارتفاع سعر هذه السلعة فضلاً عن أن جباة هذه الضريبة كانوا يبتزون التجار ويحصلون أعلى من قيمة الضريبة المفروض تحصيلها؛ فأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار واشتداد الغلاء وضعف حركة المعاملات داخل الأسواق المصرية[٤]. ولكن هذه الضريبة قد انخفضت نسبتها إلى ٩٪ من السلع بعد معاهدة لندن ١٨٤٠م، وسقوط نظام الاحتكار وإقرار حرية التجارة[٥]. وفيما يلى نماذج لبعض السلع والضريبة المفروضة عليها عند دخولها أحد أبواب القاهرة، منها:

٥ قروش عن كل قنطار قطن مباع من الديوان للتجار[٦] .

٢٠ قرشاً عن كل إردب قمح يدخل أبواب القاهرة[٧] .

١٥ قرشاً عن كل إردب شعير (وما يماثلها من الحبوب) يدخل أبواب القاهرة[٨].

١٥ قرشاً عن كل إردب حمص[٩].

٧٤ قرشاً عن كل رأس من الثيران المعدة للذبح.

٤٢,٥ قرشاً عن كل رأس من الجاموس المعدة للذبح.

---

(١) ديوان خديوى، دفتر ٧٩٦، م٤٤ ، بدون ص، بتاريخ ٢٨ ذى الحجة ١٢٤٩هـ/ ٨ مايو ١٨٣٤م.

(٢) المصدر السابق، دفتر ٧٩٦، م٧٨، بدون ص، بتاريخ ٢١ المحرم ١٢٥٠هـ/ ١ يونية ١٨٣٤م.

(٣) مجلس ملكية، محفظة ٤، م١٣٦، ص٢٧٤، بتاريخ ٨ صفر ١٢٥٢هـ/ ٢٦ مايو ١٨٣٦م.

(٤) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص٢٩٦.

(٥) شورى المعاونة، محفظة ٢٤، دفتر ٢٨٨، م٢٠٥، بدون ص، بتاريخ ١١ جمادى الأخرة ١٢٥٩هـ/ ٩ يوليو ١٨٤٣م.

(٦) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢، م٢٦٧، بدون ص،بتاريخ ٢٤ ذى الحجة ١٢٤٠هـ/ ١٠ أغسطس ١٨٢٥م.

(٧) معية سنية، محفظة ٥٥، دفتر ٥٠، م٦٦٣، ص١٧٠، بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/ ١١ أكتوبر ١٨٣٣م.

(٨) المصدر السابق، محفظة ٥٥، دفتر ٥٠، م٦٦٣، ص١٧٠، بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/ ١١ أكتوبر ١٨٣٣م.

(٩) مجلس ملكية، محفظة ٤، م١٢٤، ص٢٤٩، بتاريخ ٣ صفر ١٢٥٢هـ/ ٢١ مايو ١٨٣٦م.

٣,٥ قروش عن كل رأس من الأغنام المعدة للذبح.

يتنازل الصيادون عن ثلث ما معهم من السمك[١].

وكـــان يـــتم تـــوريد هذه العوائد أسبوعيًا إلى خزانة الحكومة[٢]. وقد بلغت إيرادات الحكومة من عوائد الغلال - على سبيل المثال - عام ١٨٢١م عند دخولها القاهرة ٧٢٠ كيسًا من قيمة إيرادات الحكومة ٢٨٤٩٤٠ كيسًا أى بنسبة ٠,٢٥٪ من جملة الإيرادات[٣]، وفى عام ١٨٣٣م بلغـــت ٣٦٠٠ كيس من قيمة إيرادات الحكومة التى بلغت ٥٠٥٢٤٥ كيسًا أى بنسبة ٧,١٪ مـــن جملـــة الإيرادات[٤]. وفى عام ١٨٣٥م بلغت ١٥٠٠ كيس للحبوب، والمأكولات المخـــتلفة ٢٢٠٠٠ كـــيس أى جملـــة العـــوائد المحـــصلة فى هذا العام على صنفى الحبوب والمأكـــولات المختلفة بلغت ٢٣٥٠٠ كيس من جملة إيرادات ٦٢٢٦٢٠ كيسًا الحبوب بنسبة ٠,٢٤٪ والمأكولات بنسبة ٣,٥٪ من جملة الإيرادات[٥] وفى عهد حرية التجارة أى بالتحديد بعـــد معاهـــدة لـــندن ١٨٤٠م بلغت قيمة هذه العوائد ٣٧٠٠٠ كيس عام ١٨٤٢م[٦]. أما عام ١٨٤٥ فقد بلغت ٢٥٠٠٠ كيس[٧].

٢- عوائد الملاحة:

كانـــت هـــذه العـــوائد تفرض على مرور المراكب من الأهوسة والكبارى فى النيل والممرات المائية، يتم تحصيلها عن كل إردب من حمولة المراكب، وتتفاوت قيمة هذه العوائد تـــبعًا لحمـــولة المـــراكب وطـــول المسافة وعدد الأهوسة التى تعبرها، وكلما زادت حمولة المـــركب، زادت الرســـوم المقررة على كل إردب والعكس صحيح[٨]. وكان يتم تحصيل هذه العوائد عن طريق الالتزام، فعلى سبيل المثال: التزم محمد طاهر باشا عام ١٢٣٢هـ/ ١٨١٧م بعوائد الملاحة فى شمال الدلتا، وأذاع محمد على هذا النبأ على كل الأعيان فى شمال الدلتا

---

(١) جـــون بورنج، مرجع سابق، ص١٥٣٠ أحمد الحتة، تاريخ مصر الإقتصادى فى القرن التاسع عشر،الإسكندرية، مطبعة المصري،١٩٦٧ ص٢٧٢.

(٢) ديوان خديوى، محفظة ٢، م٦٣، ص١٧٥، بتاريخ ٢ جمادى الآخرة ١٢٤٩هـ/ ١٧ أكتوبر ١٨٣٣م.

(٣) جرجى زيدان، مرجع سابق، ص١٨٦.

(٤) جـــون بورنج، مرجع سابق، ص٤٦٢؛ عبدالرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص٥٤١ -٥٤٢؛ أمين سامى، مرجع سابق، ص٤٢٠.

(٥) باتريك كامبل، مرجع سابق، ص٧٨٢ - ٧٨٣.

(٦) الخزينة الخديوية، مايسترو ديوان الإيرادات، س٤٩٨٧، مادة بدون رقم، ص١٢٥، لسنة ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م.

(٧) ديوان المالية، قيد القرارات والخلاصات الواردة للمالية، س٣١٦٨، مادة بدون رقم، ص١١، لسنة ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م.

(٨) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص٧٥.

بأن المذكور هو المسئول عن تحصيل عوائد الملاحة[1]، وقد بلغت إيرادات الحكومة من عوائد الملاحة عام ١٨٢٨م ٤٦ كيسًا و٤٧٨ قرشًا[2] أي حوالى ٤٧ كيسًا. وفي عام ١٨٣٠م ٦١٢ كيسًا و ١٨٩ قرشًا[3]. وقد بلغت عام ١٨٤٢م ٤٢٠ كيسًا[4].

٣- عوائد الحملة:

فرضت الحكومة عوائد الحملة على ما يباع بالأسواق، سواء أكانت هذه الأسواق في المدن أم في القرى، وكان يتم تحصيلها عن طريق الالتزام، ويعرف الملتزم بها باسم (الحملة جي)[5]. وقد قام محمد على بتنظيم هذه العوائد وتحديد تعريفة الأسعار المقرر تحصيلها من البضائع، وذلك لحماية الأهالي من جشع الملتزمين[6]، وقد تضمن هذا التنظيم ضرورة تأديب (الحملة جي) الذي يأخذ نقودًا أكثر من اللازم من الأهالي وضربه بالسوط عقابًا له، وتقرر بدء العمل بهذه التعريفة الجديدة وهذا التنظيم ابتداءً من عام ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٨م[7]، وتم تخصيص مكانًا معينًا بكل مدينة أو قرية؛ لتحصيل هذه العوائد، وقد بلغت إيرادات الحكومة من عوائد الحملة على سبيل المثال عام ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢م كما يأتي:

بإقليم الوجه البحرى (الغربية – المنوفية – البحيرة – الشرقية – القليوبية) ٦٣٢ كيسًا و ٣٢٠ قرشًا و ٢٦ بارة، والأقاليم الوسطى (الجيزة – الأشمونين – البنهساوية – الفيوم – والأطفحية) ٥٢٥ كيسًا و ٤٩ قرشًا و ٤ بارة، والأقاليم القبلية (جرجا – منفلوط) ٤٥٥ كيسًا و ٢٧٩ قرشًا و ٢٥ بارة، أما في الواحات (الداخلة – والخارجة – ونواحي أبريم والشلالات ووادى حلفا) ٣ أكياس و ٣٠ قرشًا، أى بلغت إيرادات الحكومة من الحملة في هذا العام ١٦١٦

---

(١) محكمة البحيرة، س٤٦، م٢٣٤، ص٢٠٧، بتاريخ ١٥ صفر ١٢٣٢هـ/ ٦ يناير ١٨١٧م.

(٢) ديوان المالية، إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية، س١٦٣٦، مادة بدون رقم، ص٢٧ – ٢٨، لسنة ١٢٤٤ هـ/ ١٨٢٨م.

(٣) المصدر السابق، س١٦٣٦، مادة بدون رقم، ص٣٩، لسنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م.

(٤) الخزينة الخديوية، مايسترو ديوان الإيرادات، س٤٩٨٧، مادة بدون رقم، ص٦٠، لسنة ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م.

(٥) أحمد الحتة، مرجع سابق، ص٢٧٣.

(٦) ديوان خديوى، دفتر ٧٣٦، م٢٠٢، ص٣٨، بتاريخ ١٨ ذى القعدة ١٢٤٢هـ/ ١٣ يونية ١٨٢٧م.

(٧) المصدر السابق، دفتر ٧٣٦، م٧٥، ص٧، بتاريخ ٢٣ ذى القعدة ١٢٤٢هـ/ ١٨ يونية ١٨٢٧م.

كيسًا و ١٧٩ قرشًا و ١٥ بارة[١]، وقد بلغت عام ١٨٣٣م ١٢١ كيسا[٢]، وفى عام ١٨٤٥م بلغت ١٧٩ كيسًا[٣].

٤- عوائد الدلالة:

كان يتم تحصيل هذه العوائد بالتراضى بين البائع والمشترى، فيتم تحصيلها من البائع أو المشترى أو كليهما معًا، واختلفت قيمة هذه الضريبة من ٢٪ إلى ٥٪ من قيمة الأصناف المباعة[٤]، وقد كان يتم تحصيلها هى الأخرى عن طريق الالتزام، فقد بلغ بدل التزام عوائد الدلالة بسوق السلاح – التزام عبدالحميد أفندى – عام ١٨٣٠م ٣٥ كيسًا و ٤١٤ قرشًا و ٣٦ بارة[٥]، أى حوالى ٣٦ كيسًا.و عندما أحيل التزام دلالة سوق الإسكندرية لقعود الحبال عام ١٨٣١م، قرر مجلس تجار الإسكندرية تنظيم هذا الالتزام على غرار المعمول به القاهرة، لذا تم استدعاء ملتزم الدلالة بالقاهرة – الحاج عثمان – لسؤاله عن إدارة التزامه وكيفية تحصيل هذه العوائد ثم بعث المجلس أقوال الملتزم لمحافظ الإسكندرية وهى كالاتى:

١- يحصل رئيس الدلالين رسوم الدلالة سنويًا، وهى تختلف باختلاف جنسية الدلال، فإن كان الدلال من أبناء العرب تتراوح رسومه ما بين ١٠ و ٥٠ قرشًا سنويًا حسب مقدرته أما إن كان من الأتراك فتتراوح رسومه ما بين ١٠ و ٢٠ قرشًا.

٢- يتم تحصيل عوائد دلالة على كل متاع يباع فى أسواق العصر بالرميلة وبولاق من البائع قدرها ٦ بارات عن كل ريال من ثمن البضاعة أى حوالى (٦,٦٪ من ثمن البضاعة المباعة) ثم تقسم هذه العوائد مناصفة بين الدلال والملتزم.

٣- يتم تحصيل عوائد فى جميع أسواق القاهرة قدرها ٢ بارة عن كل قرش من ثمن البضاعة أى حوالى (٥٪) وتقسم مناصفة بين الدلال والملتزم.

---

(١) ديوان المالية، إيرادات الحكومة المصرية، س١٦٢٨، مادة بدون رقم، ص١ – ٦ ، لسنة ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢م.

(٢) الخزانة الخديوية، صادر مايسترو حساب الجمارك والأقلام الأميرية والمصالح التجارية، س٥١١٣، مادة بدون رقم، ص٦٨، لسنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م.

(٣) ديوان المالية، قيد القرارات والخلاصات الواردة للمالية، س٣١٦٨، مادة بدون رقم، ص٧-١٢،لسنة ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥ م.

(٤) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص٨١ – ٨٢.

(٥) ديوان المالية، إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية، س١٦٣٦، مادة بدون رقم، ص٢٧، لسنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م.

٤- يـتم تحـصيل عـوائد دلالة عن الأسرى (الرقيق) والمصوغات الذهبية والفـضية قدرها ٣ بارات عن كل قرش من ثمنها (٧,٥٪) تقسم مناصفة بين الدلال والملتزم.

٥- يـتم تحـصيل ١٪ مـن ثمن مبيعات بيت المال كعوائد، خمسها للدلال والأربعة أخماس للملتزم.

٦- إذ باع الدلال بأسواق القاهرة من قطعة إلى ثلاث قطع من ممتلكات أحد الأفراد يكون من حقه كامل أجر الدلالة، أما إذا زادت القطع المباعة عن ثـلاث يأخـذ عـن كل قرش من ثمنها بارة واحدة (٢,٥٪) يقتسمها مع الملتزم.

٧- إذا اشترى أحد المتسببين بضاعة من أحد البائعين ثم اقتسمها مع متسببين آخرين يتم توزيع عوائد الدلالة على المتسببين بالتساوى بينهم ويحصلون على ربح ٣,٣٪ فقط وللملتزم (٦,٦٪) [١].

وقـد بلغت إيرادات الالتزام بعوائد الدلالة بالإسكندرية عهدة قعود الحبال ١٧٥ كيسًا وعهـدة محمد الصعيدى ٢١ كيسًا عام ١٨٣١م[٢]. وكان محمد على دائم التنبيه على ملتزمى الدلالـة بعدم تحصيل رسوم زائدة من الأهالى مثلما حدث فى رشيد عام ١٨٣٦م، عند زيادة تحصيل العوائد المقررة على العسل والمسلى والجبن[٣]. وقد بلغت إيرادات عوائد الدلالة عام ١٨٣٣م حوالـى ٣٠ كيـسًا[٤] وعام ١٨٤٢م بلغت ٣١ كيسًا[٥]، وفى عام ١٨٤٥م بلغت ٩٦ كيسًا[٦].

---

(١) ديوان خديوى، محفظة ٥٠، دفتر ٧٧٧، م٢٨، ص٣٧ – ٣٨، بتاريخ ٨ محرم ١٢٤٧هـ/ ٢٠ يونية ١٨٣١م.

(٢) ديوان المالية، س١٦٣٧، مادة بدون رقم، ص٢٣، لسنة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

(٣) معية سنية، محفظة ٩٣، دفتر ٨٣، م ٣٩، ص٦، بتاريخ ١٩ ربيع الآخر ١٢٥٢هـ/ ١ أكتوبر ١٨٣٦م.

(٤) الخـزينة الخديوية، مليسترو حساب الجمارك والأقلام الأميرية، س٥١١٣، مادة بدون رقم، ص٤٦، لسنة ١٢٤٩ هـ/ ١٨٣٣م.

(٥) المصدر السابق، مايسترو ديوان الإيرادات، س٤٩٨٧، مادة بدون رقم، ص١٦، لسنة ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م.

(٦) ديـوان المالية، قيد القرارات والخلاصات الواردة للمالية، س٣١٦٨، مادة بدون رقم، ص١٢، لسنة ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م.

٥- عوائد الخضر والفاكهة:

كــان يــتم تحصيل عوائد الخضر عن البطيخ والشمام والخيار وسائر الخضر، عند تحــصيلها يــتم تــوريدها إلى أسواق القاهرة، وكان يسمى الالتزام بعوائد الخضر بمقاطعة الخضر(١)، وكان يتم تخصيص ٢٠ قياسة لنقل هذه الخضر من القرى إلى القاهرة(٢)، أما عن عــوائد الفاكهــة فكان يتم تحصيلها عن طريق الالتزام أيضًا، فقد أقام محمد على مزادًا عام ١٨٣٠م بــين خمــسة مــن تجــار البلح والعجوة للالتزام بعوائد الفاكهة؛ فرسى المزاد على الخــواجة ميخائيل لمدة ثلاث سنوات، وقد بلغ بدل الالتزام ١٢ ألف قرش (٢٤كيسًا) سنويًا، وقــد تم تحديد مقدار عوائد الفاكهة بــ قرش على كل حمار يرد إلى الأسواق محمل بالفاكهة، و ١٠ بــارات (ربع قرش) على الفاكهة الواردة إلى بولاق(٣). وعندما اشتكت طائفة الفكهانية من زيادة العوائد المقررة على الفاكهة التى يحصلها الملتزم؛ قام محمد على بالتحقيق فى هذا الأمــر وأنذر الملتزم بعدم زيادة الرسوم(٤). وقد بلغت إيرادات الحكومة من هذه العوائد عام ١٨٣٠م حوالى ٢٤ كيسًا(٥)، وفى عام ١٨٤٢م بلغت حوالى ٢١٦ كيسًا(٦).

٦- عوائد أخرى:

كان هناك عدد آخر من العوائد التى يتم تحصيلها على السلع التجارية، فقد كان الباشا يفــرض الــضرائب على وكالات الصابون، ووكالات الجلابة، وعلى المأكولات والأغذيــة المــستهلكة فــى المــدن والــسلع الاستهلاكية المختلفة كالصابون والبن والسيرج والزيت الحــار(٧) .. وغيرها، وقد بلغت إيرادات الحكومة من وكالة الصابون ووكالة الجلابة بالقاهرة عام ١٨١٨م ٨٥ كيسًا(٨). وبلغت فى القاهرة ودمياط والإسكندرية عام ١٨٣٠م ٢٣٠ كيسًا و ٢٢ قرشًــا و ٢٩ بارة(٩)، وفى عام ١٨٣١م إيرادات وكالة الجلابة وحدها ١٢ كيسًا و ٤٧٩

---

(١) ديوان خديوى، دفتر ٧٤٥، م٣٦، ص١٩، بتاريخ ٢١ ذى الحجة ١٢٤٣هـ/ ٥ يوليو ١٨٢٨م.

(٢) المصدر السابق، دفتر ٧٥٠، م٢٧٠، ص١٢٤، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٤٤هـ/ ٨ مايو ١٨٢٩م.

(٣) المصدر السابق، محفظة ٤٣، دفتر ٧٦٣، م٢٤٤، ص١١٨، بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٢٤٥هـ/ ٢٧ مايو ١٨٣٠م.

(٤) معية سنية، محفظة ٩٣، دفتر ٨٣، م٨١، ص١٢، بتاريخ ١٦ جمادى الآخرة ١٢٥٢هـ/ ٢٩ سبتمبر ١٨٣٦م.

(٥) الخــزينة الخديــوية، صادر مايسترو حساب الجمارك والأقلام الأميرية، س٥١١٢، مادة بدون رقم، ص٤، لسنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م.

(٦) المصدر السابق، مايسترو ديوان الإيرادات، س٤٩٨٧، مادة بدون رقم، ص١١٨، لسنة ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م.

(٧) معية سنية، محفظة ١٠، دفتر ٩، م٥٤، بدون ص، بتاريخ ١٦ المحرم ١٢٣٧هـ/ ١٢ أكتوبر ١٨٢١م.

(٨) ديوان المالية، إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية، س١٦٢٤، مادة بدون رقم، ص٥، لسنة ١٢٣٤هـ/ ١٨١٨م.

(٩) المصدر السابق، س١٦٣٦، مادة بدون رقم، ص٢٨، لسنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م.

قرشًا و١٨ بارة [١]. وقد بلغت العوائد المحصلة على الصابون عام ١٨٢١م ٩٥ كيسًا[٢]. وفى عام ١٨٣٠م بلغت ٥٤٧كيسًا[٣]، وفى عام ١٨٣٧م بلغت ٢٤ كيسًا[٤]. وفى عام ١٨٤٢م بلغت ٤ أكياس[٥].

وفيما يلى جدول بإيرادات* بعض الضرائب التجارية طبقًا للبيانات السابقة.

الإيراد / العام	١٨٢١	١٨٢٢	١٨٢٨	١٨٣٠	١٨٣٣	١٨٣٥	١٨٣٧	١٨٤٢	١٨٤٥
الدخولية	٧٢٠	-	-	-	٣٦٠٠٠	٢٣٥٠٠	-	٣٧٠٠٠	٢٥٠٠٠
الملاحة	-	-	٤٧	٦١٢	-	-	-	٤٢٠	-
الحملة	-	١٦١٦	-	-	١٢١	-	-	-	١٧٩
الدلالة	٣٦	-	-	-	٣٠	-	-	٣١	٩٦
الخضر والفاكهة	-	-	-	٢٤	-	-	-	٢١٦	-
الصابون	٩٥	-	-	٥٤٧	-	-	٢٤	٤	-

ويتضح من الجدول السابق أن عوائد الدخولية احتلت المركز الأول بين الضرائب التجارية من حيث ما تدره على الخزانة المصرية، وإن دل ذلك على شئ فإنما يدل على أهمية عوائد الدخولية، وهو ما دفع الحكومة للاهتمام بهذه الضرائب عن طريق تعيين موظفين مختصين عند أبواب المدن لتحصيلها، وتشدد الباشا فى معاقبة من يتهرب من سدادها، وليس معنى ذلك هذا أن محمد على قد أهمل الضرائب التجارية الأخرى، بل ركز اهتمامه على هذه الضريبة لما تمثله من أهمية بالنسبة للإيرادات الحكومية.

ومهما يكن من أمر، فكانت الضرائب التجارية عبئًا على التجار المحليين؛ لأن هذه الضرائب كانت مفروضة على السلع المعدة للاستهلاك المحلى، مع إعفاء السلع المعدة للتصدير من هذه الضرائب، فعلى سبيل المثال: فرضت ضرائب كثيرة على المأكولات

---

(١) ديوان المالية، إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية، س١٦٣٧، مادة بدون رقم، ص٢٣، لسنة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

(٢) المصدر السابق، دفتر الوارد برسم تجارة ولى النعم، س٣١٥٧، مادة بدون رقم، ص١٩٠، لسنة ١٢٣٧هـ/ ١٨٢١م.

(٣) الخزينة الخديوية، صادر مايسترو حساب الجمارك والأقلام الأميرية، س٥١١٢، مادة بدون رقم، ص١، لسنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م.

(٤) الروزنامة، دفتر قيد حساب ديوان خزانة الروزنامة العامرة، س٤١٩٣، مادة بدون رقم، ص١٧، لسنة ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م.

(٥) الخزينة الخديوية، مايسترو ديوان الإيرادات، س٤٩٨٧، مادة بدون رقم، ص٤، لسنة ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م.

* الإيرادات الواردة فى هذا الجدول بالكيس.

والمشروبات مما أدى إلى ارتفاع أسعارها[١]، كذلك فرضت عدة ضرائب على الأرز والكتان والحريــر والحطــب والملح .. وغيرها حتى غلت أسعار تلك السلع[٢]، بالإضافة إلى سياسة الاحتكار وإهمال التجار والمتسببين لتجارتهم مما أدى إلى غلاء الأسعار، فقد بلغ سعر بعض الــسلع عــشرة أضعاف واختلت المعاملات التجارية[٣]. هكذا تحمل التجار المحليون والذين يعملون فى التجارة الداخلية عبئًا كبيرًا من وراء هذه الضريبة؛ فارتفعت الأسعار، وقلت القوة الــشرائية، أضــف إلى ذلك سياسة محمد على الاحتكارية التى قيدت حرية التجارة الداخلية، والتى كانت ضريبة الدخولية إحدى قيودها التجارية.

---

(١) أمين سامى، مرجع سابق، ص٢١٥.

(٢) المرجع السابق، ص٢٢٧.

(٣) المرجع السابق، ص٢٥٣.

الفصل الخامس

الطرق والمواصلات فى عهد محمد على

أولاً: النقل النهرى

ثانيًا: ترعة المحمودية

ثالثًا: الطرق البرية

رابعًا: محمد على وطرق التجارة الدولية

خامسًا: دراسة عن بعض الجمارك الداخلية

في أوائل القرن التاسع عشر الميلادى، لم يكن بمصر طرق ممهدة للنقل، كما لم تكن مصر تعرف العربات أو غيرها من وسائل النقل على العجلات، بيد أن عربة نابليون-بونابرت- كانت أول مركبة بعجل فى مصر الحديثة، وكانت الطرق ضيقة جدًا وغير معبدة الأمر الذى يجعل النقل بالعربات عملية صعبة، واقتصر النقل البرى غالبًا على الحيوانات كالجمال و الحمير، وأصبح السفر البرى ينحصر فى القوافل(١)، كما أن اضطراب الأمن وكثرة ما يتعرض له المسافرون والبضائع المنقولة من أعمال السلب والنهب وقطاع الطرق أدى إلى تدهور الطرق البرية. أما عن النقل النهرى، فكان النيل أفضل طريق تجارى طويل من أسوان إلى موانئ البحر المتوسط(٢)، دون أية عوائق طبيعية مارًا بأغلب المدن والقرى المصرية، وكانت المواصلات تصعب فى وقت الفيضان، الذى يجعل القرى أشبه ببحيرات واسعة، وكثيرًا ما كانت المواصلات تتوقف بسبب تراكم الطمى نتيجة الإهمال فى تطهير الترع، وذلك كله أدى إلى انهيار المراكز التجارية التى كانت الملاحة النهرية والطرق البرية – الزراعية – وسيلتها لتصريف منتجاتها(٣).

وقد سلك محمد على لتطوير وسائل النقل والمواصلات الداخلية، وتسهيل مرور التجارة داخل مصر عدة طرق، منها: حفر الترع الملاحية وأهمها ترعة المحمودية عام ١٨١٩م، وتمهيد الطرق وتعبيدها وأهمها طريق القاهرة – السويس، وزيادة عدد المراكب الشراعية والبخارية النيلية؛ لنقل المحاصيل والمسافرين، وإنشاء أسطول تجارى، لنقل الحاصلات المصرية للأسواق الأجنبية، ووصول الواردات الأجنبية إلى داخل البلاد بسهولة ويسر، والتفكير فى مد خط سكة حديد بين القاهرة والسويس عام ١٨٣٤م، ومحاولة وصل البحرين الأحمر والمتوسط عن طريق قناة ملاحية، وقد بلغ من أهمية وسائل المواصلات الجديدة أن أنشأ محمد على إدارة مستقلة للمواصلات(٤) عام ١٨٤٥م، تعرف بمصلحة المرور، وعلى هذا أعاد محمد على لمصر التجارة العابرة أو ما يعرف بتجارة المرور أو "الترانزيت" إلى ما كانت عليه أيام حكم المماليك.

---

(١) A. E. Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt, London, , Longmans, 1938, p.77

(٢) Ibid, pp.77- 78.

(٣) رسمية حجازى، تجارة مصر الخارجية فى عهد محمد على ١٨٠٥ – ١٨٤٨، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، ١٩٨٩، ص٢.

(٤) عبدالمنعم فوزى، مذكرات فى تطور مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٦، ص٥٤.

وبـــلا شك أن الاهتمام بطرق المواصلات كان له أثر إيجابي على حركة التجارة فى تلك الفترة، وقد انحصرت طرق المواصلات التجارية فى عهد محمد على على النقل النهرى والـــنقل البرى، وسوف أبدأ بموضوع النقل النهرى لما يمثله من أهمية خاصة بمصر، إذ أن المدن المصرية المهمة تقع معظمها أو كلها تقريبًا على ضفتى النهر أو فرعيه أو على الترع الملاحية المتفرعة منه.

أولاً: النقل النهرى:

يهيـــئ النـــيل طريقًا مناسبًا للانتقال من جنوب مصر إلى شمالها، وقد اتبعت التجارة الداخلـــية مجـــرى النيل منذ أقدم العصور؛ لذلك ملئ النيل بالقوارب الكبيرة والصغيرة التى تعبـــره بلا انقطاع، وقد كان هذا الطريق أكثر أمنًا وضمانًا من الطريق البرى، مما أدى إلى تـــراجع دور الطـــرق البرية منذ العصر العثمانى؛ نتيجة لقلة اتساع الوادى وتعرضه لأعمال السلب والنهب، فى الوقت الذى تمتعت به الملاحة النيلية بالأمن إلى حد ما، بالإضافة إلى أنها كانت تحمل أكبر كمية من البضائع(١).

ساعد عاملان مهمان على نشاط الملاحة النهرية بمصر، هما: اتجاه النهر من الجنوب إلـــى الشمال الذى ساعد الملاحة على القيام بوظيفتها فى هذا الاتجاه نازلة فى النهر، والرياح السائدة معظم السنة رياح شمالية تساعد المراكب فى حركتها صاعدة فى النهر ضد التيار(٢). وقـــد ســـاعدت زيـــادة اســـتخدام السفن الشراعية على تسهيل نقل الحاصلات والسلع وزيادة الـــصادرات والـــواردات؛ لقلة تكاليف النقل، وكان يتم صعود النيل بالشراع بمساعدة الرياح الشمالية لمدة ستة أشهر، أما بقية أشهر السنة فإن الرحلة تكون أبطأ عند هبوط النيل، وكثيرًا ما كان رجال المراكب ينزلون إلى الشاطئ ويجرون السفن بالحبال أو بالخيل والبغال(٣).

- أنواع المراكب التجارية:

شـــهد النيل أنواعًا شتى من المراكب والقوارب مختلفة الأشكال والأحجام والوظيفة، فكـــان منها ما هو مخصص لنقـــل البضائع أو الحبوب ومنها ما كان مخصص لنقـــل الجنود

---

(١) ب. س جيـــرار، الحـــياة الاقتـــصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر، موسوعة وصف مصر، ترجمة: زهير الشايب، جـ٤، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢، ص٢٢٨.

(٢) محمد محمود الصياد، النقل فى البلاد العربية، القاهرة، معهد الدراسات العربية، ١٩٥٦، ص٢٥.

(٣) جلال يحيى، مصر الحديثة ١٨٠٥ - ١٨٤٠، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب(فرع الإسكندرية)، ١٩٨٣، ص٣٦٦.

أو المسافرين أو الصيد .. وغير ذلك، وقد تعددت أنواع المراكب المخصصة لنقل البضائع بالنيل والترع الصالحة للملاحة، فكان بعضها كبيرا تصل حمولته إلى ما يقرب من ٥٠٠ طن، وبعضها لا يحمل سوى مائة طن[١].

ومن أنواع المراكب الخاصة بنقل البضائع بالنيل:

١-مراكب المعاش: من المراكب النيلية الكبيرة التى تصلح لنقل البضائع الثقيلة كالقطن والحبوب، وتبلغ حمولتها ٥٠٠ طن، وتسير بالنيل وتقوم فيه بسفريتين كل عام، ولا تسير إلا فى زمن الفيضان، إذ يكون الماء عميقًا يحمل الجزء الغائص منها فيه[٢].

٢-الأشاكيف: وهى أقل حجمًا من المعاش ومخصصة لنقل البضائع، لكنها لا تسير إلا فى فرعى النيل، وهى ما تعرف بأشاكيف النيل، ومنها ما يذهب أحيانا إلى قبرص وبلاد الشام، وهى ما تعرف بأشاكيف الملاحى[٣].

٣- الدهبيات: وهى نوع من السفن المخصصة لنقل المسافرين والبضائع بالنيل، وهى لا تقبل سوى المسافرين الذين تكون الأعمال التجارية باعثة لسفرهم، والذين يؤثرون بسببها الأمن والراحة على السرعة، كما كان يتم تزويدها بالمدافع فى الحروب؛ لتسد نقص السفن الحربية[٤].

٤-القياسات: وهى من سفن النقل والشحن النيلية، لكنها بطيئة الحركة، وهى تنقل البضائع من السفن الراسية فى الموانئ إلى داخل البلاد عن طريق النيل والعكس[٥].

٥- العقبة: وهى مراكب استخدمت للزينة والنزهات، ثم تحولت إلى نقل الحبوب والبضائع والمسافرين[٦].

---

(١) المرجع السابق، ص٣٦٥.

(٢) درويش النخيلى، السفن الإسلامية على حروف المعجم، جامعة الإسكندرية، مطابع الأهرام التجارية، ١٩٧٤، ص١٣٩.

(٣) أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، الإسكندرية، مطبعة المصرى، ١٩٦٧، ص ٢٢١ – ٢٢٢.

(٤) درويش النخيلى، مرجع سابق، ص٥٠ – ٥١.

(٥) المرجع السابق، ص١٣٠.

(٦) المرجع السابق، ص١٢٢.

- الأسطول النهرى:

عنـــى محمد على بالأسطول النهرى سواء المخصص لنقل الجنود أو المخصص لنقل البضائع التجارية إلى الموانئ، وشجعت الحكومة على إنشاء المراكب النيلية، ولم تكن صناعة الـــسفن النيلية مقصورة على الأفراد فحسب، بل أسهم محمد على فى بناء الأسطول النهرى؛ لتـــسهيل نقل البضائع، فقد كان يأمر ترسانة الإسكندرية بإنشاء ٢٠ عقبة تتراوح حمولتها من ٧٠٠ - ٨٠٠ إردب خلال خمسين يومًا وإنزالها للنيل للإسراع بالنقل(١). وعند عجز مراكب نقـــل الغـــلال والقطن والبضائع المختلفة، كان محمد على يأمر ترسانة بولاق بإنشاء مراكب جديـــدة(٢)، وفـــى بعض الحالات كان يأمر ترسانتى بولاق والإسكندرية معًا لإنشاء المراكب الخاصة بنقل البضائع وذلك لسرعة إنشاء هذه المراكب لشدة الحاجة إليها(٣).

واهـــتم محمد على بالمراكب الجارية فى النيل، فكان يأمر الترسانة بضرورة العناية بالمـــراكب - ســـواء مراكب الحكومة أو الأهالى - وتعميرها وإصلاحها إذا كان بها عطل والإسراع بذلك حتى لا تتعطل التجارة(٤).

- رؤساء المراكب والبحارة:

عمـــل فى قيادة المراكب الشراعية النيلية ربابين* تعلموا فنون الملاحة والإبحار منذ طفولـــتهم كنواتية** وبحارة ،وأصبحت لديهم الخبرة الكافية لقيادة المراكب فى رحلاتها، وقد أطلق عليهم رؤساء (رويسا) المراكب***. وقد مثل العاملون فى الملاحة النيلية عنصرًا مهمًا مـــن عناصـــر الـــسكان، واجـــتمع أرباب المراكب فى طوائف منظمة، وقد أمر محمد على المديرين بعدم التعرض لرؤساء المراكب والنوتية بدعوى تجنيدهم أو القبض عليهم تنفيذًا لحكم

(١) محافظ الذوات، محفظة ٣، م٦٤، بدون ص، بتاريخ ١٥ ربيع الآخر ١٢٣٦هـــ/ ٢١ يناير ١٨٢١م.
(٢) ديوان خديوى، محفظة ٢، صادر، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٢٤٤هـــ/ ٢٨ سبتمبر ١٨٢٨م.
(٣) المصدر السابق، محفظة ٣، صادر، م٢٥٩، بدون ص، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٥٢هـــ/ ١٠ فبراير ١٨٣٧م.
(٤) شورى المعاونة، محفظة ٢٧، دفتر ٢٧٩، م٧٢٨، ص١٠٤، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٥٩هـــ/ ٨ أكتوبر ١٨٤٣م.
* ربابيـــن: مفردها ربّان وهو رئيس الملاحين.
** النوتـــى: الملاح الذى يدير السفينة فى البحر والجمع نواتىّ.
*** لمزيد من التفاصيل عن رؤساء المراكب. (انظر: عبدالحميد سليمان، الملاحة النيلية فى مصر العثمانية (١٥١٧ - ١٧٩٨)، تاريخ المصريين رقم ١٧٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠؛ حلمى شلبى، المجتمع الريفى فى عصر محمد على، تاريخ المصريين رقم ٥٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.

صدر ضدهم دون التأكد من صحة الدعوى[١]. كذلك كان يأمر بعدم التعرض لهم ولا لأولادهم ولا لزوجاتهم، وعند تحصيل أموال الميرى منهم يتم تحصيلها بالرفق واللين[٢].

واختلف عدد العاملين بكل مركب طبقا لحمولتها، وكان لكل رئيس مركب راتب قدره ١٠٠ قرش، والمستعمل (معاون) ٦٠ قرشًا، ولكل واحد من أفراد طائفة العاملين على المراكب ٥٠ قرشًا[٣]. أما عن عدد العاملين على كل مركب فيتضح من الجدول الآتي[٤].

حمولة المركب بالإردب	عدد الرؤساء	عدد المستعملين (المعاونين)	عدد أفراد الطائفة	إجمالي عدد العاملين على المركب
١٤٠٠ – ١٦٠٠ إردب	١	١	١٤	١٦
١٢٠٠ – ١٣٠٠ إردب	١	١	١٣	١٥
٩٥٠ – ١١٠٠ إردب	١	١	١١	١٣
٧٥٠ – ٩٠٠ إردب	١	١	١٠	١٢
٦٠٠ – ٧٠٠ إردب	١	١	٩	١١
٤٠٠ – ٥٥٠ إردب	١	١	٨	١٠
٣٠٠ – ٣٥٠ إردب	١	١	٦	٨
٢٠٠ – ٢٥٠ إردب	١	١	٥	٧
١٠٠ – ١٩٠ إردب	١	–	٤	٥
٥٠ – ٨٠ إردب	١	–	٢	٣
٤٠ حتى أدنى حمولة	١	–	٢	٣

ويتضح من الجدول السابق أن القوة العاملة على المركب قد ارتبطت بحمولة المركب واختلفت باختلافها، ويمكن تقسيم حمولة المركب إلى حمولة كبيرة ومتوسطة وصغيرة، فنجد أن المركب ذات الحمولة الكبيرة من ٥٩٠ – ١٦٠٠ إردبًا شهدت عمالة تراوحت من ١٦ إلى ١٣ عاملاً، والحمولة المتوسطة من ٣٠٠ – ٩٠٠ إردب شهدت عمالة تراوحت من ١٢ إلى ٨ عمال، والحمولة الصغيرة التى تحمل بحد أقصى من ٢٥٠ إردبًا وحتى أدنى حمولة شهدت عمالة تراوحت من ٧ إلى ٣ عمال على ظهر هذه المركب.

---

(١) شورى المعاونة، محفظة ١١، دفتر ٢٧٥، م٦٥٨، ص١٢١، بتاريخ ٥ ذى الحجة ١٢٥٣هـ/ ٢ مارس ١٨٣٨م

(٢) محفظة الميهى، ملف ١٨، مادة بدون رقم أو ص، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٦٢هـ/ ٢٣ مارس ١٨٤٦م.

(٣) المصدر السابق، ملف ٦، م١-١، بدون.ص، بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٢٤٩هـ/ ٢ أغسطس ١٨٣٣م.

(٤) المصدر السابق، ملف ١٨، مادة بدون رقم أو ص، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٦٢هـ/ ٢٣ مارس ١٨٤٦م.

وكـان لابـد أن يكـون رؤسـاء المراكب على علم بمقدار الحمولة التى استلموها وإعطائهم سند دال على كمية الحمولة؛ لأنهم مطالبون بإظهار هذا السند عند كل جمرك، فهم مـسئولون عما يظهر من عجز فى حمولة مراكبهم، فكان عليهم التدقيق عند استلام الحمولة وتـسلمها[١]. وساعد رؤساء المراكب مجموعة من المساعدين الذين يتولون شحن وتفريغ هذه المراكب من شيالين وكيالين وحمالين ومغربلين قبانيين وكل منهم يختص بعمله[٢].

وكـان يـتم تخصيص بضعة مراكب صغيرة لصغار التجار؛ لنقل بضائعهم وغلالهم التـى يـشترونها تسهيلاً لتجارتهم، وقد أمر محمد على مأمورى الأقاليم بعدم التعرض لتلك المـراكب والـسماح لها بالمرور[٣]، وكان يتم إرسال كشف مرتين فى الأسبوع لمحمد على؛ لإطلاعـه على عدد المراكب الحكومية والأهلية المستخدمة لنقل الغلال من الوجه القبلى إلى بـولاق[٤]، فقد كان يتم نقل الغلال والبضائع الموجودة بالشون إلى الجهات المختلفة بالمراكب الحكومية، فإن لم تكف هذه المراكب كان يتم الاستعانة بالمراكب المملوكة للنظار والمديرين، فـإن لـم تكف هى الأخرى كان يتم استخدام مراكب الأهالى[٥]، شرط أن يكون استخدام هذه المراكب برضى أصحابها[٦].

- أجور النقل النهرى:

اختلفت أجور النقل النهرى باختلاف أنواع البضائع، فقد بلغت أجرة نقل إردب الأرز الرشيدى على سبيل المثال من بولاق للعطف ٤٠ بارة (قرش واحد)، ومن العطف إلى شونة المحمـودية ٣٠ بارة، ومن البحر الكبير (بحر شبين - بحر موريس) إلى ترعة المحمودية ٩ بارات[٧]، وكانت أجرة نقل إردب القمح ٨ ريالات (١٨ قرشًا) ثم ارتفعت إلى ١٠ ريالات (٢٢,٥قرشًا) عام ١٨٢٠م[٨]، وعن أسعار نقل الفحم الحجرى من مصلحة المرور بالقاهرة إلى شـون الوجه القبلى فكانت أجرة النقل حتى أسيوط ٥٠ بارة (قرش وربع) للقنطار، وحتى قنا

---

(١) البـند الـرابع والعشرون من قانون سياستنامة، نشر: محمد خليل صبحى، تاريخ الحياة النيابية فى مصر، جـ٥، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٩، ص٦٤.

(٢) معية سنية، محفظة ٣٣، دفتر ٣٠، م ١٧٩٥، ص٤٩، بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٢٤٣هـ/ ١٧ يونية ١٨٢٨م.

(٣) المصدر السابق، محفظة ٤٠، دفتر ٣٧، م٤٦٣، ص١٧٢، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٤٤هـ/ ١٧ فبراير ١٨٢٩م.

(٤) الوقائع المصرية، عدد ١١٩، بتاريخ ٧ شوال ١٢٤٥هـ/٢ إبريل ١٨٣٠م.

(٥) شورى المعاونة، محفظة ٢٧، دفتر ٢٨٩، م٢٦٥٨، بدون ص،بتاريخ ١٣رجب ١٢٥٩هـ/١٠ أغسطس ١٨٤٣م.

(٦) ديوان كتخدا، دفتر ٥٨٦، م٢٦٤٧، بدون ص، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٢٦٣هـ/ ٢ مايو ١٨٤٧م.

(٧) معية سنية، محفظة ٤، دفتر ٥، م٣٢٦، ص٩١، بتاريخ ٩ ذى القعدة ١٢٣٥هـ/ ١٩ أغسطس ١٨٢٠م.

(٨) المصدر السابق، محفظة ٤، م ٤٤٥، بدون ص، بتاريخ ١١ ذى الحجة ١٢٣٥هـ/ ١٩ سبتمبر ١٨٢٠م.

٩٠ بـــارة (قرشـــين وربع) للقنطار، وحتى إسنا ١٠٠ بارة (قرشين ونصف) للقنطار[١]. هذا بالنسبة لمراكب الحكومة، أما عن مراكب الأهالى فكانت أجرة نقل قنطار الفحم الحجرى من الإســكندرية لبولاق لا تزيد عن ٦٠ بارة (قرش ونصف)[٢]، وأجرة نقل الغلال على مراكب الأهالى من العطف إلى الإسكندرية ٤٠ بارة (قرش واحد) للإردب[٣].

أمـــا عن أجور رؤساء المراكب، فقد حرص محمد على على الاطلاع على أجورهم وأجـــور شـــحن البضائع التى ينقلونها على مراكبهم[٤]، وقد بلغ إجمالى الأجور التى تصرف لرؤســـاء مراكب الغلال بالعطف ١٠٠٠٠٠ قرش (٢٠٠ كيس) عام ١٨٢٩م[٥]، ومنح محمد علـــى.أمـــناء الـــشون ســـلطة خـــتم (أذونات) صرف هذه الأجور بأختامهم فى حالة غياب المأمـــورين؛ لسرعة النقل وحتى لا تتعطل المراكب[٦]، وخوفا من قيامهم بسرقة الغلال تحت تأثيـــر الجـــوع[٧]. وكـــان يـــتم صرف هذه الأجور نقدًا أو عينا، فعند منح رؤساء المراكب إيصالات بهذه الأجور كانوا يبيعونها لليهود بثمن بخس لشدة احتياجهم للنقود[٨]؛ لذا أمر محمد على بصرف هذه الأجور لهم قبل أن يجف عرقهم؛ لمنع رؤساء المراكب من الشكوى حتى لا تتعطل أعمالهم[٩].

- تأمين طرق المواصلات النيلية:

تدخل محمد على فى تحديد حمولة المراكب حتى تتمكن من السير بأقصى سرعة لها، فكلمـــا زادت الحمولة قلت سرعة المركب مما يؤدى إلى تلف البضائع إما لغرق المراكب أو لشدة الحرارة التى تتعرض لها[١٠]، وفى نفس الوقت حرص محمد على على وصول المراكب المـــشحونة فـــى المواعيد المحددة لها دون تأخير أو تعطيل للحركة التجارية، فقد كان يؤنب

---

(١) مـــصلحة مرور وسكة، صادر دواوين، س١ (مـــ/١/١)، م٦٧، ص٦٦ ، بتاريخ ١٩ جمادى الأخرة ١٢٦٢هـــ/ ١٦ يونية ١٨٤٥م.

(٢) المـــصدر الـــسابق، صادر مرور إسكندرية، س٣١ (مـــ/٣/٦)، م٥٦، ص٢٥، بتاريخ ٢٦ ذى القعدة ١٢٦٤هـــ/ ٢٥ أكتوبر ١٨٤٨م.

(٣) شورى المعاونة، محفظة ٢٢، دفتر ٢٨٦، م٢٠٢، بدون ص، بتاريخ ٢٠رجب ١٢٥٨هـ/ ٢٨أغسطس ١٨٤٢م.

(٤) رسمية حجازى، مرجع سابق، ص١١٩.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٥، م٦٣، ص١٢٥، بتاريخ ٣ رجب ١٢٤٤هـــ/ ١٠ يناير ١٨٢٩م.

(٦) ديوان خديوى، دفتر ٧٦٦، م٤٦١، ص١٨٩، بتاريخ ٢ ذى القعدة ١٢٤٥هـــ/ ٢٦ إبريل ١٨٣٠م.

(٧) المصدر السابق، دفتر ٧٧٣، م١٢٢، ص٦٧، بتاريخ ٤ جمادى الأخرة ١٢٤٦هـــ/ ٢١ نوفمبر ١٨٣٠م.

(٨) معية سنية، محفظة ٦٦، دفتر ٦٠، م٥٧، ص١٤، بتاريخ ١٠ ذى القعدة ١٢٥٠هـــ/ ١١ مارس ١٨٣٥م.

(٩) محافظ الذوات، محفظة ٧، م٢٠، ص٣٥٦، بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٢٥٢هـــ/ ١٨ أغسطس ١٨٣٦م.

(١٠) معية سنية، محفظة ٤٠، دفتر ٣٧، م٤١٨، ص١٥٥، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٤٤هـــ/ ٣١ يناير ١٨٢٩م.

المسئول عن تعطيل المراكب والمتباطئ فى تفريغ حمولتها[١]؛ فعندما تتعطل مركب مشحونة بالغلال كان يصدر أوامره لترسانة بولاق بضرورة جر هذه المراكب بأحد الوابورات (المراكب البخارية) وسرعة توصيلها[٢]، وكان يتشدد مع المراكب التى تتأخر عن ميعاد وصولها. فقد كان يحسب الوقت الذى تستغرقه المركب والسرعة والزمن والمسافة، ويقوم بمحاسبة رؤساء المراكب على ذلك، فإن اتضح أن بالمركب عطل أرسلها للترسانة للكشف عليها وإصلاحها[٣]، وإن تأخرت الترسانة فى إصلاح تلك المراكب كان يتم تحويل المسئول عن هذا التأخير للمحاكمة[٤].

وعنى محمد على بتوفير نفقات المراكب ذهابًا وإيابًا، ففى بعض الحالات كانت المراكب ترد من الجهات المختلفة مشحونة بالبضائع المختلفة، وتعود فارغة إلى نفس الجهات لتحميل بضائع أخرى، وهذا ما أزعج محمد على؛ لأن ذلك يستغرق الكثير من الوقت والمال، لذا كان دائما ما يأمر بضرورة أن تأتى المراكب مشحونة بالبضائع وتعود مشحونة ببضائع أخرى، وتوضح الوثائق الكثير من الأمثلة على ذلك، فعند ورود المركب المشحونة بالغلال إلى المحمودية تحمل فى طريق عودتها البضائع الواردة إلى مصر من المحمودية إلى الوجه القبلى، حيث إن عودة هذه المراكب فارغة فى حين تراكم البضائع الخاصة بالتجار بالمحمودية يسبب الكثير من الأضرار لكل من التجار ورؤساء المراكب[٥].

وقام محمد على بتخصيص أغلب المراكب الحكومية والأهلية لنقل البضائع عند تراكمها بالموانئ، حتى المراكب التى كانت مخصصة لنقل الأحجار الخاصة بالقناطر قد أوقف نقل هذه الأحجار وأمر هذه المراكب بنقل الغلال للعطف[٦]، ثم يتم نقل الغلال بعد ذلك من العطف إلى الإسكندرية حتى لا يتضرر التجار من تأخر هذه الغلال[٧]، حتى أنه أمر بإرسال المراكب الخاصة به لشحنها غلالاً وإرسالها للإسكندرية لتحقيق المزيد من الربح من

---

(١) المصدر السابق، محفظة ٦٦، دفتر ٦٠، م١٠٥، ص٢٤، بتاريخ ٤ ذى الحجة ١٢٥٠هـ/ ٣ إبريل ١٨٣٥م؛ ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٤، م٢٦، ص١٠، بتاريخ ١٧ صفر ١٢٥٦هـ/ ٢١ إبريل ١٨٤٠م.

(٢) ديوان كتخدا، دفتر ٥٨٦، م٢٩٩١، بدون ص، بتاريخ ٨ جمادى الأخر ١٢٦٣هـ/ ٢٥مايو ١٨٤٧م.

(٣) مصلحة مرور وسكة، صادر دواوين، س١٠ (م/١/٤ جـ١)، م١١، ص٦٦، بتاريخ غرة ذى القعدة ١٢٦٣هـ/ ١١ أكتوبر ١٨٤٧م.

(٤) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢٦، م١٠، بدون ص، بتاريخ ٨ ذى الحجة ١٢٦٣هـ/ ١٨ نوفمبر ١٨٤٧م.

(٥) شورى المعاونة محفظة ٢٢، دفتر ٢٨٦، م٢١٣، بدون ص، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٥٨هـ/ ٥ أكتوبر ١٨٤٢م.

(٦) معية سنية، محفظة ٢٤، دفتر ٢١، م٤٢، بدون ص، بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٤٠هـ/ ٨ إبريل ١٨٢٥م.

(٧) مجلس ملكية، محفظة ٢، م١٨٢، بدون ص، بتاريخ غرة جمادى الأخرة ١٢٥١هـ/ ٢٤ سبتمبر ١٨٣٥م.

بيع هذه الغلال[١]، وكان يأمر بعدم التعرض لهذه المراكب[٢]، وعدم تأخير شحنها أو تفريغها بالموانئ لعدم تعطيل التجار، وإذا حدث تأخير يتم تحصيل أجرة المركب من المسئول عن التأخير[٣]، كما لجأ محمد على إلى استخدام مراكب البريد لنقل البضائع وخاصة الخضر والفاكهة لشدة حاجة التجار لهذه السلع[٤]، كذلك الحال بالنسبة لمراكب نقل السياح للإسراع بنقل البضائع[٥].

تعرضت بعض السفن التجارية للغرق داخل نهر النيل أو إتلاف حمولتها لأسباب عدة، منها: عوامل بشرية وعوامل طبيعية، فمن العوامل البشرية: إهمال المراكبية[٦] أو قيامهم باختلاس حمولة المركب ثم إغراقها لمحو معالم سرقاتهم[٧]، أو لقيام المراكبية بنقل الجنود وفقا لأوامر صادرة من محمد على، أو نقل الأفراد على المراكب المشحونة بالبضائع مما يؤدى إلى إتلاف البضائع[٨]، أو إهمال رؤساء المراكب فى المراقبة والإشراف على المراكب أثناء صيانة المركب بترسانة بولاق[٩]، أو تعرض المراكب لهجمات قطاع الطرق وعمليات القرصنة، فقد كان بعض الأهالى يخرجون مسلحين ويتعرضون لقوارب الغلال فى بعض نواحى الوجه القبلى[١٠]، أو تحميل المراكب بحمولة زائدة عن المقرر لها[١١].

ومن أهم العوامل الطبيعية: القضاء والقدر، كسقوط الأمطار الغزيرة[١٢]، أو احتراق المركب لأسباب من داخلها، أو إصابتها بصاعقة مما يؤدى إلى احتراق آلات المركب[13] ،أو

---

(١) محافظ عابدين، محفظة ٣٩، دفتر ٢١٣، م١٣٣، بدون ص، بتاريخ سلخ شعبان ١٢٥١هـ/ ٢٠ ديسمبر ١٨٣٥م.

(٢) ديوان خديوى، محفظة ٤، م١٤، ص٢٧، بتاريخ ١٢ المحرم ١٢٥٣هـ/ ١٩ إبريل ١٨٣٧م.

(٣) ديوان التجارة والمبيعات، س٥٣٠٢ جـ١، صادر، م٦٤، ص١٠٧، بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٢٦٢هـ/ ٢٧ أكتوبر ١٨٤٦م.

(٤) ديوان كتخدا، محفظة ٤، م٢٢، بدون ص، بتاريخ غرة صفر ١٢٦٢هـ/ ٢٩ يناير ١٨٤٦م.

(٥) مصلحة المرور والسكة، صادر دواوين، س١٠ (مـ/١/٤جـ١)، م٤٧، ص٩٥، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٦٣هـ/ ١٤ أكتوبر ١٨٤٧م.

(٦) معية سنية، محفظة ١٥، دفتر ١٢، م٦٣٩، ص١٧٢، بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٢٤٠هـ/ ١٥ يناير ١٨٢٥م.

(٧) المصدر السابق، محفظة ٢٧، دفتر ٢٤، م ١٥٥، ص٣١، بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٤١هـ/ ٢٤ إبريل ١٨٢٦.

(٨) المصدر السابق، محفظة ٣٠،دفتر ٢٧،م٤٥٠،ص١٤٥،بتاريخ ٢٩ ربيع الآخر ١٢٤٢هـ/ ٣٠ نوفمبر ١٨٢٦م.

(٩) المصدر السابق، محفظة ٥٠،دفتر ٤٧،م٥١٨،ص١٥٨، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى١٢٤٩هـ/ ١٣أكتوبر ١٨٣٣م.

(١٠) شورى المعاونة، محفظة ١١، دفتر ٢٧٥، م٥٧، ص١٠٢، بتاريخ ٢ ذى القعدة ١٢٥٣هـ/٢٩يناير ١٨٣٨م.

(١١) ديوان المالية، قيد القرارات والخلاصات الواردة للمالية، س٣١٦٦، مادة بدون رقم، ص٣١، بتاريخ ١٦ ربيع الأخر ١٢٦١هـ/ ٢٦ مارس ١٨٤٥م.

(١٢) معية سنية، محفظة ٤٠، دفتر ٣٧، م٤٦٤، ص١٧٣، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٤٤هـ/ ١٧ فبراير ١٨٢٩م.

(13)ديوان كتخدا، دفتر ٥٨٦، م١٠٢٧، مادة بدون رقم أو ص، بتاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٢٦٢هـ/ ١٥ ديسمبر ١٨٤٦م.

هبوب الرياح والفيضانات(١)، أو بسبب سوء الأحوال الجوية عامة(٢).

تنوعت عوامل غرق وتلف المراكب التجارية ما بين عوامل طبيعية وعوامل بشرية، وعلـى هـذا قمت بحصر بعض المراكب الغارقة والتالفة خلال عهد محمد على فى الجدول الآتى*:

السنة	عدد المراكب	المراكب الغارقة بسبب العوامل البشرية	عدد المراكب	المراكب الغارقة بسبب العوامل الطبيعية
١٨٢١	٢	نتيجة إهمال المراكبية	-	-
١٨٢٣	٥	نتيجة إهمال المراكبية	-	-
١٨٢٦	٣	نتيجة إهمال ونقل الجنود على ظهر المركب وإغراق المركب بعد سرقتها	-	-
١٨٢٩	١	بسبب إهمال المراكبية	١	بسبب القضاء والقدر
١٨٣٣	٢	بسبب إهمال المراكبية	-	-
١٨٣٥	-	-	٢	بسبب رياح شديدة (قضاء وقدر)
١٨٣٨	٢	بسبب قطاع الطرق والقرصنة	-	-
١٨٤٣	١	بسبب إهمال المراكبية	-	-
١٨٤٤	١	بسبب حمولة زائدة	١٠	بسبب رياح (قضاء وقدر)
١٨٤٥	١	بسبب حمولة زائدة	١	بسبب الرياح
١٨٤٦	-	-	٢	بسبب صاعقة - رياح - فيضان
١٨٤٧	٢	سبب سرقة المركب وإحراقه عمد	-	-
١٨٤٨	١	-	١	قضاء وقدر

ونـستنتج من هذا الجدول تفوق العوامل البشرية التي أدت إلى إغراق المراكب على العوامل الطبيعية، والدليل على ذلك أن عدد المراكب الغارقة لأسباب بشرية (٢٠) مركبًا من

---

(١) المصدر السابق، دفتر ٥٨٦، م١٠٢٨، مادة بدون رقم أو ص، بتاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٢٦٢هـ/ ١٥ ديسمبر ١٨٤٦م.

(٢) مـصلحة مرور وسكة، صادر دواوين، س٢٠ (مـ/١/١١/ جـ٤)، م٣١٩، ص٨، بتاريخ ٢٣ رجب ١٢٦٥هـ/ ١٥ يونية ١٨٤٩م.

* مصدر الجدول: محكمة البحيرة، محكمة رشيد، جمعية الحقانية، مصلحة مرور وسكة، معية سنية، شورى المعاونة، ديوان كتخدا، ديوان المالية، الوقائع المصرية.

إجمالي (٢٨) مركبًا – التي قمت بحصرها خلال سنوات مختلفة – أي بنسبة ٧١,٥٪ تقريبًا، وتكون المراكب الغارقة بفعل العوامل الطبيعية أي قضاءً وقدرًا (٨) مراكب أي بنسبة ٢٨,٥ ٪ تقــريبًا؛وقد أثرت هذه الحوادث سلبيًا على حركة التجارة الداخلية وذلك لأن هذه المراكب كانت تحمل غلالاً أو بضائع تجارية مختلفة يتم نقلها من الشون إلى المدن المختلفة.

ولــم يــتهاون محمد على في التحقيق في أسباب غرق المراكب[1]، إلى جانب توفير الحماية والرقابة للمراكب التي تنقل البضائع وحمايتها من السرقات وتحذير الأهالي والمشايخ والفلاحــين من سرقات المراكبية الذين يشحنون مراكبهم غلالاً من شون الحكومة، حتى أنه أمر بمكافأة قدرها ١٥٠٠ قرش (٣ أكياس) لكل من يتعاون مع الحكومة ويبلغ عن مراكبي أو رئيس مركب أو سارق تثبت عليه السرقة[2]، مع وضع المراكب تحت رقابة عسكرية مشددة حتى يضمن سرعة سيرها دون أي تسكع[3].

قــد فرض محمد على عقوبات مشددة على الإهمال؛ فعند تسبب رؤساء المركب في غرق المراكب الحكومية، وفقد حمولتها يتم عزلهم من الخدمة[4]؛ واستيفاء ثمن البضائع منهم والقــبض عليهم وإرسالهم إلى السجن لمدة محددة[5]. أما إذا كانت المركب تابعة للأهالي فيتم تحــصيل ثمــن البضائع من رئيس المركب فإن عجز يتم تثمين مركبه بترسانة بولاق وتباع تسديدًا لثمن البضائع وإن لم توف المركب المبلغ يتم إرساله إلى السجن[6]، ويتم تقسيط المبلغ المتبقــي علــيه – سواء لرئيس المركب الحكومي أو الأهلي – بعد دخوله السجن عن طريق ضامن له وإلزامه بالدفع[7]، وعند تسديد الضامن لما على رئيس المركب يتم الإفراج عنه[8]. أما بالنسبة لحوادث سرقة المراكب قبل إغراقها فيتم تحصيل ثمن البضائع مضاعفة من رئيس المــركب ويــضرب علــى كــل إردب عــشرة كرابيج ويطرد من الخدمة إن كانت مركبه حكومي[9]، وإن عجز عن تسديد ثمن البضائع يتم إرساله إلى السجن، وفي حالة وجود ضامن

---

(١) معية سنية، محفظة ٢٠، دفتر ١٧، م٣٠، ص٧، بتاريخ ١٣ المحرم ١٢٣٩هـ/ ٢٠ سبتمبر ١٨٢٣م.

(٢) محافظ الذوات، محفظة، ١٤، م٥٧، ص٥٠، بتاريخ ٢٢ ذي القعدة ١٢٤٠هـ/ ٩ يوليو ١٨٢٥م.

(٣) ديوان خديوي، دفتر ٧٤٧، م١٤٢، ص٥١، بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٢٤٤هـ/ ٣ أكتوبر ١٨٢٨م.

(٤) معية سنية، محفظة ٥٠، دفتر ٤٧، م١٦٣، ص٤٧، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٤٨هـ/ ٢١ مارس ١٨٣٣م.

(٥) الجمعية الحقانية، أوامر، محفظة ١، م٢٢، ص٤٤، بتاريخ ٢ ربيع الأول ١٢٥٩هـ/ ٢ إبريل ١٨٤٣م.

(٦) ديوان كتخدا، دفتر ٥٨٦، م١٥١١، بدون ص، بتاريخ ٧ صفر ١٢٦٣هـ/ ٢٦ يناير ١٨٤٧م.

(٧) ديــوان الــتجارة والمبيعات، س٥٢٩٢جــ٢، وارد، م٣٥٣، ص٣٢٤، بتاريخ غاية ربيع الآخر ١٢٦٤هـ/ ١٤ إبريل ١٨٤٨م.

(٨) المصدر السابق،س٥٢٩٢جــ٢، وارد، م٥٥٨، ص٣٣١، بتاريخ ٦ جمادى الأولى ١٢٦٤هـ/ ١١ إبريل ١٨٤٨م.

(٩) محفظة المبهي، ملف ٦، م١١، ص٩، بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٢٤٩هـ/ ٢ أغسطس ١٨٣٣م.

له يتم إخراجه من السجن وتقسيط ما عليه إذ أن بقاءه بالسجن يؤدى إلى تعطيل مراكبه ووقف المكاسب، وهذا لا يعود على الحكومة بشئ من الربح[١]، وإن لم يوجد له ضامن يتم إرساله إلى السجن مؤبدًا لتسببه فى إتلاف مركبه[٢].

وقد اتجهت الحكومة والأهالى إلى النقل النهرى بكثرة، وذلك لرخص أجور النقل النهرى بالنسبة لوسائل النقل الأخرى - وهو ما سيتم توضيحه فيما بعد - بالإضافة إلى عناية الحكومة بتسهيل النقل النهرى نتيجة للتقدم الزراعى ولنقل الحاصلات الزراعية للإسكندرية لتصديرها؛ فقامت بحفر الترع والقنوات لتسهيل حركة المراكب - إلى جانب أهمية هذه الترع للزراعة - والدليل على ذلك حفر محمد على حفر عددًا كبيرًا من الترع بلغ عددها ٣٨ ترعة غطت معظم المديريات والأقاليم[٣]. وتعد ترعة المحمودية التى تم حفرها فى عهد محمد على أهم هذه الترع من الناحية التجارية.

ثانيًا: ترعة المحمودية:

فكر محمد على فى إنشاء ترعة المحمودية* (عام ١٨١٨م) و غيرها من الترع النيلية كبحر مويس و بحر شبين مما جعل وسائل النقل النهرى أفضل الوسائل لنقل المسافرين و المحاصيل الزراعية لاسيما القطن إلى الإسكندرية لتصديرها للخارج[٤]، وكانت سببا من أسباب تقدم مدينة الإسكندرية فازداد العمران بها واتسعت المدينة، وأقام بها عدد كبير من التجار والقناصل، فرأى الباشا ضرورة توصيل المياه العذبة للمدينة[٥]. ورغبة من محمد على فى إحياء طريق التجارة القديم بين الإسكندرية والمدن الداخلية؛ لنقل الصادرات والواردات حيث لم يعد طريق البحر من الإسكندرية إلى رشيد آمنًا نتيجة لغرق العديد من المراكب فى ميناء رشيد[٦]. وأصدر أوامره فى سبتمبر عام ١٨١٨م إلى شاكر أفندى أحد المهندسين الأتراك بحفر ترعة مكان ترعة الإسكندرية القديمة والتى طمرتها الأتربة والرمال، على أن

---

(١) شورى المعاونة، محفظة ٢٢، دفتر ٢٨٦، م١٩٦٦، ص٤٠، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٥٨هـ/ ٢ سبتمبر ١٨٤٢م.

(٢) الجمعية الحقانية، أوامر، محفظة ١، م٣٣، ص٤٨٧، بتاريخ ١٨ شوال ١٢٦٣هـ/ ٣٠ سبتمبر ١٨٤٧م.

(٣) محمود الصياد، مرجع سابق، ص٢٦.

* سميت هذه الترعة بهذا الاسم نسبة إلى السلطان محمود الثانى. (انظر: أمين سامى، تقويم النيل وعصر محمد على، جـ٢، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٨، ص٢٨٤.)

(٤) Charles Issawi, The Economic History of the Middle East 1800 – 1914, London, The University of Chicago press 1960, p.409.

(٥) على شافعى بك، أعمال المنافع العامة الكبرى فى عهد محمد على الكبير، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٠، ص٢٨.

(٦) المرجع السابق، ص٩.

تكــون فتحــتها عــند قــرية العطف بدلاً من الرحمانية*، وهى التى كانت تبدأ عندها ترعة الإسكندرية(١).

وعلــى الــرغم مــن ذلك لم تسلم الترعة من العيوب، فمن الناحية الفنية، قلة المياه بالتــرعة أدى إلــى إعاقــة ســرعة النقل(٢)؛ لذا خصص محمد على قانجتين للإسراع بنقل البــضائع، حــيث أن قلــة مــاء التــرعة وقلة عدد المراكب يحولان دون الإسراع بمرور البضائع(٣)، فضلاً عن طول المسافة بين العطف و الإسكندرية* عند نقل البضائع برّا، كما أن قلة الحيوانات الموجودة بالعطف جعلت محمد على يأمر بإرسال مائة جمل؛ لتسهيل النقل فى حالــة قلة مياه الترعة، ولكن بوغوص بك أخبره بأن الترعة ستفتح خلال أسبوع وستسير بها المــراكب فلا داعى للجمال وإرسال البضائع برّا(٤). وكان يتم الاتفاق مع العربان فى بعض الأوقات؛ ليتولوا نقل الغلال برًا نتيجة لقلة مياه الترعة(٥)، وعند ارتفاع منسوب مياه نهر النيل عــن منسوب الترعة، كان يتم فتح أبواب حوض المحمودية؛ لتقليل المياه بالنهر وزيادة مياه الترعة للإسراع بالنقل(٦).

---

* الــرحمانية: هى قرية قديمة اسمها الأصلى محلة عبدالرحمن، من أعمال البحيرة، وقد اختصر اسمها إلى الرحمانية، (انظر: محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية، ق٢، جـ٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص٣٠٥).

(١) عمر طوسون، تاريخ خليج الإسكندرية القديم وترعة المحمودية، الإسكندرية، مطبعة العدل ، ١٩٤٢، ص٦٦.

(٢) معية سنية، محفظة ٢١، دفتر ١٨، م٧١٧، ص٢٠٧، بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة ١٢٤٠هـ/ ٧ فبراير ١٨٢٥م.

(٣) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢، م٣٨، بدون ص، بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة ١٢٤٠هـ/ ٧ فبراير ١٨٢٥م.

* لم يكن الطريق البرى من الإسكندرية للعطف وحده طويلا، بل كانت ترعة المحمودية كثيرة الإعوجاج مما أدى إلى طــول للتــرعة، والــسبب فى ذلك هو أن المهندس شاكر أفندى قام برسم خط معوج مخالفًا للشروط، وبدون أن يعمل مقايــسات لتــسوية الأرض وذلــك لجهله بعلم قياس السطوح؛ لذا بدأ بالحفر على عمق ٣,٦٥ أمتار بعرض ٣٠ مترا وبطــول ٨٠٢٥٢ متــرا، ممــا نــتج عــنه عدم تسوية عمق الترعة، فقد انخفضت فى مواضع وارتفعت فى مواضع أخرى(انظر: عمر طوسون، تاريخ خليج الإسكندرية، مرجع سابق، ص٦٦ – ٦٧.)، وقام محمد على باستدعاء المسيو كوست عام ١٨١٩م. وطلب منه عدم تعديل ما تم فامتثل للأمر واستعان بالمهندسين المصريين الذين مرنهم وعمل على تجــنب الأخطاء التى وقع فيها شاكر أفندى (انظر: على شافعى، مرجع سابق، ص٢٩.) وقد بلغت نفقات حفر الترعة عام ١٨١٨م. من شراء الأراضى والمنازل التى ستمر بها الترعة ونفقات البناء والحفر والعمال.. وغيرها ٥٢٠٢ كيس و ٥٨ قرشا و ٣٣ بارة (انظر: ديوان المالية، ايرادات ومصروفات الحكومة المصرية، س١٦٢٤، مادة بدون رقم، ص ١٠، بتاريخ ١٢٣٤هـ/ ١٨١٨م.)، وقد انتهى العمل بهذه الترعة فى ديسمبر ١٨٢٠م. واحتفل بفتح فوهتها لدخول مياه النيل بالإسكندرية فى فبراير ١٨٢١م. (انظر: عمر طوسون، تاريخ خليج الإسكندرية، مرجع سابق، ص٦٨).

(٤) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٤، م٨٩، بدون ص، بتاريخ ٥ رمضان ١٢٤٢هـ/ ٣ إبريل ١٨٢٧م.

(٥) محافظ الذوات، محفظة ١، م٣٩٧، بدون ص، بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٤٤هـ/ ٣٠ إبريل ١٨٢٩م.

(٦) المصدر السابق، محفظة ٧، م١٦٢، ص٤٥٣، بتاريخ ٩ شعبان ١٢٦١هـ/ ١٤ أغسطس ١٨٤٥م.

ومن أهم عيوب الترعة وجود قناطر عند فمها وعند مصبها- فى بداية حفرها- تمنع دخـول السفن النيلية فيها عند الفم والمصب، وبسبب ذلك كانت البضائع تنقل مرتين عند الفم والمـصب على الدواب، مما تسبب فى زيادة تكاليف النقل وتعرض البضائع للخطر، فأزيلت تلـك القناطر عام ١٨٤٢م، وحل محلها هويسان عند الفم ومثلهما عند المصب، أحدهما كبير للمـراكب الكبيرة والآخر صغير للمراكب الصغيرة[١]، وحتى بعد عمل تلك الأهوسة كان من المفترض أن تواصل السفن السير والانتقال من الترعة إلى النهر والعكس، ولكن هذه الأهوسة قلمـا كانـت تفتح، واستمر نقل البضائع برًا من العطف إلى مجرى الترعة[٢]، ولهذا لم تغير الأهوسة شيئًا مما كان يحدث زمن القناطر.

ورغم كل هذه العيوب فلا يمكن إغفال أهمية الترعة بالنسبة للمواصلات، فالترعة من أهـم الأعمال التى قام بها محمد على؛ لتيسير المواصلات الداخلية، وأهميتها كطريق تجارى كبيرة جدًا، فقبل حفر الترعة لم تكن هناك أى وسيلة لنقل الصادرات المصرية إلى الإسكندرية سـوى طـريق رشـيد، الذى لم يكن من السهل اجتيازه خلال فصل الشتاء مما كان يصيب التجارة بأفدح الخسائر؛ لكثرة النفقات التى كان يتحملها التجار من جراء احتجاز السفن برشيد والتـى كانـت تـزيد عـن أجور شحن هذه المراكب[٣]. فجاءت الترعة وسهلت الكثير من صـعوبات النقل التجارى و كان أهمها النقل على ظهر الدواب[٤]، ولاسيما عند إغلاق ميناء رشـيد. وأصبحت الترعة ملتقى التجارة الصادرة والواردة إلى البلاد[٥]، وقد أدى التوسع فى زراعة القطن أهم الصادرات فى تلك الفترة، وإحياء الطريق البرى عبر مصر إلى الهند إلى زيـادة أهميةتـرعة المحمـودية بصفة خاصة والمواصلات النيلية بصفة عامة، وزيادة عدد المـراكب النيلـية و امـتلكت الحكـومة بمفردها ١٠٠ سفينة نيلية[٦]، وزيادة عدد الشركات الأوروبية التى تدير أعمالاً تجارية حرة بالإسكندرية من ١٦ إلى ٤٤ شركة خلال الفترة من عام ١٨٢٢م – ١٨٣٨م[٧].

(١) أحمد الحتة، مرجع سابق، ص٢٢٠ – ٢٢١؛ محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد على، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٤٨، ص٤٢ – ٤٣.

(٢) جون بورنج، تقرير عن مصر وكريت، نشر: محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص٥١٧.

(٣) المرجع السابق، ص٥٠٣ – ٥٠٤.

(٤) حلمـى أحمد شلبى، فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ – ١٩١٤، سلسلة مصر النهضة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص٢٠ – ٢١.

(٥) عبدالرحمن الرافعى، عصر محمد على، جـ٣، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠، ص٤٩٣.

(٦) Crouchely, op.cit., p.79

(٧) حلمى شلبى، فصول فى تحديث المدن، مرجع سابق، ص١٦– ١٧.

عنى الباشا بترعة المحمودية عناية كبيرة، فكان يتعهد الأعمال فيها بنفسه، ويبذل همة عالـية.فـي سبيل إتمامها(١). وقد أصدر أمرًا لمأمور ترعة المحمودية عام ١٨٣٣م بإرسال الأشخاص اللازمة؛ لفتح رياح المحمودية وأخبره أنه سيحضر ليباشر العمل بنفسه(٢)، كما قام بتخـصيص ٢٦٠٠ عسكرى من العساكر المقيمين بالإسكندرية عام ١٨٤٨م؛ لتطهير الترعة لقلـة المـياه بها حتى لا يترتب عليها عرقلة سفن السائحين ومراكب الغلال والمهمات المارة فـيها(٣)، إلى جانب اهتمامه بتوفير الأمن والأمان للسفن المحملة بالبضائع التى تمر بالترعة، فعلـى سبيل المثال قام بتعيين ٧٠ جنديًا عند العطف؛ للإشراف على عملية النقل وعدم تأخر المـراكب أثـناء سـيرها بالترعة(٤)، وتشدد فى معاقبة رؤساء المراكب المتباطئين بالترعة؛ لتعطـيلهم لحركة التجارة وإعاقة المراكب السائرة بالترعة(٥)، وكان يأمر بنقل الغلال الواردة من الصعيد إلى ترسانة بولاق على مراكب صغيرة وإرسالها للمحمودية؛ لتسهيل حركتها إذا قلـت المياه بالترعة، وذلك لشدة الحاجة لهذه الغلال بالإسكندرية، حيث يتم بيعها كلها بشون الغلال بالإسكندرية للتجار، وهم فى شدة الحاجة إليها لرواج أسعارها(٦).

وبالرغم من أهمية الترعة التجارية، فالباحثة ترى أن هذه الأهمية كانت بدرجة أكبر للتجارة الخارجية وبدرجة أقل للتجارة الداخلية، حيث كانت التجارة الداخلية تنتهى عند مدينة العطـف – فم الترعة – فكانت ملتقى التجارة الصادرة والواردة للبلاد، وتزايدت أهميتها مع التوسـع فى زراعة القطن – أهم الصادرات المصرية – مما ترتب عليه زيادة عدد الشركات الأوروبية بالإسكندرية.

ثالثًا: الطرق البرية:

كان لموقع مصر المتميز أهمية تجارية كبيرة، فقد كانت مصر محطًا للتجارة العالمية بـين الـشرق والغـرب ومعبرًا لهذه التجارة، ولكن هذا الموقع وتلك الأهمية، قد تراجعا بعد اكتـشاف طريق رأس الرجاء الصالح ومرور التجارة حول أفريقيا أثناء حكم المماليك، ولقد

---

(١) عبدالرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص٤٩٢.

(٢) أمين سامى، مرجع سابق، ص٤١٣.

(٣) المرجع السابق، ص٥٦٥.

(٤) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢، م٧٠، بدون ص، بتاريخ ٧ جمادى الأخرة ١٢٤٠هـ/ ٢٨ يناير ١٨٢٥م.

(٥) مصلحة مرور وسكة، صادر مرور إسكندرية، س٦ (مـ/٦/ ١جـ١)، م١، ص٢٢، بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٦٢ هـ/ ١٢ سبتمبر ١٨٤٦م.

(٦) المصدر السابق، صادر دواوين، س١٠ (مـ/١/٤جـ)، م٧٠، ص٧١، بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٦٣هـ/ ١٦ أكتوبر ١٨٤٧م.

أظهـرت الحملـة الفرنسية على مصر عام (١٧٩٨م - ١٨٠١م) منطقة الشرق الأدنى القديم عامة ومصر خاصة، منطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة للقوى العظمى، وأدرك محمد على مـدى أهمية مصر للدول الأوروبية باعتبارها طريقا ممتازًا للمواصلات العالمية، ومن ثم فقد تعامل معها بحذر تام بحيث لم يُمكن أية دولة من أن تستأثر بمصر وتسيطر عليها[١].

كانـت الطـرق المـصرية الداخلية معوجة وضيقة ومزدحمة، مما دفع محمد على للاهتمام بالطرق وتوسيعها؛ فأصدر أوامره لديوان المدارس لتنظيم هذه الطرق وخاصة طريق القلعـة ومـصر القديمـة والأزبكية والموسكى وبولاق، وتمهيد طرق جديدة لخدمة المصالح الـتجارية، فقام مدير ديوان المدارس ومفتش المهمات الحربية بشراء العقارات التى تعترض تلك الطرق ودفع تعويضات لأصحابها من خزانة الحكومة، وقاما بتعبيد تلك الطرق وتوسيعها وغـرس الأشـجار بها[٢]. ومن هذه الطرق الجديدة ما كان يعرف بالطرق السلطانية، وهى طرق طويلة ومتسعة وممهدة مغروس على جانبيها الأشجار[٣].

ولـم تكن الطرق التى تربط بين القرى والأسواق بالمدن ممهدة، لذا كان من الصعب استخدام تلك الطرق أثناء الفيضان بالرغم من أهميتها خاصة للتجارة الداخلية[٤]، فأرسل محمد علـى إلى مديرى الأقاليم؛ ليطلع على عدد الطرق التى يمكن استخدامها لنقل الغلال ويحثهم علـى الاهـتمام بـتلك الطـرق كلاً فى مديريته[٥]، وكان الباشا يهتم بمعاينة الطرق ومدى صـلاحيتها، وهـل هى فى حاجة للإصلاح أم لا ؟ حتى لا يعوق هذا سير العربات المحملة بالبضائع مما يزعج التجار ويضر التجارة[٦].

أدى حفر الترع الجديدة وتعميق الترع القديمة وإنشاء الجسور الجديدة وتقوية الجسور القديمـة من أجل الزراعة، إلى تحويل هذه الجسور بعد تمهيدها إلى طرق برية مما زاد من طـول الطرق البرية[٧]، كذلك الحال بالنسبة للحواجز (السدود) المبنية من الحجارة أو الطوب

---

(١) عمـر عبد العزيز عمر، الطريق البرى ومشروع الخط الحديدى فى عهد محمد على، مجلة مصر الحديثة، العدد الثالث، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٥٦.

(٢) ديوان المدارس،أوامر المدارس،محفظة ٢م٢٠٦، ص٤٧١بتاريخ ١٩ربيع الأخر١٢٤٢هـ/ ٢١ نوفمبر ١٨٢٦م

(٣) محمد فهمى لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، القاهرة، المطبعة الرحمانية، ١٩٣٨، ص١١٦؛ رسمية حجازى، مرجع سابق، ص١١٥.

(٤) Kenneth M.Cuno,The Pasha's Peasants, Cairo, The American University, 1992,p.52.

(٥) معية سنية، محفظة ٧١، دفتر ٦٤، م٢٧٩، بدون ص، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٥١هـ/ ٣ فبراير ١٨٣٦م.

(٦) شورى المعاونة، محفظة ٢٧، دفتر ٢٨٩، م٢٦٤٦، ص٩٤، بتاريخ ٦ رجب ١٢٥٩هـ/ ٣ أغسطس ١٨٤٣م.

(٧) صلاح هريدى، دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٨٠٥ - ١٨٨٢)، جـ٢، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٠، ص٥٩.

عند تقاطع الترع الأساسية والتى تستخدم ككبارى أيضاً[١]، وقد عنى الباشا بتقوية تلك الجسور وصيانتها وخاصة بعد موسم الفيضان الذى يصيب الكثير من هذه الجسور والحواجز بالتصدع[٢]، وذلك لأهميتها فى نقل الحاصلات الزراعية والبريد، و كان الغرض الأول من هذه الجسور ربط الحكومة المركزية بالأقاليم المختلفة[٣].

– وسائل النقل البرى:

كانت الجمال والخيل والبغال والحمير، وسائل النقل المتاحة فى تلك الفترة؛ فكانت الجمال وسيلة نقل الأحمال الثقيلة والمسافات الطويلة، وكان العربان يؤجرونها للرحالة والتجار، وتستخدم بين الحقل والقرية، وبين القرى بعضها البعض[٤]، وكان الموسرون يفضلون ركوب البغال، إذ أنها متزنة الحركة سريعة ويمكنها أن تحمل الأثقال، وأما الحمير فكانت مطية الطبقة الوسطى من المصريين فى القرى أو المدن[٥]، وكانت تلك الحيوانات تقف مستعدة فى محطات خاصة بها توجد على جوانب الشوارع الرئيسة والأسواق، عرفت بمواقف الحمارة ومواقف الجمال، وكانت هذه المواقف قريبة من مداخل المدن؛ لرواج حركة المرور بها[٦]، ولكنهم توغلوا داخل الأزقة الضيقة ووقفوا أمام الدكاكين؛ فتم طردهم من هذه الأماكن فى إطار المحافظة على نظافة القاهرة، ووقوفهم فى أماكن غير مخصصة لهم أدى إلى ازدحام الأزقة، وقد أزعج هذا طائفة الحمارة فرفعوا شكاواهم لديوان الخديوى، وعلى الفور أمر محمد على بتحديد الأماكن (المواقف) الخاصة بهم بحيث تسعهم وتسهل حركة التجارة فى نفس الوقت[٧]، وظلت الجمال والحمير الوسيلة الشائعة داخل البلاد، واستخدمها محمد على بكثرة فى نقل البضائع من داخل المدن إلى المراكب الراسية بالموانئ الداخلية، وقد كان يجلب هذه الدواب من الأقاليم لحمل الغلال ببولاق والعطف[٨].

---

(١) Cuno, op.cit., p.52.

(٢) ديوان كتخدا، دفتر ٥٨٦، م٢٠٧٤، بدون ص، بتاريخ ٢١ ربيع الأول ١٢٦٣هـ/ ١٠ مارس ١٨٤٧م.

(٣) محمد فهمى لهيطة، مرجع سابق، ص١١٧.

(٤) صلاح هريدى،دراسات، مرجع سابق، ص٦٠.

(٥) المرجع السابق، ص٦١.

(٦) عبدالسلام عبدالحليم عامر، طوائف الحرف فى مصر ١٨٠٥ – ١٩١٤، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص١٥٤ – ١٥٥.

(٧) مجلس أحكام مصر، دفتر أمور إدارة وإجراءات، س٧/ ٣٣/ ١، م١٠١، ص١٠، ٣، بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٥٠هـ/ ٢٢ فبراير ١٨٣٥م.

(٨) رسمية حجازى، مرجع سابق، ص١١٦.

ولـم تـشهد مـصر قـبل مجئ محمد على من العربات إلا عربة إبراهيم بك، التى أحضرها من فرنسا وعربة بونابرت، وقد شاع استخدام العربات فى عهد محمد على حيث بلغ عددها فى القاهرة ما يقرب من ٣٠ عربة، وأكثر من ذلك بقليل بالإسكندرية عام ١٨٤٠م، أما عـربات النقل فقد استورد محمد على منها أعدادًا كبيرة؛ لنقل المواد اللازمة لإنشاء المصانع والمبانـى ورفـع الأتربة والنقل، وأضحت هى الوسيلة الرئيسة للنقل بين المصانع والورش والأسـواق، وصـنع الأهالـى الكثيـر منها، واستخدموها فى نقل المحاصيل والسلع وحتى للسفر[1].

كـان محمـد علـى يأمر موظفيه بعدم نقل بضائع التجار على العربات ونقلها على الجمـال لضيق الشوارع التى ستمر بها[2]، ولكن بمرور الوقت وجد محمد على أن ما تحمله العـربة الـواحدة يعـادل حمولة ١٢ جملاً مما سيوفر الكثير من الوقت و التكاليف؛ لذا أمر مديـرى الأقالـيم بضرورة إصلاح الطرق حيث إن طبيعة الأرض المصرية مسطحة وسهلة المـرور ممـا يتناسـب مع العربات، فأمرهم بنقل البضائع التجارية على العربات بدلاً من الجمال[3]، وكانت هذه العربات إما صغيرة الحجم تجرها الحمير، وإما عربات تتميز بالطول وتجرها الخيول، وكان يتم معاينة تلك العربات من حين لآخر؛ للتأكد من متانتها وصلاحيتها لنقل البضائع التجارية[4].

- أجور النقل البرى:

اختلفت أجرة النقل تبعًا لاختلاف نوع الحمولة والمسافة ونوع الدابة، فبلغت أجرة نقل قنطار من القطن ٦ قروش، وأجرة نقل نفس الحمولة ولنفس المسافة على حمار ٤ قروش، أما إذا اختلفت البضاعة - مثل الفول مثلاً - فاقتصرت على حمير الحكومة تكون أجرة النقل ٢٠ بارة (نصف قرش) بعد أن كانت ١٠ بارات (ربع قرش) لكل إردب[5]، وأجرة نقل حمولة تبن

---

(١) صلاح هريدى، دراسات،مرجع سابق، ص٦١.

(٢) شورى المعاونة، محفظة ٢١، دفتر ٢٨٦، م٤٩٠، بدون ص، بتاريخ ٣ رجب ١٢٥٨هـ/ ١١ أغسطس ١٨٤٢م.

(٣) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢٦، م٦١، بدون ص، بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٦٣هـ/ ١٥ فبراير ١٨٤٧م.

(٤) مصلحة مرور وسكة، صادر مرور اسكندرية، س٦ (م/ ٦/ اجـ١)، م٩، ص٣٩، بتاريخ ١٩ رجب ١٢٦٣ هـ/ ٤ يوليو ١٨٤٧م.

(٥) ديوان خديوى، محفظة ١٨، دفتر ٧٣٤، م٢٧٨، ص٩٧، بتاريخ ١٥ شوال ١٢٤٢هـ/ ١٣ مايو ١٨٢٧م.

وزنهـا ٢٠٠ أقـة* بواسـطة جمل أو حمار تكون نصف قرش لكل مسافة تقطعها الدابة فى ساعة، وتتضاعف الأجرة بزيادة المسافة[١].

وقد بلغت أجرة الحمالين الذين ينقلون وارد الوجه القبلى من سكر وعسل من القوارب الراسـية بـبولاق إلى وكالة السكر بالقاهرة لمسافة تتراوح بين ٣٠٠ ذراع و ٤٠٠ ذراع ٣ بارات لكل قنطار[٢]، وقد طالب هؤلاء الحمالين زيادة أجورهم ولكن محمد على رفض طلبهم؛ لخفة القناطير التى يحمولونها وصغر المسافة[٣]، وفى نفس الوقت قام محمد على بزيادة أجور نقـل الغلال من قنا إلى القصير وجعلها ٦ قروش للقنطار[٤]، وكان يتم صرف أجور الحمالة فى بعض الحالات عينا وخاصة عند قيامهم بنقل وتحميل الغلال[٥].

على هذا كانت الحمير أكثر انتشارًا من الجمال فى نقل البضائع التجارية، وذلك بسبب رخص أجرة النقل بواسطة الحمير عن الجمال (فعلى سبيل المثال كان أجر الحمار ٤ قروش بينما الجمل ٦ قروش لنقل نفس الكمية ولنفس المسافة) وفرق السرعة بين الحمار والجمل إذ الحمـار أسرع، بالإضافة إلى ضيق الشوارع والأزقة المصرية وهو ما كان يتناسب مع حجم الحمار لا الجمل، وقد تطور دور الحمير فى عملية النقل عند زيادة استخدام العربات، فتحول دور الحمار من عملية نقل البضائع إلى جر العربات المحملة بالبضائع، وقد خدم هذا التطور حركة التجارة إذ عمل على تخفيض نفقات النقل مع سرعة النقل وقد كان هذا سببًا رئيسيًا فى انتشار العربات كوسيلة لنقل البضائع.

- العربان والنقل البرى:

فـى بدايـة عهد محمد على كانت أغلب قبائل العربان فى مصر لا تزال فى مرحلة البداوة وعدم الاستقرار، وكانوا دائمى التنقل والتجول فى الصحراء، وقد انصرف كثير منهم إلى قطع الطريق والاعتداء على القوى الآمنة، وقد بلغ هؤلاء العربان من الجبروت والبأس، مـا جعلهـم يفرضون الإتاوات على الأهالى، وكانت القوافل - التى تجتاز برزخ السويس -

---

* أقـة : وحـدة وزن عثمانـية تـزن ٤٠٠ درهم أى ما يعادل ١,٢٨٢٨ كجم (انظر: فالترهلنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية، ترجمة: كامل العسيلى، عمان، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٧٠، ص١٩).

(١) ديوان خديوى، دفتر ٧٧١، م١٧٧، ص٦٩، بتاريخ ٢٥ ربيع الآخر ١٢٤٦هـ/ ١٤ أكتوبر ١٨٣٠م.

(٢) المصدر السابق، دفتر ٨١٣، م٢٤٨، ص١٤٣، بتاريخ ٥ صفر ١٢٥٢هـ/ ٢٣ مايو ١٨٣٦م.

(٣) المصدر السابق، دفتر ٨١٣، م٢٦٧، ص١٥٤، بتاريخ ٨ صفر ١٢٥٢هـ/ ٢٦ مايو ١٨٣٦م.

(٤) المصدر السابق، دفتر ٨١٣، م٢٣١، ص١٣٣، بتاريخ سلخ المحرم ١٢٥٢هـ/ ١٧ مايو ١٨٣٦م.

(٥) شورى المعاونة، محفظة ٨، دفتر ١٦٥، م٤٩١، بدون ص، بتاريخ ٢٢ صفر ١٢٥٥هـ/ ٨ مايو ١٨٣٩م.

تدفـــع الفردة الباهظة[١]، وكان الاعتداء على القوافل من أسوأ الأعمال التى مارسها العربان، واعتمدوا عليها بالفطرة منذ أجيال عديدة حيث كانوا يقطعون الطريق على المسافرين[٢].

لعـــب العـــربان دورًا مهمًـــا فى وصل صحارى مصر بواديها، فلهم وحدهم الخبرة والدراية والقدرة على حراسة الطريق إلى الحجاز من قنا للقصير، و نقل التجارة السودانية، وخفـــارة درب الأربعين الموصل بين دارفور وأسيوط[٣]، ولهذا فرضوا نفوذهم على التجارة المـــصرية لخبرتهم بطرق القوافل التجارية، واضطرت القوافل التى تعبر الصحراء إلى دفع إتـــاوات معلـــومة للقبائل المسيطرة على المناطق التى تمر بها؛ خوفًا من أن تهاجم أو تسلب أمتعتها، وذلك فى نظام قريب الشبه بالنظام الجمركى[٤].

احتكـــرت أربـــع قبائل (الطرابين* والحويطات**وعرب الطور والعايد***) بشكل تام عملية نقل البضائع من السويس إلى القاهرة وبين العريش والقاهرة، وتحكموا إلى حد كبير فى أســـعار الـــشحن والنقل، وكثر تعرض التجارة المصرية لهجمات العربان ففى إحدى المرات نهـــب العربان قافلة التجارة الواصلة من السويس عام ١٨٠٥م، وكانت تضم ما يزيد عن ٤ آلاف مـــن الجمال المحملة بالبن والبهار والمنسوجات، وفقد الكثير من التجار كل ما يمتلكون فى هذا الاعتداء[٥]؛ فضيق محمد على الخناق عليهم بشدة بحيث أدركوا أن السلب والنهب لن يكـــون تجارة رابحة لهم مع ما تبديه الإدارة من شدة وحزم فى تعقبهم؛ فعندما هاجموا إحدى قـــوافل مكة، ونهبوا بضائع تقدر بـــ ٢٠ ألف ريال أى (٩٠كيسًا)، جعلهم محمد على يدفعون

---

(١) ليلى عبد اللطيف، سياسة محمد على إزاء العربان فى مصر، القاهرة، دار الكتاب الجامعى، ١٩٨٦، ص٤٩.

(٢) إيمـــان عبد المنعم عامر، العربان ودورهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، تاريخ المصريين رقم ٩٧، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص٨٨.

(٣) ليلى عبد اللطيف، مرجع سابق، ص٥١.

(٤) إيمان عبد المنعم عامر، مرجع سابق، ص٨٨.

* **قبـــيلة الطرابين:** استقرت فى مديرية الجيزة وكانت تقيم من قبل فى وادى التين فى سيناء وضواحى غزة وبخاصة المـــنطقة المسماة دير التين. وكانت هذه القبيلة أكبر عددًا قبل أن يتخلص من معظمها على بك الكبير عندما عزم على الحد من نفوذ العربان. (انظر: إيمان عبد المنعم عامر، مرجع سابق، ص٥٩.)

** **قبيلة الحويطات:** سكن عدد كبير منهم فى القليوبية بينما سكن البعض الأخر حول خليج العقبة حيث نزلوا هناك فى القرن السادس عشر. (انظر: إيمان عبد المنعم عامر، مرجع سابق، ص٦٣.)

*** **قبـــيلة العايد(العائد):** سكنوا فى الشرقية والدقهلية والقليوبية والمنوفية وعرفوا بالعبابدة البحرى، أما العبابدة قبلى فقد سكنوا فى مديرية الجيزة وأصلها من اليمن و نزحت إلى الحجاز عقب الإسلام واستوطنت نجد حتى القرن السادس الهجرى ثم قدمت إلى مصر فى القرن السابع ونزلوا فى بلبيس وانشأوا بها قرى تعرف بكفر العايد وانقسمت القبيلة إلى فرعين: العائدية، والاباظية. (انظر: إيمان عبد المنعم عامر، مرجع سابق، ص٦٣، ٦٤.)

(٥) إيمان عبد المنعم عامر، مرجع سابق، ص٨٨- ٨٩.

الـثمن غاليًا، حيث أرسل قوة من الجنود أسرت شيخ القبيلة وأسرته، ولم تطلق سراحهم حتى دفعوا قيمة كل ما نهبوه(١).

وقـد اتبع محمد على مع العربان سياسة مزدوجة قامت على، أولاً: الشدة والحزم فى مواجهة أعمالهم السيئة كالنهب والسلب وقطع الطريق، وثانيًا: مهادنتهم ومحاولة كسب ودهم بمـنحهم الكثيـر من الامتيازات، منها: حقهم فى خفارة طرق القوافل ودروب التجارة كدرب الأربعين وسكة الحجاز، وإقرار حقهم فى جباية الرسوم والإتاوات على القوافل التى تمر فى مـناطق نفوذهم(٢)، وبهذا فقد كلفهم محمد على بحراسة القوافل، وإن كانت تلك المهمة ليست بجديدة على العربان، وقد بلغت قيمة هذه الإتاوات التى يحصلها العربان على كل جمل وعلى كل رأس من الرقيق ريالاً (٢,٥ قرش)(٣).

أما عن دور العربان الإيجابى فى التجارة الداخلية، فقد عهد محمد على لكل قبيلة من قـبائل العـربان بمهمـة تجارية خاصة بها، فاستدعى محمد على مشايخ عربان الحرابى* والفـوايد** والهنادى*** وكلفهم بنقل الدقيق والقمح والمسلى والخيش وفروع الصفصاف وملح البارود من الفيوم إلى الجيش المعسكر ببنى سويف على الجمال الخاصة بهم، وقد طلب محمد علـى من ناظر الأقاليم الوسطى أن يحدد أجرًا مناسبًا لهذه المهمة(٤)، وتم توزيع مهام توريد ونقل الصوف والحطب على سائر العربان(٥)، وكان محمد على يكلف أحد الموظفين بملاحظة وتـسجيل ما تقدمه العربان من الحطب مع تهديدهم بالعقاب بالجلد فى حالة تأخيرهم فى تقديم

---

(١) ليلى عبداللطيف، مرجع سابق، ص٥٣.

(٢) المرجع السابق، ص٥٥.

(٣) إيمان عبدالمنعم عامر، مرجع سابق، ص٢٠١.

* **الحرابى**: هى فرع من قبائل سليم التى وفدت على مصر من طرابلس فى أواخر القرن الثانى عشر الهجرى، وتنقسم إلـى خمـسة فـروع هى: العبيدات والحاسة والدرسة والفوايد والبراعصة. وقد استقرت بمنطقة الفيوم ومن العائلات المنحدرة، منها: الجبالى والباسل. (انظر: إيمان عبدالمنعم عامر، مرجع سابق، ص٥٣.)

** **الفـوايد**: هـى أحد فروع عربان الحرابى وقد جاءت إلى مصر خلال فترة الاضطراب التى شهدها القرن الثامن عشر الميلادى ثم أغاروا على مديرية الجيزة أوائل حكم محمد على سنة ١٨١٣م، واستقر أفرادها بعد ذلك فى مديريات المنيا وبنى سويف والفيوم. (انظر: إيمان عبدالمنعم عامر، مرجع سابق، ص٥٣.)

*** **الهـنادى**: جاءت هذه القبيلة إلى غرب مصر من طرابلس فى القرن الثامن عشر الميلادى واستقر الجزء الأكبر مـنها فى البحيرة. كما استقر جزء من القبيلة فى الشرقية وكانت من أقوى قبائل العربان فى البحيرة وكانت تمثل البدو الـرحل الذين لا يعرفون الزراعة أو التجارة بل يعيشون على الرعى والسلب والنهب. (انظر: إيمان عبدالمنعم عامر، مرجع سابق، ص٤٨.).

(٤) معية سنية، محفظة ١٩، دفتر ١٠٦، م٢١٩، ص٤٩، بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٣٩هـ/ ٢٤ مارس ١٨٢٤م.

(٥) ديوان خديوى، محفظة ١٩، دفتر ٧٣٦، م١٤٣، ص١٦، بتاريخ ١٩ ذى الحجة ١٢٤٢هـ/ ١٥ يوليو ١٨٢٧م.

مقــدار الحطب المقرر عليهم، وفى مقابل ذلك كان العربان يحصلون على مقابل مادى نظير هــذا الحطــب[١]، واختــصت عــربان المعاذة بنقل مهام مصلحة المرور، وكان يعطى لهم إيصالات بما يتم نقله؛ لتقديمها عند تسليم هذه المنقولات[٢].

وقــد اعــتمد محمد على على العربان فى إمداده بالخيول والجمال اللازمة للحكومة مقابل دفع ثمنها لهم، وعند انخفاض منسوب مياه النيل كان يتم استئجار أعداد كافية من جمال العــربان؛ لــنقل الغلال والقطن الموجود بشون الأقاليم إلى الإسكندرية[٣]، وكان يتم استئجار الجمال أيضا؛ لنقل البضائع المختلفة من الموانئ إلى داخل البلاد[٤]، ولكن محمد على لم يعتمد كليًا على العربان فى إمداده بالجمال لتسهيل حركة التجارة، فمن حين إلى آخر كان يعتمد على جمــال الحكــومة بالرغم من عدم كفايتها لنقل البضائع فى مواسم التجارة؛ وذلك لغلاء أجور جمــال العــربان التــى كانت ترهق الحكومة ماديًا؛ فقد كانت الحكومة تعرض على العربان تخفــيض الأجــور للنــصف، ولكن العربان كانوا يرفضون؛ لعلمهم بحاجة الحكومة الشديدة لجمــالهم لنقل البضائع[٥]، مما كان يدفع الحكومة لشراء المزيد من الجمال؛ لنقل البضائع عند انخفاض منسوب النيل بدلاً من استئجارها لتوفير الكثير من المال[٦].

وعند تولى العربان مهام نقل البضائع كان بعضهم يدعى أنهم تعرضوا للسلب والنهب مــن قبل قبائل معادية لهم، فى حين يكون هناك اتفاق مسبق بينهم وبين تلك القبائل المعادية، ويقومــون باقتــسام البــضائع المسلوبة معهم، وكثيرًا ما قام العربان بنقل وتهريب البضائع المنهوبة إلى غزة والشام بغرض بيعها هناك قبل ضبطها[٧]، وكان محمد على يصدر أوامره بــضبط ومــصادرة الجمــال التــى تحمل بضائع مهربة وبيعها وإعطاء نصف ثمنها للذين يضبطونها وإيداع النصف الثانى من ثمنها فى خزانة الحكومة[٨]، وعند ظهور أى عجز فيما يــنقله العربان من بضائع، كانت الحكومة تخصم ثلث الأجرة المقررة للعربان الذين يشرفون علــى الــنقل أو من أجور الجمال التى يظهر عجز فى حمولتها وإلزامهم بتسديد العجز الذى

---

(١) إيمان عبدالمنعم عامر، مرجع سابق، ص١٩٣.

(٢) مــصلحة مــرور وسكة، صادر دواوين، س١ (مـــ/١/١)، م٠٤، ص٥٣، بتاريخ ٢٠ جمادى الأخرة ١٢٦١هــ/ ٢٧ يولية ١٨٤٥م.

(٣) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢، م١٩، بدون ص، بتاريخ غرة جمادى الأخر ١٢٤٠هــ/ ٢١ يناير ١٨٢٥م.

(٤) ديوان خديوى، دفتر ٧٦٦، م١٣٣، ص٥٥، بتاريخ ١٦ رمضان ١٢٤٥هــ/ ١١ مارس ١٨٣٠م.

(٥) المصدر السابق، دفتر ٧٣٤، م٣٠٣، ص١٠٥، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٤٢هــ/ ٢٥ مايو ١٨٢٧م.

(٦) محافظ الذوات، محفظة ٦، م٢٣٨، ص٢٦٣، بتاريخ ٢١ ذى القعدة ١٢٥١هــ/ ٩ مارس ١٨٣٦م.

(٧) إيمان عبدالمنعم عامر، مرجع سابق، ص٩٠ – ٩١.

(٨) ديوان خديوى، دفتر ٧٦٦، م٩٣، ص٣٩، بتاريخ ٩ رمضان ١٢٤٥هــ/ ٤ مارس ١٨٣٠م.

يظهر فيما نقلوه[١]، أما عن العربان الذين يسرقون من البضائع التى يتولون نقلها أو يبددونها فكان محمد على يحكم عليهم بالسجن لمدة لا تقل عن سنتين[٢].

وهكـذا .. كـان العربان دائما عنصر اضطراب للأمن يخل بسلامة الانتقال ويعوق حـركة التجارة – أحيانا – ولكن محمد على استطاع ترويضهم – إلى حد كبير – وتمكن من تنمـية الجـوانب الإيجابية فيهم على حساب الجوانب السلبية، وبذلك جعلهم – إلى حد ما – يـساهمون فـى خدمة اقتصاد الدولة وأمنها، وإن ظل دائما يلوح بالقوة فى وجوههم ضمانا لالتزامهم الأمن والنظام[٣].

– القوافل التجارية:

ارتبطت مصر بعدة طرق برية ربطتها بشمال وغرب ووسط القارة الأفريقية، أهمها طريق القوافل الذى يربطها ببلدان المغرب العربى، وهو الطريق الذى استخدم لقوافل الحجاج مـنذ زمـن طـويل، وكثيرًا ما كان التجار يفضلون هذا الطريق لأهميته التجارية حيث يمر بالعديـد مـن المـدن والمحطـات التى ينشط فيها رواج التجارة فى مجال البيع والشراء[٤]، بالإضـافة إلـى الطريق المعروف بدرب الأربعين وسمى بذلك لأن القافلة كانت تسير عبر الـصحراء الغربية مسيرة أربعين يومًا من دارفور حتى أسيوط* مارة بواحة الخارجة[٥]، ولم تأتـى هـذه القـوافل من الجنوب عن طريق النيل؛ لخشية التجار من النيل، وخوفهم من أن تتعـرض القبائل التى تسكنه لهم ولبضائعهم، ورغم ذلك كان درب الأربعين ملئ بالمخاطر، وهجمـات القبائل، لكنهم فضلوا الصحراء فامتلأ درب الأربعين بالقوافل التجارية، وقد كانت القافلـة الـواحدة تـزيد عن ٢٠٠٠ جمل فى بعض الأحوال[٦]. وإذا كانت هذه القوافل تحمل تجـارة مـن خارج مصر إلى داخل البلاد فالأمر يتعلق أيضا بالتجارة الداخلية حيث وجدت أسواق لهذه التجارة فى أسيوط وإسنا والقاهرة والإسكندرية.

---

(١) شورى المعاونة، محفظة ٢١، دفتر ٢٨٦، م٥٩، بدون ص، بتاريخ غاية المحرم ١٢٥٨هـ/ ١٣مارس ١٨٤٢م.

(٢) الوقائع المصرية، عدد ٧٥، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٦٣هـ/ ٢٨ يوليو ١٨٤٧م.

(٣) إيمان عبدالمنعم عامر، مرجع سابق، ص١١١.

(٤) إبراهيم أبوالقاسم، مراكز طرق القوافل بين شمال أفريقيا ووسطها، ضمن أبحاث ندوة: طرق التجارة العالمية عبر العالم العربى على مر عصور التاريخ، القاهرة، منشورات اتحاد المؤرخين العرب، ٢٠٠٠، ص٤٩٤.

* لمزيد من التفاصيل عن أسواق أسيوط انظر: الفصل السادس: الأسواق.

(٥) صلاح هريدى، طرق التجارة البرية بين مصر والسودان فى العصر العثمانى، ضمن أبحاث ندوة: طرق التجارة العالمية عبر العالم الغربى، مرجع سابق، ص٦٦٨.

(٦) أحمد إبراهيم دياب، طريق درب الأربعين، تجارة القوافل ودورها الحضارى حتى نهاية القرن التاسع عشر، بغداد، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٤، ص١١٤ – ١١٥.

ولقد كان من أعز أماني محمد علي أن ينمي علاقاته التجارية مع الأقاليم الواقعة إلى الجنوب من ممتلكاته، فهي من القدرة على الإنتاج بحيث لا تدع مجالاً للشك في أن التجارة معها سوف تنمو نموًا عظيمًا في ظل نظام يحسن إختياره لهذه الغاية(١).

هكذا كانت سياسة محمد علي في الشطر الجنوبي من الوادي، ترمي إلى العمل بكل الوسائل على تنشيط التبادل التجاري في أكبر ساحة ممكنة من ربوع السودان المترامية، وحتى يشترك أكبر عدد من السودانيين في عمليات التجارة، استخدم كثيرًا من وسائل الترغيب والتشجيع، وفي الوقت ذاته أخذ يجاهد؛ لتيسير جميع الوسائل التي تضمن نجاح المبادلات التجارية على نطاق واسع، وبخاصة توجيه عناية كبيرة نحو وسائل المواصلات، إذ كل نجاح تجاري يتطلب أولاً أن يصبح النقل ممكنا كوسيلة مضمونة حتى يتسنى وصول السلع السودانية إلى حيث يكثر الطلب عليها(٢).

كانت قافلة دارفور تمثل القافلة الرئيسة في مجال التبادل بين مصر والسودان، وكانت تبدأ رحلتها من (كوبي) العاصمة التجارية لدارفور وتسير على الصحراء الغربية بطريق درب الأربعين وتتوقف بقرية (باريس) التي تبعد عن أسيوط مسيرة اثنى عشر يومًا وتظل بها حتى يأتيها الكاشف – رئيس الكشوفية وهي وحدة إدارية مالية – من قبل الإدارة للتفتيش عليها، وبعد إتمام عملية التفتيش يأذن لها بمواصلة مسيرتها إلى المرحلة التالية وهي قرية (الخارجة) التي تبعد عن أسيوط مسيرة ستة أيام، فيقوم الكاشف في تلك القرية بتقدير الرسوم التي ينبغي أن تسددها القافلة، وكان رئيس القافلة يقوم بتقدير نصيب كل تاجر من تجار القافلة من هذه الرسوم، وكانت القافلة تبيع جزء من بضائعها يكفي لسداد هذه الرسوم، وبعد سدادها بالكامل يسمح للقافلة بمواصلة مسيرتها إلى الشمال(٣).

وكانت هذه القافلة تجلب إلى مصر العاج والتمر الهندي والقرب المصنوعة من جلد الجمال وجلود النمور والصمغ، ولكن تركزت تجارتها الرئيسة على جلب الرقيق الأسود(٤)، إلى جانب التبر وسن الفيل والشيشم (نوع من البذور يستخدم في علاج أمراض العيون) (٥) وقرن الخرتيت وريش النعام والأبنوس بالإضافة إلى الجمال(٦). وعند وصول القافلة إلى

---

(١) بورنج، مرجع سابق، ص٥٠٩.

(٢) يونان لبيب زرق، محمد على الكبير (ملف وثائقى)، القاهرة، مركز تاريخ الأهرام، ٢٠٠٥، ص٨٩.

(٣) صلاح هريدى، طرق التجارية البرية، مرجع سابق، ص٦٦٨.

(٤) جيرار، مرجع سابق، ص٢٣٧.

(٥) Hammont, op.cit., p.42.

(٦) أحمد إبراهيم دياب، مرجع سابق، ص١١٥.

أسـيوط تقـوم بـشحن بضائعها عن طريق النيل بعد أن تبيع حوالى من ٨٠ إلى ٨٥٪ من حمولـتها فى أسيوط، ثم يذهب رجال القافلة ليبيعوا بالقاهرة ما عجزوا عن بيعه بأسيوط[١]. وتـشترى القافلـة عـند عودتها من مصر بعض منتجاتها أو بضائع أوروبية، مثل: العنبر، والخـرز، والأحجـار الكريمة، والفضة، والمرايا، والأسلحة النارية، والأحذية، والبهارات، وورق الكتابة، والصابون[٢]، بالإضافة إلى المنسوجات الحريرية والقطنية – مصرية وسورية – وأقمشة الكتان، والقطن صنع الدلتا وأسيوط، والشيلان وارد الهند، ومعدات الخيل وملابس الفرسـان، والبن والسكر وبعض الأرز، ومن البضائع الأوروبية الحلى الزجاجية التى تشتهر بها البندقية وحبوب المرجان .. وغيرها[٣].

وكانت قافلة سنار أصغر حجمًا من قافلة دارفور،و كانت هذه القافلة تسلك عدة طرق محاذيـة لـشاطئ النيل الأيمن تحت حراسة من عربان العبابدة فى مقابل رسوم وهدايا تدفع لهـؤلاء العـربان[٤]، ثم تسير فى وادى النيل حتى تصل إسنا وتدفع الرسوم الجمركية هناك، وتبقـى القافلـة فـى إسنا لفترة تبيع فيها جزءًا من جمالها، ثم تواصل مسيرها شمالاً صوب القاهـرة عـن طريق النيل، وكانت تدفع رسوم جمركية أخرى فى منفلوط والمنيا ثم جمرك بولاق حيث يسمح لها بدخول القاهرة[٥]، وهى تجلب إلى القاهرة نفس ما تجلبه نظيرتها على وجـه التقـريب كالعبـيد من الجنسين، والصمغ العربى، وريش النعام، وسن الفيل، والسياط والقرب المصنوعة من جلود الثيران والجمال[٦]، وكانت قوافل سنار تحمل عند العودة السمبال أو اللاونـد، والـصابون، والمحلـب، والقرنفل، والأقمشة القطنية المصبوغة باللون الأحمر، وحليًا زجاجية، والمرايا الصغيرة، والملابس المصنوعة من الجوخ[٧].

كما كانت قافلة كردفان تقل من حيث الأهمية عن قوافل دارفور وسنار، ولكنها كانت تمثل مركز الإمداد الثالث بالرقيق لمصر، وكانت قافلتها تسير برًا من النيل الأبيض إلى دنقلة

---

(١) Mengin, op.cit., p.229.

(٢) أحمد إبراهيم دياب، مرجع سابق، ص١١٥.

(٣) جمـيل عرفة منتصر، التجارة فى مصر العثمانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ١٩٨٦، ص٢٧٢.

(٤) Mengin, op.cit., p.232.

(٥) صلاح هريدى، طرق التجارة البرية، مرجع سابق، ص٦٧٠.

(٦) جميل عرفة منتصر، مرجع سابق، ص٢٧٤.

(٧) صلاح هريدى، طرق التجارة البرية، مرجع سابق، ص٦٧١.

ثـم إلى أسيوط ومنها إلى القاهرة[١]، وإلى جانب للحيوانات والرقيق كانت القافلة تجلب معها من كردفان الصمغ والعاج وسن الفيل والنطرون .. وغيرها[٢].

أمـا عن قوافل بلاد المغرب، فكانت تأتى قافلة فزان متبعة طريق الصحراء الغربية فالواحات فأسيوط ثم إلى القاهرة، وأهم السلع التى كانت تأتى بها القوافل التجارية من المغرب العربي: الذهب، والبرانس، والقمصان المغربية، وشراشيب جرير، وأساور وحلقان وخواتم[٣]، وتتألف بمراكش قافلة أخرى بغرض الحج إلى مكة، فتتبع سواحل البحر المتوسط، وتأخذ معها الحجاج من الجزائر وتونس وطرابلس الغرب .. إلخ، وتصل إلى الإسكندرية فى٤ آلاف جمل ثـم مـنها إلى القاهرة[٤]، ولقد لعبت الإسكندرية دورًا مهمًا فى تجارة القوافل باعتبارها أهم الثغور المصرية على البحر المتوسط، وكانت تلتقى عندها القوافل القادمة من المغرب العربى سواء القوافل الخاصة بالتجارة أم قوافل الحجاج المتجهة إلى الأراضى المقدسة، ونظرًا لتوسع نشاط المغاربة في الإسكندرية فقد فضل بعضهم الإقامة بها، ونتج عن ذلك تزايد عدد الجالية المغربية بها[٥].

وقـد استمرت هذه القوافل تمارس نفس نشاطها التجارى فى مصر خلال عهد محمد علـى ولم يطرأ عليها أى تغيير، والدليل على ذلك ما ذكره بورنج فى تقريره: "أن أهم السلع الـتجارية التـى تجلبها القوافل من داخل أفريقية هى القليل من سن الفيل، وقرون الخرتيت، وريـش الـنعام، وبعض أنواع الصمغ والسمسم والعنبر والتمر هندى والنطرون، وقليل من الحلي الذهبية والتبر، ويبلغ ما يحصل من الرسوم الجمركية كل عام نحو ٢٠٠٠٠ كيس، فقد فـرض الباشا ضريبة على الصادرات تقدر بـ ١٠٪ يتم تحصيلها بالقاهرة بعد تقدير قيمتها تقديـرًا مبالغًا فيه، وكان يحدث فى بعض الأحيان أن يصل ما يدفع عنها فعلاً إلى ٢٠٪ من قيمتها الحقيقية"[٦].

وقـد شـملت عناية محمد على، فى سبيل تشجيع هذا الارتباط التجارى الاقتصادى، إعـداد وسـائل النقل، حتى يتحقق النجاح على خير وجه، ولهذا كله أقيمت المخازن الرئيسة

---

(١) عماد هلال، مرجع سابق، ص٢٤.

(٢) Hammont, op.cit, p.42.

(٣) إبراهيم أبوالقاسم، مرجع سابق، ص٤٩٥.

(٤) كلوت بك، مرجع سابق، ص٥٩٩.

(٥) إبراهيم أبوالقاسم، مرجع سابق، ص٤٩٥.

(٦) بورنج، مرجع سابق، ص٥٠٩.

ونظمت وسائل النقل ووجهت عناية فائقة لتيسير النقل بطريق القوافل، بفضل حفر الآبار فى نقط مختارة على طول هذه الطرق، وحراستها حراسة جيدة(١).

ومهما كان الأمر، فقد عرفت مصر تجارة التوزيع، حيث كانت قوافل دارفور وسنار وكردفان تحمل إليها منتجات البلاد الأفريقية، وتحمل إليها قوافل بلاد المغرب المنتجات المغربية، ثم تبيع القوافل بضائعها فى الأسواق التى تمر بها بمصر، ثم يتولى التجار أو المتسببين بشراء هذا السلع وإعادة بيعها وتوزيعها فى الأقاليم المصرية للمستهلكين إو إعادة تصديرها ضمن الصادرات المصرية، وقد كانت مصر طريقًا للحجاج بجانب كونها ملتقى طرق القوافل، فقد سافر عبرها الحجاج.سواء من الجنوب أم من بلاد المغرب إلى مكة، وقد كان سلطان دارفور يبعث سنويًا (محمل دارفور) الذى يتكون من قافلة تجارية كاملة تسير مع الحجاج لتباع، ويرسل العائد مع المحمل المصرى الرسمى الذى يرسل إلى مكة كمشاركة من دارفور فى مصروفات الحرمين الشريفين(٢).

رابعًا: محمد على وطرق التجارة الدولية:

سبق ذكر أهمية موقع مصر الجغرافى، إذ كانت تمر بمصر التجارة بين الشرق والغرب، ولكن هذه التجارة قد تحولت عن مصر بعد ارتياد طريق رأس الرجاء الصالح، وبعد فشل محاولات القرن الثامن عشر الميلادى* لإعادة هذه التجارة إلى طريقها الأول، وهو طريق مصر والبحر الأحمر(٣). وقد بذل محمد على جهودًا لإحياء الطريق البرى

---

(١) يونان لبيب رزق، محمد على الكبير، مرجع سابق، ص٩٠.

(٢) أحمد إبراهيم دياب، مرجع سابق، ص١١٧.

* منذ منتصف القرن الثامن عشر، وبريطانيا تطمع فى استخدام الطريق البرى عبر مصر لنقل الرسائل المتبادلة بين بريطانيا والهند، وبعد إنشاء مجلس إدارة الهند عام ١٧٨٤م. وبناء على إلحاحها أعيد فتح القنصلية البريطانية فى مصر عام ١٧٨٦م والتى كانت قد أغلقت عام ١٧٥٦م، وذلك لعمل الترتيبات اللازمة لنقل الرسائل عن طريق مصر بصفة منتظمة (انظر: طارق بيومى، سياسة مصر فى البحر الأحمر فى النصف الأول من القرن التاسع، تاريخ المصريين رقم ١٤٠، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص٤٧ – ٤٨). وفى ذات الوقت زاد اهتمام فرنسا التقليدى بمصر لرغبتها فى إحراج إنجلترا فى الهند ولازدياد ضعف الدولة العثمانية خاصة بعد الحرب الروسية العثمانية الأولى (١٧٦٨ – ١٧٧٤). (انظر: عمر عبدالعزيز عمر، الطريق البرى، مرجع سابق، ص١٥٥). ومع بداية القرن التاسع عشر زاد اهتمام إنجلترا بإحياء الطريق البرى عبر مصر باعتباره أقصر الطرق للوصول إلى الهند، بعد أن أصبح طريق رأس الرجاء الصالح لا يتناسب مع التقدم الصناعى فى أوروبا عامة وإنجلترا خاصة، حيث زادت حاجة إنجلترا إلى استيراد القطن من الهند وتصدير المنسوجات القطنية إليها. (انظر: محمود صالح منسى، مشروع قناة السويس بين أتباع سان سيمون وفرديناند دى ليسبس، القاهرة، دار الاتحاد العربى للطباعة، ١٩٧١، ص١٣٥ – ١٣٦).

(٣) أحمد عزت عبدالكريم، تاريخ مصر من الحملة الفرنسية إلى نهاية عصر إسماعيل، ضمن: كتاب المجمل فى التاريخ المصرى، نشر: حسن عثمان، القاهرة، مطبعة الحلبى، ١٩٤٢، ص٣٢٧.

Overland Route عبــر مصر، فقد استغل الأسطول البحرى فى تأمين الملاحة فى البحر الأحمــر بالقضاء على القراصنة، وقام بغرض سيطرته على جانبى البحر الأحمر[١]، وربط وادى النــيل بالبحــر الأحمــر بطريقين: الأول من قنا إلى القصير، والثانى من القاهرة إلى السويس[٢].

ورغم أهمية طريق القاهرة – السويس البرى، فإن طريق قنا – القصير لا يقل أهمية عنه، إذ أنه آمن وسريع للوصول إلى الهند، فقد بلغ طوله ١٧٢ كم، وقد اهتم محمد على بهذا الطــريق فشيد عند القصير داراً للضيافة، وقام بتعيين عدد من أكفأ الموظفين؛ للإشراف على هذا الطريق والعناية بالمارين به[٣]، وعمل محمد على على استتباب الأمن بالطرق عامة ضد العصابات و قطاع الطرق لاسيما طريق قنا – القصير و القاهرة – السويس وقد أدى ذلك إلى زيــادة حــركة النقل خاصة بعد ازدياد قوة شركة الهند الشرقية والتى أدت إلى زيادة انتقال الموظفين والمسافرين والبريد والبضائع بين الهند وبريطانيا، وقد كان طريق قنا – القصير هو الطريق المعتاد للمسافرين فى أول الأمر والانتقال فيه بواسطة القوافل[٤]. فقد كان المسافرون ينــتقلون بالمــراكب من القاهرة حتى قنا، وينزلون بقنا ويركبون الجمال ويسيرون فى قوافل حتى القصير[٥].

أمــا الطريق الثانى القاهرة – السويس، فكان أقل استخداماً فى بداية عهد محمد على، وذلــك رغــم قصره حيث كانت الرياح الشمالية التى تهب على البحر الأحمر تعوق وصول الــسفن إلــى الــسويس*، ولكن بعد اتخاذ محمد على قاعدة بحرية للقوات المصرية فى شبه الجزيــرة العــربية عام ١٨١١م زاد الاهتمام بميناء السويس، وبالتالى زاد الاهتمام بالطريق

---

(١) راشــد البــراوى ومحمــد حمزة عليش، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ط٤، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٩، ص٨١.

(٢) صلاح هريدى، دراسات، مرجع سابق، ص٥٩.

(٣) محمد فهمى لهيطة، مرجع سابق، ص١١٧.

(٤) أحمد الحتة، مرجع سابق، ص٢١٥ – ٢١٦؛ Issawi, The Economic, op.cit., p.407

(٥) Crouchely, op.cit., pp.80 - 81.

* كانــت الرياح الشمالية تهب من الشمال خلال تسعة شهور من السنة، لذا لم تكن السفن الشراعية تقدر على الإبحار فــى خلــيج الــسويس فى تلك الفترة، ولكن هذه الحالة قد تغيرت بعد استخدام شركة الهند الشرقية السفن البخارية فى الملاحــة بين بمباى والسويس عام ١٨٣٤م، فأصبحت السفن قادرة على السير ضد الرياح والوصول إلى السويس، وقد أدى ذلــك إلــى زيادة حركة مرور المسافرين والبضائع عن طريق مصر، وإلى التحول عن طريق قنا – القصير إلى طــريق القاهــرة – السويس (انظر: أحمد الحتة، مرجع سابق، ص٢١٦؛ Crouchely, op.cit., p.81) حيث كانت السفن البخارية فى أول عهدها تلائم السير لمسافات قصيرة كالبحر المتوسط والبحر الأحمر أكثر من ملاءمتها للمسافات الطويلة كطريق رأس الرجاء الصالح. (انظر: محمود متولى، مرجع سابق، ص١٣٦).

البـري القاهرة – السويس، واستتب الأمن فيه وسُيرت القوافل لنقل الفحم اللازم للسفن، مما أدى إلي انخفاض سعر الفحم بالسويس(١).

وكانـت القوافل التى تسير فى طريق القاهرة – السويس تتكون عادة من ١٠٠ جمل تكفـى لحمل نحو ٢٠٠٠ صندوق و ٥٠٠ حقيبة من حقائب البريد و ١٠٠٠ طرد بضاعة(٢)، وعلـى هـذا قـام محمـد على بإصلاح طريق القاهرة – السويس وضرب على أيدى قطاع الطـرق، فـأمّن القوافل على متاجرها، وشيد المنازل على الطريق لراحة المسافرين، وشق تـرعة المحمودية؛ لتيسير النقل بين الإسكندرية والقاهرة، وكان المسافرون ينتقلون فى ترعة المحمـودية ثـم فى فرع رشيد حتى القاهرة ثم يجتازون الصحراء إلى السويس على ظهور الجمال والعربات(٣)، وقام محمد على بتقسيم الطريق الصحراوى من القاهرة إلى السويس إلى سبع محطات يقوم بإدارة الاستراحات بها المستر (شبرد) الذى تولى الإشراف عليها(٤)،وأسند محمد على لبعض الشركات الإنجليزية الإشراف على هذه الطرق وتحسينها ومنها:

١ – مصلحة واجهورن للنقل:

يعـد توماس واجهورن T. F. Waghorn – أحد ضباط البحرية البريطانية – الرائد الأول الـذى اهتم بالطريق البرى عبر مصر(٥). فقد حصل على امتياز من محمد على بتنظيم قـوافل مـن الجمـال سماها "مصلحة واجهورن للنقل بالجمال" لنقل الفحم من موانئ البحر المتوسـط لتموين السفن بميناء السويس ولنقل البريد بين الهند ولندن(٦)، وقد أسس فى كل من الإسـكندرية و القاهرة والسويس استراحات للمسافرين(٧)، وقد كان لواجهورن سفناً شراعية تسمى "شركة التأمين النيلية"(٨).

٢ – شركة رافن وهيل:

(١) صلاح هريدى،دراسات، مرجع سابق، ص٥٩ – ٦٠.
(٢) محمد فهمى لهيطة، مرجع سابق، ص١١٧؛ حلمى محروس، مرجع سابق، ص٢٩٦.
(٣) طارق بيومى، مرجع سابق، ص٤٨.
(٤) مجمد فهمى لهيطة، مرجع سابق، ص١١٧.
(٥) محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص٦٩؛ عمر عبدالعزيز عمر، الطريق البرى، مرجع سابق، ص٤٩.
(٦) راشد البراوى، مرجع سابق، ص٨٢؛ طارق بيومى، مرجع سابق، ص٤٩.
(٧) Madden, op.cit., pp. 266- 267.
(٨) محمد فهمى لهيطة، مرجع سابق، ص١١٩.

أنـــشئت إدارة للـــنقل فى مصر عام ١٨٣٧م الاستخدام طريق السويس البرى بانتظام تحت إشراف شركة الهند الشرقية التجارية و اقامت الشركة ثلاثة مكاتب لها فى الإسكندرية و القاهــرة و الــسويس، وكـــان بيت "هل و شركائه" "Hill & CO." أصحاب الامتياز فى هذه الإدارة مـــن قبل شركة الهند الشرقية التجارية و فى نفس العام منح الباشا هذه الشركة حق إنـــشاء محطـــات على طول الطريق الصحراوى القاهرة - السويس من لمدة عشر سنوات و قام بتعبيد هذا الطريق ليكون صالحاً لمرور العربات[1]، وسيرت هذه الشركة خط منتظم من عربات الركاب التى تجرها البغال، وقد تسابقت كل من شركة رافن و هيل ومصلحة واجهورن فى إنشاء الفنادق على طول الطريق البرى[2].

٣- شركة P & O أورينتال:

قدم السيد أندروس بالنيابة عن شركة Peninsular and oriental (P & O) Co.[3] مشروعًا؛ لاستخدام الطريق البرى عبر مصر عام ١٨٤١م، على أن تتولى الحكومة المصرية تحسين الطريق من قنا - القصير والقاهرة - السويس [4]، وقد تم تعبيد هذه الطرق[5] .

وقـــد طالـــبت الـــشركة مـــن محمد على منحها امتياز حمل ونقل البضائع والرسائل والـــركاب بواســـطة العربات داخل البلاد، والسماح بالملاحة بالنيل وترعة المحمودية[6]، وقد أجملـــت الـــشركة الفوائد التى تجنيها مصر من تنفيذ هذا المشروع، حيث تستحق مصر دخلاً ســـنويًا يـــصل إلى ربع مليون جنيه استرلينى نصيبها من مرور البضائع بأراضيها، مما دفع محمد على للموافقة على هذا المشروع لمدة عام يبدأ من أول يناير ١٨٤٢م[7].

بعد أن وافق محمد على على هذا المشروع قام بإصلاح الطريق البرى ومنح الشركة P & O حـــق إنـــشاء اســـتراحات على الطريق البرى القاهرة - السويس وقد بلغ عدد هذه الاستراحات ٦٠ استراحة[8]. وكذلك منحها حق إقامة المخازن الضرورية لها على نفقتها وأن

---

(١) محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص٦٩؛ Issawi, The Economic, op.cit., p.407

(٢) جـــون مارلـــو، تـــاريخ النهب الاستعمارى لمصر، ترجمة: عبدالعظيم رمضان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦، ص٤٩.

(٣) محمود ملسى، مرجع سابق، ص١٣٦.

(٤) راشد البراوى، مرجع سابق، ص٨٢.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، م٦، بدون ص، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٥٨هـ/ ٩ إبريل ١٨٤٢م.

(٦) راشد البراوى، مرجع سابق، ص٨٢ - ٨٣.

(٧) طارق بيومى، مرجع سابق، ص٥٢.

(٨) Crouchely, op.cit., p.83.

تـنال حمايــة محمــد على لها فى ممارسة أعمالها[١]، وسمح محمد على لها بتسيير سفينتين بخاريتين فى نهر النيل تسميان "القاهرة" و"اللوتس"، وكذلك مراكب بخارية لجر السفن بترعة المحمودية[٢]، وبذلك نقص الزمن الذى تستغرقه الرحلة من الإسكندرية إلى السويس إلى ثلاثة أيام[٣]، بالإضافة إلى قيام الشركة بتوفير كافة الاحتياجات اللازمة للسفن البخارية بالسويس[٤]، وقــد نجحــت هــذه الشركة فى تطوير النقل فكانت تنقل الركاب والبريد والبضائع فى ترعة المحمودية حتى العطف، وفى سفن تجارية من العطف إلى بولاق لمسافة ١٩٢كم فى وقت لا يــتجاوز عشرين ساعة، ومن القاهرة إلى السويس فى عربات تجرها الخيول والبغال تستبدل فى مراحل على طول هذه الطريق لمسافة ١٢٠كم[٥].

وعلـــى هذا منح محمد على بعض الشركات الإنجليزية تسهيلات؛ لاستغلال الطريق البـــرى عبر مصر، ولكنه ارتاب من ازدياد النفوذ الأجنبى فى مصر بحجة النشاط التجارى، فــضلاً عن زيادة أرباح الشركات من استغلال الطريق؛ لذا بدأ بفرض سيطرته على الطريق البــرى، وكانــت أولـــى خطواته عام ١٨٤٢م، حيث قام بمـــنح أربعة آلاف كيس لكل من (حككــيان بــك) و(بـــريكس) التاجــر الإنجليزى وترجمان محمد على - وهو على الأرجح (خسروف تشراكيان) - لتأسيس شركة للنقل بطريق السويس[٦]، وقد دفع محمد على لهم هذا المــبلغ كمـــساهمة منه من الباطن لتأسيس هذه الشركة من ناحية، ومن ناحية أخرى لضمان الأمـــن والسلامة بالطريق، وقد قام محمد على بتعيين موظف من طرفه كوكيل عنه فى هذه الشركة وليكون عينًا له داخل هذه الشركة[٧].

قدم محمد على عام ١٨٤٣ قرضًا ماليًا قيمته ٢٠ ألف جنيه استرلينى لتاجر إنجليزى يدعى (ثيربيرن) Thurburn - كخطوة ثانية لوضع مشاريع النقل تحت سيطرته - لمساعدته فى تأسيس شركة باسم شركة "الترانزيت"[٨] يكون مقرها السويس، وتتولى الإشراف على نقل البـــضائع والركاب من السويس إلى الإسكندرية والعكس[٩]، وقد عرض ثيربيرن على محمد

---

(١) طارق بيومى، مرجع سابق، ص٥٢.

(٢) محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص٦٦.

(٣) أحمد الحتة، مرجع سابق، ص٢١٧؛ Crouchely, op.cit., p.83.

(٤) على شافعى بك، مرجع سابق، ص٦٨؛ Madden, op.cit., p.267.

(٥) شوقى الجمل، مرجع سابق، ص٨٢.

(٦) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، م٨، بدون ص، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٥٨هـ/ ٦ إبريل ١٨٤٢م.

(٧) المصدر السابق، محفظة ١٨، م٣٥، بدون ص، بتاريخ ٩ ربيع الأول ١٢٥٨هـ/ ٢١ إبريل ١٨٤٢م.

(٨) جون مارلو، مرجع سابق، ص٥١.

(٩) شورى المعاونة، محفظة ٢٦، دفتر ٢٨٩، م٢٠٣٨، ص١٨، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٥٩هـ/ ١٧ مارس ١٨٤٣م.

علـــى أن يتولى تسوية طريق السويس، وبالفعل قام محمد على بمعاينة ووضع خطة لتسوية الطريق، وقام بتعيين ضابط ليتولى مهمة جلب الجمال من العربان[١]، ووافق محمد على على مـــنحه حق استغلال الطريق، ولكنه رفض أن يتولى ثيربيرن تسوية الطريق[٢]، وقام بتعيين مهـــندس ليتولـــى إصـــلاح الطريق* بسرعة بناءً على طلب ثيربيرن[٣] كما منح محمد على ثيربيـــرن امتياز استغلال الاستراحات على طول الطريق القاهرة – السويس مما دفع شركة رافـــن وهيل لبيع امتيازها لثيربيرن، وتحسنت الخدمة على طول الطريق وفى معظم نواحيها على يد شركة الترانزيت بالرغم من ارتفاع أجرة السفر من ١٢ إلى ١٥ جنيه استرلينى[٤].

وقـــد كانت شركة الترانزيت شركة إنجليزية بإدارتها وموظفيها، غير أن محمد على مـــا لـــبث أن تخلـــص من الإنجليز وأحل المصريين محلهم، فأصبحت مصلحة مصرية عام ١٨٤٥م[٥]، لإدارة حـــركة نقل المسافرين والبضائع عبر مصر[٦]، وبذلك تحولت إدارة النقل فـــى مـــصر إلى محمد على، وعين عبدالرحمن رشدى بك رئيسًا لديوان المرور[٧]، مما دفع شركة أورينتال لبيع سفنها البخارية النهرية والتى كانت تعمل بترعة المحمودية لمحمد على، فقام محمد على بجرد هذه السفن قبل شرائها والتأكد من كمال محتوياتها من بسط وأطقم سفرة وغيرها[٨]، واشترى محمد على السفينة الواحدة بمبلغ ٥٥٠٠ جنيه أى ما يعادل (١١٠٠ كيس)[٩]، وبهـــذا أصـــبحت الحكومة تسيطر على النقل البرى فاحتكرت الطريق البرى القاهرة – الـــسويس و خـــدمات الـــنقل بعد عام ١٨٤٦م[١٠]. وكان ذلك بعد معاهدة لندن وإقرار حرية

---

(١) المصدر السابق، محفظة ٢٤، دفتر ٢٨٨، م٤٩، بدون ص، تاريخ ١٥ صفر ١٢٥٩هـ/ ١٨ مارس ١٨٤٣م.

(٢) المصدر السابق، محفظة ٢٦، دفتر ٢٨٩، م١٧٩، بدون ص، بتاريخ ١٩ ربيع الأول ١٢٥٩هـ/ ٢٠ إبريل ١٨٤٣م.

* وتمـــت مقايـــسة لإصلاح طريق السويس قدرت بـــ ٧٥٧ كيسًا و ٢٨ قرشا خلاف مصاريف الخفر وعليق الخيول والمهمات اللازمة لقطع الأحجار .. وغير ذلك، وقد وافق محمد على على ذلك. (انظر: أمين سامى، مرجع سابق، ص ٥٣٣).

(٣) شـــورى المعاونة، محفظة ٢٤، دفتر ٢٨٨، م٣٠٨، بدون ص، بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٢٥٩هـ/ ١٠ يونية ١٨٤٣م.

(٤) جون مارلو، مرجع سابق، ص٥١.

(٥) راشد البراوى، مرجع سابق، ص١٨٣ حليم عبدالملك، مرجع سابق، ص٥٥.

(٦) أحمد الحتة، مرجع سابق، ص١ سقاو دربير عبد الجواد، مرجع سابق، ص١٣٣.

(٧) محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص٧٠.

(٨) مـــصلحة مـــرور وسكة، صادر دواوين، س١ (مـــ/١/١)، م٣، ص١٥، بتاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٢٦٢هـ/ ٢٢ مارس ١٨٤٦م.

(٩) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢٦، م٥٧، بتاريخ ٢٧ شعبان ١٢٦٣هـ/ ١٠ أغسطس ١٨٤٧م.

(١٠) Ahmed Abd El – Rehem Mustafa, The Breakdown of the Monopoly System, in P.M Holt ed., Political and Social Change in Modern Egypt, London, Oxford Universty Press, 1968, pp.296.

التجارة وهو ما يوضح حرص محمد على على تقليل السيطرة الاقتصادية الأجنبية والحد من نفوذ الأجانب فى مصر.

وقـام محمد على بالاستيلاء على الفنادق والاستراحات الموجودة فى طريق السويس والتابعة للشركات البريطانية ونقلها على ذمة مصلحة المرور، وكذلك الحال بالنسبة للفنادق الخاصـة بتلك الشركات والموجودة بالقاهرة والإسكندرية[١]، وكان يتم إدارة هذه الفنادق عن طريق الالتزام، فقد منح محمد على التزام إدارة فندق السويس لملتزم لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من عام ١٨٤٨م[٢].

أمـا بالنسبة للسفن البخارية الخاصة بجر المراكب، فقد تم إحالة مصاريفها وأرباحها على ترسانة بولاق فهى التى كانت تتولى الإشراف عليها[٣]، ولتسهيل النقل التجارى، تم إنشاء "شركة وابور الطومباز" عام ١٨٤٧م، وهى تختص بجر مراكب البضائع من غلال وبضائع مختلفة .. وغيرها، كمـا جـاء فى البند الثانى من لائحة إنشاء الشركة، ونقل المحاصيل المصرية وتوصيلها بسرعة مقابل أجر معلوم يتم دفعه بالتراضى بين الشركة وأصحاب المصالح الموجـودة على هذه المراكب – البند الرابع – وقد جاء فى البند السادس والأخير: إحالـة القـضايا التـى تحدث بين الأوربيين وغيرهم بخصوص جر المراكب أو غيرها إلى دواويـن الحكـومة للفـصل فيها بمقتضى الأحكام السارية[٤]، وكانت مصلحة المرور تتولى تحصيل أجرة البضائع المارة بالطرق، واقتضت طبيعة التعامل مع الأجانب وجود مترجم بهذه المصلحة كوسيط بين المصلحة والمسافرين[٥].

وبالـرغم من سيطرة محمد على على الطريق البرى فإنه لم يقض نهائيًا على تواجد الـشركات الأجنبية فى هذا الطريق – فعلى سبيل المثال سمح لشركة أورينتال بتأجير بعض المخـازن بالـسويس؛ لتخـزين بـضائعها مقابل أجرة ٨ قروش لكل قنطار من البضائع[٦]، واسـتمرت شركة أورينتال وشركة الترانزيت فى نقل البضائع والمسافرين بين لندن وبمباى،

---

(١) مصلحة مرور وسكة، صادر دواوين، س(مـ/١/١)، م٣، ص١، بتاريخ غرة صفر ١٢٦٢هـ/ ٢٩ يناير ١٨٤٦م.

(٢) ديوان كتخدا، دفتر ٥٨٧، م٦٦١، بدون ص، بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٦٣هـ/ ٢٣ أغسطس ١٨٤٧م.

(٣) مصلحة مرور وسكة، صادر دواوين، س(مـ/١/٤ جـ١)، م٤٢، ص٨٦، بتاريخ غرة ذى القعدة ١٢٦٣هـ/ ١١ أكتوبر ١٨٤٧م.

(٤) أمين سامى، مرجع سابق، ص٥٥٦ – ٥٥٧.

(٥) مجلس أحكام مصر، دفتر أمور إدارة وإجراءات، س(١/٣٣/٧)، مادة بدون رقم، ص٣٧٦، بتاريخ رجب ١٢٦٤ هـ/ يونية ١٨٤٨م.

(٦) ديوان كتخدا، دفتر ٥٨٦، م١٦٩٣، بدون ص، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٦٣هـ/ ١٢ فبراير ١٨٤٧م.

وكــل مــا فعله محمد على هو إنهاء سيطرتهم على الطريق البرى، ووضع يده عليه، وقيامه بــشراء كافــة الاســتراحات والمنشئات على طول الطريق، ودفعت هاتان الشركتين أجورًا معلــومة؛ لــنقل بضائعهم عبر هذا الطريق، والدليل على ذلك ذكر اسم الشركتين فى وثائق عديدة بعد عام ١٨٤٥م[١].

أجور المرور عبر الطريق البرى:

بلغــت أجــرة نقــل البــضائع من القاهرة إلى السويس ٢٥ قرشًا عن كل جمل ومن الــسويس إلى القاهرة ٤٠ قرشًا[٢] – الخاصة بشركة أورينتال وشركة ثيربيرن[٣] – وكان يتم دفع ٥ قروش عن كل جمل بالسويس فى حال انتظار السفينة المفترض أن تحمل هذه البضائع بالــسويس، و٣ قروش فى حال انتظار مراكب التحميل بالقاهرة[٤]. هذا بالنسبة للنقل العادى، أمــا الــنقل الــسريع فــبلغت أجرة القنطار الواحد من البضائع ٦٨ قرشًا و ١٠ بارات [٥]، وانخفضت أجرة نقل البضائع العادية من السويس إلى القاهرة إلى ٣٦ قرشًا بعد أن كانت ٤٠ قرشًا عن كل جمل[٦].

وعن مشال بضائع التجار داخل مدينة السويس، فكانت ٥ بارات عن أى طرد بضاعة كبيــرًا أو صغيرًا، إذا تم حمله إلى مكان قريب من ميناء السويس، و١٠ بارات للمكان البعيد عــن الجمــرك[٧]. وإذا كانت البضائع تخص شركة أورينتال فكانت أجرة مشال البضائع من الجمــرك إلى مخازن الشركة بالسويس ٦٦ قرشًا للطرد، وتم تخفيض هذه الأجرة بعد ذلك –

---

(١) المــصدر الــسابق، دفتر ٥٨٦ن م١٤٥٤، بدون ص، بتاريخ ٢٠ صفر ١٢٦٣هــ/ ٧ فبراير ١٨٤٧م؛ مصلحة مــرور وســكة، صــادر دواوين، س٢٠ (مــ/١/١١ جــ٤)، م١٥، ص٢١، بتاريخ ٢٧ رجب ١٢٦٥هــ/ ١٩ يونية ١٨٤٩م؛ والمــصدر الــسابق، صادر مكتب السويس، س٢٩ (م١/ ١٠/ ١جــ١)، م١٦٠، ص٢٢، بتاريخ ٢٠ المحرم ١٢٦٥هــ/ ١٧ ديسمبر ١٨٤٨م.

(٢) ديوان خديوى، دفتر ٥٨٦، م١٤٥٤، بتاريخ ٢٠ صفر ١٢٦٣هــ/ ٨ فبراير ١٨٤٧م.

(٣) مــصلحة مرور وسكة، صادر دواوين، س٢٠ (مــ/١/١١/جــ٤)، م١٥، ص٢١، بتاريخ ٢٧ رجب ١٢٦٥هــ/ ١٩ يونية ١٨٤٩م.

(٤) ديوان كتخدا، دفتر ٥٨٦، م١٤٥٤، بدون ص، بتاريخ ٢٠ صفر ١٢٦٣هــ/ ٨ فبراير ١٨٤٧م.

(٥) مــصلحة مــرور وسكة، صادر مكتب السويس، س٢٩ (مــ/١/١٠جــ١)، م١٠٥، ص١٦، بتاريخ ١٨ جمادى الأولى ١٢٦٤هــ/ ٢٣ إبريل ١٨٤٨م.

(٦) المــصدر السابق، صادر دواوين، س٢١ (مــ١/١٢جــ٥)، مادة بدون رقم، ص١٨، بتاريخ ١٣ رمضان ١٢٦٥ هــ/ ٣ أغسطس ١٨٤٩م.

(٧) المــصدر السابق، صادر مكتب السويس، س٢٩ (مــ١/١٠/١جــ١)، م١٦٠، ص٢٢، بتاريخ ٢٠ المحرم ١٢٦٥ هــ/ ١٧ ديسمبر ١٨٤٨م.

الخاصة بالشركة – إلى ٤٠ قرشاً[١]، وقد بلغت تكاليف سفر الفرد الواحد من لندن إلى بومباى عبر مصر حوالى ١٤٠ جنيها و للسيدات ١٤٥ جنيها مقسمة كالآتى: من لندن إلى الإسكندرية ٤٥جنيها ، مصاريف الانتقال داخل مصر ١٥ جنيها، ومن السويس إلى بومباى ٨٠ جنيها[٢].

وكانــت هــناك مشاريع مقترحة بجانب هذه الطرق البرية، منها: مد خط حديدى بين السويس والقاهرة، وحفر قناة تربط بين البحرين الأحمر والمتوسط، ولكن هذه المشاريع لم تخرج لحيز التنفيذ نتيجة لخوف محمد على من انتشار النفوذ الأجنبى فى البلاد وتهديد سيادة الدولة.

– مشروع مد خط سكة حديد عام ١٨٣٤م:

كان نجاح الطريق البرى عبر مصر فى نقل البريد والمسافرين والبضائع بين إنجلترا والهــند، من أهم الأسباب التى دعت للتفكير فى إنشاء خط سكة حديد بين القاهرة والسويس، وكان توماس واجهورن هو أول من طرح فكرة إنشاء خط حديدى فى مصر، ففى عام ١٨٣٢ م عــرض واجهــورن علــى محمد على فكرة إنشاء خط حديدى فى الصحراء يربط القاهرة بالسويس، وأوضح له أوجه النفع التى ستعود على مصر من إنشائه، فعلاوة على أنه يعد من أحدث وسائل النقل بدلاً من الجمال، فإنه سيسهل نقل القمح إلى شبه الجزيرة العربية، والفحم إلى السويس، والمسافرين من الهند وإليها ، فضلاً عن نقل الحجاج[٣].

وقــد رفــض محمــد على هذا المشروع بعد اعتراض كل من النمسا وفرنسا والباب العالــى علــيه، وخــوفاً من انتشار النفوذ الأجنبى الذى بات يهدد سيادة الدولة وينتقص من سلطات محمد على[٤]، كما أنه وجد أن هذا المشروع يقتضى نقل البضائع وتفريغها أكثر من مرة مما يتطلب نفقات كثيرة[٥]، فضلاً عن زيادة اهتمامه بتنفيذ مشروع القناطر الخيرية وقد اســتخدم محمــد علــى القــضبان – التى أحضرها واجهورن من إنجلترا – فى إنشاء الخط الحديدى القصير بين محاجر طره والنيل؛ لنقل الأحجار اللازمة للقناطر[٦].

– مشروع حفر قناة السويس:

---

(١) المصدر السابق، صادر مكتب السويس، س٢٩ (مــ١/١٠/١جــ١) ، م٥٩، ص١٠، بتاريخ ١٨ ذى القعدة ١٢٦٤ هــ/ ١٧ أكتوبر ١٨٤٨م.

(٢) Madden, op.cit., pp. 265 - 266.

(٣) عمر عبدالعزيز عمر، الطريق البرى، مرجع سابق، ص١٥٨.

(٤) محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص٧٠.

(٥) راشد البراوى، مرجع سابق، ص٨٤.

(٦) على شافعى، مرجع سابق، ص١٢٤.

كـــان موقع مصر بين البحرين الأحمر والمتوسط، من أهم أسباب التفكير في وصل هذين البحرين بطريق مائي لتسهيل نقل البضـائع، ولم يكن هذا المشروع وليد عهد محمد على، فقــد فــرض هذا المشروع نفسه على الخريطة المصرية منذ أقدم العصور، وقد شهد عصر محمد علي نشاطًا كثيفًا لهذا المشروع[١]، ولم يقف محمد على موقف المعارض للمشروع، بل كان له شروط لتنفيذ هذا المشروع، أصر على ضمانها قبل بدء الحفر وهي أن تقدم له الدول الأوروبــية ضـــمانات كافية بأن تكون القناة ملكًا لمصر، وأن يكون لمصر الحق في فرض رســوم علـــى مـــرور السفن في القناة بحيث تكفي هذه الرسوم تغطيه نفقات الحفر والصيانة والإدارة وكفالة مورد مالي مناسب للحكومة المصرية[٢].

ومـــن دوافع محمد على للتخلي عن مشروعي القناة والخط الحديدي، ضخامة العملين واحتـــياجهما إلـــى رءوس أموال باهظة تفوق مدخرات البلاد مع عدم الاطمئنان إلى نتائجها المالية[٣]، فضلاً على أنه من الصعب الحصول على إجماع الدول الأوروبية على وجهة نظر محمـــد على بشأن الضمانات التي طالب بها بخصوص المشروعين، فقد كانت فرنسا والنمسا تلحـــان عليه من أجل تنفيذ مشروع القناة، وإنجلترا تلح عليه لتنفيذ الخط الحديدي؛ فلجأ محمد علي إلى معارضة كل من المشروعين بالآخر، حيث كان يستند إلى معارضة إنجلترا في عدم تنفـــيذ القناة، ويعتمد على مُعارضة فرنسا والنمسا لعرقلة مشروع الخط الحديدي، وقد أعلن رفـــضه للمشروعين في سبتمبر عام ١٨٤٧م[٤]، واكتفى محمد على بتمهيد طريق السويس – الإسكندرية وتعبيده وتأمينه للتجارة، فلم يكن يحب أن تقوم في مصر مشكلة كمشكلة المضايق (البسفور والدردنيل) تجر عليها ألوانًا من المتاعب هي في غنى عنها[٥].

خامسًا: دراسة عن بعض الجمارك الداخلية:

مـــن أهم الجمارك المصرية جمرك الإسكندرية ورشيد ودمياط على البحر المتوسط، وجمـــرك الـــسويس والقصير على البحر الأحمر، وجمرك بولاق ومصر القديمة.والمحمودية وأســـيوط وأســـوان على نهر النيل، وستركز الدراسة على الجمارك النهرية فقط؛ لارتباطها بالتجارة الداخلية.

---

(١) شوقي الجمل، مرجع سابق، ص٨٠ – ٨١.

(٢) محمود ملسي، مرجع سابق، ص١٤٤؛ شوقي الجمل، مرجع سابق، ص٨٥.

(٣) عمر عبدالعزيز عمر، الطريق البرى، مرجع سابق، ص١٦٦.

(٤) محمود ملسي، مرجع سابق، ص١٤٦.

(٥) عمر عبدالعزيز عمر، الطريق البرى، مرجع سابق، ص١٦٧ – ١٦٨.

طـبقت الدولة العثمانية نظام الالتزام على الجمارك التى كانت قائمة فى جميع موانئ الدولـة، وكان يطلق على هذه الموانئ كلمة (أساكل) بمعنىٰ ميناء أو ثغر، وكانت تباع رسوم كل جمرك إلى الشخص الذى يرسو عليه المزاد مقابل مبلغ من المال يؤديه للحكومة ويصبح لقبه الملتزم، ثم يشرف على جباية الرسوم الجمركية ولا يدير الملتزم الجمرك، بل كانت لديه هيئة من الموظفين يرأسهم موظف يسمى أمين الجمرك[١]. وقد التزم محمد على بالجمارك من السلطان العثمانى، فتذكر إحدى الوثائق .. أن الجمارك المصرية وهى الإسكندرية ورشيد وبولاق ودمياط والقصير وضربخانة مصر قد أحيلت على عهده جنابة العالى – محمد على – عـام ١٢٣٥هـ/ ١٨١٩م[٢]، وقد بلغ بدل الالتزام عام ١٨٢١م ٨٥٠٠ كيس وعام ١٨٢٣م ٩٥٠٠ كيس تدفع لخزانة البحرية العثمانية على أقساط متساوية كل ثلاثة أشهر[٣].

وكـان يعمل بهذه الجمارك فى كل جمرك خمسة موظفين يقومون بالوظائف التالية: أمـين ومباشر ومعاون وصراف وكاتب، وكان هؤلاء الموظفون إما من موظفى الحكومة أو مـن رجال الملتزم، كما كانت الحكومة تلتزم بتعيين قواسين تحت تصرف الملتزم؛ لتحصيل رسـوم الجمرك المتأخرة على التجار كما ينص عقد الالتزام[٤]. كان محمد على يأمر الملتزم بـأن يمتـثل للأوامر التى تصدر إليه بشأن تحصيل الرسوم الجمركية، فقد كان يحدث بعض التعديلات فى الرسوم المتحصلة تبعًا للظروف السياسية والاقتصادية[٥].

١ – جمرك بولاق:

تـزايد الملتـزمون على جمرك بولاق عام ١٨١٢م حتى وصل بدل الالتزام به إلى ١٥٠٠ كيس سنويًا[٦]، والتزم يوسف كنعان به لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من عام ١٨٢٨م نظير مـبلغ ٤٥٠٠ كـيس سنويًا على أن يسدد بدل الالتزام نقدًا أو ثلثيه تحويلاً على الخزانة، وقد أعطـاه محمد على تعريفة الجمرك[٧]، وجدد له مدة التزامه عام ١٨٣٠م، ولكن يبدو فى تلك الفتـرة أن جمـرك بولاق ارتبط بجمرك دمياط، فقد كانا تابعان لنفس الملتزم، فتذكر الوثيقة

---

(١) صـلاح هـريدى، دراسـة عن بعض جمارك مصر فى القرن الثامن عشر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩، ص٢٦ – ٢٧.

(٢) بحر برا، محفظة ٧، م٤، بدون ص، بتاريخ غرة صفر ١٢٣٥هـ/ ١٩ نوفمبر ١٨١٩م.

(٣) أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص٣٠١ – ٣٠٢.

(٤) سقاو دردير عبد الجواد، مرجع سابق، ص١١٥.

(٥) معية سنية، محفظة، ٦٥، دفتر ٥٩، م٢٠٤، بتاريخ ٧ رجب ١٢٥٠هـ/ ١٠ نوفمبر ١٨٣٤م.

(٦) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٨، ص٢٥١.

(٧) ديوان خديوى، دفتر ٧٤٥، م١١٦، ص٦٤، بتاريخ ٥ المحرم ١٢٤٤هـ/ ١٩ يوليو ١٨٢٨م.

"التــزم يوسف كنعان بجمرك بولاق ودمياط نظير مبلغ ٧٣٥٣ كيسًا و١٦٦ قرشًا و ٢٧ بارة سنويًا"[١]. ولمدة ثلاث سنوات حيث تذكر إحدى الوثائق أن محمد على طالبه بتسليم ما بعهدته وما يوجد لديه من نقود وقدرها ١٢٧٤ كيسًا؛ لانتهاء مدة التزامه عام ١٨٣٣م[٢]، ثم عرض محمــد على جمرك بولاق ودمياط بالمزاد، وكان مجلس تجار القاهرة هو الذى يشرف على مــزايدات جمــرك بــولاق[٣]، وقد أحيل التزام جمرك بولاق ودمياط على ملتزمين مصلحة المدابغ نظير مبلغ ٨٧٥٠ كيسًا سنويًا[٤]، وتم إحالة إدارة الجمرك إلى الحكومة وإلغاء الالتزام الجمركى له عام ١٨٤٥م[٥].

أما عن إيرادات الحكومة من التزام جمرك بولاق فهى كالآتى:

السنة	الإيراد			السنة	الإيراد		
	بارة	قرش	كيس		بارة	قرش	كيس
١٨٠٨م[٧]	-	٣٩٠	١١٦٧	١٨١٦م[٦]	٣٩	٣٥٧	٢١
١٨١٨م[٩]	٢٤	١٠٢	٢١٨٠	١٨٢٠م[٨]	-	٣١٦	٢٨٣٠
١٨٢٢م[١١]	-	-	٣٠٠٠	١٨٢٤م[١٠]	-	-	٤٠٠٠
١٨٢٨م[١٣]	-	٣٣١	٣٧٥١	١٨٣٠[١٢]	٣٢	١٤٣	٥٠٢٦

(١) ديوان المالية، إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية، س١٦٣٦، مادة بدون رقم، ص٢٨، لسنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م.

(٢) معية سنية، محفظة ٥٠، دفتر ٤٧، م٣٣، ص٩، بتاريخ ١٨ شعبان ١٢٤٨هـ/ ١٢ يناير ١٨٣٣م.

(٣) المصدر السابق، محفظة ٥٠، دفتر ٤٧، م٧٤، ص٢١، بتاريخ ١٣ رمضان ١٢٤٨هـ/ ٥ فبراير ١٨٣٣م.

(٤) المصدر السابق ، محفظة ٥٠، دفتر ٤٧ن م٨٤، ص٢٤، بتاريخ ١٨ رمضان ١٢٤٨هـ/ ١٠ فبراير ١٨٣٣م.

(٥) محافظ الذوات، محفظة ٧، م٣٠٠، بدون ص، بتاريخ ١٢ جمادى الآخر ١٢٦١هـ/ ١٩ يونية ١٨٤٥م.

(٦) ديوان المالية، إيرادات ومصروفات الحكومة المصريةس١٦٢٢، مادة بدون رقم وبدون ص، لسنة ١٢٣٢هـ/ ١٨١٦م.

(٧) دفتر أصول مال أسلكها ومقاطعات، س٥٨، مادة بدون رقم أو ص، لسنة ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م؛ انظر ملحق رقم(١٥).

(٨) المصدر السابق، س١٦٢٦، مادة بدون رقم، ص٢، لسنة ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م.

(٩) المصدر السابق، س١٦٢٤، مادة بدون رقم، ص٤، لسنة ١٢٣٤هـ/ ١٨١٨م.

(١٠) المصدر السابق، س١٦٣٠، مادة بدون رقم، ص١٨، لسنة ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤م.

(١١) المصدر السابق، س١٦٢٨، مادة بدون رقم، ص٨، لسنة ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢م.

(١٢) الخــزينة الخديــوية، صادر، ما يسترو حساب الجمارك والأقلام الأميرية والمصالح التجارية، س٥١١١، مادة بدون رقم، ص١٥٢، ١٦٣، لسنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م.

(١٣) المصدر السابق، ١٦٣٤، مادة بدون رقم، ص٢٨، لسنة ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م.

١٨٣٥[٢]	- - ٧٣١٩	١٨٣٨[١]	- ٢٠٠ ٧٣٤١
١٨٤١[٤]	- ١٦٧ ٦٠٥٨	١٨٤٣[٣]	- ٣١٠ ٩٠٨٧
١٨٤٨[5]	٢٥ ٢٤٠ ٧٩٩٢		

٢-جمرك مصر القديمة:

تولى التزام جمرك مصر القديمة الحاج محمد أفندى عام ١٨٢٩م[٦]، مقابل بدل التزام قدره ١١٢٨ كيسًا و ٤١٥ قرشًا و ٢٤ بارة [٧]، وتولى التزامه عام ١٨٣١م جرجس مرقص مقابل بدل التزام قدره ٨٧٧ كيسًا و ١٩٨ قرشًا و٢٣ بارة سنويًا[٨]، والتزم به الكسان ويعقوب يغيازار ميساكيان عام ١٨٣٥م مقابل ١٥٢٥ كيسًا سنويًا[٩]، وفى عام ١٨٤٣م التزم به يعقوب القطاوى وشركاؤه الحاج عثمان أغا والمعلم حبش ميخائيل لمدة سنة ببدل التزام قدره ٣١١٠ أكياس[١٠]، ومنذ عام ١٨٤٤م وجد محمد على أنه من الأفضل أن تتولى الحكومة إدارة جمرك مصر القديمة بدلاً من الالتزام، وقد قام بتعيين موظفًا كفءً لإدارته[١١].

وقد تواجد بجمرك مصر القديمة خبراء؛ لتثمين البضائع وتقدير قيمتها قبل تحصيل الرسوم الجمركية منها، فتذكر إحدى الوثائق "الموافقة على التماس قنصل إنجلترا بخصوص عدم تحصيل رسم الجمرك على صنف النيلة المستوردة لمصر بجمرك السويس - وتحصيلها بجمرك مصر القديمة، حيث أنه لا يوجد بالسويس خبراء قادرون على تثمين هذا الصنف،

---

(١) هبلين ريفلين، مرجع سابق، هامش ص٢٦٣ - ٢٦٤.

(٢) الكونت دوهاميل، تقرير عن أحوال القطر المصرى، نشر: محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص٣٥٠.

(٣) المصدر السابق، س٤٩٨٨، مادة بدون رقم، ص٣٣، ١٢١، لسنة ١٢٥٩هـ/ ١٨٤٣م.

(٤) الخزينة الخديوية، مايسترو ديوان الإيرادات، صادر عربى، س٤٩٨٧، مادة بدون رقم، ص١٥، ١٢٥، لسنة ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م.

(5) المصدر السابق، صادر، س٤٩٨٩، مادة بدون رقم، ص٦٨-٦٩، لسنة ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م

(٦) المصدر السابق، س٥١١١، مادة بدون رقم، ص٩٨، لسنة ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م.

(٧) المصدر السابق، س٥١١٢، مادة بدون رقم، ص٣٥، لسنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م.

(٨) ديوان المالية، إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية، س١٦٣٧، مادة بدون رقم، ص٢٣، لسنة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

(٩) محمد رفعت الإمام، مرجع سابق، ص١١٢.

(١٠) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٦، مادة بدون رقم و ص، بتاريخ ٢١رمضان ١٢٥٩هـ/ ١٦ أكتوبر ١٨٤٣م.

(١١) أوامر المالية، محفظة ١، م٢٢٨، بدون ص، بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٦٠هـ/ ١٧ نوفمبر ١٨٤٤م.

وهـم موجـودون بجمـرك مصر القديمة، على أن يرسل مأمور جمرك السويس إلى مأمور جمرك مصر القديمة ببيان مقدار النيلة حتى لا يتم تهريبها أثناء نقلها[١].

أما عن إيرادات جمرك مصر القديمة فهى كالآتى:

السنة	الإيراد*		
	بارة	قرش	كيس
١٨٢٩م[٢]	١٣	-	٧٧٢
١٨٣١م[٣]	-	-	٢٤٧
١٨٣٨م[٤]	٨	٤٤٨	٧٩
١٨٤٣م[٥]	١٢	٣٤٠	٣٤
١٨٤٥م[٦]	٥	٢٣٢	٣٨

٣- جمرك المحمودية:

بعـد حفـر تـرعة المحمودية وافتتاحهاعام ١٨٢٠م أنشأ محمد على جمركًا عند فم المحمـودية "العطف" وتولى إدارة هذا الجمرك موظف تطلق عليه الوثائق "ناظر المحمودية"، وقد بلغت إيرادات جمرك المحمودية عام ١٨٢٦م، ٣٠٨ أكياس و ٢٥٧ قرشًا[٧]، ولأن معظم الصادرات والواردات المصرية كان يتم نقلها عن طريق ترعة المحمودية، وضع محمد على قـواعد خاصـة لهذا الجمرك تتبع عند تحصيل الرسوم الجمركية منه، فتذكر إحدى الوثائق عبارة يتم تحصيل الرسوم الجمركية بالمحمودية "حسب القاعدة الجارية فى المحمودية"[٨].

وقـد رفـض محمد على تعيين مثمن بجمرك المحمودية؛لأن هذا الجمرك كان تابعًا لجمـرك الإسـكندرية، والتاجر الذى يعترض على تقدير الرسوم الجمركية بالمحمودية، يتم

---

(١) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢٢، م٢٣٠، بدون ص، بتاريخ غاية المحرم ١٢٦٠هـ/ ٢٠ فبراير ١٨٤٤م.

* هـذه الأرقـام تقـريبية لأن هذه السجلات قد أوردت إيراد الجمرك فى عدة شهور غير متتالية وتم حساب متوسط الإيراد شهريا ثم حساب الإيراد السنوى تقريبا.

(٢) الخزينة الخديوية، صادر، س٥١١١، مادة بدون رقم، ص٩٨، لسنة ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م.

(٣) ديوان المالية، إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية، س١٦٣٧، مادة بدون رقم، ص٢١، لسنة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

(٤) الروزنامة، قيد موازين حساب خزانة الروزنامة، س٤٢٩٥، مادة بدون رقم، ص١، ١٧، لسنة ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م.

(٥) الخزينة الخديوية، صادر، س٤٩٨٩، مادة بدون رقم، ص٦٨، بتاريخ ٥ المحرم ١٢٥٩هـ/ ٦ فبراير ١٨٤٣م.

(٦) ديـوان المالية، قيد القرارات والخلاصات الواردة للمالية، س٣١٦٦، مادة بدون رقم، ص٤٣، بتاريخ ١٧ جمادى الأخرة ١٢٦١هـ/ ٢٤ يونية ١٨٤٥م.

(٧) المصدر السابق، إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية، س١٦٣٢، مادة بدون رقم، ص٩، لسنة ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م.

(٨) ديوان خديوى، محفظة٤،صادر، م٢١٤، ص٤٢٨،بتاريخ ١٣جمادى الأخرة ١٢٥٣هـ/١٥سبتمبر ١٨٣٧م.

تثميـــنها بجمرك الإسكندرية ومن ثَمَّ فلا داعى لتعيين المثمن بالمحمودية[١]. وقد كان جمرك المحمـــودية يتولـــى التدقيق والتحقيق فى كمية البضائع ونوعيتها قبل إرسالها إلى الإسكندرية للتـــصدير، فتـــشير إحدى الوثائق أن محمد على طالب ناظر المحمودية بمقارنة كشف كمية الـــصمغ الـــوارد من كردفان بكمية الصمغ الذى وصل حتى المحمودية، وإرسال نتيجة هذا المقارنـــة للـــتأكد من وصول كل الكمية دون أى اختلاس منها[٢]، كذلك تولى الجمرك مهمة تحـــصيل الرســـوم المقـــررة علـــى المراكب التى تعبر الترعة[٣]. وكان يتم إعطاء المراكب المشحونة بالبضائع تصاريح خاصة مختومة بختم ناظر الترعة بحمولة المراكب[٤].

٤ – جمارك أخرى:

كان بالمحلة الكبرى جمركًا، التزم به بشير أغا عام ١٨٠٨م[٥]، وكان على القادم إلى مـــصر مـــن الجنوب أن يمر بالعديد من الأماكن التى تحصل منها الرسوم لجمركية، على ما يحمله من بضائع مختلفة سواء أكانت رقيقًا أم بضائع أخرى، ومن هذه الجمارك جمركى دنقلة ودراو[٦]، ففى عام ١٨٤١م صدر أمر بإلغاء جميع مجال الجمارك الموجودة فى بلاد السودان حتـــى أســـوان[٧]، وفى عام ١٨٤٢م قام محمد على بتأسيس جمرك فى أسوان وفرع له فى كرســـكو – إحـــدى المـــدن السودانية –؛ لتحصيل الرسوم الجمركية من البضائع الواردة من الـــسودان، وقام بفتح جمركًا آخر فى مدينة أسيوط؛ لتحصيل الرسوم الجمركية على البضائع الواردة من الواحات[٨]، ولم تكن تجارة الواحات فقط هى السبب فى إنشاء هذا الجمرك، ولكن وجـــد محمـــد على أن التجار القادمين إلى أسيوط يأتون من طرق خاصة دون المرور على أسوان، فأنشأ جمرك أسيوط؛ لضمان تحصيل الرسوم الجمركية على كل البضائع الواردة من السودان والواحات[٩].

---

(١) شورى المعاونة، محفظة ٢١، دفتر ٢٨٦، م٩٢٨، ص١٠، بتاريخ ١٦ ربيع الأول ١٢٥٨هـ/ ٢٨ إبريل ١٨٤٢م

(٢) المصدر السابق، محفظة ٢٢، دفتر ٢٨٦، م٢٢١١، بدون ص، بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٥٨هـ/ ٢٤ سبتمبر ١٨٤٢م.

(٣) ديـــوان كـــتخدا، محفظة ٣، م٣٩٢، بدون ص، بتاريخ ٢٨ ذى القعدة ١٢٥٩هـ/ ٢٠ ديسمبر ١٨٤٣م؛ وشورى المعاونة، محفظة ٢٦، دفتر ٢٨٦، م٨١٢، ص٢٣، بتاريخ ٢٠ ذى الحجة ١٢٥٩هـ/ ١٢ يناير ١٨٤٤م.

(٤) ديـــوان التجارة والمبيعات، س٥٢٩١ جـ٢، وارد، م٨٦، ص٤٧٣، بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٦٢هـ/ ١٥ أغسطس ١٨٤٦م.

(٥) دفتر أصول إسكلها، س٥٨، مادة بدون رقم أو ص، لسنة ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م.

(٦) عماد هلال، مرجع سابق، ص٤٨.

(٧) سمير عمر ابراهيم، مرجع سابق، ص٣٦.

(٨) الأوامـــر والمكاتـــبات، مصدر سابق، جـ٢، ص٤٥٨، بتاريخ غرة ذى القعدة ١٢٥٧هـ/ ٢٧ ديسمبر ١٨٤١؛ وشورى المعاونة، محفظة ١٩، دفتر ٢٨٤، م١٤٣٣، ص٣، بتاريخ ٢٧ ذى الحجة ١٢٥٧هـ/ ٩ فبراير ١٨٤٢م.

(٩) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، م١، بدون ص، بتاريخ ٤ المحرم ١٢٥٨هـ/ ١٦ فبراير ١٨٤٢م.

وقـد كان جمرك أسوان جهة تدقيق وتحقيق فى البضائع الواردة من السودان، فقد قام أمـين جمـرك أسوان بفحص الصمغ الوارد إليه فوجده "غير نظيف" حيث من المفترض أن يكون هذا الصمغ وارد من كردفان، لكنه وجد أنه أدنى من ذلك، فأرسل إلى محمد على ببيان تلك العينات، فأمر محمد على حكمدار السودان بخصوص الاعتناء بنظافة الصمغ(١)، وبإنشاء جمـرك أسوان وأسيوط، وقد قام محمد على بضبط كل البضائع الواردة من السودان حيث إن المدينتين تقعان فى نهاية كل الطرق القادمة من السودان.

- الرسوم الجمركية وحماية الإنتاج المحلى:

بعـد العرض السابق لأهم الجمارك النهرية؛ لاتصالها بدرجة كبيرة بالتجارة الداخلية فـى فتـرة الدراسة، فإن عرض قيمة الرسوم فى هذه الجمارك من الأهمية بمكان باعتبارها مؤشرًا على حرص محمد على على حماية المنتجات المحلية.

كـان يـتم تحصيل الرسوم الجمركية فى العصر العثمانى من طائفة التجار بموجب العوائد والقوانين المعمول بها منذ عهد قايتباى(٢)، ولكن تبعًا للظروف السياسية التى مرت بها مـصر فى القرن الثامن عشر، لم يطبق نظام الالتزام على الجمارك تطبيقًا سليمًا، فقد أسرف الملتزمون وأعوانهم فى ابتزاز الأموال من التجار - المصدرين والمستوردين - وكان أغلبهم من الأجانب(٣)، وكانت المعاهدات التى تعقد بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية تنص على النـسب المئوية التى تجبى على البضائع، وألحقت بهذه المعاهدات التعاريف الجمركية، وهى قـوائم يبـين فيها أنواع البضائع وأثمانها فى جميع الدول(٤)، وحينما التزم محمد على إدارة الجمارك المصرية لم يحترم هذه التعريفات ولم ينفذها؛ لما فيها من امتيازات مجحفة بالتجارة المصرية ونفع وتسهيل للتجارة الأوروبية، وقد رسم محمد على سياسته الجمركية على أساس تـشجيع تـصريف الغـلات المـصرية بتخفـيض رسـومها الجمركية؛ لتروج بين التجار المصدرين(٥).

ولمـا كانـت الحكـومة تريد حماية منتجاتها الصناعية من المنافسة الأجنبية، قامت بفـرض رسوم جمركية وصلت إلى ١٣٪ من قيمة البضائع المستوردة، ثم قامت بتسعير هذه

---

(١) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢٦، م١٥، بدون ص، بتاريخ ١٩ المحرم ١٢٦٤هـ/ ٢٨ ديسمبر ١٨٤٧م.
(٢) صلاح هريدى، دراسة عن بعض الجمارك، مرجع سابق، ص٣٨.
(٣) المرجع السابق، ص٥٢.
(٤) أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص٣٠٢ - ٣٠٣.
(٥) المرجع السابق، ص٣٠٣.

البضائع بسعر مساو للثمن الذى تكلفته حتى وصلت إلى مصر، وبهذه الطريقة لم يحقق التجار أيــة أربــاح؛ فعدلــوا عــن استيراد هذه البضائع مما حمى الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبــية(١)، وقد كان محمد على مضطرًا لهذا العمل إذ أن الصناعات الوطنية الناشئة كانت كثيرة التكاليف مما يجعلها عاجزة عن الوقوف فى تيار المنافسة الأجنبية، ففى حين أن الياردة من المنسوجات المصرية تتكلف ما لا يقل عن ثمانية قروش ونصف قرش، كانت المنسوجات الإنجليــزية المماثلــة تباع فى السوق المصرى بما لا يتعدى عن سبعة قروش ونصف قرش للياردة(٢).

اتبع محمد على سياسة مرنة غير متشددة فى تحصيل الرسوم الجمركية، وتوضح لنا الوثائــق عدم تمسكه بفرض هذه الرسوم فى كل الأحوال، بل كانت رغبته فى ترويج التجارة المــصرية تدفعه إلى إلغاء الرسوم الجمركية فى بعض الأحيان(٣)، مثل: عدم تحصيل رسوم جمــركية على البضائع التى تشترى من المصانع الحكومية؛ لأن هذه المصانع حديثة الإنشاء وحتــى تــصل منــتجاتها للمــستهلكين بأسعار معتدلة وإعطاء حاملها رخصة دون تحصيل الرســوم(٤)، وقــد أمــر أمــين جمرك بولاق بعدم تحصيل رسوم على الجلد المصنع برشيد والمخــصص للبــيع داخل البلاد، ويكتفى بتقييد كمية هذا الجلد فقط(٥)، وعندما حجز جمرك بــولاق علــى أثــواب البفتة بمصر والمرسلة لأحد التجار بالمنصورة؛ كى يتم دفع الرسوم الجمــركية عليها، فأرسل محمد على إلى يوسف كنعان – ملتزم الجمرك – يبلغه أنه قد سبق وأمره عام ١٨٢٧م بعدم استيفاء رسوم جمركية من المواد التى تشترى من المصانع؛ لحداثة عهدها، وحجزه على هذه البضائع يتعارض مع هذا الأمر؛ فطلب منه الإفراج عن هذه البفتة وإعفائهــا من الرسوم الجمركية(٦). كما أمره بعدم تحصيل رسوم على قماش الكتان المصنع بمصر سواء أكان مع التجار أم المتسببين(٧)، وعدم تحصيل رسوم على المواد الأولية اللازمة لهذه المصانع والتى يتم توريدها من الأقاليم(٨).

---

(١) سفاو ردير عبد الجواد، مرجع سابق، ص١١٧.

(٢) محمد فهمى لهيطة، مرجع سابق، ص١١٣.

(٣) عبد المنعم الجميعى، مرجع سابق، ص٢٧.

(٤) معية سنية، محفظة ٣٢، دفتر ٢٩، م٢٥٩، بدون ص، بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٤٢هـ/ ٢٤ مارس ١٨٢٧م.

(٥) ديوان خديوى، دفتر ٧٤٧، م٢٨، ص٨، بتاريخ ١٩ المحرم ١٢٤٤هـ/ ١ أغسطس ١٨٢٨م.

(٦) المصدر السابق، دفتر ٧٤٥، م٢٣٢، ص١٥٧، بتاريخ ١٠ صفر ١٢٤٤هـ/ ٢٣ أغسطس ١٨٢٨م.

(٧) مجلس ملكية، محفظة ٤، م٥٧، ص٥٧، بتاريخ ١٧ المحرم ١٢٥٢هـ/ ٥ مايو ١٨٣٦م.

(٨) سفاو ردير عبدالجواد، مرجع سابق، ص١١٧.

وكـــان يتم تحصيل الرسوم الجمركية من التجار على بضائعهم قبل نزولها الأسواق، فـــإذا ردت إليهم هذه البضائع لكسادها، ترد إليهم الرسوم الجمركية التى تم تحصيلها عن هذه البضائع، فتذكر إحدى الوثائق أن التاجر محمد أبو خرز – أحد تجار وكالة الصابون – قد باع إلـــى عملائه بالأسواق ٣٠٠٠ ثوب من القماش؛ فباعوا ٢٠٠٠ ثوب وردوا له ١٠٠٠ ثوب، فطالب برد الرسوم الجمركية التى سددها عن ١٠٠٠ ثوب، ووافق الباشا على ذلك[١].

وأحيانًا كان محمد على يعفى الأمراء وأصحاب الوجاهة الاجتماعية من تسديد الرسوم الجمركية ببولاق، وكذلك أتباعهم ومن يتحامى بهم – ولو بالكذب – على حد قول الجبرتى فى أحـــداث عام ١٨١٣م[٢]. فقد أمر أمين جمرك بولاق بالترخيص بمرور ٣٥٠ زوج حذاء و ٢ (قـــروين) وقـــنطار صـــابون مرسلة إلى أحد أبناء موظفى الحكومة بالرحمانية دون استيفاء الرســـوم الجمـــركية مـــنه[٣]، كـــذلك كان يعفى السلع والمنتجات التى تصرف كأجور لعمال المصانع حيث أنها أشبه بالنقود وليست بضائعًا؛ فلا يجوز تحصيل رسوم جمركية عليها[٤].

وقـــد أعفى محمد على المجوهرات واللؤلؤ من الرسوم الجمركية ببولاق[٥]، كما كان يأمـــر بدخول المواشى إلى القاهرة وإعفائها من الرسوم الجمركية فى عيد الأضحى، وبانتهاء العـــيد يـــتم تحصيل الرسوم الجمركية على كل رأس[٦]، كما كان يأمر بإعفاء السلع الخاصة بالاســـتهلاك الشخـــصى للأفـــراد، مـــثلما أعفى المسلى والزيت والعسل التى أحضرها أحد المهندســـين من الرسوم الجمركية بجمرك مصر القديمة؛ لأنها خاصة باستهلاكه الشخصى[٧]. كما كان يتم إعفاء السلع الخاصة لمحمد على نفسه من الرسوم الجمركية[٨].

وفى نفس الوقت كان محمد على يكافح التهرب الجمركى بشتى الطرق، ومنها :تعيين قواســـين يكونون تحت تصرف أمين الجمرك؛ لتحصيل الرسوم الجمركية ومصادرة البضائع المهربة والقبض على المهربين، فنجد أمين جمرك بولاق (جرابيد) كان عنده بالجمرك قواسين

---

(١) ديوان خديوى، دفتر ٨٠٦، م٣٨، بدون ص، بتاريخ ٢٩ جمادى الآخرة ١٢٥٠هـ/ ٢ نوفمبر ١٨٣٤م.

(٢) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٨، ص٢٥١.

(٣) ديوان خديوى، دفتر ٧٢٩، م٩٠٠، ص١٤١، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٤٢هـ/ ٢٩ سبتمبر ١٨٢٦م.

(٤) المصدر السابق، دفتر ٧٤٣، م١٢٨، ص٥٨، بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٤٣هـ/ ١٠ فبراير ١٨٢٨م.

(٥) محافظ الذوات، محفظة ٧، م٢٧، ص١٣، بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٥٢هـ/ ٨ نوفمبر ١٨٣٦؛ أوامر المالية، محفظة ٢، م٦٨، بدون ص، بتاريخ ١٣ صفر ١٢٦١هـ/ ٢١ فبراير ١٨٤٥م.

(٦) شورى المعاونة، محفظة ١١، دفتر ٢٧٥، م٢٩٠، بدون ص، بتاريخ ٦ ذى الحجة ١٢٥٣هـ/ ٤ مارس ١٨٣٨م.

(٧) ديوان خديوى، دفتر ٧٣٢، م٦٧، ص١٨، بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٢٥٤هـ/ ٧ يونية ١٨٣٨م.

(٨) شورى المعاونة، محفظة ١٨، دفتر ٨٢، م٧٥٥، ص١٠٤، بتاريخ ٢٧ جمادى الآخرة ١٢٥٦هـ/ ٢٦ أغسطس ١٨٤٠م.

أتـــراك، إذا عثروا على شخص أخفى عنهم شيئًا حبسوه وضربوه وسبوه ونكلوا به وألزموه بغرامة مجازاة لفعلة[١].

كمـــا أمـــر محمـــد على بالقبض على أحد التجار هرب بصلاً وزعفرانًا من جمرك بـــولاق[٢]، ومـــصادرة البضائع المهربة، مثلما حدث مع التاجر مسعود المتسبب الذى هرب بـــضائع من جمرك مصر القديمة[٣]، و كان محمد على يأمر أمناء الجمارك بتنظيم الجمارك بـــشكل يتعذر معها تهريب البضائع والسلع مهما كانت النفقات، على أن تتحمل الحكومة هذه الـــنفقات[٤]، وأمر بإنشاء جمرك أسيوط؛ لمنع تهرب البضائع الواردة من السودان والواحات مـــن الرسوم الجمركية، وقد كان يتم إعطاء إيصالات بتسديد هذه الرسوم حتى يتم إظهار هذه الإيـــصالات عند الطلب للتأكد من تسديد الرسوم الجمركية، وعند ضبط تجار يوردون بضائع سودانية ولا يحملون إيصالات بهذه البضائع، يتم تحصيل ١٢٪ من البضائع فورًا عند ضبطها وإعطـــائهم إيصالاً بذلك[٥]. وقد أوضح محمد على بأن هذه الطريقة أضمن وأنفع للحكومة[٦]، وقـــام بتعيين خفراء فى الأماكن التى يمكن تهريب البضائع منها فى الصحراء الغربية؛ لمنع التجار من التهرب الجمركى، كما طالب حاكم سيوة بإعطاء قائمة للتجار القادمين من الغرب بكمـــية البـــضائع التـــى يحملونها؛ كى يتم تحصيل الرسوم الجمركية منهم فى الجمارك التى سيمرون بها[٧].

وفـــى عـــام ١٨٢٠م أصـــدر السلطان العثمانى أمرًا ينص على فتح الباب للبضائع الأوروبـــية الداخلة إلى الولايات العثمانية، على أن يُدفع عن هذه البضائع ضريبة قيمتها ٣٪، وكانـــت مـــصر هـــى المقـــصودة بهـــذا الفرمان؛لذا تخلص محمد على منه باحتكاره تجارة الحاصـــلات الزراعية والصناعية، وبهذا سيطر على تجارة الصادرات وعلى جزء من تجارة الـــواردات[٨]، ثـــم وقعت الدولة العثمانية مع حكومة روسيا معاهدة تجارية عام ١٨٣٥م اتفقا بمقتـــضاها على تخفيض الرسوم إلى ٣٪ فقط[٩]، وألزمت هذه المعاهدة تحصيل الرسوم مرة

(١) محمد رفعت الإمام، مرجع سابق، ص١١٢.

(٢) أوامر المالية، محفظة ٤، م٧١، ص٣٠، بتاريخ ١٩ ذى القعدة ١٢٥١هـ/ ٨ مارس ١٨٣٦م.

(٣) مجلس ملكية، محفظة ٣، م٢٣٠، ص٢٣٠، بتاريخ ٥ ذى الحجة ١٢٥١هـ/ ٢٤ مارس ١٨٣٦م.

(٤)شورى المعاونة، محفظة ١٩، دفتر ٢٨٤، م١٤٠٤، بدون ص، بتاريخ ١٦ ذى القعدة ١٢٥٧هـ/ ١ يناير ١٨٤٢م.

(٥)المصدر السابق، محفظة ١٩، دفتر ٢٨٤، م١٤٣٣،بدون ص، بتاريخ ٢ ذى الحجة ١٢٥٧هـ/ ٩ فبراير ١٨٤٢م.

(٦) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، م١، بدون ص، بتاريخ ٤ المحرم ١٢٥٨هـ/ ١٦ فبراير ١٨٤٢م.

(٧)شورى المعاونة، محفظة ٢٢، دفتر ٢٨٦، م١٠٣٣، بدون ص، بتاريخ ٢٢رجب ١٢٥٨هـ/ ٣٠ أغسطس ١٨٤٢م.

(٨) مصطفى القونى، مرجع سابق، ص٨٠ – ٨١.

(٩) عبدالمنعم الجميعى، مرجع سابق، ص٢٩.

واحدة إذا لم تنتقل البضاعة من يد لأخرى أو من مكان لآخر[١]، وبناءً على ذلك جلب الروس إلى مصر عام ١٨٣٥م بضائع من الموانئ العثمانية طبقًا لهذه الاتفاقية، لكن دولاً أخرى غير روسيا دفعت رسومًا جمركية تقدر بـ ١٤٪ فى أغلب الأحيان[٢]؛ فطلب قنصل إنجلترا من محمد على أن يتم تحصيل الرسوم الجمركية من التجار الإنجليز وفقًا لمعاهدة ١٨٣٥م بين الدولة العثمانية وروسيا أى بنسبة ٣٪ نقدًا أو عينيًا، ولكن محمد على رفض ذلك لأن هذه المعاهدة خاصة بالروس فقط[٣]، كذلك طالب قنصل النمسا أيضا المساواة بالروس، فرفض محمد على طلبه هو الآخر[٤]، لكن إحدى الوثائق تشير إلى أن محمد على قد وافق على طلبهما بعد ذلك، حيث أمر أمناء الجمارك بتقدير قيمة الرسوم الجمركية عن التجارة الداخلية الزائدة عن ٣٪ وتطبيق معاهدة ١٨٣٥م، والمساواة فى ذلك بين جميع الأجانب[٥].

وفيما يلى جدول بالرسوم الجمركية المحصلة على أصناف الغلال فى الفترة من عام ١٨٢٥ - ١٨٣٦م

السلعة	سعر الإردب*		قيمة الرسوم الجمركية** أو ما يعادل ٣٪	
	بارة	قرش	بارة	قرش
القمح	٢٠	٢٢	٢٧	-
الذرة	٢٠	٢٢	٢٧	-
العدس	-	٤٠	٨	١
الفول	١٠	٢٠	٢٤	-
الحمص	-	٧٠	٤٠	٢
الشعير	١٠	٢٠	٢٤	-
الترمس	-	٣٠	٣٦	-
الحلبة	-	١٩	٢٣	-
البرسيم	١٠	٢٩	٣٥	-

كانت اتفاقية بلطة ليمان التى عقدت عام ١٨٣٨م بين إنجلترا والدولة العثمانية، - وعقد على نمطها معاهدات مع فرنسا وبلجيكا وهولندا وباقى الدول الأوروبية - حصيلة

(١) عابدين، محفظة ٣٧، دفتر ٢١٢، م٤٢٩، بدون ص، بتاريخ ٢٣ جمادى الأخرة ١٢٥٢هـ/ ٦ أكتوبر ١٨٣٦م.

(٢) جون بورنج، مرجع سابق، ص٥١٤.

(٣) عابدين، محفظة ٣٧، دفتر ٢١٢، م٤٣٩، بدون ص، بتاريخ غاية جمادى الأخرة ١٢٥٢هـ/ ١١ أكتوبر ١٨٣٦م.

(٤) المصدر السابق، محفظة ٣٧، دفتر ٢١٢، م٤٤١، بدون ص، بتاريخ غاية جمادى الأخرة ١٢٥٢هـ/ ١١ أكتوبر ١٨٣٦م.

(٥) المصدر السابق، محفظة ٤١، دفتر ١٤، م١١٧، بدون ص، بتاريخ ١٨ صفر ١٢٥٣هـ/ ٢٥ مايو ١٨٣٧م.

* اجتهدت الباحثة فى حساب هذه الرسوم الجمركية وفقا للاتفاقيات والمعاهدات السابقة والتى نصت على تحديد الرسوم الجمركية بنسبة ٣٪ نقدا أو عينيا من سعر السلعة.

* نقلاً عن: أمين سامى، مرجع سابق، ص٣٢١. وتم تحويل الأسعار من الريال إلى القرش والبارة.

مفاوضات بدأت منذ عام ١٨٣٥م حول إعادة النظر فى تعريفة عام ١٨٢٠م، وقد منحت هذه الاتفاقـية الحرية للتجار الإنجليز فى جميع أنحاء الإمبراطورية، نظير دفع ضريبة قدرها ٥٪ علـى الواردات و ١٢٪ على الصادرات[١]، وقد نصت هذه التعريفة على أن السلع والبضائع المـصرية يدفـع عـنها ٩٪ جمارك داخلية، فإذا ما صدرت من الميناء زيد عليها ٣٪ رسم تـصدير، أما عن الواردات فإذا وصلت إلى إحدى الموانئ دفع عنها رسم جمركى ٣٪، وإذا نُقلت إلى داخل البلاد يتم تحصيل رسم جمرك داخلى ٢٪ [٢]. وكان المقصود من هذه الاتفاقية القـضاء علـى الاقتصاد المصرى، ولكن محمد على لم يأبه لهذه الاتفاقية عند عقدها، وذلك بسبب انشغاله بحروبه مع السلطان العثمانى[٣].

واستمر هذا الوضع خلال الفترة من عام ١٨٣٩م – ١٨٤١م، وما أن انتهى الصراع بـين الـسلطان ومحمد على بمعاهدة لندن ١٨٤٠م، حتى صرح محمد على بأنه مستعد لتنفيذ شـروط الاتفاقية التجارية، ولكنه سلك كل طرق المراوغة والمماطلة؛ لمنع تنفيذ هذه الاتفاقية الـتجارية[٤] ولاسيما فيما يخص حرية التجارة والقضاء على نظام الاحتكار، أما عن الرسوم الجمـركية فتشير الوثائق إلى التزام محمد على بتنفيذ اتفاقية بلطة ليمان، فتذكر إحدى الوثائق أن قنـصل الـيونان قـد تضرر من تحصيل رسم جمرك ١٢٪ على محصول العصفر الذى اشتراه الخواجة "كمتوه قرنفل" من وكالة الأصناف ببولاق؛ فطلب محمد على من هذا القنصل أن يفهم التاجر بالحسنى، وإذا عامله معاملة استثنائية خلاف النظام المتبع سيعطى للتجار الحق فـى الخـروج علـى التعريفة الجمركية الجديدة، ووعده بأنه فى المستقبل سيعوضه عن هذا الـضرر فى صفقة أخرى[٥]، كذلك أمر محمد على أمين جمرك المحمودية بتحصيل الرسوم الجمـركية على السلع الواردة حسب التعريفة الجديدة أى بنسبة ٣٪ رسم استيراد + ٢٪ رسم تداول داخلى أى ٥٪ إجمالى الرسوم حسب الاتفاقية التجارية[٦].

وقـد أمر محمد على بوغوص بك بتحصيل رسوم الجمرك على الأرز المباع للتجار بنسبة ٩٪ عند بيعه لهم، وإذا تم تصديره يتم دفع ٣٪ رسم تصدير، وقد سرى هذا النظام على

(١) مصطفى القونى، مرجع سابق، ص٨١.
(٢) أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص٣٠٤ – ٣٠٥.
(٣) مصطفى القونى، مرجع سابق، ص٨١.
(٤) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص٣٤٩ – ٣٥٠.
(٥) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، م٥٨، بدون ص، بتاريخ ٦ صفر ١٢٥٨هـ/ ٢٠ مارس ١٨٤٢م.
(٦) شورى المعاونة، محفظة ٢١، دفتر ٢٨٦، م٩٢٨، ص١٠، بتاريخ ١٦ ربيع الأول ١٢٥٨هـ/٢٨ إبريل ١٨٤٢م؛ المصدر السابق، م٩٥٤، ص١٤، بتاريخ ٢٣ ربيع الآخر ١٢٥٨هـ/ ٤ يونية ١٨٤٢م.

باقى البذور والأصناف الحكومية وغير الحكومية[١]، وقد عمل محمد على على تشجيع التجار المسلمين على الدخول فى مجال الاستيراد تحت ظل الحرية الاقتصادية، فتذكر إحدى الوثائق "موافقة محمد على على تحصيل رسم جمرك ٥٪ على البضائع الواردة بمعرفة التجار المسلمين، وذلك لترغيب وتشويق المسلمين على أشغال التجارة[٢]" وقام بعض التجار الأجانب بشراء البضائع بحجة بيعها داخل البلاد، لكنهم كانوا يحتفظون بها فترة ثم يقومون بتصديرها؛ تهربًا من بعض الرسوم الجمركية، ولكن محمد على أمر مدير المالية بتحصيل نسبة ٣٪ رسم تصدير عن هذه البضائع، وهذا ما حدث مع الخواجة "ماركو التانوسى" عند شرائه قماش، وكذلك الخواجة "أبيرو" لاشترائه مشروبات[٣]، كما أمر محمد على بعدم تحصيل الرسوم الجمركية عند شحن البضائع بالمراكب داخل البلاد، بل يكتفى عند وصول هذه البضائع إلى موانئ التصدير[٤].

وقد ارتفعت قيمة الرسوم الجمركية بعد عام ١٨٤٠م لتصل إلى ١٢٪ من قيمة البضاعة، وفيما يلى جدول بالرسوم الجمركية المحصلة على أصناف الغلال عام ١٨٤٤م[٥].

السلعة		قيمة الرسوم للإردب أو ما يعادل ١٢٪		السلعة		قيمة الرسوم للإردب أو ما يعادل ١٢٪	
		بارة	قرش			بارة	قرش
القمح	بحيرى	٢٠	٦١	الحمص	بحيرى	٢٥	٦
	صعيدى	٢٠	٥٧		صعيدى	١٣	٣٦
الذرة	الشامى	٣١	٣	البرسيم	سماوى	–	٨١
	الأصفر	٢٠	٤٣		محلى	–	٦٩
العدس	الصحيح	–	٤٩	الشعير		٢٠	٣٥
	المجروش	١	٦٠	الحلبة		٣٥	٢
الفريك	بحيرى	١	٩٠	النيلة		٢٠	٢٩
	صعيدى	–	٧٤	الحبة السوداء		٢٦	٨١
الفول		١٣	٤٧	الترمس		–	٣٠

وعند مقارنة الجدول الموجود ص (٢٣٤) بهذا الجدول يتضح مدى تأثير ارتفاع الرسوم الجمركية وفقًا للمعاهدات التجارية من ٣٪ إلى ١٢٪ على أسعار هذه السلع.

---

(١) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، م٦٢، بدون ص، بتاريخ ٦ جمادى الأخر ١٢٥٨هـ/ ١٦ يولية ١٨٤٢م.

(٢) المصدر السابق، محفظة ٨، م٥١، بدون ص، بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٥٨هـ/ ٣٠ أغسطس ١٨٤٢م.

(٣) أوامر المالية، محفظة ١، م٣١٤، بدون ص، بتاريخ ١٠ ذى القعدة ١٢٦٠هـ/ ٢٢ نوفمبر ١٨٤٤م.

(٤) المصدر السابق، محفظة ٢، م٧٤٠، بدون ص، بتاريخ ٢٥ ذى القعدة ١٢٦١هـ/ ٢٥ نوفمبر ١٨٤٥م.

(٥) ديوان المالية، قيد القرارات والخلاصات والواردة للمالية، س٣١٦٦، م١٢١، ص٢٨ – ٢٩، بتاريخ ١٩ صفر ١٢٦٠هـ/ ١٠ مارس ١٨٤٤م.

ويتــضح مما سبق أن محمد على قد أعفى بعض السلع من الرسوم الجمركية، ولكن هــذه الإعفــاءات قد تركزت قبل عام ١٨٤٠م على الإنتاج المحلى والمواد الأولية للمصانع وحتـــى أجــور عمال هذه المصانع والسلع الخاصة بالاستهلاك المحلى، أما بعد معاهدة لندن ١٨٤٠م وتطبــيق اتفاقــية بلطة ليمان والالتزام بالرسوم الجمركية، زاد نفوذ التجار الأجانب بالــبلاد وســمح لهــم بالتجول داخل القرى، وتم إعفاء السلع التجارية والأمتعة الواردة باسم قناصل الدول من الرسوم، حتى أن محمد على قد منع أمناء الجمارك من فتح هذه الأشياء أو معاينتها(١)، وقد أمر بالسماح للتاجر (أصطفان أبرو) بنقل القمح والفول من جمرك بولاق دون دفــع رســومًا جمركية عليها؛ لأنه سيبيعها بالقرى المصرية(٢)، أما فى حالة بيعها بالمدن يتم تحــصيل رســومًا علــيها(٣). وعلـــى هذا فقد كان لاهتمام محمد على بالطرق والمواصلات التجارية، وحماية الإنتاج المحلى أثر إيجابى على تنشيط حركة التجارة الداخلية.

---

(١) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، م١١١، بدون ص، بتاريخ ١٨ ذى القعدة ١٢٥٨هـ/ ٢٢ ديسمبر ١٨٤٢م.

(٢) أوامر المالية، محفظة ١، م٣٠٦، بدون ص، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٦٠هـ/ ١٨ نوفمبر ١٨٤٤م.

(٣) المصدر السابق، محفظة ١، م٣٤٥، بدون ص، بتاريخ ٤ ذى القعدة ١٢٦٠هـ/ ٦ ديسمبر ١٨٤٤م.

الفصل السادس

الأســــــــواق

أولاً: المراكز التجارية

ثانيًا: المحتسب

ثالثًا: أسعار بعض السلع المتداولة بالأسواق المصرية

رابعًا: الشون

خامسًا: أساليب البيع والشراء.

سادسًا: أثر الأحداث السياسية والأزمات الاقتصادية على الأسواق.

عـــند دراسة التجارة الداخلية لأى بلد، لابد من التعرض لأسواقها باعتبار أنها ميزان تحديـــد الأسعار، فالأسواق قديمة قدم التجارة وكلمة سوق تشمل كل مكان معد للبيع والشراء سواء أكان خاصًا أم عامًا مرخصًا به من الحكومة يلتقى فيه البائعون والمشترون بانتظام، وقد يقام السوق بأى مكان حيثما اتفق أو على الطرق العامة أو على أرض فضاء أو يكون السوق بناءً مستوفيًا لكافة الشروط والمستلزمات التى تشترطها الحكومة لإقامة الأسواق العامة(١).

ولمـــا كانـــت المـــدن المصرية محوطة بمناطق زراعية تكاد تكون وحدة اقتصادية مـــستقلة، فأصبحت هذه المدن مراكز تجارية، يذهب إليها سكان المناطق الزراعية المجاورة؛ لبـــيع الفائض منهم وشراء ما يحتاجون إليه من المدينة، وقد كانت أسواق تلك المدن يومية أو أســـبوعية(٢)، وكانت أغلب المدن المصرية تقع عادة بالقرب من النهر أو الترع الرئيسة، مما كـــان سببًا فى سهولة قيام نظام تسويقى محلى بين المدن والريف(٣)؛ لاختلاف أحوال الإنتاج الزراعى والصناعى فى البلاد، ولذلك نجد سكان كل قرية أو عدة قرى يتخذون يومًا من أيام الأســـبوع يجـــتمعون فـــيه للتجارة بيعًا وشراءً لموازنة إنتاجهم واستهلاكهم، واتسعت حركة الـــتجارة بيـــنهم حتـــى وجـــدت أسواق كثيرة فى مدن وبنادر منتشرة فى الوجهين البحرى والقبلـــى،(٤) إلـــى جانـــب الأسواق التى تعقد بهذه القرى ذاتها لتبادل المنتجات التى يحتاجها الفلاحون.

أولاً: المراكز التجارية:

تتمـــثل المراكـــز التجارية المهمة فى المدن الكبرى؛ فكانت مدينة القاهرة – عاصمة ولاية مصر ومركزها المتوسط بين الوجهين القبلى والبُحرى وبين البحرين المتوسط والأحمر – مركز النشاط الاقتصادى للبلاد(٥)، وكانت محطة تجارية عظيمة، وسوقًا ترد إليها منتجات البلاد المختلفة من أفريقيا وآسيا وأوربا، كما كانت تصدر ما يزيد عن استهلاكها إلى الجهات

---

(١) أحمد الشربيني، تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ – ١٩١٤)، تاريخ المصريين رقم ٨٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص١٠٧ – ١٠٨.

(٢) A.E.Crouchley,The Economic Development of Modern Egypt, London, n.p.,1938, p.29.

(٣) Kenneth: M. Cuno, The Pasha's Peasants, Cairo The American University, 1992, pp.51 – 52.

(٤) أمـــين مـــصطفى عفيفـــي، تـــاريخ مـــصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، ط٣، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٤، ص٢٨٣.

(٥) جلال يحيى، مصر الحديثة ١٨٠٥ – ١٨٤٠، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب(فرع الإسكندرية)، ١٩٨٣، ص٣٤٦، ٣٤٧.

المجاورة من الأمم المختلفة[١]، وقد أقام بها عدد كبيرا من الأثرياء و الملتزمين، وكانت مركزاً للتجارة العالمية و أقام بها تجار البن و البهار و المنسوجات؛ و لذلك فقد تعداد سكانها عام ١٨٠٠ حوالى ٢٦٠ ألف نسمة أى مايعادل ٥,٨% من مجموع سكان القطر، و ام تكن هناك مدينة يتعدى تعداد سكانها ٢٠٠,٠٠٠ نسمة قبل عام ١٨٢٠م فالقاهرة بميناءيها النهرين بولاق و مصر القديمة و كان بها ما لا يقل عن ٦٠ خان بالمقارنة إلى ٣٠ بالمنصورة و من ١٠-١٢ بطنطا الأمر الذى زاد من أهميتها [٢]، وعام ١٨٢١م حوالى ٢١٨,٥ ألف نسمة[٣] وفى عام ١٨٣٥م - قبل وباء الطاعون حوالى ٢٤٠ ألف نسمة[٤] - وعام ١٨٤٦م حوالى ٢٥٦,٥ ألف نسمة[٥].

وكان نمو مدينة الإسكندرية وتطورها خاصة بعد حفر ترعة المحمودية عام ١٨٢٠م من أهم الأسباب التى أدت إلى تفوقها على مدينة القاهرة تجاريًا فى عهد محمد على لسببين، أولهما: أن تجارة القاهرة خلال عهد محمد على، عانت من المنافسة الخطيرة من جانب مدينة الإسكندرية وترك كثير من الناس العاصمة (القاهرة) إلى الإسكندرية، وثانيهما: أن الطاعون الرهيب الذى تفشى عام ١٨٣٥م قد أشاع الموت والدمار بين سكان القاهرة أكثر من أى مكان آخر[٦]؛ فعانت القاهرة نقصًا كبيرًا فى تجارتها، ولم تعد القاهرة سوقًا كبيرة إلا فى تجارة الصمغ وغيرها من السلع الثانوية، وقد خصصت البضائع المخزونة بها للاستهلاك المحلى، وقام التجار الذين يبيعون سلعهم داخل البلاد، بشراء احتياجاتهم من مخازن المستوردين بالإسكندرية لما يعود عليهم من فائدة الربح[٧].

وعلى هذا زادت الأهمية التجارية للإسكندرية بعد حفر ترعة المحمودية؛ لسهولة المواصلات بينها وبين داخل البلاد؛ فصارت سوقًا لحاصلات مصر وبخاصة القطن، واتخذها ناظرا ديوان التجارة المصرية (بوغوص بك ثم أرتين بك) مقرًا لهما ليباشرا بيع حاصلات

---

(١) أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص٢٨٤.

(٢) Cuno, op.cit., pp.49.

(٣) سمير عمر إبراهيم، الحياة الاجتماعية فى مدينة القاهرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص١٥.

(٤) ادوارد وليم لين، المصريون المحدثون، ترجمة: عدلى طاهر نور، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠، هامش ص٢٥.

(٥) سمير عمر إبراهيم، مرجع سابق، ص١٥.

(٦) ج. بير، دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة، ترجمة: عبدالخالق لاشين، وعبدالحميد فهمى الجمال، القاهرة، مكتبة الحرية الحديثة، ١٩٧٦، ص٢٨١.

(٧) جون بورنج، تقرير عن مصر وكريت ، نشر: محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد على، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٤٨، ص٥٤٦.

التــصدير للــتجار، كمــا اتخذها القناصل مقرًا لهم(١)، وقد أدت زيادة عدد سكان الإسكندرية ونمــوها حضريًا إلى ازدهار وتحديث مدينة الإسكندرية، فى حين كان التجديد أقل نسبيًا فى مــدن أخــرى، مثل: القاهرة ودمياط(٢)، وتزايد التدهور النسبى فى مدن أخرى، مثل: رشيد والمنصورة وغيرهما. وذلك لعدة أسباب، منها:

أولاً: انتقال التجارة الخارجية من رشيد إلى الإسكندرية، فأصبحت مدينة رشيد تعانى من التدهور حيث هجرها كثير من تجار المدينة ورحل آخرون من أصحاب المحلات التجارية إلــى فوه* وأماكن آخرى، لذلك نقص عدد المحلات التجارية منها عما كانت عليه فى العصر العثمانى(٣).

ثانــيًا: سياســة محمــد على المالية القائمة على الاحتكار، حيث قام بالإشراف على الــصناعات وغيرها؛ مما أدى إلى هجر أصحاب هذه الصناعات لحرفهم، فقد أصاب صناعة النسيج بمدينة المنصورة الاضمحلال(٤)؛ وبالتالى اضمحلال أهميتها التجارية حيث كانت قائمة على تجارة هذه المصنوعات.

ثالــثًا: منافسة الإسكندرية لتجارة القاهرة، قد جعل عددًا من تجار القاهرة ينتقلون إلى الميناء، وكذلك مدينة دمياط التى تأثرت بدرجة أقل بحيث ظلت المدينة تعتمد بشكل أساسى فى إدخــال التحسينات إلى المدينة والميناء والقيام بأعمال تجارية مع اليونان وبلاد الشام(٥)، فقد كانت دمياط مستودعًا كبيرًا لأصناف الأرز المصرى ولكن نقص بها عدد المحلات التجارية عما كانت عليه فى العصر العثمانى(٦).

---

(١) أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، الإسكندرية، مطبعة المصرى، ١٩٦٧، ص٢٧٣

(٢) حلمــى أحمــد شلبى، فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ – ١٩١٤، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص١٨.

* فوه: قاعدة مركز فوه، وهى من القرى القديمة، تقع على فرع النيل الغربى وهى مدينة حسنة كثيرة الفواكة والخصب وبهــا أســواق وتجارات وكانت من أعمال الغربية، وفى عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م أنشئ قسم بلاد الأرز غربًا وجعلت مديــنة فــوه مقرًا له لأنها أكبر قراها وأعمرها، وفى عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م سمى مركز بلاد الأرز غربًا، وفى عام ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م سـمى مركـز فوه لوجود المركز بها. (انظر: محمد رمزى، القاموس الجغرافى، ق٢، جـ٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤م، ص١١٣ – ١١٥).

(٣) أحمد الحتة، مرجع سابق، ص٢٧٣.

(٤) حلمى أحمد شلبى، فصول فى تاريخ تحديث المدن، مرجع سابق، ص١٩.

(٥) المرجع السابق، ص٢٠.

(٦) أحمد الحتة، مرجع سابق، ص٢٧٣.

وكـــان لمديـــنة السويس علاقات متواصلة بالثغور على سواحل البحر الأحمر، وكان لخـــط السفن التجارية بين الهند ولندن تأثير كبير على مدينة السويس، إذ جعل لها شأنًا كبيرًا، ممـــا أدى إلـــى تـــردد العديد من الإنجليز عليها لمباشرة أعمالهم التجارية وخاصة بعد تمهيد الطريق بينها وبين القاهرة(١)، وقد مثل مولد السيد البدوى بمدينة طنطا، عاصمة الدلتا، سوقًا كبيـــرًا بها - وهو ما سيتم توضيحه فيما بعد - وكانت مدينة أسيوط مركز القوافل التى تصل من السودان(٢) والنوبة، وازدهرت التجارة بمدينة أسيوط سواء التجارة الداخلية أو الخارجية، ويرجع رواج التجارة الداخلية؛ لسهولة النقل عن طريق ميناء الحمرة الذى أنشأه محمد على، فـضلاً عـــن كون أسيوط آخر طريق القوافل ودرب الأربعين، بالإضافة إلى ارتباط أسيوط بالمـــدن المصرية الأخرى، فقد كانت أسيوط تمد القاهرة بالكثير من الغلال والأقمشة الكتانية والـــسكر والعـــسل .. وغيـــرها، كما كانت أسيوط ترسل الغلال إلى الإسكندرية، وبذر النيلة للفـــيوم، وتزداد تجارتها مع الواحات فى فصل الشتاء، فهـــى تجلب منـــها البلـــح والمشمش الناشف .. وغيرهما(٣)، وكانت قوص وإسنا من المراكز التجارية المهمة مع السودان، وكانت تشتهر بسوق الجمال(٤)، كما كانت القصير محطة من محطات السفن الإنجليزية، وكانت بينها وبين سكان سواحل البحر الأحمر علاقات تجارية(٥).

١- أنواع الأسواق

انقسمت الأسواق إلى ثلاثة أنواع ،هى:

أ- أسواق سنوية (موسمية): وتتمثل فى الأسواق الدينية.

ب- أسواق أسبوعية.

جـــ- أسواق يومية (متخصصة): وتتمثل فى الأسواق التى تتخصص فى بيع نوع واحد من السلع كأسواق النحاس وأسواق الخيط .. وغيرها.

أ-الأسواق السنوية الموسمية:

كـــان هـــذا الـــنوع من الأسواق يعقد بالقرب من أضرحة أولياء الله الصالحين، فى مـــوالدهم* حـــيث يجـــتمع أهالى القرى القريبة والبعيدة على السواء فى هذه المناسبات، على

---

(١) المرجع السابق، ص٢٧٥.

(٢) جلال يحيى، مرجع سابق، ص٣٤٧.

(٣) ضـــياء محمد جاد الكريم زهران، الآثار الإسلامية بمدينة أسيوط من الفتح العثمانى حتى نهاية القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص١٩٥ - ١٩٦.

(٤) جلال يحيى، مرجع سابق، ص٣٤٧.

(٥) أحمد الحتة، مرجع سابق، ص٢٧٥.

اخـــتلاف مقاصـــدهم وأغراضهم، وتضرب الخيام وتفتح الحوانيت وتقام الأسواق فى المدن والقرى التى يقام فيها هذا المولد[١]، وقد وجد التجار والمتسببون فى هذه الموالد فرصة طيبة لتـــسويق ســـلعهم على نطاق واسع، فكان كل تاجر يتخذ له مكانًا فى السوق الذى يعقد بهذه المناســـبة، يعرض فيه بضاعته، فانعقاد مثل هذه الموالد قد أعطى قوة دافعة للأسواق والحياة العامة، وازدهار الأماكن التى تقام بها هذه الموالد[٢].

ومن المدن التى أقيمت بها أسواق دينية: مدينة طنطا، التى كان يعقد بها سوق بمناسبة الاحـــتفال بمولد السيد البدوي، وكان يجتمع به خلق كثير للتجارة، وللتبرك بولى الله الصالح السيد البدوى، وسوق إبراهيم الدسوقى بمدينة دسوق، وسوق عطية أبى الريش بمدينة دمنهور، وسوق إبراهيم الشلقامى العمراني بقرية شلقام بالبهناسوية الذى ينصب به السوق نحو نصف شـــهر، ويأتى إليه الناس من كل جهة حتى من القاهرة للزيارة والتجارة، ويباع به الحيوانات والنحاس والحرير .. وغير ذلك، وسوق السيد أحمد فرغلى بمدينة أبى تيج، وسوق عبدالرحيم القناوى بمدينة قنا[٣].

ولـــم تقتـــصر الأســـواق الدينية فى مصر على أضرحة أولياء الله المسلمين فقط، بل ارتـــبطت أيضا بقيام بعض الأسواق الدينية في المواسم القبطية، منها الموسم الشهير السنوى لديـــر المحـــروق (المحرّق) بملوى، الذى يجتمع فيه كثير من الأقباط والمسلمين ويضربون الخـــيام ويقيمون ثلاثة أيام أو أربعة مع البيع والشراء والنزهة[٤]، وأيضا سوق مولد القديسة دميانة بالقرب من بلقاس، وسوق مولد دير القديس برسوم العريان قرب حلوان، وسوق مولد مارجرجس بمصر القديمة[٥].

وقـــد كانت هذه الموالد إلى جانب كونها اجتماعات دينية صارت أسواقًا تجارية يؤمها الـــتجار من كل الجهات، ويتم فيها بيع وشراء جميع المنتجات الزراعية والصناعية، هذا إلى

= لمـــزيد مـــن التفاصيل (انظر: ج. و. مكفرسون، الموالد فى مصر، ترجمة: عبدالوهاب بكر،القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٨، ص٦٥).

(١) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص١١٦.

(٢) مكفرسون، مرجع سابق، ص٦٧.

(٣) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص١١٧ – ١١٨.

(٤) المرجع السابق، ص١١٨.

(٥) مكفرسون، مرجع سابق، ص٣٦٠ – ٣٦٦..

جانب منتجات المدن التى يقبل الفلاحون على شرائها من هذه الأسواق، حيث لم تتح لهم فرصة الحصول عليها من الأسواق المحلية[١].

وإلى جانب الأسواق الدينية، تمثلت الأسواق الموسمية أيضًا فى أسواق قوافل الحجاج التى كانت تعقد فى قنا فى بداية موسم الحج وتنتهى بانتهائه، فعند مرور الحجاج بالقصير ذهابًا وإيابًا، كانوا يشترون ما يحتاجونه كهدايا لأربابهم؛ فكانت تروج البضائع فى هذا الموسم وتنشط الأسواق، واستمر هذا السوق فى ممارسة نشاطه بالرغم من إنشاء خط السكة الحديد بين القاهرة والسويس، واستخدم كثير من الحجاج هذا الطريق[٢]، ومن الأمثلة على الأسواق الموسمية أيضًا سوق الرقيق بأسيوط، حيث كان يعقد السوق عند وصول القوافل فقط، فقد كانت تأتى إليها كل عام قوافل دارفور وسنار وكردفان، ومعها ألوف العبيد لتموين أسواق مصر[٣]. وقد كانت تجارة الرقيق تعد أحد الفروع المهمة لاقتصاد مدينة أسيوط حيث كانت قوافل الرقيق تجلب ما يتراوح من ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ رأس من الرقيق سنويًا[٤].

وقد كانت البضائع المتداولة بالأسواق الدينية، كثيرة ومتنوعة، فعلى سبيل المثال: امتلأ سوق مولد السيد البدوى بالآلاف من باعة الألعاب و ملهيات الأطفال والمناديل والخردوات والمزمار المصنوع من القصب.. وغيرها[٥]، أضف إلى ذلك أن هذه الموالد كانت أسواقًا مهمة للاتجار فى العبيد، فقد كان مولد السيد البدوى على سبيل المثال، من المناسبات المهمة للغاية لتجارة الرقيق، فقد كان يجلب إلى هذا المولد مئات الرقيق بكافة أنواعهم وأجناسهم[٦]، وكان يتم احتجاز العبيد السود بخيام مقامة عند مشارف المدينة، بينما الطواشين والفتيات الحبشيات والعبيد البيض؛ يتم إسكانهم فى الوكائل التى تستأجر مقدمًا لذلك[٧]، وقد راجت تجارة المواشى فى هذه الأسواق؛ حيث كانت تباع فى أسواق مولدى السيد البدوى

---

(١) أحمد الشربيلى، مرجع سابق، ص١١٨.

(٢) المرجع السابق، ص١١٩.

(٣) جون بورلج، مرجع سابق، ص٥٥٤.

(٤) عماد أحمد هلال، الرقيق فى مصر فى القرن التاسع عشر، القاهرة، العربى للنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ص٦١.

(٥) أحمد الشربيلى، مرجع سابق، ص١١٧.

(٦) عماد هلال، مرجع سابق، ص٦٠.

(٧) ج. بير، مرجع سابق، ص٣٣٣.

وإبراهيم الدسوقى[1]، حتى أن محمد على كان يأمر مأمور طنطا بانتداب أحد الموظفين لشراء الثيران اللازمة للعمل بالجفالك من مولد طنطا وأن يصرف له الأموال اللازمة لذلك[2].

وقــد اهــتمت الإدارة المصرية بالأسواق الدينية الكبرى، كسوق مولد السيد البدوى، وأولــتها عنايتها عند انعقادها سنويًا، فأخذت تعمل على توفير وتنظيم طرق المواصلات بين هــذه الأســواق والمناطق المجاورة[3]، وكان محمد على يطلب من ناظر طنطا عدم ممانعة بعض تجار الإسكندرية المسلمين من البيع والشراء، وخاصة تجار البن بمولد السيد البدوى[4]، كــذلك قــام محمد على بإبطال عوائد الطردية، التى كانت تحصل على البضائع المرسلة إلى مــولد الــسيد البدوى ومولد إبراهيم الدسوقى فى جمركى بولاق ومصر القديمة، وأن يستمر تحــصيل هــذه العــوائد فــى جمركى الإسكندرية ورشيد[5]، كذلك مُنع أصحاب المتاجر فى الممنوعات كــالحشيش الذى يضر بالصحة العامة من نصب خيام لهم فى الأسواق الدينية[6].

ب-الأسواق الأسبوعية:

تعقــد الأسواق الأسبوعية فى القرى - وبعض المدن - فكان لكل قرية سوقها المحلى التــى تسوق فيها منتجاتها، فقد كان لسوق كل قرية يوم معين، فقرية تعقد سوقها يوم الجمعة وأخــرى يوم السبت .. وهكذا على مدار الأسبوع، ولم يكن سوق القرية يقتصر على سكانها فقــط، بــل كان يشارك فيه سكان القرى المجاورة الذين يرغبون فى تسويق منتجاتهم، وكان الــتجار بــدورهم ينتقلون من سوق قرية إلى آخر حتى إذا انتهى الأسبوع أتموا دورتهم، ثم يــبدءونها فــى الأسبوع التالى بنفس النظام وبنفس المواعيد[7]، و كانت أسواق المدن الكبري كالمنصورة و ميت غمر -التى يوجد بهما عدد كبير من الخانات - موجودة بشكل دائم و إن كانت تعاملاتهما مع الريف من خلال اسواقها الدورية، بينما كانت بعض أسواق الوجه القبلى تعقد كل ثمانية أيام، مثل: سوق مدن إسنا وقنا وقوص وفرشوط وأخميم وجرجا[8].

---

(١) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص١١٧؛ René Cattaui Bey, Le Regne De Mohammed Ali D'Aprés les Archives Russes En Egypte, Tome II, Roma, n.p., 1933, p.138.

(٢) معية سنية، محفظة ٨٣، دفتر ٧٤، م٦٥، ص١٨، بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٥١هـ/ ١٣ فبراير ١٨٣٦م.

(٣) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص١١٦.

(٤) معية سنية، محفظة ٦٤، دفتر ٥٨، م١٥٨، ص٥٠، بتاريخ ٢٠ صفر ١٢٤٩هـ/ ١٠ يوليو ١٨٣٣م.

(٥) المصدر السابق، محفظة ١٠٠، دفتر ٤٨٣، م٣١، بدون ص، بتاريخ ١٧ شوال ١٢٦٤هـ/ ١٦ سبتمبر ١٨٤٨م.

(٦) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص١١٧.

(٧) المرجع السابق، ص١٠٩.

(٨) Cuno, op.cit., pp.50.

وفى نفس الوقت كانت هناك قرى تفتقر إلى إقامة سوق خاص بها، وهذه كانت قليلة، ويرجع السبب فى ذلك إلى قلة عدد سكانها وصعوبة المواصلات بينها وبين القرى المجاورة لهـــا، مما لا يتح لها فرصة فى إقامة سوق يمكنها من تكوين دورة سوقية أسبوعية مع القرى المجاورة، فاعتمدت فى تسويق منتجاتها على أسواق القرى أو المدن المجاورة لها(١).

وقـــد تخصصت بعض هذه الأسواق، فى بيع بعض المنتجات، مثل: تخصص أهالى قـــرية "أبـــه الوقـــف" – التابعة لمديرية المنيا – فى تجارة الأغنام؛ فكانوا يسافرون إلى آخر الـــصعيد الأوسط لشرائها ويعلفونها حتى تسمن ثم يأتون بها إلى القاهرة فيربحون فيها، كما كان يفعل أهل ناحية سنبو بأسيوط(٢)، وقد تخصص سوقى طنطا وسمنود الأسبوعيين فى بيع المنسوجات التى تنتجها قرى ومدن وسط الدلتا(٣)، وكان يعقد بقرية سلمون القماش سوق كل يوم أحد تباع فيه المواشى والأسماك(٤).

وقد كان بكل مدينة أيضًا سوق أسبوعى على الأقل يتم فيه التبادل بين المدينة صاحبة السوق والمدن والقرى المجاورة لها، وقد كان لهذه القرى دور فى إحياء هذه الأسواق كمصدر إمـــداد لها بالبضائع الريفية؛ فمدينة قنا كانت تجلب لها بضائع من القرى المجاورة من فواكه وخضر ومسلى، ولبن وجبن .. وغيرها(٥)، ولم تكن القاهرة مجرد سوق بسيط، فقد كانت تقام بهـــا العديـــد من الأسواق الأسبوعية فى ضواحيها لتمدها بالطعام والوقود(٦)،وقد كان أهالى القـــرى المجـــاورة للمدن يتكسبون من بيع السلع بها فيحملون متاجرهم للاتجار بها فى هذه المديـــنة، فقـــد تكسب أهالى الوراق من بيع السلع بالقاهرة(٧)، وكان لمدينة دمياط إلى جانب ســـوقها الدائم، سوقان كل أسبوع يومى الخميس والجمعة يباع بهما أنواع الحيوانات المختلفة والسمك والطيور والغلال(٨).

جـ- الأسواق اليومية المتخصصة:

---

(١) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص١١٠.

(٢) المرجع السابق، ص١١٠ – ١١١.

(٣) Cuno, op.cit., p.51.

(٤) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص١٢٥.

(٥) المرجع السابق، ص١١١– ١١٢.

(٦) Cuno, loc.cit.

(٧) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص١١٢.

(٨) المرجع السابق، ص١٢٥.

تعقـد فـى المـدن أسواق دائمة تعمل باستمرار نظرًا لكثافة السكان وتعدد مطالبهم اليومية، وقوام السوق الدائمة المحال التجارية التى انتشرت فى المدن المصرية، فلم تكن هناك مدينة تخلو شوارعها من المحلات(١) والوكائل، وكان أصحاب الحرفة الواحدة يجتمعون عادة فـى ناحـية واحـدة من القاهرة(٢) – وغيرها من المدن الكبرى بالإسكندرية وأسيوط – لذا خصصت شوارع بأكملها أو أقسام منها لصنف واحد من التجارة(٣)، فيسمى الشارع باسم هذه الـتجارة أو اسم المسجد المقام به، أو اسم الوقف التابع له السوق، كسوق شارع وقف جامع سـليمان باشا ببولاق(٤)، ففى مدينة القاهرة "سوق النحاسين" أو النحاسين فقط، لأنهم يسقطون لفـظ سـوق، والجوهـرجية والخردجية(٥)، وسوق خان الخليلى وسوق الغورية حيث كانت تعـرض الأقمشة الهندية والكشميرية والحرير والمنسوجات الأجنبية، ومن هذه الأسواق سوق الـسلاح، وسوق البندقدارية (مركز تجارة البنادق)، وسوق الحمزاوى (مركز تجارة الجوخ) وسوق السروجية (مركز تجارة سرج الخيل)(٦)، وسوق الأشرفية حيث تجار الورق(٧)، وسوق الجمالـية مركز تجارة البن الوارد من اليمن والدخان الوارد من سوريا وبقربه كان يقع سوق مـرجوش (مركـز تجارة الأقمشة المصرية المنى فاتورة) (٨) ،وفى وكالة الجلابة كان يباع الرقيق الذى يصل من أفريقيا(٩)، وقد استمرت تجارة الرقيق بها حتى عام ١٨٤١م عندما أقر محمد على بنقل بيع الرقيق إلى خارج القاهرة، ويبدو أن هذا لم يدم طويلاً فسرعان ما عادت تجـارة الـرقيق إلى وسط القاهرة، وكانت وكالة جعفر أغا مخصصة فى بيع الرقيق الأبيض لكـنها لم تلبث أن توقفت فى أواخر عشرينيات القرن التاسع عشرالميلادى، فأمر محمد على عـام ١٨٣١م بـإخلاء هـذه الوكالة – من سكانها وهو ما سيتم توضيحه فى هذا الفصل – وجعلها سوقًا للرقيق(١٠).

---

(١) المرجع السابق، ص١١٢.

(٢) سمير عمر إبراهيم، مرجع سابق، ص٣٤.

(٣) صـلاح أحمـد هـريدى، دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، جـ٢، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٠، ص٤٩؛ إدوارد وليم لين،مرجع سابق،ص٢٣٤.

(٤) معية سنية، محفظة ٢٤، دفتر ٢١، م٦٠٥، بدون ص، بتاريخ ٢ جمادى الأولى ١٢٤٢هـ/ ٢ ديسمبر ١٨٢٦م.

(٥) إدوارد وليم لين،مرجع سابق، ص٢٣٥.

(٦) محمـد صـلاح الدين حلمى، حياة الأتراك الاجتماعية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة القاهرة، ١٩٦٠،ص١٦٠.

(٧) أحمد الحتة، مرجع سابق، ص٢٧٤.

(٨) محمد صلاح الدين، مرجع سابق، ص١٦٠.

(٩) حلمـى محـروس إسـماعيل، دراسات فى الحالة الاجتماعية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، ص٢٧.

(١٠) عماد هلال، مرجع سابق، ص٥٥-٥٧.

أمـا عـن الأسواق المتخصصة فى مدينة الإسكندرية: فكان سوق الشوام حيث يباع أصـناف البـضائع الشامية، وسوق العجم الذى يباع به الكشمير، وسوق الصيارفة (لأعمال الـصرافة)، وسـوق الجزمجية، وسوق المنشية الذى يباع به البضائع الأجنبية والمنسوجات والمفروشات والحلى والجواهر .. وغيرها، وسوق الأقمشة، وسوق الفاكهة[١]، وسوق الخيط، وسوق المغاربة – وهى أسواق تركية الطراز منذ العصر العثمانى – وسوق الرقيق[٢].

وكان بأسيوط الكثير من الأسواق، أهمها: السوق السلطانى الذى كان يشق المدينة من شمالها إلى جنوبها، وكان بها أسواق خاصة لكل صنف من أصناف البضائع فكان هناك سوق خاصـة بالغلال وسوق لبيع اللحوم وسوق لبيع الأسماك وآخر لبيع الأصناف العامة كالفواكه والخضراوات والدجاج .. وغيرها[٣].

وكانـت هذه الأسواق بصفة عامة عبارة عن شوارع مغطاة بالحصر أو ألواح تحملها عوارض تمتد فى الشوارع أعلى الدكاكين قليلاً أو فوق المنازل[٤]، من عدة نواحى حتى تقى المحلات من حرارة الشمس وتقع على جانبها محلات صغيرة تظل مفتوحة طوال النهار لسد حاجة المستهلكين[٥].

٢- الوكائل والحوانيت.

امتلأت الأسواق المصرية بالوكائل؛ فقد بلغ عدد الوكائل الواقعة فى الأحياء التجارية والـصناعية فى القاهرة وحدها على سبيل المثال: ١٣٠٠ وكالة[٦]، والوكالة عبارة عن بناء مخصص لحاجات التجار يحيط بفناء مربع أو مستطيل، متعدد الطوابق يتكون الطابق السفلى منها من مخازن مقببة (حواصل) مسقوفة بالحجر حتى لا تؤثر فيها نار الحريق[٧]، وقد وصل عدد الحواصل الموجودة بالوكائل إلى ٢٠ حاصلاً كما هو موجود بوكالة نائلة خاتون (تعرف

---

(١) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص١١٢ – ١١٣.

(٢) محمد صلاح الدين، مرجع سابق، ص١٦٥.

(٣) ضياء جاد الكريم، مرجع سابق، ص١٩٥.

(٤) إدوارد وليم لين، مرجع سابق، ص٢٣٥.

(٥) حلمى محروس، مرجع سابق، ص٢٧.

(٦) محمد صلاح الدين، مرجع سابق، ص١٦١.

(٧) أ.ب. كلـوت بك، لمحة عامة إلى مصر، ترجمة: محمد مسعود، ط٣، القاهرة، دار الموقف العربى، ٢٠٠١، ص ٢٠٧.

بـــوكالة الست) بأسيوط[١]، وتحيط هذه الحواصل بفناء مربع كشف سماوى يحتوى فى وسطه على حوض ماء أو بئر ماء ومكان مخصص لربط الدواب[٢].

أمـــا عـــن الطابق العلوى؛ فقد كان يستخدم كمخزن فى بعض الوكائل، أو يكون معد للـــسكنى فى أغلب الوكائل[٣]، وقد خصص لسكنى الغرباء والعزاب – غير المتزوجين – من بـــين تجـــار تلك الأسواق، ويرجع السبب فى ذلك إلى التقليد الذى كان شائعًا من أهل القاهرة الإســـلامية مـــن نفورهم من تسكين العزاب داخل بيوت العائلات[٤]، ولم يقتصر الأمر على تـــسكين العـــزاب بهذه الوكائل، فأحيانا كان يسمح بإسكان الأجانب الذين تستخدمهم الحكومة، فتذكـــر إحدى الوثائق أن محمد على أمر بوغوص بك بإعداد سكن مناسب بوكالة محرم بك لإسكان المهندس الذى سيأتى من فرنسا[٥].

وقـــد كانت هذه الوكائل تابعة لأصحابها – ومؤسسيها – حتى طبق محمد على نظام الاحتكار؛ فأصبحت هذه الوكائل تابعة للحكومة، وأنشأ ديوانًا للإشراف على هذه الوكائل أطلق علـــيه "ديوان الأصناف"* وقد افتتح هذا الديوان عام ١٨٢١م بالأزبكية، ثم تمّ نقله إلى القلعة، غير أن هذا الديوان تحول عن الهدف الذى أنشئ من أجله – الأعمال الزراعية – إلى عملية بـــيع وشـــراء الحاصلات الزراعية فى وكائل بولاق، وكان فى ذلك مشقة عليهم؛ لذلك قرر المجلس العالى نقل هذا الديوان إلى وكالة السكر ببولاق عام ١٨٢٩م، وبدأ هذا الديوان عمله فـــى تخزين الأصناف التى ترد من الأقاليم كل صنف فى وكالة خاصة به حيث اختصت كل وكالة بسلعة بعينها ومنع تداول هذه السلعة فى غير الوكالة المخصصة لها، وقد عرفت الوكالة باســـم الـــصنف المخـــزن بهـــا كوكالة القطن ووكالة السكر ووكالة البلح ووكالة الجلود .. وغيرها[٦].

---

(١) محكمة أسيوط، س١٤، م١٦٢، ص٧٥، بتاريخ ١٠ ربيع الأخر ١٢٥٤هـ/ ٤ يوليو ١٨٣٨م.

(٢) الباب العالى، س٤١١، م٣٢٣، ص١٢٦ – ١٢٧، بتاريخ غرة المحرم ١٢٥٤هـ/ ٢٧ مارس ١٨٣٨م.

(٣) إدوارد وليم لين، مرجع سابق، ص٢٣٤.

(٤) محمد صلاح الدين، مرجع سابق، ص١٦١.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٥، م١١٩، ص٢٣٨، بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٤٤هـ/ ٤ مارس ١٨٢٩م.

* كـــان هذا الديوان عند إنشائه مخصصا للأعمال الزراعية، وذلك لأن محمد على أدخل بعض المحاصيل الزراعية الجديـــدة كالقطن وقصب السكر .. وغيرها، وقد اختص هذا الديوان بمساعدة المزارعين فى هذه الأصناف؛ وإحضار الخبراء الأجانب، (الوقائع المصرية، عدد ١٠، بتاريخ ٢٧ شعبان ١٢٤٤هـ/ ٥ مارس ١٨٢٩م).

(٦) سبـــقاو دردبـــر عبد الجواد، منطقة بولاق فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب بسوهاج، قسم التاريخ، جامعة جنوب الوادى، ١٩٩٨، ص١٢٨.

وقـد كـان هذا الديوان يقوم بتحصيل رسوم إضافية على السلع التى يبيعها للتجار – بأمـر من محمد على – ثم يتم توريد هذه الرسوم إلى ديوان التجارة، فعلى سبيل المثال: كان ديـوان الأصـناف يقوم بإضافة ٥ قروش على ثمن كل قنطار قطن مباع من الديوان للتجار بـصفة مـضاريف، ويقـوم بتوريد هذه الرسوم إلى ديوان التجارة، فقد طلب محمد على من بوغوص بك الإسراع فى توريد هذه الأموال إليه لشدة الحاجة للنقود[١].

كذلك كان هذا الديوان يقوم بجرد الوكائل، وعند ظهور أي عجز أو وفر فى محتويات الوكالة يتم تقديم المسئول عن ذلك للديوان الخديوى – الجهة المختصة – مثلما حدث عند جرد وكالة النيلة وظهر وفر فى محصول النيلة بها وتم تقديم ناظر وقبانى الوكالة للديوان الخديوى لأنهمـا كانا يختلسان ذلك الوفر، وبعد التحقيق طلب مجلس الملكية من مدير الديوان بإضافة هـذا الوفـر إلى الديوان، وتم إخلاء سبيل الناظر والقبانى بعد إثبات أنهما ليسا مسئولين عن ذلك[٢].

وقد بلغت إيرادات الحكومة من ديوان الأصناف تحت نظارة رستم أفندى عام ١٨٢٨م ١٥٦٥٧ كيـسًا و ٤٥٨ قرشًا[٣]، وفي عام ١٨٣٠م بلغت ٧٧٦٢ كيسًا و ١٣٢ قرشًا[٤]، وفى عام ١٨٣١م بلغت ٥٩٤٠ كيسًا و٤٢ قرشًا[٥].

وقـد امـتلأت شـوارع القاهـرة بالعديد من الوكائل التجارية؛ فعلى سبيل المثال لا الحـصر، كان بشارع باب الفتوح خمس وكائل، منها: وكائل مصطفى الشربجى المعدة لبيع الحمص، ووكالة الثوم، وسوق خان الخليلى كان به عدة وكائل، منها: وكالة البزرستان المعدة لبـيع الأقطان، ووكالة أحمد باشا يكن المعدة لبيع البسط والسجاجيد، ووكالة السلحدار المعدة لبيع البضائع الشامية[٦]، ووكالة الجلابة لبيع الرقيق الأسود[٧]، ووكالة جعفر أغا لبيع الرقيق الأبيض[٨]، ووكالة الفسيخ ببولاق[٩]، ووكالة الدربس بسوق الحمزاوى[١].

---

(١) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢، م٢٦٧، بدون ص، بتاريخ ٢٤ ذى الحجة ١٢٤١هـ/ ٢ أغسطس ١٨٢٦م.
(٢) ديوان خديوى، دفتر ٧٩٦، م١٠٨، بدون ص، بتاريخ ٢٤ المحرم ١٢٤٩هـ/ ١٣ يونيه ١٨٣٣م.
(٣) ديوان المالية، إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية، س١٦٣٤، مادة بدون م، ص٢٧ – ٢٨، لسنة ١٢٤٤/ ١٨٢٨م.
(٤) المصدر السابق، س١٦٣٦، مادة بدون م، ص٧، ٢٤، لسنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م.
(٥) المصدر السابق، س٦٣٧، مادة بدون م، ص١، ٦، لسنة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.
(٦) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص١١٣.
(٧) عماد هلال، مرجع سابق، ص٥٥.
(٨) ديوان خديوى، دفتر ٧٧٧، م٥٣، ص٥٩ – ٦٠، بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/ ٣٠ أكتوبر ١٨٣١م.
(٩) الأوامر والمكاتبات ، مصدر سابق، جـ٢، ص٢٣٣.

ولم يقتصر وجود الوكائل على القاهرة فقط؛ بل انتشرت الوكائل فى العديد من المدن المصرية، مثل: وكالة ماجور بمدينة فوه، والتى تم تجديدها فى عهد محمد على عام ١٢٦٥ هـ/ ١٨٤٨م(٢)، ووكالة المحمودية بالعطف، وكان هناك اقتراح فى عهد محمد على لهدم هذه الوكالة وبنائها من جديد على نفقة الحكومة(٣)، ووكالة الوزير برشيد(٤)، وقد تعددت الوكائل الموجودة بأسيوط ،منها: وكالة الست (نائلة خاتون)(٥)، ووكالة الصعايدة(٦)، ووكالة الكاشف، ووكالة شلبى، ووكالة فارس(٧).

أما عن الحوانيت التجارية فهى عبارة عن الأدوار الأرضية من المنازل الواقعة فى الأحياء التجارية، وهذه الحوانيت صغيرة جدًا يتراوح مساحتها من ١٣ إلى ١٦ قدمًا* بارتفاع يتراوح من ٦ إلى ٧ قدم من الحجر(٨)، وقد يتألف الحانوت من حجرتين تتقدم الواحدة الأخرى وتستعمل الأخيرة كمخزن، ويقام أمام الحانوت مصطبة من الحجر أو الآجر، يجلس عليها التاجر غالبًا، ويقدم الشبك لزبائنه الدائمين أو من يشترى بضائع كثيرة وقد يقيم التاجر صلاته على المصطبة على مرآى من المارة(٩)، ولا ينفذ ضوء النهار إلى هذه الحوانيت إلا من خلال ثقوب فى أسقف الأسواق ولا يوجد بهذه الحوانيت نوافذ لتهويتها(١٠).

ولم يكن التاجر يسكن عادة فى السوق، فبعد انتهاء عمله اليومى يعود إلى منزله بعد غلق حانوته بالمزلاج أو بالأقفال، وهو تأمين مظهرى أكثر منه حقيقى، هذا فضلاً عن أن هذه الأسواق كانت تحرس ليلاً، وكان الحانوت يضم أثاثًا متواضعًا من حصيرة وسجادة وبضع وسادات يجلس عليها التاجر على المصطبة هو وزبائنه؛ ليتجاذبوا أطراف الحديث قبل عقد الصفقات، وكانت هذه المصاطب عقبة حقيقية أمام المرور بالشارع، كما كان المتمردون

---

(١) ديوان خديوى، مكاتبات من الجناب العالى، محفظة ٣، م٢٣، ص٤٢٥، بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٥٢هـ/ ٢٥ ديسمبر ١٨٣٦م.

(٢) خالد عزب، آثار مدينتى فوه ورشيد فى عصر محمد على ندوة محمد على بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٠، ص٥٧٩.

(٣) محافظ الذوات، محفظة ٦، م٧٧، ص١٨٨، بتاريخ ٥ ربيع الأول ١٢٤٩هـ/ ٢٤ يوليو ١٨٣٣م.

(٤) محكمة رشيد، س٢٠٣، م٧٣٥، ص٤٠١، بتاريخ غرة ربيع الآخر ١٢٢٣هـ/ ٢٧ مايو ١٨٠٨م.

(٥) محكمة أسيوط، س١٤، م١٦٢، ص٧٥، بتاريخ ١٠ ربيع الآخر ١٢٥٤هـ/ ٤يوليو ١٨٣٨م.

(٦) المصدر السابق، س١٤، م٤٢٨، ص٢٢٨ - ٢٢٩، بتاريخ ١٠ المحرم ١٢٥٧هـ/ ٥ مارس ١٨٤١م.

(٧) ضياء جاد الكريم، مرجع سابق، ص٨٥.

* يبلغ طول القدم الواحد ٣٠,٥ سم.

(٨) كلوت بك، مرجع سابق، ص٢٠٥.

(٩) إدوارد وليم لين، مرجع سابق، ص٣٣٥ - ٣٣٦.

(١٠) محمد صلاح الدين، مرجع سابق، ص١٦٢.

يحاولـــون فى أوقات الاضطرابات استخدام هذه المصاطب لإقامة المتاريس، ففى أحيانًا كثيرة لجـأت الـسلطات إلـى إزالة هذه المصاطب[١]، ويذكر الجبرتى في أحداث عام ١٨١٤م أن أصحاب الشرطة كانوا يمرون بالطرقات لهدم المصاطب التى تعترض الطريق لتوسعته لتمر بهـا عـربات زفة العروس – حفل زفاف اثنين من أبناء محمد على وهما ابنه إسماعيل باشا وابنــته[٢] – كمـا أمر الباشا عام ١٨٣٥م بإزالة هذه المصاطب من الشوارع المزدحمة ولم يـسمح بهـا إلا فى الأماكن الأكثر اتساعًا شريطة ألا يزيد عرضها عن (شبرين)، وفى نفس الـوقت أمر التجار بدهان حوانيتهم وإزالة السقوف المصنوعة من الحصير التى تظلل بعض الأسواق، ولم يسمح بإحلالها إلا بالسقوف الخشبية[٣].

ويـضع الكثير من تجار القاهرة وغيرها من المدن المصرية، على واجهة حوانيتهم ورقة كتب عليها اسم الله أو الرسول أو الاسمان معًا أو الشهادة أو حديث نبوى أو آية قرآنية أو ابـتهال إلـى الله، مـثل: "يا فتاح يا عليم يا رزاق يا كريم" وكثيرًا ما ينطق التاجر بهذا الابتهال عندما يشرع فى فتح حانوته صباحًا[٤].

وقـد بلغ إيجار الحوانيت برشيد عام ١٨٠٨م ما بين ١٢ إلى ٢٧ قرشًا سنويًا، وهذه الحوانـيت تابعـة لوقـف الجلفى برشيد[٥]، وقد نصت القوانين على منع المستأجرين لهذه الحوانيت من الامتناع عن دفع إيجارها بحجة أنها تابعة لنظام الحكر، (أى تابعة لعهدة القاضى لا لناظر الوقف) وألزمتهم بالالتزام بدفع إيجار حوانيتهم فى الميعاد المحدد لها[٦].

مـنع محمـد علـى التصريح للأرمن والأجانب وسائر أهل الذمة عام ١٨٢٨م بفتح حوانيت جواهرجية إلا فى وجود ضامن لهم، وبالتالى إغلاق كل الحوانيت التى لا ضامن لها، واشـترط علـى مـن يرغب فى العمل بهذه التجارة الحضور هو وضامنه إلى الديوان لأخذ الـضمانات اللازمة عليه، وذلك بسبب الشكوى التى رفعها شيخ الجواهرجية بأن الجواهرجية المـسلمين لهـم ضـامن وأملاك تضمنهم، فى الوقت الذى يقوم التجار الأجانب وأهل الذمة – الـذين يأتون من الخارج ويفتحون حوانيت – بنهب أموال الناس فى مدة قصيرة ثم يعلنون

---

(١) أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى، ترجمة: لطيف فرج، القاهرة، دار الفكر، ١٩٩١، ٢١٧٩ – ١٨٠.

(٢) عـبد الرحمن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، جـ٨، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٣، ص٣١٠، ٣١٦.

(٣) أندريه ريمون، القاهرة، تاريخ حاضرة، ترجمة: لطيف فرج، القاهرة، دار الفكر، ١٩٩٤، ص٢٦١.

(٤) إدوارد وليم لين، مرجع سابق، ص١٨٢ – ١٨٣.

(٥) محكمة رشيد، س٢٠٣، م٧٣٥، ص٤٠١، بتاريخ غرة ربيع الآخر ١٢٢٣هـ/ ٢٧ مايو ١٨٠٨م.

(٦) ديوان خديوى، دفتر ٧٩٠، م١٤١بدون ص، بتاريخ ٥ ربيع الآخر ١٢٤٩هـ/ ٢٣ أغسطس ١٨٣٣م.

إفلاســـهم مما يضر التجار المسلمين[١]، لذا فمن لا ضامن له من التجار عليه بيع حانوته، و لا يمكن فتح هذا الحانوت مرة أخرى إلا فى وجود ضامن معتمد[٢].

وكـــان يــتم تعويض أصحاب المحلات التى تهدم لوقوعها على أحد الطرق التى يتم تمهــيدها أو توسيعها، فقد أمر محمد على بدفع تعويض لأصحاب المحلات التى هدمت لأجل تــسوية الطريق السالك إلى باب شرق بالإسكندرية مبلغ قدره ٢١ كيسًا و ٩ قروش ونصف كــتعويض لأربعة عشر محلاً[٣]، وتعويض أحد تجار القاهرة بمبلغ ٢٥٠ قرشًا لهدم حانوته لتنظــيم الطريق الواقع به[٤]، أما عن مواعيد العمل بهذه الحوانيت؛ فكان أصحابها يحضرون إليها فى الصباح ويقيمون بها طيلة النهار ولا يغادرونها إلا مساءً[٥].

٣- الموازين والمكاييل:

تعرضـــت الأســـواق المصرية لكثير من الاضطرابات نتيجة لعدم استقرار الموازين والمكاييل واختلافها من منطقة لأخرى، فأنشأ محمد على ديوانًا؛ لتحرير الموازين عام ١٢٢٨ هــــ/ ١٨١٣م كان مقره القلعة، ومن مهامه إبطال موازين الباعة وجلب ما عندهم من سنج ووزنهـــا، فـــإذا كانت زائدة أو ناقصة يتم مصادرتها، وإن كانت محررة الوزن ختموها بختم خاص بذلك، وكان يتم تحصيل رسوم مقابل هـــذا الختم على كل سنجـــة (نصف أوقيـــة) ٣ أنصاف فضة، والأوقية والرطل* الذى يكون وزنه غير محرر يعطون لصاحبه رطلاً جديدًا من الحديد بعد دفع ثمنه (١٠٠) نصف فضة (قرشين ونصف)، أما النصف رطل الجديد فثمنه (٥٠) نصف فضة (١,٢٥ قرش) .. وهكذا[٦].

---

(١) المصدر السابق، محفظة ٢٢، دفتر ٧٤٣، م١٧٨، ص٨٢، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٤٣هـ/ ٣ مارس ١٨٢٨م.

(٢) مجلس أحكام مصر، دفتر أمور إدارة وإجراءات، س٧/ ٣٣/ ١، مادة بدون م، ص٣١٤، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٤٤ هـ/ ٢٧ يناير ١٨٢٩م.

(٣) محكمة الإسكندرية، س١٤٤، م٢٣٦، ص١١٧، بتاريخ سلخ ذى الحجة ١٢٥٧هـ/ ١١ فبراير ١٨٤٢م.

(٤) ديوان خديوى، مكاتبات، صادر، محفظة ٧، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٩ شوال ١٢٦٠هـ/ ٢٣ أكتوبر ١٨٤٤م.

(٥) محمد صلاح الدين، مرجع سابق، ص١٦٣.

* الـــرطل: من الكلمة اليونانية لترون Litron ، وهو يعادل ١٢ أوقية أى ١٤٤ درهمًا أى ما يعادل ٤٤٩,٢٨ جم. (انظر: فالترهنتس، مرجع سابق، ص٣٠، ٣٢).

(٦) الجبرتى، مرجع سابق، ص٢٧٦.

(أ) الإردب الرشيدى:

أمر محمد على عام ١٢٣٦هـ/ ١٨٢١م باتخاذ الإردب الرشيدى كأساس لبيع وشراء الغلال بشون الإسكندرية بدلاً من الإردب المستخدم بهذه الشون وذلك لسهولة الكيل به – حيث يعادل الإردب الرشيدى ١٢ ربعة* بينما الإردب المتداول بالأسواق يعادل ٢٤ ربعة[١] – وبهذا يكون الإردب الرشيدى نصف الإردب المتداول فيسهل الكيل بدقة للكميات الصغيرة، فأمر محمد على بصنع ٥٠ ربعة رشيدى وإرسالها إلى شون الإسكندرية لتوحيد المكاييل المستخدمة بالشون الحكومية[٢]. وبالفعل تم إرسال الخمسين ربعة للإسكندرية، ولكن بعد وصولها للشون وجدوا أنها ليست ربعة وإنما ويبة** – فالإردب يعادل ٦ ويبة أى أن الويبة نصف الربعة[٣] – وبناءً على ذلك طلبوا من رشيد ٣٠ ربعة أخرى؛ فتم توريدها إلى شون الإسكندرية[٤].

(ب) القادوس:

أمر محمد على عام ١٨٣٢م باتخاذ القادوس – نوع من المكاييل – لكيل الحبوب بشون المحمودية، كما كان مستخدمًا فى شون بولاق والأقاليم، وذلك لتوحيد الموازين والمكاييل ومنع السرقات عند كيل الغلال[٥]، وكان القادوس مقسمًا إلى ٢٤ ربعة (أى أنه يعادل إردبا)[٦]، وتم إرسال هذه القواديس إلى شون الأقاليم[٧]، وعلى هذا أمر محمد على ببيع جميع الغلال وشرائها عام ١٨٣٦م بالقادوس الذى يعادل ٢٤ ربعة[٨].

---

* الربع أو الربعة: تعادل ٤/١ قدح، القدح مكيال مصرى له حجمان قدح صغير يعادل ٩٦/١ إردب، وقدح كبير يعادل ٤٨/١ إردب، والربع تعادل اليوم ٥١٦,٠ لتر. (انظر: فالترهنتس، مرجع سابق، ص٦٢، ٦٥).

(١) الجبرتى، مرجع سابق، ص٥٨.

(٢) معية سنية، محفظة ٥، دفتر ٦، م٥٩١، ص٢٣٢، بتاريخ ٢٥ شوال ١٢٣٦هـ/ ٢٧ يوليو ١٨٢١م.

** الويبة: مكيال مصرى بالدرجة الأولى، وهى تعادل ٣٣ لترًا. (انظر: فالترهنتس، مرجع سابق، ص٨٠).

(٣) فيليب جلاد، قاموس الإدارة والقضاء، المجلد الأول،القاهرة، د.ن،١٩٢١م، ص١٤٨.

(٤) معية سنية، محفظة ١١، دفتر ٩، م٢٧، ص١٠، بتاريخ ١٠ المحرم ١٢٣٧هـ/ ٨ أكتوبر ١٨٢١م.

(٥) المصدر السابق، محفظة ٦٠، دفتر ٥٤، م٣٦، ص١١، بتاريخ ١١ جمادى الآخرة ١٢٤٨هـ/ ٥ نوفمبر ١٨٣٢م.

(٦) المصدر السابق، محفظة ٦٠، دفتر ٥٤، م٤٤٦، ص١٢٧، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٢٥٠هـ/ ٢٩ مارس ١٨٣٥م.

(٧) مجلس ملكية، محفظة ٢، م١٠، بدون ص، بتاريخ ١٣ المحرم ١٢٥١هـ/ ١٠ مايو ١٨٣٥م.

(٨) المصدر السابق، محفظة ٣، م١٣٠، بدون ص، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٥١هـ/ ١٧ فبراير ١٨٣٦م؛ المصدر السابق، محفظة ٤، م١٥٧، بدون ص، بتاريخ ١٧ صفر ١٢٥٢هـ/ ٥ يونيه ١٨٣٦م.

وبعد إرسال هذه القواديس إلى الشون، وجد فرق بين القواديس القديمة الموجودة بهذه الـــشون وبـــين القـــواديس الجديدة التى تم إرسالها عام ١٨٣٦م[١]، وذلك بسبب أن القواديس الجديـــدة كانت تزيد ثلاثة أقداح فى القمح**، فأرسل الباشا موظفًا إلى شون المحمودية ومعه قادوس جديد، وبعد الكيل ظهر أن السبب فى هذا الفرق هو أن القادوس الجديد به ثقب واسع فعـــند الكـــيل به ينسد الثقب بما يكال به – ومن هنا جاءت الزيادة فى المكيال – أما القادوس القـــديم فثقبه ضيق وبه خشب يسده – فلا يمتلأ عند استخدامه فلا تحدث زيادة فى الميكال – وهو ما يحدث الفرق فى الكيل[٢]، ورغم ذلك أمر محمد على باستخدام القواديس الجديدة وعدم استخدام القديمة بحجة أنه لا يجوز الكيل بمكيالين مختلفين بالشون [٣].

(جـ) المقاييس:

أمـــا عن أهم المقاييس المستخدمة فى هذه الفترة، فهى: الفتر "عبارة عن المسافة بين طرفـــى الإبهام والسبابة"، والشبر "هو المسافة بين طرفى الإبهام والخنصر"، والذراع البلدى الذى يساوى -٢٢ بوصة – أى حوالى ٥٧,٥٧ سم[٤] – وكان يستعمل لقياس أقمشة الكتان المـــصنوعة فى مصر[٥]، والذراع هندازة (هندسى) أى حوالى ٦٣,٥ سم[٦]، ويستعمل لقياس البضائع الهندية، والذراع الهندية، والذراع الاسطنبولى الذى يستعمل لقياس الأقمشة الأوروبية وهو حوالى ٢٦,٥ بوصة[٧]، أى حوالى ٦٧,٣ سم[٨].

(د) ضبط الموازين:

بـــذل محمد على جهودًا كبيرة لتوحيد الموازين والمكاييل والمقاييس، وقد ساعده على ذلك نظام الاحتكار الذى أتاح له استخدام الموازين والمكاييل الحكومية عند شرائه المحاصيل مـــن الفلاحـــين وعند تخزينها بالشون وعند بيعها للتجار، فقد تحكم فى عملية البيع والشراء،

---

(١) المصدر السابق، محفظة ٤، م١٩٤، ص٣٩١، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٥٢هـ/ ١٥ يوليه ١٨٣٦م.

** ولمـــا كـــان القدح الكبير يعادل١/٤٨ إردب، والقدح الصغير يعادل١/٩٦ إردب، و ترى الباحثة أن ٣ أقداح فى مكيال القمح تعادل من١/٣٢ إلى١/١٦ من الإردب بكل قادوس، وهى كمية ليست بالقليلة.

(٢) معية سنية عربى، س١١، م٣٩، ص١٠، بتاريخ ٥ ربيع الآخر ١٢٥٢هـ/ ٢١ يوليو ١٨٣٦م.

(٣) شورى المعاونة، محفظة ٥، دفتر ١٦٢، م٦٠، ص٥٨، بتاريخ ٣ ربيع الأول ١٢٥٤هـ/ ٢٨ مايو ١٨٣٨م.

(٤) فالترهنتس، مرجع سابق، ص٨٧.

(٥) إدوارد وليم لين، مرجع سابق، ص٤٤٢.

(٦) فالترهنتس، مرجع سابق، ص٩١.

(٧) جون بورنج، مرجع سابق، ص١٥٤٧ إدوارد وليم لين، مرجع سابق، ص٤٤٢.

(٨) فالترهنتس، مرجع سابق، ص٨٤.

فضلاً عن كونه كان يقف بالمرصاد لمن يغش فى الكيل أو الميزان عند البيع أو الشراء، وقد عهد محمد على للمحتسب بضبط الموازين داخل الأسواق،ولنظار الشون ضبطها داخل الشون، ولديوان التجارة ضبطها عند البيع للتجار الأجانب بالإسكندرية، وللمديرين كل فى مديريته.

ومن الأمثلة على ذلك: أمر محمد على محافظ دمياط عام ١٨٢٧م بضبط المكاييل والموازين، موضحًا له أنه لا يريد أن يوفر للحكومة عن طريق الاختلاس والسرقة عند الكيل، بل أمره بعقاب الذين يغشون فى الكيل - المطففين - ويأمره باستخدام الإردب الرشيدى كما يحدث بالإسكندرية[(١)]، وضرورة عرض أى موازين جديدة على الديوان الخديوى لضرورة اختبارها والتأكد من صحة وزنها[(٢)]، قبل عرضها بالأسواق ودمغها بالضربخانة المصرية فهذه التمغة هى الدليل على انضباط وزنها[(٣)].

كون محمد على لجنة من ناظر الجهادية وناظر المدرسة الملكية وناظر المهمات الحربية وناظر الجير والجبس وسائر المأمورين وكبار الحكام؛ لإقرار لائحة الموازين والمكاييل التى وضعتها هذه اللجنة والتى ألزم باتباعها لكل الشون الحكومية، وقد قضت هذه اللائحة بضرورة أن يكون جميع نظار الشون يجيدون القراءة والكتابة، لذا كلف المجلس ناظر الجهادية وناظر المدرسة الملكية أن يقوما بإحلال نظار شون متعلمين بدلاً من النظار الأميين، وكلف المجلس ناظر المهمات وناظر الجير والجبس بصنع ما تم تحديده من مكاييل وموازين ولوازمهما بالأعداد والأشكال والمواصفات المحددة باللائحة، ويقومان بتوزيع هذه المكاييل على الشون، وقد حددت اللائحة أن يكون سهم الميزان من الخشب، ولسانه من الحديد والكفتان من الحجر المكسو بالجلد والسنج من الحديد[(٤)].

وقد تم عرض اختلال الموازين والمكاييل للأصناف المتداولة بالبيع والشراء بين الأهالى والحكومة على مجلس الملكية عام ١٨٣٥م، وقد أمر محمد على بوغوص بك بمتابعة تنفيذ قرارات المجلس الخاصة بتوحيد هذه المكاييل[(٥)]،على أساس أن القنطار يعادل مائة رطل

---

(١) ديوان خديوى، محفظة ١٨، دفتر ٧٣٤، م٢٧٩، ص٩٨، بتاريخ ١٥ شوال ١٢٤٢هـ/ ١١ مايو١٨٢٧م.
(٢) معية سنية، محفظة ٣٩، دفتر ٣٦، م٣٦، ص٩، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٤٤هـ/ ٤ مارس ١٨٢٩م.
(٣) المجلس الخصوصى، محفظة ١، وثائق، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٢ شعبان ١٢٤٥هـ/ ٢٨ يناير ١٨٣٠م.
(٤) ديوان خديوى، محفظة ٤٣، دفتر ٧٦٣، م٣٣٠، ص١٦٣، بتاريخ ١٩ ذى الحجة ١٢٤٥هـ/ ١٢ يوليه ١٨٣٠م.
(٥) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٧، م١٣٦، ص٥١، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٥٠هـ/ ٢٨ فبراير ١٨٣٥م.

وبالأقة يعادل ٣٦ أقة[١]، والرطل يعادل ١٤٤ درهمًا والأقة ٤٠٠ درهم[٢]، واعتبار الكيلة ٢٤ ربعة[٣]، وقد أقر محمد على هذا القرار واعتبره أساسًا للعمل حيث إن توحيد المكاييل سيؤدى إلـــى تقليل الغش فى الميزان، وقد صدق مجلس تجار دمياط على قرار مجلس الملكية، ولكن مجلــس تجـــار الإسكندرية لم يوافق على هذا القرار بحجة أن المكاييل والموازين تختلف من صنف لآخر، فلا يمكن توحيدها على كل الأصناف[٤].

ورغم هذه المحاولات لضبط الموازين والمكاييل، فإنها لم تحسم هذه المشكلة، واستمر محمــد على فى إصدار أوامره بضرورة ضبط الموازين والمكاييل، فعلى سبيل المثال: ظهر فــرق بـــين مكاييل شونة فرشوط ومكاييل شونة قنا؛ فأمر الباشا مدير قنا بأن يكمل المكاييل الناقــصة من الحبوب المرسلة من فرشوط إلى قنا[٥]، وكذلك كان يتم إرسال مكاييل من شونة إلى أخرى إذا حدث بها عجز، فقد تم إرسال ثمانية مكاييل من شونة بولاق إلى شونة العطف نتــيجة لشكوى الأهالى بالعطف من صغر المكاييل المستخدمة بها، فكان لابد من ضبط هذه المكاييل[٦].

هذا بالنسبة لضبط المكاييل والموازين بالشون، أما بالنسبة للأسواق الداخلية، لقد عهد محمــد على بها للمتحسب – وهو ما سيتم توضيحه فيما بعد – وعندما انتهى دور المحتسب وتولى الديوان الخديوى مهامه عام ١٨٣٧م اضطربت الموازين والمكاييل بالأسواق، فقد ابتدع التجار الوزن بالحجارة واستخدموا السنج القديمة غير المختومة، مما كان يضر بالأهالى نتيجة للغــش فى الميزان، فكان لابد من ضبط الموازين، لهذا أمر محمد على بالبحث والتحرى فى الأسواق عن السنج غير المختومة، وإبلاغ مجلس الملكية بعددها، وإبطال العمل بها، وإحلالها بـــسنج مختومة، وقد قامت الباقرخانة* بتوريد هذه السنج وجرى توزيعها بالأسواق وتحصيل ثمـــنها من التجار، واقتضى الأمر فحص ما عند التجار من سنج ومعاقبة من توجد عنده سنج

---

(١) معـــية ســـنية، محفظة ٦٥، دفتر ٥٩، م٩٣٧، ص١٠١، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٥٠هــ/ ٢٨ فبراير ١٨٣٥م؛ ديوان الـــتجارة والمبـــيعات، محفظـــة ٥، مـــادة بدون م أو ص، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٥٠هــ/ ٢٨ فبراير ١٨٣٥م؛ المجلس الخصوصى ، محفظة ١، وثائق، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٢٥١هــ/ ٢ سبتمبر ١٨٣٥م.

(٢) المجلس الخصوصى، محفظة١، وثائق، مادة بدون م أو ص؛ مجلس أحكام مصر، دفتر أمور إدارة وإجراءات، س ٧/ ٣٣/ ١، م١٩٧، ص١٧٨، بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٢٥١هــ/ ٢ سبتمبر ١٨٣٥م.

(٣) المجلس الخصوصى، محفظة ١، وثائق، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٢٥١هــ/ ٢ سبتمبر ١٨٣٥م.

(٤) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٧، م١٣٦، ص٥١، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٥١هــ/ ١٧ فبراير ١٨٣٦م.

(٥) أوامر، محفظة ١١، م١٧٩، ص٦٧، بتاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٢٥٢هــ/ ١٦ أغسطس ١٨٣٦م.

(٦) ديوان كتخدا، دفتر ٥٨٦، م٣٢٦، بدون ص، بتاريخ ١٨ المحرم ١٢٦٣هــ/ ٨ يناير ١٨٤٧م.

* الباقرخانة: هى مسبك النحاس .(بيت النحاس الخاص بسبك النحاس)

قديمـــة أو ملغـــية، ويـــتم تسليمه سنج جديدة[١]، وإنذار من يغش المشترين أو يطفف الميزان بإرســاله إلـــى الـــسجن لمدة تتراوح من ٣ أشهر إلى سنة مع إلزامه بغرامة تدفع للاسبتالية الملكية عقابًا له[٢].

كما قام محمد على بضبط المقاييس عندما استعمل المتسببون والقماشون بالإسكندرية مقياسًا من الخشب ينقص عن المقياس (الهنداسة) أو الإسطنبولى، فقد وجد الباشا أن المقاييس الخــشب مـــن الـــصعب ضبطها ومن السهل التلاعب بها؛ لذا أمر ترسانة الإسكندرية بصنع مقاييس من الحديد وتم ختمها من الطرفين، وتم صناعة ٢٠٠ مقياس منها وتحصيل ثمنها من المــستخدمين لها، وتوزيعها بالأسواق لتحل محل المقاييس الخشبية، وإنذار من يستعمل غير هـــذه الهندســـات الحكومـــية بالـــسجن، وقد أرسل مدير ديوان التجارة أرتين بك إلى الرعايا والأجانب والتجار بالإسكندرية باعتماد هذا المقياس حتى أن المشترين كانوا يرفضون الشراء بغير المقياس الحكومى[٣].

ثانيًا: المحتسب

كـــان المحتـــسب مكلفًـــا بمراقبة الأسواق وتنظيمها وملاحظة الأسعار والكشف عن الموازين والمكاييل المغشوشة والنقود الزائفة، ولكن بعد خروج الحملة الفرنسية من مصر عام ١٨٠١م ضعفت سلطة المحتسب؛ فارتفعت الأسعار واشتد الغلاء لتواطؤ المحتسب مع التجار، فــشدد خسرو باشا والى مصر على الباعة فشنق بعضهم على حوانيتهم وخرم أنوف بعضهم حتى أظهروا ما أخفوه من سلع وخفضوا الأسعار، غير أنه فى السنة التالية زالت شدة الوالى عـــن الباعة وتواطأ المحتسب مع التجار مرة أخرى، فزادت الحالة سوءًا[٤]، ومن مظاهر هذا التواطؤ أن المحتسب عند طوافه لفحص الموازين والمكاييل كان يصاحبه رجل يحمل ميزانًا؛ لاختـــبار المـــوازين المستخدمة بالأسواق والتأكد من صلاحيتها ودقتها، وقد كان هذا الرجل يتغاضى عن أى خلل فى موازين أحد التجار إذا قدم هذا التاجر رشوة للمحتسب[٥].

---

(١) المجلـــس الخصوصى، محفظة ١، وثائق، مادة بدون م أو ص؛ مجلس أحكام مصر، دفتر أمور إدارة وإجراءات، س٧/ ٣٣/ ١، مادة بدون م، ص١٧٥ - ١٧٦، بتاريخ ٢١ ذى الحجة ١٢٥٧هـــ/ ٥ فبراير ١٨٤٢م.

(٢) دفتر مجموع أمور جنائية، س٨/ ٦١/ ١، قانون ٤، بند ٨١، ص٢٥، بتاريخ ١٢٦١هـــ/ ١٨٤٥م.

(٣) المجلس الخصوصى، محفظة ١، وثائق، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٢٥ المحرم ١٢٦١هـــ/ ٥ فبراير ١٨٤٥م.

(٤) أحمـــد الحتة، مرجع سابق، ص٢٧٠؛ أحمد الدماصى، الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر، جـــ١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص٢٠٥.

(٥) إدوارد وليم لين، مرجع سابق، ص٧١.

أبقـــى محمد على على وظيفة المحتسب*، الذى يطوف بالباعة والأسواق ليلاً ونهارًا ويفـــتش عـــن المسلى والجبن .. وغيرهما مما هو مخزون، ويدفع أثمانها لأصحابها بالسعر المحدد، ثم يوزعه على أرباب الحوانيت فيبيعونه للناس بزيادة بسيطة، وكان المحتسب يذهب لبولاق فى آخر الليل لتلقى ما يرد من هذه المواد، ثم يصاحبها إلى أماكن البيع ويباشر بيعها بنفـــسه أو بواســـطة نوابه، وكان يطلب من تجار الأقمشة الهندية وغيرها قوائم مشترياتهم، ويأمر بكنس الأسواق ورشها بالماء، وإضاءة القناديل على أبواب الدور والحوانيت(١).

وكانـــت الموازين والمكاييل تخضع لمراقبة المحتسب، فهو يتجول من حين إلى آخر خلال المدينة، يتقدمه عامل يحمل قسطاسًا كبيرًا، ويتبعه الجلادون والخدم ويمر على الدكاكين والأسواق، يفحص الموازين والمكاييل، كما يستفهم عن أثمان المؤن وغيرها، وإذا تبين له أن الـــبائع اســـتعمل موازين أو مكاييل مغشوشة أو طفف فى الميزان أو زاد على سعر السوق، أنـــزل بـــه العقوبة فى الحال، والعقوبة العامة هى الضرب أو الجلد(٢)، وكان يأمر بشد أذان الـــتجار غير الأمناء بالمسامير فى حوانيتهم، وكان يقطع من أرداف الجزار قطعة لحم تعادل فى وزنها ما اقتطعه بالغش فى الميزان، أما صانع الفطائر الغشاش، فكان يجبره على الجلوس فوق الصوانى الملتهبة(٣).

ومـــن مهـــام المحتسب الشرفية مصاحبة المواكب الخاصة بالترحيب برسل السلطان العثمانـــى، مـــثل: وصـــول القابجى الذى كان يرسله السلطان فى مهام رسمية إلى الولايات العثمانـــية(٤)، ومـــصاحبة موكب كسوة الكعبة والمحمل حتى السويس(٥)، وموكب رؤية هلال رمـــضان، حـــيث كان المحتسب يركب مع مشايخ الحرف لإثبات رؤية الهلال وسط جموع الناس بالأسواق والشوارع للفرح برؤية الهلال بالطبول والمزامير(٦)، كذلك صاحب المحتسب المـــواكب الخاصـــة بقـــادة الجيش، مثل: موكب تقليد طوسون باشا بن محمد على الجيوش المتجهة إلى الحجاز(٧)، وربما كان اشتراكه فى هذه الموكب لاحترام الناس وتقديرهم له على اعتـــبار أن وظيفـــته فى الأصل تتمثل فى التصدى للخارجين عن الآداب العامة فى الأسواق

---

* أما عن من تولى وظيفة الحسبة فى عهد محمد على انظر للفصل الثالث: منظومة العمل التجارى.

(١) صلاح هريدى، دراسات، مرجع سابق، ص٤٤٨ أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص٢٠٦.

(٢) إدوارد وليم لين، مرجع سابق، ص٦٩ – ٧٠.

(٣) صلاح هريدى، دراسات، مرجع سابق، هامش رقم ٣٥، ص٨٢.

(٤) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٧، ص٢، ١٤٠.

(٥) المرجع السابق، جـ٧، ص٣٧.

(٦) المرجع السابق، جـ٧، ص١١٦ – ١١١٧ جـ٨، ص٤٣١، ٤٩٤.

(٧) المرجع السابق، جـ٧، ص٢٠٦، ٢١٥.

والـــشوارع، فقد كانت له صلاحيات عدة تمكنه من تأديب الخارجين عن قانون البيع والشراء والأخلاق العامة(١).

– مهام المحتسب "دور المحتسب فى الأسواق":

كـــان المحتسب يطوف على الجزارين؛ فإذا عثر على جزار ذبح خارج المذبح قبض عليه وشهر به، وصادر ما فى حانوته من لحم ثم يحبسه، ويسميه خائنًا، ويلزمه بدفع الغرامة، ويذكــر الجبرتى أن المحتسب كان أداة بطش على الأهالى والتجار؛ ففى الوقت الذى يقوم فيه المحتسب بتأديب مثل هذا الجزار، كانت الضرائب والإتاوات تتوالى على الناس، مما أدى إلى ارتفـــاع جمـــيع الأسعار؛ فعانى أهل القرى من الفقر وقاموا بالتخلى عن مواشيهم تسديدًا لما عليهم من ضرائب، فقل اللحم والمسلى والجبن بالأسواق، ولم تكتف الحكومة بذلك بل أخذت تبـــيع هذه المواشى على الجزارين بأغلى الأثمان بعد أن احتكرت المذبح واشترطت الذبح فى مذابح الحكومة حتى يتسنى لها أخذ ما هو مقرر للباشا وحاشيته من اللحوم، ثم يباع الباقى بعد ذلك للجزارين بأسعار باهظة، فيضطر الجزار إلى بيعها بأسعار أعلى حتى يتمكن من الربح، وهـــو مـــا يـــولعه تحت طائلة المحتسب(٢)، أضف إلى ذلك أن محمد على قد منح المحتسب الالتـــزام بالمـــذبح عام ١٨١٣م شرط أن يوفر اللحم للباشا والأكابر بأسعار رخيصة ويوزع الباقـــى علـــى الجزارين بالسعر المرتفع(٣)، وهو ما جعل المحتسب صاحب مصلحة من هذا المذبح وهذه الأسعار.

وكان على المحتسب أن يكون قوى الشخصية شديد البأس يستطيع أن يقهر المخالفين ولا يرحمهم وإلا تم عزله واستبداله، فعلى سبيل المثال: عزل محمد على عثمان أغا الوردانى ١٢٣٢هـ/ ١٨١٦م من الحسبة وذلك لما عرف عن الوردانى من عدم طاعة الناس له وعدم مـــبالاتهم بالضرب والإيذاء والتشهير، فضلاً عما كان يحصله من أموال كإتاوات من الناس والتجار؛ فأمـــر الباشـــا بإلغاء كل ما كان يحصله هذا المحتسب، وإرسال فرمان بذلك إلى كل الأقالـــيم بإلغاء كل الأموال التى يحصلها أمين احتساب القاهرة(٤)، وبعد عزل الوردانى اختار الباشا رجلاً قويًا هو على مصطفى – كاشف كرد – وقلده الحسبة عام ١٨١٦م، فأخذ يطوف فـــى الأســـواق محوطًا بمجموعة من الخدم ومعهم السياط لضرب المستحق ومن ينقص فى

---

(١) سقاو دردير عبدالجواد ، مرجع سابق، ص٢٣.

(٢) الجبرتى، مرجع سابق، جـــ٧، ص١٤٠ – ١٤١.

(٣) المرجع السابق، جـــ٧، ص٢٥١.

(٤) محكمة البحيرة، س١٦، م٤٣٧، ص٢٠٨، بتاريخ ٧ المحرم ١٢٣٢هـــ/ ٢٨ نوفمبر ١٨١٦م.

الميزان، وكان يطوف ويسعى بالأسواق ليلاً ونهارًا،وأخذ يتفحص المسلى والجبن .. وغيرهما ممـــا هو مخزن بالحواصل ويدفع ثمنه لأربابه بالسعر المحدد له، ويقوم بتوزيعه على التجار ليبـــيعوه للـــناس بزيادة بارة أو بارتين فى كل رطل، وكان يذهب إلى بولاق ومصر القديمة؛ ليـــستخرج المـــسلى الذى أخذه العساكر من الفلاحين بأسعار زهيدة ثم كانوا يبيعونه بأسعار باهظة، فلم يخش مصطفى كرد من العساكر، وغير ذلك من الأفعال التى جعلت الناس تخشى من بطشه وعقابه(١).

وعلـــى هذا لا يمكن إغفال ما مارسه الباشا من قيود مشددة على التجار بواسطة هذا المحتـــسب الجديد الذى كان يطوف على الباعة بالأسواق يفتش عن المخزون ويدفع أسعارها لأربابهـــا ثـــم يقوم بتوزيعها على أرباب الحوانيت لبيعها للناس بزيادة بسيطة، كما قام بمنع النـــساء البائعات فى أسواق القاهرة من بيع الخبز المصنوع بالمنزل (البيتى) ومزاحمة مخابز الحكومة وأمرهن ببيع خبز الحكومة بدلاً من الخبز البيتى(٢).

وقام مصطفى كرد بتنفيذ عقوبات خرم الأذان والضرب بالدبوس وإقعاد بعض صناع الكـــنافة علـــى صـــوانيهم الملتهبة ، كما كان يأمر بمواظبة كنس الشوارع والأسواق ورشها بالماء،وإضـــاءة القـــناديل؛ فقد كان يذهب إلى بولاق ليلاً لتلقى ما يرد من الخضار ومعرفة مقداره والتأكد من سداد الرسوم الجمركية المفروضة على هذه البضائع، ثم كان يباشر إرسالها إلـــى الأمـــاكن الخاصة ببيعها ثم يعاود ويفتش عليها مرة أخرى ويحدد أسعارها ويترك عند الـــبائع مـــن يباشر البيع أو حتى يقف هو بنفسه عند التاجر، فضاق خناق الأهالى لكونهم لم يعتادوا ذلك من محتسب آخر من قبل(٣)، ويذكر وليم لين عن مصطفى كرد: "أنه فى مرة قابل رجـــلاً شيخًا يقود حمارًا محملاً بطيخًا، فأشار المحتسب إلى واحدة من أكبرها حجما، وسأل عن ثمنها، فأمسك العجوز أذنه وقال: أقطعها يا سيدى ! فأعاد عليه المتحسب السؤال مرة بعد مـــرة؛ فكـــان الجواب واحد، فأغتاظ المحتسب، ولكنه لم يتمالك أن ضحك، وقال له هل أنت مجـــنون أم أصـــم؟ فأجاب العجوز: لست مجنونًا ولا أصمًا، ولكنى أعرف أنى إذا قلت ثمن البطيخة عشر فضة، فستقول اقطع أذنه، وإذا قلت: خمس فضة أو فضة واحدة، فستقول: اقطع أذنـــه؛ لذا اختصرت الأمر، وقلت: اقطعها ودعنى أتبع طريقى" ولم ينج هذا الرجل من عقاب المحتـــسب إلا لفكاهة رده، فقد كان قطع الأذن هو العقوبة العادية التى يوقعها هذا المحتسب،

---

(١) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٨، ص٤٣٢.

(٢) عبد السلام عبد الحليم عامر، طوائف الحرف فى مصر ١٨٠٥ – ١٩١٤، القاهرة، الهيئة المصرية لعامة للكتاب، ١٩٩٣، ص١٦٨ – ١٦٩.

(٣) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٨، ص٤٣٤.

لكـــنه اتبع أحيانًا طرقًا مختلفة، فقد عاقب جزار باع لحمًا ينقص عن الوزن بقطع هذا المقدار الناقص من جسمه، وأمر بتجريد بائع الكنافة - الذى يغالى فى السعر - من ملابسه ووضعه على الصينية التى يسوى عليها الكنافة وتركه يحترق[١].

ولم ينحصر دور مصطفى كرد فى تنظيم البيع والشراء فقط، بل إنه أرسل منادين إلى مصر القديمة، ينادون على نصارى الأرمن واليونانيين والشوام بإخلاء البيوت - المطلة على النيل - التى كانوا يسكنونها، وأن يعودوا ويلتزموا بزيهم القديم من لبس العمائم الزرق وعدم ركوبهم الخيل والبغال أو اتخاذ المسلمين خدمًا لهم، كل هذا دفع أكابر النصارى رفع شكواهم إلى محمد على، ولم يقف مصطفى كرد عند هذا الحد بل نجده ينذر محلقىء اللحى والشوارب مـــن المـــسلمين بـــألا يحلقوها حتى العساكر والأتراك الذين اعتادوا حلق اللحى، مما جعلهم يعتبرون هذا المحتسب متخط لحدود وظيفته[٢].

بيد أن محمد على قد توجس خيفة من أفعال هذا المحتسب، وخاصة بعد تطاوله على المقـــربين للباشـــا من نصارى الأرمن واليونانيين والشوام وإلى أمراء المماليك وعلى رأسهم عابـــدين بك، فقد ورد لعابدين بك مسلى عن طريق بولاق، وكان ذلك فى شهر رمضان حيث شـــح المـــسلى عن الناس، فقام المحتسب بالحجز على هذا المسلى، فكثرت الشكاوى ضد هذا المحتـــسب، مما دفع الكتخدا - حاكم القاهرة - باستدعاء المحتسب وتوبيخه وأمره بألا يتعدى حكمـــه الـــتجار، وألا يستخدم الدبوس ويكتفى بالسياط - مما أضعف شوكة المحتسب - وألا يتعرض للنصارى والأكابر[٣]، ولم يستعد هذا المحتسب قوته مرة أخرى إلا عندما تقلد أغاوية مـــستحفظان إلـــى جانـــب الحسبة، وأخذ يطوف على الأسواق مرة أخرى ويتعرض للمارين ويقطـــع أذانهـــم، مما دفع محمد على إلى عزله وتولية حسين أغا المورلى أمينًا للحسبة عام ١٨٢٠م[٤].

خضع الاحتساب بمصر لنظام الالتزام - منذ العصر العثمانى - فأصبح على الملتزم بها أن يورد للخزانة مبالغ مالية مقابل هذا الالتزام، وتتمثل موارد المحتسب المالية فى الفرق بين ما كان يتقاضاه من التجار والحرفيين، وبين ما يورده للخزانة، غير أن سلطة المحتسب لم تكن مطلقة عند تقدير هذه الرسوم، بل كان يتم تحصيلها وفقًا للوائح والقوانين المتبعة - التى

---

(١) إدوارد وليم لين، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٢) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٨، ص٤٣٥.

(٣) المرجع السابق، جـ٨، ص٤٣٥ - ٤٣٦.

(٤) المرجع السابق، جـ٨، ص٤٧٨.

يتسلمها المحتسب عند تولية – وفى نفس الوقت كان بعض اليهود يدفعون أموالاً للمحتسب؛ لإعفاء حيهم من إشرافه كى يبيعوا السلع الغذائية بأسعار مرتفعة، حيث يكونون فى مأمن من الرقابة على الأسعار(١).

لم يقتصر الأمر على اليهود فقط، بل امتد إلى بعض التجار والمتسببين على حد تعبير الجبرتى "سفلة الأسواق" فقد كانوا يقدمون الرشاوى للمحتسب مقابل أن يسعروا السلع التى يبيعونها بأنفسهم(٢)، حتى أصبحت هذه الرشاوى بمثابة راتب يدفع يوميًا أو شهريًا للمحتسب، فنودى بالأسواق برفع هذه الأموال(٣)، وقام محمد على بإصدار مرسوم بذلك وإرساله إلى كافة الأقاليم بإبطال كل ما كان يحصله المحتسب من المتسببين والبائعين بالأسواق وذلك لمراعاة الأهالى، وقد تضمن هذا المنشور بيانًا بأسعار أهم السلع الغذائية، مثل:

- قنطار المسلى بـ ٥٨ قرشًا و٣٠ بارة
- قنطار الجبن الحالوم بـ ١٥ قرشًا و٣٠ بارة.
- إردب العدس المجروش بـ ١٨ قرشًا
- كل ثلاث بيضات ببارة واحدة.
- الدجاجة الكبيرة بـ١٣ بارة
- الأوزة الكبيرة بـ ٢٨ بارة
- الدجاجة الوسط بـ ٨ بارة
- الأوزة الوسط بـ ١٨ بارة
- الدجاجة الصغيرة بـ ٦ بارات
- الأوزة الصغيرة بـ ٩ بارات

وقد أكد هذا المنشور على ضرورة اتباع هذه الأسعار والتحذير من عدم اتباعها(٤).

وتم تعويض المحتسب عن هذه الأموال بصرف راتب شهرى يقدر بـ ٥ أكياس(٥)، فعلى سبيل المثال تم صرف راتب أحمد شكرى أفندى المحتسب ٥ أكياس أسوة بأسلافه(٦)، وعدم زيادة هذا الراتب(٧)، وقد بلغت إيرادات الحكومة المصرية من الالتزام بالحسبة عام

---

(١) حلمى محروس، مرجع سابق، ص١٣١.

(٢) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٨، ص٣٦٣.

(٣) المرجع السابق، جـ٨، ص٤١٨.

(٤) محكمة البحيرة، س١٦، م٤٣٧، ص٢٠٨، بتاريخ ٧ المحرم ١٢٣٢هـ/ ٢٨ نوفمبر ١٨١٦م.

(٥) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٨، ص٤١٨.

(٦) معية سنية، محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، م١١٧، ص٢٩، بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى ١٢٥١هـ/ ١٨ سبتمبر ١٨٣٥م.

(٧) مجلس ملكية، محفظة ٤، م٤٥، ص٩٢، بتاريخ ١٣ المحرم ١٢٥٢هـ/ ٣١ إبريل ١٨٣٦م.

١٨١٦م ٣٠ كيسًا و ٤١٨ قرشًا و ٢٠ بارة(١)، وعام ١٨٢٢م ٦ أكياس و ١٠٠ قرش عن حسبة القاهرة فقط(٢)، وعام ١٨٣٠م ٣٣٦ كيسًا و٣٦ قرشًا عن حسبة مصر كلها(٣).

- علاقة محمد على بالمحتسب:

كان محمد على يقف بالمرصاد لمن تولى الحسبة فى عهده إذا خرج عن إطار وظيفته، فقد رأينا كيف تدخل عند تعرض المحتسب للنصارى وأمراء المماليك، وكان دائم التدخل فى عزل محتسب وتعيين آخر، كما تدخل عندما تقاضى المحتسب الرشاوى من التجار، وكان يأمر المحتسب بمراجعة حسابات بعض الحرفيين، فعلى سبيل المثال: أمره باستدعاء الحاج حنفى شيخ صناع البقسماط* السابق ومراجعة حسابه وتحصيل ثمن البقسماط المتأخر فى ذمته(٤) ،وكان يتدخل أيضًا فى تحديد مهام المحتسب، وأسعار السلع، والموازين والمكاييل، فاختصر دور المحتسب على كونه سلطة تنفيذية بعد أن كان سلطة تشريعية قضائية فى العصور السابقة، فقد كان المحتسب قبل ذلك يقوم بتحديد أسعار السلع وعقوبات المزورين والمغالين فى الأسعار، فعلى سبيل المثال: أصدر محمد على تعليماته للمحتسب عام ١٨٢٧م موضحًا فيها القاعدة التى يجب أن يتبعها فى تحديد ثمن الخبز الذى يباع فى الأسواق، وهى كالآتى:

يحسب ثمن إردب القمح وأجرة طحنه ونفقة الوقود .. وغير ذلك، ثم يقسم ثمن التكلفة الكلية على وزن الخبز بعد اقتطاع عُشر الخبز أجرًا للخبازين فيظهر الثمن المفروض البيع به، وكلما ارتفع سعر القمح يقل وزن الرغيف، وقد كانت الجهة الشرعية - القضاء - هى التى تتولى الإشراف على معدل الخبز وسعره إلى جانب المحتسب قبل عهد محمد على، ولكن بمرور الوقت انفرد المحتسب بهذا الإشراف والمراقبة فى عهد محمد على، ولكن ما لبث الباشا أن اتخذ قراره عام ١٨٢٧م بإعادة إشراف الجهة الشرعية على معدل الخبز مرة أخرى(٥)، وترى الباحثة: أن هذا السبب ربما يرجع إلى أهمية الخبز كسلعة استهلاكية لا

---

(١) ديوان المالية، إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية، س١٦٢٢، مادة بدون م أو ص، لسنة ١٢٣٢هـ/ ١٨١٦م.
(٢) المصدر السابق، س١٦٢٨، مادة بدون م أو ص، لسنة ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢م.
(٣) جمارك اسكلها ومقاطعات، دفتر أصول مال الجمارك، س٣٤٦٧، لسنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م.
* بقسماط: فى التركية بكسماد وفى الفارسية بقسمات وهى خبز جاف هش يتزود به المسافر. (انظر: أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٨، ص٤٢).
(٤) ديوان خديوى، دفتر ٧٦٦، م٢٧٨، ص١١٨، بتاريخ ١١ شوال ١٢٤٥هـ/ ٦ إبريل ١٨٣٠م.
(٥) المصدر السابق، دفتر ٧٣١، م١٨٢، ص١٦، بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٤٢هـ/ ٢٦ فبراير ١٨٢٧م.

يستغنى عنها وتحاشيًا لأخطاء المحتسب فيما بعد فكان لابد من وجود أكثر من هيئة تشرف على إنتاج وتسعير الخبز.

كان محمد على يأمر المحتسب بتوزيع العسل والمسلى والزيتون الموجود فى إحدى الشون على الزياتين، وأن يسلم القمح الموجود فى شون الغلال إلى التجار(١). وكان على المحتسب أن يلتزم بأوامر محمد على، وقد كان المحتسب يتولى جمع الضرائب من الخبازين والجزارين وبائعى الزيوت والأسماك والخضراوات والبن.. وغيرها(٢)، كما كان على المحتسب أن يقدم تقريرًا عن أعماله، فقد وردت مراسلات كثيرة من المحتسب إلى مجلس المشورة*. الذى كان يرفع هذه المراسلات إلى محمد على حول مقدار السلع التموينية (الرئيسة) التى ترد للأسواق وكيفية توزيعها على التجار، فعلى سبيل المثال: قدم إبراهيم أغا الفريحى تقريرًا إلى المجلس مضمونه أن المسلى الوارد من الأقاليم قليل وقد قرب شهر رمضان فلابد من توفير هذا المسلى حتى لا يضطرب الناس، وأنه يجب إصدار أوامر للأقاليم بإرسال المسلى إلى بولاق، وبعد إرسال الأقاليم للمسلى قام المحتسب وأهل الخبرة بتسعير هذا المسلى وشرائه من الفلاحين وتسليمه للبائعين ليباع حسب السعر المحدد(٣)، ولم يف هذا المسلى بالغرض؛ فأبلغ المحتسب مجلس المشورة بأن المسلى الموجود بالقاهرة قليل وعرض الأمر على محمد على الذى أمر بإرسال ٦٩٩٩ قنطارًا من المسلى المخصص للجهادية وكيلار القلعة (مخازن) وقد توالى ورود هذا المسلى متتابعًا حتى يكفى الأهالى طوال شهر رمضان(٤) وقد تسلم المحتسب هذه الكمية ووزعها على الأهالى بناء على أوامر الباشا(٥)، وقد كان هناك التماس مقدمًا من أحد الزياتين – الحاج صالح الزيات – يطلب فيه تولى بيع الزيت الحار للأهالى مقابل تقديم جزء من الربح للحكومة، ولكن الباشا رفض ذلك وأمر باستمرار بيع الزيت الحار بواسطة المحتسب(٦).

---

(١) معية سنية، محفظة ٣٩، دفتر ٣٦، م٤٤، ص١٠، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٤٤هـ/ ٦ مارس ١٨٢٩م.

(٢) صلاح أحمد هريدى، الحرف والصناعات فى عهد محمد على، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٣، ص٤٧.

* مجلس المشورة: جمعية عمومية أعيد تنظيمها عام ١٨٢٩م وتتكون من ١٥٧ عضوًا منهم ٥٨ عضوا معينا وحكام الأقاليم ونظار الدواوين، و ٩٩ عضوًا منتخبا من شيوخ القرى، وكان هذا المجلس مجلس استشارى يعقد مرة كل عام وكانت آراؤه لا يعتد بها الباشا إلا إذا صادفت هوى فى نفس محمد على. (انظر: عبدالسميع الهراوى، مرجع سابق، ص٢١٤).

(٣) الوقائع المصرية، عدد ١١٠، بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٤٥هـ/ ١٤ فبراير ١٨٣٠م.

(٤) المصدر السابق، عدد ١١٦، بتاريخ ٦ رمضان ١٢٤٥هـ/ ٢ مارس ١٨٣٠م.

(٥) ديوان خديوى، دفتر ٧٦٦، م٢٧٤، ص١١٧، بتاريخ ١٠ شوال ١٢٤٥هـ/ ٦ إبريل ١٨٣٠م.

(٦) المصدر السابق، دفتر ٧٩٧، م١٠٩، ص٧٩، بتاريخ ١٢ رجب ١٢٤٩هـ/ ٢٦ نوفمبر ١٨٣٣م.

وكان محمد على يأمر المحتسب بالإشراف على الخبز الخاص وهو الرغيف الرومى أو الإفرنجى الذى يخبز فى أفران الأجانب، ويخصص لهم حصة ٤٢٥ إردب قمح يوميًا ويراقب ميزان الخبز، فإن وجد به نقص ضرب صاحب المخبز مائتي سوط ويغلق مخبزه، وإن تكرر ذلك يرسله إلى السجن ليحاكم حسب القوانين[١].

- لائحة الاحتساب ١٨٣٠م:

أصدر محمد على لائحة الاحتساب عام ١٨٣٠م وقد تضمنت الشروط الواجب توافرها فى المحتسب، من حسن الأخلاق، والصدق، والإخلاص، والشدة، ورجاحة العقل، والإلمام بالقوانين؛ لأن القاهرة مدينة كبيرة، ومهما تم إعلان الأسعار فلا يتبعها التجار حيث يلجأون إلى زيادة الأسعار تارة وإلى نقص الميزان تارة أخرى؛ فقرر محمد على تعيين طائفة من ذوى الفطنة يطوفون على الحوانيت متنكرين للوقوف على أسعار السلع ووزنها، وإذا وجد أحد مخالفة اشترى هذه السلعة وسلمها إلى الدرك - الخفير - المتربص على ناحية الطريق[٢]، وولى ستة رجال ممن يجيدون القراءة والكتابة تم اختيارهم من أغوات الحرس الخديوى، وكل منهم يحمل بيانًا بالأسعار المتفق عليها حتى يراقبوا الأسعار، وتولى ملازم المحروسة رمزى أفندى تطبيق العقوبة على المطففين والغشاشين، وقام الديوان الخديوى بجمع مشايخ تجار المواد الغذائية باعتبارهم خبراء بأسعار السلع وتغييرها حسب مواسمها واتفقوا على تحديد أسعار السلع التى يتاجرون فيها، وقرر الديوان العقوبات، فقرر أن تكون عقوبة نقص الموازين الحديدية الموسوقة بختم الحكومة طبقًا لحالة البائع ومقدار النقص، أما عقوبة زيادة ثمن البيع فكانت الضرب بالسوط، وإغلاق الحانوت لمن لم يردعه الضرب[٣]، أو النفى إذا كان من الأجانب، وقد أقر محمد على هذه القرارات وأضاف إليها بعض النقاط لمراعاتها، وهى:

١- صنع الموازين المعدنية فى مسبك الحكومة وتوزيعها بعد ختمها بخاتم الحكومة على التجار بسعر التكلفة.

٢- المراقبون المتنكرون المتجولون فى أرجاء القاهرة لا ينبغى أن يكون زيهم على شكل واحد، وإنما ينتبهون إلى وجوب تبديل هيأتهم

---

(١) الوقائع المصرية، عدد ١٦٤، بتاريخ ٢١ المحرم ١٢٤٦هـ/ ١٢ يوليو ١٨٣٠م.

(٢) ديوان خديوى، دفتر ٧٧٧، م٤٨، ص٥٣، بتاريخ ١٦ رجب ١٢٤٥هـ/ ١٢ يناير ١٨٣٠م.

(٣) المصدر السابق، دفتر ٧٧٧، م٤٩، ص٥٣ - ٤٥، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٤٥هـ/ ٢٠ يناير ١٨٣٠م ، انظر: ملحق رقم(١٦).

٣- العقـوبات المفروضـة علـى المطففـين يجب طبع لائحتها وتزويد الموظفين المختصين بنسخ منها، مع الالتزام بتنفيذها حتى يطمأن الناس*.

٤- يتولـى المير لواء محمد بك ناظر عموم المهمات الحربية الإشراف على صناعة المـوازين، ويتولـى ناظر الضربخانة ختمها بالخاتم الحكومى، ويقوم المحتسب بجمع المـوازين من الأسواق ومقابلتها ومعاينتها فى دار السك كل ثلاثة أشهر، وتم تنفيذ هذه اللائحة(١).

وظل العمل بهذه اللائحة المنظمة لاحتساب القاهرة حتى صدر قانون السياستنامة عام ١٨٣٧م،الذى ألغى نظام الاحتساب فى البند الأول من الفصل الأول منه(٢)، والذى قام بتقسيم دواوين الحكومة إلى سبعة دواوين؛ فتولى الديوان الخديوى كما جاء فى قانون سياستنامة عام ١٨٣٧م "مـصلحة الأبنية وفروعها، والمخبز الملكى مع الكيلار العامر وتوابعه، والسلخانة، والقوافل، وديوان المواشى ... ومادة الاحتساب بعد رفع المحتسب، ومجلس التجار، ومجلس تجـار أوروبـا تـصير إحالـتهم بعهدة مدير الديوان .... "(٣) وتولى ديوان الخديوى مادة الاحتـساب عـن طـريق مجموعة من الموظفين(٤)، وتحولت وظيفة المحتسب بعد ذلك إلى حكمـدار الشرطة(٥)، وعندما ابتدع التجار الوزن بالحجارة والسنج القديمة غير المختومة عام ١٨٤٢م، قـام محمد على بالتنبيه على أحد الضباط بالبحث والتحرى عن هذه القضية وإبطال هذه الموازين، وتوزيع الموازين الجديدة والسنج الجديدة حتى تستقر الأوزان(٦).

علـى هـذا عرفت مصر نظام الاحتساب منذ العصور الإسلامية الأولى، وهو نظام إسـلامى أصيل ليس له مثيل فى النظم الأوروبية، فرغم الدور الذى لعبه المحتسب فى ضبط المكايـيل والمـوازين بالأسـواق ومنع الغش والسرقات، وتوفير السلع التموينية الرئيسة فى المناسـبات العامة كحلول شهر رمضان والأعياد والمواسم .. وغيرها، ومباشرة توزيع السلع

---

* مـن الأمثلة على هذه العقوبات: من يتجرأ على بيع سلع بنقص ميزانها، يضرب عشرة كرابيج فى المرة الأولى، وخمـسة وعـشرين فـى الثانـية وخمسين فى الثالثة، وفى الرابعة يرسل إلى ديوان الخديوى، أما إذا كان البائع من الأوربيين أو من أتباعهم يرسل للديوان دون المساس به للبت فى أمره. (الأوامر والمكاتبات، مصدر سابق، جـ٢، ص ٢٢ – ٢٣، بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة ١٢٥١هـ/ ٩ أكتوبر ١٨٣٥م).

(١) ديوان خديوى، دفتر ٧٧٧، م٥٠، ص٥٥، بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٤٥هـ/ ٢٤ يناير ١٨٣٠م؛ انظر ملحق رقم(١٧).

(٢) عبدالسميع الهراوى، مرجع سابق، ص٢٢٩.

(٣) أحمد فتحى زغلول، المحاماة، القاهرة، د.ن،١٩٠٠، ملحق ٢، ص ٤ – ٥.

(٤) عبدالسميع الهراوى، مرجع سابق، ص٢١١.

(٥) صلاح هريدى، الحرف والصناعات، مرجع سابق، ص٤٨.

(٦) المجلس الخصوصى، محفظة ١، وثائق، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٢١ ذى الحجة ١٢٥٧هـ/ ٣ فبراير ١٨٤٢م.

على التجار وبيعها للمستهلكين، فإن المحتسب قد تحول إلى أداة بطش فى يد الباشا، وذلك من خــلال إنزال عقوبات جسدية على المخالفين، بالإضافة إلى الغرامات المالية والتشهير بهؤلاء المخالفين، فى مقابل تقاضيه الرشاوى من بعض التجار؛ كى يغض بصره عن مخالفاتهم

وقد شهدت وظيفة المحتسب كثيرًا من التطور خلال عهد محمد على، فكثيرًا ما تدخل الباشا لتحديد مهام المحتسب وتطويق سلطاته والحد منها، فجاءت لائحة الاحتساب عام ١٨٣٠ م كخطوة أولي للحد من سلطة المحتسب، ووضع يده على المبالغ التى يتقاضاها المحتسب من الــتجار، وتحويل هذه الأموال لخزانة الحكومة، ثم جاءت الخطوة الأخيرة للقضاء على نظام الحسبة في مصر نهائيًا ضمن الإصلاح الإدارى الذى شهدته مصر عام ١٨٣٧م بدافع إعادة تنظيم الإدارة الحكومية، وبهذا تحولت مهمة الإشراف على الأسواق ومتابعة الالتزام بالتسعيرة إلى الشرطة.

ثالثًا: أسعار بعض السلع المتداولة داخل الأسواق المصرية:

كانــت الحكــومة تقــرر تــسعيرة تنظم بها المعاملات، وتضبط بها حركة الأسواق الــتجارية، وكــان مجلس المشورة يتولى تقدير التسعيرة الحكومية بعد الاستعانة بآراء ذوى الخبــرة، ثم يقوم الديوان الخديوى بإذاعتها ونشرها فى الجهات المختلفة للعمل بها[١]، ويقوم المحتــسب بمــراقبة تطبيقها فى الأسواق، ولكن بمرور الوقت كثرت التنظيمات التجارية فى عهــد محمد على من ديوان التجارة، ومجلس التجار ... وتضاءل دور المحتسب حتى انتهى عــام ١٨٣٧م، وتــولت الشرطة مهام المحتسب من ضبط الأسواق وغيرها[٢]، وقد وضعت الحكومة ثلاث تسعيرات: تسعيرة تشترى بها من الفلاحين، وتسعيرة تبيع بها للأهالى بالوكائل والأســواق، وكانت أعلى من تسعيرة الشراء، وتسعيرة تبيع بها للمصدريين، وكانت بلا ريب أعلى من التسعيرتين السابقتين[٣].

أصدر محمد على فرمانات لضبط الأسعار من حين لآخر، وكانت هذه الأسعار لا يتم اتــباعها فى بعض الأحيان حيث أنها لا تتناسب مع الأسعار المتداولة بالأسواق[٤]، فقد كانت هــذه الأســعار قليلة الإطراد، وبخاصة خارج الأسواق الكبرى، ولما كان بوغوص بك على

---

(١) أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص٢٩٢.

(٢) رســمية محمد حجازى، تجارة مصر الخارجية فى عهد محمد على، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، ١٩٨٩، ص٢٣.

(٣) أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص٢٩٣.

(٤) Crouchley, op.cit., p.86.

رأس الإدارة الـتجارية، فكان يتولى بنفسه متابعة أسعار المنتجات المصرية بالخارج وتحديد أسـعار بـيع الحاصلات بالداخل، وإبلاغ التجار بتلك الأسعار، وعند انخفاض أسعار بعض الحاصـلات كان يتولى تحديد الوسائل اللازم إتباعها لتلافى الأضرار، فحين انخفضت أسعار الـبن المستورد في السوق الداخلى عام ١٨٣٧م، تولى بوغوص تخفيض أسعار بن الحكومة لتـرويج المخـزون منه، كما كان يقوم بإخطار التجار بمقادير المحاصيل المتوقع جمعها قبل وصـولها للشون حتى يستطيعوا التقدم بعروضهم للشراء، هذا فضلاً عن متابعة الأسعار بعد إعلانها، فإن كانت هناك فرصة لزيادة الأسعار حتى بعد الاتفاق، فإنه يقوم بإبلاغ التجار بتلك الزيادة[١].

وكانت فرمانات أسعار السلع تحمل فى طياتها عقوبات الخارجين على هذه الفرمانات، فقـد وصـلت العقوبة إلى حد الإعدام[٢]، ووفقاً لسياسة الاحتكار والتحكم فى الأسعار وعدم السماح بالخروج عليها، كان محمد على يطلب من حكام الأقاليم إرسال تقارير دورية تتضمن أسـعار الحاصـلات والسلع الجارى بيعها بالأقاليم[٣]، وكان رئيس كل حرفة يتفق مع أرباب الخبرة بالمشورة بينهم، حيث كان سعر المنتج يختلف باختلاف الفصول، وقد كان كبار رجال الدولـة حتـى المحـافظ والمحتـسب والـنظار يجتمعون مع المنتجين لتحديد أسعار السلع المختلفة[٤]، وكان على كل طائفة اتخاذ اللازم؛ لحماية مصالح أعضائها، ومنها محافظتها على مـستويات أسـعار السلع بتحديد سعر لا يبيع العضو بأقل منه، وحتى لا يدخل المنتجون فى منافسة ضارة لكل من المنتج والمستهلك، وذلك عن طريق فرض سعر عادل لا مغالاة فيه مع ضمان الربح المعقول، ورغم ذلك تدخل محمد على فى أسعار المنتجات بشتى الطرق، إذ كان لا يوافـق علـى رفـع ثمن المنتج حتى لا يرتفع السعر على الأهالى[٥]، أما بالنسبة لبعض أصـناف الفـواكه، فكـان المحتسب يتولى وضع تسعيرتها بالاستعانة بكبار الفكهانية، وذلك لصعوبة وضع تسعيرة لكل صنف فاكهة، ولتغير أسعارها بتغير مواسمها[٦].

---

(١) يحيـى محمـد محمـود، بوغوص بك يوسفيان فيلسوف محمد على ومستشاره ١٧٦٨ - ١٨٤٤، ندوة محمد على بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠، ص٤١٩ - ٤٢٠.

(٢) محكمة البحيرة، س١٨، م٩٩٩، ص٤٦٢، بتاريخ ١٥ رجب ١٢٤٢هـ/ ١٣ فبراير ١٨٢٧م.

(٣) حلمـى شـلبى، المجتمع الريفى فى عصر محمد على، تاريخ المصريين رقم ٥٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص٨٧.

(٤) عبدالسلام عبدالحليم عامر، مرجع سابق، ص٤٥ - ٤٦.

(٥) المرجع السابق، ص٢٥ - ٢٦.

(٦) أمين سامى، تقويم النيل، جـ٢، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٨، ص٢٨١.

وقـد عمل محمد على على الحيلولة دون بيع التجار للسلع بأسعار أعلى من الأسعار المقـررة، ومـن يتلاعب بهذه الأسعار كان يمنع التعامل معه ويقيد اسمه فى دفتر الأشخاص الممـنوع الـتعامل معهم، وكان يصادر كل سلعة لم تنتج فى مصانعه أو حتى لم تختم بختم الحكـومة، فهـو يهـتم بضبط ما هو غير حكومى ويطالب نظاره وموظفيه بضرورة منعه بـتاتًا[١]، وكـان ذلـك فى ظل سياسة الاحتكار، التى كانت تعتمد بصفة أساسية على رغبة الحكـومة فى تحقيق أرباح ضخمة، إذ كان لا يجوز للتاجر تحديد أى سعر، بل عليه الالتزام بالأسعار المقررة، ويعاقب كل من يتجرأ على مخالفتها[٢].

وقد صدر فى عهد محمد على عدة تسعيرات، نذكر منها على سبيل المثال: التسعيرة الـتـى أعلـنت عام ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م، وكانت تخص السلع الغذائية من لحم وجبن وعسل وزيـت ومـسلى .. وغيـرها، فقد قام محمد على بتخفيض أسعار هذه المنتجات وإنذار من يخالفهـا بخـرم الآناف أو الشنق[٣]، وعندما قام محمد على بتخصيص راتب للمحتسب عام ١٢٣٢هـ/ ١٨١٦م، قام بوضع تسعيرة – سبق توضيحها – بتخفيض الأسعار بدلاً مما كان يقدم للمحتسب كإتاوات، ولم تتناسب هذه التسعيرة مع أغلب الأصناف، فلم تراع مثلاً: وجود صـنف بـشائر من الفاكهة أو الخضار فى أول موسمه إذ يباع بأعلى الأسعار، كما لم تراع زيـادة الـضرائب والجمارك ولا طمع الباعة وغشهم[٤]؛ لذا قام محمد على بإعلان تسعيرة أخـرى لتوحيد الأسعار فى كل الأقاليم، وقد أمر حكام الأقاليم بضبط الأسعار والمساواة بين الـناس[٥]، وتوالى إصدار التسعيرات بعد ذلك، فنجد أن الباشا أصدر تسعيرة عام ١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م، اسـتمرت سـارية حتـى عام ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٥م[٦]، وأصدر تسعيرة أخرى عام ١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م، ظلت سارية حتى عام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م[٧].

كان محمد على يأمر موظفيه بضبط تسعيرة الغلال – التى تباع للشون أو للخبازين أو للمتـسببين – وذلك دفعًا لمضايقة للأهالى[٨]، وكان يطالب حكام الأقاليم من حين لآخر بتقديم

(١) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص٢٠٨.

(٢) حلمى شلبى، المجتمع الريفى، مرجع سابق، ص١١٠ – ١١١.

(٣) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٨، ص٣٤٤.

(٤) المرجع السابق، جـ٨، ص٤١٨ – ٤١٩.

(٥) محكمة البحيرة، س١٦، م٤٢٠، ص٢٠١، بتاريخ ١٤ ذى القعدة ١٢٣٢هـ/ ٢٦ سبتمبر ١٨١٧م.

(٦) أمين سامى، مرجع سابق، ص٢١٨.

(٧) المرجع السابق، ص٣٢١.

(٨) ديوان خديوى، دفتر ٧٤٧، م١٥٨، ص٥٦، بتاريخ ٢ ربيع الآخر ١٢٤٤هـ/ ١٢ أكتوبر ١٨٢٨م.

قائمة بكافة الأصناف المشتراة من الأقاليم والدواوين والتجار وأسعار هذه السلع[1]، فيقدم حكام الأقاليم طلبات كل عام لديوان الخديوى يطالبون ببيان أسعار الغلال فى هذا العام قرب موسم الحصاد، فيقوم الديوان بإحالة هذا الطلب على المجلس العالى لتحديد الأسعار التى يجب الشراء بها، ويقوم الديوان الخديوى بإعلان هذه الأسعار[2]، ومع ازدياد ورود الغلال للشون الحكومية كان مجلس المشورة يقرر أسعار بيع الغلال للأهالى والعاملين بالمصالح الحكومية[3].

وفى بعض الأوقات كان محمد على يأمر مديريه بعدم التدخل فى تحديد أسعار بعض السلع، وترك الأهالى أحرارًا فى تحديد أسعارها، مثلما حدث مع صنف الحناء، فقد قرر محمد علـى عدم التدخل فى تحديد أسعارها، وترك الأهالى أحرارًا فى بيعها مقابل تعهدهم بتحقيق أضعاف أرباح السنوات السابقة إذا تركت لهم حرية بيعها[4]، وكذلك ترك لهم حرية بيع الحمص شرط تحصيل مبلغ ٦ ريالات (١٣,٥ قرشًا) كعوائد على كل إردب من المشترى[5].

وكان محمد على يرسل إلى بوغوص بك لتخفيض أسعار بعض السلع أو رفعها تبعًا لرواجها أو كسادها، فعلى سبيل المثال: أمره بتخفيض سعر صنفى الأرز والنيله عام ١٨٣٥م لكسادهما[6]، وكان دائم الاستعلام عن أسباب هبوط أسعار الغلال فى حين احتياج الأهالى إليها، وعن مقدار المتوفر منها بالأسواق وسعر بيعها[7]، ويبلغ المديريين بأنه لا يوافق على بيع الغلال للأهالى بسعر أقل من أسعارها الرائجة بين التجار، ويأمرهم بإيجاد وسائل لرفع الضيق عن الأهالى[8]. كما كان يأمر بزيادة ثمن قربة الماء منعًا لشكوى السقائين من انخفاض أسعارها[9]، ويأمر بوضع تسعيرة للحم تكون فى مصلحة الأهالى[10].

ولكى نعطى صورة حقيقية عن أسعار السلع وما حدث لها من انخفاض أو ارتفاع، سأعرض أسعار بعض السلع، مثل: القمح، والفول، والذرة، واللحم، والمسلى .. إلخ؛ لما تمثله

---

(١) محافظ أبحاث، محفظة ٤٩، م٣٢، بدون ص، بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة ١٢٤٤هـ/ ١٩ ديسمبر ١٨٢٨م.

(٢) الوقائع المصرية، عدد ٢٣، بتاريخ ٧ شوال ١٢٤٤هـ/ ١٣ إبريل ١٨٢٩م.

(٣) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٥، م١٢٧، ص٢٥٤، بتاريخ ١٤ رمضان ١٢٤٤هـ/ ٢١ مارس ١٨٢٩م.

(٤) معية سنية، محفظة ٦٠، دفتر ٥٤، م٣١٤، ص٨٧، بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة ١٢٥٠هـ/ ١٦ أكتوبر ١٨٣٤م.

(٥) مجلس ملكية، محفظة ٤، م١٢٤، ص٢٤٩، بتاريخ ٣ صفر ١٢٥٢هـ/ ٢١ مايو ١٨٣٦م.

(٦) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٧، م٢٢، بدون ص، بتاريخ ٢ رجب ١٢٥١هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٨٣٥م.

(٧) معية سنية، محفظة ٨٣، دفتر ٧٤، م١١٨، ص٣٤، بتاريخ ٨ ذى القعدة ١٢٥١هـ/ ٢٦ فبراير ١٨٣٦م.

(٨) المصدر السابق، محفظة ٩١، دفتر ٨١، م٣٤،بدون ص، بتاريخ ٢٣ رجب ١٢٥٢هـ/ ٥ نوفمبر ١٨٣٦م.

(٩) مجلس ملكية، محفظة ٤، م٧، ص١٣، بدون ص، بتاريخ ٣ المحرم ١٢٥٢هـ/ ٢١ إبريل ١٨٣٦م

(١٠) المصدر السابق، محفظة ٤، م٢٢، ص٤٥، بتاريخ ٨ المحرم ١٢٥٢هـ/ ٢٦ إبريل ١٨٣٦م.

هذه السلع من أهمية بالنسبة للمستهلكين والتجار، وذلك من خلال عرض هذه الأسعار فى ظل سياســة الاحتكار وعصر الحرية الاقتصادية، وقبل التحدث عن هذه الأسعار، خاصة الغلال، لابــد من توضيح كمية الغلال المستهلكة سنويًا بمدينة القاهرة وحدها على سبيل المثال، فإنها تحـتاج شهريًا ١٤٣٨٩٦ إردب قمح، و ٤٠٧٠ إردب شعير، و ٤٣٢٣٢ إردب فول، ١٧٠ إردب عدس، و ٥١٨ إردب برسيم (تقاوى) ، و ١٧٦٢ إردب ذرة، وتبلغ جميعها ١٩٣٦٤٨ إردب سنويًا(١).

١ – الغلال*

المحصول / السنة	القمح	الفول	الأرز	الذرة
١٨١٢ (٢)	٢٨ – ٣٢	–	١٠٠	–
١٨٢١ (٣)	٥٠ – ٦٠	٣٠ – ٣٢	١٢٤	٣٢
١٨٢٥	٧٢ – ٩٦ (٥)	٢٠,٢٥ (٤)	١٣٥	٢٢,٥
١٨٢٧ (٦)	٧٦	–	٢٤٧,٥	١٨
١٨٣٣ (٧)	٤٥ – ٥٥	٢٤,٥	٣٦٠	–
١٨٣٦ (٨)	٦٠	٣٦	١٢٥ – ١٥٨	–
١٨٣٨ (٩)	٨٥ – ١٠٠	٨٠ – ٨٤	–	٢٥
١٨٤٠ (١٠)	٨٠ – ٦٠	٦٠	–	٢٠
١٨٤٢ (١١)	٦٥	٣٦	–	–
١٨٤٥ (١٢)	٦٦ – ٧٢	٣٩ – ٤٥	١٣٥	–
١٨٤٧ (١٣)	٧٠ – ٨٠	٤٥ – ٥٥	١٥٠ – ٢٢٥	٤٠ – ٤٣

(١) الوقائع المصرية، عدد ٦٨، بتاريخ ١٧ ربيع الآخر ١٢٤٥هـ/ ١٦ أكتوبر ١٨٢٩م.

* الأسعار الواردة بهذا الجدول مقدرة بالقرش.

(٢) محافظ الذوات، محفظة ٢، م١٦، بدون ص، بتاريخ ٣ المحرم ١٢٢٧هـ/ ١٩ يناير ١٨١٢م.

(٣) عمر طوسون، مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن، الإسكندرية، مطبعة صلاح الدين الكبرى، ١٩٣١، ص٣٠١.

(٤) أمين سامى، مرجع سابق، ص٣٢١.

(٥) معية سنية، محفظة ٢٢، دفتر ١٩، م٢٦٦، ص٣٧، بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٢٤١هـ/ ٦ نوفمبر ١٨٢٥م.

(٦) الوقائع المصرية، عدد ٣، بتاريخ ٣ صفر ١٢٤٣هـ/ ٢٧ أغسطس ١٨٢٧م.

(٧) معية سنية، محفظة ٦٠، دفتر ٥٤، م ١٧٨، ص٥٠، بتاريخ ١١ جمادى الآخرة ١٢٤٩هـ/ ٢٧ أكتوبر ١٨٣٣م.

(٨) مجلس ملكية، محفظة ٤، م٥٤، ص١١٠، بتاريخ ١٦ المحرم ١٢٥٢هـ/ ٣ مايو ١٨٣٦م.؛ محافظ رشيد، محفظة ١، م٤٩، بدون ص، بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٥٢هـ/ ٢٧ نوفمبر ١٨٣٦م.

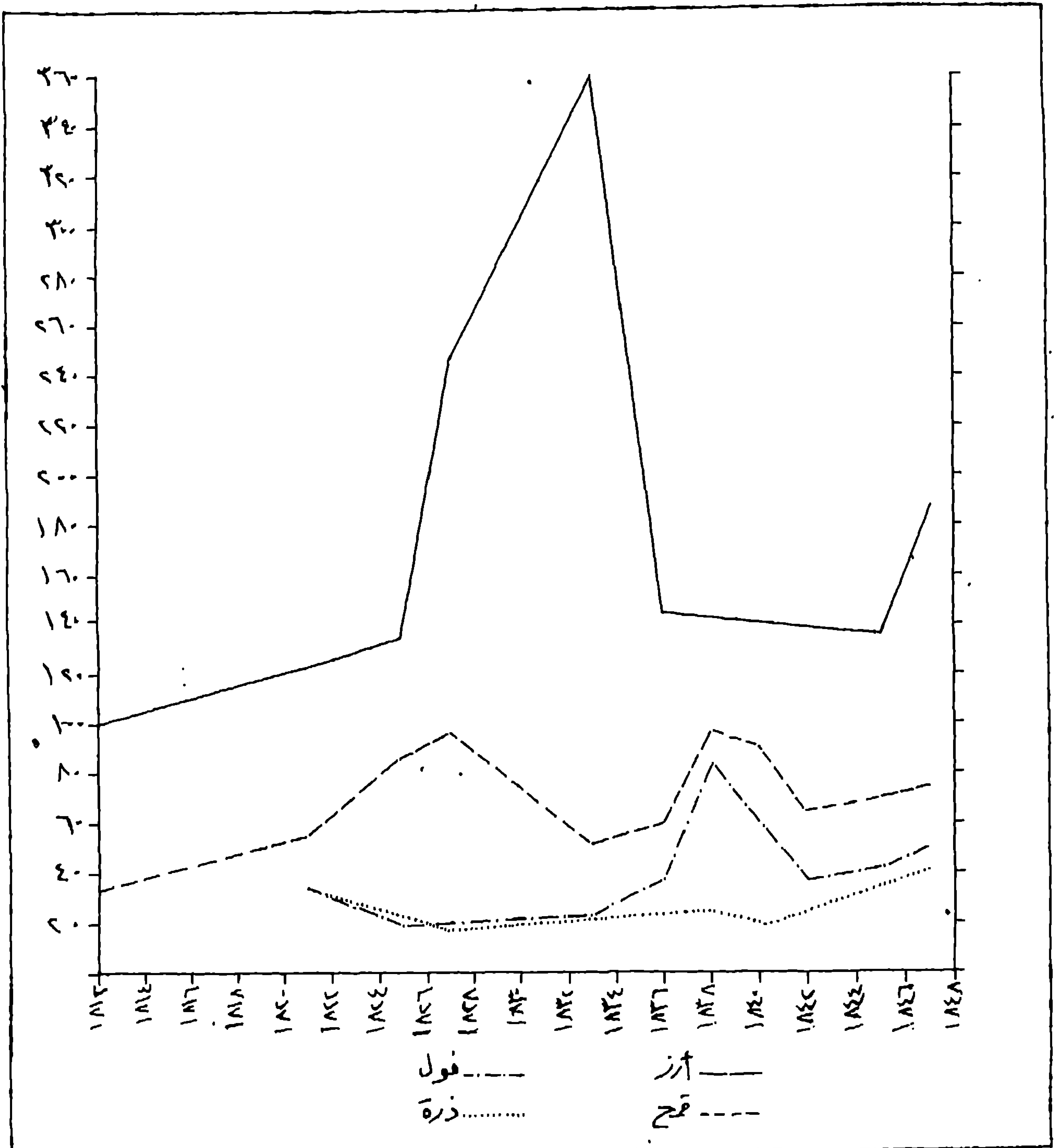
(٩) شورى المعاونة محفظة ٨، دفتر ١٦، م٧٦، بدون ص، بتاريخ غرة المحرم ١٢٥٤هـ/ ٢٧ مارس ١٨٣٨م.

(١٠) ديوان كتخدا، محفظة ٢، م١٩٠، بدون ص، بتاريخ ١٩ شوال ١٢٥٦هـ/ ١٤ ديسمبر ١٨٤٠م.

(١١) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، م٥٣، بدون ص، بتاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٢٥٨هـ/ ٥ مايو ١٨٤٢م.

(١٢) المصدر السابق، س٥٢٩٠م جـ١، وارد، م١٩٦، ص١٨٢ – ١٩٣، بتاريخ ٦ المحرم ١٢٦١هـ/ ١٦ يناير ١٨٤٥م.

(١٣) الوقائــع المــصرية، عدد ٨٢، بتاريخ ٣ شوال ١٢٦٣هـ/ ١٥ سبتمبر ١٨٤٧م؛ ديوان التجارة والمبيعات، س ٥٢٩٣ جـ١، وارد، م٥٥، ص٩٣، بتاريخ ٧ ذى الحجة ١٢٦٣هـ/ ١٧ نوفمبر ١٨٤٧م.



رسم بياني يوضح ارتفاع و انخفاض أسعار الغلال

من الملاحظ على هذه الأسعار أنها تميل إلى التذبذب إلا الزيادة أو النقصان بانتظام، وذلك إما لعوامل طبيعية، مثل: زيادة أو نقص منسوب فيضان النيل، أو عدم نمو الغلال، أو قلة المحصول .. وغيرها، إما لعوامل بشرية، مثل: سياسة الاحتكار، أو الحرية الاقتصادية، أو رواج السلعة أو كسادها.

لقد ارتفع سعر القمح والأرز تدريجيًا في الفترة الممتدة من عام ١٨١٢م إلى عام ١٨٢٥م، نتيجة لقلة المحصول عام ١٨١٢م بسبب انخفاض منسوب النيل، وارتفاع درجة الحرارة، وانتشار الدودة بين المحصول في أواخر عام ١٨١١م[١]؛ مما ترتب عليه ارتفاع سعر الغلال[٢]، فقد بلغ سعر إردب القمح ٩٦ قرشًا، والأرز ١٣٥ قرشًا عام ١٨٢٥م؛ لرواج سوق الغلال[٣]، وقد كانت السمة المميزة لهذه الفترة هي غلو الأسعار سواء بالنسبة للمأكولات أو الغلال أو الملابس[٤]، فعلى سبيل المثال: أمر محمد على بسرعة جلب القمح من الأقاليم لتجنب نفاد كمية القمح، وطلب من المجلس العالي بحث مسألة قلة القمح بالأسواق والعمل على توفيره للأهالي[٥]، بينما انخفض سعر كل من الفول والذرة في تلك الفترة؛ لتردد التجار في شراء هذين المحصولين لأنهما من مخزون الأعوام السابقة، لذا طلب الباشا تخفيض أسعارهما حتى يروجًا بين التجار، ويتخلص من الموجود منهما بالشون[٦].

وانخفض سعر القمح والذرة في الفترة الممتدة من ١٨٢٥م حتى ١٨٣٣م نتيجة لكساد سوق الغلال وخاصة القمح والذرة، فطلب محمد على من بوغوص بك تخفيض أسعارهما وبيعهما للتجار حتى يتخلص من المخزون منهما[٧]، وطلب من ديوان الخديوى اتخاذ إجراءات للحيلولة دون بيع التجار لهاتين السلعتين بأعلى من الأسعار المقررة لهما؛ لتروجا بين التجار[٨]، بينما ارتفع سعر كل من الفول والأرز لرواج تجارتهما.

وارتفع سعر القمح والفول والذرة مرة أخرى بعد عام ١٨٣٣م، حتى بلغوا أعلى الأسعار عام ١٨٣٨م ،وهو ١٠٠ قرش للقمح، و٨٤ قرشًا للفول، و ٢٥ قرشًا للذرة؛ لرواج

---

(١) أمين سامى، مرجع سابق، ص٢٣٥.
(٢) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٧، ص٢٤٧.
(٣) ديوان كتخدا، محفظة ١، م١٤، بدون ص، بتاريخ ١١ ذى القعدة ١٢٤٠هـ/ ٢٨ يونية ١٨٢٥م.
(٤) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٨، ص٤٩٦ – ٤٩٧.
(٥) معية سنية، محفظة ٢٢، دفتر ١٩، م٢٦٦، ص٣٧، بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٢٤١هـ/ ٦ نوفمبر ١٨٢٥م.
(٦) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٥جمادى الآخرة ١٢٤٠هـ/ ٢٦ يناير ١٨٢٥م.
(٧) المصدر السابق، محفظة ٥، م١٢٧، بدون ص، بتاريخ ١٤ رمضان ١٢٤٤هـ/ ٢١ مارس ١٨٢٩م.
(٨) ديوان خديوى، دفتر ٧٩٧، م٨٢،بدون ص، بتاريخ ٢٧ جمادى الآخرة ١٢٤٩هـ/ ١٢ نوفمبر ١٨٣٣م.

سـوق الغلال واحتياج الأهالى لها[١]، نتيجة لتطبيق سياسة الاحتكار وما نتج عنها من ارتفاع أسعار السلع لا سيما المواد الغذائية، مما كان سببًا فى معاناة الفقراء وازدياد بؤسهم تحت ظل الاحـتكار[٢]؛ لـذا طلب محمد على من الموظفين تخفيض سعر القمح إلى ٨٥ قرشًا للإردب رحمة بالأهالى والأرامل والفقراء[٣]، وأخذ سعر الأرز فى الانخفاض فبعد وصول سعره إلى أعلى سعر عام ١٨٣٣م وهو ٣٦٠ قرشًا انخفض إلى ١٥٨ قرشًا، بناءً على طلب محمد على مـن بوغوص بك تخفيض سعر كل من الأرز – والنيلة – لكساد تجارتهما[٤]، واستمر هبوط سعره حتى عام ١٨٤٥م.

انخفضت أسعار الغلال مرة أخرى بعد عام ١٨٣٨م، واستمر هذا الانخفاض حتى عام ١٨٤٥م؛ لقلـة وجود الغلال بالأسواق وضيق الأهالى، فطلب محمد على من عموم المديرين توفيـر هذه الغلال للأهالى بإخراج المخزون منها بالشون وبيعها للأهالى بتخفيض أسعارها، وأنـذر كل من يتباطأ فى تنفيذ هذا الأمر منهم[٥]، وقد جاء هذا الأمر ليتوافق مع بدء تطبيق سياسة الحرية الاقتصادية وسقوط الاحتكار عقب معاهدة لندن ١٨٤٠م

وارتفعـت أسـعار الغلال مرة أخري فى الفترة من عام ١٨٤٥م إلى عام ١٨٤٧م؛ فنـتيجة لشراء التجار الغلال من الفلاحين مباشرة قبل توريدها إلى أسواق الغلال[٦]، لا سيما بعد صدور لائحة ترتيب زراعة الأراضى عام ١٨٤٥م بالاشتراك مع الحكومة التى خصصت للفلاح جزء من محصوله يتمتع به ويتاجر به مما ترتب عليه ارتفاع أسعار الغلال[٧].

وكـان الباشـا يـراقب توريد القمح للشون بصفة خاصة، ففى عام ١٨٤٣م أرسل لمديـرى الأقالـيم الوسطى لقلة القمح الوارد منها، حيث بلغ مقداره ٣٧٥٦٢٩ إردبا فى هذا العـام، أى أنـه نقص حوالى ٧٣٩٤٢ إردبا[٨]، وقد كان يمنع التجار الأوروبيين من شرائه عندما يقل المحصول، مثلما حدث عام ١٨٤٥م[٩]، وكان ذلك فى عهد حرية التجارة.

---

(١) معية سنية، محفظة ٨٣، دفتر ٧٤، م١١٨، ص٣٤، بتاريخ ٨ ذى القعدة ١٢٥١هـ/ ٢٦ فبراير ١٨٣٦م.

(٢) محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص٥٠.

(٣) شورى المعاونة، محفظة ١٣، دفتر ٢٧٨، م٢٤٤، بدون ص، بتاريخ ٢٧ المحرم ١٢٥٤هـ/ ٢٣ إبريل ١٨٣٨م.

(٤) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٨، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٢ رجب ١٢٥١هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٨٣٥م.

(٥) الأوامر والمكاتبات، مصدر سابق، جـ٢، ص٤٤٢، بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٥٦هـ/ ٢٤ أكتوبر ١٨٤٠م.

(٦) ديوان كتخدا، دفتر ٥٨٦، م٣٢٨٣، بدون ص، بتاريخ ٢٤ جمادى الأخرة ١٢٦٣هـ/ ١١ يونيه ١٨٤٧م.

(٧) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص٤٠٤.

(٨) أمين سامى، مرجع سابق، ص٥٢٧.

(٩) المرجع السابق، ص٥٣٥.

٢- اللحم والمسلى

السنة	أقـــــــــــــة		قنطار
	لحم الضأن	لحم البقر	المسلى
١٨٠٥ (١)	قرش و ٢٨ بارة	٣٣ بارة	-
١٨١٥ (٢)	٢٥ بارة	١٩ بارة	-
١٨١٧ (٣)	٢٢ بارة	١٩ بارة	٥٠ قرشاً
١٨٢٠ (٤)	قرش و ١٩ بارة	٣٥ بارة	١١٢,٥ قرشاً
١٨٢٥- ١٨٣٦ (٥)	قرش و ٢٨ بارة	قرش و ٣ بارات	١٤٠ قرشاً
١٨٣٨ (٦)	من ٥ قروش إلى ٥ قروش و ٢٠ بارة	من ٥ قروش إلى ٥ قروش و ٢٠ بارة	-
١٨٤٧ (٧)	-	-	٢٢٥ قرشاً

و فيما يلى رسم بيانى يوضح ارتفاع و انخفاض أسعار اللحم و المسلى

(١) المرجع السابق، ص١٩٨.

(٢) محكمة البحيرة، س١٤، م٧٢٥، ص٣٦٦، بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٢٣١هـ/ ٢٧ إبريل ١٨١٥م.

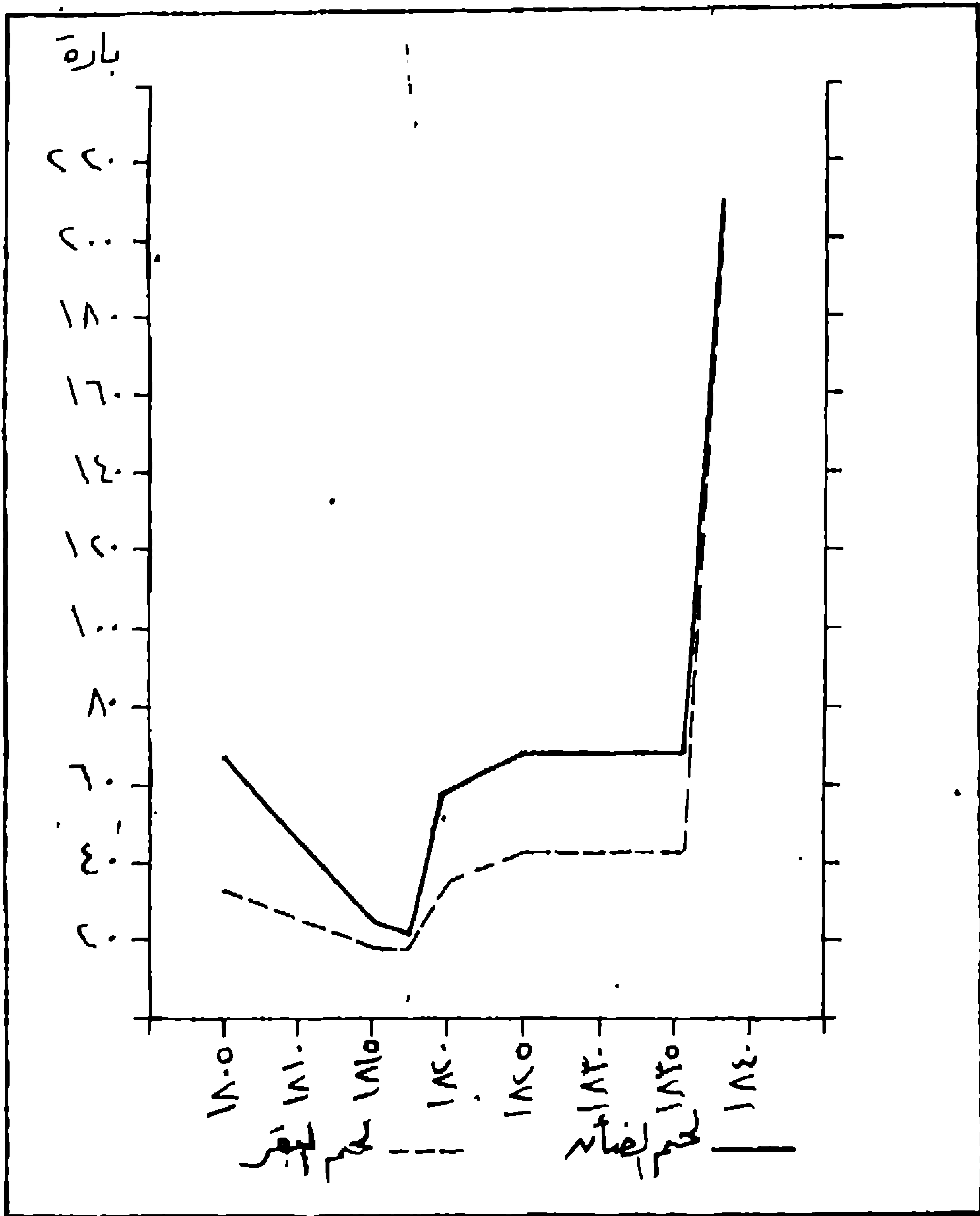
(٣) المصدر السابق، س١٦، م٤٣٥، ص٢٠٧، بتاريخ ١٩ ربيع الأول ١٢٣٢هـ/ ٨ فبراير ١٨١٧م.

(٤) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٨، ص٤٩٦ - ٤٩٧؛ أمين سامى، مرجع سابق، ص٢٨١.

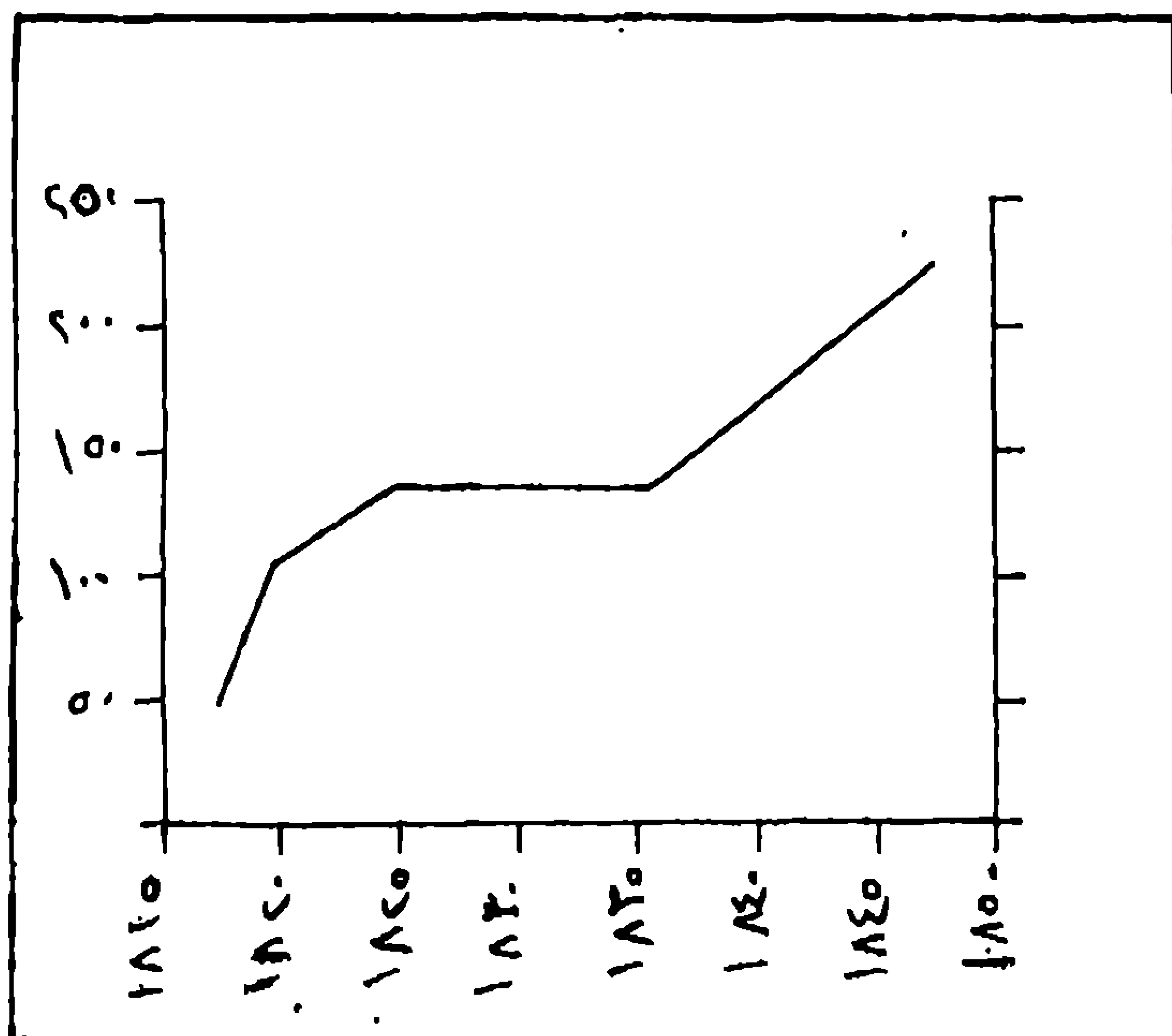
(٥) أمين سامى، مرجع سابق، ص٣٢١.

(٦) جون بورنج، مرجع سابق، ص٥٣٠.

(٧) الوقائع المصرية، عدد ٦٩، بتاريخ غرة رجب ١٢٦٣هـ/ ١٥ يوليه ١٨٤٧م.



أسعار اللحم



أسعار المسلى

كـــان سعر اللحم مرتفعًا منذ بداية عهد محمد على نتيجة لشح وجوده بالأسواق[١]، ثم أخـــذت هذه الأسعار فى الانخفاض تدريجيًا حتى عام ١٨٢٠م؛ لإعلان الحكومة تسعيرة عام ١٨١٥م للمأكـــولات، مثل: اللحم والمسلى، وخفضت أسعارها بشدة وأنذرت من يخالف ذلك بالتنكيل وخرم الآناف؛ فأخفى التجار المسلى والزيت من الحوانيت وأخذوا يبيعونه ليلاً بالسعر الذى يحددونه، ولكثرة الطلب على المسلى كان يباع بأعلى الأسعار[٢]؛ فاتخذ محمد على عدة وســـائل للحـــيلولة دون مخالفـــة التسعيرة التى وضعها، منها: جعل الذبح قاصرًا على مذابح الحكـــومة ومعاقـــبة كل من يخالف ذلك، ونشر العساكر بالطرق لرصد من يدخل المدينة بأية مواشى فتؤخذ منه ويدفع له ثمنها ويتم توزيع اللحم على الجزارين بسعر محدد[٣]، وقد حرص محمـــد على على حماية الثروة الحيوانية، فقد أصدر أوامره لديوان الإيرادات فى عام ١٢٥٥ هـــ/ ١٨٣٩م بعـــدم ذبح الأبقار للأهالى ولا للميرى للإكثار من البقر، وتأديب من يخالف ذلك[٤].

أمـــا بالنـــسبة للمسلى فقد فرض على كل فدان رطلاً من المسلى، ويقوم مشايخ البلاد بجمـــع هذه الأرطال من الأقاليم وإرسالها إلى القاهرة ، ثم حدد تسعيرة لها، وعين طائفة من العـــسكر فى الطرقات لضبط الفلاحين الذين كانوا يأتون ليلاً لبيع المسلى سرًا بأضعاف ثمنه وأخذه منهم وإعطائهم ثمنه حسب التسعيرة[٥].

ثـــم أخـــذت أسعار اللحم والمسلى ترتفع منذ عام ١٨٢٠م وحتى ١٨٣٨م وظلت فى الارتفاع حتى عام ١٨٤٧م وقد كان غلاء الأسعار هو السمة المميزة لعشرينيات القرن التاسع عـــشر الميلادى؛ نتـــيجة لشح وجود السلع بسبب التشديد فى تطبيق سياسة الاحتكار؛ فبالنسبة للحوم منع الباشا الذبح خارج السلخانة والقبض على من يخالف ذلك[٦]، ووضع تسعيرة للمواد الغذائـــية حـــدد بهـــا أسعار معظم هذه المواد عام ١٨٢٧م، ومن الملاحظ على هذه التسعيرة

---

(١) أمين سامى، مرجع سابق، ص١٩٨.

(٢) المرجع السابق، ص٢٥٠.

(٣) الجبرتى، مرجع سابق، جـــ٨، ص٤٢١ – ٤٢٢.

(٤) أمين سامى، مرجع سابق، ص٤٩٥.

(٥) الجبرتى، مرجع سابق، جـــ٨، ص٤٢١ – ٤٢٢.

(٦) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص٢٠٣.

ارتفاع الأسعار بها عن الأعوام التي سبقتها؛ مما ترتب عليها ارتفاع الأسعار فى السنوات التى تلتها[١].

واستمر ارتفاع الأسعار خلال الثلاثينيات من القرن التاسع عشر الميلادى بسبب زيادة عدد السائحين العابرين لمصر فى طريقهم للهند بعد تحسين الطريق البرى، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بالقاهرة – والإسكندرية – رغم أن الأسعار كانت بالأقاليم نصف أو ثلث الأسعار بالمدن[٢]، فضلاً عن شدة الحاجة للأموال لتمويل الجيوش المحاربة ببلاد الشام والأناضول، واستمر غلاء الأسعار حتى الأربعينيات من ذلك القرن[٣].

٣- الصابون:

قل وجود الصابون بالأسواق عام ١٨١٥م؛ لفرض الضرائب عليه، وقلة الموجود منه، وبيع الرطل بقرش ونصف أو أكثر[٤]، وقد نتج عن ذلك قلة الصابون، وقد حدد محمد على سعره فى تسعيرة عام ١٨١٦م بـ ٣٦ بارة للرطل، ولكن التجار بوكالة الصابون اشتكوا من هذا السعر، وادعوا قلة ربحهم وبالغوا فى هذا التشكى، فرفع الباشا سعر الصابون إلى ٤١ بارة أى قرش وبارة، وأرسل مندوبًا منه لمباشرة البيع، ولكن العساكر كانوا يشترونه ولا يسمحون لأحد غيرهم بشرائه، ثم يبيعونه للأهالى بعد ذلك بزيادة سعره فوصل إلى قرشين[٥]، وقام محمد على بتحديد سعره بعد ذلك فى تسعيرة عام ١٨٢٠ – ١٨٢٥م بقرش للرطل[٦].

قدم المحتسب عام ١٨٣٠م تقريرًا للديوان الخديوى مضمونه أن الصابون كان رائجًا فى عامى ١٨٢٧م – ١٨٢٨م، وكان التجار يبيعونه بقرش ونصف للرطل، ولكن هذا الصابون كسدت تجارته عام ١٨٣٠م، ورفض التجار تخفيض سعره، وكانوا يضيفون على كل قنطار من ٢٠ إلى ٢٥ رطلاً بلا مقابل عند بيعهم للمتسببين؛ فكان يصل سعر شراء المتسبب له (٤١ بارة) قرش وبارة ثم يتولى بيع الرطل من ٤٥ إلى ٤٨ بارة، وأوضح المحتسب للديوان أن الصابون يقل وزنه بمرور الوقت لجفافه، فيجب حماية المتسببين من

---

(١) محكمة البحيرة، س١٨، م٩٩٩، ص٤٦٢، بتاريخ ٦ ربيع الأول١٢٤٣ هـ/ ٢٨ سبتمبر١٨٢٧م؛ أنظر الملحق رقم (١٣)

(٢) إدوارد وليم لين، مرجع سابق، ص٢٣٣.

(٣) الوقائع المصرية، عدد ٦٩، بتاريخ غرة رجب ١٢٦٣هـ/ ١٥ يوليه ١٨٤٧م.

(٤) أمين سامى، مرجع سابق، ص٢٥٠.

(٥) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٨، ص٣٩٣ – ٣٩٤.

(٦) أمين سامى، مرجع سابق، ص٢٨١.

الخسارة والسماح لهم بإضافة ٤ بارات على سعر كل رطل حتى يتمكنوا من تحقيق أرباح[١]، وفـــى عـــام ١٨٣٢م قرر مجلس المشورة بأن يباع رطل الصابون بقرش ونصف وذلك لقلة الـــزيت بـــبلاد الشام بناءً على طلب المحتسب ومجلس التجار، وطالب المجلس من المحتسب إبلاغ المجلس عند زيادة كمية الصابون الموجودة بالأسواق و السعر المناسب لبيعه[٢]، وعندما علـــم الباشـــا أن الـــصابون يباع بالقاهرة والإسكندرية والمصالح الحكومية بقرشين ونصف للـــرطل، فـــى حـــين أن الصابون أرخص سعرًا بسوريا – لتوافر الزيوت – فأمر باستمرار إرسال ما تحتاجه مصر من الصابون من الشام بصفة دائمة[٣].

٤- الدخان والبن:

مـــنذ ورود صـــنفى البن والدخان إلى مصر فى القرن السادس عشرالميلادى، زادت شـــعبيتها لدى الأهالى، وكانت بعض أنواع الدخان تزرع فى الصعيد، ولكنها كانت أقل جودة مـــن تلك التى يتم استيرادها، وكانت زيادة استهلاك الدخان بالريف المصرى، دافعًا لاحتكار محمـــد على له عام ١٨١٠[٤]، وقد بلغ سعر قنطار الدخان عام ١٨٢٧م ما بين ٩٠ قرشًا و ١١٥ قرشًا حسب نوع صنف الدخان[٥]، وفى عام ١٨٤١م تراوح سعره ما بين ١٨٠ قرشًا و ٢٧٧ قرشًا للقنطار[٦]، وانخفض سعره عام ١٨٤٧ إلى ١٠٠ قرش للقنطار[٧].

وعـــندما بدأت الحرب الوهابية انقطع ورود البن اليمنى لمصر عام١٨١١م، مما أدى إلـــى ارتفـــاع ســـعر البن اليمنى فى مصر، حيث وصل سعره إلى ٦٧٥ قرشًا للقنطار، وقل وجـــوده بالأســـواق والدكاكـــين حتى أن الناس صنعوا القهوة من أنواع الحبوب المحمصة، كالـــشعير والقمـــح والفـــول[٨]، وقـــد ورد إلى مصر عام ١٨١٢م كثيرًا من البن الأفرنجى الأخضر، فقام الباشا بتوزيعه على التجار بسعر ٢٣ ريال فرانسه (١٦٢ قرشًا) للقنطار، وكان التجار يخلطون البن الأفرنجى باليمنى لرخص سعر الأخير[٩].

---

(١) الوقائع المصرية، عدد ١٩٢، بتاريخ ٧ ربيع الآخر ١٢٤٦هـ/ ٢٦ سبتمبر ١٨٣٠م.

(٢) ديوان خديوى، دفتر ٧٧٧، م٢١، ص٦٢، بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/ ٢٩ أكتوبر ١٨٣١م.

(٣) عابدين، محفظة ٣٧، دفتر ١٢، م٣٩٧، ص٨٣، بتاريخ ١٩ جمادى الأولى ١٢٥٢هـ/ ٢ سبتمبر ١٨٣٦م.

(٤) Cuno, op.cit., p.54.

(٥) ديوان خديوى، محفظة ١٩، دفتر ٧٣٥، م١٠٦، ص٢٤، بتاريخ ٢٢ ذى الحجة ١٢٤٢هـ/ ١٨ يوليو ١٨٢٧م.

(٦) مصر الشرعية، تركات، س٤، ص٥٩، م٨٤، بتاريخ ٢ ربيع الآخر ١٢٥٧هـ/ ٢٥ مايو ١٨٤١م.

(٧) الوقائع المصرية، عدد ٦٩، بتاريخ غرة رجب ١٢٦٣هـ/ ١٥ يوليه ١٨٤٧م.

(٨) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٧، ص٢١٧.

(٩) المرجع السابق، جـ٧، ص٢٣٤.

وقـد طـاف المحتـسب على الأسواق عام ١٨١٤م ليعلن على التجار والأهالى ألا يـتعاملوا فى بيع البن – والبهار – إلا بالريال المصرى الذى يساوى ٩٠ بارة (قرشين وربع) حـيث كـان التجار يشترطون بيع هاتين السلعتين بالريال الفرانسه[١]، مما يؤدى إلى تضرر المتسببين والأهالى، وبهذا الإعلان كان من حق الأهالى شراء البن – والبهار – بما يشاعون مـن الـنقود، وكان السيد محمد المحروقى شاهبندر التجار وراء هذا الإعلان بسبب تعطيل تجارة البن – والبهار – لعدم توافر الريالات الفرانسه بأيدى الأهالى[٢].

وبعد نجاح محمد على عام ١٨٢٠م فى الاستيلاء على بعض المراكز اليمنية وإرغام صـنعاء على تقديم ٣٠٠٠ قنطار بن يمنى سنويًا كجزية لمصر، وكان البن الأفرنجى رائجًا بالأقالـيم؛ واقتصر استخدام البن اليمنى على القاهرة والإسكندرية فقط، وظل الريال الفرانسه هو المتعارف عليه لدى تجار الجملة والمتسببين[٣]، وكان يتم إعطاء مهلة شهر لتجار البن فإذا لـم يتمكنوا من بيع البن كانت تشتريه الحكومة منهم بسعر ٥٤٠ قرشًا للقنطار[٤]، وفى بعض الأحيان كانت الحكومة تتنازل عن أرباحها من بيع البن اليمنى أو الأفرنجى حتى تتخلص مما هـو مخـزون لـديها بالشون خوفًا من فسادهما أو نفاذ رائحتهما[٥]، وقد طلب بعض التجار اليونانيـين شـراء البن المخزون بسعر ١٢ ريال فرانسه (٢٤٠ قرشًا) للقنطار مع أن سعره المـتداول ١٧ ريـال فرانـسه (٣٤٠ قرشًا) وإذا تم بيعه بهذا السعر سيسبب خسارة كبيرة للحكومة؛ فطلب الباشا من بوغوص بك التحقق من سعر البن وهل سيرتفع سعره أم يبيعه لهم بهـذا الـسعر؟[٦] بيد أن بوغوص بك أشار عليه بالبيع بهذا السعر لعدم وجود فرص لارتفاع سعر البن، فأمر الباشا مدير الخزانة بتخفيض سعر البن الذى يباع لكافة التجار[٧].

٥- الأقمشة:

بلغ ثمن ثوب القطن عام ١٨١٧م ٧ قروش ونصف بعد أن كان سعره قرشين ونصف أو أقـل أو أكثـر حسب جودته أو رداءته، وبلغ سعر ثمن مقطع القماش السميك ١٥ قرشًا،

---

(١) أمين سامى، مرجع سابق، ص٢٤٦.

(٢) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٨، ص٣١٨ – ٣١٩.

(٣) معية سنية، محفظة ٥٣، دفتر ٤٩، م١٥٢، ص٥٠، بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٤٨هـ/ ١٣ فبراير ١٨٣٣م.

(٤) المصدر السابق، محفظة ٦٠، دفتر ٥٤، م١٣١، ص٣٧، بتاريخ ١٧ صفر ١٢٤٩هـ/ ٧ يوليو ١٨٣٣م.

(٥) المصدر السابق، محفظة ٦٩، دفتر ٦٢، م٣٣٤، ص١٢٣، بتاريخ ٩ رمضان ١٢٥٠هـ/ ٩ يناير ١٨٣٥م.

(٦) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٧، م١٣٢، ص٦٢، بتاريخ ١٢ ذى القعدة ١٢٥٠هـ/ ١٢ مارس ١٨٣٥م.

(٧) المصدر السابق، محفظة ٨، م١٠٩، بدون ص، بتاريخ ٢٥ المحرم ١٢٥١هـ/ ٢٣ مايو ١٨٣٥م.

وكـــان سعره أقل من ثلث هذا السعر، وقد أضرت هذه الأسعار الباهظة الغنى قبل الفقير[١]، وقد بلغ سعر مقطع البفتة المصرية عام ١٨٣٨م ٥٠ قرشاً، ولكن منافسة البفتة المستوردة لها أدى إلى عدم رواج البفتة المصرية مما دفع محمد على إلى تخفيض سعر البفتة المصرية إلى ٤٥ قرشـــا[٢]، وقـــام عام ١٨٤٢م بتخفيض سعرها إلى ٤٣ قرشاً للثوب إذا كان البيع بحوالة وتحديد أربعة أشهر فقط لتسديد ثمنها، وتباع بـــ ٣٤ قرشاً و ١٦ بارة إذا كان البيع نقدًا، ويتم اختـــبار هذه الأسعار لمدة شهر أو شهرين، فإن راجت البفتة أبقى على هذا السعر، وإلا فيتم تخفـــيض سعرها قرشين أو ثلاثة، كما يأمر موظفيه بضرورة التنبيه عند البيع والتحقيق من مركز المشترى، وهل يستحق الاعتماد والبيع له أم لا[٣]؟

٦- الرقيق:

كثـــرت تقلـــبات أسعار الرقيق فى القرن التاسع عشر الميلادى، إذ كانت هذه الأسعار مـــرتبطة بعدد القوافل والعبيد المستوردين، وعلى طلب العبيد الذى كان يتغير طبقًا للظروف الاقتـــصادية للدولـــة؛ فكان ثمن الفتيات السود أعلى قليلاً من ثمن الأولاد السود، وكان ثمن اليافعين السود أعلى من ثمن الأولاد السود كذلك، أما الطواشين فقد وصل سعرهم إلى ضعف أو ثلاثـــة أضـــعاف ثمـــن اليافعـــين الـــسود، كما كان هناك فرق شاسع بين سعر الحبشيات والزنجيات يتراوح ما بين ٢٥٪ و ٦٠٪ ، وكان سعر الشركسيات أعلى أسعار العبيد[٤]، وقد تـــراوح سعر المملوك الشركسى بين ٤٠٠٠ قرش و ٩٠٠٠ قرش، فقد قامت الحكومة بشراء تسعة مماليك شراكسة من كذا تاجر بلغ مجموع سعرهم ٥٩٢٥٠ قرشاً[٥]، كما بلغ سعر الغلام (الإيازة) ٧٥٠٠ قرش[٦]، وقد اشترى محمد على جارية شركسية مع ولد لها عمره ٥ سنوات بـــ ٧٠٠٠ قرش[٧]، وبلغ سعر العبد الأسود من ٣٧٦ قرشاً إلى ٧٥٣ قرشاً، وقد تراوح سعر الجارية السوداء ما بين ٥٠٠ قرش[٨] و ١٥٠٠ قرش[١].

---

(١) أمين سامى، مرجع سابق، ص٢٦٢.

(٢) محافظ أبحاث، محفظة ٤٩، م٤٠، بدون ص، بتاريخ غرة جمادى الآخرة ١٢٥٤هـ/ ٢٢ أغسطس ١٨٣٨م.

(٣) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، م٧٨، بدون ص، بتاريخ ١٦ رمضان ١٢٥٨هـ/ ٢٢ أكتوبر ١٨٤٢م.

(٤) ج. بير، مرجع سابق، ص٣٢٩.

(٥) معية سنية، محفظة ٥، دفتر ٦، م٤٣٧، ص١٦٩، بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٣٦هـ/ ٢٣ مايو ١٨٢١م.

(٦) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ١١ رمضان ١٢٤٠هـ/ ٣٠ إبريل ١٨٢٥م.

(٧) معية سنية، محفظة ٥٨، دفتر ٥٣، م٨٨، بدون ص، بتاريخ ١٤ ذى الحجة ١٢٤٨هـ/ ٤ مايو ١٨٣٣م.

(٨) محكمة مصر الشرعية، تركات، س١، م١٣٨، ص١٠٨ - ١٠٩، بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة ١٢٥٤هـ/ ٧ سبتمبر ١٨٣٨م.

ورغم كل المحاولات التى بذلت للقضاء على تجارة الرقيق، فإن محمد على لم يستطع القضاء عليها، فقد أثار دوهاميل قنصل روسيا هذا الموضوع مع الباشا عام ١٨٣٠م، ووعده محمد على باتخاذ إجراء بشأن العبيد الذكور، لكنه لم يعده بإلغاء الجوارى حيث أوضح له "أن للحـريم مكانًا لا يجـوز للغـرباء أن ينفذوا إليه"، وأدى ذلك إلى إثارة المشاكل بينه وبين الأوروبيـين، لأنه لم يكن لديه النية فى إلغاء تجارة الرقيق، ويذكر بعض المعاصرين لمحمد على أن عددهم لم يكن يتجاوز ٤٠٠٠ سنويًا فى بداية عهده، ولكن عندما استقر الأمر له فى الـسودان زاد عددهم، والسبب فى ذلك رغبة محمد على فى إنشاء جيش منهم، والدليل على ذلك أن الحكومة قد احتكرت هذه التجارة فترة طويلة(٢).

٧- ورق التمغة:

أصدر محمد على عام ١٨٤٥م قرارًا بأن السندات المتداولة بأيدى الناس أو إيصالات الـتجار عند تحريرها لابد من اشتمالها على ورق تمغة لصيانة التجار وحقوقهم، لهذا أصدر محمـد على لائحة تداول الأوراق المدفوعة بين الأهالى والمصالح الحكومية المختلفة ونوعها وقدر فئتها والأماكن التى تباع فيها كالآتى:

١- عن السند المتضمن من ١٠٠ إلى ٥٠٠ قرش ورق تمغة بسعر ٢٠ بارة.

٢- عن السند المتضمن من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ قرش ورق تمغة بسعر قرش.

٣- عـن الـسند المتضمن من ٩٥ ألف قرش إلى ١٠٠ ألف قرش ورق تمغة بسعر ١٠٠ قرش.

٤- عـن السند المتضمن زيادة عن ١٠٠ ألف قرش إلى مالا نهاية ورق تمغة بسعر ١٥٠ قرشًا.

٥- الـورق المقتـضى تحريـره عن قضية مقاولة وكفالة وغيره ورق تمغة بسعر الواحدة ٣ قروش.

---

(١) المـصدر الـسابق، س٣، م١٧٠، ص١٢٤ - ١٢٥، بتاريخ ٤ المحرم ١٢٥٦هـ/ ٩ مارس ١٨٤٠م؛ المصدر السابق، س٩، م٢٢٧، ص١٧٧ - ١٧٨، بتاريخ ٢٩ المحرم ١٢٦٥هـ/ ٢٥ ديسمبر ١٨٤٨م.

(٢) صلاح هريدى، دراسات، مرجع سابق، جـ٢، ص٤٩ - ٥٠.

٦- أوراق التمسكات المقتضى تحريرها عن كافة الأوقاف والبيوت والدكاكين والجنائن وخلافه ورق تمغة بسعر ٣ قروش.

٧- عن الأوراق المقتضى تحريرها عرضحالات إلى المصالح بمصر ورشيد والإسكندرية ودمياط ورق تمغة بسعر ٣٠ بارة.

٨- الأوراق المقتضى تحريرها عرضحالات بالقرى ورق تمغة بسعر ١٥ بارة[١].

وبلا شك أن ذلك أدخل دخلاً لخزانة محمد على فى عهد حرية التجارة بعد عام ١٨٤٠م

رابعًا: الشون:

كان احتكار محمد على للتجارة نتيجة طبيعية لاحتكاره للزراعة والصناعة، فقد بدأ الاحتكار الحكومى للمحاصيل فى الصعيد عام ١٨١٢م، حينما استولى كشافو الأقاليم – بناءً على أوامر الباشا – على محصول الحبوب لحساب الحكومة والحيلولة دون بيع المزارعين لحبوبهم مباشرة للتجار،واستولوا أيضًا على الحبوب المخصصة لاستهلاك الفلاحين، ثم تجميعُ هذه الحبوب وشحنها فى قوارب خاصة بمحمد على[٢]، ولم يقتصر الاحتكار على السلع المخصصة للتصدير، بل امتد إلى المحاصيل المخصصة للاستهلاك المحلى؛ فقد وصل الأمر بمحمد على إلى إصدار تعليماته عام ١٨١٦م بمنع الأهالى من أكل الفول والحمص والحلبة والخضر، وكان يشترى كل هذه المحاصيل ثم يعيد بيعها إلى الأهالى بسعر أعلى من سعر الشراء[٣]، فعلى سبيل المثال: كانت الحكومة تشترى إردب القمح من الفلاح بـ ٢٧ قرشًا وتبيعه للأهالى بـ ٥٦ قرشًا وتصدره بـ ٩٠ قرشًا، وإردب الذرة تشتريه من الفلاح بـ ١٦ قرشًا و تبيعه للأهالى بـ ٢٧ قرشًا وتصدره بـ ٦١ قرشًا، وإردب الفول كانت تشتريه بـ ١٨ قرشًا وتبيعه للأهالى بـ ٣٢ قرشًا وتصدره بـ ٤٦ قرشًا .. وهكذا[٤]، وقد طبق محمد على احتكاره للصناعات الحرفية الصغيرة أولاً ثم احتكر الصناعات الكبيرة بعد ذلك، وعلى

---

(١) ترتيبات الوظائف من عهد محمد على، ص١٨٧، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٦١هـ/ ٥ نوفمبر ١٨٤٥م.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الأرض والفلاح فى عصر محمد على،ضمن كتاب الأرض و الفلاح فى مصر عبر العصور (الموسم الثقافى للجمعية التاريخية)، القاهرة، المجلة التاريخية، ١٩٧٤،ص٢٦٥.

(٣) المرجع السابق، ص٢٢٦.

(٤) أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص٢٩٤.

الأرجـــح أن يكـــون أول اجـــتكار صناعى طبقه محمد على هو احتكار صناعة النشوق عام ١٨٠٩م[١].

وبعـــد اجتكار الزراعة والصناعة أعدت الحكومة شونًا (مخازن) لتخزين الحاصلات التـــى احتكرتها الحكومة، واختارت لهذه الشون أماكن مناسبة بحيث تكون قريبة من مجرى النيل؛ ليسهل جمع المحاصيل من الفلاحين فى هذه الشون[٢]، ومنها تحمل إلى موردات النيل التى تستخدم فى نقل تلك الغلال[٣]، أما موظفو الشون فكانوا كالآتى:

١- ناظر الشونة:

يرأس جميع الموظفين بالشونة وهو الذى يتصل بالفلاحين عند توريد السلع الزراعية، ويتـــصل برؤســـاء المراكب النيلية عند تسليم تلك السلع لشحنها ونقلها إلى الجهات التى تأمر الحكومة بنقلها إليها[٤]، ويعد مسئولاً عن الإشراف على إصدار الإيصالات أو الإشعارات التى تعطـــى للأشـــخاص الذين يحضرون محاصيلهم للشون[٥]، وهو الذى ينفذ أوامر الحكومة فى تصريف المحاصيل إلى الجهات التى تأمره بها[٦]، وبشكل عام كان ناظر الشونة هو المسئول عن كل ما يدور بين جنبات الشونة، من مراقبة المخازن والإشراف على باقى الموظفين داخل الـــشونة، وفى شونة الإسكندرية – على سبيل المثال – يعتبر مسئولاً عن تدبير المكان اللازم لاستقبال الحاصلات الجديدة[٧]، كما كان مسئولاً عن دفع أجور المراكب التى تنقل المحاصيل إلى هذه الشون، كما كان يتولى دفع أجور الشيالين والكيالين المستخدمين بالشونة[٨]، كما كان يتولـــى إرسال كشوف بمحتويات الشونة إلى الحكومة، وكشوف ما تحتاجه من محاصيل إلى الأقاليم المختلفة، وكان يتم معاقبة ناظر الشونة عند تقاعسه عن أداء واجبه وعدم إرسال هذه الكشوف، وهو ما حدث مع ناظر شونه بولاق، فقد أمر محمد على بحبسه لمدة شهر، وحبس

(١) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص٥٥.
(٢) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص١٢٨.
(٣) أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص٢٩١
(٤) رسمية حجازى، مرجع سابق، ص٢٣.
(٥) أحد الشربينى، مرجع سابق، ص١٣٤.
(٦) سقاو دردير عبدالجواد، مرجع سابق، ص١٢٠.
(٧) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص١٣٤ – ١٣٥.
(٨) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٥، م٢٢، ص٤٣، بتاريخ ١٤ ربيع الآخر ١٢٤٤هـ/ ٢٥أكتوبر ١٨٢٨م.

باشــكاتب الــشونة لمدة ثلاثة أشهر؛ لتأخرهما فى إرسال هذه الكشوف[١]، ونظرًا لمسئوليات الناظر المالية، كان لابد من موافقة محمد على عليه قبل تعيينه[٢].

وقــد كــان بعــض ناظرى الشون أميين؛ مما كان يترتب عليه عدم ضبط المكاييل والمــوازين و حدوث اختلاسات دون علمهم، لذا كلف محمد على ناظر الدرسخانة (المدرسة الملكية) بحصر عدد النظار الأميين وإحلال نظار متعلمين بدلاً منهم حتى يتم القضاء على هذه الاختلاســات والــسرقات بالــشون[٣]، وقد بلغ راتب ناظر الشونة عام ١٨٣٠م ١٥٠ قرشًا شهريًا[٤]، وكان يتم إيقاف هذا الراتب فى حالة عقاب ناظر الشونة أو حبسه لإهماله فى مهام وظيفته[٥].

٢- كاتب الشونة:

يقوم بتقييد الوارد والصادر إلى الشونة فى دفاتر خاصة به، ويقوم باستلام المحاصيل المرسلة إليه وفحصها ورفضها إن وجد بها تلف[٦]، وكان يتولى مسئولية خدمات الغلال، فقد كان كاتب شونة الإسكندرية مثلاً يتولى الخدمات المتعلقة بالغلال التى ترد بطريق المحمودية، وكاتب شونة رشيد يتولى خدمات الغلال التى تصل من بولاق إلى العطف ، وتوفير الشيالين والكيالين اللازمين لهذه الغلال[٧]، وقد بلغ راتب الكاتب ٧٥ قرشًا شهريًا[٨]، ويعاقب بالفصل والسجن إذا أهمل فى وظيفته أو اختلس من الشونة[٩].

٣- القبانى:

كــان بكــل شونة قبانى (وزان)، ولا يتم قبول أى محصول قابل للوزن إلا بوجوده، ويجــب أن تتوفر فيه الاستقامة والضمانة التى تجدد سنويًا، ويعتبر القبانى مسئولاً عما يقيده

---

(١) ديوان كتخدا، دفتر ٥٨٧، م٣٧٦، بدون ص، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٦٣هـ/ ٣١ يوليو ١٨٤٧م.

(٢) مجلس ملكية، محفظة ٢، م٢٧٧، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٥١هـ/ ٧ ديسمبر ١٨٣٥م.

(٣) ديوان خديوى، محفظة ٤٣، دفتر ٧٦٣، م٣٣٠، ص١٦٣، بتاريخ ١٩ ذى الحجة ١٢٤٥هـ/ ٢ يونيه ١٨٣٠م.

(٤) الوقائع المصرية، عدد ٤٨، بتاريخ ٥ ذى الحجة ١٢٤٥هـ/ ٢٩ مايو ١٨٣٠م.

(٥) ديوان كتخدا، دفتر ٥٨٧، م٧٣٦، بدون ص، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٦٣هـ/ ٣١ يوليو ١٨٤٧م.

(٦) سقاو دردير عبدالجواد، مرجع سابق، ص١٢١.

(٧) معــية سنية، محفظة ٤، دفتر ٥، م ٣٢٨، ص٩٢، بتاريخ ١٠ ذى القعدة ١٠ ذى للقعدة ١٢٣٥هـ/ ٢٠ اغسطس ١٨٢٠م.

(٨) الوقائع المصرية، عدد ١٤٨، بتاريخ ٥ ذى الحجة ١٢٤٥هـ/ ٢٩ مايو ١٨٣٠م.

(٩) ديوان كتخدا، دفتر ٥٨٧، م٣٧٦، بدون ص، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٦٣هـ/ ٣١ يوليو ١٨٤٧م.

بدفاتره التى كان يرسلها أولاً بأول مع المحاصيل المرسلة للإسكندرية، ثم تراجع ثانية على يد قبانـــى آخر معين من قبل شيخ القبانية(١)، وقد بلغ راتب القبانى ١٥٠ قرشاً شهريًا(٢)، وعند حدوث أى عجز فى مسئوليات أحد القبانية كان يعاقب بالسجن(٣)، وكان يتم إرسال قبانى آخر لمساعدة قبانى الشونة فى مواسم توريد المحاصيل ليعينه على أداء عمله(٤).

٤- الكيالون:

كان بكل شونة مجموعة من الكيالين يقومون بكيل الغلال، فكانوا يحررون بياناً بمقدار الغلال التى يتم كيلها، ويستلمه صاحب الغلال الذى يقوم بإعطائه لكاتب الشونة، فيقوم الكاتب بتحريـــر إيـــصال مدون به مقدار ما ورد من الغلال واسم صاحبه واسم بلده، ثم يختمه ناظر الشونة، وبهذا الإيصال يستطيع المورد أن يقبض ثمن ما ورده(٥)، وكان الكيال يتقاضى أجرًا عن كل إردب بارة ونصف(٦)، ثم رفع هذا الأجر عام ١٨٣٨م إلى بارتين(٧)، ومع بداية موسم الغلال إذا عجز كيالو الشون عن أداء مهامهم يتم استدعاء كيالى الأسواق بنفس مرتبات كيالى الشون(٨)، وكان على الكيال الذهاب كل ليلة إلى الشونة للاطلاع على الدفاتر المثبت بها مقدار الغـــلال المـــوردة طـــوال الـــيوم من الأصناف المختلفة، ويحرر فى هذه الدفاتر مقدار تلك الأصناف، وتختم الدفاتر بختم الناظر(٩)، وكان محمد على يرسل مفتشين سرًا وعلانية للتفتيش على وزن وكيل الأصناف بالشون، ويتم إنذار الذين يغشون فى الكيل أو الميزان بالشنق على أبواب الشون ليكونوا عبرة لغيرهم(١٠).

٥- السمسار:

تركزت وظيفة سمسار الشون فى فرز ما يورد للشون، وبعد فرزه يضع عليه خاتمه، ويعد مسئولاً أمام شيخ السماسرة وأهل الخبرة بالشون، وإذا ما قام بمخالفة مهامه يتم استدعاؤه

---

(١) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص١٣٦.

(٢) معية سنية، محفظة ٦٠، دفتر ٥٤، م٤٢٤، بدون ص، بتاريخ ٩ ذى القعدة ١٢٥٠هـ/ ٩ مارس ١٨٣٥م.

(٣) مجلس ملكية، محفظة ٤، م١٩٧، ص٣٩٨، بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٥٢هـ/ ١٥ يونيه ١٨٣٦م.

(٤) ديوان كتخدا، دفتر ٥٨٦، م٣٢٢١، بدون ص، بتاريخ ٢٢ جمادى الأخر ١٢٦٣هـ/ ٩ يونيه ١٨٤٧م.

(٥) سقاو دردير عبد الجواد، مرجع سابق، ص١٢١.

(٦) ديوان خديوى، دفتر ٧٤٩، م١١٤، ص٥٩، بتاريخ ١٤ رجب ١٢٤٤هـ/ ٢١ يناير ١٨٢٩م.

(٧) معية سنية، محفظة ٩٧، دفتر ٨٧، م٢، بدون ص، بتاريخ ٢١ ربيع الأول ١٢٥٢هـ/ ٦ يوليو ١٨٣٦م.

(٨) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص١٣٧.

(٩) سقاو دردير عبد الجواد، مرجع سابق، ص١٢١.

(١٠) شورى المعاونة، محفظة ٢١، دفتر ٢٨٦، م٧٣٤، بدون ص، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٥٨هـ/ ٣ ديسمبر ١٨٤٢م.

ومساءلته عن ذلك، وكانت هناك شروط لابد من توافرها فيمن يعمل بمهنة السمسرة، منها: أن يكون مستقيمًا، وأن يكون صاحب خبرة، هذا إلى جانب الضمانة القوية له، وأن يكون صاحب أملاك، وألا يكون قد ثبتت ضده جرائم، ويعد الضامن مسئولاً عن كل ما يخرج من السمسار من أعمال فى حالة هروبه أو مرضه أو وفاته[١]، كذلك كان شيخ السماسرة يتدخل عند حدوث أى مشاكل من قبل سماسرة الشون[٢].

٦- نشانجى* الشونة:

كان يقوم بترميم البالات، وإثبات الوزن عليها، والجهة الآتية منها[٣].

٧- الشيالون:

كانت الشونة تضم الكثير من الشيالين الذين يقومون بإنزال وتحميل الغلال، وغالبًا ما كان هؤلاء الشيالون يأتون مع الغلال القادمة من أقاليم الصعيد[٤]، ويتولون إفراغ الغلال ببولاق ثم ينتقلون مع الغلال إلى الإسكندرية لتفريغها هناك أيضًا[٥]، وعند ما يكون عدد الشيالين غير كاف بإحدى الشون، كان شيخ الشيالين يجلب شيالين من الأقاليم، لكنه كان يفشل فى بعض الأحيان؛ لانتشار شائعة بين الشيالين "أن الحكومة تجمعهم ليتم تجنيدهم"؛ مما كان يدفعهم للهرب والتنكر من هذه الحرفة، فكان شيخ الشيالين يطلب من الحكومة أن تتولى هى مهمة جلبهم، فيكتب محمد على إلى المديرين لإرسال ما عندهم من شيالين لشون الغلال[٦]؛ لذا كان يتم جلبهم عنوة من الأقاليم عند الحاجة إليهم، وإعادتهم إلى بلادهم عند انتهاء عملهم[٧]، حتى أن الحكومة كانت تلجأ فى بعض الأحيان للاستعانة بالفلاحين للعمل كشيالين بأجر محدد، مما كان يعطل أعمال الزراعة والحصاد - هذا إلى جانب استخدامهم فى حفر الترع وإنشاء

---

(١) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص١٣٥.

(٢) المرجع السابق، ص١٣٦.

* نشانجى: من الفارسية (نشان) بكسر النون، دخلت إلى التركية بلفظها ومعناها وتطلق على العلامة التى تنصب للتدرب على الرماية وعلى الشارة والشعار، (جى) أداة النسب إلى الصيغة فى التركية، وكلمة نشانجى ترجمة للكلمة العربية (المُوقع)، وقد عرف الترك بعض المرادفات غير التركية لكلمة نشانجى كالطغرائى والتوقيعى. (انظر: أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق، ص١٩٠).

(٣) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص١٣٨.

(٤) سقاو درديبر عبد الجواد، مرجع سابق، ص١٢٢.

(٥) ديوان خديوى، محفظة ٢، صادر، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٢٢ صفر ١٢٤٤هـ/ ٤ سبتمبر ١٨٢٨م.

(٦) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٢٢ ذى الحجة ١٢٣٩هـ/ ١٨ أغسطس ١٨٢٤م.

(٧) معية سنية، محفظة ٥٨، دفتر ٥٣، م٤١١، بدون ص، بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/ ٢٣ سبتمبر ١٨٣٣م.

الجسور – فقرر محمد على إرسال المجندين بالجهادية إلى الشون بدلاً من الفلاحين وبنفس الأجور(١)*، وقد كان التجار كثيرى الشكوى من تعطيل نقل بضائعهم نتيجة لقلة عدد الشيالين بالشون، خاصة في مواسم الغلال، الأمر الذى جعل محمد على يسلك كل السبل لتسهيل عملية نقل البضائع(٢)، حتى أنه كان يرسل الشيالين الموجودين بالمصالح الحكومية؛ مما كان يترتب عليه تعطيل أشغال هذه المصالح، فقد كان اهتمام محمد على منصبًا على تسهيل الأمور التجارية لمنع شكوى التجار(٣).

٨- أهل الخبرة:

أهل الخبرة هم هيئة غير دائمة تتكون من أفراد متخصصين يتم تشكيلها عند اللزوم، وتقوم بالفصل فى العينات المختلفة بين شون الإسكندرية وشون الأقاليم، وكان لكل صنف أهل خبرة؛ فأهل خبرة الأقطان يختلفون عن أهل خبرة الكتان والغلال.. وهكذا، فأهل خبرة الأقطان إما أن يكونوا من مهندسى المصانع – موظفون بهذه المصانع – الذين يعرفون بحكم عملهم نسب الشوائب ومدى تأثيرها على قيمة القطن؛ وإما أن يكونوا من التجار ذوى الخبرة فى تمييز القطن الجيد من الردئ، أما أهل خبرة الغلال، فكان يتم تعيين أحدهم من طرف ديوان التجارة والآخر من طرف المشترين لكى يعاينوا الغلال التى ستباع وكذلك الحال للكتان(٤).

٩- صراف الشونة:

كان يقوم بصرف الإيصالات مقابل ما يورده الفلاح للشونة، وكان يتم تدوين كيل وميزان ما تم توريده فى هذا الإيصال، وكان يكتفى بتعيين صراف واحد لكل شونة(٥).

- اهتمام محمد على بالشون:

---

(١) شورى المعاونة، محفظة ١٩، دفتر ٢٨٤، م٢٠٦، ص١١٩، بتاريخ ٢١ صفر ١٢٥٧هـ/ ١٦ إبريل ١٨٤١م.

* وترى الباحثة: أن محمد على لجأ إلى استخدام المجندين فى أعمال مدنية بعد معاهدة لندن ١٨٤٠م، وتخفيض عدد الجيش المصرى إلى ١٨ ألف جندى بعد أن وصل إلى أكثر من ٢٣٠ ألف جندى؛ فقام محمد على باستثمار هذه الطاقة البشرية العاملة فى تلك الأعمال المدنية بدلاً من تسريحهم وفقًا للمعاهدة.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات، س ٥٣٠٢ م جـ٢، م ٢٠٤، ص٤٣٥، بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٦٢هـ/ ٩ أغسطس ١٨٤٦م.

(٣) المصدر السابق، س٥٣٠٢ م جـ٢، م ٢٠٦، ص٤٣٥، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٦٢هـ/ ١١ أغسطس ١٨٤٦م.

(٤) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص١٣٨ – ١٣٩.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ١٧ جمادى الأخرة ١٢٣٩هـ/ ١٩ فبراير ١٨٢٤م.

لمـــا بـــدأ محمد على فى احتكار الحاصلات الزراعية، ثم امتد هذا الاحتكار إلى كل السلع المربحة وذات القيمة للاقتصاد المصرى، ومن ثم أخذ يجمع هذه السلع فى الشون، وقد اهتم محمد على بالشون وإدارتها، ولم يتهاون فى استخدام الشدة فى إدارة هذه الشون، وعمل على صيانة مبانيها وترميمها، وزيادة أعدادها بما يتناسب مع حجم هذه السلع.

ومن مظاهر اهتمام محمد على بصيانة الشون وترميمها، أنه كان يأمر بوضع مقاييس لهـــذه الـــشون، فنجده يأمر ناظر الأقاليم البحرية بعدم إرسال الغلال إلى الشون ذات الأرض المنخفـــضة لارتفـــاع نسبة الرطوبة بها والرشح، مما يؤدى إلى إتلاف الغلال، والعمل على إيجـــاد شـــون فـــى أمـــاكن مرتفعة بعيدًا عن الأراضى الرطبة[١]، كما كان محمد على يأمر بـــضرورة ترميم الشون وجعلها صالحة لتخزين الحبوب، فعلى سبيل المثال: أمر محمد على بترميم شونة السويس لتكون صالحة لتخزين الغلال التى سترسل إليها من القاهرة فى طريقها للحجاز[٢]، كما منح محمد على مأمورى الأقاليم صلاحية إنشاء شون بأقاليمهم لتوريد الغلال إلـــيها عـــند الحاجـــة إلى شون جديدة لزيادة المحاصيل أو لبعد الشون الموجودة عن بعضها الـــبعض بعـــد عرض هذا الأمر على محمد على وموافقته، ثم يتم تعيين موظفين بهذه الشون الجديدة وتخصيص رواتب لهم شهريًا[٣]، و أحيانًا كان الباشا يرفض إنشاء شون جديدة ويكتفى بالشون الموجودة[٤].

ورغم ذلك، فقد كانت الشون فى معظمها رديئة التهوية فى عهد محمد على، مما كان يـــؤدى إلـــى تلف بعض الحبوب عند تراكمها فى هذه الشون، هذا بالإضافة إلى الفئران التى كانـــت تجـــد فى هذه الشون مرتعًا خصبًا، حتى أن الباشا كان يضطر إلى بيع الغلال التالفة بأســـعار زهيدة، ومن الأمثلة على ذلك: عندما انتاب السوس ٩ آلاف إردب قمح، أمر الباشا ببيعها فى المزاد للأهالى بثمن منخفض (٣٠ قرشًا للإردب)* عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م، وعندما أكلت الفئران أغلب بذور الكتان فى أقاليم الصعيد عام ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٨م طلب من مأمورى

---

(١) معية سنية، محفظة ٢٠، دفتر ١٧، م٤٢، ص٩، بتاريخ ١٦ المحرم ١٢٣٩هـ/ ٢٣ سبتمبر ١٨٢٣م.

(٢) مجلس ملكية، محفظة ٤، م٦٢، ص٣٢٧، بتاريخ ١٧ صفر ١٢٥٢هـ/ ٥ يونيه ١٨٣٦م.

(٣) الوقائع المصرية، عدد ٤٨، بتاريخ ٥ ذى الحجة ١٢٤٥هـ/ ٢٩ مايو ١٨٣٠م.

(٤) أوامر، دفتر ٢، م٢٠٥، ص٤١، بتاريخ غاية ذى القعدة ١٢٤٧هـ/ ١ مايو ١٨٣٢م.

* وترى الباحثة أن القمح الذى ينتابه السوس عند طحنه ينتج كمية قليلة من الدقيق و معظمه يكون سن(ردة) ، و بالتالى فـــإن بيع محمد على لهذه الكمية القليلة ؛ لاستخدامها فى أغراض غير الخبز كإطعامها للطيور و الحيوانات بفضلا عن انتفاعه كتاجر بثمن هذا القمح.

أقالــيم الوجه البحرى صرف بعض التقاوى إلى أقاليم الصعيد(١)، كذلك تسلطت الفئران مرة أخــرى علــى الغلال عام ١٢٤٦هـ/ ١٨٣١م، مما دفع محمد على إلى تكليف الأهالى بقتل الفئران وصرف مكافأة قدرها (بارتين) لكل من يقتل فأرًا(٢).

وقــد حرص الباشا على الإلمام بكل ما يدور داخل الشون، فقد أمر كل مأمورى الأقاليم بضرورة إرسال كشوف عن الوارد شهريًا للشون إليه للاطلاع عليها(٣)، إلى جانب أنه كان يأمرهم بضرورة التفتيش عن الغلال والقطن عند الأهالى حيث قد ينجح بعضهم فى إخفاء هذه الحاصلات(٤)، ونقلها إلى الشون وخصم ثمنها مما عليهم من دين للحكومة ودفع ثمنها نقدًا لمــن لا يكون مدينا للحكومة(٥)، كما كان يستعلم عن الغلال التى تباع من الشون داخل البلاد أين تذهب، وهل تبقى لدى المتسببين والتجار أم تذهب إلى المخابز ... وهكذا(٦).

كانــت الحكومة تلجأ إلى بيع كميات من محاصيل الأقاليم بالشون للتجار المقيمين فى المدن المصرية، مثل: القاهرة والإسكندرية، وقد كان هؤلاء التجار وكلاء لمصدرين أجانب، وكانوا يتولون تسديد قيمة هذه المحاصيل للخزانة بالقاهرة والإسكندرية، والحكومة تبلغ حكام الأقالــيم بالكمــية التى يتم تسليمها للتاجر(٧)، وكان الباشا يبيع لبعض التجار الأجانب أصنافًا بأكملها ليتولوا بيعها لحسابهم فى الخارج على أن يسددوا ثمنها نقدًا أو بحوالات لمدة محددة* (٨).

وكــان التجار يلجأون إلى مجلس المشورة لتنظيم معاملاتهم بالشون الحكومية، فقرر المجلس عام ١٨٢٧م بيع الأرز للتجار المعتمدين لدى الحكومة، على أن تؤخذ حوالات بثلثي الــثمن ومنحهم مهلة ثلاثين يومًا لتسديدها، والثلث الآخر يسدد بعد ٩١ يومًا وذلك بناءً على رغــبة الــتجار وتسهيلاً لبيع الأرز(٩)، ثم أعلن المجلس قراره الخاص ببيع الباقى من مقدار

---

(١) عــبد المــنعم الجميعــى، عصر محمد على، تاريخ المصريين رقم ٢٤٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣، ص٢٥.

(٢) أمين سامى، مرجع سابق، ص٣٧٦.

(٣) معية سنية، محفظة ٣٣، دفتر ٣٠، م١، بدون ص، بتاريخ ٢ رمضان ١٢٤٣هـ/ ١٩ مارس ١٨٢٨م.

(٤) أوامر، دفتر ١، م٢٠٥، ص٤٩، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٤٥هـ/ ٢٧ إبريل ١٨٣٠م.

(٥) ديوان خديوى، دفتر ٧٧١، م٩٦، ص٣٤، بتاريخ ١٩ ربيع الآخر ١٢٤٦هـ/ ٧ أكتوبر ١٨٣٠م.

(٦) معية سنية، محفظة ٦٣، دفتر ٥٧، م١١١، ص٢٨، بتاريخ ٩ ذى الحجة ١٢٤٩هـ/ ١٩ إبريل ١٨٣٤م.

(٧) حلمى شلبى، المجتمع الريفى، مرجع سابق، ص٨٨؛ انظر ملحق رقم (١٨).

* ومن الأمثلة على ذلك انظر: ملحق رقم (١٩).

(٨) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص٢١٣.

(٩) محافظ الذوات، محفظة ٤، م٧٨، بدون ص، بتاريخ ٢٧ ذى الحجة ١٢٤٢هـ/ ٢٣ يوليو ١٨٢٧م.

الأرز، نصفه بالنقد والنصف الآخر بحوالات مقبولة الدفع[١]، كذلك قرر المجلس عدم بيع شئ للتجار إلا بعد التحرى عن كفاءتهم المالية، وعدم تسليم البضائع لهم ما لم يتم التأكد من حالتهم المالية ومعرفة مقدار ديونهم حتى لا يحدث خسارة للخزانة[٢].

وكـــان محمد على يرسل من حين لآخر لجنة لجرد هذه الشون والتفتيش عليها وأخذ عينات من محتوياتها للفحص، فقد أمر محمد على بتشكيل لجنة تتكون من القائم مقام مصطفى أفـــندى مـــن مجلـــس الجهادية، وأحمد أغا شكرى المحتسب، وموظفًا – لم يذكر اسمه – من مجلـــس الملكـــية لجرد شون الغلال بالقاهرة[٣]، أما باقى الأقاليم فقد كان يكلف الكتخدا باشا بتشكيل لجان التفتيش، ويتولى الإشراف عليها بنفسه، ثم يرسل ببيان هذا الجرد للباشا[٤].

ولـــم يتـــردد الباشا فى إنزال أقصى العقوبات على المختلسين والسارقين من موظفى الـــشون[٥]، فقد أمر بعقاب سمسار شونة دمنهور؛ لارتكابه (خيانة) خلط القطن الردئ بالجيد بالإعدام إذا سبق له فعل ذلك وعوقب على ذلك أم لا، ويتم تأديبه التأديب اللازم إذا لم تكن له ســـابقة فى ذلك مع إبقائه فى عمله[٦]، كما أمر بسجن ناظر إحدى الشون لمدة خمس سنوات لاختلاســـه مـــن الشونة[٧]، كذلك أمر بعقاب مسئولى (موظفى) شونة الغلال ببولاق لتأخرهم وإهمالهم فى إرسال الكشوف الخاصة بالشون[٨].

خامسًا: أساليب البيع والشراء:

ســـلك محمـــد علـــى عدة طرق لترويج منتجاته فى الداخل والخارج وتنظيم علاقته بالـــتجار، فـــبعد تحديد أسعار السلع، قام بإلغاء البيع بالأجل، وحدد علاقته بالتجار الأجانب، واهـــتم بالمحافظة على الأخلاق العامة بالأسواق؛ فقد منع بيع البقالين للخمور والمسكرات فى الأحياء الإسلامية أو بجوار المساجد، وأباح بيعها فى الأحياء التى يسكنها اليهود والمسيحيين والأجانب[٩]، كذلك قام بتنظيم التوريد للمصالح الحكومية.

---

(١) ديوان خديوى، دفتر ٧٤٢، م٧٤، ص٢١، بتاريخ ١٩ صفر ١٢٤٣هـ/ ١١ سبتمبر ١٨٢٧م.

(٢) محافظ الذوات، محفظة ٥، م٢٤٤، بدون ص، بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٢٤٣هـ/ ٣ أكتوبر ١٨٢٧م.

(٣) معية سنية، محفظة ٩٦، دفتر ٨٦، م١٣٥، ص٣٥، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٢٥٢هـ/ ٦ مارس ١٨٣٧م.

(٤) ديوان كتخدا، محفظة ٣، م٣٤٨، بدون ص، بتاريخ ١٤ ذى الحجة ١٢٥٩هـ/ ٧ يناير ١٨٤٤م.

(٥) ديوان خديوى، صادر، محفظة ٥، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٥٣هـ/ ٤ نوفمبر ١٨٣٧م.

(٦) شورى المعاونة، محفظة ١، دفتر ١٥٨، م٧٩٩، ص١٧٣، بتاريخ ٢٩ ذىالقعدة ١٢٥٣هـ/ ٢٤ فبراير ١٨٣٨م.

(٧) المصدر السابق، محفظة ١٣، دفتر ٢٧٨، م٢٧٤، بدون ص، بتاريخ غرة صفر ١٢٥٤هـ/ ٢٦ إبريل ١٨٣٨م.

(٨) ديوان كتخدا، دفتر ٥٨٧، م١٩٩، بدون ص، بتاريخ غرة شعبان ١٢٦٣هـ/ ١٥ يوليو ١٨٤٧م.

(٩) أوامر، دفتر ٧٨، م٥٥٣، بدون ص، بتاريخ ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م.

١- البيع بالنسيئة أو الآجل:

لــم يكن البيع بالنسيئة وليد عهد محمد على، وإنما تواجد قبل ذلك، ففى القرن الثامن عــشر المــيلادى كان تجار الأرز والقمح والسمسم يقدمون قروضًا مالية للفلاحين في مقابل المحصول، حيث كانت هذه الأموال تدفع كل عام فى مواسم الزراعة، وكان الفلاحون يتفقون مع التجار على تسليمهم المحصول عند موسم الحصاد(١)، وكانت هذه الأموال أقل من السعر الحقيقــى للمحــصول كانــت زهيدة جدًا(٢)، بالإضافة إلى حصول التجار على إيصالات من الفلاحــين بأضعاف المبلغ المدفوع، ثم يبخسون فى الميزان عند جنى المحصول(٣)، و عندما يعجــز الفــلاح عن سداد كل المبالغ التى اقترضها على المحصول الأول كان الدين المتبقى يضاف إلى المبلغ التالى سيقترضه بفائدة ٢٥%، و عام ١٨٣٠م و ضعت الحكومة حدا لمثل هــذا الاستغلال الذى أدى إلى تدفق الأموال إلى التجار و أعادت للزراع المبالغ التى دفعوها للــتجار كفــوائد ، و عام ١٨٣٨م أوقفت الحكومة مثل هذه المعاملات و هذا لم يمنع التجاء الفلاحــين إلى هذا الأسلوب خفية، عندما كانت تعوزهم الأموال(٤) وكان محمد على على علم بــذلك(٥) وقامــت الحكــومة بإقــراض المال للفلاحين عند الضرورة حتى لا يقوم أحد غير الحكومة باستغلال الفلاحين، و كانت الأموال المقترضة تخصم فى النهاية من ثمن المحاصيل التى تباع للحكومة فى نهاية الموسم(٦).

وقــد دفعــت حاجة محمد على الملحة للأموال إلى البيع بالنسيئة، فقد درج على بيع محاصــيله ســلفًا؛ فكــان بإمكانه أن يحصل فى أى وقت من السنة على قروض من التجار المتلهفــين علــى شراء المنتجات المصرية فى مقابل وعده بالدفع عينًا وقت الحصاد(٧)،ومن ناحــية أخرى سمح محمد على للتجار الأجانب ذوى السمعة الطيبة بأن يبيع لهم لآجال لا تقل عن ثمانية أشهر بأسعار تزيد عن أسعار البيع الفورى مع استلام جزء من الثمن مقدمًا، على أن محمــد علــى قد تعرض لخسائر فادحة نتيجة لعجزه عن توريد الكميات التى كان يتعاقد

---

(١) Cuno, op.cit., p.55.

(٢) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص١٥١.

(٣) معية سنية، محفظة ٥٦، دفتر ٥١، م٢٣٦، بدون ص، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٤٨هـ/ ٢٩ ديسمبر ١٨٣٢م.

(٤)عفــاف لطفــى السيد مارسو، مصر فى عهد محمد على، ترجمة: عبد السميع زين الدين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤، ص١٧١.

(٥) محافظ أبحاث، محفظة ٤٩، م٢١٠، بدون ص، بتاريخ ٣ ربيع الأول ١٢٤٠هـ/ ٢٧ أكتوبر ١٨٢٤م.

(٦) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص ١٧٠.

(٧) هيلــين أن ريفلين، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة: أحمد عبدالرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٨، ص٢٦٥.

عليها مقدماً[١]، وكان هؤلاء التجار يشترون البضائع: إما بالتسعيرة التى تحددها الحكومة وإما بالمزاد[٢].

وكان تدخل الحكومة فى أمر تنظيم البيع والشراء، بمنع البيع بالنسيئة من حين لآخر؛ لحمايـــة الفلاح تارة[٣]؛ ولتزايد شكوى التجار الأجانب لقناصلهم من محمد على تارة أخرى، فـضلاً عــن أن أسلوب البيع بالوعد (الأجل) حال دون تمتع محمد على بكامل ربحه من بيع المحـــصول[٤]، فنجد محمد على يأمر عام ١٨٢٦م بعدم السماح للتجار بشراء شئ من الفلاح وتحـصيل فرق الثمن الذى اشترى به التجار منهم؛ لأن التجار كانوا يشترون بسعر أرخص مــن ســعر التوريد للشون[٥]، ورغم ذلك، فقد استمر بعض التجار فى شراء الحاصلات قبل حــصادها، فعلى سبيل المثال: اشترى بعض المتسببين الغلال عام ١٨٢٨م بأسعار زهيدة مما سبب ضررًا للفلاحين؛ فحكم محمد على عليهم بتوريد هذه الغلال للشون كى تباع للمحتاجين وعــدم الإضرار بالأهالى، وحرم هؤلاء المتسببين من هذه الغلال، وتم دفع فرق شراء هؤلاء المتسببين وشراء الحكومة لهذه الغلال للفلاحين[٦].

وفى عام ١٨٣٣م تخلى محمد على عن أسلوب البيع سلفًا إلا باعتباره إجراءً استثنائيًا، وذلــك لأنــه لم يكن يستطيع مسايرة التزاماته أو التمتع بكامل أرباحه، وقام ببيع منتجاته إما بأسعار محددة (التسعيرة) أو بالمزايدة[٧]، وفى عام ١٨٣٨م تم منع البيع بالنسيئة رسميًا[٨]، فقد أصــدر محمــد على أمرًا وأرسله إلى مديرى الأقاليم بمنع التجار من شراء المحاصيل بثمن بخــس قــبل حصادها، ومن يفعل ذلك يتم مصادرة المحصول ومعاقبة التاجر وأخذ ثمن هذه البــضائع من الفلاحين وخصمها من ديون الفلاحين للحكومة، وعلى كل مدير إقليم يمنع هذه المعاملة داخل إقليمه[٩]، ورغم ذلك فشلت كل المحاولات لمنع هذا الأسلوب؛ فأعلن محمد على

---

(١) حلمى محروس، مرجع سابق، ص٢٧٤ – ٢٧٥.

(٢) أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص٢٩٧.

(٣) جلال يحيى، مرجع سابق، ص٣٤٥؛ صلاح هريدى، دراسات، مرجع سابق، ص٤٧.

(٤) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص٢١٩.

(٥) ديوان خديوى، دفتر ٧٢٩، م٢٢٦، بدون ص، بتاريخ ٢٦ شوال ١٢٤١هـ/ ٥ يونيه ١٨٢٦م.

(٦) الوقائع المصرية، عدد ٩٦، بتاريخ ٢٨ جمادى الآخرة ١٢٤٥هـ/ ٢٦ ديسمبر ١٨٢٩م.

(٧) هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص٢٦٥.

(٨) عفاف لطفى السيد ، مرجع سابق، ص ١٧١؛ Cuno,op.cit., p.150.

(٩) شورى المعاونة، محفظة ٥، دفتر ١٦٢، م٢١، ص١، بتاريخ ٣ المحرم ١٢٥٤هـ/ ٣٠ مارس ١٨٣٨م؛ المصدر السابق، محفظة ٥، دفتر ١٦٢، م٧٢٨، ص٥٠، بتاريخ ٩ ربيع الأول ١٢٥٤هـ/ ٤ يونيه ١٨٣٨م.

عامــى ١٨٤٤م – ١٨٤٦م بعدم تدخل المحاكم فى أية قضايا تنشأ بين مشترى وبائع، وعدم السماع فى دعاوى النزاع فى مثل هذا النوع من القضايا(١).

٢- المساومة والمقايضة:

إن طرق المساومة تصور الخلق الشرقى تصويرًا رائعًا – على حد تعبير بورنج – إذ يطلب التاجر دائمًا لقاء السلعة التى يبيعها ثمنا يجاوز قيمتها كثيرًا، فيقدم الشارى ثمنًا يقل عن قيمة السلعة بكثير، وتستمر المساومة بين التاجر والمشترى، حتى يتم التوصل لسعر وسط فتتم المبايعة بعد طول الأخذ والعطاء(٢)، ولم يكن هذا أسلوب كل التجار، فكان منهم من يحدد سعر للبـيع ويتمسك به مثل التجار العثمانيين، فقد كانوا يحددون سعرًا لسلعهم ولا يتنازلون عنه، بيـنما كـان الـتجار المـسيحيون يطالبون دائمًا بالأسعار الباهظة أثمانًا لبضائعهم، ولكنهم يضطرون بعد المساومة إلى الرضا بالثمن المعتدل(٣).

وقـد اتبع محمد على أسلوب المقايضة عند التعامل مع بعض التجار؛ فنجد أنه يأمر بتـسليم ٣٠٠ إردب أرز رشـيدى لمحمـد المغربـى مقابل العبيد الذين اشتراهم للباشا من طرابلس(٤)، كما طلب محمد على من بوغوص بك إعطاء كركور كورجيان قطنًا مقابل ماس أخذه الباشا منه بمبلغ ٦٨٨٠٦ قروش (١٣٧ كيسًا و ٣٠٦ قروش) (٥)، كما أمر بإعطاء قطن لــ ماركو بيوزن مقابل ماس أخذه منه أيضًا بمبلغ ١٥٩٦ قرشًا (٣ أكياس و ٩٦ قرشًا) (٦).

كـذلك اتـبع الأفـراد طـرق المقايضة عند البيع والشراء فيما بينهم أو بينهم وبين الحكومة؛ فنجد الأهالى يستبدلون الغلال بالملح من شون الملح(٧)،كما قام محمد أغا علائية لى شاهبندر التجار بشراء حمام – معروف باسم حمام الكلاب – بثمن قدره ٧٠ كيسًا – ثم أوقفه لصالح مسجد – وتم مقايضة ثمنه بموافقة البائعة بخاتم ماس وقرص ماس وحلى ذهب(٨).

---

(١) Cuno, loc.cit.

(٢) جون بورنج، مرجع سابق، ص١٥١٣؛ إدوارد وليم لين، مرجع سابق، ص٢٣٦.

(٣) صلاح هريدى، دراسات، مرجع سابق، ص٤٩.

(٤) محافظ أبحاث، محفظة ٤٩، م١، بدون ص، بتاريخ ٨ شوال ١٢٣٩هـ/ ٨ يونيه ١٨٢٤م.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٥، م١٥٦، بدون ص، بتاريخ ١٣ شوال ١٢٤٤هـ/ ١٩ إبريل ١٨٢٩م.

(٦) المصدر السابق، محفظة ٥، م١٦٨، بدون ص، بتاريخ ٢ ذى القعدة ١٢٤٤هـ/ ٧ مايو ١٨٢٩م.

(٧) ديوان خديوى، دفتر ٧٩٢، م٣٣٦. ص٢١١، بتاريخ ٢٣ المحرم ١٢٤٩هـ/ ١٣ يونيه ١٨٣٣م.

(٨) البـاب العالـى، س٤٠٢، م٤٠٩، ص١٠٧ – ١٠٨، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٥١هـ/ ٢١ فبراير ١٨٣٦م؛ انظر ملحق رقم (٨).

٣- الالتزامات التجارية:

اتـــبع محمـــد على فى سبيل تنظيم البيع والشراء نظام الالتزام؛ فعرض التزام بعض الـــسلع عن طريق المزاد، وكان محمد على يتدخل من حين لآخر فى كيفية إدارة هذا الالتزام وطرق معاملة الملتزمين للأهالى، وكان الملتزم يتولى شراء السلعة الملتزم بها ويبيعها بالثمن المحـــدد[١]، فعلـــى سبيل المثال: تولى بيع دخان النشوق أحد الملتزمين وأنذر محمد على من يشترى دخان النشوق من غير هذا الملتزم[٢]، وتولى جرابيد كالوسديان الالتزام بالأبزار التى تأتـــى من بلاد الصعيد، مثل: الحبة السوداء، والشمر، واليانسون، والكمون، والبلح الأبريمى، والخـــوص، والمقاطـــف والليف عام ١٨١٥م مقابل بدل التزام قدره ٥٠٠ كيس – وهو مبلغ كبير على حد تعبير الجبرتى – مما أدى إلى ارتفاع سعر هذه البضائع إلى أضعاف سعرها[٣].

وقـــد يتولـــى الملتـــزم أحيانًا صنع السلعة الملتزم بها، مثل: التزام جرابيد كالوسديان للبوظة والملح والخمر والزبيب، فقد تولى صنعها وبيعها لمدة ثلاث سنوات بالصعيد، وقد منع محمـــد على أى أحد آخر من صناعة هذه المواد أو بيعها عدا الخواجة جرابيد[٤]، وعندما لم تـــتمكن الحكـــومة مـــن إدارة الخمـــارات فى الوجه البحرى، عرضتها بالمزاد ليتولاها أحد الملتزمين[٥].

وقـــد عهـــد محمد على بالمذابح للملتزمين حيث التزم بها الخواجة الكسان مقابل بدل التـــزام قـــدره ٣٦٢٥ كيسًا، وقامت الحكومة بمساعدة الملتزم فى مهام التزامه[٦]، وتم التنبيه علـــى الملتزم بعدم بيع لحوم الحيوانات المريضة حتى ولو برضى الأهالى[٧]، كما التزم حنا الجيزاوى بحلقة السمك ثم تولى من بعده الخواجه يعقوب يغيازار [٨]، وقد أنذر الباشا يعقوب بعدم أخذ الأسماك من الصيادين بثمن أغلى مما هو مقرر فى عقد الالتزام[٩].

---

(١) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٨، ص٣٩٣.

(٢) محكمة البحيرة، س٤٦، م٧٤، ص٤٣، بتاريخ ٢١ ذى الحجة ١٢٢٤هـ/ ٢٨ يناير ١٨١٠م.

(٣) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٨، ص٣٩٣.

(٤) ديوان خديوى، دفتر ٧٣٣، م٩٩، ص٢٠، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٤٢هـ/ ١١ مايو ١٨٢٧م.

(٥) شورى المعاونة، محفظة ٢٧، دفتر ٨٩، م٢٩٥٠، ص١٢٦، بتاريخ٢٣ ذى الحجة ١٢٥٩هـ/ ١٦ يناير ١٨٤٤م.

(٦) ديوان خديوى، دفتر ٧٨، م١٦٤، ص١٠٦، بتاريخ ٩ ربيع الآخر ١٢٤٨هـ/ ٦ سبتمبر ١٨٣٢م.

(٧) المصدر السابق، صادر، محفظة ٥، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٥٣هـ/ ٧ ديسمبر ١٨٣٧م.

(٨) المصدر السابق، دفتر ٨٠٦، م١٥٤، ص٥٧، بتاريخ ٨ رجب ١٢٥٠هـ/ ١١ نوفمبر ١٨٣٤م.

(٩) المصدر السابق، دفتر ٨٠٦، م١٠٥، ص١١٤، بتاريخ ٢ شعبان ١٢٥٠هـ/ ٥ ديسمبر ١٨٣٤م.

والتـــزم الخـــواجه الكسان بالملاحات مقابل ٣٠٠٠ كيس سنويًا[١]، ورغم تنبيه الباشا علـــيه ببـــيع الملـــح للتجار بسعر الجملة لا بالسعر الذى يبيعون به للأهالى؛ حتى لا يتضرر بائعـــو الملـــح ولا يغالون فى سعره[٢]،فإنه لم يلتزم بذلك، لذا أمر محمد على بجرد عهدته ومـــراجعة حساباته، فثبت إخلاله بشروط الالتزام وبيعه للملح بأسعار مرتفعة، فتمت مصـادرة مـــبلغ ٧٠٠ كـــيس لديـــه وهـــى فرق سعر بيع الملح[٣]، وتولى جرابيد كالوسديان الالتزام بالملاحـــات بعـــد وفاة الكسان[٤]، وقد التزم بتجارة السنامكى الخواجه روشتى(روزتى) لمدة ســـنتين، واشترط عليه عدم التدخل أو التعرض للسنامكى الموجود بأيدى التجار الذين اشتروه قبل بدء مدة التزامه[٥].

٤- المزادات:

كانت أفضل الطرق جميعًا، فقد مكنت الباشا من الحصول على أحسن الأسعار نتيجة للمنافـــسة بين التجار الأجانب، الذين ازداد عددهم عما كان عليه من قبل، هذا فضلاً عن أن المـــزاد كـــان علاجًا سريعًا لنوبات الضيق المالى الشديد التى كانت تؤرق نظام الباشا، فعلى سبيل المثال: طلب محمد على من بوغوص بك أن يعرض صنفى الحمص والنيلة فى المزاد لبـــيعها لأنـــه فى ضيق مالى شديد[٦]، وعلى من يرسى عليه المزاد دفع الثمن فورًا؛ لاحتياج الباشـــا للأموال[٧]، وكانت المزادات وسيلة لتصريف الحاصلات التى تكدست بها الشون حتى كـــسد بعـــضها أو فسد[٨]، وكان المضاربون يشهدون المزادات العلنية ويزايدون ضد أحسن المؤســـسات ســـمعة إلى أن ترتفع أسعار المنتجات المصرية لا سيما القطن إلى أرقام مرتفعة أكثر من الأسعار التى يمكن الحصول عليها من أوربا[٩].

كـــان بعـــض التجار يتلاعبون بالمزادات فيتفقون على إرساء المزاد على أحد منهم بسعر معين، فأمر محمد على معاونيه بتوخى الحذر والحيطة والتأنى خلال عملية المزاد حتى

---

(١) المصدر السابق، دفتر ٧٨٥، م٢، ص١٣، بتاريخ ١٣ المحرم ١٢٤٨هـــ/ ١٢ يونية ١٨٣٢م.

(٢) المصدر السابق، دفتر ٨٠٦، م٣١، ص٤، بتاريخ ٢٤ جمادى الأخرة ١٢٥٠هـــ/ ٢٩ نوفمبر ١٨٣٤م.

(٣) محافظ الذوات، محفظة ٧، م٥٦، ص٧٤، بتاريخ ١٤ رجب ١٢٥٣هـــ/ ١٤ أكتوبر ١٨٣٧م.

(٤) المصدر السابق، محفظة ٥، م٧٥، بدون ص، بتاريخ ٢٩ ذى الحجة ١٢٥٣هـــ/ ٢٥ مارس ١٨٣٨م.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢٠، م٩١، بدون ص، بتاريخ ١٦جمادى الأخرة ١٢٥٩هـــ/ ١٥ يوليو ١٨٤٣م.

(٦) المصدر السابق ، محفظة ١٠، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٦ المحرم ١٢٥٢هـــ/ ٢٤ إبريل ١٨٣٦م.

(٧) شورى المعاونة، محفظة ١٨، دفتر ٢٨٢، م٨٠، بدون ص، بتاريخ ١٧ المحرم ١٢٥٦هـ/ ٢٢ مارس ١٨٤٠م.

(٨) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص٢٢٠.

(٩) هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص٢٦٥.

تـرتفع الأسـعار، ولمـا تكـررت حالات التلاعب من بعض التجار أمثال الخواجة جبارة، ومحاولتهم لشراء القطن دائمًا بأبخس الأسعار، أمر محمد على ناظر تجارته بألا يباع القطن إلـى أمثال هؤلاء التجار، وحرمانهم من دخول المزادات[١]، ففى إحدى رسائله لبوغوص بك نجـده يُظهـر أسـفه الشديد من الغش الذى ارتكبه الخواجه جبارة، ويأمره بعدم بيع القطن للخواجات بريجز وسيشا وباستره، وأن يبيع القطن لمن يرسى عليه المزاد، ويتم تسديد المبالغ التى تدين الحكومة بها للخواجات نقدًا بالتقسيط، وعدم إعطائهم قطنًا مقابل هذه المبالغ[٢].

وكـان يقام فى أغلب الأسواق مزادات فى أيام محددة، مرة أو مرتين من كل أسبوع ويتولـى هذه المزادات دلالون يستأجرهم أصحاب الشأن من الأفراد أو التجار، ويرفع الدلال البضاعة فى يده معلنًا السعر الذى ستتم المزايدة عليه[٣].

كان محمد على يأمر موظفيه بعرض كشوفات كل مزاد عليه، ومن رسى عليه المزاد والـسعر الـذى اشـترى به[٤]، حتى يتأكد من أن الذى رسى عليه المزاد له استحقاقات على الحكـومة، فقد أمر الموظفين بذلك حتى يتم خصم الثمن من استحقاقاته[٥]، ولذلك نجد الكثير من المراسلات الموجه لمحمد على لإطلاعه على المزادات وأسعارها ومن رسى عليه المزاد، فعلى سبيل المثال: رسالة مضمونها أن صنف الفول قد رسى مزاده على السيد البلتاجى بسعر الإردب ٣٦ قرشًا خلاف سعر الجمرك[٦]، كذلك كان يتم إخباره بمدى رواج أو كساد البضائع المعروضـة بالمزاد، فقد تم إعلامه بخصوص ١١٩٨ إردب أرز شعير على سبيل المثال – بدمـياط وإرسـاء مزادها على تجار دمياط بسعر ٢٤٠ قرشًا للإردب بورق حوالات لمدة ٨ أشـهر، وبـسعر ٢١٨ قرشـا نقدًا ولمدة ٨ أشهر أيضًا، ولكن التجار قد طلبوا تعبئة الأرز وتخليص جمركه[٧].

وفـى بعض الأحيان كان محمد على يأمر بالتراجع عن بعض المزادات، مثلما حدث عـندما رسى مزاد ٣٠ إردب أرز على محمد الدرسى بسعر ١٢٠ قرشًا للإردب، إذ اشترط التاجـر استلام الأرز بالكيل، بينما كانت الحكومة تسلمه بالميزان، وذلك أربح للحكومة، فتم

---

(١) عبد المنعم الجميعى، مرجع سابق، ص١٩ – ٢٠.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٧، م١٢٨، ص٧٤، بتاريخ ٢٤ ذى القعدة ١٢٥٠هـ/ ٢٤ مارس ١٨٣٥م.

(٣) إدوارد وليم لين، مرجع سابق، ص٢٣٦ – ٢٣٧.

(٤) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، م٩٦، بدون ص، بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٥٨هـ/ ٢٥ نوفمبر ١٨٤٢م.

(٥) شورى المعاونة، محفظة ١٨، دفتر ٢٨٢، م٨٠، بدون ص، بتاريخ ١٧ المحرم ١٢٥٩هـ/ ١٧ فبراير ١٨٤٣م.

(٦) ديوان التجارة والمبيعات، س٥٣٠٢ جـ١، صادر، م٤٢، ص٥٨، بتاريخ ٥شوال ١٢٦٢هـ/ ٢٧سبتمبر ١٨٤٦م.

(٧) المصدر السابق، س٥٣٠٣جـ٢، صادر م٤١٩، ص٥٢٥، بتاريخ ١٠جمادى الآخرة ١٢٦٤هـ/١٥إبريل ١٨٤٨م.

إعــادة المــزاد فرسى على الحسنين خطاب بمبلغ ١١٩ قرشًا وتسلمه بالوزن[١]، وكذلك عند المــزايدة على الصمغ الحجازى، لم يجد له مشترٍ بالإسكندرية، فتم عرضه على تجار القاهرة فرســى المزاد على أحد تجار القاهرة بسعر ٨٧ قرشًا للقنطار بورق حوالات، ولكن الحكومة قد اشترطت فيمن يرسى عليه المزاد أن يكون له وكيل بالإسكندرية؛ فاعتذر تاجر القاهرة عن ذلــك، فــتم إلغاء المزاد وإعادته وتقدم له مشترى بسعر ٨٨ قرشًا فقط، فرفض الباشا وأعاد المزاد للمرة الثالثة فرسى على أنطون بارنت بسعر ١٠٠ قرش للقنطار بورق حوالات[٢] فقد كــان لابــد أن يكــون لمن يرسى عليه المزاد ضامن، وقبل دخوله المزاد عليه إرسال ورق الضمانة إلى ديوان التجارة والمبيعات لتحفظ هناك قبل بدء المزاد، وبموجب هذه الضمانة يتم صرف البضائع له واستلام السندات اللازمة للبضاعة وتحصيل ثمنها منه، فعلى سبيل المثال: عــندما تقــدم الــسيد محمــد البطران لشراء الأرز قدم ضمانة السيد محمود زيد له فى هذا المــزاد(٣)، كذلك اشترط فيمن يدخل المزاد أن يكون له وكيل، بمعنى أنه إذا كانت البضاعة موجــودة بالإسكندرية ورسى المزاد على أحد التجار من خارج مدينة الإسكندرية، اشترط أن يكون لهذا التاجر وكيل بالإسكندرية وإلا تم التراجع عن البيع له، وكذلك الحال بالنسبة للمدن الأخــرى، والدلــيل على ذلك ما حدث مع الجلد الموجود بشون الجلد ببولاق، فكان لابد من وجود وكيل إذا رسى المزاد على تاجر خارج القاهرة(٤).

٥- المناقصات الحكومية (التوريد للمصالح الحكومية):

كــان يــتم الــتوريد للمصالح الحكومية بمناقصات تعلن عنها المصالح المختلفة عن الأصــناف التى تحتاجها، وبالتالى يتقدم التجار بالعطاءات المختلفة لتوريد هذه الأصناف وفقًا للأصــول واللــوائح التى تحكم هذه المناقصات، فكانت المصالح الحكومية تملى على التاجر المواصــفات اللازمــة لهــا، وبعد إحضار التاجر لهذه الأصناف، يتم فحصها بمعرفة أفراد متخصــصين، وإذا وجدتــه مطابقًا للمواصفات، يتم قبولها ويتم دفع الثمن بعد مدة تتحدد فى العقــد مــنذ البداية، وإذا وجدت المواصفات غير مطابقة للمطلوب تبقى على ذمة التاجر ولا تستلمها المصلحة[٥].

---

(١) المصدر السابق ، س٥٢٩٢ جـ٢، وارد، م٢٣، ص٣٣٠، بتاريخ ١٨ رجب ١٢٦٤هـ/ ٢١ يونيه ١٨٤٨م.

(٢) المصدر السابق، س٥٣٠٤ جـ١، صادر، م٢٤، ص٢٨٠، بتاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٢٦٥هـ/ ٨ فبراير ١٨٤٩م.

(٣) المصدر السابق ، س٥٣٠٤جـ١، صادر، م٢٤، ص٢٨٠، بتاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٢٦٥هـ/ ١٨ فبراير ١٨٤٩م

(٤) المصدر السابق، س٥٣٠٤جـ١، صادر، م٤، ص٥٢، بتاريخ ٦رمضان ١٢٦٥هـ/ ٢٦ يوليو ١٨٤٩م.

(٥) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص١٠١.

كـــان نصيب التجار الأجانب كبيرًا في عمليات التوريد للمصالح الحكومية خاصة في مـــا يتم استيراده من الخارج، أما التجار المصريون الذين عملوا في تجارة التوريد للمصالح فنـــشاطهم يكاد يكون محدودًا ولا يقاس بنشاط الأجانب، واقتصر نشاطهم المحدود في توريد السلع الداخلية، مثل: توريد السيرج والزيت الحار للجيش[١]، وكان يتم التفرقة بين المصريين والأجانـــب عند تحديد سعر البضاعة التي تم توريدها للحكومة، فقد طلب محمد علي من أحد موظفيه بأن يبين له سبب ارتفاع سعر الأشياء التي تم توريدها من قبل التاجر سليمان علاف للحكومة مع العلم بأن هذا التاجر مصريًا وليس له أي شركاء بأوربا[٢].

وقد كان محمد علي لا يلجأ إلى الاعتماد على التجار عند التوريد للمصالح الحكومية إلا إذا لـــم يتوفـــر هـــذا الصنف في المصالح والإدارات الحكومية الأخرى، أي أنه كان يتم الاكـــتفاء الذاتي بين المصالح المختلفة أولاً ثم يتم اللجوء للتجار عند الحاجة لهذه الأصناف، وعلـــى هذا قمت بتقسيم التوريد للمصالح الحكومية إلى قسمين: القسم الأول: التوريد الداخلي، وهـــو الاكتفاء الذاتي، والقسم الثاني: التوريد الخارجي، وهو توريد التجار سواء الأجانب أم المصريين .

أ- التوريد الداخلي للمصالح:

كان محمد علي يصدر أوامره من حين لآخر لموظفيه بضرورة الاكتفاء بين المصالح المخـــتلفة، وكـــان الأسطول والجيش المصري يسد احتياجاتهم من مصانع وحاصلات الباشا أولاً، ثـــم يـــتم اللجـــوء للتجار عند الحاجة لذلك الصنف، فعلى سبيل المثال: أمر محمد علي محـــافظ دمياط بإرسال ٤٠٠٠ إردب أرز دمياطي للأسطول المصري، فأمره بإرسال ٢٠٠٠ إردب عـــند ورود الأمـــر لـــه و ٢٠٠٠ إردب أخرى في مدة لا تزيد عن شهرين من تاريخ إرســـال الألفـــين الأولـــى، ويـــتم التدقـــيق فـــي الميزان إذ سيتم إعادة وزنها عند وصولها للأسطول[٣]، وبالفعل تم إرسال الألفين إردب الثانية[٤].

وكـــان يتم التدقيق في فحص وتثمين هذه السلع التي يتم توريدها، فعلى سبيل المثال: عـــندما وردت ترسانة الإسكندرية أخشابًا لمصلحة الأبنية بالقاهرة، تم تشكيل لجنة مكونة من

---

(١) المرجع السابق، ص١٠١ – ١٠٢ .

(٢) معية سنية، محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، م٣٩٢، بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٥١هـ/ ٦ ديسمبر ١٨٣٥م.

(٣) معية سنية، محفظة ٩، دفتر ١٦، م٣٩٤، ص٨٧، بتاريخ ١٨ صفر ١٢٤٠هـ/ ١٤ أكتوبر ١٨٢٤م.

(٤) المصدر السابق، محفظة ٩، دفتر ١٦، م٤٤٢، ص٩٨، بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٢٤٠هـ/ ٣ يناير ١٨٢٥م.

ناظر الترسانات وأهل الخبرة بالأخشاب لفحص وتحديد أنواع هذه الأخشاب وتقدير ثمنها[١]، كمـا كانت هذه اللجان تعقد عند نقص ميزان بعض السلع الموردة، للتحقيق فى سبب النقص والمسئول عنه[٢].

وكانت اللوائح والقوانين تضم موادًا لمعاقبة المسئول عن شراء أشياء لازمة للحكومة من التجار وهى متوفرة بمخازن الحكومة، سواء إن كان متعمدًا ويقصد من ذلك منفعة له، أو دون قصد منه نتيجة لعدم بحثه أولاً داخل المخازن مما يترتب عليه فساد وتلف المخزون لعدم استخدامه، وبناءً على ذلك يتم تحصيل ثمن هذه الأشياء منه، فإن لم يستطع فيتم سجنه من ستة أشـهر إلـى سـنتين[٣]، كما كان يأمر الباشا موظفيه بعدم التأخر في التوريد حتى لا تتعطل المصالح مما يؤدى إلى خسائر للحكومة[٤].

ب- التوريد الخارجى للمصالح:

لم تكن المصالح الحكومية تلجأ إلى شراء مستلزماتها من التجار إلا بعد التأكد من عدم تـواجد هذه السلع بالمخازن الحكومية[٥]، أو لقلة وجودها بالمخازن، أضف إلى ذلك أنه كان لابد من التأكد من عدم توافر هذه السلعة بالمخازن الحكومية بالأقاليم الأخرى، فقد أمر محمد علـى بعـدم شراء الشحم اللازم للمصالح بالإسكندرية من التجار قبل التأكد من عدم تواجده بالمخـازن الحكومـية بالقاهرة[٦]، وعندما تتمكن الحكومة من صناعة هذه السلعة بالمصانع الحكومية، لا تلجأ إلى شرائها من التجار، فعلى سبيل المثال: عندما احتاج ديوان الجهادية إلى بعـض أنواع من المسامير، وتم التأكد من عدم تواجدها بالمخازن، وأمرهم الباشا بالتأكد من عـدم إمكانـية تصنيعها بالورش، فإن لم تتمكن الورش من صناعتها يتم اللجوء إلى التجار لشرائها[٧].

قام محمد على بتنظيم تجارة التوريد، فقد أمر بعدم تدخل سماسرة مصلحة المشتريات فى أى شئ يلزم المصالح، ومنح كل مأمور مصلحة حكومية صلاحية شراء الأشياء اللازمة

---

(١) ديوان خديوى، دفتر ٧٥٢، م٨٩، ص٦٤، بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٢٤٤هـ/ ٢٢ سبتمبر ١٨٢٨م.

(٢) المصدر السابق، دفتر ٧٥٠، م٥، ص٣، بتاريخ غرة رمضان ١٢٤٤هـ/ ٧ مارس ١٨٢٩م.

(٣) دفتـر مجمـوع أمور جنائية، س٨/ ٦١/ ١، قانون ٢، بند١، لسنة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م؛ قانون ٣، بند ٣٤، لسنة ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م؛ قانون ٤، بند ٢٨، لسنة ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م؛ قانون ٥، بند ٣١، لسنة ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٨م.

(٤) ديوان التجارة والمبيعات، س٤ ،٥٣ جـ١،صادر،م٧،ص٤٧، بتاريخ ٢ ذى القعدة ١٢٦٤هـ/ ٣٠أكتوبر ١٨٤٨م.

(٥) أوامر، دفتر ٢، م٤٣، ص١١، بتاريخ ٢٠ ذى القعدة ١٢٤٧هـ/ ٢٢ إبريل ١٨٣٢م.

(٦) معية سنية، محفظة ٥٠، دفتر ٤٧، م١٣٢، بدون ص، بتاريخ ٦ شوال ١٢٤٨هـ/ ٢٦ فبراير ١٨٣٣م.

(٧) ديوان كتخدا، دفتر ٥٨٦، م٢٩٨٠، بدون ص، بتاريخ ٨ جمادى الآخرة ١٢٦٣هـ/ ٢٥ مايو ١٨٤٧م.

لمصلحته من التجار مباشرة دون اللجوء إلى السماسرة؛ لأن ذلك أربح للحكومة من استخدام السماسرة، فيقوم كل مأمور بإعداد قائمة باللغة العربية تتضمن نوع الأشياء المشتراه وثمنها واسم التاجر، ثم تختم هذه القائمة بختم المصلحة وترسل إلى مصلحة المشتريات واستلام إيصال بتقديم هذه القائمة(١).

وفى عام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م صدرت لائحة المشتريات لتنظيم عملية التوريد للمصالح الحكومية، تتكون من مقدمة وخمسة أبواب*، وقد ورد بالباب الثالث من اللائحة "إذا تبين عدم تواجد الأشياء المطلوبة بالمصالح الحكومية يحرر علم إلى مجلس التجار فيه بيان بمقدار الأشياء المطلوبة، ويرسل كشفاً ببيان مقدارها ومجموعها فى كل أسبوع إلى مجلس التجار"، وجاء بالبند الرابع "أنه عند وصول هذا الإعلام للمجلس يتم إحضار تجار تلك الأشياء المطلوبة وكل من تكون عنده هذه الأصناف يكتب بياناً بمقدارها عنده ويوضح اسمه وختمه عليها، وفى أثناء انتظار ورود الإعلامات من مجلس التجار، يتم اختيار مجموعة من السماسرة يترددون على الأسواق ومحلات البيع لمعرفة الأثمان الحقيقية لهذه الأصناف ويعلموا المجلس بها، وحين ورود الإعلامات من المجلس يحضر التجار الموجود عندهم هذا الصنف، ويتم مقارنة العينات المقدمة بالمطلوب"، وفى البند الخامس "أن يحضر ناظر المصلحة التى طلبت تلك الأشياء ويفحص العينات فى المجلس، ويكتب سنداً بتلك الأشياء ويبين بهذا السند إن كان للتاجر دين للحكومة فيخصم من السعر، وإذا لم يكن عليه شئ يبين ذلك أيضاً ليصرف له أجره نقداً(٢)"، وكان يتم خصم ثمن هذه البضائع من التجار الذين عليهم ذمماً للحكومة من أساس المطلوب منهم طبقاً (للرجع) التى بأيديهم حتى لا تتضرر الحكومة(٣).

كان يتم صرف أثمان هذه البضائع إما نقداً أو عيناً، ففى بعض الحالات كان يتم دفع ثمن هذه البضائع أو إعطاء التاجر بضائع أخرى فى مقابلها – مقايضة – فعندما ورد أحد التجار بضائع لديوان الجهادية، أمر محمد على ناظر الجهادية بإعطاء ٥ آلاف كيس نقداً أو إعطائه صمغاً بقيمة هذا المبلغ، حيث أن هذا التاجر من تجار الصمغ فسيكون ذلك أنفع له وأوفر للحكومة(٤)، أو يتم صرف جزء من ثمن البضائع التى يتم توريدها وتقييد باقى المبلغ

---

(١) معية سنية، محفظة ٦٠، دفتر ٥٤، م٣٩٠، بدون ص، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٥٠هـ/ ١٢ فبراير ١٨٣٥م.

* انظر: ملحق رقم (٢٠).

(٢) ترتيبات الوظائف من عهد محمد على، ترتيبات ديوان المشتروات، ص٤٣٩ – ٤٤٠، بتاريخ ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م.

(٣) شورى المعاونة، محفظة ١٤، دفتر ٢٨٠، م٣٥٠، ص٥٣، بتاريخ ١٧ ربيع الآخر ١٢٥٥هـ/ ٣١ يوليه ١٨٣٩م.

(٤) معية سنية، محفظة ٧٤، دفتر ٦٧، م٣٢، بدون ص، بتاريخ ٢ رجب ١٢٥١هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٨٣٥م.

تحـت حـساب التاجر للحكومة، فعند توريد التاجر زنانيرى أخشاب إلى الحكومة تم صرف جـزء مـن المـبلغ له، وتم خصم الباقى من ديونه للحكومة[١]، كما كان يأمر الباشا موظفيه بضرورة صرف ثمن المشتريات للتجار بمجرد الشراء منهم منعًا للتلاعب بالأسعار[٢].

لم يكن الباشا يتهاون مع التجار الذين يتحايلون فى توريد السلع، فقد طلب تجلد المعلم غبريال ٢٠٠ جلدة، وجلد شركائه التجار الثلاثة كل واحد منهم ١٠٠ جلدة، فقد تعهدوا بتوريد الحطـب للجهاديـة بسعر ٤ قروش للحمل، وقد استخدموا نفوذهم بالمجلس العالى لدفع محمد على للموافقة على الإكثار من زراعة الأشجار، ثم قاموا بعد ذلك بقطع هذه الأشجار وشرائها بأسعار زهيدة ثم توريدها للحكومة[٣]، كما كان الباشا يأمر موظفيه بضرورة التحرى والبحث عن التجار قبل الشراء منهم، وأنذر الموظف الذى لم يتحر عن التجار واشترى للحكومة أشياء من تجار مفلسين، مما يترتب عليه تبديد أموال الحكومة، ويتم تغريم ناظر المصلحة الحكومية ثمـن الـسلعة إذا لم يتمكن التاجر من سدادها، وإن عجز الناظر عن دفع الثمن يتم حبسه من سنة إلى ثلاث سنوات حسب المبلغ المفترض سداده[٤].

تعددت الوثائق التى تتضمن تجارة التوريد للمصالح الحكومية، وإن دل ذلك فإنما يدل علـى انتـشار هذه التجارة وحاجة الحكومة الشديدة لهذه البضائع التى يتم توريدها لها، فعلى سـبيل المثال لا الحصر، موافقة الباشا على شراء الحديد الموجود لدى التاجر نيقولا زخارى بدمياط بسعر ٦٠ قرشًا للقنطار[٥]، وشراء بذر النيلة من تجار وكالة الصابون بسعر ٥٠ قرشًا للويبة وإرساله إلى مأموريات منفلوط وإسنا والفيوم وجرجا لزراعتها للإكثار من زراعة النيلة فـى الأقالـيم القبلية كالأقاليم البحرية[٦]، كما وافق محمد على على شراء ألواح خشب البندق اللازمة لمعمل إسنا من تجار الإسكندرية وإرسالها إلى ترسانة بولاق ومنها إلى معمل إسنا[٧].

---

(١) المصدر السابق، محفظة ٩٣، دفتر ٨٣، م٣٨، ص٣٤، بتاريخ ١٩ ربيع الآخر ١٢٥٢هـ/ ٥ أغسطس ١٨٣٦م.

(٢) مجلس ملكية، محفظة ٥، م٢٠٩، بدون ص، بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٥٢هـ/ ١ فبراير ١٨٣٧م.

(٣) معية سنية، محفظة ٦٧، دفتر ٦١، م٣٣٠، بدون ص، بتاريخ غاية ذى الحجة ١٢٥١هـ/ ١٧ إبريل ١٨٣٦م.

(٤) دفتر مجموع أمور جنائية، س/ ٨/ ٦١/ ١، قانون، بند ١١، ص٦٩، لسنة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م؛ قانون ٤، بند ٢٩، لسنة ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م؛ وقانون ٥، بند ٨، لسنة ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٨م.

(٥) محافظ الذوات، محفظة ٣، م٣١، بدون ص، بتاريخ ذى الحجة ١٢٣٨هـ/ ٢٢ أغسطس ١٨٢٣م.

(٦) المصدر السابق، محفظة ٤، م٢٢٤، بدون ص، بتاريخ ٥ جمادى الأولى ١٢٤٣هـ/ ٢٥ نوفمبر ١٨٢٧م.

(٧) ديوان خديوى، دفتر ٧٤٣، م١٧٥، ص٨١، بتاريخ ١٠ شعبان ١٢٤٣هـ/ ٢٧ فبراير ١٨٢٨م.

وقـــام التاجـــر جرجس الطويل الشامى بتوريد القار والخشب لمصلحة السفن بـــ ٣٤ كيْـسًا و١٩٣ قرشًا[١]، وقد اشترى ناظر الجهادية ٤ قناطير من سلك النحاس الأصفر اللازم لأشـــغال مهمـــات حربية من التاجر محمد حرزة بسعر ٦٧٠ قرشًا للقنطار[٢]، وورد التاجر بتراكى ٤٥٠ قنطار حديد إلى بولاق، وقد كان السعر المتفق عليه مع التاجر قبل التوريد ٦٠ قرشـــا للقنطار، لكن عند التوريد طالب التاجر برفع السعر حيث أنه اشترى القنطار بـــ ٦٥ قرشًا، لذا قرر مجلس المشورة تثمين الحديد، وقد تم التوريد بسعر ٦٣ قرشًا وإعطائه بدلاً من النقود قطنًا، وقد وافق التاجر على ذلك[٣].

لقد استلم بوغوص بك المدافع والفحم والآلات التى وردها الخواجة جيجينى من بلجيكا لديـــوان الـــتجارة بعـــد أن استعلم عن ثمنها من محلات التجارة المختلفة، وأضاف ثمنها إلى حـــساب التاجر الجارى مع ديوان التجارة[٤]، كما طلب محمد على من محل تجارة طوربون بالإســـكندرية بـــتوريد مقدار من ألواح الحديد تكفى لعمل ٥٠٠٠ فأس لزراعة القطن[٥]، وقد أرســـل الباشـــا مـــندوب ديوان المشتريات إلى تجار الخشب ببولاق ليشترى منهم ٥٠٠ عود خشب لازمة لجسور مديرية الجيزة، ويتم توريدها بأقصى سرعة لشدة الحاجة إليها[٦].

ولم يكن شراء محمد على للسلع قاصرًا على احتياج المصالح الحكومية فقط، بل كانت هـــناك أسباب أخرى دفعت الباشا لشرائها، منها: حرْص محمد على على عدم تسرب الإنتاج المحلـــى خـــارج البلاد، فعلى سبيل المثال: طلب الباشا من مأمورى الأقاليم البحرية والقبلية شـــراء جميع النحاس الخردة الذى يباع فى البنادر والأسواق بأسعار مناسبة، لأنه وصل إلى علمـــه أن بعـــض الـــتجار اليمنيين يشترونه لإرساله للحجاز؛ فخشى محمد على من تسرب النحاس الخردة خارج البلاد[٧]، أضف إلى ذلك، مجئ أحد التجار الأجانب لمصر ببضاعة ولم يستطع بيعها، فتقوم الحكومة بشرائها؛ فتذكر إحدى الوثائق "جاء رستم البوسنوى بكمية كبيرة مـــن نعـــال الخـــيل والمسامير لمصر، فأعياه بيعها فضلاً عما هو مطلوب عليها من رسوم جمـــركية باهظة؛ فرفع رجاءه لديوان الخديوى لينقذه وبضاعته بشرائها لأهل الحكومة؛ فقام

---

(١) المصدر السابق، دفتر ٧٥٤، م١٦٧، ص٢٦، بتاريخ ٢٢ رمضان ١٢٤٥هـــ/ ١٨ مارس ١٨٣٠م.

(٢) المصدر السابق، دفتر ٨٧، م١٩٣، ص١٢٨، بتاريخ ١٨ المحرم ١٢٤٨هـــ/ ١٧ يونيه ١٨٣٢م.

(٣) الوقائع المصرية، عدد ٣٩٧، بتاريخ ٢٧ المحرم ١٢٤٨هـــ/ ٢٦ يونيه ١٨٣٢م.

(٤) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٤، م٤٥، ص٤٨، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٥٦هـــ/ ٢٢ سبتمبر ١٨٤٠م.

(٥) المصدر السابق، محفظة ٢٥، م٥٧، بدون ص، بتاريخ ١٣ ربيع الأخر ١٢٦٢هـــ/ ١١ إبريل ١٨٤٦م.

(٦) ديوان كتخدا، دفتر ٥٨٧ جـــ٢، م٤٦٣، بدون ص، بتاريخ ١٢ شعبان ١٢٦٣هـــ/ ٢٧ يوليو ١٨٤٧م.

(٧) معية سنية، محفظة ٤١، دفتر ٣٨، م٧٧٠، بدون ص، بتاريخ ٢٥ ذى القعدة ١٢٤٥هـــ/ ١٠٩ مايو ١٨٣٠م.

أطـباء الجهاديــة البيطـريون بمعاينتها وقرروا إمكانية الاستفادة منها، وقدروا ثمنها، وقرر المجلس أخذ البضاعة بالثمن المقرر لها"[١].

وعندما كان محمد علي يمنح أحد التجار الأجانب حق إنشاء مصنع أو ورشة بمصر كان من أهم شروط هذه الامتياز أن يتعهد التاجر بتوريد احتياجات الحكومة من إنتاج المصنع بسعر يقل عن سعر السوق؛ فمثلا عندما منح الباشا دوسيتفوييه التاجر التوسكانى امتياز إنشاء مـصنع للـورق، شـرط أن يورد ما تحتاجه الحكومة من الورق بسعر يقل ١٠٪ عن سعر السوق[٢].

كمـا كان الباشا يلجأ أحيانًا إلى شراء احتياجات الحكومة بأزيد من سعرها قليلاً حتى يحـول دون تسرب هذه البضائع خارج البلاد، مثلما حدث عند شراء النحاس اللازم للمصالح بأسعار تزيد عن أسعار التجار حتى لا يتسرب النحاس خارج مصر[٣]، كذلك عند زيادة دين أحـد التجار للحكومة وعجزه عن تسديد هذا الدين كانت الحكومة تقبل منه بضائع مقابل هذا الدين، مثلما قبلت من الخواجه فرنسيس ينى أحد تجار القاهرة المدين للحكومة بـ ٤٩ كيسًا و ٤٢١ قرشًا توريد خشب لجمرك بولاق مقابل دينه، ويقوم مجلس التجار بتثمين هذا الخشب ثم يخصم ثمنه من دين التاجر[٤].

واجهت الحكومة عدة مشاكل مع تجارة التوريد للمصالح الحكومية، منها: اكتشاف أن البـضائع الموردة غير صالحة أو غير مطابقة للمواصفات بعد توريدها؛ فكان على الحكومة مـواجهة هذه المشاكل، مثل: إنقاص وزن الخبز – المورد للمصانع كغذاء للعمال – من ٣٠ إلـى ٤٠ درهمًا، وتكرر هذا عدة مرات لكن الحكومة كانت تعاقب المسئول من حين لآخر، غيـر أن هذا النقص استمر؛ فكون ديوان الخديوى لجنة مكونة من المحتسب ونظار المعامل ووكلائهم للنظر في هذه المسألة، فقررت اللجنة منع إعطاء خبز للعمال والمشتغلين بالحكومة، ولكـن الباشا فضل ضرورة التدقيق والتفتيش على هذه المخابز التى تورد هذا الصنف حتى يكون مطابقًا للمواصفات[٥]، ومن الأمثلة على تلف السلع الموردة: ما حدث عندما ورد دمترى كحيل التاجر الشامى ١٠٠٠ قطعة جلد ونيف، وقد اكتشف ناظر الجلد تلف هذا الجلد؛ فقامت

---

(١) ديوان خديوى، محفظة ٥٠، دفتر ٧٦٣، م٢٦٢، ص١٢٦، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٤٥هـ/ ١٩ مايو ١٨٣٠م.
(٢) المصدر السابق، محفظة ٥٩، دفتر ٧٧٧، م٧٠، ص٧٣، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٤٧هـ/ ٢ فبراير ١٨٣٢م.
(٣) مجلس ملكية، محفظة ٤، م١٦٠، ص٣٣٠، بتاريخ ١٥ صفر ١٢٥٢هـ/ ٢ يونيه ١٨٣٦م.
(٤) ديوان كتخدا، دفتر ٥٨٦، م٣٢٨، بدون ص، بتاريخ ١٩ المحرم ١٢٦٣هـ/ ٩ يناير ١٨٤٧م.
(٥) ديوان خديوى، دفتر ٧٥٠، م٥، ص٣، بتاريخ غرة رمضان ١٢٤٤هـ/ ٧ مارس ١٨٢٩م.

الحكــومة بتوزيع هذا الجلد على خرامين الجلد وتحصيل ثمنه منهم، حتى تتمكن من تعويض خسارتها بعض الشئ[١].

وكان التوريد للمصالح يتم عن طريق مناقصات تعلنها الحكومة ويتنافس التجار عليها، ويتـــبارى كل منهم لتقديم أفضل سلعة وأرخص سعر لها، وإذا قام أحد التجار بتوريد سلعة ما للحكومة، وقام تاجر آخر بتوريد نفس السلعة ولكن بسعر أغلى، يقدم التاجر الأول تظلمًا إلى محمــد على، فعلى سبيل المثال: قدم يوسف شرف تاجر الأخشاب تظلمًا إلى محمد على يذكر فــيه أن الخــشب الذى ورده للحكومة لا يقل جودة عن الخشب الذى ورده زكار الفرنساوى، ولكــن خــشب زكار تم شراؤه بسعر أعلى من خشب يوسف شرف؛ فأمر محمد على انتداب ناظر الأبنية وناظر المشتريات وعضو من المجلس العالى، واثنين من الخبراء بتجارة الخشب واثنين من التجار المؤتمنين، وإرسالهم لمعاينة الخشب موضوع التظلم حتى يتمكن الباشا من تقرير العقوبة اللازمة للمذنب[٢]، وقد قرر محمد على عدم إعادة شراء الخشب من زكار بثمن باهظ والاكتفاء بأمر الموظفين بأن لا يشتروا شئ للحكومة قبل الاطلاع على ثمنه الرائج فى كل من الإسكندرية ودمياط[٣].

تقدم تاجر ويدعى (طومة) لمجلس الإسكندرية بعينة من المداد وتعهد بتوريده للمصالح بــسعر قرش و ٣٠ بارة للأقة بدلاً مما كانت ترسله شون الحكومة بسعر قرشين للأقة، وقام مجلس الإسكندرية بفحصه ومعاينته فوجدوه أجود من المداد الذى يرد من القاهرة، وفى نفس الــوقت قــدم الحاج سليمان الذى يبيع المداد لمجلس مصر، قدم هو الآخر عينة، وتم فحصها فــوجدوها صـــالحة للكــتابة، وقد تعهد بتوريده بسعر قرش و ١٠ بارات للأقة، فقام الديوان الخديــوى بـــإعلام ناظر مجلس الإسكندرية بالأمر حتى يقارن بين مداد الحاج سليمان ومداد طــومه، فـــإن رضى طومة بتوريده بسعر قرش و ١٠ بارات يتم الاتفاق معه، وإلا يتم إرسال المــداد مـــن القاهــرة للإســكندرية كما تعهد الحاج سليمان[٤]، وعند عجز التجار عن توريد البضائع للمصالح الموجودة بمدينتهم يتم الاستعانة بموردين آخرين فى المدن الأخرى، فعندما عجــز تجــار القاهــرة عــن تــوريد التبن تم توريده من الأقاليم البحرية كالغربية والبحيرة والمنوفية[٥].

---

(١) المصدر السابق، دفتر ٧٦١، م١١٤، ص٤٣، بتاريخ ٦ صفر ١٢٤٥هـ/ ٨ أغسطس ١٨٢٩م.
(٢) معية سنية، محفظة ٦٠، دفتر ٥٤،م٣١٣، ص٨٦ – ٨٧، بتاريخ١١جمادى الأخرة ١٢٥٠هـ/١٥ أكتوبر ١٨٣٤م.
(٣) المصدر السابق، محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، م١٠٩،ص٥٨، بتاريخ ٨ إجمادى الأولى ١٢٥١هـ/ ١٣سبتمبر ١٨٣٥م.
(٤) ديوان خديوى، دفتر ٨١٣، م٥٧، ص٣٢، بتاريخ غرة ذى القعدة ١٢٥١هـ/ ١٨ فبراير ١٨٣٦م.
(٥) معية سنية، محفظة ٩٣، دفتر ٨٣، م٤، ص١، بتاريخ ٤ ربيع الأول ١٢٥٢هـ/ ٢٠ يونيه ١٨٣٦م.

وعندما كان يتم تشكيل لجان لفحص البضائع الموردة للحكومة، كان محمد على يمنح هــذه اللجــنة ســلطة نفاذ قراراتها فهى بمثابة أوامر صادرة من الباشا شخصيًا، لكنه احتفظ بمفرده بحق تكوين هذه اللجان للتحرى والفحص، ولا يتم تكوين هذه اللجان من ذات نفسها(١).

سادسًا: أثر الأحداث السياسية والأزمات الاقتصادية على الأسواق:

أثــرت الأحــداث السياسية والأزمات الاقتصادية التى كانت تمر بها مصر فى عهد محمــد علــى على الأسواق، مما سبب إضعاف الأسواق الداخلية، وانخفاض معدل الشراء والادخــار؛ فــأدى ذلك إلى كساد الكثير من السلع وتدهور القيمة الشرائية بالأسواق، وسوف نعــرض أهــم هذه الأحداث السياسية والاقتصادية، منها: حروب محمد على، ونهب العساكر للأسواق، وارتفاع أو انخفاض منسوب الفيضان، وانتشار الأوبئة والأمراض، وأزمات الغلال.

١- حروب محمد على:

كانــت حــروب الباشا تؤثر على الاقتصاد المصرى بشكل عام، وامتد هذا الأثر إلى التجارة الداخلية والسلع المختلفة؛ فتكاليف نقل القوات وتجهيزها كان يربك الاقتصاد المصرى ويــرهقه، مما يعرض خزانة البلاد لبعض الهزات، فعلى سبيل المثال: فإن محمد على خلال حــروبه فى الجزيرة العربية طالب ناظر تجارته بالإسراع فى تحصيل الديون المتأخرة على التجار حيث ستتوجه القوات (فرسان ومشاه) لإخماد الحركة الوهابية بعد خمسة عشر يومًا(٢).

وكان تأثير نفقات محمد على العسكرية قد أدى إلى حدوث أزمة اقتصادية عام ١٢٥٥ هـ/ ١٨٣٩م فقد صدر أمر من محمد على إلى كتخدا باشا فى ١٩ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ١ سـبتمبر ١٨٣٩م بأنـــه نظرا للحالة الحاضرة دعت الضرورة إلى توقيف العمل فى سائر المبانـــى والجسور والقناطر لحين توفير الأموال اللازمة ولذلك يلزم إعطاء التنبيهات اللازمة للمصالح عمومًا بتوقيف ذلك إلا للأشياء الضرورية جدا"(٣).

وزيـــادة نفقـــات محمـــد علـــى العسكرية وحاجته الملحة إلى النقود أدت به إلى بيع محاصـــيله ســـلفا، فقـــد كـــان يحصل على قروض من التجار مقابل الوعد بالدفع عينا وقت

(١) المصدر السابق، محفظة ٩٣، دفتر ٨٣، م٣، ص١، بتاريخ ٢ ربيع الأول ١٢٥٢هـ/ ١٨ يونيه ١٨٣٦م.

(٢) عبد المنعم الجميعى، مرجع سابق، ص٦٠.

(٣) أمين سامى، مرجع سابق، ص٥٠٠.

الحـــصاد، مما أدى به فى بعض الأحيان إلى التورط فى اتفاقيات مع التجار لم يستطع الوفاء بها[١].

وكمـــا أثـــرت هذه الحروب على الاقتصاد المصرى، فقد كان لها أثرها المباشر على الأســـواق المـــصرية، إذ شـــاركت الأسواق فى الاحتفال بانتصارات الجيش المصرى؛ فمن مظاهـــر هـــذه المشاركة: إنارة الشوارع، وتعليق الزينات، وفتح الدكاكين ليلاً ونهارًا، وكنس الشوارع ورشها بالماء.

فعلـــى ســـبيل المثال: نودى فى الأسواق بزينة الشوارع والحوانيت عام ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م لقـــدوم طوســـون باشـــا بعد حملته على الوهابيين[٢]، كذلك عندما وردت أخبار من الـــسويس وينبع باستيلاء إبراهيم باشا على الدرعية والوهابية عام ١٨٣٣هـ/ ١٨١٨م، مما أفـــرح محمد على فأمر بزينة الشوارع والحوانيت والخانات وأبواب الدور وإشعال القناديل، بالرغم من قلة الزيت والمسلى واللحم والقمح فى ذلك الوقت، حتى أن الخبز قد امتنع وجوده بالأســـواق، ولما علم الباشا بذلك أمر بإخراج الغلال من الشون الحكومية لتباع فى الأسواق، ولكـــن هذه الغلال كان قد أكلها السوس، كذلك صرف مقدار من السيرج لتباع للناس للوقود، وكـــان المـــنادى يطـــوف بالـــشوارع يأمر الناس بالسهر وإنارة القناديل والزينة وعدم غلق الحوانيت ليلاً ونهارًا[٣].

وكذلك بعد انتصارات إبراهيم باشا ببلاد الشام، وعقد صلح كوتاهية صدر مرسوم من محمـــد على بالابتهاج والاحتفال لحقن الدماء وإغماد السلاح، ومن مظاهر هذا الاحتفال إنارة الـــشوارع والأســـواق بالقناديل ثلاثة أيام بلياليها، ثم تواصل الدكاكين والمحلات هذه المراسم الـــسارة بتعلـــيق الزينة، وترفع عند الانتهاء من إطلاق المدافع، ويتم تنظيف أسواق القاهرة وكنـــسها ورشها بالماء ثلاثة أيام، وإقامة حفلات اللعب والسحر كما جرت العادة بإقامتها فى الموالد والأعياد[٤].

٢- نهب العساكر للأسواق:

---

(١) هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص٢٦٥؛ عبد المنعم الجميعى، مرجع سابق، ص٦٠.

(٢) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٨، ص٣٦٣.

(٣) المرجع السابق، جـ٨، ص٤٥١ – ٤٥٢.

(٤) ديوان خديوى، دفتر ٧٧٧، م١٠٢، ص١١٣ – ١١٤، بتاريخ ٢٨ ذى القعدة ١٢٤٨هـ/ ١٩ إبريل ١٨٣٣م.

لعبت الاضطرابات السياسية والمنازعات العسكرية التى كانت تمر بها مصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر الميلادى دورًا بارزًا فى إضعاف السوق المحلية، وشل حركة التبادل التجارى بين الريف والمدينة، فقد اعتمدت بعض المدن على سد حاجاتها الغذائية من الريف، لذا فإن المدينة كانت تصاب بشلل وتُهدد بالمجاعة إذا انقطعت طرق التبادل التجارى بينها وبين الريف، كذلك أدى إنعدام الأمن وانتشار الفوضى واللصوص وقطاع الطرق إلى خوف الفلاح على سلعه وخوفه من الذهاب إلى أسواق المدن أو حتى أسواق القرى المجاورة له[1].

بذل محمد على جهودًا كثيرة للحفاظ على هدوء واستقرار الأوضاع الأمنية فى البلاد، إذ رأى بنفسه إلى أى مدى بلغ تدهور الأمن بالبلاد من فوضى وعدم استقرار وشغب الجنود خاصة بعد خروج الحملة الفرنسية، فقد أدرك أنه لا سبيل له لتحقيق طموحاته الداخلية والخارجية إلا باستقرار الجبهة الداخلية والحالة الأمنية، فسعى لذلك سعيًا حثيثًا وضرب بيد من حديد على كل خارج أو منشق[2]، ورغم هذه الجهود فأن هذا لم يمنع من وقوع بعض الاضطرابات الأمنية من حين لآخر داخل الأسواق والوكائل والخانات، فعلى سبيل المثال: قام جماعة من العساكر المقيمين بالإسكندرية عام ١٨٠٨م بنهب ثلاث وكائل بحارة المغاربة بالإسكندرية وسرقوا ما بها من غلال وغير ذلك، ظنا منهم أن هذه الأشياء تخص عربان أولاد على، وظهر أنها لغيرهم من أهالى الإسكندرية؛ فقام رئيس طائفة هؤلاء العسكر بإعادة ما تم سلبه ونهبه من هذه الوكائل لأصحابه[3].

يذكر الجبرتى فى حوادث عام ١٢٢٩هـ/ ١٨١٤م وقوع حادثة بإحدى أسواق القاهرة بين شخصين من الدلاتية* وبين غلام من البدو ادعى أنه من عساكر طائفة المغاربة، حيث أن أحدهما له عند هذا الغلام نقودًا، ففر الغلام ناحية معسكر طائفة المغاربة، فتم تبادل إطلاق النار وأصيب أحد الدلاتية وهرب الآخر إلى الكتخدا؛ فأمر بإحضار كبراء المغاربة وطالبهم بالقبض على الجانى، المهم فى هذه الحادثة أن الناس فزعت فى ذلك الوقت وأغلق أهل سوق

---

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، ط٢، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٦، ص٢٤ – ٢٥.

(٢) سمير عمر إبراهيم، مرجع سابق، ص١٧٩ – ١٨٠.

(٣) محكمة الإسكندرية، س١١٣، م٥٤٦ – ٥٤٧، ص٥٦، بتاريخ ١٥- ١٧صفر ١٢٢٣هـ/ ١٣- ١٥إبريل ١٨٠٨م.

* الدلاتية: طائفة من الفرق العثمانية الأسيوية، واشتهروا بالعنف والشراسة، واعتادوا الظلم والاعتداء على الناس بالسلب والنهب واستمر شغبهم بعد تولية محمد على، وازداد ضجر الأهالى منهم، مما دفع محمد على إلى قطع رواتبهم وإصدار أمر بسفرهم إلى بلادهم عام ١٨٠٦م (انظر: سمير عمر إبراهيم، مرجع سابق، ص٤٣ – ٤٤).

الغـــورية والشوائين والفحامين حوانيتهم[١]، وقد عانى أهالى القاهرة أيضًا من فوضى وشغب الجـــنود الألبان، فقد كانوا ينهبون البيوت والأسواق ويكسرون أبواب الدكاكين وينهبون منها الـــتحف الثميـــنة والبـــضائع والـــنقود ويفسدون باقي المحتويات، وكان الرجال يتصدون لهم ويغلقـــون الحوانـــيت والأبـــواب والدروب، وقام محمد على بزيادة دوريات العسكر بالقاهرة لتوطيد الأمن، وعندما اشترك محمد على فى الحرب الوهابية أدى ذلك إلى القضاء على عدد كبيـــر مـــن الجـــنود الألبان لاشتراكهم فى الحرب؛ لذا كانت هذه الحرب من أسباب تضاؤل عددهم بمصر؛ مما أدى إلى كسر شوكتهم وقلة شغبهم بالأسواق[٢].

كما يذكر الجبرتى فى حوادث عام ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م عندما أراد محمد على إحصاء العساكر وترتيبهم على النظم الأوروبية الجديدة، رفض بعض الجنود هذا التجديد فعاقبهم الباشا بالـــضرب والطـــرد والنفى مما أدى إلى اضطراب داخل صفوف الجنود وتفرق الكثير منهم واتفـــاقهم على الغدر بالباشا والهجوم عليه فى داره بالأزبكية، ولكن هذا الخبر قد تسرب إلى محمـــد علـــى فتحصن الباشا داخل القلعة ، وعندما فشل هؤلاء الجنود المتمردون فى اغتيال محمد على، تفرقوا داخل شوارع المدينة، ونهبوا متاع الأهالى وأموالهم حيث اعتقدوا أن هذا ســـيقوى شـــوكتهم بعد جمع الغنائم، فقد وصف الجبرتى فعلهم هذا بمثل شعبى "ما قدر على ضرب الحمار فضرب البردعة"، ثم نزلوا لوسط المدينة وهم يكسرون أبواب الحوانيت المغلقة وينهـــبون مـــا فيها، حيث أن التجار لما تسامعوا بهذه الاضطرابات أغلقوا حوانيتهم وأبوابهم وتـــركوها طلـــبًا للسلامة، وقد قام الجنود بالنهب والخطف وشاركهم فى أفعالهم تلك الجياع والقليل من العامة؛ فكسروا حوانيت السكرية وأخذوا ما بها من دراهم وما أحبوه من أصناف الـــسكر والمربـــى وأبـــادوا مـــا لم يأخذوه وألقوه تحت الأقدام، وكذلك فعلوا بسوق العقادين والغـــورية والأشرفية والصاغة وسوق مرجوش فكسروا أبواب الوكائل والخانات، ونهبوا ما فـــى حواصـــل الـــتجار من الأقمشة المحلاوى والحرير، لكنهم عندما وصلوا إلى سوق خان الخليلـــى، تـــصدى لهـــم الـــتجار الأتراك والأرناؤد الساكنون بخان اللبن والنحاس وغيرهم، وضـــربوا عليهم الرصاص حتى ردوهم، كذلك فعلت طائفة التجار المغاربة الكائنة بالفحامين والكعكيين وأطلقوا عليهم الرصاص وطردوهم، ولم يستطع التجار الشوام أو غيرهم التصدي لهم عندما هاجموا خان الحمزاوى فتمكن العسكر من كسر الحواصل ونهب ما وجدوا بها من نقـــود وأقمـــشة، فأخـــذوا ما أعجبهم من الأقمشة وتركوا مالم يقدروا على حمله وألقوه على الأرض خارج السوق، كذلك فعلوا بسوق البندقداريين وما به من حوانيت العطارة، ولولا الذين

---

(١) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٨، ص٣٣٩.

(٢) سمير عمر إبراهيم، مرجع سابق، ص٤٦.

تـصدوا لهم لكان الأمر أفظع من ذلك ولنهبوا أيضًا البيوت، وكل هذا من قبيل صلاة الجمعة إلـى قبيل صلاة العصر، وقد أخذ الناس حذرهم وتسلحوا وأغلقوا أبوابهم وسهروا الليالى من الخوف[١]، ولا شك أن مهاجمة الأسواق قد أثر على حركة البيع والشراء.

وفـى صـباح اليوم التالى لهذه الحادثة، أرسل محمد على للمحروقى شاهبندر التجار لـيقوم بحـصر ما تم نهبه وسلبه ويدون ذلك فى دفاتر كل طائفة بعد الأخرى، ثم يقوم محمد على بعد ذلك بدفع هذه التعويضات للتجار، فتولى المحروقي – وبصحبته بعض كبار العسكر الموثـوق بهـم، يعاونهم فى ذلك عساكرهم الموالين لمحمد على – حصر ما تم نهبه وسلبه فطافـوا بالمديـنة ونادوا على الناس وطمأنوهم، وأحضر محمد على النجارين والمعماريين وطالـبهم بتعميـر الدكاكـين والأسواق، وأخبرهم أن الحكومة هى التى تتكفل بهذه النفقات، وتوفيـر الأخـشاب اللازمة لهم، وقام المحروقى بتدوين ما تم نهبه بشهادة مشايخ الطوائف، فكان لأهل الغورية ١٨٠ كيسًا فدفع لهم ثلثيهما والثلث الباقى بعد مدة محددة، وكان لأهل خان الحمـزاوى ٣٠٠٠ كيس، والسكرية ٧٠ كيسًا وخصم لهم من ثمن السكر الذى يشترونه من الباشـا، وقـام الكتخدا بالمرور بوسط المدينة، وأمر أهل السوق بفتح حوانيتهم، ولكن أغلب التجار قد جلسوا خائفين متوقعين السوء من العسكر، أما التجار النصارى فتحصنوا بالأسلحة وأمدهم الباشا بالبارود وآلات الحرب التى لم يمنحها للتجار المسلمين[٢]، واستمر خوف التجار حتـى أنهم قاموا بنقل أموالهم من الحوانيت والحواصل والوكائل إلى منازلهم، وكانت أغلب هذه الأموال أموال شركاء للتجار أو ودائع أو رهونات، وطالب أصحاب هذه الودائع والتجار بها، فمن ضاع من حانوته جزء منها ادعى ضياع كل ما بالحانوت[٣].

هـذا بالنـسبة لتأثيـر هجمات العساكر المباشر على الأسواق ونهب ما بها، أما عن تأثيرهم غير المباشر فقد تمثل فى الإنفاق على الجيش والأسطول، فقد كانت التجارة تسد ركنًا مهما من أعباء محمد على المالية، فنجده على سبيل المثال: يصدر أوامره لوكيل ناظر الأرز والغـلال بأن يبيع الأرز نقدًا وبحوالات؛ ليصرف ثمنه كرواتب للعساكر والخفراء[٤]، كذلك أمره لبوغوص بك كى يرسل من خزانة الإسكندرية ١٠٠٠٠٠ ريال فرانسه إلى خزانة ديوان

(١) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٨، ص٣٥٠ – ٣٥٣؛ أمين سامى، مرجع سابق، ص٢٥١.

(٢) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٨، ص٣٥٤، ٣٦٥.

(٣) المرجع السابق، جـ٨،ص٣٥٩.

(٤) ديوان خديوى، دفتر ٧٤٢، م٧٤، ص٢٨، بتاريخ ١٩ بتاريخ ١٩ صفر ١٢٤٣هـ/ ١١ سبتمبر ١٨٢٧م.

الجهادية لأنها فى شدة الحاجة إلى نقود[١]، كذلك طلب مدير حسابات بر الشام من محمد على إرســال النقود اللازمة لشراء الحرير، وقد كان محمد على أرسل له ٢٠٠٠ كيس لشراء ذلك الحرير، وحاول محمد على أن يعرف إن كان هذا المبلغ الذى أرسله يكفى أم يرسل له المزيد مــن الــنقود[٢]، وأمــر محمــد علــى بوغوص بك بأن يستبقى من ثمن الشعير الذى يباع بالإسكندرية ثمن الأخشاب التى تم شراؤها من التجار، وما يتبقى من هذا المبلغ يرسل لخزانة البحــرية لصرفها لتلاميذ مدرسة البحرية المستحقين رواتب أربعة أشهر[٣]، ولم يكتف محمد على بإرسال ما تجنيه الحكومة من بيع السلع والبضائع للتجار لتغطية مصاريف الجنود فقط، بــل طالــب بفرض عوائد غلال بالأقاليم لتغطية مصاريف بلاد الشام الزائدة عن الإيرادات هــناك، لكــن عــندما عرف بوغوص بك بذلك، طلب من محمد على صرف النظر عن هذه العــوائد لما كان يدور فى أوربا من أقاويل عن بلاد الشام ووضع الجيش المصرى بها، رغم شدة الحاجة لهذه الضرائب[٤].

٣- الأزمات الاقتصادية:

مــرت مصر بعدة أزمات اقتصادية فى بداية القرن التاسع عشر الميلادى، من أهمها: مــا ترتب على زيادة أو نقص فيضان النيل، من ندرة المحاصيل، انتشار الأوبئة والأمراض، وما ترتب عليهم من غلاء الأسعار، كذلك تأثر مصر بالأزمة الاقتصادية عام ١٨٣٦م.

(أ) فيضان النيل:

أســهم انخفاض منسوب النيل أو ارتفاعه فى ارتفاع أسعار بعض السلع الاستهلاكية بــسبب عدم تمكن الفلاحين من القيام بأعمال الزراعة بسبب الفيضان، وقد رصد الجبرتى و أمــين ســامى حــوادث انخفاض أو ارتفاع منسوب النيل، نذكر منها من كان ذا تأثير على الأســعار؛ فعلــى سبيل المثال: فى عام ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م تأخر الفيضان حتى قلق الناس فقامــوا بإخفاء الغلال من مخازنها فارتفع سعرها، ولكن عندما اطمئن الناس بمجئ الفيضان أظهــروا مــا أخفــوه من غلال، فتراجعت الأسعار إلى أصلها[٥]. لكن منسوب الفيضان كان منخفضًا مما ترتب عليه إفساد الكثير من المزروعات، وغادر الكثير من الفلاحين أراضيهم،

---

(١) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٥، م١٦٩، ص٣٣١، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٤٤هـ/ ٨ مايو ١٨٢٩م.

(٢) المصدر السابق، محفظة ٧، م٣٠٥، ص٣٩، بتاريخ ٢٣ رجب ١٢٥٠هـ/ ٢٦ نوفمبر ١٨٣٤م.

(٣) المصدر السابق، محفظة ٧، م٣١٠، ص١٠٤، بتاريخ ٢٢ ذى الحجة ١٢٥٠هـ/ ٢١ إبريل ١٨٣٥م.

(٤) عابدين، محفظة ٣٩، دفتر ٢١٣، م٤١، بدون ص، بتاريخ ٢١ ربيع الأخر ١٢٥١هـ/ ١٧ أغسطس ١٨٣٥م.

(٥) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٧، ص١٠٥؛ أمين سامى، مرجع سابق، ص٢١٣.

وعندما تأخر الفيضان فى العام التالى ١٨٠٨م صلى الأهالى صلاة الاستسقاء، ورفع محمد على الضرائب عن الفلاحين رأفة بهم(١).

وفى عام ١٢٢٦هـ/ ١٨١٢م غرق الزرع الصيفى نتيجة لارتفاع منسوب الفيضان بالإضافة إلى زيادة درجات الحرارة، مما أدى إلى انتشار الدودة فى المزروعات الجديدة فأبادت المحصول كله(٢)؛ ونتيجة لذلك شحت الغلال في ذلك العام حتى أن الناس لم تجد غلالاً (القمح) غير المخزون لدى الفلاحين بالأقاليم البحرية، فكانت الحكومة تشترى منهم هذه الغلال وتحملها إلى المخازن، وتقوم ببيعها للأهالى بسعر ٢٤ قرشًا للإردب، بالإضافة إلى ٣٤ بارة رسم جمركى، و ٢,٥ قرش كأجرة نقل حتى بولاق، و ٢٥ بارة أجرة نقل من بولاق للأسواق(٣)، أى أن سعر بيع إردب القمح قد بلغ ٢٨ قرشًا تقريبًا.

زاد منسوب الفيضان ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م وخاف الناس من تلك الزيادة فارتفع سعر القمح واختفى من الأسواق(٤)، وزاد منسوبه أيضًا عام ١٢٣٣هـ/ ١٨١٨م حتى غرقت المحاصيل كالذرة والنيلة والسمسم والقصب والأرز والحدائق وانهدمت الكثير من القرى، وقد زاد من فداحة الكارثة زيادة الباشا لأموال الخراج كمساعدة لحرب الحجاز (الحرب الوهابية) مما كان سببًا فى هجر الكثير من الفلاحين لأراضيهم(٥)، وتكررت هذه الزيادة أيضًا عام ١٢٣٤هـ/ ١٨١٨م وغرقت الأراضى حتى انقضى موسم الزراعة فأدى ذلك إلى قلة المحاصيل المزروعة فى هذا العام(٦)، وانحصر الفيضان وقل منسوبه عام ١٢٣٦هـ/ ١٨٢١ م حتى ضاق الناس وضج الفلاحون(٧).

كان محمد على يرسل إلى نظار الأقاليم لمعرفة الأراضى الشراقى التى تتخلف عن انخفاض منسوب النيل، وكان يأمر بعدم بيع القمح أو شرائه حتى يتم تحديد سعره، وبعد ذلك يسمح للتجار بتقديم الطلبات لشراء القمح وفقًا للأسعار التى يحددها طبقًا لعدد الأفدنة المزروعة(٨)، ولهذا شهدت مصر إبان حكم محمد على فيضانات، وترتب على انخفاض أو

---

(١) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٧، ص١٣٣.

(٢) المرجع السابق، جـ٧، ص٢٢٣؛ أمين سامى، مرجع سابق، ص٢٥٣.

(٣) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٧، ص٢٤٧.

(٤) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٨، ص٣٥٣؛ أمين سامى، مرجع سابق، ص٢٥١ – ٢٥٢.

(٥) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٨، ص٤٥٤.

(٦) المرجع السابق، جـ٨، ص٤٧٢.

(٧) أمين سامى، مرجع سابق، ص٢٩١.

(٨) معية سنية، محفظة ٢١، دفتر ١٨، م٥٤٠، بدون ص، بتاريخ ١٨ صفر ١٢٤٠هـ/ ١٣ أكتوبر ١٨٢٤م.

ارتفـاع منسوب هذه الفيضانات ارتفاع أسعار السلع الغذائية نتيجة لعدم تمكن الفلاحين من الزراعة أثناء فترة الفيضان.

(ب) شح الغلال:

كان شح الغلال خلال فترة الدراسة من أبرز عوامل الأزمة الاقتصادية؛ فعلى سبيل المثال: شحت الغلال وغلا سعرها عام ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م حتى بلغ سعر إردب القمح ٤٠ قرشًا، وقل وجوده حتى أن الناس كانت تأكل الذرة بدلاً منه، وفى نفس الوقت كانت الحكومة تفرض الضرائب عينًا[1].

كذلك شح القمح بمحافظة العريش ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م؛ فأرسل محافظ العريش إلى محمد على يلتمس منه إرسال قمح لأهالى العريش، وقد أمر الباشا بإرسال ٣٠٠ إردب قمح من شونة إقليم الشرقية المجاورة للعريش، ويتم إضافة أجرة النقل والشحن على ثمن القمح الأصلى وبيعه لأهالى العريش بسعر ١٦ ريال (٣٦ قرشًا) للإردب دون نقص أو زيادة، ويتم نقل القمح بواسطة جمال عرب العريش، ويرسل محافظ العريش ثمن القمح مع أحد المؤتمنين إلى مأمور الشرقية[2]، وقد حدث نفس الشئ مع أهالى الإسكندرية فقد أرسل محمد على ٤٠٠ إردب قمح من شون الغلال ببولاق لإزالة الضنك عن أهالى الإسكندرية[3].

أصدر محمد على أوامره بضبط كمية القمح المستهلكة بالقاهرة يوميًا والتى يتم صرفها من شون بولاق حتى يتم توفيرها للأهالى بحلول شهر رمضان ١٢٤٤هـ/ مارس ١٨٢٩م، فبعد التحرى وجد أنه يلزمهم ٤٠٠٠٠ إردب قمح شهريًا (١٣٣٣ إردب يوميًا)، فطلب محمد على ضرورة توفير كمية من القمح تكفى حتى موعد حصاد القمح الجديد (أى لمدة ثلاثة أشهر) وهى كمية ١٢٠٠٠٠ إردب، وقد اقترح أعضاء مجلس المشورة بجلب هذه الكمية من شونة الإسكندرية، واقترحوا أيضًا أن المراكب التى تشحن الأحجار إلى رشيد وإلى بعض الأقاليم تعود إلى القاهرة محملة بالغلال، وأصدر محمد على أوامره بذلك إلى مأمورى الأقاليم ونظار الشون فى نهاية شعبان ١٢٤٤هـ/ ٦ مارس ١٨٢٩م[4]، وبالفعل أرسل

---

(١) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٧، ص١٥١؛ أمين سامى، مرجع سابق، ص٢١٦.

(٢) ديوان خديوى، دفتر ٧٢٩، م٨٠٠، ص٢٣، بتاريخ ١٦ صفر ١٢٤٢هـ/ ٢٠ سبتمبر ١٨٢٦م.

(٣) معية سنية، محفظة ٣٢، دفتر ٢٩، م١٥٢، بدون ص، بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٤٢هـ/ ١٨ فبراير ١٨٢٧م.

(٤) الوقائع المصرية، عدد ١٥، بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٤٤هـ/ ٢٤ مارس ١٨٢٩م.

بوغــوص بــك ١٢٠٠٠٠ إردب قمــح، وأرسل له محمد على بأن يكتفى بذلك لتوافر القمح برشيد(١).

وقــد ظــن بوغــوص بك أن الباشا يقصد أن يقوم بإرسال القمح من الإسكندرية إلى رشــيد، ومن رشيد إلى القاهرة، ولكن محمد على أرسل له خطابًا يخبره بتوافر القمح اللازم للقاهــرة(٢)، بيد أن محمد على قصد بتوافر القمح بالقاهرة، توافر الوارد من الأقاليم بناءً على أوامــره، واستمرت هذه الأزمة حتى نهاية عام ١٨٢٩م، حيث تذكر إحدى الوثائق أمر محمد على لجميع مأمورى الأقاليم بضرورة الإسراع فى توفير وإرسال القمح المطلوب منهم للقاهرة خــلال ٦ أيــام، إذ أن القاهــرة فــى حاجة إلى ٧٠٠٠٠ إردب قمح لابد من توافرها بشون بــولاق(٣)، وقد أمر الباشا مأمورى الأقاليم بتخزين جزء احتياطى من الغلال بشونهم حتى إذا وقعت مدينة القاهرة مرة أخرى فى أزمة، يتم إرسال هذا الجزء المخزون بالمراكب كمحاولة فى سبيل فك الأزمة على وجه السرعة(٤).

لم تقف هذه الأزمة عند هذا الحد، بل نجدها تشتد فى عام ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م، حتى أن محمــد على طلب من بوغوص بك إرسال ٢٠٠٠٠ إردب من الفول القديم الموجود بشون الإسكندرية، و ٤٠٠٠ إردب من القمح إلى القاهرة لشدة الحاجة إليهما، وطلب منه شحن هذه الغــلال عن طريق المحمودية، وإرسال مقدار آخر مثله عن طريق رشيد؛ وذلك للإسراع فى وصــوله للقاهرة من الطريقين لشدة الحاجة إليه(٥)، وبحلول موسم حصاد القمح عام ١٨٣٠م انــتهت أزمــة الغلال بالقاهرة، ولكن حدث ما أقلق محمد على، وهو عدم رواج سوق القمح، فأرسل إلى الديوان الخديوى يسأل عن سبب ذلك، وهل السبب هو استغناء الأهالى عن القمح؟ أم لقلــة الغــلال الموجودة بالشون؟ معللاً ذلك بأنه كان يتم بيع من ١٥٠٠ إردب إلى ٢٠٠٠ إردب قمح يوميًا فى الأعوام السابقة من شون بولاق للأهالى، أما فى ذلك الوقت فقد تراوحت كمية الغلال المباعة يوميًا من ٥٠٠ إردب إلى ٧٠٠ إردب فقط(٦).

تولى الديوان الخديوى التحرى والبحث عن أسباب انخفاض مبيعات الغلال، فوجد أن السبب فى ذلك قلة القمح الموجود بشون القاهرة؛ فتم زيادة كمية القمح بأن أرسل إلى الأقاليم

---

(١) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٥، م١٢٣، ص٢٤٦، بتاريخ ٧ رمضان ١٢٤٤هـ/ ١٤ مارس ١٨٢٩م.

(٢) المصدر السابق ، محفظة ٥، م١٢٥، ص٢٥٠، بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٤٤هـ/ ١٧ مارس ١٨٢٩م.

(٣) أوامر، دفتر ١، م٩٦، ص٢١، بتاريخ ٢٨ جمادى الآخرة ١٢٤٥هـ/ ٢٥ ديسمبر ١٨٢٩م.

(٤) الأوامر والمكاتبات، مصدر سابق، جـ١، ص٣٤٤، بتاريخ ١٠ شعبان ١٢٤٥هـ/ ٦ فبراير ١٨٣٠م.

(٥) محافظ الذوات، محفظة ٥، م١٠١، ص٢٧٨، بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٤٥هـ/ ١٦ فبراير ١٨٣٠م.

(٦) ديوان خديوى، دفتر ٧٥٦، م١٢٨، بدون ص، بتاريخ ١٠ ذى الحجة ١٢٤٥هـ/ ٤ إبريل ١٨٣٠م.

لـنقل القمـح منها إلى القاهرة[١]، وبعد ذلك أمر الباشا بفتح الحوانيت لبيع الغلال منعًا للغلاء والقحط المستوليين على الأهالى بالقاهرة، وطلبَ من مأمورى الأقاليم إرسال ١٠٠٠٠ إردب ذرة للقاهرة لإعانة الفقراء[٢].

لـم تكن الأزمات قاصرة على القاهرة فقط، بل كانت هناك بعض الأقاليم التى عانت من أزمة الغلال، منها: قنا عام ١٨٣٠م، التى قلت بها الغلال عن الأعوام السابقة؛ فأمر محمد على بالتحرى عن أسباب ذلك، وأشار على الكتخدا ببيع الحيوانات والأمتعة الزائدة بقنا،وشراء بثمنها ما ينقص من الغلال عن الأعوام السابقة، وأن يتدبر الأمر رحمة بالأهالى وإلا سيعاقب بقـسوة[٣]، كـذلك حـدثت أزمة بقسم شربين؛ فقد أرسل محمد على لمأمورى بلبيس وههيا بالـشرقية بإرسـال ١٠٠٠ إردب فـول لازمة لقسم شربين كمؤنة للأهالى نتيجة لعدم وجود الذرة[٤]..

وقـد حـدثت أزمة برشيد لعدم توافر القمح اللازم لقوت الأهالى عام ١٨٣٦م، وأمر الباشـا بصرف ٢٥ إردب قمح من شون الغلال برشيد الفائضة من قمح العام السابق وبيعها للأهالـى، وتـم التنبيه على التجار والمتسببين بجلب الغلال من الأقاليم المجاورة لهم لبيعها، حـيث أن الحكـومة ستقوم بتوفير القمح الخاص بجنود البحرية وخفر السواحل وغيرهم من رجال الدولة برشيد، وقد وردت مركب محملة ١٠٠٠ إردب قمح مما أدى إلى شغب الأهالى لحاجـتهم الشديدة للقمح؛ فطلب محافظ رشيد من محمد على أن يصدر أوامره بإرسال ١٠٠٠ إردب أخرى إلى الأهالى، كما استعلم عن سعر بيع القمح الجديد[٥]. وبالفعل وافق محمد على على طلبه وأمر بالإسراع فى نقل هذه الغلال لدفع غائلة الجوع عن الأهالى[٦].

عانـت السويس أيضًا من أزمة الغلال عام ١٨٣٧م، فأمر الباشا بإرسال ٥٠٠ إردب قمح إلى السويس للتخفيف عن الأهالى[٧]، ورغم أزمات شح الغلال ببعض الأقاليم، نجد توافر

---

(١) المصدر السابق ، دفتر ٧٥٦، م١٢٩، بدون ص، بتاريخ ١٢ ذى الحجة ١٢٤٥هـ/ ٦ إبريل ١٨٣٠م.

(٢) معية سنية، محفظة، ٤٤، دفتر ٤١، م١١٣،بدون ص، بتاريخ ١٨ جمادى الآخرة ١٢٤٧هـ/ ٢٥ نوفمبر ١٨٣١م.

(٣) الأوامر والمكاتبات، مصدر سابق، جـ١، ص٣٤٣ – ٣٤٤، بتاريخ ٩ شعبان ١٢٤٥هـ/ ٥ فبراير ١٨٣٠م.

(٤) أوامر، دفتر ١، م١٥٢، ص٣٥، بتاريخ ١٦ رمضان ١٢٤٥هـ/ ١١ مارس ١٨٣٠م.

(٥) ديوان خديوى، محفظة ٣، صادر، م١٥٩ (مرفق)، بدون ص، بتاريخ ٥ رجب ١٢٥٢هـ/ ١٧ أكتوبر ١٨٣٦م..

(٦) المصدر السابق، محفظة ٣، م١٥٩، بدون ص، بتاريخ ١٠ رجب ١٢٥٢هـ/ ٢٧ أكتوبر ١٨٣٦م.

(٧) المصدر السابق، محفظة ٥، صادر، مادة بدون.م أو ص، بتاريخ ٢٠ رمضان ١٢٥٣هـ/ ١٧ ديسمبر ١٨٣٧م..

الغـــلال ببعض الأقاليم، مثل: أسيوط، فقد أرسل محمد على إلى مدير أسيوط لإرسال الغلال اللازمة للأقاليم التى تعانى من نقص الغلال، وذلك لرفع الضيق عن الأهالى(١).

ولـــم تقتصر الأزمات الاقتصادية على شح الغلال فقط، بل كانت هناك أزمات توفير المـــسلى للأهالـــى وخاصـــة قرب حلول شهر رمضان، فعلى سبيل المثال: عام ١٢٤٥هـــ/ ١٨٣٠م كان المسلى الوارد من الأقاليم غير كاف لسكان القاهرة، وقدم المحتسب إبراهيم أغا تقريـــرًا بذلك للديوان الخديوى؛ فقام مجلس المشورة باستدعاء شيخ الزياتين ليسأله عن ذلك، فاقتـــرح تخصيص ١٠٠٠ قنطار من المسلى المخصص للحكومة وعساكر الجهادية والبحرية وكـــيلار القلعـــة، وأن هـــذه الكمية وما سيتم وروده من الأقاليم ستكفى الأهالى طوال شهر رمـــضان، وقد أحضر الفلاحون المسلى، وأبلغ المحتسب الديوان بذلك، فقام بتخصيص مكان لهذا المسلى ببولاق، وتم الاستعانة بأهل الخبرة لتحديد سعر المسلى، وتم توزيعه على التجار كـــى يـــباع للـــناس وفق التسعيرة(٢)، ولكن هذا المسلى لم يكف الأهالى لعدم إضافة المسلى المخصص للعساكر والكيلار – الذى سبق ذكره – وحل شهر رمضان؛ فأخذ المحتسب ١٢٠ قـــنطار مـــسلى من كيلار القلعة و ٣٠٠ قنطار من شون الجهادية وتم توزيعها على الزياتين وذلـــك رحمـــة بالفقـــراء(٣)، وقد تكررت هذه الأزمة مرة أخرى فى أواخر عام ١٢٤٦هـــ/ ١٨٣٠م نتيجة لتخزين تجار الوجه القبلى المسلى لديهم، وامتناعهم عن المجئ به إلى القاهرة؛ لـــرواجه بالصعيد حيث تراوح سعره من ١,٢٥ إلى ١,٥٠ قرش للرطل (من ١٢٥ إلى ١٥٠ قرشًـــا للقنطار) لذا أمر محمد على الكتخدا بالتنبيه على التجار بضرورة إرسال ما لديهم من مسلى للقاهرة لبيعه بها على وجه السرعة لشدة الحاجة إليه(٤).

(ج) الأزمة المالية عام ١٨٣٦م:

عـــندما حلـــت الأزمة المالية عام ١٨٣٦م، لم تستطع البيوت التجارية الصغيرة فى مـــصر أن تـــصمد للـــصدمة بسبب القلق على وضعها المالى، فقد أعلنت ست حالات إفلاس بمصر فى إبريل عام ١٨٣٧م، وترتب على تلك الأزمة توقف المزادات، ولم يبع غير الأرز، واكتظت الأسواق بالقطن دون وجود مشترى له، وركدت تجارة مصر الخارجية لعدة أشهر؛ مما كان له تأثير كبير على الباشا الذى لم يتمكن من دفع رواتب الموظفين ولا الجنود؛ فهبط

---

(١) ديوان كتخدا، دفتر ١٨٦، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٨ شوال ١٢٥٥هـــ/ ١٦ ديسمبر ١٨٣٩م.

(٢) الوقائع المصرية، عدد ١١٠، بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٤٥هـــ/ ١٤ فبراير ١٨٣٠م.

(٣) المصدر السابق، عدد ١١٦، بتاريخ ٦ رمضان ١٢٤٥هـــ/ ١ مارس ١٨٣٠م.

(٤) المصدر السابق، عدد ٢٠٥، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٢٤٦هـــ/ ١ ديسمبر ١٨٣٠م.

سعر القطن جدًا، وقد حاول التجار أن يخفضوا أسعار السلع بقدر المستطاع، معتمدين فى ذلك على عدم تأثر الباشا بالأزمة، ولكن محمد على تدبر ذلك الموقف باعتماده على مخزون المال الاحتياطى المتراكم من بيع القطن فى السنوات السابقة بأعلى الأسعار، وأعلن للتجار أنه ليس فى حاجة ملحة تدفعه إلى بخس سعر القطن، حتى أنه رفض عرض القطن الجديد بسعر (٨ دولارات) للقنطار، وأصدر تعليماته لبوغوص بك بالأ يقبل أقل من ١٠ دولارات و ٧٥ سنتا للقنطار، ثم أمر بالإسراع بتصفية كل ديونهم وبذلك أوهم التجار أنه لم يتأثر بالأزمة المالية، وبالفعل خضع التجار لأسعار محمد على حتى أن سعر القطن تراوح بين ١١ و ١٤ دولارًا، وهو سعر ما كان يمكن الحصول عليه قبل ذلك[١].

هذا بالنسبة للتجارة الخارجية (القطن)، أما عن تأثير هذه الأزمة على الأسواق الداخلية؛ ففى ذلك الوقت رفض محمد على بيع الغلال للأهالى بأسعار تقل عن أسعارها الرائجة بين التجار، فى حين أن الأهالى كانوا متضررين من عدم وجود القمح بالأسواق؛ لذا طالب محمد على موظفيه بتدبير وسائل أخرى لرفع هذا الضيق دون تخفيض أسعار القمح[٢]، كذلك رفض سحب أموال من المخزون الاحتياطى لشراء الغلال، بل تم إرسال المراكب للصعيد لنقل الغلال الموجودة هناك حتى تنتهى أزمة الغلال بشون بولاق[٣]، وطلب من الكتخدا عدم ممانعة الأهالى أو التجار من شراء أو بيع القمح من المديريات والأقاليم المختلفة لفك أزمة الغلال[٤]، وأرسل الباشا لمديرى الغربية والمنوفية لإرسال كميات مناسبة وكافية من الشعير والقمح لكل من القاهرة والإسكندرية؛ لأنهما فى حاجة إلى هذين الصنفين[٥].

(د) الأوبئة والأمراض:

كان لانتشار الأوبئة والأمراض وفى مقدمتها وباء الطاعون تأثير على الحياة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال: عندما وردت أنباء من الأستانة عام ١٢٢٧هـ/ ١٨١٣م

---

(١) هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص٢٦٦ – ٢٦٧.

(٢) معية سنية، محفظة ٩١، دفتر ٨١، م٣٤، ص١٠، بتاريخ ٢٣ رجب ١٢٥٢هـ/ ٥ نوفمبر ١٨٣٦م.

(٣) ديوان خديوى، محفظة ٤، صادر، م٧١، ص٣٤٢، بتاريخ غرة جمادى الأولى ١٢٥٣هـ/ ٣ أغسطس ١٨٣٧م.

(٤) شورى المعاونة، محفظة ١٣، دفتر ٢٧٨، م١٠١٩، بدون ص، بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/ ١٩ أغسطس ١٨٣٨م.

(٥) المصدر السابق، محفظة ٧، دفتر ١٦٥، م٤٨٤، بدون ص، بتاريخ ٢١ صفر ١٢٥٥هـ/ ٧ مايو ١٨٣٩م.

بانتــشار وباء الطاعون، أشار الأطباء على محمد على بعمل كورنتيلة* بالإسكندرية كما يفعل الأجانب ببلادهم، فلا يسمح لأحد من المسافرين الواردين فى المراكب أن ينزل إلا بعد مضى أربعــين يــومًا من تاريخ وروده، وإذا مات بالمركب أحد أثناء الأربعين يومًا، زادوا أربعين يومًا أخرى حتى يمر ثمانون يومًا[١]. وقد أمر الباشا بعمل كورنتيلة فى كل من رشيد ودمياط والبرلس وشبرا، وأرسل إلى كاشف البحيرة بمنع السفر برًا[٢].

عندما انتشر الطاعون على نطاق ضيق بمدينة القاهرة ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م أمر محمد علــى بعمــل كورنتيلة بالجيزة، وأمر رجال الشرطة بالمرور على الناس والأسواق ليقوموا بكــنس ورش وتنظــيف الشوارع، والمنادة على السكان بأن من كان يملك قوته وقوت أبنائه ســتين يــومًا وأحب الإقامة ببلدة فليمكث بها، وإلا فليخرج منها، ويذهب ويسكن حيث أراد وأمــامهم مهلة أربع ساعات حتى يتدبروا أمرهم[٣]، وتكرر الوباء فى العام التالى ١٢٢٩هـ/ ١٨١٤م[٤]، وانتشر الوباء أيضا عام ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م، وعملت الكورنتيلة تطيرًا وخوفًا من انتــشار الطاعــون[٥]، وتوفــى بعض الناس من الطاعون عام ١٢٣٤هـ/ ١٨١٩م، فأقاموا الكورنتــيلة[٦]، كما كان الأجانب المقيمون بمصر يراسلون تجار بلادهم ليطلعوهم على الحالة الــصحية فى مصر، وهل هى تسمح بالتجارة أم لا، فقد ورد فى تقرير رينهه قطاوى بك عام ١٨٣٧م بــأن الحالة الصحية بالإسكندرية جيدة مع توافر القطن[٧]، كذلك انتشر الطاعون عام ١٨٣٨م وتــرتب علــى انتشاره عمل حجر صحى، و زيادة أجور النقل، ووقوع خسائر فى الأربـــاح مـــع احتمال ضياع الأسواق بمصر، فضلاً عما يتعرض له المسافرون أنفسهم عبر مصر من مضايقات ونفقات باهظة[٨].

---

* كورنتــيـلة: فى التركية قرانتيلة بمعنى أربعين، وكان الواردون من الخارج الذين يشتبه فى مرضهم يحجزون فى الحجر الصحى أربعين يومًا حتى تثبت سلامتهم من الأمراض الوبائية. (انظر: أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق، ص ١٨١).

(١) الجبرتى، مرجع سابق، جـ٧، ص٢٤٣.

(٢) المرجع السابق، جـ٧، ص٢٧٢.

(٣) المرجع السابق، جـ٧، ص٢٧٩.

(٤) المرجع السابق، جـ٧،، ص٣٢٣.

(٥) المرجع السابق، جـ٨، ص٣٤٥.

(٦) المرجع السابق، جـ٨، ص٤٦٩.

(٧) Réné Cattuai, op.cit., p.264.

(٨) جون بورنج، مرجع سابق، ص٦١٠.

ومن العرض السابق يتضح أن إدارة محمد على للأزمات الاقتصادية قد ارتكزت على عدة محاور أساسية، منها:

١- إقرار الأمن بالأسواق.

٢- صرف تعويض للمتضررين من اضطرابات الجند.

٣- دراسة أسباب الأزمات الاقتصادية ومحاولة إيجاد حلول لها.

٤- الاستعداد لمواجهة أية زيادة فى استهلاك السلع الغذائية.

٥- توفير مخزون مالى احتياطى لمواجهة أية أزمة.

٦- الإسراع فى نقل السلع الغذائية للأماكن التى تعانى من الأزمة.

الخـــاتمــــة

إن هـذه الدراسـة التى تتناول مجالا من المجالات الاقتصادية و أعنى بذلك التجارة الداخلـية فـى عهـد محمد على و هى حقبة مهمة فى تاريخ مصر؛ حيث تعتبر نقطة فارقة واضـحة المعـالم بين مصر فى أواخر العصر العثمانى، و بين بداية جديدة لمصر فى كافة المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، إذ يعتبر عهد محمد على بداية لتحديث مصر، وكانـت الـتجارة الداخلية فى هذه الفترة تسير وفق الإطار الاقتصادى العام فى مصر الذى وضـعه محمد على، ونعنى به تطبيق سياسة الاحتكار فى المجالات الاقتصادية، والذى انتهى بعـد معاهـدة لندن عام ١٨٤٠م، وأصبح هناك إطار جديد لاقتصاد مصر لا سيما التجارة؛ فرضـته عليها الدول الأوربية طبقًا لاتفاقية بلطة ليمان ١٨٣٨م ومعاهدة لندن عام ١٨٤٠م، وهو الإطار الذى أنهى سياسة الاحتكار وأوجد إطارًا اقتصاديًا جديدًا قائمًا على حرية التجارة واقتـصاد الـسوق وحـرية رؤوس الأمـوال، وإنهـاء سـيطرة الدولة على المجـالات الاقتصـادية ... إلخ.

كـان محمد على فى كلتا المرحلتين تاجرًا ماهرًا وحاكمًا حازقًا رغم ضعف سلطانه وهزيمته السياسية بعد عام ١٨٤٠م، وكان لمحمد على فى مرحلة الاحتكار الكلمة الأولى فى التجارة فهو المسيطر الوحيد عليها، وهذا بالطبع لم يرض الأجانب والدول الرأسمالية، والدليل علـى ذلـك تعليق القنصل الفرنسي كوشيليه Cochelet عام ١٨٣٨م بأنه يكره الاحتكارات ؛لأنهـا تدمر كل حرية ومنافسة تجارية وعندما فرضت على مصر تسوية لندن عام ١٨٤٠م كـان محمـد على كارها لمرحلة حرية التجارة التى فرضت عليه؛ لذا لم يترك الباب مفتوحًا على مصراعيه للأجانب ورؤس أموالهم ليسيطروا على التجارة والحياة الاقتصادية فى مصر.

فقد بذل محمد على كافة جهوده للحيلولة دون هذه السيطرة الأجنبية، وهو أمر لم يكن يـتوقعه التجار الأجانب بعد عام ١٨٤١م، فقد اشترط محمد على لتنفيذ اتفاقية بلطة ليمان أن يمتـنع الـتجار الإنجليز عن مطالبة المزارعين بشراء المحصول قبل حصاده، وأن يشتروه بمجرد نقله من الأرض، كما سمح للمزارعين بأن يتمتعوا بالحرية الكاملة فى نقل محاصيلهم إلى السوق، وأن يتصرفوا فيها كما يشاءون، وأن يبيعونها لمن يقبل شراءها منهم، وقد أوضح محمد على أن هذه الشروط لا تمليها رغبته فى إنقاذ الفلاحين من الفوائد الباهظة التى سيطلبها الـتجار الأوروبيون عندما يقدمون للفلاحين دفعات مالية مقدمًا، وإنما تمليها أيضا رغبته فى منع المنازعات بين الأجانب والمزارعين حين يهمل الفلاح زراعة محصول ما بعد أن يكون قد استحوذ على النقود.

وقد فوجئ الأجانب عندما وجدوا محمد على قد أحكم قبضته على السوق بعد معاهدة لـندن ١٨٤٠م، وهو ما أكده القنصل الفرنسى فايتى دى بورفيل Vattier de Bourville فى تقريـره لحكومته عام ١٨٤٢م، إذا ذكر أن حرية التجارة فى السلع التى رُفع عنها الاحتكار وهـمّ، وإذا أخـذ المرء فى الاعتبار العقبات التى تقيمها السلطات المحلية بصفة مستمرة أمام الملاحـة الحرة وتداول السلع، فبإمكان المرء أن يدرك أن التجارة والمنتجين لن يجنوا الكثير من هذا النظام الجديد.

وقـد تضمنت سياسة محمد على أربعة محاور رئيسة، هى: حرص محمد على على مصرية التجارة بمعنى البعد عن السيطرة الأجنبية، و الاستعانة بالصفوة التجارية فى المجالس الاستشارية واشتراكهم فى اتخاذ القرار، و استجاب محمد على للتغيرات التى حدثت بعد عام ١٨٤٠م، لا سيما فى مجال التجارة والمعاملات المالية التى اقتضتها هذه المرحلة، أضف إلى ذلك عدم إغفال شئون الفقراء والأهالى وصغار المستهلكين، واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الأزمـات الاقتصادية سواء قبل عام ١٨٤٠م أم بعده، وقد حاولت الباحثة إبراز هذه المحاور فى فصول الدراسة.

فبالنسبة للمحور الأول الذى كان فيه محمد على حريصًا على مصرية التجارة، وعلى درجة كبيرة من الوعى لخطورة الاعتماد على رؤوس الأموال والسيطرة الأجنبية على الحكم، إذ يتـيح ذلـك للأجانـب فرصة التدخل فى شئون البلاد الداخلية؛ فظل معتمدًا على الموارد المحلـية فقـط ورفض أية مساعدة أجنبية، وهو ما حدث عندما رفض القروض المالية التى اقتـرحها علـيه روتشيلد Rothschild وغيره من الصيارفة الأوروبيين عام ١٨٣٢م، كما حـرص محمـد على على عدم وجود محتكر غيره، فنجده يأمر مدير الديوان الخديوى عام ١٨٣٧م.بالتوجه إلى مصر القديمة وبولاق لفتح مخازن محتكرى الغلال.وبيع القمح الموجود بها للأهالى.

و كان محمد على معنيًا بفتح مصانع حديثة على النظم الأوربية؛ لذا منح بعض التجار الأجانـب رخـصًا لفـتح هذه المصانع، ولكنه أملى عليهم شروطًا ، منها:عدم فتح الحكومة مـصنعًا مماثلاً لهذا المصنع خلال فترة محددة، وتوريد إنتاج المصنع للحكومة بسعر أقل من سـعر الـسوق، و تعليم هذه الصنعة للأهالي، و توضح هذه الشروط مدى رفض محمد علي لإستثمار رءوس الإموال الأجنبية والحد منها، و إن اقتضت الظروف واحتاجت الحكومة لها فهو أمر مؤقت و لفترة محدودة، أضف إلى ذلك رفض محمد على لوجود قضاء أجنبى داخل الـبلاد، فقد كان القناصل يعرضون على مجلس التجار الأوروبى القضايا الخاصة بالأجانب

والرعايا، فمنع محمد على ذلك عام ١٨٣٧م، ثم ألغى هذا المجلس نهائيًا عام ١٨٤٢م فى عهد حرية التجارة و تقلص نفوذه السياسى، و اشترط علي الأجانب الحصلول أولاً على إذن و موافقة منه قبل امتلاكهم للعقارات و الأراضى عام ١٨٤٧م.

أم بالنسبة للمحور الثانى وهو الاستعانة بالصفوة التجارية فى المجالس الاستشارية واشتراكهم فى اتخاذ القرار، فقد مُثل التجار فى المجالس الحكومية كالمجلس العالى ومجلس المشتريات ومجلس الملكية .. وغيرها. وقد كانت علاقة محمد على طيبة بالتجار ورؤساء التنظيمات التجارية كالمحروقى و بوغوص بك اللذين حظيا بمكانة كبيرة لدى محمد على، فقد كان المحروقى من أهل الثقة عنده، والدليل على ذلك أنه جعله مستشارًا لابنه طوسون باشا أثناء حملته على الحجاز،و ولاه الصفقات التجارية الخاصة به.وكان بوغوص بك بمثابة الذراع الأيمن لمحمد على فى جميع علاقاته التجارية والخارجية،

وعلي الرغم من ذلك فقد استجاب محمد على للتغيرات التى اقتضتها الظروف بعد معاهدة لندن عام ١٨٤٠م – المحور الثالث – لا سيما فى مجال التجارة والمال، فنجد أن محمد على سمح لبعض التجار الأجانب ببناء السفن والمراكب، وترك لهم حرية الملاحة فى النيل، و رغم أنه منح بعض الشركات الإنجليزية تسهيلات لاستغلال الطريق البرى عبر مصر عام ١٨٣٧م، فإنه ارتاب من ازدياد النفوذ الأجنبى بعد عام ١٨٤٠م، فقام بفرض سيطرته على الطريق البرى عام ١٨٤٢م، و أسس شركة للنقل، و مصلحة المرور عام ١٨٤٥م، وأنشأ شركة وابور الطومباز عام ١٨٤٧م؛ لتتولى جر مراكب البضائع بالنيل و المحمودية؛ و أحال قضايا الأوربيين بالشركة إلى الدواوين الحكومية للفصل فيها عام ١٨٤٣ م، وشارك محمد على كل من الخواجه توسيجه وباستريه فى إنشاء بنك الإسكندرية عام ١٨٤٣م، وإن لم يقدر لهذا البنك الاستمرار؛ لحذر محمد على الدائم من استثمار رأس المال الأجنبى فى مصر، و وقوفه له بالمرصاد، وخوفه على حصته فى رأس المال من الخسارة؛ فانهى المشروع.

ويعد المحور الرابع والأخير أهم المحاور جميعها إذ يتضمن عدم إغفال محمد على شئون الأهالى والفقراء وصغار المستهلكين، و حرصه على توفير السلع الغذائية الرئيسة لهم، وتخفيض أسعارها، فعندما شح القمح و ارتفع سعره، نجده يأمر إما بتوفير الذرة للأهالى عوضًا عن القمح، وإما بإخراج القمح المخزون بالشون وتوزيعه على الأهالى، وإما يمنع التجار الأوربيون من شراء القمح كى يكفى الأهالى، وقد تخلى الباشا عن احتكاره لبعض المحاصيل الرئيسة كالقمح والذرة والفول والشعير ؛ لاستياء الأهالى ،حيث كانت تمثل الغذاء

الرئيسى لهم ، كما نجده يعفى البسطاء الذين يأتون من القرى لبيع كميات قليلة من الغلال أو الدقيق فى المدن من عوائد الدخولية، كما أعفى السلع والمنتجات التى تصرف كأجور لعمال المصانع من الرسوم الجمركية، كذلك نجده حريصا على توفير السلع التموينية للأهالى قبل حلول شهر رمضان، حتى ولو اضطر لاقتطاع المقدار المخصص للعساكر والكيلار وتوزيعه عليهم رحمة بالفقراء، كذلك حرصت الحكومة على توفير اللحوم للأهالى فى الأعياد والمناسبات.

وتدخلت الحكومة لحماية البائع من ظلم المشترى، فعلى سبيل المثال: ألغى البيع بالنسيئة لحماية الفلاح من التجار الأوربيين، وعندما باءت كل المحاولات من أجل هذا المنع بالفشل، أعلن محمد على عدم تدخل المحاكم فى أية قضايا تنشأ بين بائع ومشترى فى مثل هذا النوع من القضايا، كما تدخل محمد على عندما قام بعض المتسببين فى الغلال بشراء الغلال بأسعار زهيدة من الفلاحين، وحكم عليهم بتوريد هذه الغلال للشون كى تباع للمحتاجين، وحرمهم من هذه الغلال عقابًا لإضرارهم بالفلاحين، كما كان يحذر الملتزمين من تحصيل أثمان السلع بأكثر مما هو مقرر لها فى عقد الالتزام؛ وذلك لحماية المستهلك من ظلم الملتزمين.

وترى الباحثة أن هذه المحاور السابقة – التى حاولت إبرازها فى فصول الرسالة – قد حرص محمد على عليها طوال فترة حكمه سواء أكان قبل عام ١٨٤٠م أم بعدها، وهو أمر له دلالتهعلى قدرة هذا الباشا فى تسير أمور التجارة، فقبل مجيئه لمصر كان يعمل بالتجارة و برع فيها و ربح الكثير منها.

وبالتالى فمن واقع متن الدراسة، يتضح أن محمد على قد أرسى دعائم البنية الاقتصادية للبلاد، وكان حريصًا على مقاومة الاستغلال الأجنبى، فقد كان على درجة كبيرة من الوعى وبعد النظر، جعلته لا يسمح للأجانب فى عهده – حتى بعد خضوعه للاتفاقيات والمعاهدات التجارية –بأن يكون لهم موطئ قدم فى السلطة الحاكمة، وهو أمر لم يستمر فى عهد خلفائه لاسيما عهد إسماعيل باشا، حيث انتهى الأمر بالسيطرة الأجنبية على اقتصاديات البلاد وسياستها مما جعل البلاد تقع في براثن الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢م.

الحمد لله فاتحة كل خير وتمام كل نعمة

الملاحق

ملحق رقم (أ)

المحتوى: تركة شيخ طائفة تجار المغاربة

المصدر: محكمة مصر الشرعية

رقم السجل: ٣ رقم الصفحة: ٢٠٠

رقم المادة وتاريخها: تركة رقم (٢٨٣) بتاريخ ٢٥ شعبان ١٢٥٦هـ/ ٢٢ أكتوبر ١٨٤٠م.

ملحق رقم (٢)

المحتوى: بيع مخلفات أحد التجار المغاربة؛ لتسديد ديونه

المصدر: : محكمة مصر الشرعية

رقم السجل : ٣ رقم الصفحة: ٣١٢ - ٣١٥

رقـم المـــادة وتاريخها: مادة رقم (٤٣٩، ٤٤٠) بتاريخ ١٨ ذى القعدة ١٢٥٥هـ/ ٢٤يناير ١٨٤٠م، و ٢٨ رمضان ١٢٥٦هـ/ ٢٤ نوفمبر ١٨٤٠م.

[illegible]

ملحق رقم (٣أ)

المحتوى: شخص يسقط حصة التزامه فى أرض زراعية لتاجر

المصدر : إسقاطات القرى

رقم السجل: ٣٣ | رقم الصفحة : ٢٣

رقم المادة وتاريخها: مادة بدون رقم ، بتاريخ ٧ شعبان ١٢٢٠هـ/ ٢ نوفمبر ١٨٠٥م.

ملحق رقم (٤١)

المحتوى: إلغاء التزام الفكهانية والفراخجية والخضرية وتحديد أسعارها.

المصدر: محكمة أسيوط

رقم السجل: ١٤   رقم الصفحة: ١٢١

رقم المادة وتاريخها: مادة رقم (٢٥٣) بتاريخ ٤ ذى القعدة ١٢٥٤هـ/ ٢٠ يناير ١٨٣٩م.

ملحق رقم (٥;)

المحتوى: بيع تاجر معصرة معدة لعصر الزيت الحار.

المصدر: محكمة أسيوط

رقم السجل: ١٠ رقم الصفحة: ٣١٧

رقم المادة وتاريخها: مادة رقم (٥٩٠) بتاريخ ٢ ذى القعدة ١٢٣٨هـ/ ١٢ يوليو ١٨٢٣م.

[illegible]

ملحق رقم (٦)

المحتوى: شراء أحد الجواهرجية مكانا معدًا للحياكة

المصدر : محكمة الباب العالى

رقم السجل: ٤١٨ رقم الصفحة ٢٦٠

رقم المادة وتاريخها مادة برقم (٤٧٨) بتاريخ ٦ ربيع الآخر ١٢٥٨هـ/ ٢٠ مايو ١٨٤٢م.

[illegible]

ملحق رقم (٧)

المحتوى: شراء تاجر لعقار ببندر السويس

المصدر: محكمة الباب العالى

رقم السجل: ٤٣٤ رقم الصفحة: ٧٩

رقم المادة وتاريخها: مادة رقم (١١٧) بتاريخ ١٢ ذى القعدة ١٢٦٤هـ/ ١١ أكتوبر ١٨٤٨م



[illegible]

ملحق رقم (٨)

المحتوى: تاجر زكى تركى – محمد أغا علاتية لى – يقوم بوقف حمام وقفًا خيريًا لصالح مسجد.

المصدر: محكمة الباب العالى

رقم السجل : ٤٠٢ رقم الصفحة: ١٠٨

رقم المادة وتاريخها: مادة رقم (٤١٠) بتاريخ ١٣ ذى القعدة ١٢٥١هـ/ ٣ مارس ١٨٣٦م.

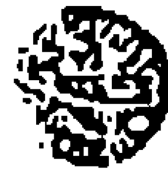
ملحق رقم (٩)

المحتوى: تركة شاهبندر التجار "محمد أغا علائية لى".

المصدر : محكمة مصر الشرعية

رقم السجل : ٩ رقم لصفحة: ٩٢ – ٩٩

رقم المادة وتاريخها: مادة رقم (١٢٥) بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٦٤هـ/ ٢٢ أغسطس١٨٤٨م.



[illegible]

[illegible] ٣٠ ١٢٧	[illegible] ٣٢ ٢٦٨	[illegible] ٣٠ ٢٨٥٧	[illegible] ٥٠٠٠	[illegible] ٥٠٠٠	[illegible] ٧٢	[illegible] ٤٩٠	[illegible] ١٠ ٤١
[illegible] ٨٤٠	[illegible] ٣٢ ٢٢٥٩	[illegible] ٢٤ ١٤٠٣	[illegible] ٣١٥٠	[illegible] ٢٧٥	[illegible] ٣٠ ٩٨	[illegible] ٨٩	

[illegible] ٢٤ ١٨٦٠٧٥

[illegible] ١٠٥

[illegible] ٧ ٧١١٢٧٣

[illegible] ٢٦ ٤٤٨٦٢

[illegible]

ملحق رقم (١٠أ)

المحتوى: لائحة ترتيب مجلس التجار

المصدر: دفتر ترتيبات الوظائف من عهد محمد على

رقم الدفتر: بدون رقم　　　　　　رقم الصفحة: ٤٥ –٥١.

رقم المادة وتاريخها: مادة بدون رقم بتاريخ ٢٢جمادى الأخرة ١٢٦١هـ/ ٢٩ يونية ١٨٤٥م.

إنه بناء على ما لاحظته الإدارة الاحقية التى من مقتضاها دوام الشمول الراحة لكافة الرعية بترتيب مجالس الأقاليم المانوطة بفصل الحكومات على مقتضى الأصول المحكمة والروابط المندرجة فى القوانين قد انعقدة الجمعية بديوان داورى الأسكندرية فى ٢٢ جمادى الثانى ١٢٦١ بحضور كل من ارتين بك وساليوس والخواجة توسيجه والخواجة جبارة والحاج إبراهيم اغا باكير والسيد محمد بدر الدين. وذلك لأجل تنظيم المجلس التجارى بالأسكندرية على توال الاستقامة والالتفات بطريقة تكون مناسبة بموافقة الأصول على اثبت الأركان ولدى المذاكرة استقر الحال أن يكون ذلك المجلس مشتملا برياسة حضرة على بك وان يكون الخواجة غفانى معاون له فى ذلك وأن باجتماعهما مع جضرات الأتى ذكرهم وهم جناب الخواجة جبارة والخواجة أفرمك والخواجة فرتادوس والحاج إبراهيم أغا باكير يجرى ترتيب لايحة محتويه على ما يقتضيه الحال بنوع الاختصار والإجمال فيما يستلزم حصوله واجراه بالمجلس المذكور وعلى مقتضا ما ذكر صار اجتماع المومى اليهم وجرى ترتيب هذه اللائحة المشتملة على البنود الآتى ذكرهما بعد المحو والإثبات الذى جرى بالايحة المذكورة بجلسته الثانية فى الجمعية الذى صار انعقادها بديوان داورى بحضور من سبق ذكرهم اعلاه.

بند أول

أن الجمعية أرباب المجلس المذكور مقتضى أن يكون تكوينها منتظمة من اثنى عشر نفس وبهم ريس المجلس المذكور الثانى بحضرة الريس المومى إليه أن يكون بادارته ما تقتضى بطريق النيابة والوكيل عند غياب الريس بعدد من الأعزار وكتاب أحدهم باشكابت المجلس المذكور يكون به لباقه واستعداد ويجب أن يكون عارفا باللغة العبرية والإيطالية كاتبا بهما لكى اذا ورد تقرير من أرباب الدعاوى بهذه اللغة الثانية لا يحتاج لمن يترجم له معناه ويفهمه مضمونه بل يكون فاهما بقوة معرفته وبذلك يمكنه التعبير والتبديل فى التقاير الذى تتقدم للمجلس باللغة المذكورة وتثمر نتيجة ثابتة وهو ان بواسطة الكاتب المرقوم يحصل التفاهم ما بين أرباب الدعاوى وأرباب المجلس الأوروباوى على وجه التحقيق بدون خلل واحتياج إلى المترجمين والكاتب الثانى يكتفى بمعرفة اللغة العربية وكاتبها انما يشترط أن

يكون له مهارة فى الحسابات والتحريرات وما يستلزم له من ذلك وبقية ارباب المجلس ثمانية اشخاص من عمد التجار ارباب الخبرة والدارية بمعرفة الطريق المتجربة والأحوال القانونية فـــى البيع والشراء والأخذ والعطاء وما ينشى عن ذلك ويتفرع عليه منهم خمسة من الأهالى وثلاثة من الأروباوين وبذلك تنتظم دايرة المجلس المذكور على نيف الاستكمال ويستغنى الحال بوجــودهم عــن غيرهم واما خدمة المجلس من القواصة الترك وبلطة جيه وفراش فهؤلاء لا يقتضى حصرهم فى عدد معين بل يلزم حضور من يقتضى حسب اللزوم على تعاقب الأوقات والثمانية تجار المنتجين من أرباب المجلس يجرى عليهم أبوبه فى ستة شهور ويصير تبديلهم فى نهايتها لكن على هذه الكيفية وهو انه فى أول نوبة من بعد مضى ثلاثة شهور يصير غيار اربعـــة منهم بطريق القرعة التى يصير أجراها فيما بينهم والأربعة التى تطلع القرعة باسمهم يــصير انتخاب أربعة تجار بدلهم لتكميل الثمانية الذين هم دايرة أرباب المجلس وبنهاية ثلاثة شهور أخرى تمت الستة شهور من ابتداء تاريخ ترتيب المجلس يتوجهوا بقية التجار الأربعة المنتخبين فى افتتاح الترتيب وينتخب عوضهم أربعة تتميما العدد الثمانية وهكذا يكون دوران المناوبة انما يجب ان كل تاجر انتهت نوبته من وظائفه كانت يكون الذى انتخب بدله من غير طائفــته وبهذه الوسيلة وتداوم المناوبة بين التجار يستنتج اكتساب المعرفة والمهارة لهم بجميع ولانهم يفهم الأصول من السابق خلف عن سلف.

بند ثانى

إن وظــيفة رئــيس المجلس المذكور يتسلم الأوامر الصادرة من سعادة مدير الديوان برواية الدعاوى فصلها وتسليمها من قبله إلى باشكاتب المجلس يوضع تاريخ ورودها واثبات غــرتها وقــيد مــضمونها ثــم بوقت انعقاد الجمعية يصير تلاوة (الاوامر) المشار إليها مع العروضـــات والتقارير المقدمة من ارباب الدعاوى بسماع الريس المومى اليه وبسماع ارباب المجلس الحاضرين لاجل المداولة والمذاكرة ومن بعد التفاهم والإحاطة بكل اطراف ما يصير تلاوتـــه من ذلك ويكون لجراء ذلك على نسق الترتيب بالنمرة فى ملاحظة تقديم الأولى على الثانية بحيث لا يتقدم دعوى لاحقة على دعوة سابقة الا عندما تدعو الضرورة إلى تقديم سماع الدعاوى الأخيرة على سبيل التعجل لعذر من الأعذار التى تستوجب تقديم ذلك وبعد استكمال الأســئلة والأجــوبة واعطى القرارات الناتجة من المذاكرة فى تلك الخصوص وتطبيقها على الأصول المربوطة والقوانين منظرًا فى مال ما استقر عليه الحال فإن حصل التوافق بين كامل الجمعــية فــى الحكم الذين استقر عليه رأيهم منها وان حصل خلاف فى ذلك انقسمه أرباب المجلس فرقتين فرقة منهم تبلغ الثلثين وفرقة تبلغ الثلث فاذا وافقت رأى رئيس المجلس الفرقة الأكثر فى العدد فهى التى يصير اعتمادها والحكم بمقتضاها من دون كلام ولا توفيق فى ذلك

وان انـضم رأى رئيس المجلس للفرقة الأقل عددا فمن بعد تكرار المداولة والتفحص وزيادة الدقة والمباحثة فى ذلك اذ لم يزل مصمما على رايه المطابق للفرقة الثلث يكون الحكم عليه بمقتضى ما حكمت به فرقة الثلثين التى هى ضعف الأولى.

بند ثالث

ان وظـيفة معـاون رئـيس المجلس هى القيام بطريق النيابة والتوكيل عن الرئيس المومى اليه فيما هو وظيفة اذا حصل لذلك الريس عذر أو مانع استوجب لتخلفه عن حضوره وقت الجمعية ويكون المعاون المذكور مسؤلا فى اجراء كافة ما يجربه الرئيس لو كان حاضر واما بالـوقت الذى يكون به الرئيس حاضر فلا يكون إلى المعاون المذكور كلام بحضوره وانما يجرى المداولة مع أرباب المجلس بوقت المذاكرة فى القضايا والخصومات لكن لا يجب فـى عذر الفرقتين اذا حصل بينهما اختلاف فى الأحكام لا فى جهة القلة ولا فى جهة الكثرة بداعـى أن فـرع رئيس المجلس الحاضر ومع وجود الأصل لاكلام للفرع كما انه اذا غاب الرئيس وأقام عنه المعاون المذكور فى وظيفته بطريق النيابة فيكون هو صاحب الرأى الراجح بمنزله ما شرح فى حق الرئيس المومى اليه.

بند رابع

إن وظـيفة اربـاب المجلس المذكور ان يتخصص لهم كل جمعة يومين مخصوصين وهما يوم الإثنين ويوم الأربع ويلزم حضورهم قبل الذوال بثلاثة ساعات على حسب اختلاف الفـصول ومقر النهار وطوله ولا لهم ميعاد لنهايته بل يحسب رؤية وتمام القضايا الذين يلزم رؤيـتها ولا يـرخص لهـم فى الغياب عن الجمعية واذا حصل عذر بعض أرباب المجلس وحـضروا الباقـى فينظروا فى عدد الموجودين من الثمانية أشخاص فإن كان أقل من خمسة اشـخاص فلا يلزم رؤية دعاوى فى هذا اليوم وإن بلغ مقدارهم خمسة من حيث ان المقصود الأصلى فى ترتيب المجلس هو فراغ القضايا ونهو الدعاوى وعدم تعطيل الاحكام فبناء على هذا المنوال يرخص لهم فى رؤية القضايا المقتضى الحال لرؤيتها بالمجلس ويسوغ لهم بالحكم فـيها بالتطبـيق علـى القواعد والقوانين كما لو كان المجلس مستكمل فإن طابق الرأى هو المقـصود وان حـصل اخـتلاف فى رأى الثلاثة اذا انضم لهم رأى الريس هو الذى يصير اعـتمادا بحكـم به ويترك رأى الاثنين الأخرين وانقسم رأى المجلس فرقتين متساويتين فرقة مـنهم ثلاثة بغير الرئيس والفرقة الثانية بانضمام الرئيس اليها فتلك القضية يلزم ابقاها وعدم الحكـم فيها إلى حين استكمال ارباب المجلس بحضور الذين كانوا غائبين وتعاد رؤيه القضية مـن ابـتداها وتتلى الأسئلة والأجوبة والقرارات وما يستقر عليه الحال فى ذلك فيكون اجراه

علـــى نهـــج ما ذكر ونوضح بالبند الثانى فى هذا ما يقتضى له الحال فى حق ارباب المجلس الثمانية واما رئيس المجلس والمعاون والكتاب والخدم ونجد هو لا يلزم حضورهم إلى الديوان يـــوما اســـوة كافة الدواوين الميرية ولا يرخص لهم بالتخلف ألا الأيام المسموح فيها لارباب الدواوين كالجمعة والأعياد والمواسم وان يحصل لاحدهم عذر ضرورى يوجب التخلف بقدر قضاة والرجوع لمحل الشغل بدون تأخير كما فى بقية أيام الجمعة الذى ليس صاير بها انعقاد مجلس منهم الهمة فى تمتيم ما انحط عليه القرار بفصل القضايا وتحرير مضابطها وخلاصاتها واســـتكمال قـــيوداتها وقـــبول العرضحالات الوارة لاجل تنجيز كل شئ بوقته وملاحظته ما يـــستوجب له الحال من دون تعطيل ولا تأخير ولا اهمال حتى لا يطرى خلل ولا تشكى فى هذا الخصوص من أحد.

بند خامس

إن وظـــيفة الكاتبـــين المذكورين انهم يبشوا دفاتر إلى المجلس المثنى عنه احدهم لقيد الـــصادر والوارد والثانى لقيد المضابط والخلاصات والثالث لحفظ الودايع والأمانات وتكون كافـــة الأوامـــر والعروضات والتقارير والقرارات مستكملة من القيد واضحا البيان خالية من ســـقوط مـــا يلزم اثباته وقيده كما انه يلزم دفتر رابع لتحقيق المواعيد التى تعطى من طرف المجلـــس لاربـــاب الـــدعاوى فى الكمبيالات والسنوات التى يصير الشرح عليها من طرف المجلـــس وما يلتحق بذلك وكذلك اذا استوجب الحال الى ختم دكان احد أو حاصله وضبط ما يخـــتم علـــيه بحسب الاقتضى أو حصر متروكات متوفى أو غايب أو مفلس أو ما يماثل ذلك يلـــزم ان يتوجه الكاتب الذى بمعية الباشكاتب برفقة من يلزم الحال لتوجهه من قبل المجلس والديانـــة ونحوهما ويجرى حصر ذلك وضبطه بواقع الصحة بالمجلس على وجه الضبط من دون ادنـــى مغايـــره والحاصـــل ان كافة عملية الكتابة عربى وطليانى فيما يخص الدعاوى والتحريـــرات والودائع والمتروكات والمختومات والضبط والمواعيد وحفظ ما يلزم حفظه من اوامـــر وسندات وما يضاهى ذلك مسئولية عائدة على الباشكاتب المذكور والكاتب الذى بمعية حيث يلزم تتميم ذلك لموافقة الأصول من دون تعطيل ولا اهمال ولا سقامة ولا خلل كليا.

بند سادس

.إن كـــل من كان له دعوه على شخص ويريد اقامه دعوته عليه والنظر فيها بالمجلس المذكـــور يلزم ان يعرض اولا لسعادة مدير (الديوان) الداورى فإذا صدر امر سعادته بقبول ســـماع الدعوه المذكوره بالمجلس وفصلها بمقتضى الأصول المعروفة فيحضر بالأمر المشار الـــيه للمجلس وسلمه الى حضرة الرئيس لاجل ان يجرى فيه الحال على مقتضى ما ذكر فى

البند الثانى وحينئذ يحضر كل من المدعى والمدعا عليه فى الوقت الذى يتعين لحضورهم من طـــرف المجلس وتقام الدعوه على ما سلف شرحه بالبند الرابع بشرط ان يكون التداعى بين شخص كلا من المدعى والمدعا عليه بدون ان يقبل توكيل احدهم لشخص آخر بدلا عنه ما لم يكن احدهما غايب عن المجلس بسبب عذر ثابت من كافة الأعذار التى تقبل بمقتضى الأصول وبواســطتها يصوغ التوكيل عند ذلك يمكن كلا منهما ان يقيم وكيلا عنه على حسب ما يوافق الأصول.

بند سابع

ان المدعـــى اذا اراد اقامـــة دعوته على المدعا عليه يقتضى ان يعطى تقرير بالكتابة مـــشمولا بختمه يحصر فيه كامل دعاوية ومن بعد أخذه منه بالمجلس يتقيد بجرنال الدعاوى ويعطـــى الـــى المدعا عليه يفهم منه حقيقة ما دعا به المدعى ومن بعد اطلاعه على التقرير المذكـــور يكـــون مجـــبورا بالمبادرة فى اعطاء الجواب اللازم فى تقرير آخر مشمول بختمه مـــستوفى الشروط بالإيجاب عن كل جزويه تندرج فى تقرير المدعى ومن بعد تلاوة الجميع بـــالمجلس وقيدها بجرنال فإذا وجد بجواب المدعا عليه معارضة للدعوة حينئذ يتوجه السؤال مـــن طـــرف ارباب المجلس عن تلك المعارضة الى المدعى ليعطى الجواب اللازم عنها اما بخطه او بقلم كاتب المجلس على حسب ما يستوصب برأى الجمعية (باثنى) النظر فى الدعوى واذا احـــتاج الحال لاقامه الادله والبراهين من الطرفين بحسب البواعث ومقتضايات الأصول واســـتوفت الأســـئلة والأجـــوبة اللازمة من المجلس وصار مستفى الحال عن وجود كل عن المدعـــى والمدعا عليه عن هنا يصرفها رئيس المجلس عن الديوان وعن ذلك يجرى المداولة بالجمعية وتصير المذاكره فى كامل اطراف الدعوه سؤلا وجوابا وكامل ما ينحط عليه القرار يصير الحكم بموجبه طبقا الأصول.

بند ثامن

ان التجار الذين يأخذون البضايع بالكمبيالات بمواعيد معلومة وبمقتضى الميعاد على الكمبـــيالات والمشترى لم يدفع مبلغه مال فيه صاحبه فإذا حضر صاحب الكمبيالات المذكور إلى المجلس وانها بالتشكى من المشترى الذى مضى ميعاد الكمبيال عليه ولم دفع فبوقته يصير جلـــب المديون بالمجلس ويامر بدفع الكمبيالات فاذا ابدا اعذار مقبوله موجبه لتوقفه عن الدفع فى الميعاد فبوقتها يعطى له ميعاد من طرف المجلس مسافة واحد وثلاثين يوم من يوم حضور صاحب الدين بالكمبيال ويشرح على الكمبيال بتلك الميعاد والتاريخ ويشتمل بختم المجلس من بعـــد قيده بالدقه وبنهاية الميعاد المذكور ان دفع المديون مبلغ الكمبيال فهذا هو المرغوب واذا

لـم يـذل متوقف بالدفع وتعلل بعلل وابدا اعذار اخرى فلا يسمع منه ذلك ولا يقبل قوله بعد مـيعاد المجلـس بل فى الحال يجرى عليه أصول الكمبيالات بان تختم على كافة موجوداته بمعرفة المجلس انما اجراء ذلك يشترط فيه ان يكون تاريخ الكمبيال من بعد تاريخ هذه اللايحة الصادرة بشأن ترتيب المجلس المذكور.

بند تاسع

اذا تـرتبع مبلغ كمبيالات حواله لشخص آخر والشخص المحول عليه احاله لشخص خلافه بحيث ان من الأشخاص الذى لهم اسم فى ذلك الكمبيال من المحيل والمحال عليه ملزوم بدفـع مـبلغه فـى الحاله هذه اذا مضى الميعاد وتأخر دفع مبالغ الكمبيال من طرف المديون الأصـلى فالتاجر الذى وصل اليه الكمبيال أخر مرة يكون له حق الرجوع على كل من يريده من الأشخاص الذين تداولت عليهم حوالة الكمبيال المذكور وصارت اسماهم موضوع فيه الآن ينتهـى الحـال لصاحب الدين الأول فيرجع به على الميدون الأصلى اذا كان الأمر على هذه الكيفـية واما اذا تحول شخص بمبلغ كمبياله على مديون وبعد مضى ميعاده الأصلى المأخوذ فى كمبيال اعطى لشخص محول له المبلغ ميعاد آخر من طرفه كذلك المديون فيسوغ له ذلك بمسافة وقدرها من يوم لحد ثلاثين يوم فقط فإذا توقف المديون عند نهاية الميعاد الثانى فى دفع مبالغ الكمبيال فيترخص للمحول الرجوع على صاحب الكمبيال الأصلى وفسح الحوالة بشرط ان لا يزيد الميعاد المعطى من قبله عن الثلاثين يوم فاذا زاد عليها ولو بيوم واحد فيتعين عليه قبول حواله الكمبيال المذكور ويكون الأول ملزوم به ولا يسوغ له الرجوع على محوله وكذلك لو مضى ميعاد كمبيال الأصلى وعند حلول الميعاد وتوقف المديون عن الدفع وأخذ ميعاد ثانى من صاحب الحق كالعشرة أيام أو اكثر او أقل ومضى الميعاد الثانى ولم يزل الميدون متوقف عن الدفع فإذا حضر صاحب الدين الى المجلس واعرض بكل ذلك فبوقتها يجلب المديون الى المجلس ويؤمر بدفع ما عليه فإن استمر متوقفا يعطى له من طرف المجلس ميعاد الثلاثين يوم حـسبما توضح بالبند الثامن انما يحسب من ضمنها تلك الأيام التى أخذها الميدون فسحه من صاحب الدين بعد الميعاد الأصلى المقرر بوقت تحرير الكمبيال بحيث بانضمام تلك الأيام على وعـدة الديـوان تكـون مسافة الجميع هى مدة الثلاثين يوم اعنى تلك الفسحة تعد فى وعدة الديوان.

بند عاشر

تمسكات الديون اذا عرضت ضمن الدعاوى المرفوع إلى المجلس فيجرى الحال فيها علـى نـسق ما صار ايضا فى حق الكمبيال غير ان اذا تعلل المديون عن الدفع بعد الميعاد

المـــربوط بأصل التمسك يعطى له فى المجلس ميعاد واحد وثلاثين يوم ويعتمد ذلك فى تاريخ تقديم الشكوى فاذا مضت وعدة الديوان وقدم اعذارا مقبوله فى توقفه عن الدفع يعطى له ميعاد آخر نظير الميعاد السالف فسحة ثانية يدارك بها السداد واذا انتهت المواعيد المذكورة ولم يزل مصمم على التوقيف فيحكم عليه بالحكم الجارى بالكمبيال كما سبق بالبند الثامن.

بند حادى عشر

اذا ترتب لشخص دين بذمة اخر والمديون حول صاحب الدين على شخص ثانى بمبلغ مرقوم فى نظير ما هو مطلوب منه سواء كان بكل الدين أو بعضه وكان كلا منهم بالبندر فإذا اخذ الحوالة صاحب الدين وتوجه بها الى المحول عليه وبوقتها قبض منه مبلغ الحوالة فالأمر واضـــح اما اذا كان كتب عليها علامة القبول ومضت ثلاثة أيام ولا يدفع له فى ظرفها مبلغ الحـــوالة فيـــسوغ للذى فى يده الحواله ان يرجع على من حوله بداعى ان الذى حول صاحب الـــدين فـــى ذلك المبلغ نعلم ان الدراهم المستحقة حاضرة وعند الشخص المحول عليه وبهذا الـــسبب احـــال صاحب الدين بذلك المبلغ اما اذا زاد الحال عن ثلاثة ايام بعد وضعه علامة القبول من طرف المحال عليه وبقيت الحوالة بيد المحول فليس له الرجوع على من حوله اذا ربمـــا يطـــرا علـــى المحول عليه فلس او توقف حال وهذا يكون اجراه بين التجار وبعضهم بالبندر فإن كانت الحواله المذكورة مذكور بها ميعاد ضمن بعد مضى الثلاثين يوما يحكم فيها بحكم الحوالة التى ليس مربوط فيها ميعاد.

بند ثانى عشر

البيع والشراء الجارى بين التجار وبعضهما يلزم ان يكون بموجب كنتراتات تكتب فى شـــأن ذلـــك بمعـــرفة البائع والمشترى لاجل دفع المشاكل وحسم مادة النزاع بالاعتماد على الشروط المأخوذة بها والعمل بمقتضاها وقت التداعى واما اذا كان الاخذ والعطا بدون كنتراتوا فلا تقبل الدعوى فى ذلك ولا يصير سماعها بالمجلس.

بند ثالث عشر

اذا عاين المشترى البضاعة ونظرها وكتب بالكنتراتوا انه اشترى بعد النظر والمعاينة فالمشترى ملزم بقبول تلك البضاعة غير ان ينبغى للبايع ان يعطى رخصه زايدة للمشترى فى فتح البضاعة وتقليبها سواء كانت اصناف او حبوب حيث ان المشترى متى استشهد على نفسه بالكنتـــراتو انـــه قلب وعاين يكون مجبورا على القبول انما الحبوب التى توضع فى المخازن

ونحـــوها أو تكـــون مشونة وبواسطة كثرتها .لا يمكن المشترى فى امكان النظر فى جميعها فالعمـــدة فى البازار المنعقد بها على العينة بحيث وقت الاستلام ومضاهيه الصنف على العينه اذا ظهر به اختلاف عنها أو وجد به فرق.بالاختلاف أو غش أو نحو ذلك من الفروقات التى تظهـــر بـــوقت الاستلام والتسليم ولم ينتهى الحال على التوافق فى ذلك بين البايع والمشترى فيصير البازار فاسد.

بند رابع عشر

اذا اشـــترى احد التجار صنف من الحبوب او غيرها ولم يكن الصنف حاضر بالبندر وتحـــرر بذلك كنتراتو بين البايع والشارى بميعاد واستلم البايع من المشترى جانب دراهم فإذا قـــضى المـــيعاد قبل توريد البايع الصنف الذى باعه واعرض المشترى عن ذلك إلى المجلس وعـــند جلـــب الـــبايع يركن على اعذار مقبوله فحينئذ يعطى ميعاد ثلاثين يوم بشرط يحضر الضامن القادم المقبول الضمانه برضا المشترى وراى ارباب المجلس وعند حضور الميعاد اذ حضر جميع الصنف إلى المشترى فقد انتهى النزاع واذا كان الذى ورده فقط البعض بقدر ما اسـتلم مـــن الدراهم او بازدياد أو بالنقص وبوقتها تزايد سعر لك الصنف وعجز البايع عن تـــوريد باقـــيه مـــن الميعاد الذى تحدد عليه فيكون البايع ملزوم بدفع الزيادة الناتجة من فرق الاثمان .الى المشترى اذا رضى المشترى بقبول ذلك اما اذا أبى البايع عن تكميل الصنف فإنه يعطى للمشترى رخصه بان يشترى باقى ما وقع عليه البازار من أى تاجر بالبندر يكون ذلك الـــصنف موجود عنده بالسعر الحاضر ويجبر البايع بوجه اللزوم على دفع فرق الاثمان حيث ان العطل والتأخير ناشئ من قبله هذا اذا كان الكنتراتو خاليا من الشروط المحررة به واما اذا كـــان متضمن بعض شروط بين البايع والشارى فيصير ملاحظتها والنظر منها واجراء العمل بمقتضاها.

بند خامس عشر

انـــه فى كل معلوم ان من تلبس بامر البيع والشراء وعانى مادة الأخذ والعطاء سواء كان من التجار والمتسببين المقيمين فى دكاكينهم أو غيرهم متعين عليه بالطريقة بوجه اللزوم ان يكـــون عـــنده دفاتر تقيد أخذه وعطاءه ويحفظ بها حركات بيعه وشراه على ما يستوجب الحال من الضبط والربط فى كليات وجزئيات معاملية هذه حسبما الأصول والطريق المستقيم غير ان جارى الأن بطرف المذكورين هو ان كل شخص منهم يتجارى على كيفية يجرى بها عملـــية طبق ما وصلت اليه مفهوميته حتى ان بعضا من تجار الاسلام وغيرهم ليست جارية قـــيوداتها بموافقة الأصول الكاملة ولا يوجد لكتابتهم تتميم عملية فاستحسن بان يصير فى هذا

الخــصوص تــدوين رابطة مستقيم بها قيوداتهم وتستكمل بها عملياتهم وذلك بأن يكون لكل تحــضر ممــا ذكر على وجه التحتيم دفتر اشبه بجرناى يحفظ به على وجه اللزوم قيد كافة اشغاله الوقتية بكل يوم من قبض وصرف وبيع وشرا وتحويلاتها ونحو ذلك مما يتعلق بكافة اشــغاله والدفتر المذكور الذى يجعل اساسا لعماليته يتكون عنه انشاء كامل الدفاتر المقتضية لادارة اشغاله على منوال الأصول المستقيمة وانحط القرار على أن يكون فى ابتداء تاريخ هذا التــرتيب الجــارى بهــذه اللايحه عند كل مما ذكر اعلاه دفتر مجموع اوراقه معلومه الفترة ونمرته محفوظة من غرة أول صفحة الى آخر عدد الأوراق ويشمل بختم الحكومة بكل ورقة ويظهــر أولـــه ببيان عدد الأوراق والنمر ويكون هذا الدفتر هو الأساس لعملية صاحبه ومنه يتفــرغ جمـــيع دفاتره وكذلك كافة الأوراق التى يلزم التعامل بها بين التجار وبعضها نظير كنتــرانات وســندات وكمبيالات وخلافه سيعمل بها فيما بعد بختمها من الحكومة وتخصيص عوايد عليها بموجب التعريفة التى تعمل بوقتها.

بند سادس عشر

اذا توقف حال احد مما ذكر عنهم فى البند الخامس عشر عن اداء الحقوق او تظاهر بـضعف حالـــه واعــرض هو وارباب الديون المطلوبه منه الى المجلس عن حقيقة الكيفية الحاصله له ومن الزم بالسداد فى المجلس يتبين تأخيره وعدم اقتداره على ايفاء المطلوب منه ممــا لا يــستوجب الحال بأن يصير شهادة تأخيره من طرف ناظر المجلس باعلان عمومى وبوقتها يصير حجزه اذا يحضر من يضمنه حضور من يرتقيه المجلس وحينئذ ينتحب احد من الــتجار المقيمــين بــالمجلس ويــتوجه بمعيته احد الكتاب لاجل وضع الختم على موجودات الــشخص المتأخــر ودفاتــره وأوراقه وفى بحر.ثمانية ايام من بعد وضع الختم على الوجه المشروح بتعين يوم مخصوص يحضر به كافة الديانة الى المجلس وبرضاهم ينتحنوا شخصين منهم لكى يخبروا من يتعين من أرباب المجلس الى الختم ويتوجهوا جميعا الى المحل المختوم ويــصير اذا ذاك دفع الختم بمعرفة الجميع وجرد كافة الموجودات والدفاتر والأوراق ويجرى تحرير حساب الشخص المتأخر فى بحر خمسة عشر يوما من تاريخ الجرد ينظر ماله وفاعليه ويعرض ذلك الى المجلس بحضور جميع الديانة فإذا تبين من افادة من تعين للضبط باطلاعم علــى دفاتره وحسابته عدم خيانة ونفى اختلاسه وبينوا الوجه الذى اقتضى تأخيره والأسباب المــستوجبة لــذلك فبوقتها يطلق الشخص المذكور حيث ثبت براته من الشبهة وامتنعت عنه مظنة الخياة واذا ظهر بخلاف ذلك مما لا يرسل من المجلس لطرف الحكومة بالإفادة ليجرى علــيه اللازم بموافقته الأصول وبعد ارساله لجهت الحكومة يصير بيع موجوداته بمعرفة من تعــين لضبطها من أرباب المجلس والديانة وبانتهى حصرها يقدموا لحساب المشمل على ذلك

إلى المجلس لاجل توزيع المتحصل من ذلك ارباب الديون واما الشخص الذى من بعد تأخيره ومطالعـة حـسابه لـم يظهر عليه اختلاس وثبت برائته فهذا اذا حضرة الديانة إلى المجلس وصـار عمـل رابطة بينهم وبينه يدفع خمسين بالمايه أو اقل او اكثر فينظر فى عدد ارباب الحقـوق وفى مقدار المبالغ المطلوبه لهم فإن ارتضوا الجميع بذلك وقبلوا القسمة فقد انفصل النـزاع وان لم حصل توافق فيما بينهم فالقول لمن يبلغ عددهم النصف ويكون لهم مبلغ نحو الثلثـين جمـيع ما يرتضوا به يجرى العمل بمقتضاه عمل الرابطة اللازمة نحو ذلك بمعرفة المجلـس ومعـرفتهم وبوقتها يطرح قول الباقى من الديانة اعنى الذى يكون عددهم أقل من النـصف ولا يكون لهم المبلغ الأكثر او يكون عددهم بلغ النصف ولكن المطلوب لهم اقل من الثلين ويجبروا هؤلاء على قبول ما يرتضى به الفريق الثانى من اجرا قسمة الغرما على داير القرش أو اى رابطة يستقر رايهم عليها ويصير هو الحال على ذلك وان توقفه كافة الديانة وما صـار اتفـاق ولا قـبول عمل رابطة فيما سبق شرحه عندها يجرى تصنعه حساب المذكور بمعرفة من ذكر على الوجه المشروح اعلاه وتتوزع القسمة على أرباب الديون.

بند سابع عشر

مـن حـيث ان الجارى بمحل فصل القضايا والمنازعات فى اغلب الممالك وترتيب غـرش معين على وجه الرسم بحسب اللايق ومربوط ذلك بكافة الطريق على كامل القضايا الصاير نجارها وحل مشكلاتها بالمحل الذى دفعه اليه فى نظير الراحة الابدية لارباب الحقوق بحفظ اموالهم وتخليص حقوقهم والانتقام من يترك سلوك الاستقامة ليتأدب عن العود لما يماثل لـذلك نظيـر ارتكابه ويعتبر عبره بما جوزى به ذلك من الثمرات العايده والفوايد المتزايدة الناتجة من اعمال الضبط والربط فى كافة امور المعاملات المستوجبة للرفاهية بقلة الخصومة والمرافعات بمنصب غير ان العداله فى الاحكام والاهتمام الخاص والعام فقد روى بان يجعل علـى كافة دعاوى الغايبين والمفلسين ونحوهم كما حسابات الشركة المتنازعين وما يضاهى ذلك فيما يرفع إلى المجلس ويصير نهوه به بموافقة الأصول رسما فى المائة قرشين تؤخذ من عين المال واما الكمبيالات والبواص والتمسكات والسندات وما يتشابه ذلك فيما يقتضى الحال الى النظر فيه بالمجلس. ويجرى الحكم عنه باعطاء وعده أو بابطال أو مضى فيجعل على كل واحـد من ذلك رسما عشرين قرش سوا أن قل مبلغه او كثر ويؤخذ ذلك من الذى بيده السند ونحـوه وامـا الدعاوى المترافع فيها الى المجلس من غير ما تقدم شرحه فهذا من بعد اعطا القـرار عـنها واتـضاح الحـق والمحقوق ويؤخذ فيها رسما فى المايه قرشين من الشخص المحقـوق بداعى انه لو استقام الى الحق لم يحوج غريمة الى المرافقة فإن كان المحقوق غير مقـتدر اذا ذاك عـن الدفـع فيجرى تحصيل الرسم من المحق حيث صار بيده سند قوى من

طــرف المجلــس يصادم به المحقوق فى اى وقت أو اى محل يريد ومن حيث ليس مقتضى الحــال بــالمجلس لاجــراء قــبض وصرف ما يتحصل من الرسم ولا احضار طرف لهذا الخصوص فقد ستنسب ان ما ينتج من الرسومات يتحرر به كشوفات بختم المجلس وترسل من طرفه لخزينته التجارة والمبيعات.

بند ثمانية عشر

من حيث ان السماسرة هم عهدة البيع والشراء والأخذ والعطاء بين التجار والمسببين بالــبلدة فيلزم فحصهم بمعرفة المجلس الذى يظهر حسن سلوكه منهم يعطا له ورقه بيده بختم المجلس لاجل يعتمد بموجبها فى الأشغال الذى يعاينها بين المذكورين.

بند تاسع عشر

اذا كــان احــدا من ارباب الدعاوى تظلم من الحكم الذى صدر عليه من المجلس الى الديوان لا يقبل اعراضه بل يكون من طرفه التأكيد باجراء وتنفيذ الحكم الصادر من المجلس المذكــور انمــا اذا كانــت دعــوى جسيمة وقدم عرضحال للمعية السنية فيصور عليه اولا الاســتعلام من الديوان ومن بعد ايضاح الافادة عن الكيفية وبيان ما يرى من الملحوظات اذا وجــدان الحكــم الــذى جــرى عليه هو بمحله والدعوى غير قابلة الاعادة فيشق عرضحاله ويــصرف النظر عن دعواه واما اذا وجد وجه موجبُ لاعادة الدعوى فيكون له المساعدة فى نظــر دعــوته بجمعــية تجار خلاف الأشخاص ارباب المجلس ويعرض خلاصته ما ينظره للاعتاب السنية وحينئذ يبقا الأمر منوط لادارته العلية.

ملحق رقم (١١)

المحتوى: فرمان أسعار عملة عام ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م.

المصدر : محكمة الإسكندرية

رقم السجل: ١١٧ رقم الصفحة: ٣١

رقم المادة وتاريخها: مادة رقم (٦٧) بتاريخ ٢٦ رمضان ١٢٢٤هـ/ ٦ نوفمبر ١٨٠٩م.

ملحق رقم (١٢)

المحتوى: فرمان بأسعار عملة ١٢٢٩هـ/ ١٨١٤م.

المصدر : محكمة البحيرة

رقم السجل : ١٤ رقم الصفحة ٣٧

رقم المادة وتاريخها: مادة رقم (٧٣٤) بتاريخ ٢٢ ذى الحجة ١٢٢٩هـ/ ٦ ديسمبر ١٨١٤م

صورة فرمان شريف [illegible]

[illegible]

[illegible] ١٢٢٩

ملحق رقم (١٣ أ)

المحتوى: فرمان بأسعار العملة المتداولة وتسعيرة المواد الغذائية عام ١٢٤٢ – ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧م.

المصدر: محكمة البحيرة

رقم السجل: ١٨ رقم الصفحة: ٤٦٢

رقم المادة وتاريخها: مادة رقم (٩٩٩) بتاريخ ١٤ رمضان ١٢٤٢هـ/ ١٢ إبريل ١٨٢٧م.، وتاريخ ٦ ربيع الأول ١٢٤٣هـ/ ٢٨ سبتمبر ١٨٢٧م.

ملحق رقم (١٤أ)

المحتوى: لائحة تأسيس بنك الإسكندرية

المصدر: ديوان التجارة والمبيعات

رقم المحفظة: ٣ رقم الصفحة: بدون

رقم المادة وتاريخها: مادة رقم (٢٨١) بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٢٥٨هـ./ ٢٧ يناير ١٨٤٣م.

من الجناب العالى إلى بوغوص بك

حضرة صاحب الرتبة والمنزلة والمودة بوغوص بك مدير الأمور الإفرنجية والتجارة والمبيعات. لقد ارتضيت هذه الشروط التى دونت فى البنك الذى سيؤسس ليكون أساسا فى تداول أجناس المسكوكات بقيمتها الحقيقة. ولما كانت البنود الرابع والخامس والسادس والثامن من كتاب الشرط هذه مختصة بالديوان الذى تديره أنت فأطلق إليك أن تنفذ مقتضاها.

من المعلوم ان الحكومة المصرية قد صرفت مساعيها منذ سنين فى تقرير أثمان المسكوكات المتداولة فى حد لا نتجاوزه وأن إخراج هذه النية الخيرية من القوة إلى حيز الفعل أمر سهل بفضل الهمة السامية الخديوية نظرا لمعاملات التجارة الجارية بالقطر المصرى وأن مقدار الامتعة التى تصدر من البلاد المصرية اكثر مما تورد عليها فينبغى أن تردها نقود من الخارج ومع كل ذلك مازالت النقود المصرية تصدر إلى الديار الأخرى. وفى حين ان الأوامر العلية قد صدرت بوقف أسعار العملة فى قرار واحد قد أخذت اثمان المسكوكات تزداد اثنين فى الماية وفى بعض الأحيان خمسة فى المائة نظرا لقلة النقود أو كثرتها، وذلك بخداع صيارفة المحروسة والاسكندرية. وإنما يمكن منع المحذورات التى تحدث من مخالفة التعرفة الموضوعة فى تحديد أسعار المسكوكات بإنشاء بنك وقد عهد الينا بتدوين نظام فى منع المحذورات المذكورة وتقديمه إلى الأعتاب السامية الخديوية فرأينا إنشاء بنك بالإسكندرية لهذا الغرض وقد كتبنا المنافع المنشودة من هذا البنك فيما يلى فنرفعها إلى أعتاب جناب ولى النعم، كما اتينا بطريقة تأسيسة.

لا ريب أن البنك الذى سينشأ سيؤدى إلى توسع التجارة التى هى بمنزله الروح بالنسبة لمصر ويكون عاملا فى ازديادها كما يكون باعثا على تغير تنفيذ أحكام تعرفة المسكوكات صرفيها وهى من جملة الآثار الجليلة الخديوية والحق ان انشاء البنك المذكور أمر عسير ولكننا سنبذل كل ما فى مقدورنا لتحقق هذا الأمر الجليل المذكور شكرا لما شملنا به من

العطــف الــسامى حتــى الأن انمــا يمكن منع إصدار مسكوكات الذهب والفضة من الديار المــصرية تنقضى شئ من كل سكة من قيمة التحويلات المرسلة إلى أوروبا فاذا فوض الينا تأســيس بــنك الإسكندرية فإننا نتعهد منع إصدار المسكوكات إلى الديار الأجنبية والمغالطات التى تستعمل فى إبطال احكام التعرفة الموضوعية. ولما كان كبار أهل البلد وصغارهم يميلون إلى المغالطات المذكورة فقد دأب كل مشتر على تأدية أثمان ما يشتريه من الأمتعة على السعر الجارى دون أن يراعى التعرفة الموضوعة أما المدينون فيماطلون دائنيهم بالتسويف فى تأدية ديــونهم لهــم ويعرضون عليهم أخذ حقوقهم بمقضى السعر الجارى. وأولئك يضطرون إلى قــبض حقوقهم بمقتضى السعر المذكور اذا يفقدون مقدرتهم على الصبر. وأما الصيارفة فهم عالمــون بما بالتجار من ضنك وضائقه فيزيدون أسعار النقود أو ينقصونها عن معاملتهم كما يحلــو ويطــيب لهم. فمن أجل التمكن من دفع هذا المحذور ينبغى أن يفوض إلى البنك قبض المــبالغ التــى تورد على ديوان مبيعات الأسكندرية وعلى الجمرك وكذلك تادية المبالغ التى تؤديــتها الحكــومة دواوين الصرف فاذا قبض كل مبلغ وصرف بمباشرة البنك طبق التعريفة الموضوعة أمكن أخذ النقود وصيرفها بقيمها الأصلية لا محالة. وقد علمنا بالتجربة أن الزيادة التي تظهر فى السكة المصرية انما تنشأ عن عدم رغبة المدين فى تأدية دينه الا نقودا مصرية وذلــك أنه إذا تضايق أحد الدائنين ورضى ان يخسر أربعة أو خمسة فى المأية اشترى المدين الــنقود اللازمــة من أحد الصيارفة فيقضى دينه من ناحية ويربح اثنين أو اثنين ونصف فى المااية من ناحية أخرى. فهذا هو منشأ المغالطات والمخادعات الواقعة فى أسعار المسكوكات. فإذا علم الموظفون القائمون بالأشغال الميرية والتجار من الوطنين والأوروبين أن المبالغ التى تقــبض وتــصرف بمباشرة البنك ستقبض وتصرف عملا بالتعرفة الموضوعة فلا ينبغى إذا محــيد للجمــيع من اتباع التعرفة المذكورة، إلا أن النقطة المهمة هى ان لا يكتب فى سندات الــدين التــى تحــرر فى البيع والشراء الجارين بين التجار من الافرنج أو الرعايا لفظ "على الــسعر الجارى" كما هو معتاد منذ القدم بل أن يكتب أن المبالغ المحررة فيها ستدفع بموجب التعــرفة الأميرية الموضوعة. ويجب ان تكون السندات التى لم تكتب على هذا الوجه ساقطة الاعتبار لدى دواوين الحكومة ومجالس التجار وأن لا يكون الذى يأخذ قبل هذا السند اعتبارا لــدى التجار وأن يعلن هذا النظام للأهلين فى الشوارع وللافرنج بوساطة القناصل وأن يكون للبــنك وكيل بمصر يشرف على تداول المسكوكات بأسعار التعرفة الموضوعة الأميرية واذا رأى نوعا منها يروج بأكثر من سعر التعرفة لقلة خفض سعره بأن يصرف مقدارا كثيرا من هــذا النوع. ولما كان دمياط مركز تجاريا له أهمية فإن اتبعت فيه هذه الأصول وتداولت فيه النقود بأسعارها الحقيقة كان بها المراد والا ينبغى للبنك ان يجعل له وكيلا فيه. كما يحب جمع الخيريات والسعديات من مسكوكات ذهب مصر وسك مسكوكات من فيات خمسين قرشا ومااية

قرش لتسهيل تداول النقود على أبدى الناس. فاذا صدرت الادارة العلية بتفويض هذا الأمر إلى البــنك تعــين صرف نقود من فيات الخمسين قرشا ومايه قرش بدلا من هذين النوعين كلما جمعهمــا البــنك وأرســلهما إلى دار السك. إلا ان على البنك أن ياخذ الخيرية والسعدية من الأهالى بالوزن وبقيمة السكة كما ان على دار السك أن يأخذهما كذلك. وعلى الخزينة أن تقبل الخيــرية والــسعدية وتصرف بدلهما كلما وردها من الدواوين الأميرية أو من التجار أو من الأهلية. في كل بلد صيارفة قائمون بابدال النقود فلا خرج أن يكون فى هذا البلد صرافون من هذا القبيل. فإذا أراد أحد السياح أو التجار إبدال نوع من النقود بنوع آخر عند سفره إلى بلده أخرى أو عند عزمه إرسال شئ من النقود احتيج إلى وجود صيرفى يقوم بتحقيق رغبته. على ان هــذا التقدير ينبغى تخصيص شئ من الربح لذلك الصراف كأجر الصرف فللصيارفة أن يأخــذوا أجر صرف من % إلى ١% نظرا لقلة النقود وكثرتها ولا ينبغى أن يجاوز حقهم هــذا الواحد فى المايه فى زمن من الأزمان وأن أكبر الأسباب التى تمنع التجارة من التوسع لهــو عدم استقرار اسعار النقود فى قرار واحد. إذ ان التجار أرادوا أن يشتروا بضاعة على حــسابهم أو بالكومسيون أى بحق السعر على حساب غيرهم ورأوا أن سعر الفرنسه عشرون قرشــا ظــنوا أنهــم قادرون على ابتياعها (أى الفرنسة) بذلك السعر لدفع أثمان الأمتعة التى يــشترونها. ثــم بهــم بتقدير الفرنسات فيجدها قد ارتفع ثمنها ويخسر لخطئه فى ظنه. فبهذا المحــذور مانع قوى لاتساع التجارة. ولكن إذا وجد البنك فى هذه الديار دخل التاجر فى البيع والــشراء وأمن خوف اختلاف اسعار النقود وينتقل المتاع بهذه الوسيلة من يد إلى يد أخرى بــيعا وشــراء وتتسع الشؤون التجارية ولا يبعد عن الاحتمال ان يضطر البنك إلى استجلاب مــبالغ جــسيمة من الخارج على نفقته ببيان ذلك مثلاً أن يرى فى البلاد المصرية قلة بعض المسكوكات كالريال الفرنسة أو الجنيه فتجلب من البلاد الأخرى. بقطع النظر عن هذا قد يعمد إلــى تنزيل فرصة التحويلات وقبول الخسائر لئلا تصدر النقود إلى الخارج إلا أنه يحتمل أن يظهر عكس ذلك فالربح الحاصل من هذا يحبرا انحسار الحاصل من ذاك ولا يطرأ خلل على ميــزانية البنك. قد كان للبيوع التى تجريها الحكومة فى المزاد وفى الخارج المزاد حتى الأن موعد ثمانية أيام ولقد رأينا ان تمد إلى عشرين يوما بعد ذلك تسهيلا للتجار. ان التبدلات فى الأســعار التــى حدثت من قبل من مسكوكات الآستانة والتى يحتمل ظهور بعد ذلك قد أخلت وســتخل بتعــرفة المــسكوكات المــصرية ولن يندفع المحذور المذكور ما لم ينه عن تداول المسكوكات المذكورة باكثر من أسعار التعرفة الموضوعة

فى بيان شروط البنك

البنـــد الأول: يحـــتاج البنك لادارته الادارة اللائقة الى رأسمال قدره سبعمائة ألف فرنسه فينبغـــى أن تضع الحكومة فى خزينتها أربعماية ألف فرنسة وعلى مأمورى البنك الموسيو (ميخالى طوسيجه) والمسيو (جوليو باسترى) أن يضعا ثمانة ألـــف فرنسة. وليس للحكومة. ولا لأحد عن أصحاب البنك أن يسحبوا شيئا مـــن رأس المـــال هـــذا إذ أن الخزينة المذكورة لن تستغنى عن وجود ذلك المقدار من النقود.

البند الثـــانى : يـــشرع البنك فى أعماله ابتداء من يوم توريد الرأسمال المذكور إلى خزينة البنك.

البند الثـالث : ينحـــصر أعمال البنك فى أخذ أوراق التحويل وإعطائها وتنزيل (إسقونطو) مثل هذه الأوراق وسائر الأعمال الخاصة بالبنوك.

البند الرابـــع : تـــستطيع الحكـــومة من يوم تسلمه تحويلات المبالغ الحاصلة من المبيعات والجمـــرك أن تستمر تلك المبالغ على شرط أن يدفع البنك فائضا فى الشهر قـــدره ٪ لغايـــة أنـــتهاء مواعيد التحويلات الأميرية غير منظورة حلول مواعيدها فإذا لم يمكن تحصيل مبالغ تلك الحوالات من أصحاب البنك فترد إلى الحكومة.

البند الخامس : تصدر أوامر سامية إلى ديوانى المبيعات والجمرك بتوريد تحويلات المبالغ الحاصلة من المبيعات العمومية والجمرك على خزينة البنك.

البند الســادس: تقـــبض وتـــصرف أنواع نقود المبالغ التى تورد على خزينه البنك والمبالغ التى تصرف منها للحكومة وغيرها بموجب التعرفة الأميرية الموضوعة.

البند السابـــع : علـــى الحكـــومة أن تدفع للبنك ٦٪ سنويا أى ٪ شهريا على النقود التى تـــسحبها مـــن خـــزينة البـــنك مقابل المبالغ التى احيلت اليها مع المبيعات والجمـــرك وذلك إلى حلول مواعيد تلك الحوالات وليس على البنك من دفع فائض للحكومة إذا كانت لها نقود مرصودة بخزينة البنك.

البند الثـــامن : يجـــب أن تكـــون السندات التى تؤخذ من المشترع فى البيوع الواقعة داخل المـــزاد وخارجـــه شـــامله مواعـــيد دفع المبالغ المكتوبة بها وأن تسلم تلك السندات إلى خزينة البنك.

البند التـــاسع : يعمـــل هذا البنك لمدة سنتين ولا يعود على الحكومة شئ من ربحه وخساره بـــل يـــرجعان إلـــى مأمورى البنك المشار إليهما المسيو ميخالى توسيجه، والمـــسيو باســـترى ولا يحسب فائض على مبلغ أربعمائة ألف فرنسة الذى تعطيه الحكومة.

ملحق رقم (١٥أ)

المحتوى: إيرادات جمركى بولاق ومصر القديمة

المصدر: دفتر أصول مال أسكلها ومقاطعات

رقم السجل: ٥٨ رقم الصفحة: بدون رقم

رقم المادة وتاريخها: مادة بدون رقم بتاريخ ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م.

ملحق رقم (١٦أ)

المحتوى: مراقبة أغوات الحرس الخديوى للأسواق.
المصدر: ديوان خديوى تركى.
رقم الدفتر: ٧٧٧ رقم الصفحة: ٥٣- ٥٥
رقم المادة وتاريخها: مادة رقم (٤٩) بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٤٥هـ./ ٢٠ يناير ١٨٣٠م.

من الديوان الخديوى إلى المجلس العالى

ان المجلس العالى قد أصدر فى ١١ رجب ١٢٤٥هـ. قرارًا قاضيًا بأن يستبدل بمحتسب القاهرة محتسب جديد هو إبراهيم أغا الفزيحى، وبأن يندب مراقبون يجسون متنكرين خلال الأسواق ليتحروا وفاء الميزان وموافقة الأثمان، وبأن يسن نظام لمعاقبة المطففين من الباعة كل على قدر جريمة .. ولذلك استدعى الجناب العالى مأمور الديوان الخديوى نفرًا من الموظفين مذكورة اسماؤهم حتى استقر قرارهم فى ٢٣ رجب ١٢٤٥هـ. على أن يتولى مراقبة الباعة ستة رجال مختارون من بين أغوات الحرس الخديوى ويؤتى كل منهم بيانًا بالأسعار المتفق عليها وعلى ان يوكل إلى ملازم المحروسة رمزى أفندى بتطبيق العقوبة فى كل من يسارع إلى الديوان من المطففين والمخالفين. وقامت هذه اللجنة بتحديد الأسعار ثم انتقلت إلى وضع العقوبات فرأت أن تجعل عقوبة نقص الموازين الحديدية الموسومة بخاتم الحكومة متناسبة وحالة البايع الذى يرتكب النقص. أما عن ثمن البيع فجعلت اللجنة عقوبتها الضرب بالسوط ثم النفى وإغلاق الدكان. ووضعت اللجنة قواعد يجرى عليها لمعايرة الموازين وضبط درهما وتميزها بختم الضربخانة وأذاعة هذه اللائحة بعد استيفاء الأشكال التشريعية وإقرارها.

ملحق رقم (١٧أ)

المحتوى: ضبط الموازين والمكاييل بالأسواق

المصدر: ديوان خديوى تركى

رقم الدفتر: ٧٧٧ رقم الصفحة: ٥٥

رقم المادة وتاريخها: مادة رقم (٥٠) بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٤٥هـ./ ٢٤ يناير ١٨٣٠م.

من الديوان الخديوى إلى ...

"تعقيب المجلس العالى على التقرير المتعلق بخدمة احتساب القاهرة"

كان الديوان الخديوى قد بعث إلى ناظر المجلس العالى بتقرير موضوع عن الحسبة على بيع المواد الغذائية والمعيشة رجاء أن يقره المجلس بعدما يتناوله بالتمحيص والتعديل. وها قد تداول المجلس الرأى فى هذا التقرير فلئن وجد ما تضمنه من الأحكام موافقًا لقواعد المصلحة العامة ووجد إجراء هذه الأحكام مطابقًا لقانون الحكومة الملكية فإنه قد رأى أن يوجه نظر مأمورى الديوان الخديوى إلى النقط التالية:-

(١) - صنع الموازين المعدينة فى مسبك الحكومة وتوزيعها بعد وسمها بالخاتم الأميرى على الباعة المحتاجين إليها بثمن مساو لقيمة ما أنفق عليها.

(٢) - المراقبون المتنكرون الذين عليهم التجول فى أرجاء القاهرة وبولاق ومصر القديمة لا ينبغى أن يكون لباسهم على شكل واحد وانما ينتبهون إلى وجوب تبديل هيائتهم حينًا بعد حين.

(٣) - ان العقوبات المفروضة على المطففين يجب طبع لائحتها وتزويد الموظفين المختصين بنسخ منها والتزام العناية بتنفيذها وإجراء احكامها للاطمئنان والراحة.

(٤) - يقوم على حسب الموازين وصوغها الميرلواء ومحمد بك ناظر عموم المهمات الحربية ويتولى وسمها بالطابع الأميرى ناظر دار الصك وعلى الأغا المحتسب أن يأخذ موازين الباعة إلى حيث يقابلها ويعاين صحتها فى دار الصك مدة كل ثلاثة شهور.

وهكذا رد القرار المذكور معدلاً إلى الديوان الخديوى ليوضع موضع الإجراء والتنفيذ.

ملحق رقم (١٨أ)

المحتوى: كمية القمح والفول المباعة للتجار بالإسكندرية وأسعارها

المصدر : ذوات تركى

رقم المحفظة : ٣ رقم الصفحة: بدون رقم

رقــم المـــادة وتاريخهـــا: مادة رقم (١١٠) بتاريخ ١٠ ذى الحجة ١٢٣٨هـ/ ١٩ أغسطس ١٨٢٣م.

ملحق رقم (١٩)

المحتوى: كمية القمح والفول والشعير المباعة للتجار نقدًا وبحوالات

المصدر: ذوات تركى

رقم المحفظة : ٣ رقم الصفحة: بدون رقم ٠

رقم المادة وتاريخها: مادة رقم (١٢١) بتاريخ ١٥ ربيع الآخر ١٢٣٩هـ/ ٢٠ ديسمبر ١٨٢٣ م.

ملحق رقم (٢٠)

المحتوى: بعض مقتطفات من لائحة مجلس المشتريات.

المصدر: ترتيبات الوظائف من عهد محمد على.

رقم الدفتر: بدون رقم   رقم الصفحة: ٤٣٩ – ٤٤٠

رقم المادة وتاريخها: مادة بدون رقم بتاريخ ١٢٥٢هـ./ ١٨٣٦م.

مقدمة

قــد تأتــى تذاكر إلى ناظر المجلس من نظار المصالح والدواوين فيها بيان الأصناف والأخــشاب اللازمــة لهــم وبعد ان يطالعها الناظر المومى اليه يسلم الى الكاتب المشتروات فيعــتدوها حــالا فــى الدفتر المعد لقيد مثل هذه التذاكر ويفتشوا عن مطلوبها من الكشوفات الــواردة لمجلــس الــشورى الملكــية المتضمنة الأصناف والأخشاب الموجودة فى الدواوين والمصالح بلا لزوم فالذى بحدوها فى الكشوفات المذكورة يحولوها بخلاصات عربية العبارة والتــى لــم يجدوها ينبهوا على السماسرة بجلب عيناتها من التجار وان تحضر العينة من كل تاجر يكون ذلك الصنف موجودًا عنده وتفصل اثمانها بمعرفة التجار المنتخبين الموجودين فى المجلــس وتعــرض على البنك الناظر وارباب المجلس فإن تبين انها موافقة تكتب تعريفات الاثمــان بختم حضرة ناظر بك كان الصنف المذكور من جنس الأخشاب يعاينوها وان كانت موافقة للأشغال يقاس طولها وعرض سمكها وبين قياسها ويعين معاون عن المجلس لاستلامها واما صنف الحديد ترسل عنية الى محل لزومه وبعد امتحانه يخبرو المجلس بحقيقة كيفيته فإذا كــان مــوافقا مع تلك العنية وترسل إلى محلها لأجل ان يكون الاستلام بموجبها وان صنف العطــريات يوضــع عيــناتها فى ظرف بعد تحقيق موافقتها بمعرفة أهل الخبرة ويختم ذلك الظــرف بخــتم المجلس بالجمع الأحمر وهكذا باقى الأصناف وبعد الاستلام بموجب العينات يذكر فى التعريفة ارسال رجعة الإيصال فيها بيان المقدار والأثمان اسعار للمجلس بذلك واذا وردت الــرجعة على ذلك الوجه تصدر خلاصة بالعبارة العربية يصرف الثمن لنفس التاجر وســيعلم من الدواوين فان كان على التاجر ذمة الخصم من ذمته وان لم تكن عليه ذمة تؤدى الدراهم اليه نقدا.

مقدمة بيان دفاتر عملية المشتروات

. ان بعد قطع ثمن صنف من الأصناف اذا تبين ان جميع مقدار المطلوب الموجود عند التاجـــر فى وقت الاستلام منه غير مطابق للعينة المدموغة التى قطع ثمنها فى المجلس يؤخذ المقـــدار الذى وافق العينة فقط ويعطى رجعة ايصال المستلم ويلزم قيد تسوية بالضرورة فى وقت قطع ثمن المشتروات.

الباب الثالث

اذا تبـــين ان بعض الأشياء المطلوبة غيرموجودة فى المصالح الميرية يحرر علم إلى مجلـــس التجار فيه بيان مقدار الأشياء المطلوبة سوا كانت جزئية أو ضرورية، وأما الأشياء المطلـــوبة الجسيمة التى غير مستعجلة يرسل كشف ببيان مقدارها ومجموعها بختم المشورة الملكـــية الى المجلس المذكور فى كل اسبوع ويلزم ان كانت المشتروات ويكتب عليها تاريخ ارسالها إلى مجلس التجار.

الباب الرابع

عند وصول الاعلام المذكور الى المجلس المرموق نحضر تجار تلك الأشياء وكل من كانت عنده الأصناف المطلوبة يكتب مقدار الصنف الموجود عنده ويوضح اسمه وختم تاريخه فى العلم المذكور. وفى اثناء انتظار ورود الاعلامات من مجلس تجار، فالسماسرة المنتخبين الموجـــودين فـــى مجلس المشورة الملكية يترددوا فى السواق ومحلات البيع لا يعلموا حقيقة اثمان الأصناف التى تباع بين التجار ويأتوا إلى المجلس ويخبروا بها، وحين ورود الاعلامات مـــن مجلـــس التجار يحضر التجار الموجود عندهم ذلك الصنف نطبق العينات التى ياتوا بها على المطلوب.

الباب الخامس

اذا انفـــصلت اثمان الأشياء الجسيمة اللازم مشتراها بحضر كل من ناظر المحل الذى طلـــبت لـــه تلك الأشياء وعهدة ويشاهدوا العينات فى المجلس ويكتبوا سندا بذلك ويقدموه إلى مجلـــس المشورة الملكية لحفظة عند كتاب المشتروات. فاذا تم استلام كل شئ من محله يلزم الاســـتعلام فى المجلس وفى ديوان الإيرادات. فان كان شئ مطلوب من صاحب ذلك الشئ يوضح الكيفية لاجل محرر رجعة الخصم وأذ لم يكن عليه شئ يبين أيضا لاجل صرف الثمن نقدا لأن اصل ربط المشتروات والفصال بالنقدية ولا يكون تداخل بين التجار فى بعضهم.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق

أ- وثائق غير منشورة بدار الوثائق القومية:-

١- سجلات محكمة مصر الشرعية (تركات ، إعلامات).
٢- سجلات محكمة مصر القديمة.
٣- سجلات محكمة بولاق.
٤- سجلات محكمة الباب العالى
٥- سجلات محكمة الأسكندرية الشرعية (بيوع)
٦- سجلات محكمة البحيرة الشرعية
٧- سجلات محكمة رشيد
٨- سجلات محكمة أسيوط
٩- سجلات تقاسط الرزق
١٠- سجلات إسقاطات القرى
١١- دفاتر أصول مال اسكلها "إيرادات مال الكمارك"
١٢- دفاتر الروزنامة
١٣- مجلس أحكام مصر
- دفتر أمور إدارة وإجراءات.
١٤- دفتر ترتيب وظائف من عهد محمد على
١٥- دفتر مجموع أمور جنائية.
١٦- ديوان التجارة والمبيعات.
- صادر - وارد - محافظ
١٧- ديوان كتخدا.
- وثائق - ملخصات دفاتر
١٨- ديوان خديوى.
- مكاتبات (صادر) - محافظ - ملخصات دفاتر
١٩- ديوان شورى المعاونة.
- محافظ - ملخصات دفاتر
٢٠- ديوان المالية.
- إيرادات ومصروفات - الخزينة الخديوية - الروزنامة
- صادر ووارد - أوامر المالية

٢١- ديوان الحقانية (محافظ).
٢٢- ديوان المدارس.
- أوامر ديوان المدارس.
٢٣- ديوان المرور والسكة.
- صادر الدواوين - صادر مكتب السويس
- صادر مرور الإسكندرية
٢٤- معية سنية عربى (سجلات).
٢٥- معية سنية تركى.
- محافظ - ملخصات دفاتر.
٢٦- أوامر (دفاتر).
٢٧- المجلس الخصوصى (محافظ).
٢٨- مجلس ملكية تركى (محافظ).
٢٩- عابدين (محافظ).
٣٠- الذوات (محافظ).
٣١- رشيد (محافظ).
٣٢- الميهي (محفظة).
٣٣- أبحاث (محافظ).
٣٤- الأرشيف الفرنسى (محافظ).
٣٥- بحر برا (محافظ).

ب- وثائق منشورة.-

١- أمين سامى، تقويم النيل وعصر محمد على، جـ٢، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٨.
٢- تقرير دى بوالكمت، عن مصر فى يوليو ١٨٣٣، نشر: محمد فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة مصر محمد على، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٤٨.
٣- تقرير الكونت دوهاميل، عن مصر فى ٦ يوليو ١٨٣٨م، نشر: محمد فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة مصر محمد على، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٤٨.
٤- تقرير جون بورنج، عن مصر وكريت فى مارس ١٨٣٩م، نشر: محمد فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة مصر محمد على، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٤٨.

ثانيا :مصادر منشورة:-

١- عبد الرجمن بن حسن الجبرتى، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق: عبد الرحيم عــبد الرحمن عبد الرحيم، جــ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣.

ثالثا: المخطوطات:-

الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد على باشا ثم ولده العزيز إبراهيم إلــى وفاتــه، جزءان، مصورة عن النسخة المخطوطة بدار الكتب القومية تحت رقم ٢٤٨٤ تاريخ تيمور.

رابعا: القواميس:-

١- درويــش النخيلى، السفن الإسلامية على حروف المعجم، جامعة الإسكندرية، مطابع الأهرام التجارية، ١٩٧٤.

٢- فيليب بن يوسف جلاد، قاموس الإدارة والقضاء، المجلد الأول، القاهرة، د.ن،١٩٢١.

٣- محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، القسم الأول: البلاد المندرسة، القسم الثانى: البلاد الحالية، جــ١، ٢، ٣، ٤، القاهرة، الهيئة المصرية العامة والكتاب، ١٩٩٤.

خامسا: المراجع:

أ- المراجع العربية:

١- إبــراهيم زكـــى بك، الحالة المالية والتطور الحكومى والاجتماعى فى عهدى الحملة الفرنساوية ومحمد على، القاهرة، المطبعة العصرية بمصر، ١٩٢٨.

٢- أحمــد أحمــد الحــتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، الإسكندرية، مطبعة المصرى، ١٩٦٧.

٣- أحمــد عبدالــرحيم مصطفى، عصر حككيان، سلسلة مصر النهضة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.

٤- أحمد عزت عبدالكريم، تاريخ مصر من الحملة الفرنسية إلى نهاية عصر إسماعيل (١٧٩٨ – ١٨٧٩)، ضــمن كتاب: المجمل فى التاريخ المصرى، نشر: حسن إبراهيم حسن، ط١، القاهرة، مطبعة الحلبى، ١٩٤٢.

٥- أحمد فتحى زغلول، المحاماه، القاهرة، د.ن، ١٩٠٠.

٦- أحمـد الـسعيد سليمان، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٨.

٧- أحمد السيد الصاوى، نقود مصر العثمانية، القاهرة، مركز الحضارة العربية، ٢٠٠١.

٨- أحمـد الـشربينى، تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ – ١٩١٤)، تاريخ المصريين رقم ٨٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.

٩- أحمـد محمد حسن الدماصى، الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر "دراسة وثائقية لـنظام الاحـتكار وأثـره فى التطور الاقتصادى لمصر"، جـ١، (١٨٠٠ – ١٨٤٠)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.

١٠- أحمـد نظمـى عبدالحمـيد وآخرون، مبادئ فى الاقتصاد والتجارة، جـ٢، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٥٣.

١١- الأب انـستاس الكرملـى الـبغدادى، النقود العربية وعلم النميات، القاهرة، المطبعة العصرية، ١٩٣٩.

١٢- أمين عزالدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ثورة ١٩١٩، القاهرة، دار الكاتب العربى، د.ت.

١٣- أمين مصطفى عفيفى عبدالله، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، ط ٣، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٤.

١٤- إيمـان محمـد عبد المنعم عامر، العربان ودورهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول مـن القـرن التاسع عشر، تاريخ المصريين رقم ٩٧، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.

١٥- جرجى زيدان، تاريخ مصر الحديثة، جـ٢، ط٣، القاهرة، مطبعة الهلال، ١٩٢٥.

١٦- جلال يحيى، مصر الحديثة ١٨٠٥ – ١٨٤٠، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب (فرع الإسكندرية)، ١٩٨٣.

١٧- جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة فى عبقرية المكان، جـ٢، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٤.

١٨- جمال الدين الشيال، مجمل تاريخ دمياط سياسيًا واقتصاديًا، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٤٩.

١٩- جيـــنادى جارياتـــشكين وفيكـــتور دياتلوف، الأقليات الأجنبية فى مصر، دراسة دور الشعوب التجارية فى تكوين البنية الاجتماعية المعاصرة فى مصر، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٧.

٢٠- حـــسن محمـــود الشافعى، العملة وتاريخها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.

٢١- حـــسين خـــلاف، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث، القاهرة، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٦٢.

٢٢- حلمى أحمد شلبى، فصول فى تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ - ١٩١٤، سلسلة مصر النهضة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨.

٢٣- --------، المجـــتمع الريفـــى فـــى عصر محمد على، تاريخ المصريين رقم ٥٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.

٢٤- -------، الأقليات العرقية فى مصر فى القرن التاسع عشر، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٣.

٢٥- حلـــيم عـــبدالملك، السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير، القاهرة، الأنجلو المصرية، د.ت.

٢٦- خالد عيد الناغية، مجلس تجار مصر ١٨٤٦ - ١٨٧٦، د.م، د.ن، د.ت.

٢٧- راشد البراوى ومحمد حمزة عليش، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ط٤، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٩.

٢٨- رؤوف عـــباس حامد، النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ - ١٩١٤، القاهرة، دار الفكر الحديث، ١٩٧٣.

٢٩- ســـلوى العطـــار، التغيـــرات الاجتماعية فى عهد محمد على، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٩.

٣٠- ســـليمان محمد حسانين، تجار القاهرة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، تاريخ المصريين رقم ٢٤١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣.

٣١- سمير عمر إبراهيم، الحياة الاجتماعية فى مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.

٣٢- سيد عشماوى، اليونانيون فى مصر ١٨٠٥ - ١٩٥٦، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٧.

٣٣- شفيق شحاته، تاريخ حركة التجديد فى النظم القانونية فى مصر منذ عهد محمد على، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦١.

٣٤- شوقى الجمل وعبدالله عبدالرازق إبراهيم، معالم تاريخ مصر الحديث، القاهرة، دار الثقافة للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٩٦.

٣٥- صلاح أحمد هريدى، دراسة عن بعض جمارك مصر فى القرن الثامن عشر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩.

٣٦- ---------، دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٨٠٥ - ١٨٨٢)، جـ ٢، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٠.

٣٧- --------، الحرف والصناعات فى عهد محمد على، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٣.

٣٨- -------، الجاليات فى مدينة الإسكندرية فى العصر العثمانى دراسات وثائقية فى سجلات المحكمة الشرعية، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٤.

٣٩- طارق عبدالعاطى غنيم بيومى، سياسة مصر فى البحر الأحمر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ١٢٢٦ - ١٢٦٥هـ/ ١٨١١ - ١٨٤٨م.، تاريخ المصريين رقم ١٤٠، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.

٤٠- عبدالحميد سليمان، الملاحة النيلية فى مصر العثمانية (١٥١٧ - ١٧٩٨)، تاريخ المصريين رقم ١٧٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠.

٤١- عبدالرحمن الرافعى، عصر محمد على، جـ٣، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠.

٤٢- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصري فى القرن الثامن عشر، ط٢، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٦.

٤٣- عـبد الـسلام عبد الحليم عامر، طوائف الحرف فى مصر ١٨٠٥ - ١٩١٤، سلسلة مصر النهضة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.

٤٤- عبدالسميع سالم الهراوى، لغة الإدارة العامة فى مصر فىالقرن التاسع عشر، القاهرة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون، ١٩٦٢.

٤٥- عبدالعزيـز سليمان نوار، تاريخ مصر الاجتماعى، ط٤، القاهرة، جامعة عين شمس، ١٩٨٥.

٤٦- عبد العظيم رمضان، تاريخ الإسكندرية فى العصر الحديث، تاريخ المصريين رقم ٦١ ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.

٤٧- عبدالمـنعم الجميعى، عصرمحمد على، تاريخ المصريين رقم ٢٤٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣.

٤٨- عبدالمـنعم فوزى، مذكرات فى تطور مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٦.

٤٩- على بركات، تطور الملكية الزراعية فى مصر وأثره على الحركة السياسية ١٨١٣ - ١٩١٤، القاهرة، دار المعلم للطباعة ، ١٩٧٧.

٥٠- علـى شافعى بك، أعمال المنافع العامة الكبرى فى عهد محمد على الكبير، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٠.

٥١- على مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، جـ٢،٣،٨، ط٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.

٥٢- عمـاد أحمـد هلال، الرقيق فى مصر فى القرن التاسع عشر، القاهرة، العربى للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.

٥٣- عمـر طوسون، مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن، الإسكندرية، مطبعة صلاح الدين الكبرى، ١٩٣١.

٥٤- --------، تـاريخ خليج الإسكندرية القديم وترعة المحمودية، الإسكندرية، مطبعة العدل، ١٩٤٢.

٥٥- عمر عبدالعزيز عمر، تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧ - ١٩١٩، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧.

٥٦- عمر عبدالعزيز وآخرون، دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٤.

٥٧- ليلــى عــبد اللطــيف أحمد، سياسة محمد على إزاء العربان فى مصر، القاهرة، دار الكتاب الجامعى، ١٩٨٦.

٥٨- محمد خليل صبحى، تاريخ الحياة النيابية فى مصر من عهد ساكن الجنان العالى محمد على باشا، جـــ٥، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٩.

٥٩- محمد رفعت الإمام، تاريخ الجالية الأرمينية فى مصر فى القرن التاسع عشر، تاريخ المصريين رقم ١٧١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.

٦٠- محمـــد فهمى لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادى في العصور الحديثة، القاهرة، المطبعة الرحمانية، ١٩٣٨.

٦١- محمـــد فــؤاد شكرى وعبدالمقصود العنانى وسيد محمد خليل، بناء دولة مصر محمد على، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٤٨.

٦٢- محمـــد فــؤاد شــكرى، مصر والسودان تاريخ وحدة وادى النيل ١٨٢٠ – ١٨٩٩، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٧.

٦٣- محمد عبدالستار البدرى، المواجهة المصرية الأوروبية فى عهد محمد على، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠١.

٦٤- محمد عبدالعزيز عجمية ومحمد محروس إسماعيل، التطور الاقتصادى، الإسكندرية، دار الكاتب العربى، د.ت.

٦٥- محمـــد محمـــود الـــصياد، النقل فى البلاد العربية، القاهرة، معهد الدراسات العربية، ١٩٥٦.

٦٦- محمـــود صـــالح منـــسى، مشروع قناة السويس بين أتباع سان سيمون وفردينان دى ليسبس، القاهرة، دار الاتحاد العربى للطباعة، ١٩٧١.

٦٧- محمـــود متولـــى، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤.

٦٨- مـــصطفى القونـــى، تطـــور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث، القاهرة، المطابع الأميرية ببولاق، ١٩٤٤.

٦٩- يحيـــى محمـــد محمـــود أحمد، دراسات فى تاريخ مصر الاقتصادى، القاهرة، د.ن، ١٩٩٩.

٧٠- يـــونان لبـــيب رزق ومحمـــد المزين، تاريخ العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢، تاريخ المصريين رقم ٣٤، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.

٧١- يـــونان لبـــيب رزق، الخارجية المصرية ١٨٢٦ - ١٩٣٧، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩.

٧٢- ---------، محمد على الكبير، القاهرة، مركز تاريخ الأهرام، ٢٠٠٥.

ب- المراجع المترجمة:-

١- أ. ب. كلـــوت بك، لمحة عامة إلى مصر، ترجمة: محمد مسعود، ط٣، القاهرة، دار الموقف العربى، ٢٠٠١.

٢- إدوارد ولـــيم لـــين، المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم (فى القرن التاسع عشر) ترجمة: عدلى طاهر نور، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية(مطبعة الرسالة)، ١٩٥٠.

٣- أندريـــه ريمـــون، المـــدن العربية الكبرى، ترجمة: لطيف فرج، القاهرة، دار الفكر، ١٩٩١.

٤- ---------، القاهرة تاريخ حاضرة، ترجمة: لطيف فرج، القاهرة، دار الفكر، ١٩٩٤.

٥- ب. س. جيـــرار، الحـــياة الإقتـــصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر، الزراعة - الـــصناعات والحـــرف - الـــتجارة، جـــ٤، ترجمة: زهير الشايب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢.

٦- جابـــرييل باير، تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة ١٨٠٠ - ١٩٥٠، ترجمة: عطيات محمود جاد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨.

٧- ج. بيـــر، دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة، ترجمة وتقديم: عبد الخالق لاشين وعبد الحميد فهمى الجمال، القاهرة، مكتبة الحرية الحديثة، ١٩٧٦.

٨- جون مارلو، تاريخ النهب الاستعماري لمصر ١٧٩٨ - ١٨٨٢، ترجمة: عبد العظيم رمضان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦.

٩- ج. و. مكفرســـون، المـــوالد فـــي مصر، ترجمة: عبد الوهاب بكر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.

١٠- رينـــيه قطاوى وجورج قطاوى، محمد على وأوروبا، ترجمة: ألفريد يلوز، القاهرة، دار المعارف، د.ت.

١١- صـــامويل برنار، النقود العربية "موسوعة وصف مصر"، ترجمة: زهير الشايب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢.

١٢- عفـــاف لطفى السيد مارسو، مصر فى عهد محمد على، ترجمة: عبد السميع زين الدين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤.

١٣- فالتـــرهنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها فى النظم المترى، ترجمة: كامل العسيلى، عمان، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٧٠.

١٤- ف. ويـــستنفلد، جـــدول الـــسنين الهجرية بلياليها وشهورها بما يوافقها من السنين الميلادية بأيامها وشهورها، ترجمة: عبد المنعم ماجد وعبد المحسن رمضان، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠.

١٥- نللى حنا، تجار القاهرة فى العصر العثمانى، ترجمة: رؤوف عباس ، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧.

١٦- هنـــرى دوديل، محمد على مؤسس مصر الحديثة، ترجمة: أحمد محمد عبد الخالق بك وعلى أحمد شكرى، القاهرة، مكتبة الآداب،د. ت.

١٧- هيلـــين آن ريفلـــين، الاقتـــصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، تـــرجمة: أحمـــد عبد الرحيم مصطفى و مصطفى الحسينى، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٨.

خامسًا: المراجع الأجنبية:-

1- A. E. Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt, London, Longmans, 1938.

2- Afaf Lutfi AL Sayed Marsot, The Role of The "Ulama" in Egypt During The Early Nineteenth Century, in: P. M. Holt, ed., Political and Social Change in Modern Egypt, London, Oxford University Press, 1968.

3- Ahmed Abdel – Rehim Mustafa, The Breakdown of the Monopoly System in Egypt after 1840, in P. M. Holt, ed., Political and Social Change in Modern Egypt, London, Oxford University Press, 1968.

4- Charles Issawi, Egypt: An Economic and Social Analysis, London, Oxford University Press, 1947.

5- ----------, The Economic History of Middle East 1800 – 1914, London, The University of Chicago Press, 1960.

6- D. A. Cameron, Egypt in the Nineteenth Century, London, Smith, Elder & Co., 1898.

7- Edwin de Leon, The Khedives Egypt, London, Sampson Low, 1877.

8- Félix Mengin, Histoire de L'Égypte Sous le Governement de Mohamed – Ali, Tome II, Pairs, n.p., 1823.

9- Jacob M. Landau, The Jews in Nineteenth – Century Egypt Some Socio – Economic Aspects, in P. M. Holt, ed., Political and Social Change in Modern Egypt, London, Oxford University Press, 1968.

10-James Augustus St. John, Egypt and Mohamed Ali, Vol. II, London, Longman, 1834.

11-Kenneth M.Cuno, The Pasha's Peasants, Cairo,The American University, 1992.

12-P. H. Hammont, L'Égypte Sous Méhémet – Ali, Paris, n.p., 1845.

13-Poul Mauriez, Histoire de Méhémet – Ali Vice Roi D'Egypte, Tome III, Paris, n.p., 1857.

14-René Cattaui Bey, Le Régne de Mohamed Ali D'Aprés le Archives Russes in Égypte, Tome II, Roma, n.p., 1933.

15-R. R. Madden, Egypt and Mohammed Ali, London, Hamilton Adams, 1841.

سادساً: رسائل جامعية غير منشورة:-

١- جمال كمال محمود محمد، نظام الالتزام فى ريف الصعيد فى العصر العثمانى، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.

٢- جميل عرفة منتصر، التجارة فى مصر العثمانية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الأسكندرية، ١٩٨٦.

٣- حسام عبدالمعطى، البيوت التجارية المغربية فى مصر فى العصر العثمانى ١٥١٧ – ١٧٩٨، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠٠٢.

٤- حلمى محروس إسماعيل، دراسات فى الحالة الاجتماعية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٧.

٥- رسمية محمد حجازى، تجارة مصر الخارجية فى عهد محمد على (١٨٠٥ – ١٨٤٨)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، ١٩٨٩.

٦- سقاو درديرعبدالجواد، منطقة بولاق فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب بسوهاج، جامعة جنوب الوادى، ١٩٩٨.

٧- صالح رمضان محمود، الجاليات الأجنبية فى القرن التاسع عشر (١٨٠١ – ١٨٨٢)، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٠.

٨- ضياء محمد جاد الكريم زهران، الآثار الإسلامية بمدينة أسيوط منذ الفتح العثمانى حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادى (١٥١٧ – ١٩٠٠)، رسالة ماجستير، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.

٩- عبدالفاضل الصافى، العلاقات الاقتصادية المصرية الفرنسية على عهد محمد على حتى عام ١٨٤٠، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٨.

١٠- عبده إبراهيم محمد أباظه، النقود المتداولة فى مصر فى عصر محمد على باشا، رسالة ماجستير، كلية الآثار بقنا، جامعة جنوب الوادى، ١٩٩٩.

١١- محمد صلاح الدين حلمى، حياة الأتراك الاجتماعية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٦٠.

سابعًا: بحوث ومقالات:-

١- إبراهيم أبو القاسم، مراكز طرق القوافل بين شمال أفريقيا ووسطها، ضمن أبحاث ندوة طـرق الـتجارة العالمية عبر العالم العربى على مر عصور التاريخ، القاهرة، اتحاد المؤرخين العرب، ٢٠٠٠.

٢- أحمـد عـبد الرحيم مصطفى، الأرض والفلاح فى عصر محمد على،ضمن: كتاب الأرض و الفـلاح فـى مـصر عبر العصور (الموسم الثقافى للجمعية التاريخية)، القاهرة، المجلة التاريخية، ١٩٧٤.

٣- أحمـد عزت عبد الكريم، حركة التحول فى بناء المجتمع القاهرى فى النصف الأول مـن القـرن التاسع عشر، أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، القاهرة، دار الكتب، ١٩٧٠.

٤- أنـس مـصطفى كامـل، تـاريخ الرأسـمالية اليهودية فى مصر، القاهرة، الأهرام الاقتصادى، عدد ٦٣٦، مارس ١٩٨١.

٥- تمـام همـام تمام، الرقيق والجندية فى نظر محمد على، القاهرة، المجلة التاريخية، المجلد ٢٧، ١٩٨١.

٦- خالد عزب، آثار مدينتى فوه ورشيد فى عصر محمد على، ندوة محمد على بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة،المجلس الأعلى للثقافة ،٢٠٠٠.

٧- رؤوف عـباس حامـد، استقرار الملكية الفردية للأراضى الزراعية، القاهرة، المجلة التاريخية، ١٩٧٤.

٨- زيـن العابدين شمس الدين نجم، الضرائب وطرق جبايتها فى مصر فى عصر محمد على، القاهرة، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، عدد ٨، ١٩٨٩.

٩- ----------، تـسحب الفلاحين فى عصر محمد على أسبابه ونتائجه، القاهرة، المجلة التاريخية، مجلد ٣٦، ١٩٨٩.

١٠- صـلاح أحمـد هـريدى، طـرق التجارة البرية بين مصر والسودان فى العصر العثمانـى، ضـمن أبحاث ندوة طرق التجارة العالمية عبر العالم العربى على مر عصور التاريخ، القاهرة، اتحاد المؤرخين العرب، ٢٠٠٠.

١١- طلعت إسماعيل رمضان، بناء الدولة الحديثة، جامعة المنصورة، مجلة كلية الآداب، عدد ٣، ٤، مايو ١٩٨٢.

١٢- عــبدالله محمد عزباوى، الشوام فى مصر فى القرن الثامن عشر، القاهرة، المجلة التاريخية، مجلدان ٢٨، ٢٩، ١٩٨١ - ١٩٨٢.

١٣- عبدالرحمن فهمي، النقود المتداولة أيام الجبرتى، ضمن كتاب عبدالرحمن الجبرتى دراســات وبحــوث، بحــوث ألقــيت فى ندوة أقامتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦.

١٤- عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، نشوء الرأسمالية المصرية المحلية خلال العصر العثمانــى (١٥١٧ - ١٧٩٨) وأثــرها على الحياة الاقتصادية، القاهرة، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، عدد ٣، ١٩٨٥.

١٥- عبدالفتاح حسن، ترتيب الإدارة العامة والرقابة على أعمالها فى مصر، خلال الفترة ما بين ١٧٩٨ - ١٨٧٥، القاهرة، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول، ١٩٧٢.

١٦- عمر عبدالعزيز عمر، الطريق البرى ومشروع الخط الحديدى فى عهد محمد على، العدد ٣، القاهرة، مجلة مصر الحديثة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٤.

١٧- لطيفة محمد سالم، بريطانيــا ومصــر بين التسوية وتولية عبــاس الأول ١٨٤١ - ١٨٤٨، فــى ضوء الوثائق البريطانية، المجلد ٣٣، القاهرة، المجــلة التــاريخية، ١٩٨٦.

١٨- محمــد إبراهيم منصور، دور الدولة المصرية فى عملية النمو الرأسمالى فى عهد محمد على ١٨٠٥ - ١٨٤٨، المجلد ٣٣، القاهرة، المجلة التاريخية، ١٩٨٦.

١٩- يحيــى محمد محمود، بوغوص بك يوسفيان فيلسوف محمد على ومستشاره ١٧٦٨ - ١٨٤٤، نــدوة محمــد علــى بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.

٢٠- الوقائع المصرية

الفهرس